



















الجمهورية العربية المتحدة

مكتب النقص  
المكتب الفني

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة التاسعة عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٨

القاهرة  
مكتبة علي بي  
مطبعة دار القضاء العالي

رقم التسجيل ١٥٦٨٧







تأويلية

ورأى المكتب الفني أن يكون صدور مجموعة أحكام القرض في المواد  
المدنية والتجارية في ثلاثة أعداد سنوياً اعتباراً من السنة التاسعة عشرة  
التي تبدأ بهذا العدد .

المكتب الفني







القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

ودائرة الأحوال الشخصية







## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، محمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

(١)

### الطعن رقم ٣ لسنة ٢٠٢ القضائية

(١) محاماه . "أتعاب المحاماه" . طلب التقدير المقدم إلى مجلس نقابة المحامين  
"تكييفه" . "أثره" . "أمر تقدير الأتعاب" . "تكييفه" . اختصاص  
حكم .

لمجلس نقابة المحامين عند تقدير أتعاب المحامى في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها  
اختصاصا قضائيا . فصله فيجرب بعد فضلا في خصوصية تنعقد أمامه بتقديم الطلب إليه . وبعد  
أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة في هذا الخصوص بمثابة حكم صادر في خصوصية .

(ب) محاماه . "أتعاب المحاماه" . "تقديرها" . "التظلم من أمر التقدير" .  
إختصاص . "إختصاص المحاكم" . حكم . طرق الطعن في الأحكام  
"التظلم" .

فصل المحاكم في التظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير الأتعاب ، ليس فضلا من  
جهة تقديرها ابتداء بل باعتبارها جهة ملزمة

(ج) حكم . "الطعن في الحكم" . "من يفيد من الطعن" . دعوى .  
"المسائل التي تعترض سير الخصومة" . "ترك الخصومة" .

لا يفيد من الدائن إلا من رقبه ولا يضار الطاعن من طعنه .  
عدم جواز إعتراض المظلمين ضده على ترك الطاعن للخصومة في الدائن الذي أقامه .

(د) محاماه . "أتعاب محاماه" . "إختصاص مجلس النقابة بتقديرها" .  
أمر تقدير الأتعاب .

عدم فقد أمر تقدير أتعاب المحاماه الأركان الأساسية للأحكام عند تجاوز مجلس النقابة  
حدود اختصاصه في تقديرها .



( هـ ) بطلان . " البطلان في الأحكام " . حكم . " بطلان الحكم " . دعوى .  
" دعوى البطلان الأصلية " .

عدم قبول الطعن في الأحكام بدعوى بطلان مبتدأة ما دام القانون نظم طرقا للطعن فيها

( و ) حكم : " عيوب التدليل " . " القصور . ما لا يعد كذلك " . دفاع .

عدم حاجة الحكم للعرض لدفاع الطامنة إذا كان قد انتهى إلى أن أمر التقدير محل  
الدعوى أصبح نهائيا .

١ — تفيد نصوص المواد ٦/٨٠ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والخاص بالمحاماه أمام المحاكم الوطنية — والمطبق على واقعة الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن المشرع جعل لمجلس نقابة المحامين ولاية الفصل في تقدير أتعاب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل ، وتقدير مجلس النقابة للأتعاب في هذه الحالة يعتبر فصلا في خصومة بدليل أن الالتجاء إليه لا يكون إلا عند الخلاف على الأتعاب في حالة عدم وجود اتفاق كتابي في شأنها وبدليل إباحة الالتجاء إلى مجلس النقابة من كل من المحامي والموكل على السواء . هذا إلى أنه مما يؤكد أن لمجلس النقابة اختصاصا قضائيا في مثل هذه الحالة ما أوجبه القانون من لزوم إخطار المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب وبالجلسة بمقتضى خطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته ، مما مفاده أن تقديم الطلب إلى المجلس تنعقد به الخصومة . كما أفاد المشرع بما رسمه من طريق للتنظيم في أمر تقدير الأتعاب وبيان طرق الطعن في الحكم الصادر في التظلم أنه اعتبر فصل مجلس النقابة في تقدير الأتعاب فصلا في خصومة بين الطرفين<sup>(١)</sup> إذا كان المشرع قد أجاز الالتجاء إلى المحاكم أو إلى مجلس النقابة لتقدير أتعاب المحاماه في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها ، وكانت المادة ٤٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تجيز للمحامي بمقتضى أمر التقدير الصادر لصالحه

( ١ ) راجع نقض ٦/٨ / ١٩٦١ — الطعن ٥١ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ ص ٥٣٢ ، ونقض ٤/١ / ١٩٦٦ الطعن ٢٤١ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٣٧ .



أن يحصل على اختصاص بفقرات من صدر صدر الأمر، فقد من الأمر جميعه على الأمر التقدير هو بمثابة حكم صادر في خصوصية بين الطرفين .

٢ - حصل المحكمة في النظام من قرار مجلس النقابة بتقدير أن تعاب المحامي لا يعتبر منها . وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - فصلا في تقدير الأتعاب ابتداء من اعتبارها جهة طعن في تقدير أصدره مجلس النقابة في حدود اختصاصه القضائي (١) .

٣ - لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يضار الطاعن من طعنه ، فإذا كانت الطاعنة لم تسلك سبيل الطعن في أمر التقدير الصادر ضدها من مجلس نقابة المحامين في الميعاد المقرر قانونا فإنه لا يجوز لها أن تعترض على ترك الخصومة في التظلم المرفوع ضدها عن هذا الأمر .

٤ - إذا كان أمر تقدير مجلس النقابة لاتعاب المحامي هو بمثابة حكم فإن العيب الذي وجهته الطاعنة إليه يتجاوز مجلس النقابة حدود اختصاصه في تقدير اتعاب المطعون عليه المنازعة في وكالته عن الطاعنة . وعلى فرض صحة هذا الادعاء - لا يفقد أمر التقدير الأركان الأساسية للأحكام .

٥ - إذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل الطعن في الأحكام بالبطلان بدعوى مبتدأة مادام أن القانون قد نظم طرقا للطعن عليها وذلك تقديرا لحجيتها (٢) ، وكان الحكم قد انتهى إلى أن للطعون عليه الأول الحق في ترك الخصومة في النظام المرفوع منه عن أمر التقدير الصادر لصالحه إستنادا إلى أن التظلم لا يعتبر بمثابة دعوى مبتدأة بل هو طعن يحق لمن قام برفعه أن يتنازل عنه ، وقضى برفض دعوى الطاعنة ببطلان أمر التقدير الصادر من مجلس نقابة المحامين على أساس أنها فوتت على نفسها مواعيد وإجراءات الطعن على هذا الأمر ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١) راجع نقض ١٥/٢/١٩٦٨ - الطعن ٢٩٩ لسنة ٣٠ في مجموعة المكتب الفني

الجلسة ١٦ من ١٩٦٨ .

(٢) راجع نقض ١٩/١٢/١٩٦٧ - الطعن ١٨١ لسنة ٣٣ في مجموعة المكتب الفني

الجلسة ١٨ من ١٩٦٧ .



٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن من حق المطعون عليه الأول ترك الخصومة في التظلم المرفوع منه وحده في أمر تقدير الاتعاب الصادر لصالحه من مجلس نقابة المحامين ضد الطاعنة وإلى أنه لا يجوز إقامة دعوى مبتدأة ببطلان أمر التقدير بعد أن فوتت الطاعنة على نفسها الطعن على هذا الأمر طبقا للقواعد المقررة في القانون وأصبح الأمر بذلك نهائيا، فإن الحكم لا يكون بحاجة بعد ذلك للتعرض لدفاع الطاعنة بشأن عدم وكالة المطعون ضده عنها في الدعوى المرفوعة عليها أمام محكمة الأحوال الشخصية والخاصة بفرز حصص الخيرات ويكون النعي على الحكم بالقصور بعدم الرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص غير منتج .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول الأستاذ محمد محمود بدير المحامي تقدم بطلب إلى مجلس نقابة المحامين ضد وزارة الأوقاف ( الطاعنة ) وضد المطعون عليه الثاني قيد برقم ٢٠٥ سنة ١٩٥٦ ، وقال الطالب بيانا لطلبه إن شخصين تقدما إلى محكمة الأحوال الشخصية بطلب فرز حصص الخيرات وقدرها أربعة قراريط في أرض موقوفة تطل على ميدان السيدة زينب بالقاهرة مساحتها ٢٢٠٠ متر مربع بدعوى أن باقي الوقف أهلي وأنهما المستحقان الوحيدان فيه وقدما كتاب الوقف بعد أن أسقطت منه بعض سطوره فلم تعترض الطاعنة على هذا الطلب وندبت محكمة الأحوال الشخصية خيرا لفرز حصص الخيرات وقدم الخبير تقريره غير أن المطعون عليه الثاني اتصل بالطالب ( المطعون عليه الأول ) وأنهم أن هذه الدعوى قد دبرت لاغتتيال أعيان الوقف لأنه جميعه على الخيرات فاتخذ الطالب الإجراءات أمام محكمة الأحوال الشخصية وانتهى الأمر أمامها إلى اعتبار الوقف جميعه وقف خيري وبذلك منع الطالب بعمله



أمام محكمة الأحوال الشخصية اغتيال أعيان هذا الوقف البالغ قيمتها حوالي الربع مليون من الجنيهات . واستطرد الطالب إلى القول بأن هذين الشخصين لم يقف بهما الأمر عند هذا الحد بل تقدما بعد ذلك إلى مجلس الأوقاف الأعلى وطلبا استبدال قطعة صغيرة من أرض الوقف المشار إليه تطل على ميدان السيدة زينب بما يترتب عليه أن لا تطل باقي الأرض الموقوفة على الميدان وهو ما ينقص من قيمتها وقد وافق مجلس الأوقاف الأعلى على الاستبدال ، إلا أن الطالب شكى الأمر إلى وزارة الأوقاف وأحيلت شكواه إلى المحكمة الشرعية فرفضت طلب الاستبدال وترتب على عمله هذا أن استفادت وزارة الأوقاف نتيجة لعدم نقص قيمة أعيان الوقف ، وانتهى الطالب في طلبه المقدم إلى مجلس نقابة المحامين إلى تقدير أتعابه بمبلغ عشرة آلاف جنيه . دفعت الطاعنة أمام مجلس النقابة بأن المطعون عليه الأول لم يكن وكيلها ولا يستحق أتعابا قبلها . وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١ قدر مجلس نقابة المحامين أتعاب المطعون عليه الأول بمبلغ ألف جنيه ينفذه على الطاعن وأقام مجلس النقابة قراره على أساس أن أعمال الفضالة التي قام بها المطعون عليه الأول قد تحولت إلى وكالة باقرار الطاعنة لعمله مما يجعلها مسئولة عن أتعابه . قام المطعون عليه الأول بإعلان أمر التقدير إلى الطاعنة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه ثم تظلم منه أمام محكمة القاهرة الابتدائية وطلب زيادة أتعابه إلى مبلغ عشرة آلاف جنيه غير أنه لم يقم بقيد هذا التظلم بل قامت الطاعنة بهذا الإجراء وقيد التظلم برقم ١٨٣٩ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة كما أقامت الطاعنة الدعوى رقم ٢١١٧ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليهما طلبت فيها الحكم بإعلان قرار مجلس نقابة المحامين الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١ على أساس أن المجلس غير مختص بإصدار هذا القرار . وفي أثناء نظر النزاع قرر المطعون عليه الأول بترك الخصومة في التظلم المشار إليه بتقدير أتعابه ودفع بسقوط حق الطاعنة في الطعن في هذا الأمر ، وقضت المحكمة برفض طلب ترك الخصومة في التظلم ورفض الدفع ثم قضت بتاريخ ١٩٥٩/٤/٣٠ في الدعويين بإعلان أمر التقدير الصادر من نقابة المحامين بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١ وبعدم اختصاص مجلس النقابة بإصداره . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٦٧٩ سنة ٧٨ ق وطلب الحكم بترك الخصومة في التظلم رقم ١٨٣٩



سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة وإلغاء الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى ٢١١٧ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة . وبتاريخ ١٤/١/١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وقبول ترك الخصومة فى التظلم رقم ١٨٣٩ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة ورفض الدعوى رقم ٢١١٧ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة ، فقررت الطاعة بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت رأياها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل الأول منهما الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين ، وتقول الطاعة فى بيان الوجه الأول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بقبول ترك الخصومة من المطعون عليه الأول فى التظلم رقم ١٨٣٩ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة إستنادا إلى أن اعتراض الطاعة على ترك الخصومة إنما يقبل فى الدعوى المبتدأة وليست فى خصوص حكم صدر ضد الطاعة ولم تتخذ فى شأنه طرق الطعن طبقا للقانون وإلى أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، هذا فى حين أن قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المطعون عليه الأول ضد الطاعة هو أمر على عريضة صادر من هيئة ذات اختصاص ولائى وليس لها اختصاص قضائى ويراد بالتظلم طرح الأمر على القضاء لإبتداء وإختصاص مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامى بناء على طلبه أو طلب موكله لا يقوم إلا حيث يوجد توكيل للمحامى عند عدم وجود اتفاق كتابى على الاتعاب ولا تعتبر الطاعة موكلة للمطعون عليه الأول فىكون القرار الصادر بتقدير أتعابه ضد الطاعة قرارا معدوما لا يعتد به وبذلك فلا محل لإعتبار التظلم من أمر التقدير بمثابة طعن فى حكم وإعمال القواعد المقررة فى هذا الخصوص فى المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات لأنها لا تسرى فى أحوال الإنعدام ، ويجوز أن ترفع دعوى مبتدأة بإنعدام الحكم كما يجوز التمسك بذلك فى صورة دفع فى أية خصومة تستند إلى الحكم المعدوم ، ولا محل للقول بأن الطاعة فوتت على نفسها الطعن فى أمر التقدير فى الميعاد لأن الدعوى المطروحة تناول قرار مجلس النقابة وليس حكما قضائيا . وتقول الطاعة فى بيان الوجه الثانى إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن من حق المطعون عليه الأول ترك الخصومة فى التظلم لأنه هو صاحب المصلحة فيه



وقد طلب الحكم بترك الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى وأن الطاعنة لم تسلك سبيل الطعن المقرر في القانون على قرار مجلس النقابة فلا تفيد من التظلم المرفوع من المطعون عليه الأول وليس للطاعنة أن تعترض على ترك الخصومة ، هذا في حين أن ترك الخصومة ليس معلقا على محض إرادة المدعى بل إنه لا يتم إذا ما أبدى المدعى عليه طلباته ولم يقبل من المدعى ترك الخصومة لأنه قد يكون من مصلحة المدعى عليه حسم موضوع النزاع ولا يبقى مهلدا بدعوى ترفع عليه في المستقبل من المدعى ، وقد قامت الطاعنة بقيد التظلم المرفوع من المطعون عليه الأول وطلبت الحكم ببطلان أمر التقدير وبذلك يكون من غير المقبول الحكم بترك الخصومة دون موافقة الطاعنة على ذلك بعد أن ارتبطت حقها بالدعوى .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه مردود ذلك أنه إذ تنص المادة ٨٠/٦ من القانون ٩٨ سنة ١٩٤٤ — الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية — والمنطبق على واقعة الدعوى . على " يختص مجلس النقابة بالوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقوم بينهم متى طلب منه ، وكذلك تقدير الاتعاب عند الاختلاف على قيمتها وفقا لأحكام هذا القانون " . وتنص المادة ٤٤ على " عند عدم وجود اتفاق كتابي تقدر أتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل بمعرفة مجلس النقابة ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التي تحد لنظره بخطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته كتابية في المدة التي يحددها المجلس — وعلى المحامي أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية التابع لها المحامي حسب الأحوال " كما تنص المادة ٤٥ على " للمحامي وللوكيل حق التظلم من أمر التقدير في خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالأمر وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المقيم بدائلتها المحامي كلية كانت أو جزئية حسب قيمة الطلب " ، وتنص المادة ٤٦ على " يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بكافة أوجه الطعن العادية وغير العادية ما عدا المعارضة " . وتنص المادة ٤٨ على " للمحامي الذي بيده أمر تقدير باتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أو المحكمة أو حكم صادر في التظلم أن يحصل على اختصاص بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم



أو محضر الصلح ضده". فقد أفادت هذه النصوص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع جعل لمجلس نقابة المحامين ولاية الفصل في تقدير أتعاب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل. وتقدير مجلس النقابة للأتعاب في هذه الحالة يعتبر فصلا في خصومة بدليل أن الإلتجاء إليه لا يكون إلا عند الخلاف على الأتعاب في حالة عدم وجود اتفاق كتابي في شأنها وبدليل إباحة الإلتجاء إلى مجلس النقابة من كل من المحامي والموكل على السواء. هذا إلى أنه مما يؤكد أن لمجلس النقابة اختصاصا قضائيا في مثل هذه الحالة ما أوجبه القانون من لزوم إخطار المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب وبالحلقة بمقتضى خطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته. مما مفاده أن تقديم الطلب إلى المجلس تنعقد به الخصومة. كما أفاد المشرع بما رسمه من طريق للتظلم من أمر تقدير الأتعاب وبيان طرق الطعن في الحكم الصادر في التظلم أنه اعتبر فصل مجلس النقابة في تقدير الأتعاب فصلا في خصومة بين الطرفين وإذا أجاز المشرع الإلتجاء إلى المحاكم أو إلى مجلس النقابة لتقدير أتعاب المحاماة في مثل هذه الحالة. وكانت المادة ٤٨ من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ السالفة البيان قد أجازت للمحامي بمقتضى أمر التقدير الصادر لصالحه أن يحصل على اختصاص بعقارات من صدر ضده الأمر، فقد دل المشرع بذلك جميعه على أن أمر التقدير هو بمثابة حكم صادر في خصومة بين الطرفين. ولما كان الفصل من المحكمة في التظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي لا يعتبر منها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فصلا في تقدير الأتعاب ابتداء بل باعتبارها جهة طعن في تقدير أصدره مجلس النقابة في حدود اختصاصه القضائي على ما سلف بيانه، وكان لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يضار الطامن من طعنه، وإذا لم تسلك الطاعة سبيل الطعن في أمر التقدير الصادر ضدها من مجلس نقابة المحامين في الميعاد المقرر قانونا، فإنه لا يجوز لها أن تعترض على ترك الخصومة في التظلم المرفوع ضدها عن هذا الأمر. لما كان ذلك، وكان أمر تقدير مجلس النقابة لأتعاب المحامي هو بمثابة حكم — على ما سبق بيانه — وكان العيب الذي وجهته الطاعة بتجاوز مجلس النقابة حدود اختصاصه في تقدير الأتعاب المطعون عليه للنازعة في وكالته من الطاعة — على فرض صحة هذا



الادعاء — لا يفقد أمر التقدير السالف البيان الأركان الأساسية للأحكام ، وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل الطعن في الأحكام بالبطلان بدعوى مبتدأة ما دام أن القانون قد نظم طرقا للطعن عليها وذلك تقديرا لمجبتها . وكان الحكم قد انتهى إلى أن المطعون عليه الأول الحق في ترك الخصومة في التظلم المرفوع منه عن أمر التقدير الصادر لصالحه استنادا إلى أن التظلم لا يعتبر بمثابة دعوى مبتدأة بل هو طعن يحق لمن قام برفعه أن يتنازل عنه وقضى برفض دعوى الطاعة ببطلان أمر التقدير الصادر من مجلس نقابة المحامين على أساس أنها فوتت على نفسها مواعيد وإجراءات الطعن على هذا الأمر ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وتقول في بيان ذلك إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها لم توكل المطعون عليه الأول في الدعوى المرفوعة أمام محكمة الأحوال الشخصية الخاصة بفرز حصص الخيرات وأنه لذلك قد تجاوز مجلس نقابة المحامين حدود اختصاصه فتزل عن قراره بتقدير أتعاب المطعون عليه الأول كل حصانة . كما تمسكت بأن المطعون عليه الأول كان مدعيا أمام المحكمة الشرعية في طلب استبدال الوقف فلا يمكن إعتباره وكيلًا ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن من حق المطعون عليه الأول ترك الخصومة في التظلم المرفوع منه وحده من أمر تقدير الأتعاب الصادر لصالحه من مجلس نقابة المحامين ضد الطاعة وإلى أنه لا يجوز إقامة دعوى مبتدأة ببطلان أمر التقدير بعد أن فوتت الطاعة على نفسها الطعن على هذا الأمر طبقا للقواعد المقررة في القانون وأصبح الأمر بذلك نهائيا على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فإن الحكم ما كان بحاجة بعد ذلك للتعرض إلى دفاع الطاعة الذي تشيره بسبب الطعن ويكون النعي به غير منتج .



## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن  
مبكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وميثان زكريا .

( ٢ )

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٢ القضائية :

( أ ) وقف . "حق الانتفاع بأعيان الوقف" . حق عيني . وضع اليد  
"حسن النية" . "تملك الثمرات" .

حق المستحق في الوقف حق عيني في الانتفاع بأعيان الوقف . تملك ما يتبضه  
من ثماره متى كان حسن النية .

( ب ) إثبات . " طرق الإثبات " . " الإقرار " . " الإقرار غير  
القضائي " .

الإقرار غير القضائي ليس حجة قاطعة على المقر . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع

( ج ) محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل " .  
إثبات . " طرق الإثبات " . " القرائن " .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير القرائن .

١ — إن حق المستحق في الوقف — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض —  
حق عيني في الانتفاع بأعيان الوقف يضع المستحق اليد عليه بواسطة ناظر الوقف  
وله الحق في تملك ما يتبضه من ثماره متى كان حسن النية (١) .

(١) راجع نقض ١٣/٥/١٩٣٧ . الطعن رقم ٤ لسنة ٧ ق ، مجموعة القواعد القانونية  
لربع قرن ص ١٢٢٣ القادمة ٤٧ .



٢ — لا يعتبر الإقرار غير القضائي — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — حجة قاطعة على المقر بل يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع . ولهذا المحكمة بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملابسات الدعوى أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة . كما أن لها ألا تأخذ به أصلا ولا معقب على تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب سائفة (١) .

٣ — تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه منها متى كان استنباطه سائفا .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦٩ سنة ١٩٥٧ كلى الاسكندرية ضد المطعون عليهم بصحيفة معانة في ٨ و ١٠/١٢/١٩٥٦ يطلبون الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢١٦٥٣ ج و ٨٦٩ م . وقالوا شرحا لها إنه بموجب حجة مؤرخة ١٩٢٤/١٢/٢٤ وقف المرحوم متولى رجب أطيانا له بمديرية البحيرة على أولاده الخمسة وعلى الخيرات ، وخص الطاعن الأول بالقسم الثالث من الوقف ومساحته ٣٥٠ فدانا وخص المرحوم محمد متولى رجب والد المطعون عليهم بالقسم الرابع منه ومساحته ٥٠١ ف و ٧ ط و ٢٢ س ، ولم يفرز

(١) راجع نقض ١٩٤٥/١٢/٢٧ — الطعن رقم ٤ لسنة ١٥ ق ، نقض ١٩٤٨/٤/٨ .  
الطعن ٣١ لسنة ١٧ ، مجموعة القواعد القانونية لربع قرن ص ٣٤ القاعدة ٦٨ و ٦٩ .  
ونقض ١٩٦٣/١٢/١٩ — الطعن ١٩٩ لسنة ٢٩ ق مجموعة المسكتب الفني السنة ١٤ ص ١١٨٧ . ونقض ١٩٦٧/٣/٩ — الطعن ١٩٩ لسنة ٣٣ ق مجموعة المسكتب الفني السنة ١٨ ص ٥٩٩ .



الواقف هذين النصيبين بل تركهما شائعين فيما بين مستحقيهما ، بأن خص الطاعن الأول ١٦٩ ف و ٤ س ومورث المطعون عليهم ٦٩ ف و ٢ ط و ٤ س شيوعا فيما بينهما في الأطنان الكائنة بحوض صهيب والقرافة رقم ٢ ، وخص الطاعن الأول ١٨٠ ف و ٢٣ ط و ١٢ س ومورث المطعون عليهم ٣٦٣ ف و ٦ ط و ١٢ س شيوعا فيما بينهما في الأطنان الكائنة بحوض النشو ، وقصد الواقف من تعيين الاستحقاق على هذه الصورة أن يحقق التعادل بين النصيبين في القيمة . وبعد وفاة الواقف آل لكل من الطاعن الأول ومورث المطعون عليهم النظر على نصيبه ، وتولى كل منهما إدارة مساحة معينة من الأطنان الموقوفة في كل من قسمي الوقف على أن يصفى الحساب بينهما فيما بعد . وفي سنة ١٩٣١ توفي المرحوم محمد متولى رجب وآل نصيبه إلى المطعون عليهم عملا بشرط الواقف وتولى المطعون عليه الأول النظر على هذا النصيب . ولما أن صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتبعه قانون إنهاء الوقف على غير الخيرات رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكان للطاعن الأول ٣٥٠ فدانا خص نفسه منها بمائتي فدان وخص أولاده باقي الطاعنين بمائة فدان وأصبح الإصلاح الزراعي أن يستولى على المساحة الزائدة وقدرها خمسون فدانا ولم يكن لأى من المطعون عليهم أكثر من مائتي فدان ليستولى الإصلاح الزراعي على أطنان منهم ، فقد قام الإصلاح الزراعي بمسح أطنان الوقف جميعها لتحديد المساحة التي يحوزها كل من المستحقين وتبين أن الطاعن الأول يحوز أقل من استحقاقه في الوقف بما مساحته ٢٧ ف و ٧ ط و ١٤ س منها ٢٢ ف و ٢١ ط و ٣ س تحت يد المطعون عليهم بحوض صهيب والقرافة رقم ٢ زيادة عن نصيبهم العددي في الوقف بأسره ، كما ظهر أنهم يحوزون في هذا الحوض ٥٢ ف و ٦ ط و ١٦ س زيادة عن نصيبهم العددي فيه . وإذا استحق الطاعنون في ذمة المطعون عليهم ربع هاتين المساحتين عن المدة من سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٥٥ وقدره ٢١٦٥٣ ج و ٨٦٩ م وامتنع المطعون عليهم عن دفعه إليهم فقد أقاموا دعواهم للحكم لهم بطلباتهم . رد المطعون عليهم بأنهم حازوا ما زاد عن استحقاقهم في الوقف بحسن نية فتملكوا ما قبضوه من ثماره . وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٠ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٨ سنة ١٥ ق إستئناف الاسكندرية ومحكمة الإستئناف حكمت في ١٩٦٢/١/٢٨



بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .  
وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن . وبالحلقة  
المحددة لنظرة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة الحكم المطعون فيه  
للقانون ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين تأسيسا على أن  
الاستحقاق في الوقف حق عيني في الانتفاع وأن حيازة هذا الحق بركنيها المسمى  
والمعنوي قد توافرت لدى المطعون عليهم بوضعهم اليد على بعض أعيان الوقف  
باعتبارها تمثل استحقاقهم ، وأنهم كانوا حسن النية في حيازتهم فيكتسبون ما قبضوه  
من ريع هذه الأعيان زائدا عن استحقاقهم . في حين أنه ليس للمستحق في الوقف  
حق عيني يرد مباشرة على أعيانه وإنماله حق شخصي يجعله دائنا للوقف ، فإذا  
قبض ما يزيد على حصته في غلة الوقف تعين عليه رده ولو كان حسن النية . هذا  
إلى أن كلا من المطعون عليه الأول ووالده من قبله كان يضع اليد على أطيان  
الوقف باعتباره ناظرا ينوب عن الوقف فتكون يده عارضة لا تتحقق بها الحيازة  
القانونية ولا يملك الثمار التي قبضها بحسن نية . أما القسمة التي تمت بين الطاعن  
الأول ومورث المطعون عليهم ومن بعده المطعون عليه الأول فلم تكن قسمة  
انتفاع بأعيان الوقف ، وإنما اقتضت على النظارة فحسب وظل الاستحقاق  
شائعا في الأطيان الموقوفة ، فإذا حصل أحد الناظرين على ريع يزيد على المستحق له  
كان للآخر أن يطالبه بهذا الفرق الذي انتقص من نصيبه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن حق المستحق في الوقف هو — وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حق عيني في الانتفاع بأعيان الوقف يضع المستحق  
اليده عليه بواسطة ناظر الوقف وله الحق في تملك ما يقبضه من ثماره متى كان  
حسن النية — ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول  
كان إلى جانب نظارته على الوقف مستحقا فيه مع باقي المطعون عليهم ، وكان  
الحكم قد حصل أن كلا من طرفي الخصومة اختص بجزء من الأطيان الموقوفة  
على أنه يمثل استحقاقه وأن المطعون عليهم قد حازوا حق الانتفاع بوضعهم اليد  
على الجزء المثل لأنصبتهم وباعتبار أنهم يستحقون ثمار هذا الجزء الذي خصص  
لهم على أساس أنهم أصحابه وأنهم كانوا حسن النية في حيازتهم ، وكان مؤدى



ذلك من الحكم أن المطعون عليهم قد وضعوا اليد على حق الانتفاع بالنسبة للجزء الذي اختصوا به في الوقف والقدر الزائد عنه بواسطة ناظر الوقف المطعون عليه الأول وهم يعتقدون بحسن نية أن ذلك الحق حقهم ، لما كان ذلك ، فإنهم لا يكونون مسئولين عن رد ما قبضوه من ريع القدر الزائد عن استحقاقهم . وإذ اترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف برفض دعوى الطاعنين بالمطالبة بهذا الريع ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم استند إلى عدم إجراء المحاسبة بين الطرفين منذ سنة ١٩٣١ حتى تاريخ رفع الدعوى واعتبر ذلك قرينة على أنهما ارتضيا أن يحصل كل منهما على ثمار الجزء الذي اختص به باعتباره ممثلاً لاستحقاقه ، هذا في حين أن هذه القرينة تتعارض مع إقرار المطعون عليهم بأن الاستحقاق بقي شائعاً في الأقطان الموقوفة وذلك في الدعوى رقم ٥١٢ سنة ١٩٥٣ أبو حمص التي رفعها الطاعن الأول بطلب وضع الحدود بين الأقطان التي تحت نظارته وتلك التي تحت نظارة المطعون عليه الأول ، وهذا الإقرار غير القضائي ثابت بالكتابة ولا يصح إثبات عكسه إلا بالكتابة فضلاً عن أن هذه القرينة لا تؤدي إلى النتيجة التي استخلصها الحكم .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود ذلك أن الإقرار غير القضائي — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعتبر حجة قاطعة على المقر بل يكون خاضعاً لتقدير محكمة الموضوع ، ولهذا المحكمة بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملازمات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ، كما أن لها ألا تأخذ به أصلاً ولا معقب على تقديرها في ذلك متى بني على أسباب سائغة ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه لم يأخذ بقيام حالة الشيوع في الأقطان الموقوفة واستند في ذلك إلى أن المطعون عليهم وضعوا اليد على ما في حيازتهم باعتبار أنه نصيبهم الوارد في حجة الوقف واستغلوه على هذا الأساس وأنهم تلقوا الحيازة عن مورثهم الذي كان يضع اليد على هذا القدر من تاريخ وفاة الواقف الأصلي ولم يتغير وضع اليد



طوال هذه المدة كما أن الطاعن الأول لم يعترض عليه، وإذا كانت هذه الأسباب سائغة وتحمل الرد على ماقرره المطعون عليهم في الدعوى رقم ٥١٢ سنة ١٩٥٣ أبو حمص من أن الاستحقاق يبق شائعا في الأعيان الموقوفة، فإن النعي بهذا الشق يكون على غير أساس. والنعي في شقه الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه اتخذ من عدم المحاسبة بين الطرفين طوال المدة من سنة ١٩٣١ حتى تاريخ رفع الدعوى قرينة ترجح قول المطعون عليهم بأن الطرفين ارتضيا أن يحصل كل منهما على ثمار الجزء الذي اختص به باعتباره ممثلا لاستحقاقه، وإذا كانت هذه القرينة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها الحكم وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه منها متى كان استنباطه سائغا، فإن النعي بهذا الشق يكون في غير محله.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.



## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله .

( ٣ )

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إلزام . " أوصاف الإلزام " . " التضامن " . " التضامن بين المدينين " .  
" التأمينات الشخصية " . " الكفالة " . ضرائب . " الضريبة  
على العقارات المبنية " . تضامن " التضامن بين المدينين " .

التضامن بين المدينين لا يفترض . عدم وضوحه بجلاء في العبارة التي تضمنته .  
مؤدى ذلك تفسيرها لمصلحة المدينين لأن الأصل هو عدم تضامنهم . مثال .

(ب) تأمينات . " التأمينات العينية " . امتياز .

حق الامتياز المقرر بالمادة ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة  
على العقارات المبنية ، حق تبعية ضامن للوفاء بالحق الأصيل . عدم نزوه صفة الكفيل  
من صاحب الأرض وجعله مدينا أصليا بهذه الضريبة .

١ — التضامن بين المدينين لا يجوز اقراضه ويجب ألا يكون محل شك في العبارة  
التي تضمنته ، فإذا لم يكن واضحاً بجلاء فسرت العبارة لمصلحة المدينين لأن  
الأصل هو عدم تضامنهم . ومؤدى ذلك مرتبطاً بنص الفقرة الأولى  
من المادة ٢٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية  
أن يكون مالك الأرض التي أقيم عليها البناء المطالب بضريته كفيلاً متضامناً  
مع مالك البناء في أداء هذه الضريبة باعتبار التزام مالك الأرض إلزاماً تابعاً  
لإلزام مالك البناء المدين أصلاً بالضريبة .

٢ — إن حق الامتياز المقرر في المادة ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤  
بشأن الضريبة على العقارات المبنية لا يبدو أن يكون حقاً تبعياً " ضامناً " .



للفاء بالحق الأصلي ولا يتزع صفة الكفيل عن صاحب الأرض ويجعله مدينا أصليا بهذه الضريبة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على — ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٩٤ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ضد محافظ القاهرة بصفته رئيسا لمجلس المحافظة — الطاعن — طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ قدره ٥١١ ج و ٨٢٠ م ، وقال شرحا لدعواه إنه يملك مع آخرين قطعة أرض بحى بولاق وقد أجروا هذه الأرض للغير وأقام المستأجرون مبان عليها من مالهم وكلفت بأسمائهم وتمهدوا في عقد الإيجار بسداد الأموال التى تربط عليها ، ثم صدر للمطعون ضده عدة أحكام باخلاء هذه الأرض من مستأجريها وبدأ في تنفيذها في شهر يولييه سنة ١٩٥٥ وأخطر الطاعن ليعمل على تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة قبل هؤلاء المستأجرين إلا أن الطاعن لم يتخذ أى إجراء ضدهم وعمد إلى مطالبة هو بالمبلغ السالف الإشارة إليه باعتباره مدينا متضامنا مع ملاك هذه المباني المستأجرين أصلا للأرض في أداء الضريبة المطلوبة عليها مع أنه لا يعدو أن يكون كفيلا متضامنا طبقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ومن حقه طبقا لأحكام الكفالة أن يسأل الدائن عن إهماله في أعمال التأمينات المقررة له . وإذ غفل الطاعن — وهو الدائن — عن مطالبة هؤلاء المستأجرين فإن ذمة المطعون ضده باعتباره كفيلا تبرأ بقدر ما أضرعه الدائن بخطئه من التأمينات . وفي ١٢/١٢/١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٨٠/٢٩ ق . وفي ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف قبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب الخبراء الحسابيين بوزارة العدل لتصفية



الحساب بين الطاعن والمطعون ضده على أساس أن هذا الأخير كفيل متضامن مع المستأجرين الذين أقاموا الأبنية المطالب بالضريبة عنها في أداء هذه الضريبة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذا أقام قضاءه باعتبار المطعون ضده كفيل متضامن مع المستأجرين في أداء الضريبة عن المباني المقامة منهم تأسيسا على أن مالك الأرض يعتبر كفيل متضامن مع المستأجر في سداد الضرائب المستحقة على البناء الذي أقامه هذا الأخير على الأرض المؤجرة إليه ثم أحال الحكم الدعوى إلى خبير لإثبات ما أضافه الدائن — الطاعن — من ضمانات حتى تبرأ ذمة المطعون ضده — الكفيل — بقدر ما ضاع من هذه الضمانات . هذا في حين أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تقضى بأن الالتزام بأداء الضريبة من المبنى يقع على عاتق ملاكها ومستأجريها ومالكى الأرض المقامة عليها بالتضامن وليس في عبارة النص ما يحمل القول بأن المشرع قصد أن يكون التزام مالك الأرض بأداء الضريبة عن البناء تابعا لالتزام مالك البناء حتى يمكن اعتباره كفيل متضامن . هذا بالإضافة إلى أن نص المادة ٢٧ من ذلك القانون جعل للحكومة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق الإمتياز على الأراضى المقامة عليها الأبنية سواء أكانت هذه الأراضى ملكا لأصحاب المباني أم لغيرهم مما يفيد أن صاحب الأرض مدين متضامن مع صاحب المبنى المقامة عليها في أداء الضريبة المستحقة على هذه المباني .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية قد نصت في الفقرة الأولى منها على أنه " يكون المستأجرون مسئولين بالتضامن مع أصحاب العقارات عن أداء الضريبة " فإن مفاد هذا النص أن مالك البناء هو المدين الملتزم أصلا بالضريبة المستحقة على هذا البناء . وإذا نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أن " يعتبر صاحب الأرض متضامن مع صاحب المبنى في أداء الضريبة المستحقة " . وكان التضامن بين المدينين لا يجوز افتراضه ويجب ألا يكون

محل شك في العبارة التي تضمنته فإذا لم يكن واضحاً بجلاء فسرت العبارة لمصلحة المدينين لأن الأصل هو عدم تضامنهم. فإن مؤدى ذلك — مرتبطاً بنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة — أن يكون مالك الأرض التي أقيم عليها البناء المطالب بضريبته كفيلاً متضامناً مع مالك البناء في أداء هذه الضريبة باعتبار التزام مالك الأرض التزاماً تابعاً لالتزام مالك البناء المدين أصلاً بالضريبة. لما كان ذلك، وكان لا مبرر لما يشير الطاعن من أن المادة ٢٧ من ذلك القانون قد نصت على أن للحكومة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق الامتياز على الأراضي المقامة عليها المباني سواء أكانت هذه الأراضي ملكاً لأصحاب المباني أم لغيرهم ذلك أن حق الامتياز المقرر بتلك المادة لا يعدو أن يكون حقاً تبعياً ضامناً للوفاء بالحق الأصلي ولا يتزع صفته الكفيل عن صاحب الأرض ويجعله مديناً أصلياً بهذه الضريبة. لما كان ما تقدم، وكان الثابت مما قرره الحكم أن المباني أقامها المستأجرون وكلفت بأسمائهم وأن الأرض كانت قد أجرت إليهم فضاء وكانت ملكية المطعون ضده قاصرة على الأرض دون المباني. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المطعون ضده كفيلاً متضامناً وليس مديناً متضامناً في أداء الأموال المستحقة على هذه المباني لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بذلك على غير أساس متعين الرفض.



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم عمر هندی ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشريفة.

( ٤ )

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . "تقادم دين الضريبة" . بدؤه . تقادم . "التقادم المسقط"  
"بدء التقادم" . دعوى .

الحق في المطالبة بدين الضريبة . سقوطه . ميعاده . بدؤه . مثال في الضريبة على إيرادات القيم  
المنقولة .

مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إنما تبدأ — طبقاً للقواعد العامة  
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة  
للضريبة . وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإيراد الخاضع لها وهي في خصوص  
الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وضع الإيراد تحت تصرف صاحب الشأن  
إذ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول هو وحده الذي يجعل الدين  
واجباً في ذمته ومستحق الأداء للثزانة العامة . وإذا كانت الجمعية العمومية غير  
العادية للشركة قد أصدرت قرارها بتوزيع الأسهم المجانية على المساهمين وتم  
التوزيع بالفعل تنفيذاً للقرار المذكور فإنه من تاريخ صدوره تكون هذه الأسهم  
قد وضعت تحت تصرف المساهمين ومنه تبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة  
بالضريبة المستحقة عليها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٨ أصدرت الجمعية العمومية لشركة الأسماك والمحاصيل المصرية قرارا بزيادة رأس مال الشركة من ٥٠٠٠٠ ج إلى ٧٠٠٠٠ ج وذلك بإضافته الإحتياطى وقدره عشرون ألف جنيه إلى رأس المال وإصدار أسهم مجانية بقيمة هذا الإحتياطى وتوزيعها على المساهمين بنسبة أسهمهم وتم توزيع هذه الأسهم فى ١٩٤٨/١٢/١٥ ورأت مراقبة ضرائب الشركات المساهمة إخضاع هذا التوزيع للضريبة على القيم المنقولة، وأخطرت الشركة فى ١٩٥٤/٨/١٦ بالنموذج رقم ١٩ ضرائب ثم ربطت عليها الضريبة وأخطرتها بذلك فى ١٩٥٤/٩/١٦ على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، وإذ إعتضت الشركة على هذا الربط وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٨ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع ( أولا ) برفض الدفع بسقوط حق المصلحة بالتقادم عن الضرائب المستحقة على توزيعات الأسهم المجانية ( ثانيا ) بإخضاع مبلغ العشرين ألف جنيه قيمة الأسهم الموزعة مجانا على مساهمى الشركة للضريبة على إيرادات القيم المنقولة ، فقد أقامت الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاء الحكم بسقوط حق المصلحة بالتقادم فى المطالبة بالضريبة على توزيعات الأسهم المجانية ومن باب الإحتياط بعدم خضوع مبلغ العشرين ألف جنيه قيمة هذه الأسهم للضريبة على القيم المنقولة مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١ حكمت المحكمة حضوريا وفى مادة تجارية بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه بكامل أجزائه وبسقوط



حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة على توزيعات الأسهم الجديدة وقيمتها عشرون ألف جنيه وألزمّت المصلحة بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش أتعاباً للمحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٣٣ سنة ٧٧ قضائية ، وبتاريخ ١٨/٥/١٩٦١ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع المبدى من المستأنف عليها وبرفض الطعن وبتأييد قرار لجنة الطعن الصادر في ٨/٣/١٩٥٦ مع إلزام المستأنف ضدها بالمصروفات من الدرجتين وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة ولم تبد دفاعاً وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بدين الضريبة بالتقادم مستنداً في ذلك إلى أن إيراد الأسهم الموزعة لم يوضع تحت تصرف المساهمين إلا في ٢٠/١٢/١٩٤٩ عندما انعقدت الجمعية العمومية وأقرت ميزانية الشركة وهو خطأ في فهم الواقع في الدعوى ومخالفة للقانون لأن المصلحة إنما تطالب بضريبة القيم المنقولة على الأسهم التي وزعت بمقتضى قرار الجمعية العمومية الصادر في ٨/١٢/١٩٤٨ لا على إيراد تلك الأسهم ، وقد صدر هذا القرار منجزاً دون إضافته إلى أجل أو تعليقه على شرط وتم التوزيع فعلاً بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٨ كما هو ثابت من صكوك الأسهم التي تحمل هذا التاريخ وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركة قدمت إيصالات صادرة من البنك البلجيكي والبنك العثماني تفيد إيداع الأسهم المذكورة لدى هذين المصرفين في ١٦/٤/١٩٤٩ وهو ما يترتب عليه أن يكون الربح المحمل بالضريبة قد وضع تحت تصرف المساهمين على الأقل من هذا التاريخ الأخير ومنه يبدأ سريان التقادم وتكتمل مدته في ١٥/٤/١٩٥٤ ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن المصلحة لم ترسل للشركة النموذج رقم ١٨ إلا في ١٦/٨/١٩٥٤ ، فإن حقها في المطالبة بالضريبة يكون قد سقط بالتقادم .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إنما تبدأ — طبقا للقواعد العامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة للضريبة وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإراد الخاضع لها وهي في خصوص الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وضع الإراد تحت تصرف صاحب الشأن إذ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول هو وحده الذي يجعل الدين واجبا في ذمته ومستحق الأداء للخزانة العامة ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن الجمعية العمومية غير العادية للشركة قد أصدرت قرارها في ١٩٤٨/١٢/٨ بتوزيع الأسهم المجانية على المساهمين وتم التوزيع بالفعل في ١٩٤٨/١٢/١٥ تنفيذا للقرار المذكور فإنه من تاريخ صدوره تكون هذه الأسهم قد وضعت تحت تصرف المساهمين ومنه تبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة بالضريبة المستحقة عليها ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن التزم هذا النظر إلا أنه قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى واعتبر ولاء الضريبة محل النزاع هو إيراد الأسهم المجانية الموزعة لا الأسهم ذاتها وجرى في قضائه على أن هذا الإيراد لم يوضع "تحت تصرف المساهمين إلا من يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ عند ما انعقدت الجمعية العمومية للمساهمين وأقرت ميزانية الشركة" ورتب على ذلك أن مدة سقوط الحق في المطالبة بالضريبة المستحقة على الإيراد المذكور لا تبدأ إلا من هذا التاريخ وأنها قطعت بإخطار الشركة بالنموذج رقم ١٨ ضرائب في ١٩٥٤/٨/١٦ ومن قبل اكتمالها فإنه يكون مشوبا بالقصور ومخالفة القانون بما يوجب نقضه .



## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٨

رئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المكي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
رؤساء المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح  
الشريني .

( ٥ )

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” إجراءات ربط  
الضريبة “ . ” الربط الحكى “ .

الربط الحكى . إقرارات الشركة عن سنتي ٤٧ و ٤٨ . إتماد الإيرادات كما هي من واقع  
الدفاتر . إجراء تعديل في المصروفات . عدم جواز اتخاذ نتيجة أعمال هاتين السنتين أساسا لربط  
الضريبة في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ .

متى كانت مصلحة الضرائب عند ما قدمت لها إقرارات الشركة عن أرباحها  
في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ قد اعتمدت أرقام الإيرادات كما هي من واقع الدفاتر  
وأجرت تصحيحات على أرقام المصروفات بالنسبة لثمن مياه التشغيل وأثمان  
الأجولة الفارغة ، فإن تحديد نتيجة أعمال الشركة في سنتي الأساس يكون قد تم  
من واقع حساباتها التي أيدها المستندات ، والتعديل في بند المصروفات على هذا  
الوجه لا يعدو أن يكون — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تصحيحا  
للاقرار تملكه مصلحة الضرائب بمقتضى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ <sup>(١)</sup> ، وهو ما ينبني عليه أن الشركة لا تعتبر من الممولين الخاضعين  
لربط الضريبة بطريق التقدير في سنتي الأساس وبالتالي — ووفقا للسادة الأولى  
من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — لا تتخذ نتيجة أعمال هاتين السنتين  
أساسا لربط الضريبة في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ .

(١) نقض ١٩٦٧/١/٤ . الطعن ٢٣ لسنة ٣١ ق . السنة ١٨ ص ٢٣ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب المنيا قدرت أرباح الممول بنيامين ديمترى باعتباره شريكا مع شقيقه وهيب وبشاره فى شركة واقع تزاول نشاطا تجاريا فى طحن الغلال والاتجار فيها بمبلغ ٨٢٩٠ ج و ١١٥ م فى سنة ١٩٤٩ و بمبلغ ٧٢٨٣ ج و ٧٨٠ م فى سنة ١٩٥٠ وحددت رأس ماله الحقيقى المستثمر فى أول السنة الأولى بمبلغ ٦٧٠٥ ج ، وقدرت صافى أرباح كل من الشريكين عن حصتهما بمبلغ ٢٠٥ ج و ٢٥٧ م فى سنة ١٩٤٩ و بمبلغ ٢٦٩ ج و ٢٠٠ م فى سنة ١٩٥٠ وحددت رأس مال كل منهما فى أول السنة الأولى بمبلغ ٤١٠ ج ، وإذ اعترض الممولون المذكورون على هذه التقديرات وعرض الخلاف على لجنة الطعن وأصدرت قرارها فى ١٨/١١/١٩٥٦ بتخفيض الأرباح إلى مبلغ ١١٢٣ ج بالنسبة لبنيامين فى كل من ستنى النزاع وحددت رأس ماله المستثمر فى أول السنة الأولى بمبلغ ٧٢٠٠ ج وأرباح كل من شريكه بمبلغ ١٦٨ ج فى سنة ١٩٤٩ و بمبلغ ٦٩ ج و ٥٠١ م فى المسدة من ١/١/١٩٥٠ حتى ٣١/٥/١٩٥٠ وحددت رأس مال كل منهما فى أول السنة الأولى بمبلغ ٤٥٤ ج تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١١٦ لسنة ٥٦ تجارى المنيا الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاءه وتأيد تقدير المأمورية ، وبتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف و بمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه ، استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن وبعدم انطباق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على واقعة النزاع وقيد الاستئناف



برقم ١١٤ سنة ٧٧ قضائية ، وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن المؤيد به الصادر بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٦ والقضاء بعدم إنطباق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على نشاط المستأنف عليهم في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وقبل الفصل في موضوع تقديرات المأمورية لصافي الأرباح الفعلية في السنتين المشار إليهما بنadb مكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وعلى دفاتر المستأنف عليهم في السنتين المذكورتين وإبداء الرأي في التصحيحات التي أدخلتها المأمورية وبيان ما إذا كانت تلك الدفاتر في ذاتها أمينة وتمثل في مجموعها حقيقة نشاط المنشأة فيهما وعلى العموم تقدير صافي الأرباح الفعلية في هاتين السنتين حسبما يبين للتخير المنتدب من واقع الفحص والإطلاع فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون فيه وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن وبعدم إنطباق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على نشاط الطاعن وشريكه في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ مستندا في ذلك إلى أن الشركة في سنة ١٩٤٧ وهي سنة الأساس في أرباح المطحن وفي سنة ١٩٤٨ وهي سنة الأساس في أرباح الدقيق قدمت إقراراتها مشفوعة بالمستندات المؤيدة فأدخلت المأمورية تصحيحات على الإقرارات بالنسبة لمصروفات التشغيل في سنتي الأساس وأجرت الربط على حاصل تلك التصحيحات التي لم تقرها الشركة وأن الربط على هذا الأساس لا يعتبر ربطا بطريق التقدير بل هو ربط على أساس الأرقام الدفترية الصحيحة ، وهذا من الحكم خطأ وقصور من وجهين : ( أولهما ) أن الحكم خالف المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومؤداها أن لمصلحة الضرائب والمحكمة لإطراح دفاتر الممول وتحديد أرباحه بطريق التقدير إذا ثبت أنه لا يمسك حسابات منتظمة أو أنه تلاعب في قيودها ولا تظمن الجهة المنوطة بالتقدير إلى صحة البيانات الثابتة بها بناء على أسباب سليمة ،

ولما كانت التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب على إقرارات الشركة في سنتي الأساس تضمنت تخفيض مصروفات التشغيل في ثمن المياه وفي ثمن فوارغ الأجوالة مما كان له أثر على حساب التشغيل والمتاجرة وبالتالي على النتيجة التي أظهرتها الدفاتر ، فإن إطراح هذه الدفاتر وعدم التعويل عليها وإجراء التقدير جزافا في سنتي الأساس يغدو أمرا يتفق مع مدلول ما تضمنته المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — بعد تعديلها بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ — ويكون ما تضمنه الحكم المطعون فيه من إعتبار الربط دفتريا في سنتي الأساس وإن مجرد التصحيحات لا تهمدر الدفاتر — مخالف للقانون ( وثانيهما ) أنه ألغى الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن دون أن يرد على الأسانيد التي قاما عليها وحاصلها أن مصروفات التشغيل التي تضمنها الإقرار في سنتي الأساس في شأن ثمن المياه والفوارغ قد جرى عليها تخفيض كبير أثر في حساب التشغيل والمتاجرة مما يؤثر في النتيجة التي أظهرتها الدفاتر ويقال الثقة في أمانتها مما يجعل قضاءه معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن الثابت في هذه الدعوى أن مأمورية الضرائب عندما قدمت لها إقرارات الشركة عن أرباحها في سنتي ١٩٤٧ بالنسبة للطاحن وسنة ١٩٤٨ بالنسبة لتجارة الدقيق قد اعتمدت أرقام الإيرادات كما هي من واقع الدفاتر وأجرت تصحيحات على أرقام المصروفات بالنسبة لثمن مياه التشغيل فبعد أن كانت في الإقرارات ٦٢٩ ج و ٧٨٧ م خفضت أولا إلى ١٨٠ جنيها ثم زيدت إلى ٥٠٠ ج باتفاق الطرفين ، كما خفضت ثمان الأجولة الفارغة ومن ثم فإن تحديد نتيجة أعمال الشركة في سنتي الأساس يكون قد تم من واقع حساباتها التي أيدها المستندات ، والتعديل في بند المصروفات على هذا الوجه لا يعدو أن يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تصحيحا للإقرار تملكه مصلحة الضرائب بمقتضى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ما يبنى عليه أن الشركة لا تعتبر من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير في سنتي الأساس وبالتالي — ووفقا للسادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — لا تتخذ نتيجة أعمال هاتين السنتين أساسا لربط الضريبة في سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه



على أنه "إذا كان الثابت أن الشركة قدمت إقراراتها مشفوعة بتلك المستندات فأدخلت المأمورية تصحيحات على الإقرارات المأخوذة أرقامها من واقع دفاترها واستقر رأيها على الربط على حاصل تلك التصحيحات بالرغم من رفض الشركة لها فإن الربط في هذه الحالة لا يعتبر ربطا بطريق التقدير بل هو ربط على أساس الأرقام الدفترية الصحيحة" — فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ومردود في الوجه الثاني بما سبق الرد به على الوجه الأول وبأن الحكم المطعون فيه قد قام على أسانيد تكفي لجملة وفيها الرد الضمني على ما تذرعت به اللجنة والمحكمة الابتدائية في قضائهما .

## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المرعي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
صبري أحمد فرحات ، وعبد نور الدين هويس ، وعبد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح  
الشريبي .

( ٦ )

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٣ القضائية :

( ا ب ) عمل . ” عقد العمل ” . ” لائحة النظام الأساسي للعمل ” .  
” نفاذها ” .

( ا ) لائحة النظام الأساسي للعمل . ليس لها شكل معين . إيداعها الجهة  
الإدارية . عدم وجوبه . عدم وضعها في مكان ظاهر بالمؤسسة لا يمنع  
من نفاذها . شرطه .

( ب ) العبرة بما اشتملت عليه اللائحة من نصوص لا بعنوانها .

( ج ) عمل . ” عقد العمل ” . ” تحديد سن العامل ” . ” صناديق التأمين  
والإدخار ” .

تحديد سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار . كفيته .  
نهائيته .

١ — لائحة النظام الأساسي للعمل ليس لها شكل معين ولم يوجب القانون  
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إيداعها الجهة الإدارية المختصة وعدم وضعها في مكان  
ظاهر بالمؤسسة لا يمنع من نفاذها ما دامت معلومة للعامل وليس فيها ما يخالف  
القواعد الآمرة أو النظام العام .

٢ — العبرة بما اشتملت عليه لائحة النظام الأساسي للعمل من نصوص  
لا بعنوانها .



٣ — النص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٨ باللائحة التنفيذية للامان رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه "على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة الخامسة من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها أو شهادة من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيده أو إعفائه منه أو أى مستند رسمى آخر موضح فيه تاريخ الميلاد" وفي المادة ١٥ على أنه "إذا تعذر على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وارد في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الإستمارة رقم ٤ المرافق نموذجها وعلى صاحب العمل أن يرسل الاستمارة إلى المؤسسة مع الاستمارة رقم ١ وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل وإخطاره به إرسال أصل الاستمارة إلى صاحب العمل للاحتفاظ بها في ملف خدمة العامل ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية والسن المقدرة" يدل على أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخال إذا ما تعذر عليه إثباتها في الميعاد وعلى الوجه المبين في المادتين ١٤ و ١٥ من تلك اللائحة وأن السن المقدرة بالطريق القانوني تكون في خصوص الاستخدام — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أمراً مفروضاً منه غير قابل بتاتا لإعادة النظر فيه واجباً الأخذ به حتى ولو ثبت خطؤه بيقين .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن إسحق قليلى أقام الدعوى رقم ١٧١٢ سنة ١٩٥٧ عمال

القاهرة الابتدائية ضد كل من حبيب سعيد بصفته رئيسا ووكيلا لمجلس الكنيسة الأسقفية بمصر التي تتبعها مؤسسة مستشفى هرمل وضد مؤسسة مستشفى هرمل ومؤسسات مجلس الكنيسة الأسقفية يطلب الحكم بالزام المدعى عليه الأول بصفته في مواجهة باقي المدعى عليهم بأن يدفع له مبلغ ١٠١٤ ج و ٩٠٠ م والفوائد القانونية والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩١٠/٨/١ التحق بعمل كتابي في مؤسسة مستشفى هرمل وفي سنة ١٩٢١ حصل على دبلوم اللاهوت ، وبعقد تاريخه ١٩٣٤/١/١ عهدت إليه المؤسسة بالقيام ببعض الواجبات الدينية وأطلقت على وظيفته لفظ "مبشر" واستمر حتى بلغ مرتبه ١٤ ج و ٩٠٠ م شهريا ، وإذ فوجيء في ١٩٥٦/١٢/٢٩ بفصله من عمله بدعوى بلوغه السن القانونية مع أن المؤسسة لم تكن تحدد سنا معينة لتقاعد عمالها ، ويستحق لذلك في ذمة المؤسسة مبلغ ١٠١٤ ج و ٩٠٠ م منه ١٤ ج و ٩٠٠ م بدل إنذار و ١٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفي فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ورد المدعى عليه الأول بأن المدعى أحيل إلى التقاعد لبلوغه سن الستين طبقا للأئحة العمل بالمؤسسة وبأن المستشفى منيت بخسارة في السنوات الثلاثة الأخيرة رأت معها ضغط مصروفاتها وطلب لذلك رفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١ حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليه الأول بصفته بأن يؤدي للمدعى مبلغ ٣٧٧ ج و ٤٦٦ م والمصروفات المناسبة ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماه مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٧/١١/١٩ بالنسبة لمبلغ ١٤ ج و ٩٠٠ م ومن تاريخ ضرورة الحكم نهائيا بالنسبة لباقي المبلغ وأعفت المدعى من باقي المصروفات وأمرت بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما جاوز ذلك من الطلبات . واستأنف حبيب سعيد بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٤ سنة ٨٠ قضائية كما استأنفه إسحق قليني طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٨٩ سنة ٨٠ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا في موضوع الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه مع إعفائه من المصروفات عن الدرجتين وفي الاستئناف المقابل برفضه وأعفت المستأنف من مصروفاته . طعن الطاعن في هذا الحكم



بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور وخطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال من وجوه (أولها) أن الطاعن كان قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بعدة قرائن تثبت أن المؤسسة المطعون عليها لم تجر على تحديد سن معينة لتقاعد عمالها وأن الورقة التي وصفتها المؤسسة بأنها لائحة عمل وركنت إليها في تحديد سن التقاعد بستين سنة إنما هي ورقة اصطنعت خصيصا لإهدار حقه ولا قيمة لها في الإثبات وأنه لم يحدث في تاريخ المؤسسة أن فصلت عاملا أو موظفا لبلوغه تلك السن أو أية سن أخرى محددة وأن من عمالها الحاليين من تجاوز الستين فعلا وهي سن لم يبلغها بعد وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، ورد الحكم المطعون فيه على هذا الطالب بأنه لا محل له لأن ظروف الدعوى تدل على علم الطاعن باللائحة التي تبيح فصله عند بلوغه الستين ، وبأن الحكم الابتدائي قد أقر هذه الواقعة وإن كان قد أخطأ في النتيجة التي انتهى إليها ، وهذا من الحكم رد مجرد لا يواجه دفاع الطاعن ( وثانيها ) إن الحكم اعتد في تحديد سن التقاعد بورقة عرفية — اعتبرها لائحة — في حين أنها ورقة غير مؤرخة ولا موقعة من أحد ولا يعلم بها أي فرد ولم تكن معلقة في مكان ظاهر أو خفي بالمؤسسة ( وثالثها ) أنه وهو بسبيل إثبات وجود لائحة عمل بالمؤسسة اعتد بما ورد في عقد عمل الطاعن من أن له الحق في الحصول على بعض الامتيازات بحسب الأوضاع والأحكام التي تقررها اللجنة العامة للجمعية وهو فساد في الاستدلال لأن تحديد سن معينة لتقاعد العامل لا يعد امتياز له .

وحيث إن هذا النعي مردود . ( أولا ) بأنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي — الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه — يبين أنه أقام قضاءه بوجود لائحة عمل لمؤسسة مستشفى هرمل توجب تقاعد العمال والموظفين عند بلوغهم الستين ويعلم هؤلاء العمال والموظفين بأحكام هذه اللائحة على أنه " ثابت من الشهادة

المقدمة من المدعى عليها المعلاة برقم ٦ دوسيه الصادرة من نقابة مستخدمي وممرضى وعمال مستشفى هرمل والمؤرخة ١٩٥٧/٢/٢١ وعليها توقيع من رئيس النقابة وسكرتيرها أن لائحة الامتيازات والالتزامات الخاصة بموظفى مجلس الكنيسة الأسقفية معروفة لديهم وموجود منها نسخة بمقر النقابة وهذه النسخة هي التي يسيرون عليها فى الامتيازات الطبية والتعليمية بالمستشفى " وأن " هذا مما يؤيد أن للمدعى عليها لائحة تنظيمية تسير عليها وأشير إليها فى عقد العمل وشهدت النقابة بوجودها مما يدل على أن زعم المدعى بأن البيان الذى تدعيه المؤسسة المدعى عليها لا وجود له غير صحيح ذلك أن اللائحة المقدمة من المدعى عليها لها وجود فعلا وتسرى فى حق عمالها وقد أشير إليها فى عقد عملهم " وأن " البند الثانى عشر من هذه اللائحة أشار إلى أنه يجوز أن يطلب إلى المستخدم التقاعد عند بلوغه سن الخامسة والخمسين من العمر على أنه يجب عليه حتما التقاعد متى بلغ سن الستين إلا إذا أعطته اللجنة التنفيذية إذنا خاصا بالاستمرار " وأن " هذه اللائحة قديمة وترجع إلى ما قبل تحرير عقد إستخدام المدعى " ، كذلك وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن المؤسسة لم تجر على تحديد سن معينة لتقاعد عمالها على أنه " لا محل لإحالة الدعوى إلى التحقيق لأن ظروفها تدل على علم المستأنف باللائحة التى تبيح فصله عند بلوغه سن الستين " وأن " الحكم المستأنف قد أقر هذه الواقعة وإن كان قد أخطأ فى النتيجة التى وصل إليها " — وهى تقارير موضوعية سائغة وكافية لحمل قضائه فى هذا الخصوص ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور على غير أساس . ومردود . ( ثانيا ) بأن لائحة النظام الاساسى للعمل ليس لها شكل معين ولم يوجب القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — الذى يحكم واقعة الدعوى — إيداعها الجهة الإدارية المختصة وأن عدم وضعها فى مكان ظاهر بالمؤسسة لا يمنع من نفاذها ما دامت معلومة للعامل وليس فيها ما يخالف القواعد الآمرة أو النظام العام . ومردود . ( ثالثا ) بأن العبرة بما اشتملت عليه اللائحة من نصوص — لا بعنوانها — وقد تضمنت النص على الإحالة إلى المعاش عند بلوغ الستين .

وحيث إن حاصل الأسباب من الثالث إلى السابع أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطاعن عند فصله تجاوز الستين من عمره بما يبرر هذا الفصل ،



وامتد في ذلك إلى أن العبرة بالسن التي حددتها مؤسسة التأمين والإدخار لساقطي القيد من العمال ، وأن المستخرج الرسمي الذي قدمه الطاعن والذي يدل على أن سنة كانت عند الفصل ٥٨ سنة فقط إنما هو مستند مصطنع خصيصا لخدمة الدعوى ، والطاعن لم يعارض لدى مكتب العمل في أنه قد بلغ السن القانونية ، كما أن الدكتور على حسن مرور الأستاذ بكلية الطب سأل عن عمره فأجاب بأنه مولود بتاريخ ١٨٩١/٧/٢٤ وقد اعتمدت المؤسسة هذا التاريخ ولم يعترض الطاعن على هذا التقدير وأودع ملف خدمته في ١٩٥٦/٧/٣١ فلم يكن هذا التقدير من صناديق الطبيب بل بناء على إملاء الطاعن نفسه ، وأنه لا يتأتى أن يكون الطاعن من مواليد ١٨٩٩/١/٨ ويلتحق بخدمة المطعون عليها في ١٩١٠/٨/١ وهو لم يزل غلاما لم يشب عن الطوق ، بل إن تقدير الدكتور على حسن مرور لسن الطاعن كان بناء على بيانات كتبها هو في إستمارة الإشتراك في مؤسسة التأمين والإدخار ، وهذا من الحكم خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ومخالفة للثابت في الأوراق من وجوه (أولها) أن القانون قد حدد وسيلة معينة لإثبات السن هي شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي منها فلا تسوغ مجاوزة هذه الوسيلة إلا إذا طوبى العامل بهذا المستخرج الرسمي وامتنع عن تقديمه ولم يثبت أن المؤسسة المطعون عليها قد طالبت الطاعن قبل فصله بهذا المستخرج . و (ثانيها) أن الثابت من وقائع الدعوى أن الطبيب الشرعى أتم إجراءات تقدير سن الطاعن في ١٩٥٧/١/٨ أى قبل رفع الدعوى مما لا يتأتى معه أن يكون المستخرج الرسمي بتقدير سنة قد اصطنع خصيصا لخدمتها ، وأن كل ما قرره الطاعن في محاضر مكتب العمل هو أنه لا توجد سن معينة للتقاعد في المؤسسة وأن سنة لم تزل غير معروفة وهو ما ينفى أنه لم يعارض لدى مكتب العمل في أنه بلغ السن القانونية ، وأنه من غير المعقول أن يعول أستاذ بكلية الطب في تقدير سن شخص على ما يدلى به من بيانات كما أن المؤسسة المطعون عليها لم تكن تقبل للعمل فيها من تزيد سنهم على إثني عشرة سنة لتلحقهم بمدرسة التمريض التي كانت تديرها . و (ثالثها) أن من العامل في إستمارة الإشتراك في صناديق مؤسسة التأمين إنما يكتبها رب العمل ولا يكتبها العامل وذلك على خلاف ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن تقدير سن الطاعن كان بناء على بيانات كتبها هو .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في جملته ذلك أن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل — بناء على التفويض الصادر له من المشرع بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار — قد أصدر في ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ القرار الوزاري رقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ منها على أنه "على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة ٥ من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجا رسميا منها أو شهادة من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيده أو إعفائه منه أو أى مستند رسمي آخر موضح فيه تاريخ الميلاد" كما نص في المادة ١٥ منها على أنه "إذا تعذر على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقا لما هو وارد في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ٤ المرفقة بنموذجها . وعلى صاحب العمل أن يرسل هذه الاستمارة إلى المؤسسة مع الاستمارة ١ — وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل إخطاره به وإرسال أصل الاستمارة إلى صاحب العمل للاحتفاظ بها في ملف خدمة العامل ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائيا وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية والسن المقدرة" وهو ما يدل على أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار إذا ما تعذر عليه إثباتها في الميعاد . وعلى الوجه المبين في المادتين ١٤ و ١٥ من تلك اللائحة ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أنه تعذر على الطاعن إثبات تاريخ ميلاده عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار في الميعاد وعلى الوجه المبين في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ فأحاله صاحب العمل إلى مؤسسة التأمين والإدخار التي قدرت سنه بمعرفة طبيبها المختص ثم أخطرته هو وصاحب العمل بهذا التقدير الذي أودع ملف خدمته فإن هذا السن المقدرة بالطريق القانوني تكون في خصوص الاستخدام —



وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمرا مفروغا منه غير قابل بتاتا لإعادة النظر فيه واجبا الأخذ به حتى لو ثبت خطؤه بيقين — وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتد في تقدير سن الطاعن بما قدرته مؤسسة التأمين والادخار وباعتباره من مواليد ١٨٩١/٧/٢٤ والتفت عن قرار وزارة الصحة التالى والصادر بتاريخ ١٩٥٧/٣/٣٠ باعتباره من مواليد ١٨٩٩/١/٨ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو شابه قصور .

---

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم العراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٧ )

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٣ القضائية :

دفع ما لا يجب "رده" . موظفون . "مرتبات وأجور" . تعويض .  
"تقدير التعويض" .

التجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بغير حق وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ مقصور على المرتبات والأجور . علم مريان هذا الحكم على التعويض المحكوم به عن الإحالة إلى المعاش قبل سن الخامسة والستين . تقدير التعويض على أساس ما كان سيتقاضاه الموظف من مرتب لا يغير من طبيعته كتعويض .

إذ نصت المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور على أنه "يتجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الإدارة تنفيذاً لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والإدارات العامة بديوان الموظفين وذلك إذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات" فقد أفصح هذا النص عن أن التجاوز عن الاسترداد مقصور على ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور . فإذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن المبلغ المطالب برده كان قد قضى به للطعون ضده على أساس أنه تعويض له بسبب إحالته إلى المعاش قبل سن الخامسة والستين فإن هذا المبلغ المحكوم به لا يعتبر مرتباً أو أجراً وبالتالي لا يخضع للتجاوز عن الاسترداد المنصوص عليه في القانون المذكور ولو كان هذا التعويض قد قدر بما كان سيتقاضاه المطعون ضده



من المرتب لو أنه استمر في الخدمة إلى سن الخامسة والستين لأن هذا لا يغير من طبيعته كتعويض ولا يجعله مرتبا .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين بصفتيهما أقاما على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى بنها طالبين الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٤٤٢ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تاريخ السداد وقالا شرحا للدعوى إن المطعون ضده كان قد أقام عليهما الدعوى رقم ٨٥٠ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى القاهرة طالبا فيها الحكم عليهما بصفتيهما بأن يدفع لهما مبلغ ١٤٥٥ ج و ٣٢٨ م قولا منه إنه إذ كان يشغل وظيفة سكرتير مجلس بلدى المنزل وكان من المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال فقد كان يحق له البقاء في الخدمة حتى يبلغ الخامسة والستين من عمره غير أن الطاعنين أحالاه إلى التقاعد حين بلغ واحدا وستين عاما في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ وبذلك حرماه من البقاء في وظيفته مدة أربع سنوات فأقام عليهما تلك الدعوى طالبا فيها الحكم عليهما بالمبلغ المذكور وهو ما ضاع عليه من مرتب السنوات الأربعة مضافا إليه مبلغ ٢١ ج و ٣٢٨ م مرتب المدة من ٩ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ — قضت له محكمة القاهرة الابتدائية بطلباته . فلما استأنف الطاعنان ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٦٦٩ سنة ٧٠ ق أيده محكمة الاستئناف . فطعنا بطريق النقض في الحكم الاستئنافى وقيد طعنهما برقم ١٠٧ سنة ٢٤ ق وقضت محكمة النقض بملسة أول مايو سنة ١٩٥٨ بنقض الحكم المطعون فيه وفى موضوع الاستئناف رقم ٦٦٩ سنة ٧٠ ق بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون ضده مبلغ ٢١ ج و ٣٢٨ م . وأقامت قضاءها على أن إحالته إلى المعاش

عند بلوغه سن الستين صحيحة . واستطرد الطاعنان في شرح دعواهما قائلين إنه لما كان المطعون ضده قد قبض المبلغ المحكوم به في الدعوى رقم ٨٥٠ سنة ١٩٥٢ مدنى القاهرة قبل أن ينقض الحكم الصادر فيها وكان لا حق له بمقتضى حكم محكمة النقض السالف الذكر إلا فى مبلغ ٢١ ج و ٣٢٨ م فإنه يكون قد حصل على مبلغ ١٤٤٢ ج دون وجه حق ويتعين عليه رده، وإذ كانا قد طالباه به فلم يردّه فقد اضطررا لإقامة الدعوى بطلباتها سالفه الذكر وبصحيفة معلقة فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ قبل الطاعنان أن يخصم من ذلك المبلغ ٢٠ ج و ٢٧٦ م قيمة الضرائب التى كانت قد خصمت من المطعون ضده وقت صرف المبلغ له، وبتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٢ قضت محكمة بنها الابتدائية برفض الدعوى واستندت فى ذلك إلى أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ١٤١٧ سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأياها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى فيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، والخطأ فى تطبيقه وتأويله، وفى بيان ذلك يقولان إن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور قضى فى مادته الأولى بالتجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الإدارة تنفيذاً لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والإدارات العامة بديوان الموظفين وذلك إذا ألغيت أو صحبت تلك القرارات وبذلك فقد اشترط للتجاوز عن الاسترداد ثلاثة شروط هى أن يكون الموظف أو العامل وقت التسوية والتجاوز لا يزال فى خدمة الدولة، وأن يصدر قرار بالترقية أو بالتسوية من جهة الإدارة تنفيذاً لحكم أو فتوى من الجهات التى حددها القانون ويحصل الموظف أو العامل



نتيجة لذلك على بعض المبالغ وأن تلغى أو تسحب تلك القرارات أو التسويات ، ولما كانت هذه الشروط غير متوافقة في حق المطعون ضده لأنه لم يكن موظفا وقت صرفه للمبلغ المطالب باسترداده وإنما كان محالا إلى المعاش مما لا يتصور معه أن يكون ما قد حصل عليه مرتبا ، ولأنه لم يصدر له قرار بالترقية أو التسوية تنفيذا لحكم أو فتوى في الفترة التي حددها القانون في مادته الثالثة والتي تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٥٢ وتنتهى في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ فقد كان محالا إلى المعاش قبل بدء تلك الفترة ، وكان لا يقدح في ذلك أن يكون قد صدر له أثناء هذه الفترة حكم من محكمة الاستئناف يقضى له بالمبلغ المطالب برده لأن هذا المبلغ قد قضى له به على أساس أنه تعويض عن قرار خاطيء هو إحالة المطعون ضده إلى المعاش قبل سن الخامسة والستين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على أساس أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ لم يفرق بين الموظفين العاملين وبين الموظفين المحالين إلى المعاش وأن المبلغ المطالب باسترداده هو في حقيقته مرتب فان ذلك الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور إذ نص في المادة الأولى منه على أنه " يتجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك إذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات " فقد أفصح بذلك عن أن التجاوز عن الاسترداد مقصور على ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور . وإذا كان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٥٠ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة قد قضى للمطعون ضده بالمبلغ المطالب برده على أساس أنه تعويض له بسبب إحالته إلى المعاش قبل سن الخامسة والستين فان هذا المبلغ المحكوم به لا يعتبر مرتبا أو أجرا وبالتالي لا يخضع للتجاوز عن الاسترداد المنصوص عليه في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ . وكون هذا التعويض قد قدر بما كان سيتقاضاه المطعون ضده من المرتب لو أنه استمر في الخدمة إلى سن الخامسة والستين فإن

ذلك لا يغير من طبيعته كتعويض ولا يجعله مرتباً لأن تقدير التعويض يكون قد بنى في هذه الحالة على أساس مافات المطعون ضده من الكسب وفقاً للقاعدة العامة الواردة في المادة ٢٢١ من القانون المدني في شأن تقدير التعويض الجابر للضرر والتي تقضى بأن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة ومافات من كسب . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فاعتبر المبلغ المطالب برده مرتباً لاتعويضاً وأخضعه للتجاوز عن الاسترداد الذي نص عليه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ وقضى تبعاً لذلك برفض الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة يتعين إلغاء الحكم المستأنف وإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعنين بصفتيهما مبلغاً قدره ١٤٢١ ج ٧٢٤ م وهو يمثل صافي المبلغ الذي قبضه المطعون ضده من الطاعنين وحق عليه رده طبقاً للمادة ١٨١ من القانون المدني على أساس أنه لم يكن مستحقاً له مع الفوائد القانونية لهذا المبلغ من تاريخ المطالبة القضائية به حتى السداد وفق ما طلب الطاعنان وبالتطبيق للمادة ٢٢٦ من القانون المدني .



## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسلمي راشد أبوزيد ، ومحمد صدقي البشيشي ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ٨ )

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) تنفيذ عقارى . "الاعتراض على قائمة شروط البيع" . أمر أداء . بطلان .

أوجه البطلان التى يجب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط  
الحق فى التمسك بها هى أوجه البطلان فى الإجراءات السابقة على الجلسة التى تمحدها بعد  
إيداع القائمة للنظر فيها . لا يمكن تقسيمه من الاعتراضات عليها . عدم جواز المزايدة بموجب  
أمر أداء لما أصبح نهائيا . هذا البطلان يتعلق بإجراء لا يحق للجلسة المحددة للنظر  
الاعتراضات ولا يلحق الإجراءات السابقة . عدم جواز الاعتراض به بطريق الاعتراض  
على قائمة شروط البيع ولا يسقط حق المدين فى التمسك بهذا البطلان لعدم إبدائه  
بهذا الطريق .

(ب) تنفيذ عقارى . "السند التنفيذى" . "استئناف حكم مرمى المزااد" .  
نفاذ . استئناف . "الأحكام الجائز استئنافها" .

صلاحية الحكم المعجل النفاذ لأن يكون سندا لا تتخذ إجراءات التنفيذ على العقار  
السابقة على المزايدة . عدم صلاحيته بالنسبة للمزايدة والإجراءات اللاحقة لها ومنها  
حكم مرمى المزااد . وجوب صيرورته نهائيا قبل إجراء المزايدة والبيع وإلا كانت باطلة .  
جواز استئناف حكم مرمى المزااد فى هذه الحالة من المدين .

(ج) تنفيذ عقارى . "استئناف حكم مرمى المزااد" . استئناف . "الأحكام  
الجائز استئنافها" .

وجود عيب فى إجراءات المزايدة يجوز استئناف حكم مرمى المزااد ولو لم يحصل  
التمسك بهذا العيب أمام قاضى البيع . يجوز الاستئناف فى حالة عدم صيرورة الحكم

المتنفذ به نهائيا . لا يمنع من ذلك أن هذه الحالة من أحوال الوقف الوجوبي لإجراءات البيع وأن جواز الاستئناف فيها مشروط بطلب هذا الوقف من قاضى البيوع .

### ( د ) دعوى . "دهوى البطلان الأصلية" .

فوات ميعاد استئناف حكم مرمى المزاد . عدم جواز طلب بطلان الحكم بدعوى أصلية على أساس صدوره تنفيذا لأمر أداء لم يصبح نهائيا متى كان قد أعلن بإجراءات التنفيذ إعلانا صحيحا وطالما لم يبلغ أمر الأداء فيصبح سند التنفيذ معدوما .

١ — أوجه البطلان التي يجب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع والإسقاط الحق في التمسك بها<sup>(١)</sup> ، وهى أوجه البطلان فى الإجراءات السابقة على الجلسة التى تحدد بعد إيداع القائمة للنظر فيها يحتمل تقديمه من الاعتراضات عليها . وإذا كان المشرع قد أجاز مباشرة إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة بمقتضى حكم معجل النفاذ لما يصبح نهائيا ، أما المزايدة فقد نص فى المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات على أن لا تجرى قبل أن يصير الحكم المنفذ به نهائيا ، فإن المدين لا يستطيع أن يعترض على إجراء التنفيذ على عقاره بأمر أداء لما يصبح نهائيا بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع لأن الإجراء المدعى ببطلانه — فى هذه الحالة — وهو المزايدة وحكم مرمى المزاد المترتب عليها حصلا بعد الجلسة التى حددت لنظر الاعتراضات ولا يلحق هذا البطلان الإجراءات السابقة على تلك الجلسة ، ومن ثم فلا يسقط حق المدين فى التمسك بهذا البطلان لعدم إبدائه بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع .

٢ — الحكم المعجل النفاذ وإن صلح سندا لإتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة فإنه يفقد هذه الصلاحية بالنسبة للمزايدة وما يتبعها من إجراءات ومنها حكم مرمى المزاد إذ إشتراط القانون لإجرائها صيرورة الحكم المنفذ به نهائيا وذلك حتى يتجنب إبطال البيع فى حالة إلغاء الحكم الذى شرع فى التنفيذ بمقتضاه ومن ثم فإذا أجرى قاضى البيوع المزايدة قبل أن يصير الحكم المنفذ به نهائيا

( ١ ) راجع نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفنى ص ١٦ ص ١٢٨

"الإعراض على عدم ملكية المدين المحجوز عليه للعقار المحجوز" . راجع أيضا نقض ١٢/٣/١٩٦٤



فإنها تكون قد أجريت بغير سند تنفيذي صالح لإجرائها وبالتالي يكون إجرائها معيبا ويجوز للمدين استئناف حكم مرسى المزاد في هذه الحالة بالتطبيق للمادة ٦٩٢ مرافعات على أساس وجود عيب في إجراءات المزايدة .

٣ — وجود عيب في إجراءات المزايدة يجوز استئناف حكم مرسى المزاد ولو لم يحصل التمسك بهذا العيب أمام قاضى البيوع . ولا يقدر في جواز الاستئناف في حالة عدم صيرورة الحكم المنفذ به نهائيا ، أن هذه الحالة من أحوال الوقف الوجوبى لإجراءات البيع وأن المشرع قد اشترط لجواز الاستئناف فيها أن يكون قد طلب هذا الوقف من قاضى البيوع ورفض هذا الطلب ، ذلك أنه متى كان العيب الذى يوجب الوقف يجعل إجراءات المزايدة معيبة فانه يجوز في حالة عدم طلب وقف الإجراءات لهذا السبب استئناف حكم مرسى المزاد على أساس وجود عيب في إجراءات المزايدة .

٤ — متى كان الثابت أن الطاعن (المدين) قد فوت ميعاد استئناف حكم مرسى المزاد دون أن يستأنفه فانه لا يجوز له أن يطلب بطلانه بدعوى أصلية على أساس أن المزايدة جرت قبل صيرورة أمر الأداء المنفذ به نهائيا مادام أنه أعلن بإجراءات التنفيذ إعلانا صحيحا<sup>(١)</sup> وكان في إمكانه استئناف حكم مرسى المزاد لذلك السبب وطالما أنه لم يذهب إلى القول بأن أمر الأداء المنفذ به قد ألغى وهو ما لو حدث لأدى إلى اعتبار سند طالب التنفيذ منعذما ، ذلك بأنه ما دام المشرع قد رسم طريقا معيناً للطعن في هذا الحكم فانه لا يجوز طلب بطلانه بدعوى أصلية لسبب كان يمكن الطعن به بذلك الطريق ومن ثم فإن دعوى الطاعن بطلب بطلان حكم مرسى المزاد وهى تتضمن طعنا فيه بغير الطريق القانونى تكون غير مقبولة .

(١) راجع بالنسبة لدعوى البطلان الأصلية المرفوعة من المدين التى لم يعلن بإجراءات التنفيذ  
نقض ١٠ يونيو سنة ١٩٦٥ بج المكتب الفنى من ١٦ ص ٧٢٨ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى المنيا على المطعون ضدهما طالبا القضاء ببطلان حكم مرسى المزداد الصادر فى القضية رقم ٧ سنة ١٩٦٢ بيوع كلى المنيا والقاضى بإيقاع بيع الثلاثة أفدنة المبينة الحدود والمعالم بالعريضة وبقائمة شروط البيع على وزير الإصلاح الزراعى بصفته واعتبار هذا الحكم وما ترتب عليه من إجراءات كأن لم يكن . وقال شرحا لدعواه إن المطعون ضدها الثانية إتخذت إجراءات نزع هذه المساحة من ملكه وحكم بإيقاع بيعها على المطعون ضده الأول على أساس أنها تداينه فى مبلغ ٧٧١ ج و ٧٦٠ م باقى ثمن أطيان كانت قد باعتها إليه واستصدرت به أمر أداء مع أنه أوفى هذا الدين ولا يعلم شيئا عن ذلك الأمر وأسس طلب بطلان حكم إيقاع البيع على وزارة الإصلاح الزراعى على أن المحكمة أجرت المزايدة قبل أن يقدم لها ما يدل على أن أمر الأداء المنفذ به قد أصبح نهائيا مما يجعل حكمها بإيقاع البيع باطلا طبقا للمادة ٦٦٠ من قانون المرافعات . وفى ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة ببطلان حكم مرسى المزداد الصادر فى القضية رقم ٧ سنة ١٩٦٢ بيوع كلى المنيا وما ترتب عليه من إجراءات ، فاستأنف المطعون ضده الأول بصفته ”وزارة الإصلاح الزراعى“ هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٣٩ سنة ٨٠ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وفى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٣ أحيل الاستئناف إلى محكمة استئناف بنى سويف وقيد بجداولها برقم ٤٢٤ سنة ١ ق وفى ٨ مارس سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وفى ١٨ أبريل سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما رفض الطعن وتمسكت بهذا رأى بالجلسة المحددة لنظر الطعن .



وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون، ذلك أنه أقام قضاءه على ما قاله من أنه كان يجب على الطاعن إبداء الدفع بعدم نهائية أمر الأداء المنفذ به قبل إجراء المزاو وأنه إذ لم يسده بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ولم يستأنف حكم مرسى المزاو فلا يكون له أن يرفع دعوى أصلية بطلب بطلان هذا الحكم لمخالفة نص المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات، هذا في حين أن تلك المادة إذ نصت على أنه لا تجرى المزايدة إلا بعد أن يصدر الحكم المنفذ به نهائيا فقد وضعت قاعدة آمرة تتعلق بالنظام العام يتعين على قاضى البيوع مراعاتها من تلقاء نفسه ودون طلب من الخصوم و يترتب على إغفاله لها إعتبار الإجراء الذى تم على خلافها باطلا ، وإذ كان حكم مرسى المزاو لا يعدو أن يكون إجراء من إجراءات التنفيذ وليست له حصانة الأحكام القضائية فإن للدين أن يطلب بطلانه بدعوى أصلية . وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فيما قاله من سقوط حق الطاعن فى التمسك ببطلان حكم مرسى المزاو لعدم إبدائه الدفع بعدم انتهائية الحكم المنفذ به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ولعدم استئنائه حكم مرسى المزاو، ذلك أن ما يجب إبداءه بطريق الاعتراض على القائمة إنما هى أوجه البطلان فى الإجراءات السابقة على إيداع القائمة أما البطلان الذى يلحق الإجراءات التى تتم بعد إيداعها فإن للدين أن يطلب تقريره بدعوى أصلية، أما من عدم استئناف الطاعن لحكم مرسى المزاو فإنه يرجع إلى أن المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات لا تجيز استئناف ذلك الحكم إلا فى أحوال ثلاث أوردها على سبيل الحصر هى وجود عيب فى إجراءات المزايدة أو فى شكل الحكم أو ضوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات فى حالة يكون وقفها واجبا قانونا . وإذ كان الطاعن لم يطالب إلى قاضى البيوع وقف الإجراءات فإنه ما كان يجوز له أن يرفع استئنافا عن حكم مرسى المزاو وبالتالى يظل حقه قائما فى الطعن فى هذا الحكم بالطريقة التى رسمها القانون للطعن فى كل إجراء آخر يصدر مخالفا للقانون وذلك باعتبار هذا الحكم إجراء من إجراءات التنفيذ التى يباشرها القاضى وينبى على ذلك أن رفع دعوى أصلية ببطلان حكم مرسى المزاو لعدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٦٦٠ مرافعات يكون هو السبيل القانونى الصحيح الذى يجب اتباعه لمعالجة هذه الحالة التى تخرج عن الحالات التى جاءت على سبيل الحصر فى المادة

٦٩٢ من قانون المرافعات ومن ثم فإن عدم استئناف الطاعن لحكم مرسى المزاى لا يمكن أن يترتب عليه سقوط حقه فى طلب بطلان هذا الحكم بدعوى رفعها بالطريق الأصلى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على قوله "وحيث إنه يخلص مما تقدم أن المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) بوصفه المدين الحارى التنفيذ ضده كان له أن يبدى إعتراضه على إجراء التنفيذ على عقاره بموجب أمر اداء لم تقدم مباشرة الإجراءات ما يفيد صيرورته نهائيا وذلك بالاعتراض على قائمة شروط البيع حسبما نصت المادة ٦٤٢ مرافعات وفى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٦٤٦ مرافعات ومن ثم فإن حقه فى إبداء هذا الاعتراض يسقط بمقتضى نص المادة ٦٤٢ مرافعات . وحيث إنه وإن كان نص المادة ٦٦٠ مرافعات يوجب وقف المزايدة فى حالة التنفيذ على العقار بمقتضى حكم معجل النفاذ وذلك حتى يصير الحكم نهائيا إلا أنه متى صدر حكم مرسى المزاى فليس للمدين إذا ما عول على الطعن فيه إلا أن يستأنفه فى الحدود المرسومة فى المادة ٦٩٢ مرافعات . . وحيث إنه متى تقرر ذلك وكان الثابت بالدعوى أن المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) وقد أعلن بإجراءات التنفيذ العقارى إعلانا صحيحا طبقا للقانون لم يبد ما عن له من أوجه الطعن بالبطلان فى الإجراءات بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع على مقتضى المادتين ٦٤٢ و ٦٤٦ مرافعات كما لم يستأنف حكم مرسى المزاى حسبما خوله نص المادة ٦٩٢ مرافعات وقد رسا مزاى عقاره على المستأنف لا على المستأنف عليها طالبة التنفيذ فإنه يكون بذلك قد فوت على نفسه كل سبيل للطعن فى إجراءات التنفيذ أو حكم مرسى المزاى وليس من حقه أن يعاود إثارة الموضوع بدعوى بطلان أصلية بأى وجه من الوجوه " وحيث إنه وإن كان صحيحا أن الحكم قد اخطأ فيما قرره من وجوب إبداء الاعتراض على إجراء التنفيذ بموجب أمر اداء غير نهائى بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ذلك بأن أوجه البطلان التى يجب إبدائها بهذا الطريق وإلا سقط الحق فى التمسك بها إنما هى أوجه البطلان فى الإجراءات السابقة على الجلسة التى تحدد بعد إيداع القائمة للنظر فيما يحتمل تقديمه من الاعتراضات عليها ، وإذا كان المشرع قد أجاز مباشرة إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على



المزايدة بمقتضى حكم معجل النفاذ لما يصبح نهائيا أما المزايدة فقد نص في المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات دلي ألا تجرى قبل إيصير الحكم المنفذ به نهائيا فإنه لم يكن للطاعن أن يعترض على إجراء التنفيذ على عقاره بأمر اداء لما يصبح نهائيا بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع لأن الإجراء المدعى بطلانه وهو المزايدة وحكم مرسى المزااد المترتب عليها حصلا بعد الجلسة التي حددت لنظر الاعتراضات ولا يلحق هذا البطلان الإجراءات السابقة على تلك الجلسة ، ومن ثم فلا يسقط حق الطاعن في التمسك بهذا البطلان لعدم إبدائه بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع خلافا لما قرره الحكم وإن أخطأ الحكم المطعون فيه في هذا التقرير القانوني إلا أنه مع ذلك فقد انتهى إلى نتيجة صحيحة واشتملت أسبابه الأخرى على ما يحمل هذه النتيجة ذلك أن الحكم المعجل النفاذ والذي لم يصبح نهائيا وإن صلح — على ما سلف القول — سنداً لاتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة فإنه يفقد هذه الصلاحية بالنسبة للمزايدة وما يتبعها من إجراءات ومنها حكم مرسى المزااد إذ اشترط القانون لإجرائها صيرورة الحكم المنفذ به نهائيا وذلك حتى يتجنب إبطال البيع في حالة إلغاء الحكم الذى شرع في التنفيذ بمقتضاه ومن ثم فإذا أجرى قاضى البيوع المزايدة قبل أن يصير الحكم المنفذ به نهائيا فلإنها تكون قد أجريت بغير سند تنفيذى صالح لإجرائها وبالتالى يكون إجراؤها معيبا ويجوز للدين استئناف حكم مرسى المزااد فى هذه الحالة بالتطبيق للمادة ٦٩٢ مرافعات على أساس وجود عيب فى إجراءات المزايدة ولا يشترط لجواز الاستئناف فى هذه الحالة أن يكون المدين قد طلب من قاضى البيوع وقف إجراءات البيع حتى يصير الحكم المنفذ به نهائيا إذ أن وجود عيب فى إجراءات المزايدة يجيز استئناف حكم مرسى المزااد ولو لم يحصل التمسك بهذا العيب أمام قاضى البيوع ولا يقدح فى جواز الاستئناف فى هذه الحالة أن عدم صيرورة الحكم المنفذ به نهائيا من أحوال الوقف الوجوبى لإجراءات البيع وأن المشرع قد اشترط لجواز الاستئناف فى هذه الحالة أن يكون قد طلب هذا الوقف من قاضى البيوع ورفض هذا الطلب ، ذلك أنه متى كان السبب الذى يوجب الوقف يجعل إجراءات المزايدة معيبة فإنه يجوز فى حالة عدم طلب وقف الإجراءات لهذا السبب استئناف حكم مرسى المزااد على أساس وجود عيب فى

إجراءات المزايدة . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن ( المدين ) قد فوت ميعاد إستئناف حكم مرمى المزااد دون أن يستأنفه فإنه لا يجوز له أن يطلب بطلانه بدعوى أصلية على أساس أن المزايدة جرت قبل صيرورة أمر الأداء المنفذ به نهائيا مادام أنه أعلن بإجراءات التنفيذ إعلانا صحيحا وكان في إمكانه إستئناف حكم مرمى المزااد لذلك السبب وطالما أنه لم يذهب إلى القول بأن أمر الأداء المنفذ به قد ألغى — وهو ما لو حدث لأدى إلى إعتبار سند طالب التنفيذ منعذما — ذلك بأنه مادام المشرع قد رسم طريقا معيناً للطعن في هذا الحكم فإنه لا يجوز طلب بطلانه بدعوى أصلية لسبب كان يمكن الطعن به بذلك الطريق ومن ثم فإن دعوى الطاعن بطلب بطلان حكم مرمى المزااد وهي تتضمن طعنا فيه بغير الطريق القانوني تكون غير مقبولة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفضها على هذا الأساس فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة موافقة للقانون ولا يضيره بعد ذلك خطؤه في بعض التقارير القانونية مادام الحكم يستقيم بدونها ومادام لمحكمة النقض أن تصحح هذه التقارير بغير أن تنقض الحكم ومن ثم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حاد .

( ٩ )

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) إثبات . ” إجراءات الإثبات “ . ” المضاهاة بمعرفة أهل الخبرة “ .  
خبرة .

قاعدة المادة ٢٦٩ مرافعات بشأن بيان الأوراق التي تقبل المضاهاة . وبحسب  
مراعاتها في حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة . عدم جواز القياس على  
هذه الحالة .

( ب ) دعوى . ” الطلبات في الدعوى “ . حكم . ” قصور . ما لا يعد كذلك “ .  
إثبات . ” إجراءات الإثبات “ .

الطلب الذي تلزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الصريح الجازم .

١ - القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات بشأن بيان  
الأوراق التي تقبل للمضاهاة هي قاعدة أساسية يجب مراعاتها في حالة إجراء  
التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ولا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن  
ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو تلك التي تم  
استكناها أمام القاضي وإذن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم  
صحتها (١) .

( ١ ) راجع نفع ١٢/٣١/١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ١٢٠٠

٢ - الطلب الذى تلتمز المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الذى يقدم إليها فى صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه . فإذا كان الطاعن قد اكتفى بتنبيه المحكمة إلى حقها فى استجواب خصمه ولم يصمم على طلب إجراء هذا الاستجواب فى مذكراته فإنه لا يصح له أن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه ضرب صفحا عن هذا الطلب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول استصدر فى ٢١ يونيو سنة ١٩٦٠ أمرا بإلزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٢٥٣ ج و ١١٠ م والمصاريف وقدرها ١٤ ج و ١٢٠ م ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . . . وذلك استنادا إلى سند مؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٥٧ محال إليه من المطعون ضدها الثانية تعهد فيه بسداد هذا المبلغ فى نهاية شهر أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفى ١٠ يولييه سنة ١٩٦٠ عارض الطاعن فى الأمر على أساس أنه تخالص من كافة ما للمحيلة من حقوق بخالصته مؤرخة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ - قدمها إلى المحكمة - وأن الحوالة لا تنفذ فى حقه لأنه لم يعلن بها رسميا وطلب إلغاء أمر الأداء المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن ورفض الدعوى . وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ أدخل المطعون ضدها الثانية المحيلة ضامنة فى الدعوى ليحكم بإلزامها بماعساه يحكم به عليه وفى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإلغاء أمر الاداء المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن ورفض طلب المعارض ضده الأول وذلك استنادا إلى أن الحوالة لا تنفذ فى حق المدين ( الطاعن ) لعدم إعلانه بها أو قبوله لها وبالتالى يحق له التمسك قبل المحال له بالوفاء للحيل . فاستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافهما برقم ١ سنة ١٣ ق وطلبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض



المعارضة وتأييد أمر الأداء . ولم يدفع الطاعن ببطلان إستئناف المطعون ضدها الثانية ( المحيلة ) لرفعه بغير الطريق القانوني قررت ترك المرافعة في إستئنافها إلا أن المطعون ضده الأول ( المحال له ) طلب التصريح له بإدخالها في إستئنافه . وفي ١٠ مايو سنة ١٩٦١ قضت محكمة الإستئناف ( أولا ) بإثبات ترك شمه عبد القادر إبراهيم ( المطعون ضدها الثانية ) للخصومة في الاستئناف ( ثانيا ) بإعادة القضية للمرافعة بالجلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٦١ وصرحت للإستئناف الأول ( المطعون ضده الأول ) بإدخال شمه عبد القادر خصما في الاستئناف فأدخلها في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ ليحكم في مواجهتها بطلباته السابقة . وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ قرر وكيل المطعون ضده الأول بالطعن بالتزوير في المخالصة المؤرخة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ثم أعلن الطاعن والمطعون ضدها الثانية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ بشواهد التزوير وقدمت المطعون ضدها الثانية مذكرة قالت فيها إن الختم الموقع به على المخالصة مصطنع وليس ختمها وأنها تنضم للمطعون ضده الأول وتسانده في طلباته . وفي ١٤ يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بقبول شواهد التزوير شكلا وقبل الفصل في موضوع التزوير بنadb مكتب أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لمضاهاة بصمة الختم الموقع بها على المخالصة المؤرخة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ المطعون عليها بالتزوير والمنسوب صدورها إلى شمه عبد القادر إبراهيم ( المطعون ضدها الثانية ) على بصمة ختمها الموقع به منها على حوالة الدين المؤرخة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩ والثابتة على ظهر السند المؤرخ في ٧ مارس سنة ١٩٥٧ وعلى بصمات ختمها الموقع بها على أوراق — المضاهاة الأخرى المنفق عليها من الطرفين أو الرسمية — وقدم مكتب أبحاث التزييف والتزوير تقريرا انتهى فيه إلى الآتي : (١) أن بصمة الخاتم المنسوبة إلى شمه عبد القادر والموقع بها على المخالصة المؤرخة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ مأخوذة من قالب خاتم آخر غير قالب خاتم المذكورة الموقع به على حوالة الدين المؤرخة ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩ بظهر السند المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٥٧ والتوكيل رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٤ توثيق دكرنس وإعلان الدعوى المؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ المودع بالملف رقم ١٠ دوسية ( ٢ ) أنه توجد بملف القضية أوراق أخرى تحمل بصمات لخاتم باسم شمه عبد القادر إبراهيم لم تؤخذ في عملية المضاهاة نظرا لأنها

عرفية ولم يستدل على ما يشير إلى اتفاق الطرفين على الاستناد إليها في هذه العملية وفي ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف قبل الفصل في موضوع التزوير بإجراء التحقيق بطريق المضاهاة وسماع الشهود كليهما ليثبت مدعى التزوير أن المخالصة المؤرخة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ المطعون عليها بالتزوير والمنسوب صدورها إلى شمه عبد القادر إبراهيم مزورة ولينفى المستأنف ضده ( الطاعن ) ذلك ويثبت صحتها مع تقصى ما إذا كان للذكورة ختم آخر خلاف الختم الذى أجريت على أساس بصمته المضاهاة السابقة التى قام بها الخبير المتدب وقدم على أساسها تقريره المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٣ . . . وعينت الخبير السابق ندبه لى يعيد المضاهاة بحضور السيد المستشار المتدب وأطراف الخصومة وبجلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ قالت المحامية الحاضرة عن مدعى التزوير وعن شمه عبد القادر أنها لاتعترف بالاختتام الموقع بها على دفاتر بنك مصر وأنه ليس لدهما أوراق أخرى للمضاهاة بينما قال الحاضر عن المستأنف عليه ( المدين الطاعن ) أنه يستند إلى أوراق ودفاتر بنك مصر وإزاء ذلك لم يجر الخبير عملية مضاهاة جديدة وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ سمعت محكمة الاستئناف شهود الطرفين وفي ٨ أبريل سنة ١٩٦٤ قضت ( أولا ) برد وبطلان المخالصة المؤرخة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ المنسوب صدورها إلى السيدة شمه عبد القادر إبراهيم وبضبطها ( ثانيا ) بإلغاء الحكم المستأنف و برفض معارضة المستأنف ضده وتأيد أمر الاداء المعارض فيه وفي ١٩ مايو سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وصحمت على هذا الرأى بالجلسة المحددة لنظره .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتعى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب في دفاعه الشفوى وبمذكراته إجراء المضاهاة على بصمة الختم الموقع به من المطعون ضدها الثانية على السنتين المحررين منها لصالح بنك مصر إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب على أساس أنهما أوراق عرفية رفض المطعون ضدهما الاعتراف بها في حين أن المطعون ضدها الثانية ( المحيلة ) لم تنكر هذين السنتين صراحة ، وإذا كانت الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه



من خط أو إمضاء أو ختم عملاً بالمادة ٣٩٤ من القانون المدني فإن هذين السندين يعتبران معترفاً بهما حكماً ويصلحان للمضاهاة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات — وما قاله الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضدهما رفضا الإعراف بالسندين لأصل له في الأوراق إذ أن محضر جلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ الذي قال عنه الحكم إن الحاضر عن المطعون ضدها الثانية قرر فيه أنها لا تعترف بالأختام الموقع بها على دفاتر بنك مصر والأوراق الأخرى التي أشار إليها الطاعن بمذكرته هذا المحضر لم يرد فيه ذكر لعبارة الأوراق الأخرى المنوه عنها بتلك المذكرة .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه برفض إجراء المضاهاة على بصمة الختم الموقع به على السندين المحورين لصالح بنك مصر على قوله " ... وحيث إنه بمناقشة خبير قسم أبحاث التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعي بجلاسة ٨/١٠/١٩٦٣ أصر على أن أوراق المضاهاة الثلاثة المشار إليها بتقريره موقع عليها بقلب ختم يختلف عن الختم الموقع به على المخالصة المطعون عليها بالتزوير — وقال الحاضر عن الخصيصة المنضمة للمستأنف إنها لا تعترف بالأختام الموقع بها على دفاتر بنك مصر والأوراق الأخرى التي أشار إليها المستأنف ضده بمذكرته " ... وحيث إنه فيما يتعلق بإجراء المضاهاة ثانية بمعرفة مكتب أبحاث التزوير والتزييف على أوراق المضاهاة التي قدمها المستأنف ضده فإنه لا محل لإعتبارها أوراقاً للمضاهاة لأنها أوراق عرفية رفض المستأنف والخصيصة المنضمة الاعتراف بها وقد نص القانون في المادة ٢٦٩ مرافعات على أنه لا يقبل للمضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم إلا على الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة المقتضى تحقيقها ومن ثم لا محل لإجراء المضاهاة على تلك الأوراق طبقاً للقانون لعدم الاعتراف بها من الخصوم " ولما كانت القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التي تقبل للمضاهاة هي قاعدة أساسية تجب مراعاتها في حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ولا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن ثم فلا يقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو تلك التي تم استكتابها أمام القاضي وإذن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم

صححتها. وإذا كان ذلك، وكان الثابت بمحضر جلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ أن الحاضرة، عن المطعون ضدهما قررت بهذه الجلسة أنها لا تعترف بالأختام الموقع بها على دفاتر بنك مصر كما قالت بمذكرتها رقم (٢٥) من الملف الاستثنائي عند تعليقها على سندی، بنك مصر إن الواقع يؤكد تزويرهما وأن الطامن استعمل الختم المصطنع في التوقيع عليهما وعلى المخالصة المطعون عليهما وأنها لذلك قد استبعدت هذه السندات العرفية من المضاهاة — فإن المطعون ضدها الثانية تكون بذلك قد أنكرت صراحة بصمة الختم الموقع بها على السندين المحررين لصالح بنك مصر خلافا لما يقرره الطامن. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجراء المضاهاة على الختم الموقع به، على هذين السندين على أساس أن المطعون ضدها الثانية لم تعترف بهما يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولم يخالف الثابت في الأوراق ولهذا فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطامن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وإخلاله بحق الدفاع وفهم غير الواقع، وفي بيان ذلك يقول إن دفاعه قام على أن للمطعون ضدها الثانية ختمين وقعت بإحدهما على المخالصة وعلى السندين المحررين منها لصالح بنك مصر ودفاتره وبالأخر على أوراق المضاهاة، المقدمة منها فصدر في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ حكم تطلب تقصى ما إذا كان لها ختم آخر غير الختم الذي أجريت المضاهاة الأولى عليه وتنفيذ هذا الحكم كان يقتضى بحث أمر السندين المحررين لصالح بنك مصر وتحقيق ما إذا كان قد تم التوقيع عليهما بذات الختم الموقع به على دفاتر البنك ثم الاستجابة إلى طاب الطامن استجواب المحيلة في خصوص هذين السندين وهو الطلب الذي ضمنه مذكرته رقم ١٢ من الملف الاستثنائي إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بالرد على هذا الدفاع بقوله إن الطامن لم يعترض على النتيجة التي ذهب إليها الخبير في تقريره وأن دعواه بوجود ختم آخر للمحيلة لم يقم عليها دليل في الأوراق وهذا الرد علاوة على ما فيه من قصور فإنه ينطوى على إخلال بحق الدفاع بالنسبة لطلب الاستجواب الذي لم يكن في أوراق الدعوى ما يغنى عنه . كما أن المحكمة لم تنفذ ما تطلبه حكم ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ من تقصى ما إذا كان للمحيلة ختم آخر هذا إلى أن الطامن أثار في مذكراته أن ما ورد بمذكرة المطعون ضده الأول رقم ٧،



من ملف المعارضة مفاده الاعتراف بصحة الختم الموقع به على المخالصة وقد اقتصر الحكم في الرد على هذا الدفاع على قوله بأن ما أورده الطاعن تقلا عن تلك المذكرة هو مجرد احتمال يسوقه لا ينفي وقوع التزوير المسمى الذي أثبتته الخبير في تقريره وبذلك جاء رد الحكم قاصرا عن بيان ما دافع به الطاعن وبالتالي قاصرا عن الرد على هذا الدفاع ، هذا إلى أنه إذ كان مفهوم ما نقله الطاعن عن مذكرة المطعون ضده الأول السالف الإشارة إليها أن هذا المطعون ضده يزعم بأن الطاعن خدع شقيقته المحيلة بفعلها توقع على المخالصة موها إياها بأنها مخالصة مع آخر هو حسن عطية الحويطى فإن المطعون ضده الأول لا يكون قد نازع في هذه المذكرة في صحة الختم الموقع به على هذه المخالصة ويكون ما جاء برد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع فهما لغير الواقع الثابت في الأوراق وتخاذلا في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برد وبطلان المخالصة على قوله " .. وحيث إن المستأنف ضده اتجه في مذكرته المؤرخة ١٩٦٤/٢/٢ إلى أنه لا يعترض على النتيجة التي ذهب إليها الخبير في تقريره من أن الختم الموقع به على المخالصة لا يتفق مع بصمة الختم الموقع بها على أوراق المضاهاة وإنما ينصب دفاعه على أنه قد بان أن للمحيلة ختما آخر هو الذي وقعت به على المخالصة ولم يقدم المستأنف ضده ما يؤيد هذا الدفاع — وما أورده تقلا عن مذكرة المستأنف برقم ٧ هو مجرد احتمال يسوقه المستأنف لا ينفي وقوع التزوير المسمى الذي أثبتته الخبير في تقريره — وحيث إن المحكمة إذ تأخذ بما انتهى إليه الخبير في تقريره إنما تستند إلى ثبوت الخلاف بين قاضي الختم الموقع به على المخالصة المطعون عليها وقالب الأختام الموقع بها على أوراق المضاهاة وهو أمر يسلم به المستأنف في مذكرته المؤرخة ١٩٦٤/٢/٢ ودعواه بوجود ختم آخر للمحيلة أمر لم يقدّم عليه دليل في الأوراق — هذا فضلا عما شهد به شهود المستأنف من ثبوت مديونية المستأنف ضده للسيدة شمة الخصيمة الثالثة في الوقت المقول فيه بوجود المخالصة المطعون عليها وقد جاءت شهادتهم صريحة في اعتراف المستأنف ضده أمامهم بمديونته للمحيلة في قيمة الكيالة في ذلك التاريخ مما يؤكد تزوير تلك المخالصة ولا تطمئن المحكمة في هذا المجال

إلى ما شهد به شاهدنا المستأنف ضده فإن أولها يعمل خولى لديه ويزرع في أرضه ويسكن لديه فضلا عن أن شهادتهما كانت عامة غير محددة بشأن ما تم التخالص عليه خصوصا وأن أحدا منهما لم يشهد بأن المستأنف ضده دفع نقودا أمامهما لشقيقته المحيلة وأخيرا فإن ما انتهى إليه الخبير في تقريره من تزوير المخالصة مما ترجح معه شهادة شهود المستأنف على شهادة شاهدي المستأنف ضده - الأمر الذي يتعين معه القضاء برد وبطلان المخالصة المطعون عليها .. "ولما كان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يكفي لإقامة قضائه بتزوير المخالصة ويتضمن الرد الكافي على دفاع الطاعن المؤسس على وجود ختم آخر للمحيلة وقعت به على هذه المخالصة إذ أن أقوال الشهود التي استند إليها الحكم المطعون فيه في نفي هذا الدفاع والتي لم توجه إلى استناد الحكم إليها نعى في أسباب الطعن تكفي بذاتها لنفيه ، وكان ما ورد في مذكرة المطعون ضده الأول رقم ٧ من الملف الابتدائي ليس فيه ما يفيد اعترافه بصحة المخالصة هذا إلى أن المحيلة المنسوب إليها التوقيع على هذه المخالصة هي التي يمكنها دون سواها معرفة ما إذا كان هذا التوقيع قد صدر منها أم لا وقد نفت نفيا قاطعا صدوره منها .

لما كان ما تقدم، وكان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور وإخلال بحق الدفاع لعدم إجابة طلبه الخاص باستجواب المحيلة مردود بأن المذكرة المودعة ملف الاستئناف رقم ١٢ التي ذكر الطاعن في تقرير الطعن أنه أبدى فيها هذا الطلب غير مقدمة منه وأن المذكرة التي أشار فيها إلى الاستجواب هي المذكرة المودعة برقم ١٨ ملف وكل ما أورده فيها بشأن هذا الاستجواب هو قوله "ومن حق المحكمة طبقا للمادة ١٦٧ مرافعات أن تستدعي السيدة شمة عبدالقادر (المحيلة) لاستجوابها في واقعة ضمانتها لأخيها المستأنف ضده وتوقيعها كضامنة له على الكيمايتين المقدمتين بحافظة مستنداتنا بجلسة ١٢/٣/١٩٦٢ " وانتهى الطاعن في ختام هذه المذكرة إلى التصميم على الطلبات الواردة بصدرها والتي لم يكن من بينها طلب الاستجواب كما جاءت مذكراته اللاحقة لتلك المذكرة خالية من أية إشارة إلى هذا الاستجواب وإذا كانت الإشارة إلى حق المحكمة في إجراء الاستجواب على النحو السالف بيانه لا يعتبر



طلبنا صريحا من الطاعن بإجرائه وكان الطلب الذى تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الذى يقدم إليها فى صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه فإذا كان الطاعن لم يطلب الاستجواب فى مثل هذه الصيغة وإنما اكتفى بتنبيه المحكمة إلى حقها فى إجرائه ولم يصمم على هذا الاستجواب لا فى المذكرة التى أشار إليه فيها ولا فى مذكراته اللاحقة فإنه لا يصح له أن ينعى على الحكم أنه ضرب صفحا عن هذا الطلب. لما كان ما تقدم ، فإن النعى بهذا السبب يكون فى جميع ما تضمنته غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

( ١٠ )

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٤ القضائية :

عمل . تأمينات إجتماعية .

فرق المشرع بين حالة تخلف صاحب العمل أصلا عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل باخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد التي رسمها القانون في حالة التأخير يلزم صاحب العمل بفوائد ٦ ٪ عن المبالغ التي لم تورد في الميعاد ، عدم التزامه بدفع مبالغ إضافية .

مؤدى نص المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع فرق بين حالة تخلف صاحب العمل أصلا عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل باخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره بعد ذلك في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد وبالأوضاع التي رسمها القانون ، وخص المشرع كل حالة بمحكمها . فنص على حالة التأخير في توريد الاشتراكات بالمادة ٧٣ وجعل جزاءها إلزام صاحب العمل بفوائد ٦ ٪ سنويا عن المبالغ التي لم تورد في الميعاد القانوني ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه في صدد المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٣ ذلك أنه لا يتأدى من هذه العبارة إلزام صاحب العمل في حالة التأخير عن توريد الاشتراكات طبقا للمادة ٧٣ بالجزاء المقرر بالمادة ٧٦ وهو دفع مبالغ إضافية طالما أن المادة ٧٣ قد استقلت بأحكامها الخاصة بالتأخير في توريد قيمة الاشتراكات بما في ذلك الجزاء الذي رتبته المشرع بها على التأخير وهو إلزام صاحب العمل بالفوائد بواقع ٦ ٪ على النحو المتقدم ، فاذا كان الحكم المطعون فيه



قد التزم هذا النظر واتتهى إلى عدم استحقاق هيئة التأمينات للمبلغ الإضافى المنصوص عليه فى المادة ٧٦ باعتبار أن المطعون عليه لم يتخلف عن الاشتراك لدى الهيئة من عماله فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠ أوقع مدير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الطاعن الأول - سجرا إداريا ضد المطعون عليه وفاء لمبلغ ٣١٨ ج و ٩١٨ م منه مبلغ ٢٧٩ ج و ٥٤٩ م قال إنه يمثل الغرامة التى يلتزم بها باعتباره صاحب صيدلية لتأخره عن سداد الاشتراك لعماله بهيئة التأمينات طبقا لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية والباقي وقدره ٣٩ ج و ٣٦٩ م يمثل تأمينات وفروق مكافآت والفوائد المستحقة عليها ، فأقام المطعون عليه الدعوى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٣ كلى المنيا ضد مدير الهيئة العامة للتأمينات ووزارتى العمل والشئون الاجتماعية الطاعنين - يطلب الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالججز الإدارى سالف البيان ( وثانيا ) بعدم استحقاق الطاعنين لمبلغ ٣١٨ ج و ٩١٨ م عدله إلى مبلغ ٢٧٩ ج و ٥٤٩ م . وفى ١٩٦٣/٤/١١ حكمت المحكمة بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالججز الإدارى الموقع بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠ وباعتباره كأن لم يكن بالنسبة لمبلغ ٢٧٩ ج و ٥٤٩ م ، ثم حكمت بجلسته ١٩٦٣/٣/٢٣ بعدم استحقاق الطاعنين لهذا المبلغ . استأنف الطاعنون هذين الحكمين أمام محكمة استئناف القاهرة باستئنافين أحيلوا إلى محكمة استئناف بنى سويف حيث قيدوا برقم ٧٣ سنة ١ ق ، ٣٤٣ سنة ١ ق وضمت المحكمة الاستئنافين ، ودفع الطاعنون بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى بالنسبة لطلب عدم الاعتداد بالججز . وفى ١٥ ديسمبر ١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الدفع ، وفى الموضوع برفض

الاستئنافين ، وفي ١٢/٣/١٩٦٤ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة  
لنظر الطعن إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ، حاصل السبب الأول منهما خطأ الحكم  
المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه  
أقام قضاءه بعدم استحقاق الطاعنين لمبلغ ٢٧٩ ج و ٥٤٩ م على تفسير خاطئ  
للأدين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ يجعل المادة الأولى تنصرف  
إلى حالة التأخير في سداد الاشتراكات فتستحق الفائدة المنصوص عليها وقدرها ٦٪ ،  
وحدد مناط تطبيق المادة ٧٦ — وهي التي تقضى بإلزام صاحب العمل بأداء  
مبلغ إضافي إلى الهيئة يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة لها — بأنه هو التخلف  
عن الاشتراك أصلاً فإذا ما ثبت أن رب العمل قام بالاشتراك عن عماله ولكنه  
تأخر عن سداد بعض الاشتراكات فلا يفرض عليه المبلغ الإضافي المنصوص عليه  
في المادة ٧٦ . وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون لأن نص  
المادة ٧٦ من العموم والاطلاق بحيث يشمل حالة التأخير عن سداد الاشتراك  
وغيرها من جميع صور المخالفات : ولأنه لو أراد المشرع قصر إنزال حكم المادة ٧٦  
على صاحب العمل المتخلف عن الاشتراك عن عماله لدى المؤسسة — كما ذهب  
إلى ذلك الحكم المطعون فيه — لنص على هذا التخصيص صراحة . وما كان  
يجوز للحكم المطعون فيه أمام وضوح عبارة نص المادة ٧٦ أن يخالف معناها  
الظاهر ويخصص مجال تطبيقها بدون تخصيص بأن يجعل مجال انطباقها في حالة  
التخلف دون التأخير هذا بالإضافة إلى أن المادة ٧٦ قد أوجبت مراعاة أحكام  
المادة ٧٣ . وانتهى الطاعنون إلى أن المادة ٧٦ قد وضعت الجزاء العام لجميع  
حالات التخلف عن سداد الاشتراكات بجميع صورها ومنها التأخير، وأن المادة ٧٣  
وضعت لتقرير المبدأ العام في سريان الفائدة على كل مبلغ مستحق الأداء .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم النزاع تنص على أنه ”على صاحب العمل أن يورد  
الاشتراكات المقتطعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لحسابهم إلى الهيئة خلال  
الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي — وتحتسب في حالات التأخير فوائد



بسعر ٦ ٪ سنوياً عن المدة من اليوم التالى لانتهاى الشهر الذى اقتطعت منه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها“ وتنص المادة ٧٦ من ذات القانون على أنه ”مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ يلزم صاحب العمل إذا تخلف عن سداد الاشتراكات المنصوص عليها فى هذا القانون بالنسبة إلى المؤمن عليهم كلهم أو بعضهم بأداء مبلغ إضافى إلى الهيئة يوازى مقدار الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف“ ومؤدى هذين النصين أن المشرع فرق بين حالة تخلف صاحب العمل أصلاً عن الاشتراك فى هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل بإخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره بعد ذلك فى توريد المبالغ المستحقة للهيئة فى المواعيد وبالأوضاع التى رسمها القانون، وخص المشرع كل حالة بحكمها ، فنص على حالة التأخير فى توريد الاشتراكات بالمادة ٧٣ وجعل جزاءها إلزام صاحب العمل بفوائد ٦ ٪ سنوياً عن المبالغ التى لم تورد فى الميعاد القانونى . ولا يغير من ذلك ما نص عليه فى صدر المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٣ ذلك أنه لا يتأدى من هذه العبارة إلزام صاحب العمل فى حالة التأخير عن توريد الاشتراكات طبقاً للمادة ٧٣ بالجزاء المقور بالمادة ٧٦ وهو دفع مبالغ إضافية طالما أن المادة ٧٣ قد استقلت بأحكامها الخاصة بالتأخير فى توريد قيمة الاشتراكات بما فى ذلك الجزاء الذى رتبته المشرع بها على التأخير ، وهو إلزام صاحب العمل بالفوائد بواقع ٦ ٪ على النحو المتقدم . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر وانهى إلى عدم استحقاق هيئة التأمينات للمبلغ الإضافى المنصوص عليه فى المادة ٧٦ باعتبار أن المطعون عليه لم يتخلف عن الاشتراك لدى الهيئة عن عماله فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ رفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر طلب عدم الاعتداد بالجز الذى أوقفته هيئة التأمينات تأسيساً على أن نطاق اختصاص القضاء المستعجل بالفصل فى هذا الطلب أن يكون الجز فاقداً أحد أركانه الجوهرية ، أما فى غير هذه الحالة فإن القضاء المستعجل لا يختص بالقضاء فى طلب عدم الاعتداد لمساس

قضائه بالموضوع ، وإذ كان المحجز الإداري الذي أوقعته الهيئة لم يعتوره ما يبطله فإن الحكم بعدم الاعتداد به يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ذلك أنه وقد تبين — على ما سلف في الرد على السبب الأول — أن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون فيما انتهى إليه من عدم أحقية الطاعنين للبالغ السابق المحجز بمقتضاه ، فإن المحجز الذي أوقعته هيئة التأمينات يصبح بذلك واردا على غير محل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن  
أبو الفتوح الشربيني .

( ١١ )

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . حق . ” حق الانتفاع ” .  
ملكية . ” الحقوق الناشئة عن حق الملكية ” . ” حق الانتفاع ” .

احتفاظ البائع لنفسه بحق الانتفاع بالمبيع . وضع المشتري يده عليه . خضوع الإيراد الناتج  
منه للضريبة العامة المفروضة على البائع .

وضع يد المشتري على العقار المبيع لا يتعارض مع احتفاظ البائع لنفسه بحق  
الانتفاع بالأطيان المباعة منه إذ له أن ينتفع به بنفسه أو أن يستغله بواسطة غيره  
ولو كان هذا الغير هو مشتري حق الرقبة . ومن ثم فإن الإيراد الناتج منه يدخل  
ضمن عناصر الضريبة العامة على إيراد البائع .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل فى أن محمد عبد القادر سمك لم يقدم لمصلحة الضرائب إقرارا  
بإيراده الكلى طبقا لأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — بفرض ضريبة عامة

على الإيراد ، ولكن المأمورية المختصة تلقت إخطارا من مركز التجميع بالمصلحة يتضمن أنه مكلف باسمه أرضا زراعية مساحتها ٦٧ ف و ١٠ ط و ١٣ ص كائنة بناحية الضهرية مركز إيتاي البارود فكتبت له بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٥ تطالبه بتقديم إقراراته عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ فأجابها بكتاب تاريخه ١٩٥٦/١/٤ بأنه لا يملك من الأطيان الزراعية سوى ما تضمنه إخطار مركز التجميع ، وبتاريخ ١٩٥٦/٧/٩ أبلغ المصلحة بأن أملاكه في سنة ١٩٥٥ هي ذات أملاكه في السنة السابقة عليها ، فقدرت المأمورية لإيراده عن هذه الأطيان في كل من سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بمبلغ ١٢٠٧ ج و ٧٠٠ م وفي كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ١٣٠٨ ج و ٥٠٤ م وأخطرته بعناصر التقدير على النموذج رقم ٥ ثم أجرت تعديلات على هذه العناصر نزلت بصافي الإيراد في كل من سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ إلى مبلغ ١٠٧٣ ج و ٧٠٨ م وفي كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ إلى مبلغ ١١١٢ ج و ١٨٤ م وأحاطته بربط الضريبة على النموذج رقم ٦ مكرر ، فاعترض وعرض النزاع على اللجنة الداخلية بالمأمورية فقدرت صافي إيراده بعد خصم الأعباء العائلية في كل من سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ بمبلغ ٨٧٣ ج و ٧٠٨ م وفي كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ بمبلغ ٨٧٥ ج و ٦١٧ م وفي سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٩١٢ ج و ١٨٤ م وأنه بعد ذلك وبتاريخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حلت المأمورية أنه مكلف باسمه كذلك أطيانا زراعية أخرى مساحتها ٩٣ ف و ٩ ط و ١٠ ص كائنة بناحية زبيدة مركز إيتاي البارود فأجرت تقديرا تكميلا بمبلغ ١٦٣٤ ج و ٢٠ م عن كل من سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ وبمبلغ ١٨٦٧ ج و ٤٥٢ م عن كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ واعترض الممول على كل من التقديرين الأصلي والتكميلي وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وإذ أصدرت اللجنة قرارها في ١٩٥٨/٣/١ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتأييد المأمورية في جميع تقديراتها لإيرادات الممول الأصلية والتكميلية فقد أقام الدعوى رقم ٤١ سنة ١٩٥٨ تجاري دمنهور الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاء بكافة أجزائه والحكم ( أصليا ) بسقوط حق مصلحة الضرائب في استيفاء ضريبة الإيراد العام عن كل من سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ بالتقادم وإلغاء التقدير بكافة أجزائه عن السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ واعتباره كأن لم يكن والحكم بعدم استحقاق ضريبة



الإيراد العام عليه و ( إحتياطيا ) بإلغاء التقدير بكامل أجزائه عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ واعتباره كأن لم يكن والحكم بعدم استحقاق ضريبة الإيراد العام عليه مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وبرد ما قيد يضطر إلى الوفاء به من ضريبة غير مستحقة عليه تنفيذا لقرار اللجنة وطلبت المصلحة رفض الدعوى وتأيد القرار المطعون فيه ، وبتاريخ ١١/٢٦/١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بتعديل القرار المطعون فيه بالنسبة للربط التكميلي وتقدير صافي الإيراد العام للطاعن من أطيان ناحية زبيدة موضوع الربط التكميلي بمبلغ ١٤٥٢ ج ٦٤١ م في كل من سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وبمبلغ ١٣٨٣ ج ٧٧٥ م في كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ وبمبلغ ١٥٠٤ ج ٦٩٤ م في سنة ١٩٥٤ ( ثانيا ) بسقوط حق الحكومة في المطالبة بضريبة الإيراد العام عن سنة ١٩٤٩ عن الربط الأصلي والتكميلي ( ثالثا ) بتأييد القرار المطعون فيه فيما قضى به بشأن الربط الأصلي عن السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ ، وألزمت المصلحة بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه فيما قضى به من سقوط حق الحكومة في المطالبة بضريبة الإيراد العام عن سنة ١٩٤٩ عن الربطين الأصلي والتكميلي والحكم بعدم سقوط حق المصلحة في إقتضاء هذه الضريبة وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه فيما ذهب إليه من تحديد وعاء الضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٤٩ مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقيد هذا الاستئناف برقم ١١١ سنة ١٦ ق تجارى ، كما استأنفه الممول طالبا تعديله والحكم له بطلباته الأصلية وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٠ سنة ١٧ ق تجارى — وضمت المحكمة الاستئنافيين . وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٩ حكمت حضوريا . ( أولا ) بقبول الاستئنافين شكلا . ( ثانيا ) وفي موضوع الاستئناف الأصلي رقم ١١١ سنة ١٦ ق تجارى برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق مصلحة الضرائب في إستيفاء ضريبة سنة ١٩٤٩ بالتقادم مع إلزام المستأنفة بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . ( ثالثا ) وفي موضوع الاستئناف الفرعى رقم ٧٠ سنة ١٧ ق تجارى بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٣/١ ] وبعدم استحقاق ضريبة الإيراد العام على المستأنف إفرصيا في السنوات من ١٩٥٠

حتى ١٩٥٤ مع إلزام المستأنف ضدها بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه وطعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب تقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع الإراد الناتج من حق انتفاع المطعون عليه بالأطيان الكائنة بناحية زبيدة مركز إيتاي البارود للضريبة العامة على الإراد الذي احتفظ به لنفسه في عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٥٠/٤/١٩ والمسجل في ١٩٥١/٣/١٩ والصادر منه لأولاده ، مستندا في ذلك إلى أنه قد تصرف في ملكية هذه الأطيان تصرفا كاملا ولم يحتفظ لنفسه بحق الانتفاع بالمبيع وأن إقرار أولاده المشتريين منه بوضع يدهم على العقار يفيد استيلاءهم على إرادته وأن مانص عليه في عقد البيع من احتفاظ البائع بحق الانتفاع بالعين المبيعة لا يعدو أن يكون نافلة ، وهذا من الحكم المطعون فيه مخالف للثابت في الأوراق وينطوي على فساد في الاستدلال وانحراف عن عبارة العقد الواضحة ، إذ أن الثابت في عقد البيع أن المطعون عليه قد احتفظ لنفسه بحق الانتفاع بالأطيان المبيعة منه لأولاده — وهى الأطيان موضوع الربط التكميلي — كما أنه من المسلم به في الدعوى أن المطعون عليه قد عادو بمقتضى عقد مسجل في ١٩٥٧/٦/٩ فتنازل لأولاده عن هذا الحق وهو ما لا يتأتى معه القول بعدم سبق احتفاظه به ، فضلا عن أن إقرار أولاده في العقد بوضع يدهم على العين المبيعة لا يتعارض مع احتفاظه بحق الانتفاع بها . وقد أدى هذا الخطأ بالحكم المطعون فيه إلى مخالفة القانون إذ أن إيراد حق الانتفاع خاضع للضريبة العامة على الإراد عملا بالمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانونين ٢١٨ لسنة ١٩٥١ و ٢١٢ لسنة ١٩٥٣ .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ الذي باع به المطعون عليه إلى أولاده الأطيان المملوكة له والكائنة بناحية زبيدة مركز إيتاي البارود — وهى الأطيان موضوع



الربط التكميلي — يبين أنه قد نص في البند الخامس منه على أن " يحتفظ البائع لنفسه ببيع هذه الأطنان مدة حياته وقبل المشترون جميعهم هذا الشرط وتعهدوا للبائع بدفع الريع سنويا من تاريخ هذا العقد على اعتبار أن الريع السنوي لهذه الأطنان قدره ٧٠٠ ج مصرى تدفع له في نهاية شهر ديسمبر من كل عام " ونص في البند السادس منه على أن " أقر المشترون أنهم وضعوا أيديهم على الأطنان المبيعة لهم بحسب حدودها ومعالمها المعروفة لهم بعد معاينتهم إياها والتحقق منها وأصبح لهم حق التصرف فيها باعتبارهم مالكيها و يلزمهم دفع الضريبة المفروضة عليها من تاريخه " والمعنى الواضح من هذين النصين أن البائع قد احتفظ لنفسه بحق الانتفاع بالأطنان المبيعة منه ، ذلك أن وضع يد المشتري على العقار المبيع لا يتعارض مع هذا الحق إذ لصاحبه أن ينتفع به بنفسه أو أن يستغله بواسطة غيره ولو كان هذا الغير هو مشتري حق الرقبة . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن إقرار المشتري بوضع يده على العقار المبيع يتعارض مع احتفاظ البائع بحق الانتفاع به ويمنعه من الحصول على إيراده ، فإنه يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد وخالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

( ١٢ )

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الإيراد العام " . " إجراءات ربط الضريبة " .  
 نظام عام .

ضريبة الإيراد العام . إجراءات الربط . تعلقها بالنظام العام . عدم جواز مخالفتها أو التنازل  
 عنها . التفرقة بين المولين الذين تقدموا باقراراتهم والذين لم يتقدموا بها . عدم جواز إتباع  
 الإجراءات المخصصة للأولين على الآخرين .

مؤدى مانصت عليه المواد ١٢ و ١٦ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩  
 أن المشرع فرق بين إجراءات ربط ضريبة الإيراد العام التي تتبع بالنسبة للمولين  
 الذين يتقدمون باقراراتهم في الميعاد ، وبين تلك التي يجب مراعاتها في خصوص  
 المولين الذين لم يتقدموا باقراراتهم ، وأنه لذلك لا يسوغ إتباع الإجراءات  
 المخصصة للطائفة الأولى على أرباب الطائفة الثانية ، ذلك أن التشريعات  
 الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة  
 بالنظام العام ، فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، وهي إجراءات ومواعيد حتمية  
 ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجهها من المصلحة في إتباعها ورتب  
 البطلان على مخالفتها



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب دكرنس - بعد أن تبين لها أن عبد الرحمن محمد مصطفى حال لم يقدم إقرارات بإيراده في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ - قدرت صافي هذا الإيراد عن سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢٤٠١ ج و ٩٠ م وعن كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ٢٣٢٢ ج و ١٩٠ م وأخطرت به عناصر الربط على النموذج "رقم ٥ ضريبة عامة" في ١١/١٢/١٩٥٦ ثم بالنموذج "رقم ٦ مكرر" بربط الضريبة في ١١/٤/١٩٥٧ ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ودفع ببطلان إجراءات الإعلان وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٥ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا و بقبول الدفع ببطلان إجراءات الإعلان فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٣٤ سنة ١٩٥٨ المنصورة الابتدائية ضد الممول بالطعن في هذا القرار طالبة إلغائه والحكم باعتبار صافي إيراد الممول الخاضع للضريبة طبقا لتقديراتها . وبتاريخ ١٣/١/١٩٦٠ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف وبمبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٩١ سنة ١٢ ق . وبتاريخ ٢٦/٦/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان إجراءات ربط الضريبة على الإيراد العام بالنسبة للمطعون عليه في سني النزاع مستندا في ذلك إلى عدم التزام مصلحة الضرائب بالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ التي توجب ربط الضريبة بطريق التقدير على المطعون عليه الذي لم يقدم إقرارا بإيراده ، ويرسل إليه التنبيه بصدد الرد على النموذج رقم "٨ ضريبة عامة" — وفقا لنص المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للقانون — متضمنا الضريبة المربوطة عليه ووجوب أدائها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وله أن يطعن في التقدير أمام اللجنة ، وأن المصلحة قد خالفت هذه القواعد حين أخطرت المطعون عليه بعناصر الربط على النموذج رقم ( ٥ ) ثم على النموذج رقم ( ٦ مكرر ) أسوة بمن تقدموا بإقراراتهم في الميعاد ، وأن قوانين الضرائب تنظيمية تتعلق بالنظام العام وواجبة الاتباع ولا يجوز مخالفتها ، ولا يجدي التحدي بانتفاء الضرر لأنه مفروض في مثل هذه القواعد كما أنه لا عبرة بعدم وجود نص بالبطلان لتعلق الأمر بالنظام العام — وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون — لأن علة البطلان متفية ، ولأن القانون إذا كان قد أجاز ربط الضريبة فورا على الممولين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم ، إلا أنه ليس لهم أن يتضرروا إذا عاملتهم المصلحة معاملة أفضل وأكثر رعاية بأن سوت بينهم وبين من التزم أحكام القانون ، ولم تفوت الطاعة على المطعون عليه فرصة الاتفاق ، ولم تحرمه من مرحلة من مراحل التقدير .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أنه " يجب على الممول الذي يزيد إيراده على حد الإعفاء الموضح في المادة الرابعة أن يقدم إقرارا سنويا بإيراده الكلى ... " وفي المادة ١٦ على أنه " تقدم الإقرارات في خلال الثلاثة الشهور الأولى من كل سنة ... " وفي المادة ١٩ على أنه " لمصلحة الضرائب الحق في تصحيح الإقرار ويتعين عليها في هذه الحالة أن تخطر الممول بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بالعناصر التي ترى جعلها أساسا لربط الضريبة عليه ... " وأن يكون الإخطار على " النموذج رقم ٥ " طبقا للمادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون . وفي المادة ٢٠ من القانون المشار إليه على أنه " إذا لم يوافق الممول على التصحيحات التي أبحرتها



مصلحة الضرائب أو لم تقتنع المصلحة بملاحظاته ... تربط الضريبة وفقا لتقدير المصلحة ويخطر الممول بهذا الربط بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول " على النموذج " رقم ٦ مكرر " إعمالا لنص المادة السادسة من اللائحة - التي تحكم واقعة الدعوى - كما تنص المادة ٢٠ سالفة الذكر على أنه " إذا لم يقدم الممول إقرارا في الميعاد المعين في المادة ١٦ تصبح الضريبة واجبة الأداء طبقا لتقدير المصلحة ويرسل إلى الممول تنبيه بصدور الورد متضمنا أيضا الضريبة المربوطة عليه ووجوب أدائها بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول " ويحرر الورد والتنبيه بصدوره على النموذج " رقم ٨ " وفقا للمادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للقانون . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع فرق بين إجراءات ربط ضريبة الإيراد العام التي تتبع بالنسبة للمولين الذين يتقدمون باقراراتهم في الميعاد ، وبين تلك التي يجب مراعاتها في خصوص المولين الذين لم يتقدموا باقراراتهم ، وأنه لذلك لا يسوغ اتباع الإجراءات المخصصة للطائفة الأولى على أرباب الطائفة الثانية ، ذلك أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجها من المصلحة في اتباعها ورتب البطلان على مخالفتها . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى ببطلان إجراءات الربط ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد / المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشبيشي .

( ١٣ )

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٢ القضائية :

( ١ ) نقض ” الأوراق الواجب تقديمها وقت التقرير بالطعن “ .

عدم وجوب تقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات عند التقرير بالطعن  
عدم إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي في خصوص الوقائع وأسانيد  
الخصوم . تقديم صورة حكم بنذب الخبير الذي أحال إليه الحكم الابتدائي ، لا يلزم .

( ب ) بورصة ” قفل كوترانات القطن طويل التيلة “ .

نص المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ على قفل كوترانات القطن طويل التيلة  
استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ وتصفيها إجباريا . عدم تناوله القطن متوسط  
التيلة .

١ — لم توجب المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — وهي بصدد بيان الأوراق التي  
يجب على الطاعن تقديمها وقت التقرير بالطعن — تقديم صورة من الأحكام  
الصادرة بإجراءات الإثبات . فإذا كان الحكم الابتدائي قد أحال في بيان وقائع  
الدعوى وأسانيد الخصوم إلى الحكم الصادر بنذب خبير، وكان الحكم المطعون فيه  
مع ذلك قد أورد في أسبابه بيانا كافيا لوقائع الدعوى ولأسانيد الخصوم فيها  
بما يغنيه عن الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي في خصوص تلك الوقائع  
والأسانيد ، فإن تقديم صورة من الحكم الصادر بنذب الخبير لا يكون لازما  
لصحة إجراءات الطعن .



٢ — نص المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٥٢ على قفل كонтترات القطن طويل التيلة إستحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ القائمة في بورصة العقود يوم العمل بهذا المرسوم بقانون وتصفيته تصفية اجبارية على أساس ١٤٠ ريالاً ولم يتناول القطن متوسط التيلة ولا شك أن إقتصار النص على أحد نوعي القطن يفيد الحصر ويحول دون محاولة مقياس القطن متوسط التيلة الذي لم يتناوله النص على القطن طويل التيلة الذي تناولته التصفية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ تجارى كلى المنيا على الشركة للطاعنة وطلبا الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مبلغ ١٣٣٤ ج و ٦٧٦ م والفوائد بواقع ٧ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وقالاً في بيان دعواهما إنه بموجب عقد تاريخه ١٩٥١/٩/٢٥ اتفقا مع الشركة المذكورة على أن يوردا إليهما كمية من القطن الاشمنى الزهر من محصول ١٩٥٢/٥١ لا تقل عن ٢٥٠ قنطاراً في ميعاد غايته ١٩٥١/٩/٣٠ لذمة حلجها على أن يتحملا مصاريف الخليج بواقع ٣٩ قرشاً للقنطار الواحد إذا حلجت الأقطان لحسابهما أما إذا بيعت قطناً زهراً فإن حلجها يكون على حساب المشتري وفي الحالة الأولى يكون لهما الحق في بيع الناتج بعد الحلج من البذرة والقطن الشعر نظير العمولة المتفق عليها ووفقاً لشروط العقد وأنهما وردا تنفيذاً لهذا الاتفاق ما يزيد على ٨٦٥ قنطاراً خصصاً منه للخليج ٢٤٥,٦٥ قنطاراً انتجت بعد حلجها ٢٥٦,٨٣ قنطاراً من القطن الشعر ، ٦,٣٣ قناطير من القطن الاسكروتو ، ١٩٢ أردباً من البذرة — وبتاريخ ١٩٥٢/١/٩ طلب المطعون ضدهما من الشركة بيع ٢٥٠ قنطاراً لحسابهما ببورصة العقود بسعر كонтترات شهر فبراير وبالسعر الأحسن وقد باعت الشركة لهما هذا القدر بتاريخ ١٩٥٢/١/١١ نظراً لعدم التعامل ببورصة العقود

في اليومين السابقين — وذلك بسعر ٩٤ ريالاً للقنطار وهو سعر الفتح زاعمة أنه السعر الأحسن في حين أن السعر الأحسن الذي كان يتعين على الشركة البيع به هو سعر القفل وقدره ٩٧,٥ ريالاً للقنطار وذلك تمشياً مع الاتجاه الصعودي للأسعار في هذا اليوم وهو ما كان يجب على الشركة أن تفتن له — وقرر المطعون ضدهما أن الشركة أخطرتهم في ١٥/٢/١٩٥٢ ببيع القطن الذي تم حله ونقله إلى الإسكندرية وأعطى رقم لوط ٣٩٦ - ٢٨ بآلة بسعر ٨ ريالات تحت عقود شهر فبراير سنة ١٩٥٢ على أساس شروط بورصة ميناء البصل ثم أخطرتهم الشركة بأنها صفت مركزهما القائم في بورصة العقود بالنسبة للمائتين وخمسين قنطاراً التي كانت قد باعتهما لحسابهما في ١١ يناير سنة ١٩٥٢ بواقع ٨٠ ريالاً للقنطار الواحد مع أنهما لم يأذنا لها بتصفية هذا المركز، وإذا كان لا يحق لها إجراء هذه التصفية بغير رضائهما فإنها تكون ملزمة بحسابتهما على أساس ٩٧,٥ ريالاً للقنطار وهو ما كان يجب تصفية هذه الكمية على أساسه ناقصاً ٨ ريالات المتفق عليها في العقد أي ٨٩,٥ ريالاً وبذلك يكون ثمن القطن المحلوج ٢٥٦,٨٣ قنطاراً  $\times$  ٨٩,٥ ريال = ٤٥٩٧ ج و ٢٥٧ م يضاف إليه قيمة البذرة وثمان القطن الاسكروتو والخيش الفارغ والمبلغ المحول للشركة لحسابهما من بولص عبد النور الذي اشترى باقي القطن المسلم للشركة وقدره ٨٧٠٠ ج ويستزل منه مبلغ ١٢١٥٦ ج و ١٩١ م قيمة المبالغ التي استلمها منها ومصاريف الحالج والمشال والشحن والسمسرة والتأمين فيكون الباقي لها في ذمتها هو المبلغ المطالب به — وردت الشركة على ذلك بأن عقد الاتفاق المؤرخ ٢٥/٩/١٩٥١ هو عقد توريد أقطان لذمة الخليج والبيع في بورصة ميناء البصل أما عملية الكوترات التي تمت لحسابهما في بورصة العقود فهي عملية تغطية منفصلة . طلب المطعون ضدهما إجراءها خوفاً من تقلبات أسعار سوق العقود وقد تمت في يوم ١١ يناير سنة ١٩٥٢ على أساس سعر الفتح خوفاً من نزول الأسعار وذلك وفقاً للعرف التجاري الجاري عليه العمل في البورصات أما بالنسبة لعملية بيع القطن الذي تم حله وعملية تصفية مركز المطعون ضدهما القائم في بورصة العقود فإنهما تمتا وفقاً لما رسمته الحكومة بقراراتها المتتالية إذ أنه نظراً لوقوف الأسعار عند الحد الأدنى الذي حددته الحكومة لم يتم قطع اللوط ٣٩٦ محل النزاع إلى أن صدر المنشور رقم ٧٨ من لجنة بورصة ميناء البصل بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٢ الذي يقضى بأن الأقطان



تحت القطع على إستحقاق فبراير سنة ١٩٥٢ والتي لم يقطع سعرها بسبب وقوف الأسعار عند الحد الأدنى قد تأجل قطعها إداريا إلى إستحقاق يونيو سنة ١٩٥٢ أما المراكز البائعة كوتراتات فقد صدر مرسوم بقانون بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٢ بتصفيتها على أساس ٨٠ ريالا للقنطار وبهذا السعر تمت تصفية الـ ٢٥٠ قنطارا المبعة في بورصة العقود بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٥٢ أما اللوط ٣٩٦ فقد قطع سعره في يوم ٢٨/٤/١٩٥٢ وهو أول يوم حصل فيه تعامل على إستحقاق شهر يونيو سنة ١٩٥٢ بسعر ٦٦,٩٠ ريالا ولكن تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٣/١٩٥٢ بإستلام كوتراتات أغسطس سنة ١٩٥٢ بسعر ٧٢ ريالا قررت لجنة بورصة مينا البصل للبضاعة الحاضرة في ١٤/٥/١٩٥٢ بأن جميع العمليات التي تحت القطع والتي تأجلت من شهرى فبراير وأبريل إلى يونيو تقطع بسعر الشراء الذي حددته الحكومة أى بسعر ٧٢ ريالا ليؤخذ منه المصاريف الفعلية وقدرها ريالان وبناء على ذلك عدلت الشركة سعر قطع اللوط وجعلته ٧٠ ريالا بدلا من ٦٦,٩٠ ريالا خلصت الشركة إلى أن المحاسبة السليمة تكون على أساس ثمن القطن بضاعة حاضرة ببورصة مينا البصل ٧٠ ريالا — ٨ ريالات تحت الكوتراتات أى ٦٢ ريالا أما عملية الكوتراتات فقد تم البيع على أساس ٩٤ ريالا وعملت التصفية على أساس ٨٠ ريالا وبذلك يكون ربح المطعون ضدهما من هذه العملية ١٤ ريالا في القنطار الواحد ويصبح سعر القنطار ١٤ + ٦٢ أى ٧٦ ريالا يخص منه السمسرة والعمولة والمصاريف الأخرى .

وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بنذب خير حسابي للاطلاع على دفاتر الشركة وأداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها فباشرا الخير هذه المأمورية وقدم تقريرا خلص فيه إلى النتائج التالية ( أولا ) إن الشركة إذ بادرت ببيع كمية القطن التي طلب المطعون ضدهما بيعها ببورصة العقود على أساس سعر الفتح في أول يوم جرى التعامل فيه — دون انتظار تقلبات الأسعار حين القفل ، قد التزمت العرف التجارى المعمول به ( ثانيا ) إن العملية التي ادعت الشركة الطائفة أنها أجرتها لتصفية عملية الكوتراتات السابق إجراؤها لحساب المطعون ضدهما عن طريق قيامها بشراء كوتراتات فبراير بسعر ٨٠ ريالا في ١٤ مارس سنة ١٩٥٢ لم تكن سليمة لأن ما ادعته الشركة من أن الحكومة قررت تصفية المراكز القائمة تصفية إجبارية بهذا السعر غير صحيح إذ المرسوم بقانون الصادر في ٨ مارس

سنة ١٩٥٢ الذى استندت إليه خاص بتصفية المراكر القائمة بالنسبة للقطن طويل التيلة دون متوسط التيلة ، كما أن بيان مندوب الحكومة الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٢ اقتصر على قبول شراء ما يعرض من المراكر القائمة بسعر ٨٠ ريالاً ولم يلزم أصحاب المراكر البائعة بتصفيتها بهذا السعر ( ثالثاً ) أنه لما كان المطعون ضدهما قد باعا القطن بيما أجلا في بورصة العقود بواقع ٩٤ ريالاً للقنطار واحتفظا بمركزهما كبائع حتى إذا تم حلج القطن وأرسل لبيعه ببورصة مينا البصل بالسعر الذى حددته الحكومة وهو ٧٠ ريالاً فإن خسارتهما من هذه البضاعة الحاضرة تعوض من عملية الكوتراتات وذلك بإجراء عملية عكسية يكون بشراء كوتراتات بواقع ٧٠ ريالاً وبذلك تنفى خسارتهما وانتهى الخبر من ذلك إلى وجوب احتساب سعر القنطار بواقع ٨٦ ريالاً وهو ما يمثل ٩٤ ريالاً سعر البيع — ٧٠ ريالاً سعر الشراء = ٢٤ ريالاً الربح من عملية الكوتراتات + ٦٢ ريالاً سعر بيع القطن المحلوج بعد خصم ٨ ريالات حسب نصوص العقد وبذلك تكون جملة المطلوب للمطعون ضدهما قبل الشركة الطاعنة بعد خصم جميع المصروفات والمدفوعات هو ٧٠٢ ج و ٤٥٤ م وفي ٢١ يناير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بالزام الشركة بأداء هذا المبلغ للمطعون ضدهما فاستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٩٠ سنة ٧٨ ق القاهرة وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — فطعنت الشركة في قضائها بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ وطلب الحاضر من المطعون ضدهما بذكرته بطلان الطعن واحتياطياً رفضه وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الدفع ورفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن المطعون ضدهما أسسا الدفع ببطلان الطعن على أن الشركة الطاعنة لم تقدم وقت التقرير بالطعن صورة الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٩٥٤/١٢/٢٨ بنذب الخبير والذى أحال إلى أسبابه الحكم الابتدائي القطعى الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٦١/١/٢٣ في خصوص بيان وقائع الدعوى وأسانيد الخصوم كما أحال إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والذى رفع الطعن في ظله



لم توجب وهى بصدد بيان الأوراق التى يجب على الطاعن تقديمها وقت التقرير بالطعن تقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات ، ولما كان الحكم الابتدائى وإن أحال فى بيان وقائع الدعوى وأسانيد الخصوم إلى الحكم الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ القاضى بنذب الخبير إلا أن الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه بيانا كافيا لوقائع الدعوى ولأسانيد الخصوم فيها بما يغنيه عن الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى فى خصوص تلك الوقائع والأسانيد. لما كان ذلك ، فإن تقديم صورة من الحكم الصادر بنذب الخبير لا يكون لازما لصحة إجراءات الطعن ويتعين لذلك رفض الدفع ببطلان الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة فى السببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك نقول إن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى عول فى قضائه على تقرير الخبير المقدم فى الدعوى فيما انتهى إليه من أن التصفية التى أجرتها الشركة بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٢ بخصوص المركز القائم للطعون ضدهما فى بورصة العقود بسعر ٨٠ ريالاً لم تكن إجبارية بالنسبة لهما مع أن الخبير قد أخطأ فى هذا الذى قرره نتيجة خطئه فى فهم تعليمات وأوامر الحكومة لدى البورصة وخطئه فى تفسيرها وتأويلها ذلك أن الحكومة قد انتهت بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٨ مارس سنة ١٩٥٢ إلى قفل عقود القطن طويل التيلة إستحقاق مارس سنة ١٩٥٢ القائمة فى بورصة العقود وإلى تصفية هذه العقود جبرا على أساس ١٤٠ ريالاً وقد تأخرت تصفية عقود القطن المتوسط التيلة بضعة أيام بسبب المفاوضات التى كانت دائرة حول شرائه بمعرفة الحكومة الروسية وقد أعلنت شركة مصر لتصدير الأقطان قبولها إستلام المراكز القائمة عن شهرى فبراير وأبريل سنة ١٩٥٢ فى حدود الكمية موضوع الصفقة الروسية بسعر ٨٠ ريالاً وإستلام مركز كل بيت من بيوت السمسرة يتوقف عن دفع الفروق المستحقة عن تصفيات هذين الشهرين بالسعر المذكور بعد الاتفاق مع لجنة البورصة وإزاء ذلك قامت الطاعنة بتصفية مركز المطعون ضدهما على هذا الوضع الحتمى بسعر ٨٠ ريالاً وقد قدمت الطاعنة لمحكمة الموضوع مستندين قاطعين فى أن التصفية كانت إجبارية

أولها خطاب مرسل منها في ١٩٦١/٦/٢١ إلى رئيس لجنة بورصة العقود تشرح فيه الخلاف القائم بينها وبين المطعون ضدهما بشأن تصفية مركزها القائم في بورصة العقود بالنسبة للسائق وخمسين قنطارا التي باعها لحسابهما في ١١ يناير سنة ١٩٥٢ والمستند الثاني هو رد رئيس لجنة البورصة على هذا الخطاب والذي أقر فيه تصرف الشركة وذكر أن جميع مراكز العقود على استحقاق فبراير سنة ١٩٥٢ قد صفيت بسعر ٨٠ ريالاً وقد أفاضت الشركة في مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بـ ١٣ مارس سنة ١٩٦٢ في شرح دلالة هذين المستندين وقيمتهم في الإثبات ولكن الحكم المطعون فيه التفت عنهما ولم يرد عليهما ولا على دفاعها الصريح المؤسس على أنه لم يكن أمامها من سبيل سوى التصفية والبيع لشركة مصر لتصدير الأقطان بالسعر الذي حددته الحكومة وأخذ الحكم بتقرير الخبير الذي قرر بعدم ضرورة هذه التصفية دون فهم صحيح لما يجري عليه العمل في البورصة ودون بيان لما كان يجب على الشركة عمله لتصفية مركز المطعون ضدهما ودون أن يفتن إلى أنه متى كانت تصفية عقود القطن طويل التيلة استحقاق مارس إجبارية فإنه لا شك في أن تصفية عقود فبراير للقطن متوسط التيلة تكون إجبارية كذلك لإتخاذ الظروف بالنسبة للنوعين وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور والخطأ في فهم الواقع .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد ما انتهى إليه الخبير من أنه لم يكن هناك ما يلزم الشركة الطاعنة بتصفية مركز المطعون عليهما بسعر ٨٠ ريالاً فقد قرر الحكم " أنه وإن صدر المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٢ بتصفية عقود القطن طويل التيلة فإن عقود القطن متوسط التيلة ومنها العقد موضوع الدعوى لم يصدر بشأنها ما يوجب تصفيتهما وليس في البيان الذي أذاعه مندوب الحكومة في البورصة بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٥٢ ما يخالف هذا النظر ومن ثم يكون قول المستأنفة (الطاعنة) أن التصفية كانت إجبارية ولا حيلة لها فيها قولاً ليس له ما يسنده " وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يتفق والتفسير الصحيح للتشريع ذلك أن المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٥٢ قد نص على قفل كوترات القطن طويل التيلة استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ القائمة في بورصة



العقود يوم العمل بهذا المرسوم بقانون وتصفيته تصفية إجبارية على أساس ١٤٠ ريالاً ولم يتناول القطن متوسط التيلة مثار النزاع ولا شك أن إقتصار النص على أحد نوعي القطن يفيد الحصر ويحول دون محاولة قياس القطن متوسط التيلة الذي لم يتناوله النص على القطن طويل التيلة الذي تناوله التصفية كما أن البيان الذي أذاعه مندوب الحكومة بالبورصة بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٥٢ تضمن تعهد شركة مصر لتصدير الأقطان باستلام جميع ما يعرض عليها من المراكز القائمة في بورصة عقود القطن عن شهرى فبراير وأبريل سنة ١٩٥٢ في حدود الكمية موضوع الصفقة الروسية بسعر ٨٠ ريالاً للعقود وهذا البيان لا يتضمن إجراء تصفية إجبارية بهذا السعر لتلك المراكز القائمة وإنما اقتصر على قبول استلام ما يرى أصحاب هذه المراكز عرضه منها بسعر ٨٠ ريالاً . لما كان ذلك ، وكان الخبير الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى تقريره محمولا على أسبابه قد أثبت في تقريره أن الشركة الطاعنة لم تقدم أى دليل يفيد أنها صفت مراكز الطاعنين القائم ببورصة العقود بالنسبة للمائتين وخمسين قنطارا بسعر ٨٠ ريالاً فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى إطراح دفاع الشركة المؤسس على أنها كانت مجبرة على تصفية هذا المركز بسعر ٨٠ ريالاً يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة وقد تضمن تقرير الخبير الذى اعتبره الحكم المطعون فيه متما له التعليل المسقط لهذا الدفاع ، أما عن نعى الطاعنة على الحكم إغفاله الرد المستند المتضمن رد رئيس لجنة بورصة العقود على خطاب الشركة المؤرخ ١٩٦١/٦/٢١ بما يفيد أن جميع مراكز العقود على استحقاق فبراير سنة ١٩٥٢ قد صفيت بسعر ٨٠ ريالاً فإنه مردود بأنه علاوة على أن رأى رئيس لجنة البورصة غير ملزم بالحكمة فإن الحكم قد أثبت أن الشركة الطاعنة لم تقدم دليلا ماعلى أن مركز الطاعنة القائم في بورصة العقود كان من بين المراكز التى صفيت بسعر ٨٠ ريالاً ومتى كان الحكم قد بين الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها وأقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله فإن فى ذلك التعليل الضمنى المسقط لهذا المستند .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون، ذلك أن الخبير الذى اعتمد الحكم المطعون فيه تقريره محمولا على أسبابه قد طبق القوانين واللوائح المعمول بها فى التعامل فى البضاعة الحاضرة فى بورصة

مينا البصل على المراكز القائمة في بورصة العقود وأجرى الأسعار الخاصة بالبضاعة الحاضرة على الأسعار المتعامل بها في بورصة العقود ذلك أنه ذكر أن سعر بيع القطن كان يجب أن يكون ٩٤ ريالاً ناقصاً ٨ ريالات أي ٨٦ ريالاً خالطاً بذلك بين بيع العقود في بورصة العقود بسعر ٩٤ ريالاً وبين التعامل في بورصة مينا البصل للبضاعة الحاضرة ببيع اللوط بسعر ٨ ريالات تحت عقود فبراير كما أنه احتسب سعر شراء الكوتراتات ٧٠ ريالاً للقنطار مع أن هذا السعر هو الذي حددته لجنة البورصة بجلستها المنعقدة في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ لقطع العمليات تحت القطع بالنسبة للبضاعة الحاضرة من القطن متوسط التيلة .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الخبير احتسب ثمن بيع القطن المحلوج وهو البضاعة الحاضرة بواقع ٧٠ ريالاً للقنطار وخضع منه فرق العلاوة المتفق عليه بواقع ٨ ريالات وعلى ذلك احتسب صافي سعر القنطار من هذا القطن بواقع ٦٢ ريالاً لا ٩٤ ريالاً كما يقرر الطاعن أما عن عملية الكوتراتات فقد احتسب سعر بيعها بواقع ٩٤ ريالاً كما طلبت الشركة الطاعنة أما سعر شرائها أو تصفيتها فقد احتسبه بسعر ٧٠ ريالاً للقنطار وهو وإن كان قد أخطأ في ذلك لأن هذا السعر الأخير إنما حددته لجنة البورصة بجلستها المنعقدة في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ لقطع العمليات التي تحت القطع والتي كانت قد أجلت من فبراير وأبريل إلا أن هذا الخطأ كان لمصلحة الشركة الطاعنة إذ الثابت من أقوال الشركة أمام الخبير أن سعر الكوتراتات في أول يوم جرى فيه تعامل على شهر يونيه كان ٩٠ و ٦٦ ريالاً أو ٤٠ و ٦٨ ريالاً كما ذكر الخبير وإذا كان أي هذين السعرين يقل عن ٧٠ ريالاً فإنه لو أخذ بأيهما لكان ربح المطعون ضدهما من الكوتراتات التي باعها بسعر ٩٤ ريالاً أكثر من ١٤ ريالاً وهو ما احتسبه الخبير وإذا كانت الشركة الطاعنة قد أفادت من خطأ الخبير في هذا الخصوص فإن نعيها عليه بسبب هذا الخطأ يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه .



## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشبيشى ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ١٤ )

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٣ القضائية :

نقض . "الخصوم فى الطعن" . تجزئة . "أحوال عدم التجزئة" . حكم .  
"الطعن فى الأحكام" .

رفض قاضى البيوع طلب إيقاف إجراءات البيع والاستمرار فى التنفيذ . موضوع لا يقبل التجزئة .  
بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم فى هذا النزاع يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة للباقيين .  
لا يغير من ذلك قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف .

متى كان موضوع الدعوى الذى فصل فيه قاضى البيوع برفض طلب إيقاف  
إجراءات البيع والاستمرار فى التنفيذ مما لا يقبل التجزئة فإن بطلان الطعن بالنسبة  
لأحد المحكوم لهم فى هذا النزاع يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة  
للباقيين ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز  
الاستئناف لأن بطلان الطعن بالنسبة لبعض المطعون ضدهم من شأنه جعل  
الحكم الابتدائى حائزاً لقوة الأمر المقضى ولا يتصور أن يكون السير فى إجراءات  
البيع جائزاً بالنسبة لهؤلاء وغير جائزاً بالنسبة للباقيين .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل  
فى أنه بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ قضى فى الدعويين ٧٦١ و ٧٦٢ سنة ١٩٣٣

كلى سوهاج المرفوعتين من المطعون ضده الأول ومورث باقى المطعون ضدهم بزرع ملكية مورث الطاعنين من مساحة قدرها ٣ ف و ٢١ ط و ٦ س أطيانا زراعية و ١٥١٣ ذراعا بما عليها من مبان بتمن أساسى قدره ٢٤٠ ج لكل صفقة وبإحالة الدعوى إلى قاضى البيوع لإجراء البيع وذلك تنفيذاً لحكمين صادرين لمصاحتهما بإلزام مورث الطاعنين بأن يدفع لهما مبلغا وقدره ٥٢٢ ج و ٦٠٠ م للأول و ٨٦٤ ج و ٦٩٠ م للثانى وبأشر الدائنان الإجراءات أمام قاضى البيوع إلى أن شطبت فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ وفى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أعيدت إجراءات البيع بناء على طلبهما وبجلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ وصا المزارع عليهما ثم تقرر بزيادة العشر فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٨ فطعن ورثة المدين ومنهم الطاعنان بعد وفاة مورثهم ببطلان حكمى صرمى المزارع وإجراءات البيع بالدعوى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٠ كلى سوهاج وقضى لهم بطلباتهم فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤ وفى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٤ طلب المطعون ضدهم إعادة إجراءات البيع وبالجلسة المحددة لإجرائه دفع ورثة المدين ومنهم الطاعنان ببطلان إجراءات البيع لأنقضاء القوة التنفيذية للحكمين ٤٤١ سنة ٣١ و ٥٨٥ سنة ٣٢ كلى سوهاج المنفذ بهما لسقوطهما بمضى المدة الطويلة وطلبوا وقف الإجراءات وإحالة القضية إلى الدائرة المختصة للفصل فى هذا الدفع — وبتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٥ حكم قاضى البيوع بمحكمة سوهاج الابتدائية برفض الدفع وباستمرار السير فى إجراءات البيع فاستأنف الطاعنان وسائر الورثة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط بالإستئناف رقم ١٥٧ سنة ٣٠ ق . وفى ١٩ مايو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبوقف البيع فطعن طالبوا البيع فى قضائها بطريق النقض وقيد طعنهم برقم ٣٠٠ سنة ٢٥ ق وفى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩ نقضت المحكمة الحكم وحكمت بعدم جواز استئناف حكم قاضى البيوع برفض طلب إيقاف الإجراءات لصدوره فى حالة كان فيها الوقف جوازا — وبعد إعلان هذا الحكم إلى ورثة المدين، جدد المطعون ضدهم السير فى إجراءات البيع وطلب الطاعنان وقف هذه الإجراءات حتى يفصل فى الدعوى ٦٩١ سنة ٦٠ مدنى كلى سوهاج المرفوعة منهما على المطعون ضدهم بطلب سقوط الحكمين المتخذ بهما وما يستتبع ذلك من سقوط تنبيه نزع الملكية وبطلان الإجراءات — وفى ٢٦ يونيه سنة ١٩٦١ حكم قاضى البيوع برفض طلب وقف الإجراءات وبالاستمرار فى التنفيذ — استأنف



الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف ٤٠٦ سنة ٣٦ ق أسيوط وبتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف. فطعن الطاعنان في قضائها بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت في الأخيرة منهما عدم قبول الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن النيابة قد أسست دفعها على أن الطاعنين لم يعلنوا طعنهما إلى المطعون ضدهم من الثالث إلى السادسة وإذا كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن بطلان الطعن بالنسبة لهم يترتب عليه بطلانه بالنسبة للباقيين .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن رفع في ٢٤ يناير سنة ١٩٦٣ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في خمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعة خمسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعنين بإعلان المطعون ضدهم من الثالث إلى السادسة خلال هذا الميعاد أو في خلال الميعاد الذي منحه لهما القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات سالفه البيان والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الثالث إلى السادسة — ولما كان الموضوع الذي فصل فيه قاضي البيوع برفض طلب إيقاف إجراءات البيع والاستمرار في التنفيذ مما لا يقبل التجزئة ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد

قضى بعدم جواز الاستئناف لأن بطلان الطعن بالنسبة لبعض المطعون ضدهم من شأنه جعل الحكم الابتدائي حائزا لقوة الأمر المقضى ولا يتصور أن يكون السير في إجراءات البيع جائزا بالنسبة لهؤلاء وغير جائز بالنسبة للباقيين — لما كان ذلك، وكان بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم في نزاع غير قابل للتجزئة يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة لباقي المحكوم لهم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة فإنه يتعين القضاء ببطلان الطعن بالنسبة لجميع المطعون عليهم .



## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشبيشى ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

(١٥)

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) تنفيذ " الصيغة التنفيذية للحكم " . مسئولية . " مسئولية تقصيرية " .  
" خطأ " .

وضع الصيغة التنفيذية على صورة الحكم التى بيد الخصم يكون شاهدا على أنه صاحب  
الحق فى إجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبرا . تنفيذ البنك المحجوز لديه  
الحكم المذيل بالصيغة التنفيذية . إلتقاء الخطأ فى جانبه .

(ب) تنفيذ . " تنفيذ الحكم من الغير " . " حجز ما للمدين لدى الغير " .  
حجز .

ليس للغير أداء المحكوم به إلا بعد إعلان المحكوم عليه قبل حصول الأداء بثان  
أيام على الأقل . فائدة قصد بها مصلحة المحجوز عليه لا الدائن الحاجز . ليس للتأخير  
الاحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها .

(ج) تنفيذ . " حجز ما للمدين لدى الغير " . حجز .

إيداع المحجوز لديه ما فى ذمته خزنة المحكمة . ليس هل سبيل الوجوب . جواز  
ذلك لتفادى التنفيذ الجبرى على أمواله .

١ — إذ كانت المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات تنهى عن تسليم صورة الحكم  
المذيلة بالصيغة التنفيذية إلا للخصم الذى تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه  
كما تنهى عن تسليمها لهذا الخصم إلا إذا كان الحكم جائزا تنفيذه فان مقتضى  
ذلك أن وضع صيغة التنفيذ على صورة الحكم التى بيد الخصم يكون شاهدا على

أنه هو صاحب الحق في إجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبراً . فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن الحكم الصادر في التظلم والذي قضى بإلغاء أمر الحجز كان مذيلاً بصيغة التنفيذ وأن البنك المحجوز لديه قد اعتقد لأسباب مبررة صلاحية ذلك الحكم للتنفيذ وقصد من تنفيذه اختياراً تفادى تنفيذه عليه جبراً وأن وجود الصيغة التنفيذية على صورة الحكم المعلقة إليه يرفع عنه واجب التحقق مما إذا كان ذلك الحكم قد أصبح نهائياً وانتهى من ذلك إلى نفي الخطأ من جانب البنك فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد نفى هذا الخطأ بما يصلح قانوناً لنفيه وبما لا يخالف فيه للقانون .

٢ — المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يجوز للغير أن يؤدي المحكوم به ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل ، إنما قصد بها مصلحة المحجوز عليه توقياً له من أن يفاجأ بالتنفيذ على ما تحت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكافية لمنعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه ومن ثم فلا يستفيد من حكم هذه المادة الدائن الحاجز ولا يجوز له الإحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها .

٣ — لا توجب المادة ٥٥٦ من قانون المرافعات على المحجوز لديه إيداع ما في ذمته خزائنة المحكمة وإنما تجيز له ذلك إذا أراد أن يوفى به حتى يزول عنه قيد الحجز ويتفادى التنفيذ الجبري على أمواله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٣٠٧ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى الاسكندرية



على البنك البلجيكي والدولى الذى حل محله بنك بور سعيد المطعون ضده وعلى آخرين وقالوا شرحا لها لانهما بتاريخ ٢ و ٧ يونيه سنة ١٩٥١ استصدرا من قاضى الامور الوقتية امرين بتوقيع الحجز التحفظى تحت يد البنك المطعون ضده وآخر وفاء للدين المستحق لها فى ذمة ورثة إدوار كورمى والوكالة التجارية وقدره ٥٨٣٩ ج و ٦٣١ م ونفاذا لهذين الأمرين فقد أوقعا حجزين أحدهما أصلى والثانى تكميلي على ما لهؤلاء المدينين تحت يد البنك البلجيكي والدولى وأقاما الدعوى رقم ٣٦٠ سنة ١٩٥١ بطلب إلزام المدينين المذكورين بهذا الدين وتثبيت الحجزين التحفظيين الموقعين تحت يد البنك المطعون ضده وجعلهما نافذين وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة لها بطلباتهما وكان المدينون المحجوز عليهم قد تظاهروا من أمرى الحجز المذكورين وقضى فى هذا التظلم فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥١ بإلغاء هذين الأمرين وأعلنوا هذا الحكم إلى البنك المطعون ضده الأول فى ٨ من الشهر المذكور ولما شرع الطاعنان فى تنفيذ الحكم رقم ٣٦٠ سنة ١٩٥١ كلى اسكندرية القاضى بالدين وبصفة إجراءات الحجز تبين لها أن البنك المطعون ضده قد صرف للمدينين الأموال المحجوز عليها تحت يده فى نفس اليوم الذى أعلن فيه بالحكم الصادر فى التظلم دون أن يلتزم قواعد حجز ما للدين تحت يد الغير المنصوص عليها فى المواد ٥٤٣ وما بعدها من قانون المرافعات والتى تمنع المحجوز تحت يده من التصرف فى المال المحجوز قبل صدور حكم نهائى فى التظلم من أمر الحجز وقالوا إن ما وقع من البنك المطعون ضده ينطوى على خطأ يوجب مسئوليته عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى ولا يشفع له أن الحجز الموقع تحت يده قد ألغى فى التظلم المرفوع من المدينين لأن الحكم الصادر فى هذا التظلم قد ألغى فى الاستئناف رقم ٤٣٥ سنة ٧ ق تجارى المرفوع منهما والذى قضى فيه بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٥٢ بتأييد أمرى الحجز المشار إليهما فيما سبق — وانهى الطاعنان إلى طلب الحكم بإلزام البنك المطعون ضده بأن يدفع لها تعويضا قدره ٥٨٣٩ ج و ٦٣١ م وطلب البنك المطعون ضده رفض الدعوى تأسيسا على أنه إنما قام بصرف الأموال المحجوزة نفاذا للحكم الصادر فى التظلم والقاضى بإلغاء أمرى الحجز والذى كان مذيلا بالصيغة التنفيذية التى لا توضع إلا على الأحكام الجائز تنفيذها — وفى ٢٧ يناير قضت المحكمة برفض دعوى الطاعنين فاستأنفا هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٥٤٩ سنة ١٨ ق

تجارى طالبن إلغاء الحكم المستأنف وإلزام البنك المطعون ضده بأن يدفع لهما مبلغ ١٠٠٠ ج قيمة الأموال التي سلمها للمدينين قبل أن يصبح الحكم في التظلم نهائيا وفي ١٢ مارس سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف - وبتقرير تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلاسة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه وقع في تناقض، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي قرر أولا أنه لا يجوز تنفيذ الأحكام جبرا مادام الطعن فيها بالمعارضة أو الاستئناف جائزا إلا إذا كان النفاذ المعجل منصوباً عليه في القانون أو مأمورا به في الحكم وأن الحكم الصادر في التظلم والقاضي بإلغاء أمرى المحجز ليس من الأحكام التي نص القانون على نفاذها معجلا وأن وضع الصيغة التنفيذية على هذا الحكم لا يغني عن وجوب أن يكون الحكم بذاته صالحا للتنفيذ الجبري وهذا الذي قرره الحكم كان يستتبع حتما اعتبار البنك المطعون ضده مخطئا إذ تصرف في الأموال المحجوزة تحت يده قبل صيرورة الحكم الصادر في التظلم نهائيا وإذ عاد الحكم بعد ذلك ونفى الخطأ عن البنك فإنه يكون متناقضا مع نفسه وأضاف الطاعنان في السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه حين نفى الخطأ عن البنك المطعون ضده ذلك أن البنك إذ نفذ الحكم الصادر في التظلم وصرف الأموال المحجوزة تحت يده إلى المدينين قبل صيرورة هذا الحكم نهائيا ودون أن يكون مشمولا بالنفاذ المعجل فإن هذا التنفيذ يكون قد وقع مخالفا لنص المادة ٤٦٥ من قانون المرافعات وهو من البنك خطأ يوجب مسئوليته ولا يشفع للحكم قوله في نفى الخطأ عن البنك إنه احترام الصيغة التنفيذية التي ذيل بها الحكم ذلك أن وضع هذه الصيغة على ذلك الحكم ليس دليلا على صلاحيته للتنفيذ ولا يغني عن وجوب صيرورته نهائيا أو شموله بالنفاذ المعجل بقوة القانون أو بالنص عليه فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أنه بعد أن أورد القاعدتين المنصوص عليهما في المادتين ٤٦٥



و١/٤٦٦ من قانون المرافعات قرر أن الحكم في التظلم غير معجل النفاذ بقوة القانون ثم جاء به قوله "إن الذي حدث هو أن الحكم الابتدائي الصادر في التظلم بتاريخ ١٩٥١/٨/٦ بإلغاء أمر الحجز قد ذيل بالصيغة التنفيذية وأعلن للبنك المطعون ضده في ١٩٥١/٨/٨" وبعد أن عرف الحكم الصيغة التنفيذية قال "إن المادة ٣٥٢ مرافعات نصت على أن صورة الحكم المذيلة بالصيغة التنفيذية لا تسلم إلا للنصم الذي تضمن الحكم عود منقعة عليه من تنفيذه ولا تسلم له إلا إذا كان الحكم جائزا تنفيذه ... وحيث إنه متى تبين ذلك فإن المسؤولية عن الخطأ في وضع الصيغة التنفيذية على حكم غير مشمول بالنفاذ قانونا أو قضاء والمبادرة إلى تنفيذه قبل فوات مواعيد الطعن هذه المسؤولية ينحصر نطاقها عن البنك المطعون ضده الذي يقوم له العذر في احترامه صيغة التنفيذ فما كان يمكن أن يغض الطرف عنها طالما أن نصوص القانون صريحة في أن الصورة التنفيذية لا تسلم إلا إذا كان الحكم جائزا تنفيذه . ولا يمكن في هذا المضمار تحميله بواجب التأكد من صلاحية الحكم للتنفيذ لأن هذا يتنافى مع معنى الجبر الذي يدل عليه وضع تلك الصيغة ومن ثم ينتفى كل خطأ عن البنك في قيامه بالصرف وينهمار بالتالي الاحتجاج بالمادة ٥٧٦ مرافعات إذ لا يمكن والحال كذلك اعتباره مبددا ولا تقوم المسؤولية التقصيرية أيضا وفقا للمادة ١٦٣ مدني لإنتفاء ركن الخطأ بالنسبة له ويكون المدعيان هما وشأنهما في الرجوع على المسئول الحقيقي عن هذا الخطأ" وهذا الذي قرره الحكم ليس فيه تناقض تتماهى به أسبابه ذلك أن ما ورد في صدره لا يعدو أن يكون تقارير قانونية في شأن القواعد الواجبة الاتباع في تنفيذ الأحكام وشروط تسليم صورها التنفيذية ومتى تكون هذه الأحكام صالحة للتنفيذ الجبري وبعد أن فرغ الحكم من تقرير هذه القواعد لم يقل إن البنك المطعون ضده قد أخطأ وإنما استعرض ما حدث في خصوص الدعوى وانتهى إلى نفي الخطأ عن البنك تأسيسا على أن الحكم الصادر في التظلم والذي قضى بإلغاء أمر الحجز كان مذيلا بالصيغة التنفيذية التي لا توضع على الحكم إلا إذا كان تنفيذه جائزا على ما تقتضيه المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات وأن هذه الصيغة تحمل معنى الجبر الأمر الذي يكون معه البنك معذورا إذ اعتقد بصلاحيته ذلك الحكم للتنفيذ الجبري وهي أسباب سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من انتفاء الخطأ من جانب البنك ولا مخالفة فيها للقانون ذلك بأنه

إذا كانت المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات تنهى عن تسليم صورة الحكم المذيلة بالصيغة التنفيذية إلا للخصم الذى تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه كما تنهى عن تسليمها لهذا الخصم إلا إذا كان الحكم جائزا تنفيذه فإن مقتضى ذلك أن وضع صيغة التنفيذ على صورة الحكم التى بيد الخصم يكون شاهدا على أنه هو صاحب الحق فى إجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبرا فإذا التمس الحكم المطعون فيه العذر للبنك الذى أعلن بهذه الصورة فى تنفيذ الحكم اختيارا وذلك على أساس أنه اعتقد لأسباب مبررة صلاحية ذلك الحكم للتنفيذ وأنه قصد من تنفيذه اختيارا تفادى تنفيذه عليه جبرا وأن وجود الصيغة التنفيذية على صورة الحكم المعلنة إليه يرفع عنه واجب التحقق مما إذا كان الحكم المعلن إليه قد أصبح نهائيا أولا، وانتهى من ذلك إلى نفى الخطأ من جانبه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد نفى هذا الخطأ بما يصلح قانونا لنفيه ومن ثم يكون النعى عليه بالسببين المتقدمين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ضمننا السبب الثانى أيضا أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله وشابه القصور فى التسييب، وفى بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا بأنه على فرض أن البنك المطعون ضده كان له العذر إذا حترم الصيغة التنفيذية المذيل بها الحكم الصادر فى التظلم إلا أن البنك أخطأ مع ذلك لعدم امتناعه عن صرف المال المحجوز تحت يده إلى المدينين قبل أن يعلن الطاعنين الحاجزين بعزمه على الوفاء وقبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل وهو ما توجبه المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات، وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن حكم هذه المادة واعتبر تصرف البنك المطعون ضده فى المال المحجوز تحت يده قبل قيامه بإخطار الطاعنين بعزمه على الصرف ، إجراء سليما ينتفى معه خطأ البنك المذكور فإن الحكم يكون مخالفا للقانون كما أنه لم يرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصر البيان .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات التى تنص على أنه لا يجوز للغير أن يؤدى المحكوم به ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل إنما قصد بها مصلحة المحجوز عليه توقيا له من أن يفاجأ بالتنفيذ على ما تحت



يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكافية لمنعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه ومن ثم فلا يستفيد الطاعنان من هذه المادة ولا يجوز لهما الاجتجاج بعدم مراعاة البنك لحكما .

وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا بأن مسؤولية البنك المطعون ضده كانت وليدة تواطؤ بينه وبين المدينين المحجوز عليهم وأن هذا التواطؤ مستفاد من مسارعة البنك إلى صرف المال المحجوز إلى المدينين في نفس اليوم الذي أعلن فيه بالحكم الصادر في التظلم ومن عدم إيداعه للبلغ ، الذي أقرب به في ذمته ، خزانة المحكمة على ما تقضى به المادة ٥٥٦ من قانون المرافعات وقد رد الحكم على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا عليه مما يجعله مشوبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السبب الأول بما قاله الحكم المطعون فيه من " أنه لم يثبت من الأوراق أن المطعون ضده كان مغامرا بمسؤوليته كما يقرر المستأنفان ( الطاعنان ) أو أنه تصرف عن خطأ أو سوء قصد وهو أمام حكم في تظلم ألغى أمرى الجز ووضعت عليه الصيغة التنفيذية " وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه سائغ ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية من نفي التواطؤ المدعى به وبالتالي فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض — أما عن القول بأن البنك قد أخطأ لعدم إيداعه خزانة المحكمة ما أقر بأنه في ذمته طبقا لما توجبه المادة ٥٥٦ من قانون المرافعات هذا القول غير سديد ذلك أن هذه المادة خلافا لما يقرره الطاعنان لا توجب على المحجوز لديه إيداع ما في ذمته خزانة المحكمة وإنما تجيز له ذلك إذا أراد أن يوفي به حتى يزول عنه قيد الجز ويتفادى التنفيذ الجبرى على أمواله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(١٦)

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) استئناف . ” الأحكام الجائز استئنافها ” .

مناط هدم جواز الطعن بنص المادة ٣٧٨ مرافعات هو صدور الحكم محل الطعن  
قبل الفصل في الموضوع . صدور الحكم في موضوع الدعوى أو في شق منه يخرجها عن  
نطاق التحريم ، صحة الطعن فيه على استقلال .

(ب) استئناف . ” ميعاد الاستئناف ” . ” سقوط الحق في الاستئناف ” .

عدم استئناف الحكم الصادر قبل مريان القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إلا بعد  
انقضاء ستين يوما من تاريخ العمل به يستوجب سقوط الحق في الاستئناف برفعه  
بعد الميعاد .

(ج) استئناف . ” رفع الاستئناف ” . ” بيانات صحيفة الاستئناف ” .  
” أسباب الاستئناف ” . نقض .

المشرع ترك للاستئناف تقدير الأسباب التي يرى بيانها واكتفى بإلزامه بهذا البيان  
في صحيفة الاستئناف دون أن يوجب عليه ذكر جميع الأسباب حتى يستطيع أن يضيف  
إليها ما يشاء أو أن يعدل عنها إلى غيرها أثناء المرافعة . القصد من هذا البيان إعلام  
المستأنف عليه بأسباب الاستئناف لا تحديد نطاق الاستئناف منها كالحال  
في الطعن بالنقض .

(د) نقض . ” آثار نقض الحكم ” .

نقض الحكم في خصوص قضائه برفض الدفع بسقوط الحق في استئناف الحكم  
الابتدائي الذي قضى بقيام شركة فعلية بين طرفي النزاع يترتب عليه إلغاء الحكم الصادر



في موضوع الاستئناف الذي قضى بقيام هذه الشركة باعتباره لاحقا للحكم المنقوض ومؤسسا على قضائه بقبول الاستئناف عن الحكم الابتدائي .

١ — جعل المشرع المناطق في عدم جواز الطعن بنص المادة ٣٧٨ مرافعات أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل في الموضوع فإذا كان الحكم قد صدر في موضوع الدعوى أو في شق منه فإنه يخرج — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — عن نطاق هذا التحريم ويصح الطعن فيه على استقلال مما يستوجب اتباع المواعيد المقررة في القواعد العامة للطعن في الأحكام وهي ترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن — ولا يغير من ذلك أن المادة ٤٠٤ مرافعات الواردة في الفصل الخاص بالاستئناف تنص على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة لأن عبارة هذه المادة بحسب ما هو واضح بالمذكرة الإيضاحية إنما تنصرف — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الحصومة كلها أو بعضها ، وهي بذلك إنما تكمل في خصوص الاستئناف القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ مرافعات (١) .

٢ — إذا كان حكم محكمة أول درجة قد قضى بقيام شركة فعلية بين الطرفين ( عن توريد فول وذرة إلى مصلحة السجون ووزارة الداخلية ) فإنه يكون قد حسم النزاع بينهما في شق عن الموضوع وبالتالي فإن الطعن فيه بالاستئناف إنما يكون على استقلال في الميعاد المحدد قانونا ، وإذ لم يستأنف هذا الحكم إستقلالاً قبل سريان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وإنما رفع عنه الاستئناف مع استئناف الحكم الموضوعي بعد انقضاء ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون فإن استئنافه يكون قد رفع بعد مضي الميعاد مما يترتب عليه سقوط الحق فيه طبقا للمادة ٣٨١ مرافعات .

(١) راجع نقض جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ — الطعن ٣٦٩ لسنة ٢٩ ق ، ونقض

جلسة ١٩٦٦/٦/٧ الطعن ٤٢٩ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفني من ١٧ ص ١٨ ونص ١٣٢٣

— ونقض جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ — الطعن ٥٠٩ لسنة ٣٢ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٨

٣ — مؤدى نص المادة ٤٠٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن المشرع أراد أن يترك للمستأنف تقدير الأسباب التي يرى بيانها للاستناد إليها في طلب إلغاء الحكم الابتدائي أو تعديله واكتفى بإلزامه بهذا البيان في صحيفة استئنائه ولم يوجب عليه ذكر جميع الأسباب حتى يستطيع أن يضيف إليها ما شاء من الأسباب أثناء المرافعة أمام المحكمة أو أن يعدل عنها إلى غيرها لأن المشرع إنما قصد بهذا البيان في الصحيفة إعلام المستأنف عليه بأسباب الاستئناف ليرد عليها أو يسلم بها ولم يقصد تحديد نطاق الاستئناف من هذه الأسباب كما هو الحال في الطعن بطريق النقض . فإذا كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه أورد في صحيفة استئنائه بيانا بأسباب استئنائه للمحكى الصادرين من محكمة أول درجة وكان لا يصح البحث في موضوع هذه الأسباب لصرفها إلى أحد المحكمين ، وقد بنى عليها المطعون عليه استئنائه للمحكى معا ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر البيان الوارد بالصحيفة شاملا لاستئناف هذين المحكمين ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بطلان الاستئناف الذي تمسك به الطاعن فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٤ — نقض الحكم في خصوص قضائه برفض الدفع بسقوط الحق في استئناف الحكم الابتدائي الذي قضى بقيام شركة فعلية بين طرفي النزاع يترتب عليه إلغاء الحكم الصادر في موضوع الاستئناف والذي قضى برفض الدعوى لعدم قيام هذه الشركة باعتباره لاحقا للحكم المنقوض ومؤسسا في قضائه بقبول الاستئناف عن الحكم الابتدائي (١) .

(١) راجع نقض جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠ الطعن ٢٨٠ لسنة ٢٩٩ ق ، وجلسة ١٩٦٤/٤/٩ — الطعن ١٦١ لسنة ٢٩٩ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ٢٥١ و ص ٥١٦ ، ونقض جلسة ١٩٦٥/٣/١١ الطعن ٧٧ لسنة ٣٠ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٦ ص ٣٠٤ ، ونقض جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦ الطعن ٢٨٩ لسنة ٣١ ق ، وجلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧ الطعن ٦٤ لسنة ٣٠ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٢٤٩ ، ص ١٩٧٩ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطامن أقام الدعوى رقم ٣٧ سنة ١٩٥٦ كلى تجارى المنصورة ضد المطعون عليه طلب فيها الحكم بقيام شركة بينهما لتوريد كمية من الفول والذرة الصيفى إلى مصلحة السجون ووزارة الداخلية وبإلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٧٢٠٠ ج — وقال بيانا للدعوى إنه اشترك مع المطعون عليه في توريد ١٩٣٠ أردب فول إلى مصلحة السجون بعقد مؤرخ ١٩٥٤/٧/٢٨ وتوريد ٤٧٠٣ أردب ذره صيفى إلى وزارة الداخلية بعقد مؤرخ ١٩٥٤/٩/٢٩ بواقع ٥ ج و ٩٠ م لأردب الفول و ٢ ج و ٦٩٠ م لأردب الأذرة ، وأن المطعون عليه كان قد حرر معه عقد شركة تعهد فيه بدفع مبلغ ٤٠٠٠ ج يمثل ما يخصه في رأس مال الشركة على أن تكون حصته بحق النصف في الأرباح والخسائر ، ونظرا لأن المطعون عليه عمدة ولا يجوز له الاشتغال بالتجارة فقد اتفق الطرفان على عدم إظهار الشركة باعدام العقد المكتوب والاكتفاء بدفع المطعون عليه نصيبه في رأس مالها وحرر له الطامن شيكات بمبلغ ٥٠٠٠ ج ليكون مبلغ الألف جنيه الزائد عن هذا النصيب ضمنا لحسن سير العمل في الشركة — وإذا أسفرت أعمال الشركة عن خسارة قدرها ٢٤٠٠ ج ولم يقيم المطعون عليه بدفع نصيبه بحق النصف فيها وانتهز فرصة وجود الشيكات تحت يده واتخذ الإجراءات القضائية للمطالبة بها على أنها دين له في ذمة الطامن ، فقد اضطر الطامن إلى دفع قيمتها عدا مبلغ الألف جنيه الذى تم الاتفاق على تحرير سنيين لأدائه في المواعيد المحددة فيهما ، وأقام دعواه بالطلبات السابق بيانها . والمحكمة قضت في ١٩٥٨/٢/١٨ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطامن قيام شركة محاصة بينه وبين المطعون عليه بشأن عملية التوريد في سنة ١٩٥٤، ١٩٥٥ . وبعد تنفيذ هذا الحكم قضت في ١٩٦٠/٢/٢٣ بقيام شركة فعلية من عملية التوريد لمصلحة السجون ولوزارة

الداخلية في سنة ۱۹۵۵، ۵۴ وبتدب خبر لتصفية حساب هذه الشركة وبيان مقدار ما نتج عنها من ربح أو خسارة . وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت المحكمة في ۱۹۶۲/۱۱/۲۰ بإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ۳۲۳۲ ج و ۳۵۲ م استأنف المطعون عليه هذين الحكمين في ۱۹۶۳/۱/۱۹ بالاستئناف رقم ۵ سنة ۱۵ ق المنصورة . دفع الطاعن بسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر في ۱۹۶۰/۲/۲۳ استنادا إلى أنه حكم قطعي حسم النزاع في قيام الشركة ولم يرفع الاستئناف عنه استقلالاً في الميعاد ، كما دفع ببطلان استئناف الحكم الصادر في ۱۹۶۲/۱۱/۲۰ لحلو صحيفة الاستئناف من أسباب خاصة به . والمحكمة قضت في ۱۹۶۳/۵/۲۶ برفض الدفعين وبقبول الاستئناف شكلاً وحددت جلسة لنظر الموضوع . وقضت في ۱۹۶۴/۳/۲۲ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقضهما . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه الصادر في ۱۹۶۳/۵/۲۶ أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة لقضائه برفض الدفع بسقوط الحق في استئناف الحكم الابتدائي الصادر في ۱۹۶۰/۲/۲۳ ، ذلك أن هذا الحكم الابتدائي فصل في أحد الطلبين المرفوع بهما الدعوى وهو قيام شركة فعلية بين الطرفين وحسم النزاع في هذا الشق من موضوعها ولم يرفع عنه الاستئناف حتى انقضى ميعاد الستين يوماً المحدد لرفع الاستئناف من تاريخ العمل بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ وإنما رفع الاستئناف عنه في ۱۹۶۳/۱/۱۹ فكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بالسقوط عملاً بالمادة ۳۸۱ مرافعات ولكنها رفضت الدفع الذي أبداه الطاعن بسقوط الحق في الاستئناف وأقامت قضائها على أن الحكم الابتدائي المشار إليه من قبيل الأحكام التي يطعن فيها مع الموضوع ويعتبر مستأنفاً باستئناف الحكم الموضوعي بالتطبيق للمادتين ۳۷۸ و ۴۰۴ مرافعات مع أن هاتين المادتين يتعلقان بالأحكام الفرعية ولا شأن لهما بالأحكام الموضوعية .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المشرع جعل المناط في عدم جواز الطعن بنقض المادة ۳۷۸ مرافعات أن يكون الحكم محل الطعن صادراً قبل الفصل



في الموضوع ، فإذا كان الحكم قد صدر في موضوع الدعوى أو في شق منه فإنه يخرج — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من نطاق التحريم ويصبح الطعن فيه على استقلال مما يستوجب اتباع المواعيد المقررة في القواعد العامة للطعن في الأحكام وهي ترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن . ولا يغير من ذلك أن المادة ٤٠٤ مرافعات الواردة في الفصل الخاص بالاستئناف تنص على أن " استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة " — لأن عبارة هذه المادة بحسب ما هو واضح بالمذكرة الإيضاحية إنما تنصرف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الحصومة كلها أو بعضها ، وهي بذلك إنما تكمل في خصوص الاستئناف — القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ مرافعات . ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن طلب الحكم بقيام شركة بينه وبين المطعون عليه عن توريد فول وذرة إلى مصلحة السجون ووزارة الداخلية سنة ١٩٥٥/٥٤ ، وإذا صدر الحكم من محكمة أول درجة في ١٩٦٠/٢/٢٣ قاضيا بقيام شركة فعلية بين الطرفين عن هذا التوريد ، فإنه يكون قد حسم النزاع بينهما في شق من الموضوع وبالتالي فإن الطعن فيه بالإستئناف إنما يكون على استقلال في الميعاد المحدد قانونا . وإذا لم يستأنف هذا الحكم استقلالا قبل مريان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وإنما رفع منه الاستئناف في ١٩٦٣/١/١٤ مع استئناف الحكم الموضوعي بعد انقضاء ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإن استئنافه يكون قد رفع بعد مضي الميعاد مما يترتب عليه سقوط الحق فيه طبقا للمادة ٣٨١ مرافعات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٦ قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بالسقوط تأسيسا على جواز رفع الاستئناف استقلالا أو تبعا لاستئناف الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث السبب الثالث المتعلق بهذا الشق من قضاء الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٦ مخالفة القانون ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدفع ببطلان صحيفة

الإستئناف بالنسبة للحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٢/١١/٢٠ على أن البطلان المترتب على عدم ذكر أسباب الاستئناف مقرر لمصلحة المستأنف عليه وخدة ولا يلزم لتصحيحه ميعاد معين في لقانون وأن المستفاد من الأسباب الواردة بصحيفة الإستئناف أن المطعون عليه وهو المستأنف ينفي علاقة الشركة بين الطرفين ولا يقربندب خبير للتصفية كما لا يقر نتيجة تقرير الخبير منها ، هذا في حين أن البطلان الذي ترتبه المادة ٤٠٥ مرافعات على خلو صحيفة الإستئناف من الأسباب لا يتم تصحيحه إلا في الميعاد المقرر للاستئناف عملاً بنص المادة ٢/٢٥ مرافعات فضلاً عن أن أسباب الإستئناف لا تستفاد من عدم الرضا بالحكم الذي يظهر من مجرد الطعن فيه وإنما يتعم بيانها في الصحيفة وترتب على إغفالها قبول الدفع بالبطلان الذي تمسك به الطاعن .

وحيث إن هذا النفي غير صحيح ذلك أنه لما كانت المادة ٤٠٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت رفع الاستئناف بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إفتتاح الدعوى ، وأوجبت " أن تشمل صحيفته على بيان الحكم المستأنف وأسباب الإستئناف وإلا كانت باطلة " ، وكان المشرع لم يورد في الفعصل الخاص بالاستئناف نصاً يمنع المستأنف من التمسك بعد ذلك بأسباب أخرى غير الواردة في الصحيفة أو يقيده بالأسباب المبينة على النظام العام التي قيد بها الطاعن بطريق النقض . فإن مؤدى ذلك أن المشرع أراد أن يترك للمستأنف تقدير الأسباب التي يرى بيانها للاستناد إليها في طلب إلغاء الحكم الابتدائي أو تعديله واكتفى بإلزامه بهذا البيان في صحيفة إستئنافه ولم يوجب عليه ذكر جميع الأسباب حتى يستطيع أن يضيف إليها ما شاء من الأسباب أثناء المرافعة أمام المحكمة أو أن يعدل عنها إلى غيرها لأن المشرع إنما قصد بهذا البيان في الصحيفة إعلام المستأنف عليه بأسباب الإستئناف ليرد عليها أو يسلم بها ولم يقصد تحديد نطاق الإستئناف من هذه الأسباب كما هو الحال في الطعن بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه أورد في صحيفة إستئنافه بياناً بأسباب إستئنافه للحكمين الصادرين من محكمة أول درجة ، وكان لا يصح البحث في موضوع هذه الأسباب لصرفها إلى أحد الحكمين وقد بنى عليها المطعون عليه إستئنافه للحكمين معاً ، فإن الحكم



المطعون فيه إذ اعتبر البيان الوارد بالصحيفة شاملا لإستئناف هذين الحكيمين ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع ببطلان الإستئناف الذي تمسك به الطاعن فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .  
وحيث إن نقض الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٦ في خصوص قضائه برفض الدفع بسقوط الحق في إستئناف الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٢/١١/٢٠ والذي قضى بقيام شركة فعلية بين الطرفين وذلك على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول يترتب عليه إلغاء الحكم الصادر في موضوع الإستئناف بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٢ الذي قضى برفض الدعوى لعدم قيام هذه الشركة باعتباره لاحقا للحكم المنقوض ومؤسسا على قضائه بقبول الإستئناف عن الحكم الابتدائي المشار إليه ومن ثم يتعين القضاء بنقض هذا الحكم الأخير .

وحيث إن الإستئناف صالح للحكم فيه بالنسبة للدفع بالسقوط ولما تقدم في الرد على السبب الأول يتعين القضاء بسقوط الحق في الإستئناف بالنسبة للحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٠/٢/٢٣ .

---

## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المرعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشرييني .

(١٧)

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "ربط الضريبة" .  
"إجراءات ربط الضريبة" . محركات . إثباتات . "طرق الإثبات" .  
"المحركات" .

محركات بغير اللغة العربية . التفرقة بين المحركات الموجهة إلى وزارات الحكومة ومصالحها  
والتي يكون للجهات الحكومية حق التفتيش والإطلاع عليها . التمكن من الإطلاع عليها وفحصها .  
عدم التمسك بتقديم ترجمة رسمية لها . لا وجه للتمسك بطلانها .

مؤدى ما نصت عليه المواد ١/١ و ١/٢ و ٣ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢  
المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ ، أن المشرع فرق بين المحركات الموجهة  
إلى وزارات الحكومة ومصالحها وتلك التي يكون للجهات الحكومية حق التفتيش  
والإطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح كما فرق في الجزء المترتب على مخالفة  
أحكامه فيما يختص بتحرير هذين النوعين من المحركات بغير اللغة العربية واعتبر  
النوع الأول كأن لم يكن ورتب عقوبة جنائية على المخالفة بالنسبة للنوع الثانى  
ولكنه استثناهما ولم يجردهما من الأثر وأجاز لصاحب الشأن أن يطلب تقديم  
ترجمة رسمية لها فإذا لم يتمسك بذلك وتمكن من الإطلاع عليها وفحصها فلا وجه  
للمسك بطلانها .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب ميناء البصل - حددت أرباح بنى مافرومانس عن نشاطه في تجارة البقالة في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٤٥٠ ج بطريق التقدير واتخذت هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وأخطرت به ربط الضريبة واعترض على هذا الربط استنادا إلى أنه يمسك دفاتر منتظمة ولا ينحصر للربط الحكمي وأحيل النزاع إلى لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٨/١١/١٩٥٤ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الربط الذي أجرته المأمورية عن تلك السنوات وطعننت مصلحة الضرائب في هذا القرار أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية طالبة إلغائه والقضاء بصحة الربط الحكمي الذي أجرته المأمورية وحكمت المحكمة برفض الطعن وبتأييد القرار المطعون فيه ، وبعد أن تأيد هذا الحكم استئنافيا قامت مأمورية الضرائب بفحص دفاتر الممول وحساباته ورأت أنها غير منتظمة عادت واتخذت أرباح سنة ١٩٤٧ . أساسا لربط الضريبة عليه في سنوات النزاع وفي السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ وإذا اعترض الممول على هذا الربط وأحيلت أوجه الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٨/٩/١٩٥٩ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه فقد أقام الدعوى رقم ٩٨٩ سنة ١٩٥٥ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا إلغائه والحكم (أولا) بسقوط حق المصلحة في اقتضاء الضريبة المستحقة من سلتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ بالتقادم و (ثانيا) بعدم اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليه في سنوات النزاع . وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٧ حكمت المحكمة حضوريا وفي مادة تجارية بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الدفع المبدى من الطاعن بسقوط حق

مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وبعدم سقوطها (ثانيا) برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وألزم الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف الممول هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٦ سنة ١٤ ق وبتاريخ ١٨/٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع الخاص بالسنتين من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف والزم المستأنف المصروفات المناسبة لذلك وأربعمئة قرش أتعابا للمحاماة لمصلحة الضرائب ، وقبل الفصل في الموضوع الخاص بالسنتين من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ - بنوب مكتب خبراء وزارة العدل بدائرة هذه المحكمة ليعهد إلى أحد خبرائه بفحص حسابات المستأنف ودفاته عن هذه السنتين وبيان ما إذا كانت متظمة أم لا مع ذكر الأسانيد التي يستند عليها الخبير فيما يخلص إليه في هذا الشأن - وإن كانت متظمة فعلى الخبير تحديد صافي الربح في كل سنة من هذه السنتين على أساس هذه الحسابات - وعلى الخبير أيضا سماع أقوال طرفي الخصومة والاطلاع على أوراق الدعوى وعلى ما قد يقدمه له الخصوم من الأوراق أو غير ذلك مما يرى لزوم الاطلاع عليه وله سماع من يرى سماعه من الشهود بغير حلف يمين وبعد أن باشر الخبير بأموريته وقدم تقريره عادت وبتاريخ ٢٩/٦/١٩٦١ حكمت حضوريا وفي الموضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتحديد حقيقة نشاط المستأنف عن السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ كما يلي خسارة عن سنة ١٩٥٢ بلغت ٣١٧٨ ج و ٨١٨ م وخسارة عن سنة ١٩٥٣ بلغت ١٠٩٥ ج و ٨٤٣ م وخسارة عن سنة ١٩٥٤ بلغت ٢٤٢٤ ج و ٤٤٧ م مع خصم هذه الخسائر مما قد ينتج من نشاط الممول من أرباح في السنوات التالية وألزم مصلحة الضرائب بالمصاريف عن الدرجتين وبمبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة عنهما . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .



وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار دفاتر المطعون عليه منتظمة وقدر أرباحه وخسائره طبقا لهذه الدفاتر إستنادا إلى ما جاء بتقرير الخبير المتدب في الدعوى وهو خطأ ومخالفة للقانون من وجوه (أولها) أنه يشترط لاعتبار الحسابات منتظمة أن تكون قيودها أمينة مطابقة لحقيقة الواقع وأن تتأكد مصلحة الضرائب من مراجعة هذه القيود على ما يحتفظ به الممول من مستندات تؤيدها وإذا كانت هذه القيود محررة بلغة أجنبية ودون أن تصحبها ترجمة باللغة العربية فإن المطعون عليه يكون قد حال بفعله بين المصلحة وبين التمكن من فحص حساباته وتقديرها والتعرف على حقيقة مطابقتها للواقع أو مناقشته فيما ورد بها وهو ما يترتب عليه أن تصبح هذه الدفاتر في حكم المدومة ويعتبر المطعون عليه ممن لا يمكن دفاتره على الإطلاق وتخضع أرباحه لنظام الربط الحكيم في سنوات النزاع ، (وثانيها) أنه من المبادئ الأساسية المقررة في الدستور أن لغة البلاد الرسمية هي اللغة العربية كما أوجب القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد بالهيئات الحكومية ومصالحها إذ نصت المادة الثانية منه على أنه يجب أن تحرر باللغة العربية جميع السجلات والدفاتر والمحركات التي يكون لمندوبي الحكومة أو مجالس المديريات أو الهيئات البلدية حق التفتيش والاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح ورتبت المادة الثالثة من هذا القانون عقوبة جنائية على مخالفة أحكامه وهي نصوص أمرة متعلقة بالنظام العام وإذا خالفها المطعون عليه وحرر دفاتره وحساباته باللغتين الفرنسية واليونانية فإنها تكون غير مشروعة ومخالفة للقانون ولا يعتد بها في تقدير أرباحه (وثالثها) أنه طبقا للمبادئ الأساسية في قانون المرافعات لا يجوز للحكمة أن تبنى حكمها إلا على الأقوال التي سمعتها والمستندات التي قدمت إليها أثناء المرافعة وأن يكون الطرف الآخر قد علم بها وفي مقدوره الإطلاع عليها ومناقشتها كما توجب تلك المبادئ أيضا ألا يقضى القاضى بعلمه الشخصي وقد خالف الحكم هذه المبادئ وقضى بانتظام حسابات المطعون عليه في حين أنها محررة بلغة غير قانونية ولا تستطيع المصلحة فحصها ومناقشتها ومن ثم فإنه يكون قد أخذ بدليل لم يتمكن الطرف الآخر من الإدلاء بدفاعه في خصوصه ولا يغير من ذلك أن يكون قد اعتمد في قضائه على ما جاء في تقرير الخبير إذ أن هذا التقرير مؤسس على مستندات محررة بلغة أجنبية ومخالف

لما أوجبه المادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ (ورابعها) أن الحكم المطعون فيه حدد أرباح وخسائر المطعون عليه في سنوات النزاع في حين أنه كان يتعين عليه إحالة الملف إلى المأمورية المختصة لتقوم هي بهذا التحديد وقد تجاوز بذلك طلبات المطعون عليه الواردة في صحيفة استئنائه وقضى له بأكثر منها .

وحيث إن هذا النعي مردود في الأوجه الثلاثة الأولى بأنه بالرجوع إلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ يبين أنه نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أنه "يجب أن يحرر باللغة العربية جميع ما يقدم إلى وزارات الحكومة ومصالحها ومجالس المديريات والهيئات البلدية من المخاطبات والعطاءات وغيرها من المحررات وما يلحق بها من الوثائق فإذا كانت هذه الوثائق محورة بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها العربية ويترب على عدم مراعاة هذا الحكم اعتبار تلك المحررات والوثائق كأن لم تكن " ونصت الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه "يجب أن تحرر باللغة العربية جميع السجلات والدفاتر والمحررات التي يكون لمندوبي الحكومة أو مجالس المديريات أو الهيئات البلدية حق التفتيش والإطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح أو عقود الامتياز أو الاختكار أو الرخص " ونصت المادة الثالثة على عقوبة جنائية على مخالفة أحكام المادة الثانية ، ومؤدى هذه النصوص أن المشرع فرق بين المحررات الموجهة إلى وزارات الحكومة ومصالحها وتلك التي يكون للجهات الحكومية حق التفتيش والإطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح كما فرق في الجزء المترتب على مخالفة أحكامه فيما يختص بتحرير هذين النوعين من المحررات بغير اللغة العربية واعتبر النوع الأول كأن لم يكن ورتب عقوبة جنائية على المخالفة بالنسبة للنوع الثاني ولكنه استثنى منها ولم يجردها من الأثر وأجاز لصاحب الشأن أن يطلب تقديم ترجمة رسمية لها فإذا لم يتمسك بذلك وتمكن من الإطلاع عليها وفحصها فلا وجه للتمسك بطلانها . إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن مصلحة الضرائب قد اطلعت على دفاتر المطعون عليه وقامت بفحصها وانتهت من ذلك إلى أنها دفاتر غير نظامية ولم تطلب في أى مرحلة من مراحل الدعوى تكليف المطعون عليه بتقديم ترجمة رسمية لها فإن ما تنعاه على هذه الدفاتر يكون



في غير محله ، وورد في ( الوجه الرابع ) ( أولا ) بأنه يبين من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه بعد أن قدم الخبير تقريره طلب تحديد نشاطه بما انتهى إليه هذا التقرير مما ينتفى معه القول بأن الحكم تجاوز طلبات الخصوم . ( وثانيا ) بأن المحكمة لم تقدر أرباح الممول ابتداء بل فصلت في الطعن الموجه إلى التقدير الذي أجرتة المأمورية بعد تحقيق دفاع المطعون عليه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن المصلحة لم تقدم دفاعا بعد أن قدم الخبير تقريره لترد به على هذا التقرير وهذا من الحكم قصور إذ الثابت من الأوراق أن الطاعنة قدمت مذكرة بدفاعها تمسكت فيها بأن المطعون عليه قام ببيع حسابه في الدفاتر باللغتين اليونانية والفرنسية وأنه لا يملك دفاتر يومية ولا يوجد لديه دفتر خاص للجرد ولو تنبه الحكم إلى هذه المذكرة وعنى بفحصها وبما حوته من دفاع جوهري لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وإن كان الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه " أن مصلحة الضرائب على الرغم من إطلاع مأمورية الضرائب على ذلك التقرير لم تقدم دفاعا على الرغم من أن التقرير مودع في ١٨/١/١٩٦١ " وكانت المصلحة قد قدمت مذكرة بدفاعها ناقشت فيها تقرير الخبير إلا أن الحكم قد تناول كل ما جاء بالمذكرة من أوجه دفاع سبق أن أبدتها المصلحة ورددتها في المذكرة ولم تعقب عليه بجديد بقوله " إن الخبير قام بأداء المأمورية التي كلف بها وفحص دفاتر المستأنف وحساباته وتبين له وجود دفتر يومية وآخر استاذ وثالث للصنف ورابع للدينين وخامس لصور الخطابات المرسلة للعملاء وهو مطبوع بالضغط وأن جميع هذه الدفاتر مؤيدة بالمستندات من فواتير مشتريات محفوظة ومبوبة ومسللة وكاملة ومن فواتير المبيعات الآجلة في أول يناير سنة ١٩٥٢ محفوظ صور منها في دفاتر بأرقام مسلسلة ومحورة باللغات العربية والفرنسية واليونانية

وفواتير مبيعات النقدية من أول يناير سنة ١٩٥٠ كسابقتها وأن الجرد يتم في نهاية كل سنة من واقع دفتر الصنف وتسعر البضاعة آخر المدة بعد الشراء وترصد في دفتر اليومية " وأنه " انتهى إلى القول أنه يرى أن تلك الدفاتر تعتبر منتظمة من وجهة النظر الضرائبية في سنوات الفحص ويمكن من واقعها تحديد نتيجة أعمال المنشأة " وهي أسباب كافية لحمله واجه بها الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن الوارد بمذكرته مما يجعل النعي عليه بالقصور غير منتج .



## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد ممتاز نصار ، ومبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني

(١٨)

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" :

وقف. "دعوى الوقف". "دعوى. سماع الدعوى. ملكية. "حق الملكية".  
 سقوط. تقادم. "تقادم مسقط".

الترك الموجب لعدم سماع الدعوى . ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير  
 للعين وتعديه عليها وإنكار حق مالكتها فيها . مجرد ترك العين دون التعرض لها أو اغتصابها من الغير .  
 لا يسلط حق الملكية ولا يمنع سماع الدعوى بها .

الترك الموجب لعدم سماع الدعوى طبقاً للسادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية —  
 وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو ترك الدعوى بالعين مع قيام  
 مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعديه عليها وإنكار حق مالكتها فيها<sup>(١)</sup>  
 أما مجرد ترك العين وإهمالها مهما يطل الزمن من غير أن يتعرض لها  
 أو يغتصبها وينكر حق مالكتها فيها فإنه لا يترتب عليه سقوط حق ملكيتها ولا يمنع  
 سماع الدعوى بها<sup>(٢)</sup> .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
 والمرافعة وبعد المداولة .

(١) قض ١٩٣٦/٤/٢٣ . الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥ ق والطعن رقم ٦١ لسنة ٥ ق وقض  
 ١٩٣٥/٤/١٨ الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤ ق — مجموعة الربع قرن ص ١٢٢٠ ، ١٢٢١ .

(٢) هذه القاعدة وردت كذلك في الحكم الصادر في الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٦ ق أحوال  
 شخصية بذات الجلسة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن أولاد المرحوم عبد المجيد عزت عبد العال أقاموا الدعوى رقم ٦٢٤  
سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية ضد وزارة الأوقاف طلبوا فيها  
الحكم لكل منهم باستحقاقه لخمس قيراط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها ربع أعيان  
وقف المرحوم شهاب الدين أحمد زين العابدين العنانى العمرى وما ضم إليها من  
أعيان وقف المرحوم شمس الدين محمد أبو المراحم العنانى الصادر أولهما في ١٧ رجب  
سنة ١٢٠٥ هجرية وثانيهما في ١٢ رمضان سنة ١٢٠٥ هجرية مع المصروفات  
ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالوا شرحا لها إنه في ١٧ رجب سنة ١٢٠٥ هجرية  
وقف المرحوم الشيخ شهاب الدين أحمد زين العابدين العنانى العمرى الأعيان  
المبينة بحجة الوقف وأنه أنشأ هذا الوقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على  
ولديه الشمس محمد عابدين والمصونة خديجة خاتون ومن سيحدثه الله له  
من الأولاد — ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم  
أولاد أولاده ثم أولاد أولاد أولاده وبعد انقراضهم يكون وقفاً على شمس الدين محمد  
أبو المراحم العنانى العمرى ، وأن الواقف قد توفى وتوفى ولداه المذكوران  
عقيمين وآل الوقف لابن عمه شمس الدين الذى غير فى الموقوف بأشهاد تغيير  
صادر منه في ٢٢ رمضان سنة ١٢٠٥ هجرية بأن جعل الحصة التى يستحقها  
فى هذا الوقف من بعده على أولاده الثلاثة الشهاب أحمد وحيدة ونفيسة ومن  
سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا بالسوية ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده  
ثم أولاد أولاده ... وقد أشرك أخته وزوجته فى الاستحقاق بالسوية بينهما ثم  
من بعد وفاتهما تضم حصتهما إلى أولاد الواقف الثانى وبهذا يؤول الوقف  
جميعه إليهم ، وأن شمس الدين توفى وتوفيت بعده أخته وزوجته وانحصر فاضل  
ربع الوقف بعد نصيب الخيرات إستحقاقاً لأولاده الثلاثة السابق بيانهم ولمن  
حدث له من الأولاد وهم محمد أبو المراحم ومحمد أبو الفتح وعبد الرحمن ثم ماتت  
نفيسة وحيدة بنتا شمس الدين بدون عقب فانتقل نصيبهما لأخوتهما الشهابى  
أحمد ومحمد أبو المراحم ومحمد أبو الفتح وعبد الرحمن لكل منهم ربع الوقف ،  
وأستطرد المدعون قائلين إنهم من ذرية محمد أبو الفتح وقد آلت حصته البالغة



سنة قرار يبط لابنه الوحيد عبد الباسط المتوفى سنة ١٨٥٢ عن ابنه عبد المجيد فقط قال إليه نصيب ابني ثم توفي عبد المجيد في سنة ١٨٦٧ عن ابنه إبراهيم وأن إبراهيم توفي سنة ١٨٩٧ عن ابنه علي فقط قال نصيبه إليه ثم توفي علي في سنة ١٩٠٣ قال إستحقاقه إلى ابنه الوحيد عبد العال وقد توفي عبد العال سنة ١٩١٩ عن أولاده الستة ومنهم عبد المجيد والد المدعين الذي توفي سنة ١٩٢٥ وآل إستحقاقه وقدره قيراط واحد إلى أولاده الخمسة فأستحق كل خمس قيراط، وأمرت المحكمة بضم هذه الدعوى إلى دعاوى أخرى من مستحقين في ذات الوقف ليصدر فيها حكم واحد ، وبتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة ، بإستحقاق كل من المدعين لخمس قيراط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها ريع وقف العناني بعد إستبعاد حصة الخيرات وألزمت وزارة الأوقاف المصروفات — استأنفت الوزارة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم أصليا بعدم سماع الدعوى واحتياطيا رفضها وقيد الاستئناف برقم ١١٨ سنة ٨١ قضائية وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع وبعدم سماع الدعوى ٦٢٤ سنة ١٩٦٠ وكافة الدعاوى الأخرى المضمومة إليها للتقدم وألزمت المستأنف عليهم المصروفات ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماه ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طالب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون في سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الدفع المبدي من وزارة الأوقاف بعدم سماع دعواهم مستندا في ذلك إلى أن شروط انطباق المادة ٣٧٥ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ متوافرة فقد آل الإستحقاق إلى الطاعنين بوفاة والدهم في سنة ١٩٢٥ ولم يرفعوا دعواهم بالإستحقاق إلا في ١٣/٦/١٩٦٠ ولم يقيم لديهم مذكر شرعي مانع من رفع الدعوى خلال تلك الفترة وأن وزارة الأوقاف أنكرت عليهم هذا الإستحقاق ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن وزارة الأوقاف لم تنكر حق الطاعنين

أمام المحكمة الابتدائية أثناء نظردعواهم وفي صحيفة الإستئناف صرحت بأنه لا يهملها سوى حصبة الخيرات مما يجعل الإنكار متفيا وهو شرط لازم لتطبيق حكم المادة ۳۷۵ من القانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الترك الموجب لعدم سماع الدعوى طبقا للمادة ۳۷۵ من اللائحة الشرعية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعيده عليها وإنكار حق مالكةا فيها أما مجرد ترك العين وإهمالها مهما يطل الزمن من غير أن يتعرض لها أو يغتصبها وينكر حق مالكةا فيها فإنه لا يترتب عليه سقوط حق ملكيتها ولا يمنع سماع الدعوى بها ، وإذ كان يبين من الأوراق أن المطعون عليها وإن دفعت بعدم سماع الدعوى إلا أنها لم تدع أنها تملك نصيب المستحقين في الوقف بالتقادم بل إنها تمسكت في أسباب إستئنافها بأن الحكم المستأنف صادر على غير ذي صفة لأن النزاع في الدعوى ينصب على الاستحقاق في الحصبة الأهلية وأنها لا تمثل جهة الوقف في هذه الحصبة وإنما يمثلها جميع المستحقين أصحاب الصفة الحقيقية في النزاع وأنه لا يهملها سوى حصبة الخيرات ، وهي تقريرات ينتفى بها توفر شرط التعدي والإنكار الموجب لعدم سماع الدعوى بمقتضى المادة ۳۷۵ من اللائحة الشرعية ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم سماع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي الأسباب .



## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشى ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ١٩ )

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ القضائية :

( ١ ) إفلاس ”حكم شهر الإفلاس“ . ”أثر نقضه“ . دعوى . ”الصفة في  
الدعوى“ . استئناف . نقض .

إنتهاء مهمة الستديك كنتيجة لنقض حكم شهر الإفلاس . للفلس الصفة في تعجيل  
الاستئناف المرفوع عن حكم الدين بعد نقض الحكم الصادر به والذي كان أساسا  
لحكم بإفهار الإفلاس .

(ب) حكم . ”ماهيته“ . دفع .

قضاء المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص بعد سبق القضاء برفضه  
بحكم سابق . لا أثر على سلامة الحكم الابتدائي الثاني . الحكم الأول هو الذى فصل  
في الدفع . قضاء الحكم الثانى برفض هذا الدفع تحصيل حاصل .

(ج) كفالة ”رجوع الكفيل على مدينه“ . التزام ”الحلول الإتفاقي والحلول  
القانوني“ . ”أثره“ . قرض . أعمال تجارية . دعوى . اختصاص .

رجوع الكفيل على مدينه بدعوى أسامها الحلول الإتفاقي والحلول القانوني  
المنصوص عليه في المادتين ٣٢٦ / ١ و ٣٢٩ مدنى . حلول الكفيل الموفى محل  
الدائن الأصل في الدين بما له من خصائصه ومنها صفته التجارية . للكفيل رفع دعواه  
على المدين — فى القرض المعتبر عملا تجاريا بالنسبة لطرفيه — أمام المحكمة التجارية  
المتفق بين الدائن والمدين على اختصاصها .

(د) حساب جارى ”عدم جواز تجزئة الحساب“ .

الحساب الجارى الذى يتضمن وجود معاملات متبادلة متصلة بين الطرفين بحيث  
تكون مدفوعات أحدهما مقررة بمدفوعات الآخر . خضوعه لقاعدة عدم جواز التجزئة

عدم خضوع الحساب لهذه القاعدة إذا نظم على أساس أن مدفوعات أحد الطرفين لا تبدأ إلا حين تنهى مدفوعات الطرف الآخر .

١ — متى قضى بنقض حكم إشهار إفلاس الشركة كأثر لنقض الحكم الصادر بالدين والذي كان أساسا للحكم بإشهار الإفلاس، فإن هذه الشركة تكون هي صاحبة الصفة في تعجيل الاستئناف المرفوع عن حكم الدين، لا السنديك بعد أن انتهت مهمته كنتيجة لنقض حكم شهر الإفلاس الذي قضى بتعيينه .

٢ — قضاء المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص بعد سبق قضائها برفضه بحكم سابق لا يؤثر على سلامة الحكم الابتدائي الثاني لأن قضاءه برفض هذا الدفع يعتبر تحصيل حاصل ويعتبر الحكم الذي فصل في الدفع هو الحكم الأول .

٣ — إذا كان أساس دعوى رجوع الكفيل على المدين بما أوفاه عنه هو حلول الكفيل محل الدائن في الرجوع على المدين — حلولا مستمدا من عقد الحلول المبرم بين الدائن والكفيل ومستندا إلى المادتين ١/٣٢٦ و ٣٢٩ من القانون المدني اللتين تقضيان بأنه إذا قام بالوفاء شخص غير المدين حل الموفى محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفى ملزما بالدين مع المدين أو ملزما بوفائه عنه وأن من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من ثوابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعات. وكان القرض — المكفول — عملا تجاريا بالنسبة لطرفيه فإن الكفيل الموفى محل محل الدائن الأصلي فيه بما له من خصائصه ومنها صفته التجارية وبالتالي يكون للكفيل أن يرفع دعواه على المدين أمام المحكمة التجارية المتفق بين الدائن والمدين على اختصاصها .

٤ — الحساب الجاري الذي يخضع لقاعدة عدم جواز التجزئة هو الحساب الذي يتضمن وجود معاملات متبادلة متصلة بين طرفيه يصير فيها كل منهما مدينا أحيانا ودائنا أحيانا أخرى وتكون هذه العمليات متشابكة يتخلل بعضها بعضا بحيث تكون مدفوعات كل من الطرفين مقرونة بمدفوعات من الطرف الآخر . أما إذا نظم الحساب على أساس أن مدفوعات أحد الطرفين لا تبدأ إلا حين



تنتهي مدفوعات الطرف الآخر فان هذا الحساب لا يخضع لقاعدة عدم جواز التجزئة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة ،

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المستأنف وسائر أوراق الدعوى — تتحصل فى أن المرحومين ديمترى تيودوراكى وزوجته انستاسيا تيودوراكى مورثى المستأنف ضدهما الأول والثانى أقاما الدعوى رقم ١٠٩١ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بإلزام الشركة المستأنفة بأن تدفع لهما مبلغ ٢٠٧٧٧ ج ٨٣٠ م والفوائد بواقع ٥٪ سنويا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ حتى السداد وتثبيت الحجز التحفظى وقالا شرحا المدعى إنه بمقتضى عقد مؤرخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ فتح بنك الكريدى ليونيه اعتمادا لصالح الشركة المستأنفة بمبلغ عشرين ألف جنيه بضمانهما وتضامنهما معا ونفاذا لهذا العقد سمحت الشركة من البنك المذكور بمبالغ مجموعها ٢٠٧٧٧ ج ٨٣٠ م وإذ لم توف هذا المبلغ فقد اضطرا بسبب كفالتهم لهذا الدين إلى الوفاء به للبنك فاتح الاعتماد بمقتضى إيصال مؤرخ ١٩٥٠/٩/٣٠ وحلا محله فى كافة حقوقه قبل الشركة المدينة ولما امتنعت الشركة المذكورة عن الوفاء لهما بهذا المبلغ فقد رفعوا عليها الدعوى بطلباتهما سالفه الذكر وقد أدخلت الشركة المستأنفة بنك الكريدى ليونيه خصما فى الدعوى ليقدم مالىه من مستندات خاصة بهذا الاعتماد كما تدخل المستأنف ضدهما الأول والثانى بصفتهم شريكين موصيين فى شركة بوليمنيس ومساهمين فى الشركة المستأنفة وانضما إلى المدعين فى طلباتهما . ودفعت الشركة المستأنفة بعدم اختصاص محكمة الاسكندرية محليا بنظر الدعوى لأنها بطلب حق شخصى تختص به محكمة القاهرة الابتدائية التى يقع مركز الشركة المدعى عليها بدائرتها ، كما دفعت بعدم الاختصاص النوعى لمحكمة الاسكندرية التجارية . لأن النزاع يتعلق بعقد كفالة وهى من العقود المدنية . وفى يوم ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة برفض هذين الدافعين وحدثت جلسة لنظر الموضوع . فاستأنفت الشركة

هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٨٢ سنة ٥ ق أمام محكمة استئناف الإسكندرية التي أصدرت في ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٣ حكما بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم المستأنف صادر قبل الفصل في الموضوع ولم تنته به الخصومة وأثناء سير الدعوى ادعت هذه الشركة بتزوير بعض المستندات المقدمة من المدعين ومن بنك الكريدى ليونيه فقرر المدعيان بجلسته ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ التنازل عن التمسك بالأوراق المدعى بتزويرها مكثفين في إثبات دعواهما بباقي المستندات المقدمة منهما والتي لم يتناولها هذا الإدعاء بالتزوير وعدلا طلباتهما إلى مبلغ ١٩٧٠٠ ج وصحة حجز الموقع تحت يد شركة بوليمنيس وفي نفس الجلسة قضت المحكمة أولا - برفض الدفعين بعدم الاختصاص المحلي والنوعى وبإختصاصها ثانيا - بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير وبإلزام الشركة المدعى عليها بمبلغ ١٩٧٠٠ ج والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وبصححة الحجز الموقع تحت يد شركة بوليمنيس . فاستأنفت الشركة المحكوم عليها هذا الحكم والحكم الصادر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ برفض الدفعين بعدم الاختصاص وطلبت الحكم أصليا بعدم الاختصاص واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ومن باب الاحتياط الكلى برفضها وقيد استئنافها برقم ٥٦ سنة ١٠ ق وأمام محكمة الاستئناف ادعت الشركة الطاعنة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٤ بتزوير بعض المستندات التي تناولها الإدعاء بالتزوير الحاصل أمام محكمة الدرجة الأولى ومستندات أخرى وفي ٥ يناير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف الإسكندرية أولا برفض الإدعاء بالتزوير في المستندات المطعون فيها بالتزوير من الطاعنة في ٢٦/١٢/١٩٥٣ أمام محكمة الدرجة الأولى وبتاريخ ٨/٢/١٩٥٤ أمام محكمة الاستئناف مع تغريم الطاعنة ٢٥ ج للخرانة . ثانيا . بتأييد الحكم المستأنف فطعنَت الشركة المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض وفي ١٤ يناير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف وكان المستأنف ضدهما الأول والثاني قد رفعوا - على الشركة المستأنفة - عقيب الحكم عليها إستئنافيا بالدين - الدعوى برقم ٢٧٦ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة طالبين الحكم بإفلاسها لتوقفها عن دفع هذا الدين فأجابتهم المحكمة الابتدائية إلى طلبهم وقضت في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ بإفلاس الشركة . وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف القاهرة

بناييد هذا الحكم وفي ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عجلت الشركة الإستئناف رقم ٥٦ سنة ١٠ ق وأعلنت المستأنف ضدهما الأول والثاني بصفتهم الشخصية وبصفتهم وارثين لوالديهما بعد وفاتهما طالبة الحكم بالطلبات الميينة بصحيفة الإستئناف فدفع المستأنف ضدهما الأول والثاني بعدم قبول صحيفة التعجيل لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن الذى عجل الإستئناف هو مدير الشركة مع أن صاحب الصفة فى التعجيل هو السنديك وفى ٢٦/٤/١٩٦١ قضت محكمة إستئناف الإسكندرية بعدم قبول تعجيل الإستئناف لرفعه من غير ذى صفة فطعننت الشركة المستأنفة فى هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٦ نقضت المحكمة ذلك الحكم تأسيسا على أن حكم شهر إفلاس الشركة الطاعنة يعتبر ملغيا عملا بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تبعا لنقض الحكم القاضى بالدين لأن هذا الحكم كان أساسا للحكم بإشهار الإفلاس وحددت محكمة النقض جلسة لنظر موضوع الإستئناف .

وحيث إنه بصدور حكم النقض الأخير يعود الخصوم الى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم فى الإستئناف رقم ٥٦ سنة ١٠ ق .

وحيث إنه بعد القضاء بنقض الحكم القاضى بعدم قبول تعجيل الشركة للإستئناف وبعد أن تقرر أن حكم إشهار إفلاس الشركة قد نقض كأثر لنقض الحكم الصادر بالدين والذى كان أساسا للحكم بإشهار الإفلاس فإن الشركة المستأنفة تكون هى صاحبة الصفة فى تعجيل الإستئناف بعد أن انتهت مهمة السنديك كنتيجة لنقض حكم إشهار الإفلاس الذى قضى بتعيينه وبالتالى يكون تعجيل الشركة لهذا الإستئناف مقبولا ويكون الدفع بعدم قبول صحيفة التعجيل لإعلانها من غير ذى صفة متعين الرفض .

وحيث إن الإستئناف استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه يبين من المذكرات المقدمة من شركة أتيك لهذه المحكمة بعد نقض الحكم أنها نزلت عن الادعاء بتزوير المستندات التى كانت قد ادعت بتزويرها أمام محكمة الإستئناف ووجهت دفاعها وجهة أخرى تخالف وجهتها فى الدفاع أمام محكمة الاستئناف .



وحيث إنه يبين من صحيفة الاستئناف أن الشركة المستأنفة قد استأنفت الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ والقاضي برفض الدفيعين بعدم الإختصاص المحلى والنوعى كما استأنفت الحكم الصادر من تلك المحكمة فى الموضوع بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ومايت على محكمة الدرجة الأولى قضاءها فى حكمها الأخير برفض الدفيعين بعدم الإختصاص المحلى والنوعى مع أنها سبق أن قضت برفضهما بحكمها الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ وهو نوعى صحيح وإن كان غير مؤثر فى سلامة الحكم الابتدائى الثانى لأن قضاءه برفض الدفيعين بعد سبق القضاء برفضهما يعتبر تحصيل حاصل ويعتبر الحكم الذى فصل فيهما هو الحكم الأول الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ .

عن استئناف الحكم الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ برفض الدفيعين بعدم الإختصاص المحلى والنوعى .

وحيث إن الشركة المستأنفة تؤسس دفعها بعدم الإختصاص المحلى على أن الدعوى هى دعوى شخصية تختص بها محكمة القاهرة الابتدائية التى يقع بداورها مركز الشركة المستأنفة وأن المستأنف ضدهما قد تنازلا عن عقد الكفالة حين تنازلا عن التمسك بخطابات الضمان بعد أن ادعت هى بتزويرها أمام محكمة الدرجة الأولى — كما تؤسس دفعها بعدم الإختصاص النوعى على أن الكفالة عمل مدنى لا تختص به الدائرة التجارية .

وحيث إن الدفع بشقيه غير سديد ذلك أن الثابت من عقد القرض المؤرخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ المبرم بين الشركة المستأنفة وبين بنك الكريدى ليونيه والمقدم بحافظة هذا البنك برقم ٤٠ من ملف الطعن أنه قد نص فيه على اختصاص محكمة اسكندرية التجارية بكل المنازعات المتعلقة بتنفيذ هذا العقد وإذا كانت الدعوى الحالية أساسها رجوع الكفيل (المستأنف ضدهما) بما أوفاه عن المدين (الشركة المستأنفة) إلى الدائن (بنك الكريدى ليونيه) وحلول هذا الكفيل محل الدائن فى الرجوع على المدين . هذا الحلول المستمد من عقد الحلول المبرم بين البنك الدائن وبين الكفيل (المستأنف عليهما) والمؤرخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ علاوة على أن هذا الحلول يقوم أيضا على سند من المادتين ٣٢٦ و ٣٢٩ من القانون المدنى واللتين تقضيان بأنه إذا قام بالوفاء شخص غير المدين حل الموفى

محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفى ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفائه عنه وأن من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعات، وإذا كان ذلك، فإن المستأنف ضدهما اللذان قاما بالوفاء نقاذاً لكفالتهم للشركة المستأنفة يكونان قد حلا محل البنك الدائن في هذا الدين ويكون من حقهما وفقاً للنص الوارد في العقد المؤرخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ والمشار إليه فيما سبق أن يرفعاً هذه الدعوى أمام محكمة الاسكندرية التجارية المتفق في هذا العقد على اختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بتنفيذه، كما أنه وقد كان هذا القرض عملاً تجارياً بالنسبة لطرفيه وحل المستأنف ضدهما محل الدائن الأصلي فيه بما له من خصائص ومنها صفته التجارية فإن محكمة الاسكندرية التجارية تكون مختصة بنظر المنازعات الناشئة عنه ويكون الحكم المستأنف الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ إذ قضى برفض الدفعين قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ويتعين لذلك تأييده.

عن استئناف الحكم الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ :

وحيث إن دفاع الشركة المستأنفة أمام هذه المحكمة يقوم على أنها فتحت اعتماداً بحساب جار لدى بنك الكريدى ليونيه بكفالة المرخومين ديمتري وانستاسيا تيودوراكي مورثي المستأنف ضدهما الأول والثاني وأن الثابت من المستخرج الأول لهذا الحساب أنها سحبت من البنك من هذا الإ اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠ ج بتاريخ ٢٦/٤/١٩٤٩ ومن المستخرج الثاني ثبت أنها سحبت مبلغ ٥٠٠٠ ج في ٢٦/٧/١٩٤٩ ثم سحبت ٤٧٠٠ ج في ٢٩/١٢/١٩٤٩ وصار رصيد هذا الحساب حتى ٣١/١٢/١٩٤٩ مديناً بمبلغ ٢٠٠١١ ج و ٨٠٥ م يمثل المبالغ الثلاثة التي سحبتها والمشار إليها فيما سبق مضافاً إليها القوائد والمصاريف والثابت من المستخرج الثالث أن رصيد هذا الحساب بلغ حتى ٣٠/٦/١٩٥٠ مبلغ ٢٥١٤ ج و ٣٣٩ م وأن هذا الرصيد مكفول حتى مبلغ ٢٠٠٠٠ ج بخطاب ضمان جديد مؤرخ ١٠/٥/١٩٥٠ وسار إلى المفعول حتى ٣٠/٦/١٩٥٠ وذلك بدلاً من خطابات الضمان الأخرى الخاصة بالكشوف السابقة وأن الثابت من المستخرج الرابع أن الرصيد حتى ٣٠/٦/١٩٥٠ كان مديناً بمبلغ ٢٠٠٥٤ ج و ٣٣٩ م أضيف إليه القوائد فصار ٢٠٧٧٧ ج و ٨٣٠ م وأثبت فيه في الجانب الدائن مبلغ ٢٠٧٧٧ ج و ٨٣٠ م بتاريخ ٣٠/٩/١٩٥٠



بتحويل ( نقل ) مصرفي وضار الحساب مرصودا على صفر وأن هذا الحساب قفل نهائيا في ١٩٥٠/١٢/٣١ على ما جاء بخطاب البنك المرسل للشركة المستأنفة والمؤرخ ١٩٥١/١/٩ وتقول الشركة أنه بذلك وبعد قفل هذا الحساب مرصودا على صفر لا يكون للبنك أي حق قبلها وأن إيصال المخالصة والحلول المؤرخ ١٩٥٠/٩/٣٠ والصادر من البنك إلى ديمتري وانستاميا تيودوراكي لا يحتج به عليها وأن من طبيعة الحساب الجاري أنه لا يصبح تجزئته وأخذ مفرد من مفرداته والمطالبة بقيمته هذا إلى أن الكفيلين قد تنازلا عن الكفالة بتنازلهما عن التمسك بخطابات الضمان الصادرة منهما لبنك الكريدي ليونيه وقد أفاضت الشركة المستأنفة في شرح أحكام الحساب الجاري وعدم جواز تجزئته وشرح النقل المصرفي وأثره .

وحيث إن هذا الدفاع غير سديد ذلك أن الشركة المستأنفة لم تنازع في أن مورثي المستأنف ضدهما قد أوفيا المبلغ المطالب به للبنك وتنازل مورثي المستأنف ضدهما الأول والثاني عن التمسك بخطابات الضمان على أثر إدعاء الشركة المستأنفة بتزويرها أمام محكمة الدرجة الأولى لا يفيد تنازلهما عن الحقوق التي يرتبها لهما عقد الكفالة الذي لا تجادل الشركة المستأنفة في إبرامه وبالتالي فإن من حق الكفيلين ومن بعدهما وارثيهما المستأنف ضدهما الأول والثاني التمسك بهذه الكفالة وما ترتبه لهما من حقوق قبل الشركة المستأنفة المكفولة - كما أنه لا محل للاحتجاج بعدم جواز تجزئة الحساب الجاري وعدم جواز الأخذ بأحد مفرداته ذلك أن البين من صور المستخرجات الأربعة المقدمة من الشركة المستأنفة والمقدمة أصولها من بنك الكريدي ليونيه أن العمليات الخاصة بالحساب الذي كان بين الشركة والبنك عبارة عن ثلاث عمليات كانت الشركة فيها دائما هي القابضة والبنك هو الدافع وأما العملية الرابعة فهي عملية الوفاء من الكفيلين بقيمة ما قبضته الشركة من العمليات الثلاث الأولى وظاهر من ذلك أن هذا الحساب لا يتضمن معاملات متصلة بين طرفيه ومتشابهة ولما كان الحساب الجاري الذي يخضع لقاعدة عدم جواز التجزئة هو الحساب الذي يتضمن وجود معاملات متبادلة متصلة بين طرفيه يصير فيها كل منهما مدينا أحيانا وادائنا أحيانا أخرى وتكون هذه العمليات متشابهة يتخلل بعضها بعضها بحيث تكون مدفوعات كل من الطرفين مقرونة بمدفوعات من الطرف الآخر أما إذا نظم الحساب على أساس أن مدفوعات أحد الطرفين لا تبدأ إلا حين تنتهي



مدفوعات الطرف الآخر فإن هذا الحساب لا يخضع لقاعدة عدم جواز التجزئة ولما كان الثابت مما قرره بنك الكريدى ليونيه أن مورثى المستأنف ضدهما الأول والثانى هما اللذان قاما بسداد قيمة المبالغ التى سحبتها الشركة المستأنفة تنفيذا للكفالة الصادرة منهما بمقتضى خطابات الضمان التى قدمتها له الشركة المستأنفة فإنه يكون من حق المستأنف ضدهما الأول والثانى اقتضاء ما أوفاه مورثاهما للبنك من الشركة المستأنفة بوصفهما كفيلين لها .

وحيث إن المحكمة لا تلتفت إلى دفاع الشركة المستأنفة المؤسس على أن قيام مورثى المستأنف ضدهما الأول والثانى بالوفاء بالمبلغ إلى البنك إنما كان مقابل حصتهما فى رأس مال شركة بوليتيس ذلك أن الشركة المستأنفة لم تقدم ما يدل على صحة هذا الذى تدعيه وقد جاء دفاع البنك الدائن مكذبا له كما أن الثابت من تقرير وكيل دائنى الشركة المستأنفة والمقدمة صورته الرسمية بحافطة المستأنف عليهما الأول والثانى رقم ٤/٣٩ دوسيه مستند رقم ٢ أن السنديك أثبت فيه أن لمورثى المستأنف عليهما المذكورين دينا قدره ٢٠٧٧٧ ج و ٨٣٠ م وهو نفس المبلغ المطالب به فى هذه الدعوى وحيث إن الحكم المستأنف إذ قضى للمستأنف ضدهما الأول والثانى بالمبلغ المطالب به والذى ثبت أن مورثيهما قد قاما بالوفاء به لبنك الكريدى ليونيه نقاذا للكفالة الصادرة منهما للبنك المذكور عن هذا الدين فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويتعين لذلك رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ فى أعدا ما قضى به من رفض الدفعين وذلك لسبق القضاء برفضهما .

وحيث إن الشركة المستأنفة وقد خسرت الاستئناف فإنها تكون ملزمة بمصروفاته شاملة أتعاب المحاماه .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ،  
ومحمد صدقي البشيشي .

( ٢٠ )

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) دموى . "إجراءات نظر الدعوى" . "تقديم المذكرات والطلبات" .

لايداع مذكرة الدفاع بعد الميعاد المحدد لذلك . عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على  
ما جاء بها أو الالتفات إلى طلب إعادة الدعوى للرافعة الذى أبدى بها .

(ب) نقض . "أسباب الطعن" . "أسباب واقعية" . خبرة .

إقتناع محكمة الموضوع بعمل الخبير . ما تثيره الطاعنة بشأن عدم كفاية الدليل  
المستند منه . جدل موضوعى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١ — إذا كانت مذكرة الدفاع قد أودعت بعد الميعاد الذى حددته المحكمة  
لايداع المذكرات فإن محكمة الموضوع لا تكون ملزمة بالرد على ما جاء بهذه  
المذكرة ولا عليها إذا هى لم تلتفت إلى طلب إعادة الدعوى للرافعة الذى أبدى  
فى تلك المذكرة (١) .

٢ — متى اقتنعت المحكمة بكفاية الأبحاث التى أجراها الخبير وبسلامة الأسس  
التي بنى عليها رأيه فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم كفاية الحرائط المساحية التي  
اطلع الخبير عليها يكون جدلا موضوعيا فى كفاية الدليل الذى اقتنعت به محكمة  
الموضوع مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(١) راجع نقض ١٠/٦/١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفنى ص ١٦ ص ٧٦٠ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المرحوم محمد إبراهيم عزوز مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ٣٩٦٩ مدنى كلى سنة ١٩٥٦ القاهرة على الطاعنين وانهى فيها إلى طلب الحكم بتثبيت ملكيته لنصف المنزل الموضح بالصحيفة وتسليمه إليه وقال شرحا لدعواه إن عمته المرحومة عيوشة عزوز توفيت فى سنة ١٩٣٤ وأنحصر إرثها فيه وفى إبناتها المرحومة نفيسة سيد نحر الدين مورثة الطاعنين وتركت ذلك المنزل . ولما كان يرث نصفه وقد تركه تحت يد ابنتها الوارثة للنصف الآخر ثم بعد وفاتها تحت يد وارثها الطاعنين وذلك على سبيل التسامح لاستغلاله وإعطائه نصيبه فى الريع ، ولكنهما أهملتا صيانة المنزل ثم أنكرا عليه حقه فى نصفه مدعين ملكيتهما وحدهما للمنزل جميعه فقد أقام عليهما الدعوى بطلباته سالفة الذكر . وقد أجاب الطاعنان على الدعوى بأن المرحومة السيدة عيوشة عزوز لم تكن المالكة للمنزل محل النزاع بل كان مملوكا لزوجها المرحوم سيد نحر الدين ، وإذ توفى المذكور عن زوجته عيوشة وابنته نفيسة (مورثة الطاعنين) فقد ورثت زوجته الثمن ثم تخارجت عنه وعن نصيبها فى باقى تركه زوجها لابنتها نفيسة مقابل مبلغ ٣٠ ج بمقتضى إشهاد تخارج شرعى مؤرخ ٢٦ ربيع أول سنة ١٣١٣ هـ — ورد مورث المطعون ضدهم على ذلك بأن التخارج المذكور إنما ينصرف إلى نصيب عيوشة فى تركه زوجها المرحوم سيد نحر الدين وأن المنزل محل النزاع ليس من هذه التركة وإنما هو مملوك للمرحومة عيوشة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية — ويتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الدرجة الأولى قبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مورث المطعون ضدهم بكافة الطرق القانونية أن مورثه المرحومة عيوشة عزوز كانت تملك المنزل موضوع الدعوى بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولينفى الطاعنان ذلك — وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شاهدى مورث المطعون



ضدهم إذ لم يشهد الطاعنان أحدا قضت في ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ بتثبيت ملكية مورث المطعون ضدهم لنصف المنزل المبن بالصحيفة وبالتسليم . استأنف الطاعنان الحكم المذكور وقيد الاستئناف برقم ٢٠٧ سنة ٣٦ ق القاهرة . وإذ تبين لمحكمة الاستئناف أن إشهاد التخارج لم تبين فيه الأعيان التي حصل التخارج منها فقد قدم الطاعنان للتدليل على ملكية المرحوم سيد نحر الدين للمنزل محل النزاع إعلاما شرعيا مؤرخا ١٥ من ذى القعدة سنة ١٢٥٦ بوفاة المرحوم مصطفى زيدان وانحصار إرثه في زوجته خديجة إبراهيم وولدى عميه خليل اسماعيل زيدان وسيد أحمد زيدان وتركه عبارة عن منزل مبين بهذا الإشهاد ، وحرر على هامشه حجة تباع تفيد انتقال ملكية المنزل من الورثة المذكورين إلى سيد نحر الدين وهذه الحجّة تاريخها أول ربيع أول سنة ١٢٧٦ هـ - وبتاريخ ٢٦/٣/١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف قبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب الخبراء الحكومي لمعاينة منزل النزاع وتطبيق الاعلام الشرعى المؤرخ ١٥ من ذى القعدة سنة ١٢٥٦ هـ وحجة التباع المؤرخة أول ربيع أول سنة ١٢٧٦ هـ على المنزل المذكور لبيان هل ينطبقان عليه أم لا ، وليحقق الخبير وضع اليد على المنزل ومدته وسببه ، ولدى مباشرة الخبير ما موريته قدم له الطاعنان حجة تباع شرعية مؤرخة ١١ من جماد آخر سنة ١٢٨١ على أساس أنها تثبت تملك مورثهما بطريق الشراء المنزل محل النزاع ، وبتاريخ ١٧/٦/١٩٦٢ أودع الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن هذه الحجّة والاشهاد الشرعى المؤرخ من ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ هـ لا ينطبقان على المنزل محل النزاع ، وبجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قررت محكمة الاستئناف حجز القضية للحكم فيها بجلسة ٢٩/١٢/١٩٦٢ مع التصريح للطاعنين بإيداع مذكرات تعقيبا على تقرير الخبير حتى ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - وفي التاريخ المحدد للنطق بالحكم قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - فطعن الطاعنان في قضائها بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وبإحالة القضية لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنان في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه استند فى الأخذ بتقرير الخبير إلى أنه انتقل إلى مكتب المساحة وأطلع على ما به من خرائط،

مع أن محضر أعمال الخبير لا يبين منه حصول هذا الانتقال، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد استند إلى ما ليس له أصل في الأوراق مما يبطله .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ أخذ بتقرير الخبير فقد استند في ذلك إلى قوله ” وحيث إن الخبير المنتدب بأمر مأموريته وأثبت في تقريره المؤرخ ١٩٦٢/٦/١٧ أن المنزل المذكور في الإعلام الشرعي وحجة التبايع الشرعية سالفي الذكر ليس هو المنزل محل النزاع لما تبين له من تطبيق المستندات على الطبيعة من عدم وجود حارة متفرعة من درب الكعالة في حين أنه ذكر في الإعلام الشرعي المحرر في سنة ١٢٥٦ هـ — أن المنزل المشار إليه فيه هو بحارة المغاربة داخل الدرب المذكور وذكر أيضا في المجلة أنه يقع بحارة الجارية داخل ذلك الدرب وأن الخبير قد وصل إلى هذه النتيجة بعد المعاينة ومن الرجوع إلى الخرائط التفصيلية سواء ما قدم منها بملف الدعوى وما اطلع عليه بعد انتقاله لمكتب المساحة من خرائط أخرى ممسوحة في سنة ١٩١٢ وخاصة اللوحة رقم ٦٧٥ منطقة ٤٤ — غ وهي قاطعة في عدم وجود حارة متفرعة من درب الكعالة وهذا إلى جانب ما أثبتته الخبير في تقريره من أوصاف المنزل المبينة بالمستندين . سالفي الذكر قد خلت من بيان مسطحاته وأطواله . وحيث إن ما أثبتته الخبير على هذه الصورة فيه الرد الكافي على ما أثاره المستأنفان من التشكيك في سلامة النتيجة التي انتهى إليها في تقريره بمقولة إنه لم يطلع على الخرائط الخاصة بموقع النزاع، ولهذا ولأن الأسباب التي استند عليها الخبير توصل للنتيجة التي انتهى إليها على النحو المبين بتقريره ومحاضر أعماله فيتمتعين الأخذ بتقريره واعتباره“ كما يبين من تقرير الخبير أنه أثبت فيه أنه ”بالرجوع للطبيعة حاليا يتضح عدم وجود حارة متفرعة من درب الكعالة كما أنه بالرجوع للخرائط المساحية المقدمة بالملف والخرائط المساحية الموجودة بالمكتب والممسوحة سنة ١٩١٢ ميلادية أي منذ حوالي خمسون عاما — لوحة رقم ٦٧٥ منطقة ٤٤ — غ — يتضح عدم وجود أي حارة متفرعة من درب الكعالة“ كما يبين من تقرير الخبير أيضا أن من بين الخرائط التي اطلع عليها خريطة مساحية قدمت إليه من الطاعنين بمحضر أعماله المؤرخ ١٩٦١/١٠/١٤ ولم يطلب منه الطاعنان الاطلاع على خرائط أخرى — ولما كان يتضح من هذا الذي أثبتته الخبير في تقريره أنه اطلع على الخرائط



المساحية التي أشار إليها الحكم المطعون فيه واستند إليها في قضائه فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون الخبير قد اطلع على هذه الخرائط في مكتب المساحة أو في مكتب الخبراء إذ أن نتيجة الاطلاع لا تتغير في الحالين . ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بأنه أسند إلى الخبير أنه انتقل إلى مكتب المساحة للاطلاع على تلك الخرائط مع أنه لم ينتقل نعيًا غير متبع ما دام هذا الخطأ في الإسناد غير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب، وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن رجوع الخبير إلى خريطة حديثة لا يجدي في تطبيق مستنداتها على منزل النزاع وهي مستندات قديمة وأنه يتعين لذلك الاستعانة في عملية التطبيق بالخرائط القديمة المعاصرة لتلك المستندات، ولكن الحكم المطعون فيه قد خلا من مناقشة هذا الدفاع وتفنيده رغم أنه أساسي في النزاع مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إنه يبين من مطالعة ملف الاستئناف المضموم أن الطاعنين أبدوا الدفاع المشار إليه في سبب الطعن في المذكرة المقدمة منهما لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وإذ كانت هذه المذكرة قد أودعت بعد انقضاء الميعاد الذي كانت قد حددته المحكمة المذكورة في قرارها الصادر بجلسته ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بحجز القضية للحكم لإيداع مذكرات من الطاعنين، إذ قد نصت المحكمة في هذا القرار على التصريح للطاعنين بإيداع مذكرات تعقيباً على تقرير الخبير حتى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ فإن محكمة الاستئناف لا تكون ملزمة بالرد على ما جاء بهذه المذكرة المودعة بعد الميعاد المحدد لتقديم المذكرات — هذا إلى أنه لما كان الثابت من تقرير الخبير أن الطاعنين قد قدما إليه أثناء مباشرته مأموريته في يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦١ خريطة مساحية لتطبيق مستنداتها عليها ولم يطلبوا منه الإطلاع على خرائط أخرى قديمة، وقد خلص الخبير من تطبيق مستندات الطاعنين على تلك الخريطة المقدمة منهما وعلى الخرائط الأخرى التي اطلع عليها ومن المعاينة التي أجراها على الطبيعة إلى الرأي الذي انتهى إليه والذي اعتمده الحكم المطعون فيه بعد أن إقتنعت المحكمة بكفاية الأبحاث التي أجراها الخبير وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه .

لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا السبب في شأن عدم كفاية الخرائط



المساحية التي أطلع عليها الخبير يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولان إن تقرير الخبير أودع ملف الاستئناف في فترة العطلة الصيفية ولم يعلما بهذا الإيداع إلا في جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها قررت المحكمة قفل باب المرافعة وحجز الاستئناف للحكم بـ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ التي أصدرت فيها حكما المطعون فيه وأنه على الرغم من تنبيههما المحكمة إلى ما في حيز القضية للحكم من حرج لهما وأنه يستحيل عليهما الإطلاع على تقرير الخبير وتنفيذه فإنها لم تلتق بالالاعتراضهما هذا وأصرت على حجز الاستئناف للحكم ولما طلبا في مذكرتهما فتح باب المرافعة لتحقيق دفاعهما لم تستجب المحكمة إلى هذا الطلب وأصدرت حكما ضدهما وبهذا تكون قد حرمتها من تحقيق دفاعهما وأخلت بذلك بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح . ذلك أنه يبين من مطالعة محضر جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الذي قررت المحكمة فيها حجز الاستئناف للحكم أن كل ما طلبه الحاضر عن الطاعنين بتلك الجلسة هو التأجيل لتقديم مذكرة تعقيبا على تقرير الخبير وورد بالمحضر بعد إثبات هذا الطلب ما يأتي "وصمم كل طرف على طلباته وطلب حجز القضية للحكم" ومفاد ذلك أن الطاعنين لم يعارضا في حجز الاستئناف للحكم على أن يمكننا من تقديم مذكرة تعقيبا على تقرير الخبير، ولما كانت المحكمة حين حجزت الاستئناف للحكم بـ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قد صرحت للمستأنفين ( الطاعنين ) بتقديم مذكرات تعقيبا على تقرير الخبير في أجل غايته ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أي أنها منحتهما ثلاثة أسابيع لتقديم هذه المذكرات فإنها تكون قد أتاحت لهما الفرصة الكافية لإبداء دفاعهما بشأن تقرير الخبير ولم تخل بحقوقهما في الدفاع — لما كان ذلك ، وكان الطاعنان قد فوتا هذه الفرصة ولم

يتقدما بمذكرتهما إلا بعد إنقضاء الميعاد المحدد لتقديم مذكرتهما فإنه لا على المحكمة إذا هي لم تلتفت إلى طلب إعادة الاستئناف للرافعة الذي أبدياه في تلك المذكرة سيما وأن الطاعنين قد قصدا من هذا الطلب على ما صرحا به في تلك المذكرة إعادة المأمورية للخبير للاطلاع على الخرائط المساحية المعمولة في سنة ١٨٩٢ وهي الخرائط التي رأت المحكمة في غيرها من الخرائط التي اطلع عليها الخبير ما يكفي لتكوين عقيدتها في الدعوى على ما سلف ذكره في الرد على السبب الثاني من أسباب الطعن .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدقي البشبيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢١ )

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) دعوى . "صور صحيفة الدعوى الواجب تقديمها" . إعلان . "إعلان  
الشخص المعلوم موطنه بالخارج" . استئناف . "تقديم صحيفة الاستئناف  
لقلم المحضرين" . "أثره" . سقوط .

وجوب تقديم صور من صحيفة الدعوى بقدر عدد المدعى عليهم وصورة  
لقلم الكتاب .

إعلان الشخص المعلوم موطنه بالخارج بتسليم صورة الإعلان للإبابة لترسلها إلى وزارة  
الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية . عدم اشتراط أن تكون هذه الصورة بلغة البلد  
التي يقيم فيها الشخص المراد إعلانه

صحيفة الاستئناف المستوفاة شرائط محبتها والتي دفع منها الرسم كاملا تعتبر قاطعة  
لمدة السقوط من وقت تقديمها لقلم المحضرين ، ومالحة للإعلان .

( ب ، ج ) قانون . "تعليمات النيابة" . بطلان دعوى . "أثر صحيفة  
الدعوى" . استئناف . "صحيفة الاستئناف" .

تعليمات النيابة العامة بشأن إعلان الأوراق القضائية في الخارج من أصل  
وصورتين لكل شخص يطلب إعلانه ومرفق بها ترجمة واضحة وكاملة بلغة البلد  
المراد الإعلان فيها . تعليمات إدارية لا تنزل منزلة التشريع الملزم ولا تعدل  
من أحكام قانون المرافعات الذي لا يجوز تعديله إلا بتشريع في مرتبته .  
مخالفتها لا يترتب عليها بطلان صحيفة الدعوى ولا تعطيل أثرها في قطع  
مدة السقوط .



عدم تقديم صور لصحيفة الدعوى بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها وامتناع النيابة من قبول الأوراق إذا كان منها تعليماتها وتعذر وصول صورة الإعلان إلى الشخص المراد إعلانه في الخارج . عدم اعتبار ذلك نقصا في بيانات الصحيفة وإنما نقصا في إجراءات الإعلان ، لا يعطل أثرها على قطع مدة السقوط . لا يعطل هذا الأثر - بالنسبة لصحيفة الاستئناف - إلا عدم تمام إعلانها في خلال الثلاثين يوما التالية لتقديمها إلى قلم المحضرين .

(د) استئناف . "رفع الاستئناف" . إعلان . "إعلان الشخص المعلوم موطنه بالخارج" . "تسليم صورة الإعلان للنيابة" .

تسليم صورة الإعلان للنيابة قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المحددة في المادة ٤٠٥ مرافعات عملا بالمادة ١٠/١٤ من القانون المذكور . اعتبار الحكم أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد مخالف للقانون .

١ - إذ كان كل ما تشترطه المادة ٧٥ من قانون المرافعات بشأن الصور الواجب تقديمها مع صحيفة الدعوى هو أن يقدم المدعى لقلم الكتاب وقت تقديم هذه الصحيفة صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب وكانت الفقرة ١٠ من المادة ١٤ التي بينت طريق إعلان الأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تنص على أن تسلم صورة الإعلان للنيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية ولم تتطلب هذه المادة أو نصوص قانون المرافعات الأخرى أن تكون هذه الصورة بلغة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد إعلانه أو أن يقدم المدعى صوراً أخرى غير التي نصت عليها المادة ٧٥ سالفة الذكر ، فإن صحيفة الاستئناف متى كانت صحيحة ومستوفية للبيانات المقررة في المواد ٧٠ و ٧١ و ٤٠٥ من قانون المرافعات وأدى عنها الرسم كاملاً تعتبر وفقاً للمادة ٣/٧٥ قاطعة لمدة السقوط من وقت تقديمها إلى قلم المحضرين كما تعتبر هذه الصحيفة صالحة للإعلان وفقاً لقانون المرافعات متى قدمت معها الصور المنصوص عليها في المادة ٧٥ .

٢ - تعليمات النيابة الصادرة بكتبها الدورية بعدم جواز قبول النيابة أية أوراق قضائية لإعلانها في الخارج إلا إذا كانت من أصل وصورتين لكل شخص من المطلوب إعلانهم ومرفقاً بها ترجمة واضحة وكاملة لما بلغه البلاد المطلوب إجراء

الإعلان فيها ، هي تعليمات إدارية والخطاب فيها مقصور على من وجهت إليه من رجال النيابة وموظفيها. وليست لها منزلة التشريع الملزم للأفراد ولا يمكن أن تعدل من أحكام قانون المرافعات لأن هذا القانون لا يجوز تعديله إلا بتشريع في مرتبته ومن ثم فإن مخالفة تلك التعليمات فيما توجبه من تقديم صورة ثانية غير التي أوجبت المادة ٧٥ مرافعات تقديمها ومن أرفاق ترجمة بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها لا يترتب عليه بطلان الصحيفة أو تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط متى كانت بياناتها صحيحة وكاملة وفقا لقانون المرافعات .

٣ — إذا ترتب على عدم تقديم صور لصحيفة الدعوى بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها إمتناع النيابة عن قبول الأوراق إذعانا منها لتعليماتها وتعذر بالتالي توصيل صورة الإعلان إلى الشخص المراد إعلانه في الخارج فإن عدم تقديم تلك الصور لا يعتبر نقصا في بيانات الصحيفة وإنما نقصا في إجراءات إعلانها لا يترتب عليه تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط متى كانت بياناتها صحيحة وكاملة وفقا لقانون المرافعات ولا يعطل هذا الأثر إلا إذا لم يتم إعلان صحيفة الاستئناف في خلال الثلاثين يوما التالية لتقديمها إلى قلم المحضرين .

٤ — متى تم تسليم صورة الإعلان للنيابة وفقا للمادة ١٤ فقرة ١٠ من قانون المرافعات قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٤٠٥ من القانون المذكور لإعلان الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبره مرفوعا بعد الميعاد وقضى بناء على ذلك بسقوط الحق فيه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —

تتوصل في أن النيابة العامة اتهمت مدير محلات شركة ستوك (المطعون ضدها) في اللجنة رقم ٥٢٥ سنة ١٩٥١ العطارين بأنه في يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ حاز كحولا محولا لم يسدد عنه رسوم الإنتاج والاستهلاك وطلبت عقابه بالمواد ١٢، ١٦، ١٧ من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج والإستهلاك على الكحول والقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ . وقد ادعت مصلحة الجمارك (الطاعنة) مدنيا بمبلغ ٣٤٦٥ ج و ٩١٢ م قيمة رسم الإنتاج والتعويض المستحقين لها طبقا لهذا المرسوم عن كميات الكحول المضبوطة في محلات الشركة — وبتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة جناح العطارين بانقضاء الدعوى العمومية لوفاة المتهم وانقطاع سير الخصومة في الدعوى المدنية فاستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ثم تنازلت عن استئنافها وقضت محكمة الجناح المستأنفة في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ بأثبات تنازلها عنه — بعد ذلك رفعت تلك المصلحة الدعوى المدنية رقم ٢١٠٨ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية على شركة ستوك ممثلة في مديرها ورئيس مجلس إدارتها المطعون ضدهما طالبة إلزامهما بأن يدفعوا لها مبلغ ٣٤٦٥ ج و ٩١٢ م الذي كانت قد ادعت به مدنيا في قضية اللجنة المشار إليها وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ قضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر هذه الدعوى تأسيسا على ما قالته من أن المبلغ المطالب به هو تعويض عما نال المصلحة من ضرر ناشىء عن ارتكاب اللجنة التي رفعت عنها الدعوى العمومية في قضية اللجنة سالفة الذكر وأنه لذلك يكون الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الجزئية طبقا لنص المادة ٤٦ هـ من قانون المرافعات فاستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بصحيفة قدمتها إلى قلم الكتاب في ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٢ وأشر عليها هذا القلم في هذا اليوم بقيدتها في الجدول برقم ٥٧٢ سنة ١٨ ق — وبتحديد جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ لنظر الاستئناف وسلم الصحيفة إلى المصلحة لتقدمها إلى قلم المحضرين فقدمتها له في يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٢ فردها إليها في ١٣ من الشهر المذكور لا رفاق صور الصحيفة باللغة الافرنجية لأن المصلحة طلبت إعلان المستأنف عليهما (المطعون ضدهما) بحل إقامتهما بمدينة ترينستا بإيطاليا وقد أعادت المصلحة الصحيفة إلى قلم المحضرين مرفقا بها تلك الصور في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ وقام قلم المحضرين في اليوم التالي بتسليم صور الإعلان للنيابة لإرسالها إلى وزارة الخارجية



لتوصيلها بالطرق السياسية وفقا للفقرة ١٠ من المادة ١٤ من قانون المرافعات -  
وبتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بسقوط الحق في الاستئناف  
لرفعه بعد الميعاد فطعنت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير  
تاريخه ١٧ من مارس سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي  
بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على  
هذا الرأي .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه  
مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام  
قضائه بسقوط الحق في الاستئناف على أنه وإن كانت صحيفة الاستئناف قد  
قدمت إلى قلم المحضرين في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في خلال الستين يوما  
المحددة لرفع الاستئناف إلا أنها لم تكن وقت تقديمها صالحة للإعلان طبقا لتعليمات  
النيابة الصادرة بمشوراتها الدورية والتي لا تجيز للنيابات قبول الأوراق المطلوب  
إعلانها في الخارج إلا إذا كانت من أصل وصورتين لكل شخص من الأشخاص  
المطلوب إعلانهم ومرفقا بها ترجمة كاملة لها بلغة البلاد المطلوب إجراء الإعلان  
فيها - وأنه إذا كانت صحيفة الاستئناف لم تقدم إلى قلم المحضرين صالحة  
للإعلان بعد إرفاق الصور المترجمة باللغة الإيطالية إلا في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٢  
فإنها تكون قد قدمت بعد فوات ميعاد الستين يوما المحدد لرفع الاستئناف والذي يبدأ  
من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لعدم إعلان الحكم المستأنف حتى هذا  
التاريخ - وترى الطاعنة أن هذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه مخالف  
للقانون ، ذلك أن صحيفة الاستئناف تكون صحيحة وصالحة للإعلان متى استوفت  
البيانات الجوهرية التي يتطلبها قانون المرافعات في المادتين ١٠ ، ٧١ ولولم  
ترفق بها صور بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها ذلك أن المادة ١٤ فقرة ١٠  
التي بيئت طريق إعلان الأشخاص المقيمين في الخارج لم تتطلب تقديم هذه  
الصور ولا محل للاستناد إلى تعليمات النيابة العامة للقول بفساد الصحيفة أو عدم  
صلاحيتها للإعلان لأن هذه التعليمات إن هي إلا تعليمات إدارية لا ترقى بحال  
إلى مرتبة التشريع الملزم للأفراد مادامت لم تصدر بتفويض من المشرع ومن  
ثم لا يجوز ترتيب جزاء قانوني على مخالفتها ، وإذا كان كل ما تستلزمه المادة ٧٥

من قانون المرافعات بشأن الصور الواجب تقديمها هو أن يقدم المدعى إلى قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صورا منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب فإن صحيفة الاستئناف التي قدمتها الطاعنة على هذا النحو تكون متفقة والقانون وتنتج أثرها من حيث قطع مدة السقوط من وقت تقديمها إلى قلم المحضرين في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذه الصحيفة غير صالحة لإنتاج هذا الأثر على الرغم من أنه لم ينسب إليها أى عيب فى بياناتها أو فى إجراءات تقديمها وكل ما نسب إليها هو عدم تقديم صور باللغة الفرنسية مع أصل الصحيفة وصورها المقدمة إلى قلم المحضرين فإنه يكون مخالفا للقانون، هذا إلى أن إستيفاء الصور باللغة الفرنسية قد تم خلال الثلاثين يوما المقررة لقلم المحضرين فى المادة ٧٧ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ للقيام بالإعلان فى خلالها حيث أودعت الصحيفة وترجمة الصور فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وتم الإعلان للنيابة فى ٧ من الشهر المذكور قبل مضي الثلاثين يوما المقررة للإعلان من تاريخ تسليم الصحيفة لقلم المحضرين لأول مرة فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٢ مما يكون معه الإستئناف مرفوعا فى الميعاد خلافا لما انتهى إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط الحق فى الإستئناف لرفعه بعد الميعاد على ما يقاله من أنه وإن كان الإستئناف يعتبر مرفوعا فى الميعاد متى قدمت صحيفته إلى قلم المحضرين خلال ذلك الميعاد إلا أنه يجب أن تكون الصحيفة صالحة للإعلان حتى يتم الغرض المقصود من تقديمها وأن مصلحة الجمارك ( الطاعنة ) عندما قدمت صحيفة الإستئناف إلى قلم المحضرين لأول مرة فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ لم تكن صالحة للإعلان طبقا لتعليمات النيابة الصادرة بكتابها الدورى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٥ فى ١١/٢/١٩٥٥ والتي لا تجيز قبولها لعدم إرفاق ترجمة باللغة الإيطالية لصور الصحيفة المطلوب إعلانها وأن قلم المحضرين كان على حق عندما رد الأوراق فى ١٣/٩/١٩٦٢ إلى إدارة قضايا الحكومة لعدم إرفاق الصور باللغة الفرنسية كما كان على حق كذلك عندما ردها فى ٢٧/٩/١٩٦٢ لاستكمال هذه الصور وأنه لذلك لا تكون الصحيفة قد قدمت تقديمها صحيحا إلا فى ٦/١٠/١٩٦٢ بعد إرفاق



تلك الصور المترجمة بالإيطالية ثم انتهى الحكم المطعون فيه إلى القول " وحيث إن المحكمة وقد قررت أن مصلحة الجمارك لم تقدم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين صالحة للإعلان إلا في ١٠/٦/١٩٦٢ ومن ثم فقد قدمتها بعد أكثر من ستين يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فقد سقط حقها في الاستئناف طبقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات " وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون، ذلك أن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن " يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إفتتاح الدعوى ويجب أن تشمل صحيفته على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف وإلا كانت باطلة . ويعتبر الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين " وإذا كان كل ما اشترطته المادة ٧٥ من قانون المرافعات بشأن الصور الواجب تقديمها مع صحيفة الدعوى هو أن يقدم المدعى لقلم الكتاب وقت تقديم هذه الصحيفة صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب وكانت الفقرة ١٠ من المادة ١٤ التي بينت طريق إعلان الأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تنص على أن تسلم صورة الإعلان للنيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية ولم تتطلب هذه المادة أو نصوص قانون المرافعات الأخرى أن تكون هذه الصورة بلغة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد إعلانه أو أن يقدم المدعى صوراً أخرى غير التي نصت عليها المادة ٧٥ سالفة الذكر فإن صحيفة الاستئناف متى كانت صحيحة ومستوفية للبيانات المقررة في المواد ٧٠ و ٧١ و ٤٠٥ من قانون المرافعات وأدى عنها الرسم كاملاً تعتبر وفقاً للمادة ٣/٧٥ قاطعة لمدة السقوط من وقت تقديمها إلى قلم المحضرين كما تعتبر هذه الصحيفة صالحة للإعلان وفقاً لقانون المرافعات متى قدمت معها الصور المنصوص عليها في المادة ٧٥ أما ما تقضى به تعليمات النيابة الصادرة بكتبها الدورية من أنه لا يجوز للنيابات قبول أية أوراق قضائية لإعلانها في الخارج إلا إذا كانت من أصل وصورتين لكل شخص من المطلوب إعلانهم ومرفقاً بها ترجمة واضحة وكاملة لها بلغة البلاد المطلوب إجراء الإعلان فيها فإن مخالفة هذه التعليمات فيما توجبه من تقديم صورة ثانية غير التي أوجبت المادة ٧٥



مرافعات تقديمها ومن ارفاق ترجمة بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها لا يترتب عليه بطلان الصحيفة أو تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط متى كانت بياناتها صحيحة وكاملة وفقا لقانون المرافعات لأن تلك التعليات إن هي إلا تعليات إدارية والخطاب فيها مقصور على من وجهت إليهم من رجال النيابة وموظفيها وليست لها منزلة التشريع الملزم للأفراد ولا يمكن أن تعدل من أحكام قانون المرافعات لأن هذا القانون لا يجوز تعديله إلا بتشريع في مرتبته — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يسند إلى صحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعنة أى نقص أو خطأ في بيان من بياناتها التي يترتب على إغفالها بطلان الصحيفة وإنما اعتبرها غير صالحة للإعلان وغير منتجة لأثرها في قطع مدة السقوط لمجرد عدم ارفاق صور منها باللغة الفرنسية وفقا لما تتطلبه تعليات النيابة مع أنه حتى لو كان يترتب على عدم تقديم هذه الصور امتناع النيابة عن قبولها إذهانا منها لتعليقاتها وبالتالي تعذر توصيل صورة الإعلان إلى الشخص المراد إعلانه في الخارج فإن عدم تقديم تلك الصور لا يعتبر نقصا في بيانات الصحيفة وإنما نقصا في إجراءات إعلانها لا يترتب عليه تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط متى كانت بياناتها صحيحة وكاملة وفقا لقانون المرافعات ولا يبطل هذا الأثر إلا إذا لم يتم إعلان صحيفة الاستئناف في خلال الثلاثين يوما التالية لتقديمها إلى قلم المحضرين. لما كان ما تقدم، وكان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم المحضرين في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في خلال ميعاد الستين يوما المحدد في المادة ٤٠٢ مرافعات لرفع الاستئناف والذي يبدأ بالنسبة لهذا الاستئناف من ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لأن الحكم المستأنف لم يكن قد أعلن حتى هذا التاريخ وقد تم تسليم صورة الإعلان للنيابة وفقا للمادة ١٤ فقرة ١٠ في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ قبل إنقضاء ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٤٠٥ لإعلان الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الاستئناف مرفوعا بعد الميعاد وقضى بناء على ذلك بسقوط الحق فيه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر للطعن .

وحيث إن هذه المحكمة ترى مع ذلك ترك الفصل في شكل الاستئناف لمحكمة الاستئناف بعد عودة القضية إليها لاحتمال أن يوجه إليه عيب آخر غير الذى إسند إليه الحكم المطعون فيه في القضاء بسقوط الحق فيه .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق امماويل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدقي البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٢ )

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) نزع الملكية للنفعة العامة ” المفاوضات في التعويض عن العقار المنزوع ملكيته “ . قانون . ” سريان القانون من حيث الزمان “ .

عدم سريان الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على التعويضات عن العقارات المنزوعة ملكيتها للنفعة العامة المرفوع بشأنها — عند العمل بالقانون المذكور — دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . استمرار خضوع هذه الطعون لأحكام القانون القديم .

( ب ) نزع الملكية للنفعة العامة . ” انتهائية الحكم الصادر في الطعن في قرار لجنة المعارضات “ .

اتتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات وفقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق هذا النص إذا لم يكن الحكم صادرا في طعن مرفوع عن قرار صادر من هذه اللجنة .

١ — استحدث القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ — بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين الذي بدأ العمل بأحكامه من ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وحل محل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ — قواعد لتنظيم الفصل في المعارضات التي تقدم بشأن التعويض الذي تقدره المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية للعقارات المنزوعة ملكيتها ولكن الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون المذكور قد نصت على أنه ” لا تسرى الأحكام المذكورة — أى الأحكام الخاصة بالفصل

في المعارضات الواردة فيه — على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء “ وهذه الفقرة تقرر حكما عاما وقتيا ينطبق على جميع التعويضات التي تم الطعن فيها وفقا للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ وكانت عند العمل بأحكام القانون الجديد محالة على الخبراء المعيّنين من رئيس المحكمة الابتدائية طبقا لما كان متبعاً في القانون القديم أو مطروحة على المحكمة الابتدائية؛ فتلك الطعون لا تسرى عليها الأحكام الواردة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن الفصل في المعارضات وإنما تظل خاضعة للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ في هذا الشأن (١).

٢ — إن المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ التي نصت على انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إنما جعلت هذه الانتهائية للحكم الصادر في الطعن في قرار لجنة المعارضات التي استحدثها ذلك القانون مما يفيد أنه إذا لم يكن الحكم صادرا في طعن مرفوع عن قرار صادر من هذه اللجنة بالذات فلا ينطبق عليه هذا النص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مصلحة المساحة نزعت من أملاك المطعون ضدهم من الأول إلى الثاني عشر مساحة قدرها ٣ ف ١٢ ط ١١ س لتنفيذ المشروع رقم ٧٨٩٤ الخاص بإنشاء مستشفى الأمراض الصدرية بدمياط ٣ ط ٢ س لتنفيذ المشروع

(١) راجع نقض ١٩٦٦/٣/٢٩ مجموعة المكتب الفني س ١٧ ص ٧٥١ ونقض ٢٥ يولي  
سنة ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٤٨٧ ونقض ٣٠ مايو سنة ١٩٦٣ مجموعة المكتب الفني س ١٤



رقم ٧٧١٦ الخاص بتوسيع طريق دمياط المنصورة كما نزع من أملاك وقف السيدة وردة سرور المشمول بنظارة المرحومة مرمى نجيب سلامة مورثة باقى المطعون ضدهم ٦ ف و ٧ ط و ١٣ س للمشروع الأول ، ٤ ط و ٨ س للمشروع الثانى ثم استصدرت الجهة نازعة الملكية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ مرسوماً بنزع ملكية القطعتين الخاصتين بمشروع إنشاء المستشفى ونشر هذا المرسوم فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٠ وقدرت ثمن القيراط من المساحة المنزوعة من أملاك المطعون ضدهم من الأول إلى الثانى عشر لثمة هذا المشروع بمبلغ خمسين جنيهاً وثمان القيراط من المساحة المنزوعة من أملاك الوقف بمبلغ أربعين جنيهاً ولمسالم يقبل المطعون ضدهم جميعاً هذا التقدير أحييت الأوراق إلى رئيس محكمة المنصورة الابتدائية فندب فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ خبيراً لتقدير ثمن هاتين القطعتين الأخيرتين وفى ١٧ مايو سنة ١٩٥١ قدم الخبير تقريراً قدر فيه ثمن القيراط من المساحة الأولى منهما بمبلغ ٧٥ ج ومن المساحة الثانية بمبلغ ٧٠ ج فطعنت مصلحة المساحة فى هذا التقدير أمام محكمة دمياط الابتدائية بالدعوى رقم ٣٣٤ سنة ١٩٥٣ طالبة تأييد تقديرها كما طعنت فيه مرمى نجيب سلامة مورثة المطعون ضدهم الثالثة عشرة — والرابع عشر والخامس عشر — بصفتها ناظرة على الوقف أمام ذات المحكمة بالدعوى رقم ٣٠١ سنة ١٩٥٣ طالبة إلغاء تقدير الخبير المنتدب وإعتبار ثمن المتر المربع الواحد من مساحة ٦ ف و ٧ ط و ١٣ س موضوع مرسوم نزع الملكية ومن مساحة ٤ ط و ٨ س التى نزع لمشروع توسيع طريق دمياط المنصورة والتى لم يصدر بشأنها مرسوم بنزع الملكية بمبلغ ٤,٥ ج وقالت فى عريضة دعواها المعلنة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أنها المستحقة الوحيدة للوقف وقد أصبحت مالكة لذين المقدارين بعد صدور قانون إنهاء الوقف على غير الخيرات كما طعن فى تقدير الخبير أيضاً المطعون ضدهم الستة الأول وكاترينة عبد الملك يوسف مورثة المطعون ضدهم من السابع إلى الثانية عشرة أمام نفس المحكمة بالدعوى رقم ٣٣٣ سنة ١٩٥٣ طالبين إلغاء وإعتبار ثمن المتر المربع الواحد من مساحة ٣ ف و ١٢ ط و ١١ س موضوع مرسوم نزع الملكية ومن مساحة ٣ ط و ٢ س التى نزع لمشروع توسيع طريق دمياط المنصورة والتى لم يصدر مرسوم بنزع ملكيتها بمبلغ ٣ ج وبعد أن ضمت المحكمة الدعاوى الثلاث إلى بعضها قضت فيها بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٤ بقبول المعارضات الثلاث شكلاً وقبل الفصل

في الموضوع بنذب مكتب الخبراء الحكوميين بالمتصورة ليعهد إلى أحد خبراءه المهندسين بالإنتقال إلى العقار موضوع النزاع ومعاينته وتقدير قيمته وقت نزع الملكية تنديرا ملحوظا فيه الصقع والظروف الاقتصادية ومدى الزيادة والنقص الذي طرأ على قيمة الجزء الباقي منه بسبب المشروع وانتهت المحكمة في أسباب حكمها هذا إلى قبول الدعوى بالنسبة للأرض المزروعة ملكيتها لتنفيذ المشروع رقم ٧٧١٦ الخاص بتوسيع طريق دمياط المتصورة تأسيسا على ما قالته من "أنه وإن كان خبير الرئاسة لم يتناول في تقريره بحث عناصر تقدير ثمن الأراضى المزروعة تنفيذا لذلك المشروع وقدرها ٣ ط و ٢ س من أرض يوسف عبد الملك وأخوته ٤ ط و ٨ س من أرض السيدة مرمر نجيب سلامة لعدم ثبوت صدور مرسوم بنزع ملكيتها وإتباع الإجراءات الواردة بقانون نزع الملكية إلا أنه إزاء عدم منازعة الحكومة في نزع ملكية هذين المقدارين وإزاء ما استقر عليه القضاء من أنه يجوز رفع دعوى عادية لتقدير ثمن العقار الذي نزع ملكيته بغير التقيد بالإجراءات الواردة في القانون الخاص بذلك فإنه يتعين قبول الدعوى بشأنها".

وقدم الخبير المعين تقريرا قدر فيه ثمن القيراط من ال ٣ ف و ١٥ ط و ١٣ س المزروعة من المطعون ضدهم من الأول إلى الثاني عشر لخدمة المشروعين بمبلغ ٧٥ ج و ثمن القيراط من أطيان الوقف والبالغ مسطحها ٦ ف و ١١ ط و ٢١ س بمبلغ ٧٠ ج ولما اعترض الخصوم على هذا التقدير قضت ذات المحكمة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بنذب خبير من الجدول لأداء ذات المأمورية السابقة ولتحقيق دفاع الطرفين وما أثاراه من اعتراضات على تقدير الخبير السابق تعيينه وقدم خبير الجدول المستدب تقريرا قدر فيه ثمن المتر من الأرض موضوع النزاع بمبلغ ١٥٠ ج و بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة المذكورة باعتبار مقابل نزع ملكية القيراط من الأعيان المزروعة ملكيتها في المشروعين رقمي ٧٧١٦ و ٧٨٩٤ الواردة في تكليف عبد الملك يوسف وأخوته بمبلغ ٧٥ ج ومقابل نزع ملكية القيراط من الأعيان الواردة في تكليف وقف ورده سرور بمبلغ ٧٠ ج فاستأنف الطاعنون نازعو الملكية هذا الحكم لدى محكمة استئناف المتصورة بالإستئناف رقم ٩٩ لسنة ١٢ ق وطلبوا إلغاء هذا الحكم بكامل أجزائه ورفض دعوى المستأنف ضدهم (المطعون ضدهم) فدفع المطعون ضده الأول بعدم جواز الإستئناف إستنادا إلى أن المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تقضى باعتبار الحكم الصادر



من المحكمة الابتدائية في الطعن في تقدير التعويض عن العقارات المزروعة ملكيتها نهائيا وطابت الطائفة رفض هذا الدفع استنادا إلى أن الأحكام التي استحدثها القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ لا تنطبق على واقعة النزاع عملا بالمادة ٣٠ منه وإنما ينطبق عليها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ وفي ٩ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٧ أبريل سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم وصممت على هذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه قضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى نص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ الذي صدر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ مع أن الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من ذلك القانون قد نصت على أن الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة فيه لا تسرى على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء، وإذ كانت عقارات المطعون ضدهم قد نزعت ملكيتها لمشروعين تم تنفيذهما في ظل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ وقد عارضوا في تقدير الجهة نازعة الملكية بل وفي تقدير الخبير الذي ندبته الرئاسة ثم طعنوا على هذا التقدير الأخير أمام المحكمة الابتدائية وتم ذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وظلت الدعوى الخاصة بهذا الطعن منظورة أمام تلك المحكمة حتى صدر القانون المذكور فإن استئناف الحكم الصادر فيها يكون جائزا عملا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جوازه فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على قوله " ... وحيث إن المادة الأولى من قانون المرافعات قد نصت على أن تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها وهي في ذلك تقر القاعدة الأساسية في أثر تعاقب قوانين المرافعات وتطبق بالنسبة إلى قواعد المرافعات جميعا سواء منها ما ورد في القانون العام للمرافعات أو ما ورد منها في أي قانون آخر ... والقاعدة التي تضمنتها المادة المذكورة تقر القاعدة العامة في أن قوانين المرافعات تسرى على



الماضي فيما عدا ما استثنته المادة في حالات ثلاث أوردتها على سبيل الحصر،  
 وحيث إن الاستثناء الثالث الذي أوردته المادة الأولى تلك قد اقتصر على  
 القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل  
 بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق وحيث إن القانون ٥٧٧  
 سنة ١٩٥٤ الذي صدر ملغيا لطريق من طرق الطعن بتقريره نهائية الحكم  
 الصادر من المحكمة الكلية قد صدر أثناء نظر الدعوى المستأنف حكمها وعمل به  
 قبل صدور الحكم في تلك الدعوى ومن ثم فلا انطباق للاستثناء المذكور على الحكم  
 المستأنف ويضحى واجبا — وإعمالا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات —  
 الأخذ بما تضمنته المادة الرابعة عشرة من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ واعتبار  
 الحكم الصادر في المنازعة الحالية حكما انتهائيا — وحيث إنه لا مجال في هذا  
 الخصوص للاستناد إلى نص المادة ٣٠ من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ التي أشارت  
 إليها الحكومة ذلك لأن هذه المادة إنما تتحدث عن المعارضة في التعويض  
 أمام الهيئة التي أشارت إليها المادة الثالثة عشرة والتي حلت محل الهيئة المنوّه عنها  
 بالمادة العاشرة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاصة بأعادة النظر في تقديرات  
 الحكومة بالإجراءات التي تتبع لها (كذا) لا تسرى أحكامها على التعويضات  
 المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وهذه تخالف تماما ما نصت  
 عليه المادة الرابعة عشرة من القانون المذكور التي تتحدث عن الطعن في قرار لجنة  
 المعارضات أي الطعن في القرار الذي تتخذه اللجنة المنوّه عنها آنفا وهو ما يتداعى  
 بشأنه أمام المحكمة الكلية ويحسمه حكم قضائي تصدره تلك المحكمة وبوصف أنه  
 نهائي بالتطبيق لأحكام المادة الرابعة عشرة المشار إليها — وحيث إنه متى كان  
 ذلك وتأسيسا على ما تقدم يكون الحكم الصادر من محكمة المنصورة الكلية  
 بتاريخ ١٩٦٠/٢/٤ بشأن الطعن في قرار التقدير المعارض فيه حكما نهائيا غير  
 قابل للطعن ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز استئنافه .. “ وهذا الذي أقام عليه  
 الحكم قضاءه بعدم جواز الاستئناف غير صحيح في القانون، ذلك أن القانون  
 رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للنفقة العامة أو التحسين والذي  
 بدأ العمل بأحكامه من ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وحل محل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧  
 قد استحدث في الباب الثالث منه قواعد لتنظيم الفصل في المعارضات التي تقدم  
 بشأن التعويض الذي تقدره المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية للعقارات المتزوع

ملكيتها وقد أوجب القانون الجديد في المادة ١٢ منه على المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أن تحيل تلك المعارضات في أجل محدد إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاضي الذي يندبه لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات ونص في المادة ١٣ على الكيفية التي تشكل بها هذه اللجنة التي أسماها لجنة المعارضات وقد روعي في هذا التشكيل إدخال العنصر القضائي بجعل رئاستها لقاضي وذلك زيادة في ضمان حقوق ذوي الشأن ونص في المادة ١٤ على حق المصلحة وذوي الشأن في الطعن في قرار تلك اللجنة أمام المحكمة الابتدائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم به وعلى أن تفصل المحكمة الابتدائية في الطعن على وجه الاستعجال — ويكون حكمها فيه نهائيا — ثم جاء القانون في الباب السابع المتضمن أحكاما عامة ووقتيّة ونص في المادة ٣٠ على أن لذوي الشأن في العقارات التي تكون قد أدخلت في مشروعات تم تنفيذها إذا لم يقبلوا التعويضات المقدرة لها الحق في المعارضة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بإيداع المبالغ المذكورة بأمانات المصلحة وأن يكون تقديم هذه المعارضات والفصل فيها طبقا للأحكام الواردة في هذا القانون، ثم أورد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة الاستثناء الآتي "ولا تسري الأحكام المذكورة — أي الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة فيه — على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء — وهذه الفقرة تقرر حكما عاما وقتيا ينطبق على جميع التعويضات التي تم الطعن فيها وفقا للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ وكانت عند العمل بأحكام القانون الجديد محالة على الخبراء المعيّنين من رئيس المحكمة الابتدائية طبقا لما كان متبعًا في القانون القديم أو مطروحة على المحكمة الابتدائية فتلك الطعون لا تسري عليها الأحكام الواردة في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن الفصل في المعارضات وإنما تظل خاضعة للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ في هذا الشأن والحكمة من إيراد هذا الاستثناء هي أن المشرع رأى ألا يحرم أصحاب الطعون التي لم تمر على لجنة المعارضات التي استحدثها القانون الجديد ووجد فيها ما يغني عن درجة من درجات التقاضي بعد أن أدخل فيها العنصر القضائي ليوفر بذلك لذوي الشأن من الضمانات ما يكفل صيانة حقوقهم.



رأى المشرع ألا يحوم هؤلاء الذين لم تتوفر لهم مثل هذه الضمانات في ظل القانون القديم من حقهم في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع منهم في الأحوال التي كان الاستئناف فيها جائزا طبقا لأحكام القانون القديم. وبما يؤيد هذا النظر أن المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ التي نصت على انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إنما جعلت هذه الانتهائية للحكم الصادر في الطعن المرفوع عن قرار لجنة المعارضات التي استعدها ذلك القانون مما يفيد أنه إذا لم يكن الحكم صادرا في طعن مرفوع عن قرار صادر من هذه اللجنة بالذات فلا ينطبق عليه هذا النص، وإذا كان الثابت من الوقائع السالف بيانها أن التعويض عن الأضرار التي نزلت ملكيتها لمشروع مستشفى الأمراض الصدرية بدمياط قد أحيل إلى خبير الرياسة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ الذي قدر لتلك الأضرار ثمان طعن عليه الطاعنون والمطعون ضدهم أمام المحكمة الابتدائية قبل ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وضمن المطعون ضدهم الدعويين المرفوعتين منهم المطالبة بالتعويض المستحق لهم عن الأضرار المنزوعة لتوسيع طريق دمياط المنصورة والتي لم يصدر بشأنها مرسوم بزع ملكيتها ومن ثم فقد كان مرفوعا بشأن التعويضين دعوى أمام المحاكم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي فلا يسرى نص المادة ١٤ من ذلك القانون على الحكم الذي صدر في هذه الدعوى وإنما تسرى عليه أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ والتي من مقتضاها أن يخضع هذا الحكم من حيث جواز استئنافه للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات، ولما كانت قيمة كل دعوى سواء تلك المرفوعة بشأن التعويض المستحق عن الأضرار المنزوعة ملكيتها لتنفيذ مشروع مستشفى الأمراض الصدرية أو المرفوعة بشأن التعويض المستحق عن الأضرار المنزوعة ملكيتها لتنفيذ مشروع توسيع طريق دمياط المنصورة تتجاوز النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية بحسب ما تنص عليه المادة ٥١ من قانون المرافعات فإن الحكم الصادر في كل منهما يكون جائزا لاستئنافه وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافه فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.



## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم المصراف ، وسليم راشد أبوزيد ،  
ومحمد صدق البشبيشي .

( ٢٣ )

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ القضائية :

نقض ” إعلان الطعن “ . ” إيداع أصل ورقة الإعلان “ . بطلان .  
نظام عام .

عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، في ميعاد خمسة عشر يوما  
التالية لتقرير الطعن . خلوا أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد  
حتى إنقضاء الميعاد الذي منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . بطلان الطعن . لمحكمة النقض  
أن تقضى به من تلقاء نفسها . لا يمنع من ذلك إيداع المطعون ضده مذكرة بدفاعه . عدم إيداع  
الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن لإثبات أن الإعلان قد تم في الميعاد . وجوب الحكم  
ببطلان الطعن .

( م ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ) .

أوجبت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١  
لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون ، على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع  
الخصوم الذين وجه إليهم في خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن  
باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه فإذا خلت أوراق الطعن مما يثبت  
قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد وحتى انقضى الميعاد الذي منحه له  
القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين إعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٤٣١  
من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطلان الطعن ولا يمنع  
من إعمال هذا الجزء أن يودع المطعون ضده مذكرة بدفاعه إذ يجب على محكمة  
النقض — طبقا للمادة ٤٣١ مرافعات — أن تتحقق من أن إعلان المطعون ضده

بالطعن قد تم في الميعاد القانوني وأن تحكم من تلقاء نفسها بطلانه إذا تبين لها إجراء هذا الإعلان بعد فوات ذلك الميعاد فإذا لم يودع الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن وفقاً لما توجبه عليه المادة ٤٣٢ مرافعات وذلك لإثبات أن الإعلان قد تم في الميعاد فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٦٠ مدني كلي القاهرة على الطاعن الثاني والمطعون ضده الثاني بطلب الحكم بتمكينه من سكني الدور الأول بالمنزل المبين بصحيفتها وطرده الطاعن الثاني منه وذلك في مواجهة المطعون ضده الثاني — وبتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الطاعن الأول خصماً في الدعوى وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما ورد بمنطوق حكمها وتنفيذ هذا الحكم بسماع الشهود — وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بطلبات المطعون ضده الأول . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٨٨٠ سنة ٧٩ ق — وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعنان في قضائهما بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين دفعت في الأخيرة منهما بعدم قبول الطعن .

وحيث إن مبني هذا الدفع أن الطاعنين لم يودعا أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر لخص الطعون وبذلك خلت الأوراق مما يثبت إعلان الطعن للطعون ضدهما في الميعاد القانوني .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن رفع في ٦ يناير سنة ١٩٦٤ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة

فخص الطعون ، ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت فى فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فخص الطعون وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فخص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه، وإذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد وحتى انقضى الميعاد الذى منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطلان الطعن، ولا يمنع من إعمال هذا الجزاء أن المطعون ضده الأول قد أودع مذكرة بدفاعه إذ يجب على هذه المحكمة طبقاً للمادة ٤٣١ مرافعات السالف الإشارة إليها أن تتحقق من أن إعلان هذا المطعون ضده بالطعن قد تم فى الميعاد القانونى وأن تحكم من تلقاء نفسها ببطلانه إذا تبين لها إجراء هذا الإعلان بعد فوات ذلك الميعاد، وإذ كان الطاعن لم يودع أصل ورقة إعلان الطعن وفقاً لما توجبه عليه المادة ٤٣٢ مرافعات وذلك لإثبات إن هذا الإجراء قد تم فى الميعاد القانونى فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن .



## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدقي  
البشيشي .

( ٢٤ )

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) استئناف . "الأثر الناقل للإستئناف" . "نطاقه" .

الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها بالنسبة لما رفع منه  
الاستئناف فقط . عدم جواز فصل محكمة الاستئناف في أمر غير مطروح عليها ولا تنسب  
إلى مركز المستأنف بالاستئناف المرفوع منه .

(ب) حكم . "قصور . ما يعد كذلك" .

تقدير مقابل الانتفاع بأطيان الحكومة المستصلحة حديثا . إغفال الحكم درجة  
الخصوية وتقديره الربيع على أساس ثبات الظروف الاقتصادية . قصور .

١ — الاستئناف وفقا لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات ينقل الدعوى  
إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف  
بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعرض  
للفصل في أمر غير مطروح عليها وأن تسوئ مركز المستأنف بالاستئناف  
المرفوع منه .

٢ — ثبات الظروف الاقتصادية لا يكفي وحده للقول بعدم تغير مقابل  
الانتفاع بأطيان الحكومة المستصلحة حديثا من سنة لأخرى ، ذلك بأن هذا  
المقابل لا يتوقف تقديره على الظروف الاقتصادية وحدها بل هناك من الظروف  
الأخرى ما يجب إدخاله في الحساب عند تقدير هذا الربيع كدرجة خصوبة تربة  
الأرض وما يكون قد طرأ عليها من تسنين وورغبات الناس فيها ، فإذا أغفل

الحكم هذه العناصر وبني تقديره للريع على ثبات الظروف الاقتصادية وحدها فإنه يكون مشوبا بقصور يبطله ويستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٧٧١ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة على الطاعنين واتهموا فيها إلى طلب الحكم ( أولا ) ببراءة ذمتهم من مبلغ ١٣٧٣ ج و ٥٧٨ م وبطلان الججزين الموقعين في ٢٤ مارس و ١٤ يولييه سنة ١٩٥١ ( ثانيا ) بإلزام مصلحة الأموال المقررة برد مبلغ ١٠٦ ج حصلته منهم بغير وجه حق ( ثالثا ) بإلزام المصلحة المذكورة بأن تدفع لهم مبلغ ١٩٤ ج بصفة تعويض مقابل ما ترتب على الججز على محصولاتهم من ضرر لهم بسبب تلفها وبيعها بثمن بخس وقالوا شرحا للدعوى إنهم ردوا مستنقعا مملوكا للحكومة مساحته ٣١ ف و ١٣ ط وجعلوه أرضا صالحة للزراعة وغرسوا فيها أشجارا وأخذوا ينتفعون بها وقد ربطت الحكومة عليهم إيجارا لهذه الأرض بواقع خمسة جنيهات سنويا للفدان الواحد وحدث أن رفعت الحكومة هذا المقابل إلى مبلغ ٩ ج سنويا فتظلموا من هذا التقدير وقبل تظلمهم وأعيد ربطها عليهم بمبلغ ٥ ج سنويا وأنهم ظلوا يضعون اليد على هذه الأرض ويدفعون أجرتها على هذا الأساس إلى أن تقدم خصوم لهم بشكاوى كيدية لمصلحة الأموال المقررة ادعوا فيها بغير حق أن الأجرة التى يدفعونها لها عن هذه الأرض تقل عن أجرة المثل . وبعد أن أوفوا بأجرة سنتي ١٩٤٩ — ١٩٥٠ و ١٩٥٠ — ١٩٥١ الزراعتين على الأساس المتقدم ذكره وعلى أثر تلك الشكاوى الكيدية طلبت مصلحة الأموال المقررة إلى مديرية الشرقية إشهار مزاد تأجير تلك الأرض ولكن المديرية لم تفعل وتركها في وضع يدهم وفي ٢٤ مارس سنة ١٩٥١ أوقعت مصلحة الأموال المقررة حجزا إداريا على زراعتهم القائمة بالأرض المذكورة وفاء لمبلغ ١٣٧٣ ج و ٥٧٨ م ثم زعموا منها بأنه المبلغ المتأخر عليهم من أجرتها حتى

تاريخ توقيع الحجز باعتبار أن أجرة الفدان الواحد عشرون جنيها في سنة ١٩٤٩  
 ١٩٥٠ الزراعية ٣٥٠ ج في سنة ١٩٥٠/١٩٥١ وإذ كانوا قد سددوا أجرة  
 هاتين السنتين بواقع ٥ ج للفدان الواحد دون اعتراض من مصلحة الأموال  
 المقررة ودون أن تخطرهم بعزمها على زيادة الأجرة إلا بعد فوات نصف  
 سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ الزراعية فإن المصلحة المذكورة لا تكون محقة في مطالبهم  
 بهذا المبلغ الزائد لأنه إذا اعتبرت العلاقة بينها وبينهم علاقة إيجارية فإن الأجرة  
 تكون قد حددت ولم يتم الاتفاق على زيادتها وإذا اعتبرت العلاقة ناشئة عن  
 ترخيص بالانتفاع فإن مقابل هذا الانتفاع يكون قد جرى الاتفاق عليه في سنة ١٩٤٩  
 ١٩٥٠ وإتتهى أمره بتحصيل المصلحة له منهم وإنقضاء السنة الزراعية أما بالنسبة  
 لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ فقد عمدت مصلحة الأموال المقررة إلى زيادة مقابل  
 الانتفاع زيادة تحكيمية لا تمثل أجرة المثل بقصد الإضرار بهم - وفي ٢٤ مارس  
 سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بنذب خير حسابي للإنتقال إلى مصلحة الأموال  
 المقررة ومديرية الشرقية وتفتيش رى الاسماعيلية للاطلاع على الأوراق الخاصة  
 بالأطيان موضوع النزاع لتحديد السنوات التي قام المطعون ضدهم خلالها  
 بزراعتها ومساحة مازرع في كل سنة والفئات التي قدرت مقابل الانتفاع بها  
 ومجموع المبالغ المستحقة عن المدة كلها وقيمة مادفعه المطعون ضدهم منها ومانتج  
 من الحاصلات المحجوز عليها وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ  
 ١٩ أبريل سنة ١٩٦٠ برفض الدعوى وأقامت قضاءها على أن المطعون ضدهم  
 قد سددوا الأجرة حتى آخر سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ الزراعية على ماثبت من  
 تقرير الخبير وأن مادفعوه بعد ذلك من مبالغ اعتبر من أجرة سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١  
 الزراعية وأنه بالنسبة لهذه السنة فقد وافق وزير المالية على تأجير الأرض  
 للمطعون ضدهم بواقع ٢٥ ج للفدان وأنه مقيد بهذا الإيجاب الذي لم يحدد  
 مدة لقبوله وبذلك تكون أجرة سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ على هذا الأساس ٧٤١ ج  
 و ٨٨٤ م يخص منه مبلغ ١٦٥ ج الذي سده المطعون ضدهم ويكون مازال  
 باقيا في ذمتهم من أجرة تلك السنة مبلغ ٥٧٧ ج و ٣٥٨ م فاستأنف المطعون  
 ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٦٤٩ سنة ٧٧ ق طالين إلغاءه والحكم  
 ببراءة ذمتهم من أى دين يدعيه الطاعنان من مقابل الانتفاع بالنسبة لسنة ١٩٥٠  
 ١٩٥١ وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ١٠٦ ج قيمة ما حصلاه منهم بغير حق



زيادة على هذا المقابل وتمسك الطاعنان أمام محكمة الاستئناف بأن الأرض من الأملاك العامة وأنه لا رابطة عقدية تربطهما بالمطعون ضدهم وأن ماتستأديه الحكومة منهم هو مقابل الانتفاع بالمال العام الذى يقدر بمعرفة لجنة المساحة التى تقوم سنويا بمحصر ما تجده متزرعا منها باسم واضع اليد عليه وتقدر مقابلا لإنتفاعه بها وتقوم بمراجعة عمل هذه اللجنة لجنة أخرى تسمى لجنة الجاشى وأنه لذلك فلا محل لتطبيق أحكام عقد الإيجار المنصوص عليها فى القانون المدنى. وفى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة ذمة المطعون ضدهم من مقابل الإنتفاع بالأرض ووضع الدعوى حتى آخر سنة ١٩٥١ وبإلزام الطاعنين بدفع مبلغ ١٠٦ ج والمصروفات عن الدرجتين — وبتقرير تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٦٤ طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى ببطالان الطعن بالنسبة للمطعون ضدها نبيه أحمد محمد نجم ورفض الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن النيابة بنت الدفع ببطلان الطعن بالنسبة لنبيه أحمد محمد نجم إحدى ورثة المرحوم أحمد محمد نجم ( المطعون ضده الخامس ) على أن الطاعنين لم يقوموا بإعلان الطعن إليها .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن رفع فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٤ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت فى فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوما الذى يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥. تاريخ نشر القانون

رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ وإذ كانت أوراق الطعن قد خات مما يثبت قيام الطاعنين بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد وحتى انتهى الميعاد الذي منحه لهما القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفترة — وهذا الميعاد الجديد هو طبقا لما يقضى به نص الفقرة الثانية من القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ خمسة عشر يوما تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير. إذ كان ذلك، فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما نبيه أحمد نجم ولما كان الموضوع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه مما يقبل التجزئة فإن هذا البطلان يكون مقصورا عليها وحدها .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان إنهما تمسكتا أمام محكمة الدرجة الأولى بأن منازعة المطعون ضدهم في مقدار مقابل الانتفاع الذي قدرته لجنة الجاشني عن سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ لا تقوم على أساس لعدم حصول اتفاق على تحديد هذا المقابل بالفئة التي طاب المطعون ضدهم إتخاذها أساسا للحاسبة ولأن الأرض ظلت تحصر عليهم سنويا باعتبارها من الأراضي التي تزرع خفية بسبب عدم الاتفاق على مقابل انتفاعهم بها وأن مقابل الانتفاع الذي قدرته اللجنة المذكورة بواقع عشرين جنيها عن سنة ١٩٥٠/٤٩ كان عادلا إذ روعي في تقديره حالة الأرض وازدياد الطلب عليها كما تمسكتا أمام محكمة الاستئناف بأن ما انتهى إليه الحكم الابتدائي من أن المطعون ضدهم قد حوسبوا بالفعل عن المقابل المستحق عن تلك السنة بواقع ٥ جنيهات للفدان واستقر أمره بهذه المحاسبة غير صحيحة ويخالف الثابت بالأوراق لأن المبالغ التي أوفوا بها عن تلك السنة إنما قبلت منهم تحت الحساب وبشرط اعتماده من مصلحة الأموال المقررة وفقا لما انتهى إليه تقرير لجنة الجاشني وذلك على ما هو



ثابت بالإيصالات المقدمة من المطعون ضدهم وقد حددت لجنة الجاشني المذكورة مقابل الانتفاع من السنة المذكورة بمبلغ ٢٠ ج للفدان الواحد وقد التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهرى بمقولة إن محكمة الدرجة الأولى قد انتهت في حكمها إلى اعتبار المطعون ضدهم قد قاموا بسداد المطلوب منهم حتى آخر سنة ١٩٥٠ كما سددوا مبلغ ١٦٥ ج و ٥٢٦ م من المستحق عن سنة ١٩٥١ وأنه يتعين أخذ الطاعنين بهذا القضاء لعدم استئنافهم له ويرى الطاعنان أن الحكم المطعون فيه بذلك قد اتخذ من عدم استئنافهم حكم محكمة أول درجة دليلا على قبولهم لما قضى به في هذا الخصوص قبولاً مانعاً لهم من إثارة هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف مع أن الحكم المذكور وقد صدر لصالحهم قاضياً برفض الدعوى فإنه لم تكن لهم مصلحة في استئنافه — وأن من شأن الاستئناف المرفوع عنه من المطعون ضدهم أن ينقل إلى محكمة الاستئناف الدعوى برمتها ويجب على تلك المحكمة طبقاً للمادة ٤١٠ أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ومن ثم فإنه كان للطاعنين أن يثيرا دفاعهما بشأن مقابل الانتفاع عن سنة ١٩٥٠ أمام محكمة الاستئناف وإذا التفتت عنه للسبب الذى استندت إليه فإنها تكون مخطئة في القانون كما جاء حكمها مشوباً بالقصور لعدم رده عليه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها وأن تسوى مركز المستأنف بالاستئناف المرفوع منه . ولما كان الواقع في الدعوى والذي سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد رفعوا الدعوى بطلب براءة ذمتهم من مبلغ ١٣٧٣ ج و ٥٨٨ م الذى ادعت الحكومة أنه باق في ذمتهم من مقابل انتفاعهم بأطيانها في سنتي ١٩٤٩ — ١٩٥٠ و ١٩٥٠ — ١٩٥١ الزراعتين وأسسوا دعواهم على أنهم قاموا بسداد مقابل انتفاعهم بهذه الأطيان عن هاتين السنتين . فإن دعواهم على هذه الصورة تتضمن في الواقع طلبين أحدهما خاص ببراءة ذمتهم من مقابل الانتفاع من سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ الزراعية والثاني خاص ببراءة



ذمتهم من مقابل الانتفاع من سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ الزراعية ولما كانت محكمة الدرجة الأولى إذ قضت برفض الدعوى فقد ذكرت بأسباب حكمها المرتبطة بالمنطوق أنها ترى اعتبار المدعين (المطعون ضدهم) قد قاموا بالوفاء بجميع التزاماتهم حتى نهاية سنة ١٩٥٠ الزراعية وأنها ترى احتساب فئة الإيجار عن سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ الزراعية بمبلغ ٢٥ ج ومن ثم يعتبر إيجار سنة ١٩٥١ بمبلغ ٧٤٢ ج و ٨٨٤ م يخصم منه مبلغ ١٦٥ ج و ٥٢٦ م وهو المبلغ الذي قاموا بسداده من إيجار السنة المذكورة وأنه يتضح من ذلك أن المطعون ضدهم مدينون للحكومة في مبلغ ٥٧٧ ج و ٣٥٨ م فإن هذا الذي قرره الحكم الابتدائي يفيد أنه وإن كان قد قضى في منطوقه برفض دعوى المطعون ضدهم إلا أنه قضى في أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق للمطعون ضدهم براءة ذمتهم من مقابل الانتفاع الخاص بسنة ١٩٤٩/١٩٥٠ الزراعية ورفض طلب براءة ذمتهم من مقابل الانتفاع الخاص بسنة ١٩٥٠/١٩٥١ الزراعية وإذا كان يبين من صحيفة الاستئناف المرفوع منهم أن استئنافهم كان قاصرا على قضاء الحكم برفض طلب براءة ذمتهم من مقابل الانتفاع الخاص بسنة ١٩٥٠/١٩٥١ الزراعية فإن النزاع بشأن مقابل الانتفاع الخاص بسنة ١٩٤٩/١٩٥٠ لا يكون معروضا على محكمة الاستئناف لأن هذا الاستئناف لا ينقله إليها بل يعتبر قضاء محكمة الدرجة الأولى فيه قد أصبح نهائيا بفوات ميعاد استئنافه دون رفع استئناف عنه وحائزا بالتالي لقوة الأمر المقضى، ومن ثم فما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تعرض لذلك النزاع وإذا التزمت هذا النظر ورفضت بحث دفاع الطاعنين بشأن مقابل الانتفاع عن سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ المذكورة فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي على حكمها بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني القصور في التسييب وفساد الاستدلال، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه قدر مقابل الانتفاع عن سنة ١٩٥٠/١٩٥١ بمبلغ خمسة جنيها سنويا للفدان الواحد وهو ما يعادل مقابل الانتفاع في سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ تأسيسا على أن الظروف الاقتصادية في سنة ١٩٥٠ لم تتغير عما كانت عليه في سنة ١٩٤٩ وأطرح الحكم تقدير لجنة الجاشني وتقدير خبير دعوى إثبات الحالة تأسيسا على ما قاله من أنهما بنيا على ما تقدم به خصوم المطعون ضدهم من عطاءات مبالغ فيها ويرى الطاعنان أن الحكم إذ قال بعدم طروء

ظروف إقتصادية تستدعي زيادة مقابل الإنتفاع فإنه يكون بذلك قد استخلص واقعة من مصدر لا وجود له ذلك أن هذه الظروف تشمل بالضرورة حالة الأرض وما بها من زراعة وازدياد الطلب عليها أو عدم ازدياده وليس في أوراق الدعوى ما يدل على أن هذه العناصر بقيت على حالها — كما أن الحكم إذ أطرح تقدير لجنة الجاشني وتقدير خبير دعوى إثبات الحالة عن سنة ١٩٥٠ إستنادا إلى ما قاله من أن الدافع لرفع المقابل هو الضغائن القائمة بين المستأنفين (المطعون ضدهم) وخصومهم فإنه يكون قد أهدر تقدير لجنة الجاشني بغير سند من الأوراق وشابه قصور يبطله .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد قوله . ” وحيث إن الثابت أن لجنة الحصر ولجنة الجاشني قد قدرتا للأطيان مقابل إنتفاع عن سنة ١٩٤٩ مبلغ ٥ ج للفدان في السنة ولم تطرأ من الظروف الإقتصادية ما يمكن أن تغير في مقابل الربيع فيتعين إعتبار الربيع العادل للفدان في السنة مبلغ خمسة جنيهات ولا تلتفت المحكمة لتقدير لجنة الجاشني لمقابل الإنتفاع في سنة ١٩٥٠ بعشرين جنيها ولا لتقرير الخبير المودع في دعوى إثبات الحالة المنضمة في ذلك لأن أساس تقديرهما قد بني على ما تقدم به خصوم المستأنفين من عطاءات لأن الدافع لرفع المقابل هو الضغائن القائمة بين المستأنفين (المطعون ضدهم) وخصومهم “ ولما كان الثابت من تقرير الخبير المودع في دعوى إثبات الحالة المضمومة أنه بني تقديره لربيع الأطيان على نتيجة معاينته لها على الطبيعة وبعد سماعه شهود الطرفين وقد خلا هذا التقرير مما يفيد أن تقديره لهذا الربيع أو تقدير لجنة الجاشني له المشار إليه في هذا التقرير قد بني أيهما على ما تقدم به خصوم المطعون ضدهم من عطاءات كيدية لا تمثل الربيع الحقيقي للأطيان بل إن في هذا التقرير ما يفيد أن هذه الأطيان قد أجرت للغير فعلا في سنة ١٩٥٢ التالية لستى النزاع بواقع خمسين جنيها للفدان ولا أصل في أوراق الدعوى لما استند إليه الحكم المطعون فيه في إطراح تقدير الخبير وتقدير لجنة الجاشني — ولما كان ذلك، وكان ثبات الظروف الاقتصادية وحده لا يكفي للقول بعدم تغير مقابل الإنتفاع بالأطيان محل النزاع — وهي من الأطيان المستصلحة حديثا — من سنة

لأخرى ذلك أن هذا المقابل لا يتوقف تقديره على الظروف الاقتصادية وحدها بل هناك من الظروف الأخرى ما يجب إدخاله في الحساب عند تقدير هذا الربح كدرجة خصوبة تربة الأرض وما يكون قد طرأ عليها من تحسن ورغبات الناس فيها . فإن إغفال الحكم لهذه العناصر وإستناده في تقديره للربح إلى ثبات الظروف الاقتصادية وحدها وإستناده في إطاره لتقدير الخير ولتقدير لجنة الجائش إلى مالا أصل له في الأوراق ذلك كله يجعله مشوبا بقصور يبطله ويستوجب نقضه .



## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار | محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٥ )

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٤ القضائية :

نقض . "إعلان الطعن" . "إستكمال أو تصحيح الإجراءات" . "ميعاده" .  
بطلان .

إستكمال الطاعن ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وفقاً للمادة ٢/٢ من القانون  
رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . التفرقة بين الطعون التي لم تكن مطروحة على محكمة النقض وقت نشر هذا  
القانون وبين الطعون التي كانت مطروحة في ذلك الوقت . ويجوب حصول الاستكمال  
أو التصحيح في الحالة الأولى في الميعاد الذي قرره القانون المذكور وهو خمسة عشر  
يوماً ابتداء من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ . وفي الحالة الثانية في الميعاد الذي  
تحدده المحكمة .

إذ نصت المادة ٢/٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على أنه "يجب على  
الطاعن أن يستكمل ما لم يتم من تلك الإجراءات ويصحح ما لم يصح منها وفقاً  
لحكم هذه الفقرة وفي المواعيد المقررة قانوناً وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا  
القانون أو في المواعيد التي تحددها المحكمة فقد فرقت بين الطعون التي لم تكن  
مطروحة على محكمة النقض وقت نشر هذا القانون وبين الطعون التي كانت مطروحة  
عليها في ذلك الوقت فأوجبت على الطاعن في الحالة الأولى أن يستكمل ويصحح  
الإجراءات في الميعاد الذي قرره القانون المذكور وهو خمسة عشر يوماً تبدأ من  
١١ مايو سنة ١٩٦٧ وأوجبت عليه في الحالة الثانية القيام بذلك في المواعيد التي  
تحددها المحكمة ومن ثم فإنه إذا لم يكن الطعن مطروحاً على المحكمة في تاريخ نشر  
هذا القانون فإنه كان يجب على الطاعن إعلان الطعن قبل انقضاء خمسة عشر يوماً

من هذا التاريخ فاذا انقضى هذا الميعاد دون إعلان المطعون ضدهما بالطعن فإنه لا يكون للطاعن الحق في أن تمنحه المحكمة أجلا آخر لإعلان الطعن .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المرحوم ديمترى اثناس بنتازاراس مورث المطعون ضدهما أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٩٨ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى بنى سويف طالبا الحكم برد وبطلان الاتفاق المؤرخ ٧ يونيه سنة ١٩٦٠ والمودع فى القضية رقم ٤٤١ سنة ١٩٦٠ مدنى الفشن . وقال بيانا للدعوى إنه كان قد حكم له فى الدعوى رقم ١٣ سنة ١٩٥٧ بيوع كلى بنى سويف برسو منزل عليه . ولدى التنفيذ استشكل الطاعن فيه بالدعوى رقم ٤٤١ سنة ١٩٦٠ مدنى الفشن وقدم فى تلك الدعوى إتفاقا مؤرخا ٧ يونيه سنة ١٩٦٠ ادعى أنه موقع عليه منه ( من مورث المطعون ضدهما ) وتضمن تعهده بوقف تنفيذ حكم مرمى المزايد لمدة سنة على أن يسدد له الطاعن خلالها مبلغ ١٥٠٠ ج فإن فعل تنازل هو عن باقى الدين . ولما كان هذا الاتفاق مزورا لم يصدر منه فقد اضطرت لإقامة هذه الدعوى بطلب الحكم بتزويره . وبتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٦٣ قضت محكمة بنى سويف الابتدائية برد وبطلان الاتفاق المؤرخ ٧ يونيه سنة ١٩٦٠ والمنسوب صدوره من مورث المطعون ضدهما . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١١٢٩ سنة ٨٠ ق ثم أحيل إلى محكمة استئناف بنى سويف حيث قيد فى جدولها برقم ٢٧٦ سنة ١ ق وبتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وبتقرير مؤرخ ١٥ يوليه سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

وبحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن لعدم إعلانه إلى المطعون ضدهما .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن قد رفع في ١٥ يولييه سنة ١٩٦٤ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولية سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وإذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان في الميعاد المذكور وحتى انقضى الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر هذا القانون الأخير . إذ كان ذلك، فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات والقضاء ببطلان الطعن . ولا وجه لإجابة وكيل الطاعن إلى ما طلبه في جلسة المرافعة من منحه أجلاً لإعلان المطعون ضدهما تأسيساً على أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ قد أجاز له إجراء الإعلان في المواعيد التي تحددها المحكمة ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ إذ نصت على أنه "يجب على الطاعن أن يستكمل ما لم يتم من تلك الإجراءات ويصحح ما لم يوضح منها وفقاً لحكم هذه الفقرة وفي المواعيد المقررة قانوناً وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون أو في المواعيد التي تحددها المحكمة" فقد فرقت بين الطعون التي لم تكن مطروحة على محكمة النقض وقت نشر هذا القانون وبين الطعون التي كانت مطروحة عليها في ذلك الوقت فأوجبت على الطاعن في الحالة الأولى أن يستكمل ويصحح الإجراءات في الميعاد الذي قرره القانون المذكور وهو خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشره وأوجبت عليه في الحالة الثانية القيام بذلك في المواعيد التي تحددها



المحكمة . وأصبحت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور عن ذلك بقولها " وقد رُئى أن يشمل التصحيح الإجراءات التي بدأت صحيحة ولم تستكمل وتلك التي لم تتم أصلا أو بدأت باطلة فنص على أن يستكمل الطاعن ما لم يتم من تلك الإجراءات ويصحح ما لم يصح منها وتفتح المواعيد المقررة قانونا لإبتداء من تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة إلى الطعون التي لم تطرح بعد على المحكمة ، أما بالنسبة إلى الطعون المطروحة عليها فيتم ذلك في المواعيد التي تحددها المحكمة " . وإذا لم يكن هذا الطعن مطروحا على المحكمة في تاريخ نشر هذا القانون ، فإنه كان يجب على الطاعن إعلان الطعن قبل إنقضاء خمسة عشر يوما من هذا التاريخ وإذا انقضى هذا الميعاد دون إعلان المطعون ضدهما بالطعن فإنه لا يكون للطاعن الحق في أن تمنحه المحكمة أجلا آخر لإعلان الطعن .

---

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين؛  
السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد

( ٢٦ )

### الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ القضائية

( أ ) إعلان . ” الإعلان للنيابة ” . بطلان . نقض ” إعلان الطعن ” .

عدم إعلان الطعن في موطن كل من المطعون ضدهم الوارد بالأوراق دون بيان سبب ذلك مع عدم ثبوت تغيير هذا الموطن قبل محاولة إعلان الطعن . الإعلان للنيابة لا يبرره مجرد تعذر إعلان المطعون ضدهم في الحال التي عينها الطاعن في ورقة الإعلان . بطلان الإعلان .

( ب ) شفعة ” دعوى الشفعة ” . حكم . ” الطعن في الأحكام ” . نقض ” الخصوم في الطعن ” . دعوى .

عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة : الشفيع والبائع والمشتري . لأي من الخصوم الحاضرين التمسك بذلك بطلان الطعن بالنسبة للبائع الذي لم يصح إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم

١ — متى كان يبين من الأوراق أن بها تعريفا كافيا للطاعن بموطن كل من المطعون ضدهم مما كان ينبغي معه أن يسعى إلى إعلان كل منهم بالطعن في هذا الموطن فإنه إذا لم يفعل ولم يبين علة اعتراضه على إعلانهم في مواطنهم تلك ولم يقيم الدليل على أنهم قد غيروها قبل محاولة إعلانهم بالطعن وأنه استنفد كل محاولة في سبيل الاهتداء إلى موطنهم الجديد مما اضطره إلى إعلان الطعن إليهم في النيابة ، وكان لا يكفي لتبرير الإلتجاء إلى الإعلان للنيابة مجرد أن يكون قد تعذر إعلان المطعون ضدهم في الحال التي عينها الطاعن في ورقة الإعلان وبخاصة

إذا كانت تخالف محال إقامتهم المعينة في أوراق الدعوى المضمومة للطعن ، فإن إعلان المطعون ضدهم الحاصل للنيابة يكون باطلا .

٢ — دعوى الشفعة لا تكون مقبولة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشتري فإذا رفع الطعن — في الحكم الصادر في دعوى الشفعة — من أى من هؤلاء دون أن يختصم فيه الطرفين الآخرين كان غير مقبول ولأى من الخصوم الحاضرين التمسك بعدم قبوله ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة للبائعين الذين لم يصح إعلانهم به يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى شين الكوم على الطاعن والمطعون ضده الثالث محمد أمين موسى بصفته وليا شرعيا على أولاده القصر عائشة وسميحة وممدوحة وبهية وأنور طالبا الحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة ١ ف و ١٣ ط و ١٨ س المينة بالعريضة والمبيعة للطاعن من المطعون ضده الثالث بصفته كما أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى شين الكوم على الطاعن والمطعون ضدهم الثانى والرابع والخامس والسادسة محمد كامل السبكى وزكى أحمد فرغلى وأحمد أحمد فرغلى وعائشة أحمد فرغلى طالبا الحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة ٤ ف و ١٧ ط و ٦ س المينة بالعريضة والمبيعة للطاعن من هؤلاء المطعون ضدهم وأقام أيضا الدعوى رقم ٤٥ سنة ١٩٥٧ كلى شين الكوم على الطاعن وحميده عبد الله عمر المطعون ضدها السابعة طالبا الحكم بصحة إجراءات الأخذ بالشفعة وصحة الإيداع الحاصل منه وثبوت حتمه في أخذ الأبطالان المبيعة للطاعن من المطعون ضدها المذكورة والمينة بالعريضة ومساحتها ٥ ف و ١ ط و ٩ س بالشفعة وذلك بالثمن الحقيقى



الذي سيثبتته لل محكمة و بعد أن قررت المحكمة ضم الدعاوى الثلاث للارتباط قضت فيها بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ برفضها جميعا فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٢ سنة ٩ قضائية وبجلسة ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٤ طلب المطعون ضدهما الثامنة والحادية عشر قبول تدخلهما في الاستئناف ووقف نظره حتى يفصل في الدعوى رقم ٢١٦٩ سنة ١٩٦٤ كلى مصر المرفوعة منهما على الطاعن والمطعون ضده الأول ببطلان العقد المؤرخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٦ الصادر من والدهما المطعون ضده الثالث إلى الطاعن وذلك لصدوره منه بعد بلوغهما سن الرشد وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف (أولا) برفض قبول كل من عائشة محمد أمين موسى وأنور محمد أمين موسى خصوما ثلثا في الاستئناف (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف بكافة أجزائه والقضاء ١ — في الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى شين الكوم بأحقية المستأنف (المطعون ضده الأول) في أخذ مساحة ١ ف و ١٣ ط و ١٨ س المينة الحدود والمعالص بصحيفة افتتاح الدعوى بالشفعة نظير الثمن الحقيق وقدره ٢٧٥ جنيها للقدان الواحد ٢ — وفي الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى شين الكوم بأحقية المستأنف (المطعون ضده الأول) في أخذ ٤ ف و ١٧ ط و ٦ س المينة الحدود والمعالص بصحيفة افتتاح الدعوى بالشفعة نظير الثمن الحقيق وقدره ٢٧٥ جنيها للقدان الواحد ٣ — وفي الدعوى رقم ٤٥ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى شين الكوم بأحقية المستأنف (المطعون ضده الأول) في أخذ ٥ ف و ١ ط و ٩ س المينة الحدود والمعالص بصحيفة افتتاح الدعوى بالشفعة نظير الثمن الحقيق وقدره ١٧٠٠ ج . و بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن (المشتري) في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن وريثة المطعون ضده الأول طلبوا الحكم ببطلان الطعن لعدم إعلانه لجميع الخصوم في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ سريان القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ كما دفعت النيابة العامة ببطلان الطعن لعدم إعلانه إعلانا صحيحا للمطعون ضدهم الرابع والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشرة ذلك أن الطاعن أعلنهم بالطعن في مواجهة النيابة رغم أن الأوراق تشير إلى أن لهم موطننا معلوما لم يعلنهم الطاعن فيه كما لم يقدم ما يدل على أنه

استنفد كل محاولة في سبيل الاهتداء إلى موطن كل منهم وإنه لما كان إعلان المطعون ضدهم سالف الذكر . وهم من بين البائعين في دعاوى الشفعة الثلاث — قد وقع باطلا فإن الطعن يكون باطلا أيضا بالنسبة لباقي المطعون ضدهم لوجوب اختصاص جميع البائعين في دعاوى الشفعة في جميع مراحلها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك، انه يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن إعلان المطعون ضدهم الذين أشارت إليهم النيابة وكذا المطعون ضدها السادسة عائشة أحمد فرغلي قد وقع باطلا، فبالنسبة للمطعون ضده الرابع زكي أحمد فرغلي يبين أن الطاعن طلب إعلانه بالمنزل رقم ٣٨ بشارع بدر الدين قسم روض الفرج وقد أثبت المحضر في محضر انتقاله المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٥ أنه لم يتمكن من إعلانه في هذا العنوان لعدم وجود شارع بهذا الاسم بقسم روض الفرج وأن الموجود هو شارع نحر الدين فطلب الطاعن إعلان المطعون ضده الرابع بشارع نحر الدين رقم ٣٨ ولما انتقل المحضر في ٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ أثبت في محضره أنه لا يوجد منزل بهذا الرقم في الشارع المذكور وأنه تعذر إعلان المراد إعلانه لهذا السبب فأعلنه الطاعن في يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٦٥ في مواجهة النيابة — كما يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن الطاعن طلب إعلان المطعون ضدها السادسة عائشة أحمد فرغلي في المنزل رقم ١٢ شارع عبد الحميد الديب قسم الساحل ولما أثبت المحضر في محضر انتقاله المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٥ أنه لم يستدل عليها بهذا المنزل أعلنها الطاعن مباشرة في النيابة في يوم ٣ من الشهر المذكور كما يبين من ورقة إعلان الطعن أن الطاعن طلب إعلان المطعون ضدها السابعة حميدة عبد الله عمر بالمنزل رقم ١٦ شارع حوض الحص المتفرع من شارع الجيش ولما انتقل المحضر إلى هذا المنزل في يوم أول أغسطس سنة ١٩٦٥ أثبت في محضره أنها لا تقيم فيه وأنه علم بأنها تقيم بشارع الجيش بالعمارة المجاورة لقسم باب الشعرية فطلب الطاعن إعلانها في هذا العنوان وعندما انتقل إليه المحضر في يوم ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٥ أثبت في محضره أن العمارة المجاورة لقسم باب الشعرية هي رقم ١٦٦ شارع الجيش وأنه لم يستدل على المراد إعلانها فيها فأعلنها الطاعن في مواجهة النيابة في يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٦٥ وتبين أيضا من أصل ورقة إعلان المطعون ضدهم



من الثامنة إلى الثانية عشرة أن الطالب طلب إعلانهم في المنزل رقم ١٤ بحارة المفتى بشارع محمود رضا بالجيزة ولما انتقل المحضر في يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ إلى هذا المنزل لم يجدهم مقيمين فيه وأثبت في محضره أنه علم بأنهم يقيمون بشارع بين الحناين بجوار شارع قمر بالعباسية فطلب الطاعن إعلانهم في هذا المحل الأخير ولما انتقل إليه المحضر في يوم ٥ من الشهر المذكور أثبت في محضره أنه لم يهتد إلى محل إقامتهم بهذا الشارع لعدم ذكر رقم المنزل الذي يقيمون فيه فأعلنهم الطاعن في يوم ٧ من نفس الشهر في مواجهة النيابة — ولما كان الثابت من أوراق الملف المضموم أن المطعون ضده الرابع زكى أحمد فرغلي أعلن بصحيفة إفتتاح الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٥٧ وبصحيفة الاستئناف في المنزل رقم ٣٨ بشارع أمين الدين وليس بدر الدين أو نحر الدين كما أعيد إعلانه بالإستئناف بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ في موطنه هذا وقد تم الإعلان في المرات الثلاث إما لشخصه أو مخاطبا مع زوجته المقيمة معه وأن عائشة أحمد فرغلي المطعون ضدها السادسة وإن كانت قد أعلنت بعريضة الدعوى الابتدائية في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٩ مع شخصها بشارع عبد الحميد الديب رقم ١٢ قسم الساحل وهو العنوان الذي وجه إليها فيه إعلان الطعن إلا أنها أعلنت في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ بمنطوق الحكم التمهيدى الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ مخاطبا مع شخصها بشارع عبد الحميد الديب رقم ٢٨ مما يفيد أنها تركت المنزل الأول إلى هذا المنزل الأخير قبل محاولة إعلان الطعن إليها كذلك فإن حميدة عبد الله عمر المطعون ضدها السابعة قد صح إعلانها في يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٥٤ بمنطوق الحكم التمهيدى السالف الذكر بالمنزل رقم ١٦٦ شارع الجيش شقة رقم ٢٠ وهذا الرقم لم يذكره الطاعن عندما طلب إعلانها في هذا المنزل كما يبين من أوراق الملف المضموم أن المطعون ضدهم من الثامنة إلى الثانية عشرة تم إعلانهم بجميع إجراءات الدعوى الابتدائية والاستئناف في شخص والدهم بصفته وليا عليهم في المنزل رقم ١٣ بشارع الشيخ قمر — وقد تعذر إعلانهم بالطعن في هذا الشارع لعدم ذكر الطاعن هذا الرقم في ورقة الإعلان وذلك على ما أثبت المحضر في محضر إنتقاله المؤرخ ٥ أغسطس سنة ١٩٦٥ السالف الإشارة إليه — ولما كان يبين مما تقدم أن في أوراق الملف المضموم تعريفا كافيا للطاعن بموطن كل من المطعون ضدهم سالف الذكر مما كان ينبغى عليه معه أن يسعى إلى إعلان كل منهم



بالطعن في هذا الموطن وإذا لم يفعل ولم يبين حلة إضرابه عن إعلانهم في مواطنهم تلك ولم يقيم الدليل على أنهم قد غيروها قبل محاولته إعلانهم بالطعن وأنه استنفد كل محاولة في سبيل الاهتداء إلى موطنهم الجديد مما اضطره إلى إعلان الطعن إليهم في النيابة وكان لا يكفي لتبرير الإلتجاء إلى الإعلان إلى النيابة مجرد أن يكون قد تعذر إعلان المطعون ضدهم في المحال التي عينها الطاعن في ورقة الإعلان وبخاصة إذا كانت تخالف محال إقامتهم المعينة في أوراق الدعوى المضمومة للطعن — لما كان ذلك، فإن إعلان المطعون ضده الرابع والمطعون ضدهم من السادسة إلى الثانية عشرة الحاصل للنيابة يكون باطلاً، وإذا كان الطاعن لم يصحح هذا البطلان في الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لتصحيح ما لم يصح من الإجراءات في ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وإستكمال ما لم يتم منها وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الواجبة التطبيق توجب إعتبار الطعن باطلاً في حالة عدم إعلانه في الميعاد القانوني فإن الطعن يكون باطلاً بالنسبة للمطعون ضدهم سالفى الذكر الذين لم يصح إعلانهم به وإذا كان المطعون ضدهم الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشرة هم البائعون للعين المشفوع فيها في الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٥٧ كلى شبين الكوم وكان المطعون ضدهما الرابع والسادسة من بين البائعين للعين المشفوع فيها في الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٥٧ كلى شبين الكوم وكانت المطعون ضدها السابعة هي البائعة للعين المشفوع فيها في الدعوى رقم ٤٥ سنة ١٩٥٧ كلى شبين الكوم وكانت دعوى الشفعة لا تكون مقبولة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشتري فإذا رفع الطعن من أى من هؤلاء دون أن يختصم فيه الطرفين الآخرين كان غير مقبول ولأى من الخصوم الحاضرين التمسك بعدم قبوله — ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة للبائعين الذين لم يصح إعلانهم به يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت البركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

( ٢٧ )

الظعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ القضائية :

( أ ) نقض . " إعلان الطعن " . " بطلان الإعلان " . المصلحة في التمسك  
بالبطلان . بطلان .

إعلان الطعن . تمامه في الميعاد بمعرفة قلم الكتاب . تقديم المطعون عليه مذكرة  
بدفاعه في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان لم يلب شأب إجراء الإعلان . عدم بيان  
وجه المصلحة في التمسك به . لا يجوز .

( ب ) نقض . " الخصوم في الطعن " .

الخصوم في الطعن . اختصاصهم بالصفة التي كانوا متصفين بها في الدعوى  
الأصلية .

( ج ) نقض . " إجراءات الطعن " . " تقرير الطعن " . " إعلان الطعن " .  
بطلان .

وجوب اشتمال تقرير الطعن على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن  
كل منهم . الغرض منه . إعلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات . تحقق ذلك بكل  
ما يكفي للدلالة عليها . مثال .

( د ) دعوى . " ضم دعويين " . " أثره " .

ضم قضيتين مختلفتان سببا وموضوعا إلى بعضهما ، أثره . عدم فقدان كل منهما  
استقلاله . اختلاف الأثر في حالة وحدة الطلب في القضيتين .

(هـ) ضرائب . "الضريبة على التركات" . "وعاء الضريبة" . تركات .  
"تصفية التركة" .

فرض ضريبة على التركة تستحق من وقت الوفاة على صافي قيمة تركة المتوفى . مؤداه .  
تنظيم تصفية ضريبة جبرية للتركة تؤكد الأحكام المدنية لتصفية التركة وتعمل عملها .  
أثره . أيلولة ما بقى من أموال التركة بعد سداد الضريبة إلى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعى .

(و) ضرائب . "الضريبة على التركات" . إلزام . تجزئة .

إلزام الورثة بضريبة التركات . غير قابل للتجزئة .

(ز) ضرائب . "رسم الأيلولة على التركات" . "وعاء الضريبة" .

المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . فرض رسم على أيلولة  
التركات يستحق من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث . مؤداه .  
اقتسام الرسم بين الورثة واستحقاقه على صافي نصيب كل وارث على حدة .

(ح) ضرائب . "رسم الأيلولة على التركات" . إلزام ، تجزئة .

إلزام الورثة برسم الأيلولة منقسم .

١ — متى كان إعلان الطعن قد تم في الميعاد بمعرفة قلم الكتاب وفي ظل  
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ وكان المطعون عليه قد قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد  
القانونى ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يجوز له التمسك  
بالبطلان لعيب شاب إجراء الإعلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته  
في التمسك به (١) .

٢ — الأصل فيمن يختصم في الطعن أن يكون إحتصامه بالصفة التى كان  
متصفا بها في الدعوى الأصلية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(١) تقض ١٠ يناير سنة ١٩٦٣ — الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق . السنة ١٤



٣ — إذ نصت المادة السابقة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ على أن يشمل التقرير بالطعن على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم ، فإن الغرض المقصود من هذه المادة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — إنما هو إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات ، وكل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله <sup>(١)</sup> . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه اختصم أمام محكمة الموضوع بصفته الشخصية وكان المفهوم بجلاء مما جاء بهذا الحكم ومما جاء بتقرير الطعن — وإن ذكرت فيه صفة المطعون عليه كوارث — أن الطعن موجه إليه بصفته الشخصية وهى نفس الصفة التى كان مختصما بها أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة يكون على غير أساس .

٤ — وإن كان ضم قضيتين مختلفان سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج أحدهما فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب فى إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب فى القضية الأخرى .

٥ — النص فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات على أن ” تفرض على التركة ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحتسب على صافي قيمة تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا القانون “ ، مؤداه أن الشارع نظم تصفية ضريبية جبرية للتركة تؤكد الأحكام المدنية لتصفية التركة وتعمل عملها ، فتقدر أصولها وخصومها وما يبق بعد خصم الخصوم من الأصول يعتبر صافيا للتركة ، تفرض عليه الضريبة جملة وبعد سداد هذه الضريبة يؤول ما بقى من أموالها إلى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعى على ما أفصحت به المادة ٨٩٩ من القانون المدنى .

٦ — التزام الورثة بضريبة التركات غير قابل للتجزئة .

(١) قضا ١٩٦٣/١/٣١ — الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق س ١٤٠ ص ٢٠٣ .

٧ — النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أن "يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث" ، مؤداه أن هذا الرسم يتقسم بين الورثة ويستحق على صافي نصيب كل وارث على حدة .

٨ — إلزام الورثة برسم الأيلولة منقسم .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب بورسعيد قدرت تركة المرحوم أحمد مرسي أبو علي المتوفى في ٣٠/٨/١٩٥٢ بمبلغ ٧٠٩٨٩ ج و ٦١١ م وإذا افترض الورثة — المطعون عليهم — على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ٣٠/٥/١٩٥٩ أصدرت قرارها بتعديل صافي التركة إلى مبلغ ٥٩١٨٩ ج و ٦١١ م فقد أقاموا الدعوى رقم ١٢٢ سنة ١٩٥٩ بورسعيد الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالين الحكم ( أصليا ) بطلانه واعتباره كأن لم يكن ( واحتياطيا ) بالغائه واعتبار أصول التركة مبلغ ٢٩٩١٥ ج و ٩٦٢ م وخصومها مبلغ ٤٧٠٣٣ ج و ٥٢٨ م . وبتاريخ ١٢/١/١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنسب خبير لتقدير أصول التركة وخصومها ، وقد أثار الورثة أمام الخبير أن حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة سقط بالتقادم ، فأعاد الخبير الأوراق إلى المحكمة دون أن يباشر مأموريته وتمسك المدعون بهذا الدفع أمامها ، ثم أقاموا الدعوى رقم ٢٩ سنة ٦٠ بورسعيد الابتدائية ضد مصلحة الضرائب طالين الحكم بسقوط الحق في المطالبة بضريبة التركات ورسم الأيلولة بالتقادم ، ودفعت المصلحة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المذكورة ، وبعد أن قررت المحكمة

ضم الدعويين المشار إليهما ليصدر فيهما حكم واحد عادت وبتاريخ ١٤/٦/١٩٦٠ فحكمت حضوريا (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٦٠ وباختصاصها . ( وثانيا ) بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وبسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء رسم أيلولة أو ضريبة من تركة المرحوم أحمد مرسى أبو على بالتقادم . ( وثالثا ) بإلزام مصلحة الضرائب بمصروفات الدعوى رقم ١٢٢ سنة ١٩٥٩ وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . ( ورابعا ) بإلزام المدعين في الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٦٠ بمصروفاتها . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغائه والحكم بتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٤ سنة ١ قضائية . كما رفعت الاستئناف رقم ٩٦ سنة ١ قضائية ضد المطعون عليهما . ( ثانيا ) و ( ثالثا ) ثم تنازلت عنه . وبتاريخ ٧/٦/١٩٦١ حكمت المحكمة (أولا) بإثبات تنازل المستأنفة عن استئنافها رقم ٩٦ سنة ١ ق وبإلزامها بمصروفاته . ( وثانيا ) ببطلان الاستئناف رقم ٦٤ سنة ١ قضائية وإلزام المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم المطعون فيه ، ودفع المطعون ضده الأول ببطلان الطعن لبطلان إعلانه ، وبعدم قبوله لرفعه على غير ذى صفة ، وبعدم قبوله لانعدام المصلحة وطلب في الموضوع رفضه ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الدفوع وقبول الطعن في خصوص رسم الأيلولة .

وحيث إن مبنى الدفع الأول بطلان الطعن لبطلان إعلانه إلى المطعون عليه الأول إذ خلت ورقة الإعلان من إثبات عدم وجوده في موطنه ومن بيان اسم الخادمة المخاطب معها وسبب رفضها إستلام الصورة وهو ما يجعله باطلا طبقا للواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه لما كان إعلان الطعن قد تم في الميعاد بمعرفة قلم الكتاب وفي ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ وكان المطعون



عليه الأول قد قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز له التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراء الإعلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .

وحيث إن مبنى الدفع الثاني أن المطعون عليه الأول اختصم في تقرير الطعن بالنقض على اعتبار أنه أحد ورثة المرحوم أحمد مرمى أبو على في حين أنه كان مختصا في الاستئناف رقمي ٦٤ ، ٩٦٦ سنة ١ قضائية - بصفته الشخصية ومن ثم يكون الطعن غير مقبول لإختصامه بغير الصفة التي كان مختصا بها أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن الأصل فيمن يختصم في الطعن أن يكون إختصامه بالصفة التي كان متصفا بها في الدعوى الأصلية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وإذ كانت المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يشتمل التقرير بالطعن على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم ، فإن الغرض المقصود من هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو إعلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات ، وكل ما يكفي للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله . وإذ كان ذلك ، وكانت الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول اختصم أمام محكمة الموضوع بصفته الشخصية وكان المفهوم بجلاء مما جاء بهذا الحكم ومما جاء بتقرير الطعن - وإن ذكرت فيه صفة المطعون عليه الأول كوارث - أن الطعن موجه إليه بصفته الشخصية وهي نفس الصفة التي كان مختصا بها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذي صفة يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع الثالث أن الحكم الابتدائي فصل في الدعويين رقمي ٢٩ سنة ١٩٦٠ ، ١٢٢ سنة ١٩٥٩ بسقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضاء رسم أيلولة أو ضريبة عن التركة بالتقادم ، وأن المصلحة أقامت الاستئناف رقم ٦٤ سنة ١ قضائية عن الحكم في الدعوى رقم ١٢٢ سنة ١٩٥٩ ولم يشمل استئنافها

الحكم في الدعوى رقم ٢٩ سنة ٦٠ ، ولذلك أضحى القضاء الأخير وهو — سقوط حق المصلحة بالتقادم — إنتهايا وحائزا لحجية الشيء المحكوم فيه . كما تمسك المطعون عليه الأول أمام محكمة الإستئناف بدفوع أخرى خاصة بإعلان الإعلان لم يفصل فيها الحكم المطعون فيه ، وقبل الحكم بدفوعا أخرى بإبطالان لم يتناولها تقرير الطعن ومن ثم فإنه مع إقتراض صحة الأساس الذي أقيم عليه الطعن موضوعا فلن يترتب على قبوله سوى تحقيق مصلحة نظرية بحتة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ( أولا ) بأنه وإن كان ضم قضيتين مختلفتان سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهيلات للإجراءات لا يترتب عليه إدماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها — إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب في القضية الأخرى . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من الوقائع السابق بيانها أن المطعون عليهم دفعوا في الدعوى رقم ١٢٢ سنة ٥٩ بسقوط حق الطاعة في إقتضاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة بالتقادم ، وسلكوا للوصول إلى هذه الغاية بأن أقاموا الدعوى رقم ٢٩ سنة ٦٠ وكانت محكمة الدرجة الأولى — بعد أن قررت ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد حكمت فيهما معا بسقوط حق المصلحة بالتقادم ، فإن الإستئناف رقم ٦٤ سنة ١ قضائية يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — شاملا للدعويين لإندماج أحدهما في الأخرى وفقدان كل منهما إستقلالها . ومردود ( ثانيا ) بأن المطعون عليه الأول لم يبين الدفوع التي قبلها الحكم المطعون فيه ولم يتضمنها تقرير الطعن ، وتلك التي تمسك بها ولم يفصل فيها ومن ثم يكون دفعا مجتهدا وغير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل الوجهين الثاني والثالث من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإعلان الإستئناف مستندا في ذلك إلى أن مجهولا اشترك مع المحضر في إجراء الإعلان وأن صور الإعلانات الخاصة بالمستأنف عليهما الثانية والثالثة خالية من بيان ما يفيد إنتقال المحضر إلى محل إقامتهما وأن إعلان المستأنف عليهما الثانية مع المستأنف عليه الأول خلا من إثبات المحضر لغيابها عن موطنها حتى يسوغ له تسليمه إلى الأخير ولم يثبت المحضر عند إعلان المستأنف عليهما

الثالثة وتسليمه صورة الإعلان الخاصة بها إلى المستأنف عليه الأول. أن الأخير ليسكن معها حتى يكون له إعلانها في شخصه ، وإنتهى من ذلك إلى التقرير ببطلان الإعلان وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور من وجوه :  
( أولا ) أن ما استخلصه الحكم من عبارة ” بالعمارة رقم ١٥ شارع ٢٣ يوليه بپور سعيد “ أن مجهولا اشترك مع المحضر في إجراء الإعلان هو استخلاص غير صحيح لأن هذه العبارة هي عنوان محل إقامة المعلن إليهم السابق بيانه في صدد صحيفة الإعلان وإثباتها تكرار لا يمس بياناته ولم يكن لها أى أثر في إجراءاته ( وثانيها ) أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبالوكالة عن باقي المطعون عليهم قرر بجلسته ١٩٦١/٢/٨ بتزوله عن التمسك بالبطلان لاشتراك مجهول مع المحضر في الإعلان بشرط عدم تأجيل الدعوى وقد أغفل الحكم المطعون فيه مناقشة هذا التنازل أو الرد على دفاع الطاعنة في شأنه مما يشوبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على دعائتين هما أن مجهولا اشترك مع المحضر في إجراء الإعلان ، وأن صور إعلانات المطعون عليها الثانية والثالثة باطلة ، وإذا كانت الدعامة الثانية تكفى للحملة ولم تكن محل نعى من الطاعنة ، فإن النعى عليه في دعامته الأولى يكون غير منتج في جملته ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من سبب الطعن أن الدعوى ليست من الدعاوى الغير قابلة للتجزئة لأن الضريبة تربط على كل وارث شخصيا سواء عن نصيبه في رسم الأيلولة أو ضريبة التركات ، وطبقا للمادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات لا يبطل الاستئناف إلا بالنسبة للمطعون عليهما الثانية والثالثة اللتين لم تعلنا ويظل صحيحا وقائما بالنسبة للمطعون عليه الأول الذي لم يحدد الحكم المطعون فيه أن إعلانه كان صحيحا .

وحيث إن هذا النعى في خصوص ضريبة التركات مردود بأن النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ سنة ١٩٥٢ يفرض ضريبة على التركات على أنه ” تفرض على التركة ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحتسب على صافي قيمة تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا القانون “



ومؤداه أن الشارع نظم تصفية ضريبية جبرية للتركة تؤكد الأحكام المدنية لتصفية التركة وتعمل عملها ، فتقدر أصولها وخصومها وما يبقى بعد خصم الخصوم من الأصول يعتبر صافيا للتركة ، تفرض عليه الضريبة جملة ، وبعد سداد هذه الضريبة يؤول ما بقي من أموالها إلى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعى — على ما أفصحت به المادة ٨٩٩ من القانون المدنى — وإذا كان ذلك ، وكان إلزام الورثة بضريبة التركات غير قابل للتجزئة وكان الحكم المطعون فيه قضى ببطلان الإستئناف بالنسبة لجميع المطعون عليهم بالرغم من صحة إعلان المطعون عليه الأول الذى أعلن لشخصه فإنه لا يكون قد خالف أحكام المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات أو أخطأ فى تطبيقها . أما بالنسبة لرسم الأيلولة فإن النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه ” يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافى نصيب الوارث “ ومؤداه ، أن هذا الرسم ينقسم بين الورثة ويستحق على صافى نصيب كل وارث على حدة ، وإذا كان ذلك ، وكان إلزام الورثة برسم الأيلولة منقسما وكان الحكم المطعون فيه قضى ببطلان الإستئناف بالنسبة لجميع الورثة بالرغم من أن بطلان إعلان المطعون عليهما الثانية والثالثة ما كان يستتبع البطلان — وفقا لأحكام المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات — بالنسبة للمطعون عليه الأول الذى أعلن إعلانا صحيحا ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر مهندي ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

( ٢٨ )

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .  
 "ديانة" . قانون . "القانون الواجب التطبيق" . دعوى . "دعوى  
 الأحوال الشخصية" . اختصاص .

أحوال شخصية . سير الدعوى وانقضاء الخصومة فيها . وصف ظاهر منضبط .  
 اتخاذ — لا مجرد قيام النزاع — مناطا يحدد به الاختصاص والقانون الواجب  
 التطبيق .

(ب ، ج) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .  
 "ديانة" .

(ب) تغيير الطائفة أو الملة . اتصاله بحرية العقيدة . أثره . تحققه بمجرد  
 الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية . عدم توقفه  
 على إخطار الطائفة القديمة .

(ج) ديانة . تغيير الملة أو الطائفة . اختلاف طائفة المريان الأرثوذكس  
 من طائفة الأقباط الأرثوذكس .

١ — مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ —  
 وعلى ما يرى به قضاء محكمة النقض — أن الشارع أراد أن يتخذ من "سير الدعوى"

و "انعقاد الخصومة فيها" وهو وصف ظاهر منضبط لا من مجرد قيام النزاع مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أفرادها (١).

٢ — تغيير الطائفة أو الملة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أمر يتصل بحرية العقيدة ومن ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ولا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة (٢). وإذا كان المطعون ضده قدم طلب الانضمام إلى طائفة السريان الأرثوذكس في ١٩٦٥/٥/٢٥ وصدرت الموافقة على انضمامه لتلك الطائفة في ١٩٦٥/٩/٧ فإن التغيير ينتج أثره من هذا التاريخ ولا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة أو موافقتها.

٣ — القول بأن انضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس لا يعتبر تغييرا للملة والطائفة لأن السريان والأقباط الأرثوذكس يتبعان مذهباً واحداً هو المذهب المسيحي الأرثوذكسي مردود بأن "طائفة السريان الأرثوذكس تختلف عن طائفة الأقباط الأرثوذكس ولكل منهما مجامعها الملي الخاص بها".

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن صليب حسب الله صليب أقام الدعوى رقم ٦٥ سنة ١٩٦٥

(١) نقض ١٩٦٦/٤/٢ — الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — السنة ١٧ ص ٨٨٩.

(٢) نقض ١٩٦٦/٣/٣٠ — الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق أحوال شخصية — السنة ١٧ ص ٧٩٢.

ونقض ١٩٦٦/٣/٢٣ — الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية — السنة ١٧ ص ٦٨٥.



أحوال شخصية بنى سوييف الابتدائية ضد زوجته السيدة عزيزة جرجس فلتاؤوس يطلب الحكم بإثبات طلاقه لها بتاريخ ١٩٦٥/٩/٨ مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة، وقال شرحا لدعواه إنهما قبطيان أرثوذكسيان وتزوجها في ١٩٥٥/٧/٢٥ أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وإذا غير طائفته وانضم إلى طائفة الأقباط السريان في ١٩٦٥/٩/٧ وأخطر كنيسة الأقباط الأرثوذكس بهذا التغيير وأصبحا بذلك مختلفي الطائفة وطلقها فقد طلب الحكم بإثبات هذا الطلاق، ودفعت المدعى عليها بأن هذا التغيير تم أثناء سير النزاع فلا يعتد به. وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٦ حكمت المحكمة حضوريا بإثبات طلاق المدعى صليب حسب الله صليب لزوجته المدعى عليها عزيزة جرجس فلتاؤوس الذي أوقعه عليها بجلسة ١٩٦٥/١٠/١٠ وألزمت المدعى عليها المصاريف و.هـ قرشا مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات، واستأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سوييف طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٣ أحوال شخصية سنة ٤ قضائية. وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة، وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصررت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطالب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن.

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإثبات الطلاق مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليه غير ملته وانضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس وأصبح مختلف المسلة مع زوجته القبطية الأرثوذكسية ومن حقه تطبيقها بإرادته المتفردة إعمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهو منه خطأ ومخالفة للقانون وفساد في الاستدلال من وجوه : (أولها) أنه يشترط طبقا للمادتين ٦ و ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن يكون تغيير المسلة قد تم قبل قيام النزاع بين الطرفين ورفع الدعوى ليعتد به ويحدث أثره، وإذا كان الثابت

من الأوراق أن النزاع بين الزوجين نشأ في سنة ١٩٦٣ إذ أقامت الطاعنة دعوى النفقة رقم ٨٨٩ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية بنى سوييف الجزئية التي قضى فيها لصالحها ثم أقام المطعون عليه دعوى التطليق رقم ٩٥ سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية بنى سوييف الابتدائية ولما قضى برفضها لجأ إلى تغيير ملته في ١٩٦٥/٩/٧ ثم أقام الدعوى الحالية رقم ٦٥ سنة ١٩٦٥ أحوال شخصية بنى سوييف الابتدائية بطلب لإثبات الطلاق وقد حصل تغيير المسلة أثناء سير هذه الدعاوى المترابطة فيعتبر حاصلها بعد رفع الدعوى ولا ينتج أثره . (وثانيها) أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بإثبات الطلاق إلى أن المطعون عليه انضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس في ١٩٦٥/٩/٧ وقبل إيقاع الطلاق ورفع الدعوى وهو منه خطأ ومخالفة للقانون إذ أن هذا التغيير لا يعتد به لعدم استيفائه الشكل القانوني إذ لم ينظر المطعون عليه طائفته القديمة بانقطاعه عنها إلا في ١٩٦٥/١١/١٣ بعد إيقاع الطلاق ورفع الدعوى . (ثالثها) أن تحقيق مقاصد الشارع يقتضي انصراف معنى الاتحاد في الطائفة والملة إلى الوحدة المذهبية فيعتبر طرفا المنازعة متحدين طائفة وملة كلما انتميا إلى وحدة مذهبية واحدة وأن انضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس لا يعتبر تغييرا للملة والطائفة لأن السريان والأقباط الأرثوذكس يتبعان مذهباً واحداً هو المذهب المسيحي الأرثوذكسي .

وحيث إن هذا النعي مردود في (وجهه الأول) بأن مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشارع أراد أن يتخذ من "سير الدعوى" وانعقاد الخصومة فيها — وهو وصف ظاهر منضبط — لا من مجرد قيام النزاع مناطاً يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أفرادها ، وإذ كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون عليه غير طائفته وانضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس في ١٩٦٥/٩/٧ ومن قبل رفع الدعوى في ١٩٦٥/٩/٢٧ وبذلك أصبح طرفاً مختلفاً الطائفة والملة وتطبق في شأن واقعة الطلاق أحكام الشريعة الإسلامية التي تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه التزم هذا النظر وقضى بإثبات الطلاق فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ومردود في (وجهه الثاني) بأن تغيير الطائفة أو الملة — وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمر يتصل بحرية العقيدة ومن ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ولا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة. وإذا كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه قدم طلب الانضمام إلى طائفة السريان الأرثوذكس في ١٩٦٥/٥/٢٥ وصدرت الموافقة على إنضمامه لتلك الطائفة في ١٩٦٥/٩/٧ فإن التغير ينتج أثره من هذا التاريخ الأخير ولا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة أو موافقتها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه فساد في الاستدلال. ومردود في (الوجه الثالث) بما أورده الحكم المطعون فيه من أن "طائفة السريان الأرثوذكس تختلف عن طائفة الأقباط الأرثوذكس" وأن "لكل منهما مجلسها الملى الخاص بها" وبه ينتفى وجه النعي ولما تقدم يتعين رفض الطعن.



## جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٨

يرئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدقي البشبيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٩ )

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٢ القضائية :

( أ ) دعوى . ” سقوط الخصومة ” . ” طريقة رفع طلب سقوط  
الخصومة ” . حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الأحكام الصادرة  
قبل الفصل في الموضوع ” .

طلب سقوط الخصومة . جواز رفعه بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق  
الدفع أمام المحكمة بعد تعجيل الدعوى الأصلية . ضم المحكمة طلب سقوط الخصومة  
المرفوع بطريق الدعوى إلى الدعوى الأصلية . إندماجه في الدعوى الأصلية التي أبدى  
فيها ذات الطلب بطريق الدفع . الحكم برفض الطلبين حكم صادر قبل الفصل في  
الموضوع لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن  
فيه استقلالا .

( ب ) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الأحكام الصادرة قبل الفصل في  
الموضوع ” . دعوى . ” سقوط الخصومة ” .

الخصومة التي ينتظر إلى انتهائها وفقا للسادة ٣٧٨ مرافعات هي الخصومة المنعقدة  
بين طرفيها لا الخصومة التي تثار في مسألة فرعية أو دفع متعلق بإجراءات الدعوى  
كالدفع بسقوط الخصومة .

( ج ) دعوى . ” ضم دعوى إلى أخرى ” . ” أثره ” .

ضم دعوى بين لا يفقد كل منهما استقلالها . محل هذه القاعدة أن تكون الدعوى بان  
مختلفتين موضوعا وسببا .

١ - طلب سقوط الخصومة هو في واقع الامر دفع بطلان إجراءات الخصومة الأصلية أجاز الشارع في المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات تقديمه إلى المحكمة المقامة أمامها تلك الخصومة بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا عجز المدعى دعواه الأصلية بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط ومن ثم فإذا تمسك به المدعى عليه بالطريقتين معا وقررت المحكمة ضم طلب سقوط الخصومة المقدم بطريق الدعوى إلى الدعوى الأصلية ليصدر فيهما حكم واحد فإنه ينبغي على الضم في هذه الحالة اندماج هذا الطلب في الدعوى الأصلية التي أبدى فيها ذات الطلب بطريق الدفع لأنه علاوة على اتحاد الطرفين فإن الطلب الأول متفرع عن هذه الدعوى ويتناول الخصومة فيها ويكون الحكم الصادر برفض الطلبين - وهما في حقيقتهما طلب واحد مقدم بطريقتين مختلفتين - حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ - قصدت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات بالخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص - الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التي تثار عرضا بشأن مسألة فرعية أو دفع متعلق بإجراءات الدعوى كالدفع بسقوط الخصومة (١) .

٣ - القول بأن ضم قضيتين ليس من شأنه أن يفقد كلا منهما استقلالها عن الأخرى محله أن تكون القضيتان مختلفتين سببا أو موضوعا أما حيث يكون الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب في القضية الأخرى فإنه لا يمكن القول باستقلال إحداهما عن الأخرى (٢) .

(١) راجع تقض ١٨/٢/١٩٦٥ ج المكتب الفني من ١٦ ص ١٩٧ .

(٢) راجع تقض ٢٨/٢/١٩٦٦ ج المكتب الفني من ١٧ ص ١٤٥٢ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥١ ضبطت مصلحة الجمارك بمحديقة منزل ابراهيم نخله ( المطعون ضده الثانى ) دخانا مملوكا لقريبه أنيس اسكاروس (المطعون ضده الأول) تبين من الفحص أنه مخلوط بأتربة ومواد نباتية بالمخالفة للقرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ وبتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ أصدرت اللجنة الجمركية بالقاهرة قرارا بتفريم المطعون ضدهما متضامنين مبلغ ٢٣٣٠ ج ومصادرة الدخان المضبوط فعارض المطعون ضدهما فى هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٥١ ودفع المطعون ضده الأول ببطلان إجراءات أخذ العينة والتحليل وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع ورفض المعارضة وتأيد القرار المعارض فيه فاستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٦٠٠ سنة ٦٩ ق وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار اللجنة الجمركية الصادر فى ١٩٥١/٩/٥ واعتباره معدوم الأثر. فطعنت مصلحة الجمارك فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٥٥ سنة ٢٥ قضائية وبتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى وبصحيفة أعلنت لمصلحة الجمارك فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ عجل المطعون ضدهما استئنافهما رقم ٦٠٠ سنة ٦٩ ق بجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٦٢ طالبين الحكم لهما ببطلانهما السابقة وبصحيفة أعلنت للمطعون ضدهما فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦١. أقامت مصلحة الجمارك الدعوى رقم ٥٥١ سنة ٥٨ ق التى تحدد لنظرها جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ طالبة الحكم بسقوط الحصومة فى الإستئناف رقم ٦٠٠ سنة ٦٩ ق لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح تم فيه وهو صدور حكم النقض كما دفعت



بسقوط الخصومة عند نظر الاستئناف بعد تعجيله — وبعد أن قررت محكمة الاستئناف ضم تلك الدعوى للاستئناف ليصدر فيها حكم واحد قضت في ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ في الدفع المبدى من مصلحة الجمارك وفي الدعوى المقامة منها بطلب سقوط الخصومة برفضها وفي ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ طعنت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين دفعت فيهما بعدم جواز الطعن في الحكم وتمسكت بهذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن النيابة دفعت بعدم جواز الطعن في الحكم تأسيسا على أن دعوى سقوط الخصومة تعتبر دفعا للخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين في الاستئناف بقصد إسقاط هذه الخصومة وإبطال إجراءاتها وأنه متى قررت المحكمة ضم هذه الدعوى إلى الخصومة الأصلية بعد تعجيلها من جانب المدعى فإنها تندمج في هذه الخصومة وتصبح جزءا منها ودفعها من دفع المدعى عليه فيها كما يصبح الحكم الصادر برفضها حكما صادرا قبل الفصل في موضوع تلك الخصومة لا يجوز الطعن فيه على استقلال بل يطعن فيه مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك بأن طلب سقوط الخصومة هو في واقع الأمر دفع ببطلان إجراءات الخصومة الأصلية أجاز الشارع في المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات تقديمه إلى المحكمة المقامة أمامها تلك الخصومة بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا عجل المدعى دعواه الأصلية بعد إنقضاء السنة المقررة للسقوط ومن ثم فإذا تمسك به المدعى عليه بالطريقين معا وقررت المحكمة إضم طلب سقوط الخصومة بطريق الدعوى إلى الدعوى الأصلية ليصدر فيها حكم واحد فإنه ينبغي على الضم في هذه الحالة اندماج هذا الطلب في الدعوى الأصلية التي أبدى فيها ذات الطلب بطريق الدفع لأنه علاوة على اتحاد الطلبين فإن الطلب الأول متفرع عن هذه الدعوى ويتناول الخصومة فيها ويكون الحكم الصادر برفض الطلبين — وهما في حقيقةتهما طلب واحد قدم بطريقين مختلفين — صادرا قبل الفصل في الموضوع لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات التي قصدت بالخصومة

التي ينظر إلى إنتهاؤها وفقا لهذا النص الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التي تثار عرضا بشأن مسألة فرعية أو دفع متعلق بإجراءات الدعوى كالدفع بسقوط الخصومة ولا وجه للاحتجاج بأن ضم قضيتين ليس من شأنه أن يفقد كلا منهما استقلالها عن الأخرى إذ محل هذا القول أن تكون القضيتان مختلفتين سببا أو موضوعا أما حيث يكون الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب في القضية الأخرى فإنه لا يمكن القبول باستقلال إحداهما عن الأخرى. لما كان ما تقدم، فإن هذا الطعن وقد رفع استقلالا عن الحكم الصادر برفض طلب سقوط الخصومة يكون غير جائز.

---

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق الشيشي ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ٣٠ )

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٣ القضائية :

تهريب . " دخان مغشوش " . دخان . اختصاص .

بجريمة تهريب الدخان . شرط قيامها أن يكون مخلوطا بمواد غريبة وأن يكون الحائز  
عالما بوجود هذه المواد . هذا العلم لا يفترض . عدم إنطباق نص المادة السابعة من القانون  
رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هذا القانون خاص بتنظيم صناعة الدخان وتجارته ولا شأن له بجرائم  
التهريب المنصوص عليها في ديكريته ٢٢ يولية سنة ١٨٩١ . اختصاص المحاكم الجنائية العادية  
بتوقيع العقوبات المقررة بالقانون سالف الذكر بخلاف جرائم التهريب التي تنظرها  
الجان الجزئية .

يشترط لقيام جريمة التهريب المنصوص عليها في المادة الثانية من الديكريته الصادر  
في ٢٢ يولية سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ أن يكون الدخان  
مخلوطا بمواد أخرى غريبة عنه بأية نسبة كانت وأن يكون الحائز عالما بوجود  
هذه المواد الغريبة فيه وليس في نصوص هذا الديكريته ما يستفاد منه أن المشرع  
افترض علم الحائز بذلك ولا محمل للاحتجاج في هذا المقام بالمادة السابعة  
من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ التي تنص على أنه " لا عقاب على من لم يكن  
صانعا وأحزر دخانا مغشوشا أو مخلوطا إذا أثبت حسن نيته " ذلك بأن هذا  
القانون خاص بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ولا شأن له بجرائم التهريب  
المنصوص عليها في الديكريته سالف الذكر بل إن القانون المذكور قد أورد  
أحكاما لتنظيم صناعة وتجارة الدخان وفرض عقوبات على مخالفتها تغاير العقوبات



المقررة لجرائم التهريب المنصوص عليها في الديكريته وتختص المحاكم الجنائية العادية بتوقيع هذه العقوبات على خلاف جرائم التهريب التي تنظرها اللجان الجمركية .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أنه بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥١ ضبطت مصلحة الجمارك الطاعنة عددا من أجولة الدخان المملوك للطعون ضده الأول بحديقة منزل المطعون ضده الثاني وكان الدخان مخلوطا بأتربة ومواد نباتية ورماد ولما كان هذا الخلط مخالفا للقرار الوزاري رقم ٩١ سنة ١٩٣٣ والقانون رقم ٧٢ سنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٧ سنة ١٩٤٨ لذلك صدر قرار اللجنة الجمركية بالقاهرة في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٦ بتغريم المطعون ضدهما متضامين مبلغ ٢٢٣٠ ج ومصادرة المضبوطات وعارض المطعون ضدهما في هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية في القضية رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٥١ واستندا في ذلك إلى أن الدخان المضبوط ملك لأولهما وأنه لا شأن لثانيهما به ولم يكن يعلم بوجوده في حديقة منزله — وكان ضمن ما تمسك به المطعون ضده الأول أن الأتربة والمواد النباتية التي وجدت بالدخان لم تكن ناتجة عن غش أو خلط بل إنه اشترى الدخان بحالته من شركة الكونتوار من شحنة كانت قد نقلتها على إحدى سياراتها فانقلبت السيارة في الطريق وغرقت الشحنة واختلطت الأتربة والمواد النباتية بالدخان وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة وفي الموضوع برفض المعارضة وتأيد القرار المعارض فيه واستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٠٠ لسنة ٦٩ ق تجارى القاهرة . الذي حكم فيه بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٤ قبل

الفصل في الموضوع بنسب قسم الابحاث والتحليل بإدارة الطب الشرعى لتحليل عينة من الدخان المضبوط وبعد أن قدم التقرير قضت المحكمة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول المعارضة شكلا وإلغاء قرار اللجنة الجمركية الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٩ واعتباره معدوم الأثر وطعنت المصلحة الطاعنة في ذلك الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ٤٤٥ سنة ٢٥ ق ٠ وفي ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة النقض بنقض ذلك الحكم لقصوره في التسيب فيما قرره من أن الدخان المضبوط من بقايا شحنة مجاير كانت مصدره على سيارة نقل من الاسكندرية وانقلبت في الطريق دون أن يبين المصدر الذى استقى منه هذه الواقعة وبتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ عجل المطعون ضد هما الاستئناف . وفي ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفان ( المطعون ضد هما ) بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود أن الدخان المضبوط قد سبق نقله من سيارة انقلبت وعلقت الأتربة والمواد الغريبة به ولتنفى مصلحة الجمارك ذلك بذات الطرق وبعد أن سمعت المحكمة شهادة شاهدى المطعون ضد هما إذ لم تشهد مصلحة الجمارك أحدا قضت بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٣ بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار اللجنة الجمركية بالقاهرة رقم ٣١ الصادر بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ فيما قرره بالنسبة للغرامة وتأنيده بالنسبة لمصادرة الدخان المضبوط . وبتقرير تاريخه ١٨ أبريل ١٩٦٣ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة وأت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه أقام قضاءه على أساسين أولهما أن القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٣٣ المعدل للذكر يتو الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ يستلزم توفر علم المحرز للدخان بالغش أو الخلط وأن هذا العلم لا يمكن القطع به في خصوصية الدعوى والأساس الثانى أن مفهوم الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من هذا الذكر يتوانه يشترط لقيام جريمة خلط الدخان وقوع عمل إجبارى من جانب المتهم هذا في حين أنه ليس في نصوص القانون المذكور ما يستلزم لقيام جريمة

التحريم الجرمي توافر علم المتهم بالغش أو الخلط وإنما اقتضت هذه النصوص على تحديد الجانب المادي لجريمة تهريب الدخان دون الجانب الشخصي منها ومؤدى نص المادة الرابعة من دكرى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ أن نطاق التحريم يشمل كل من اتصل بمادة الدخان المغشوش سواء بمناسبة صنعه أو حيازته أو نقله أو التصرف فيه سواء كان المحرز أو الناقل أو المتصرف يعلم بالغش أو كان جاهلاً به وإذا كانت المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ قد نصت على أنه لا عقاب على من لم يكن صانعاً وأحرز دخاناً مغشوشاً أو مخلوطاً إذا أثبت حسن نيته فإن مفاد ذلك أن المشرع قد جعل الأصل هو سوء نية الحائز أو الناقل أو البائع لمادة الدخان المغشوش وعليهم يقع عبء إثبات حسن نيتهم ولما كان الثابت في الدعوى أن الدخان المضبوط كان مخلوطاً بالتراب والرماد والمواد النباتية وقد أقر المطعون ضده بعلمه بذلك وبأنه اشترى هذا الدخان من شركة الكونتوار من شحنة كانت تنقلها على إحدى سياراتها وانقلبت السيارة في الطريق وغرقت الشحنة واختلطت الأتربة والمواد النباتية بالدخان وأنه كان ينوى تنقيته قبل عرضه للبيع فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم توافر سوء نية المطعون ضدهما بوجود المواد الغريبة بدعوى أنه لم يثبت له أنهما كانا على علم بغش الدخان المضبوط أو خلطه يكون قضاؤه غير سديد . كما أنه قد أخطأ في اشتراطه وقوع فعل إجباري من المحرز .

وحيث إنه يشترط لقيام جريمة التهريب المنصوص عليها في المادة الثانية من الدكرى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ أن يكون الدخان مخلوطاً بمواد أخرى غريبة عنه بأية نسبة كانت وأن يكون الحائز مالماً بوجود هذه المواد الغريبة فيه وليس في نصوص هذا الدكرى ما يستفاد منه أن المشرع افترض علم الحائز بذلك . ولا محل للاحتجاج في هذا المقام بالمادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ التي تنص على أنه " لا عقاب على من لم يكن صانعاً وأحرز دخاناً مغشوشاً أو مخلوطاً إذا ثبت حسن نيته " وذلك بأن هذا القانون خاص بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ولا شأن له بجرائم التهريب المنصوص عليها في دكرى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ ولم يشر هذا القانون في ديباجته أو في أى نص من نصوصه إلى الدكرى المشار إليه بل إنه



أورد أحكاما لتنظيم صناعة وتجارة الدخان وفرض عقوبات على مخالفيها تغاير العقوبات المقررة لجرائم التهريب المنصوص عليها في الدكريتو وتختص المحاكم الجنائية العادية بتوقيع هذه العقوبات على خلاف جرائم التهريب التي تنظرها اللجان الجمركية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه لم يخطئ فيما إستلزمه من ثبوت علم المطعون ضدهما بوجود المواد الغريبة في الدخان المضبوط - ولما كان هذا الحكم قد استخلص من أقوال الشهود الذين سمعته المحكمة أن دفاع المطعون ضدهما الذي يقوم على أنه لا شأن لهما بخلط الدخان بالمواد الغريبة التي ثبت وجودها به وأن أولهما قد اشتراه بحالته التي ضبط عليها هو دفاع على أساس سائغ ومقبول وأنه لا يمكن القطع في خصوصية هذه الدعوى يتوفر علم المطعون ضدهما بالخلط أو الغش إذ لم تقدم مصلحة الجمارك إثباتا على توفر علمهما أو علم أحدهما بذلك - وكانت المصلحة الطاعنة على ما يبين من نعيها على الحكم المطعون فيه لم تدع بأنها قدمت لمحكمة الموضوع دليلا على علم المطعون ضدهما بالخلط سوى ما قرره المطعون ضده الأول في صحيفة معارضته في قرار اللجنة الجمركية من أنه اشترى الدخان وهو يعلم بأنه من بقايا شحنة كانت قد خرقت في التركة وأنه كان ينوى تنقيته قبل بيعه ولما كان يبين من مطالعة عريضة هذه المعارضة أن المطعون ضده الأول وإن كان قد ذكر فيها ذلك إلا أنه أردفه بقوله "ومن ذلك يتضح أنه لا تجوز مساءلة الطالب الأول إذ أن اختلاط الدخان بشيء من تلك المواد لم يكن بفعله ولا بعلمه" مما مفاده أنه لم يقر بعلمه بوجود الخلط في الدخان بل انتهى إلى نفي هذا العلم. ولما كان ذلك، وكانت اللجنة الجمركية التي قضت بإدانة المطعون ضدهما قد أثبتت في حكمها أن المطعون ضده الأول قد قرر بأن الأدخنة المضبوطة ملكه وأنه اشتراها من شركة الكونتوار وأنه متأكد من سلامة الدخان وقت استلامه فإنه لا يكون ثمة إقرار قد صدر من المطعون ضده الأول بعلمه بوجود مواد غريبة بالدخان المضبوط وإذ كان ما قرره الحكم المطعون فيه في سبيل التدليل على عدم توفر ركن العلم سائغا لأن مصلحة الجمارك هي المكلفة

بإثبات علم المحرز بالغش أو الخلط فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون لهذا السبب يكون على غير أساس ، وإذ كان فيما قرره الحكم من عدم توفر علم المطعون ضدهما بوجود المواد الغريبة في الدخان المضبوط ما يكفي لإقامة قضائه بإلغاء قرار اللجنة الجمركية الذي أدانتهما فإن ما أورده الحكم في أسبابه بعد ذلك من اشتراط وقوع عمل إيجابي من جانب المتهم لقيام تهمة خلط الدخان يكون استطرادا زائدا على حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونه . ومن ثم يكون النعى عليه لخطئه في هذا التقرير الزائد غير منتج .

---

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٣١ )

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) إعلان . ” الإعلان في الموطن الأصلي ” .

تسليم صورة الإعلان في موطن المراد إعلانه لمن يكون ساكنا معه من أقاربه  
وأصحابه لا تشترط الإقامة العادية والمستقرة . تكفي الإقامة وقت إجراء  
الإعلان .

( ب ) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . إثبات . ” الإثبات  
بالكتابة ” .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما يترتب على الكشف في الورقة من إسقاط قيمتها  
في الإثبات أو عدم إسقاطها . مثال في ورقة الإعلان .

( ج ) إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . ” الصورة الشمسية ” .

عدم منازعة الخصم في مطابقة الصورة الشمسية — وهي صورة رسمية — لأصل ورقة  
الإعلان . لا يعيب الحكم عدم اطلاع المحكمة على أصل الورقة واكتفائها  
بهذه الصورة .

( د ) إعلان . ” الإمتناع عن التوقيع على ورقة الإعلان ” .

بيانات ورقة الإعلان . وجوب بيان سبب الامتناع عن التوقيع على الأصل  
في ورقة الإعلان لأجل الامتناع عن استلام صورة الورقة . توقيع المستلم على الأصل  
شاهد على تمام الإعلان . الامتناع من تسليم الصورة لا يتم بمجرد الإعلان بل يجب  
على المحضر — أيا كان سبب الامتناع — أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وإخطار المعلن  
إليه بكتاب مؤرخ عليه بهذا التسليم .



(هـ) تنفيذ . ” تنفيذ عقارى “ . ” الإعتراض على قائمة شروط البيع “ .

التمسك فى تقرير الاعتراضات على قائمة شروط البيع بإعلان إعلان تنبيه نزع الملكية تأسيسا على عدم توقيع رجل الإدارة وعدم إرفاق إيصال الإخطار المرسل من المحضرين . عدم التمسك فى وجه الإعلان بعدم ذكر تاريخ إرسال هذا الإخطار . حقوق الحق فى التمسك بهذا الوجه من الإعلان . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام المحكمة .

(و) تنفيذ . ” تنفيذ عقارى “ . ” تنبيه نزع الملكية “ . أمر الأداء .

الاستناد فى إجراءات التنفيذ إلى أمر الأداء المشمول بالنفاذ المعجل وحده دون الحكيم الصادرين فى المعارضة والاستئناف . كفاية ذلك لصحة تنبيه نزع الملكية دون اشتراط صيرورة السند التنفيذى نهائيا .

(ز) إعلان . ” الإعلان فى الموطن الأصل “ . ” تسليم الصورة لجهة الإدارة “ .

تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وإخطار المعلن إليه بذلك بخطاب موصى عليه لامتناع من يقيم معه عن استلام الصورة . صحة الإعلان متى وجه الإخطار إلى الموطن الأصل بالطريق القانونى وفى الميعاد . عدم جواز احتجاج المعلن إليه بعدم وصول الصورة إليه إذ يجب عليه تسليمها من جهة الإدارة .

١ — إذ نصت المادة ١٢ من قانون المرافعات على أن تسلم صورة الإعلان فى موطن المراد إعلانه لمن يكون ساكنا معه من أقاربه واصهاره فإنها لا تتطلب إقامة القريب أو الصهر مع المراد إعلانه إقامة عادية ومستمرة بل يكفى أن يكون ساكنا معه وقت إجراء الإعلان وأن يكون ظاهر الحال الذى يشاهده المحضر فى هذا الوقت دالا على ذلك .

٢ — متى اعتمدت محكمة الموضوع على العبارات التى كانت مدونة أصلا بخط المحضر فى ورقة الإعلان ثم تناولها الشطب بعد ذلك ، فإنها تكون قد مارست حقها المقرر فى المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات فى تقدير ما يترتب على الكشط فى الورقة من إسقاط قيمتها فى الإثبات أو عدم إسقاطها .

٣ - لا محل لتعيب الحكم بعدم إطلاع المحكمة على أصل ورقة الإعلان واكتفائها بالصورة الشمسية لها مادام الطاعن لم ينازع في مطابقة هذه الصورة وهي صورة رسمية للأصل .

٤ - تنص الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون المرافعات على أن تشمل ورقة الإعلان على اسم من سلمت إليه صورتها وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه ، وصياغة الفقرة على هذا النحو يفيد أن المقصود بالسبب الذي يجب بيانه في ورقة الإعلان هو سبب الامتناع عن التوقيع على الأصل لا سبب الامتناع عن إستلام صورة الورقة . وعلة ذلك ظاهرة إذ أن توقيع مستلم الورقة على الأصل يكون شاهدا عليه بتسلمه الصورة وبالتالي على تمام الإعلان ولهذا فقد أوجب المشرع على المحضر بيان سبب عدم وجود هذا التوقيع على الأصل في حالة إدعاء المحضر بتسليم الصورة لأحد ممن يجوز تسليمها إليهم قانونا وذلك لما يترتب على تمام الإعلان من آثار خطيرة أما في حالة الامتناع عن تسليم الصورة فإن الإعلان لا يتم في هذه الحالة بمجرد حصول الامتناع بل يجب على المحضر أيا كان سبب هذا الامتناع أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقا لما تتطلبه المادة ١٢ من قانون المرافعات وعليه أن يخطر المعلن إليه بكتاب موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة ، ومن ثم فلا يترتب على هذا الامتناع من النتائج ما يقتضى بيان سببه في أصل الإعلان كما أن من يمتنع عن إستلام الصورة لا يبدى عادة سببا لامتناعه هذا .

٥ - إذا كان الثابت من تقرير الاعتراضات على قائمة شروط البيع أن الطاعنين لم يبدوا فيه وجه بطلان إعلان تنبيه نزع الملكية المؤسس على عدم ذكر تاريخ إرسال الإخطار المرسل إليهم من المحضر في أصل الإعلان وإنما اقتصر على تأسيس بطلان هذا الإعلان على عدم توقيع رجال الإدارة وعدم إرفاق إيصال الإخطار فإن حقهما في التمسك بذلك الوجه من أوجه البطلان يكون قد سقط طبقا للمادة ٦٤٢ من قانون المرافعات ولا يجوز لها إثارتها لأول مرة أمام المحكمة .

٦ - إذا استخلص الحكم المطعون فيه إستخلاصا صحيحا من أوراق التنفيذ أن المطعون ضده ركن في إجراءات التنفيذ إلى أمر الأداء وحده دون أى من

الحكمين الصادرين في المعارضة والإستئناف وكان هذا الأمر المشمول بالنفاذ المعجل يكفى وحده لصحة تنبيه نزع الملكية طبقا للمادة ١/٦١٠ من قانون المرافعات التي توجب أن تشتمل ورقته على بيان نوع السند التنفيذي وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ إعلان السند دون أن تشترط صيرورة السند التنفيذي نهائيا فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

٧ — إذا سجل الحكم في تقريراته أن المحضر أثبت في ورقة الإعلان إنتقاله إلى موطن الطاعنين المراد إعلانهما فيه ومخاطبته نجليهما المقيمين معهما وواقعة إمتناعهما عن تسلم صورة الإعلان ثم قيامه بتسليم هذه الصورة إلى جهة الإدارة وإخطار الطاعنين بذلك بخطاب موصى عليه أرسله إليهما في موطنهما الأصلي وفي ظرف أربع وعشرين ساعة فإن إعلان الطاعنين لجهة الإدارة يكون صحيحا ويترتب عليه جميع الآثار القانونية وطالما أن الإخطار بتسليم الصورة لجهة الإدارة قد وجه إليهما في موطنهما الأصلي بالطريق القانوني وفي الميعاد فلاه كان عليهما أن يقوموا باستلام هذه الصورة من جهة الإدارة التي تسلمتها من المحضر ولا يجوز لهما الاحتجاج بعدم وصول هذه الصورة إليهما .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضده اتخذ إجراءات نزع ملكية الطاعنين من المنزل المبين الحدود والمعالم بتنبيه نزع الملكية المعلن إليهما في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ وفاء لمبلغ ٢٢٧٨ ج و ٥٣٠ م وما يستجد من المصروفات وذلك تنفيذا لأمر الأداة ١٢٦٤ سنة ١٩٥٩ المشمول بالنفاذ المعجل الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية في أول يولييه سنة ١٩٥٩ والمعلن إلى الطاعنين بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٥٩



والذى تأيد في المعارضة رقم ٦٥٢ سنة ٥٩ مدنى كلى المنصورة والاستئناف رقم ١٦٢ سنة ١٣ ق وبعد أن أودعت قائمة شروط البيع في ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٢ في الدعوى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بيوع كلى المنصورة قرر الطاعنان بالاعتراض عليها في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وطلبا للأسباب الواردة بالتقرير الحكم بقبول الاعتراضات شكلا وفي الموضوع أصليا ببطلاق إجراءات نزع الملكية واحتياطيا بقصر إجراءات البيع على ريع المنزل المنفذ عليه وقيد اعتراضهما برقم ٨٩٠ سنة ٦٢ مدنى كلى المنصورة وفي ٢ مارس سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة ببطلاق إعلان تنبيه نزع الملكية الحاصل في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ واعتباره كأن لم يكن - استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٩ سنة ١٥ ق المنصورة وفي ٧ مارس سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الاعتراضات والاستمرار في إجراءات التنفيذ فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين طلبت فيهما رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعنان في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولان إنهما اعتراضا على إجراءات التنفيذ بأن إعلانهما بتنبيه نزع الملكية قد وقع باطلا للأسباب الآتية (١) أن المحضر أثبت أنه أعلنهما مع شيخ الناحية على حماد لغيابهما ولامتناع نجليهما عبد الحميد ومحمود عن الاستلام مع أن ولديهما المذكورين لا يقيمان معهما (٢) عدم إثبات المحضر لخطواته في أصل الإعلان وصورته ومنها إثبات أن ولديهما لا يقيمان معهما كما أغفل المحضر ذكر أسباب امتناعهما عن الاستلام (٣) عدم توقيع رجل الإدارة وعدم إرفاق إيصال إخطار الطاعنين بتسليم الصورة لجهة الإدارة وعدم ذكر تاريخ إرسال هذا الإخطار وقد رد الحكم المطعون فيه على هذه الاعتراضات بأن المحضر قد أثبت في ورقة الإعلان وجود ولدى الطاعنين في مسكن والديهما وأنهما رفضا استلام الإعلان وأن القانون لا يشترط أن يكون قريب المراد لإعلانه مقيما معه إقامة معتادة مستمرة بل يكفي أن يكون ساكنا معه في فترة إجراء الإعلان وأنه إذا كان قد حصل شطب بعض العبارات التي أثبتتها المحضر فإن ذلك لا يعني أنه لم يبين خطواته في حينها بالتفصيل كما رد الحكم على

السبب الثالث بأن المحضر أثبت في ورقة الإعلان أنه حرر إخطارا لكل منهما وأرسله بالبريد المسجل وأشر بذلك على أصل إعلان التنبيه الذي تسلمه نازع الملكية وأودعه مصلحة الشهر العقاري في نفس اليوم لتسجيله مما يقطع بأن الإخطار وجه للطاعنين في نفس يوم الإعلان كما قال الحكم بأن المادة ١٠/٥ مرافعات تقصد بيان سبب امتناع المعلن إليه عن التوقيع على أصل الإعلان وليس بيان سبب الامتناع عن الاستلام ، ويرى الطاعنان أن الحكم قد أخطأ في هذا الذي قروه لأن المحضر ما دام لم يذكر تاريخ إرسال الإخطار فإنه لا يجوز تكملة هذا النقص بأي دليل آخر مستمد من غير ورقة الإعلان وأن حصول الشطب في ورقة الإعلان لا يجوز إثباته بغير طريق الطعن فيها بالتزوير كما أن المحكمة لم تقطع بسبب الشطب الذي قالت بحصوله مع أن بيان هذا السبب ضروري وأنها استندت في إثباته إلى الصورة الشمسية لأصل الإعلان مع أنها لا تغنى عن الأصل طبقا للمادة ٣٩٢ مدنى وكان يجب على المحكمة أن تطلع على الأصل لتحقيق من وجود الشطب فيه وأنه ترتب على عدم جواز الأخذ بالدليل الذى استندت إليه المحكمة في إثبات الشطب يكون المحضر لم يبين في أصل الإعلان وصورته إقامة المخاطب معهما مع الطاعنين وإغفال هذا البيان يترتب عليه البطلان كما أن المحضر لم يبين كيف تحقق من هذه الإقامة كما أخطأ في تفسيره للفقرة ٥ من المادة ١٠ مرافعات لأنها كما تنصرف إلى بيان سبب الامتناع عن التوقيع فلما تنصرف أيضا إلى بيان سبب الامتناع عن استلام الصورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على الاعتراضات المشار إليها في سبب الطعن بقوله " إنه يبين من الإطلاع على تنبيه نزاع الملكية للمعترضين ( الطاعنين ) أن المحضر أثبت أنه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ توجه إلى محل إقامة المعترضين بشارع عبد المنعم لإعلانهما بالتنبيه وإمتناع نجليهما عبد الحميد ومحمود المقيمين معهما عن الإستلام ولغيابهما أعلن المعترضين مع شيخ الناحية على حماد الذى وقع على ظهر التنبيه بالاستلام وبعد ذلك حرر المحضر إخطارا لكل من المعلن إليهما المعترضين بالبريد المسجل وأشر بذلك على أصل إعلان التنبيه الذى تسلمه نازع الملكية — المستأنف — وأودعه مصلحة الشهر العقاري في نفس اليوم لتسجيله الأمر الذى لا شك يدل على أن توجيه الإخطار بالبريد المسجل إلى المعترضين



كان في نفس يوم الإعلان وهو ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ وهو ما يستفاد من نفس ورقة الإعلان ؛ هذا ولا توجب المادة ١٢ مرافعات على المحضر ارفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان وغاية ما تتطلبه تلك المادة أن يرسل المحضر الإخطار في الميعاد المقرر بها وأن يثبت في محضره قيامه بإرساله في هذا الميعاد هذا ولما انتقل المحضر إلى محل إقامة المعلن إليهما وجد في مسكنهما ولديهما فأثبت في أصل الإعلان إقامة الولدين معهما وأنها رفضا إستلام الإعلان عندما أراد تسليمه إليهما لغياب المطلوب إعلانهما ولم يشترط القانون أن يكون هذا القريب مقبلاً مع المراد إعلانه إقامة معتادة مستمرة بل يكفي أن يكون ساكناً معه في فترة إجراء الإعلان وذلك لأن النص يتطلب السكن ولا يتطلب الإقامة وإذا كان قد حصل بعد ذلك شطب بعض العبارات التي أثبتتها المحضر كما هو ظاهر من الصورة الشمسية لأصل إعلان التنبيه لسبب أو لآخر لم يمكن الوصول إليه فإن ذلك لا يعني أن المحضر لم يبين خطواته كلها في حينها بالتفصيل في أصل الإعلان أما الصورة فهي تحت يد المستأنف ضدتهما ( الطاعنين ) فإذا كان فيها هذا النقص حقيقة لقدمهما للاستدلال بها على صحة إعتراضهما هذا والمقصود بكلمة " سببه " الواردة في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون المرافعات هو سبب إمتناع المعلن إليه عن التوقيع على أصل الإعلان وليس بيان سبب إمتناعه عن الإستلام بدليل أن القانون لم يستلزم بيان هذا السبب في المادة ١٢ من نفس القانون عندما تكلم عن الإعلان لجهة الإدارة إذا امتنع من وجده عن تسليم الصورة " وهذا الذي قرره الحكم للطعون فيه صحيح في القانون ويتضمن الرد الكافي على جميع أوجه بطلان إعلان تنبيه نزع الملكية التي يثيرها الطاعنان في هذا السبب من أسباب الطعن ذلك ( أولا ) أن المادة ١٢ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تسلم صورة الإعلان في موطن المراد إعلانه لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصهاره فإنها لا تتطلب إقامة القريب أو الصهر مع المراد إعلانه إقامة عادية ومستمرة بل يكفي أن يكون ساكناً معه وقت إجراء الإعلان وأن يكون ظاهر الحال الذي يشاهده المحضر في هذا الوقت يدل على ذلك — فإذا كان المحضر الذي باشر الإعلان قد أثبت في ورقته أنه إنتقل إلى موطن الطاعنين المراد إعلانهما فلم يجدهما فيه وإنما وجد فيه ولديهما عبد الحميد ومحمود المقيمين معهما ولما أراد تسليمهما الصورة امتنعا عن تسليمها فسلمها لجهة



الإدارة فإنه لا يقبل بعد ذلك من الطاعنين الإدعاء ببطلان هذا الإعلان بحجة أن ولديهما لا يقيمان معهما وأن لكل منهما محل إقامة مستقلا إذ أن هذا — يفرض صحته لا يقدر في صحة الإعلان مادام مجرد سكنى الولدين معهما وقت إجراء الإعلان يكفي لتسليم الصورة إليهما ومادام الطاعنان لم ينكرا وجود الولدين بداخل مسكنهما عند توجه المحضر إليه (ثانيا) أن ما أثبتته المحضر في ورقة الإعلان مما نقله عنها الحكم المطعون فيه يتضمن البيان الكافي للخطوات التي سبقت تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة (ثالثا) أن الثابت من أوراق الملف الاستثنائي المضموم أن محكمة الاستئناف حين لاحظت وجود الشطب في أصل الإعلان استدعت المحضر الذي باشر عملية الاعلان وحرر هذا الأصل واستوضحته في أمر هذا الشطب فأكد في محضر جلسة ٦ يناير سنة ١٩٦٤ أن هذا الشطب ليس من عمله وأنه حدث بعد تسليم الأصل لكبير المحضرين لتسليمه للطاعن وأن العبارات التي كانت مدونة أصلا بخطه وتناولها الشطب هي العبارات الدالة على إقامة ولدى الطاعنين عبد الحميد ومحمود معهما وعلى غياب المراد إعلانهما وقت الإعلان وإذا كانت المحكمة بعد أن أوضح لها المحضر حقيقة الأمر في ورقة الإعلان قد اعتمدت على العبارات التي كانت مدونة فيها أصلا بخط المحضر وتناولها الشطب بعد ذلك فإنها تكون قد مارست حقها المقرر في المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات ولم تخالف القانون في شيء ، ولا وجه لما يقره الطاعنان من أن السبيل الوحيد لإثبات تزوير هذا الجزء من الورقة هو الطعن فيها بالتزوير ذلك بأنه علاوة على حق المحكمة المقرر في المادة السابقة في تقدير ما يترتب على الكشط في الورقة من إسقاط قيمتها في الإثبات أو عدم إسقاطها فإن للمحكمة طبقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالطريق المرسوم لهذا الادعاء — أن تحكم بتزوير أية ورقة إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أنها مزورة — ومحكمة الاستئناف بما قررت في حكمها المطعون فيه تكون قد قضت ضمنا بتزوير الجزء من ورقة الإعلان الذي تناوله الشطب وهي بعد غير ملزمة ببيان الباحث على التزوير خلافا لما يقره الطاعنان (رابعا) لا عمل لتعيب الحكم لعدم اطلاع المحكمة على أصل الإعلان واكتفائها بالصورة الشمسية له مادام الطاعنان لم ينازعا في مطابقة هذه الصورة — وهي صورة رسمية — للأصل وانحصرت

منازعتها في إنكار الشطب وصلتهما به وقد سلم الحكم بوجود الشطب في الأصل وبني قضاءه على هذا الأساس (خامسا) أن تفسير الحكم للفقرة الخامسة من المادة العاشرة صحيح ذلك بأن هذه الفقرة تنص على أن تشتمل الورقة على اسم من سلمت إليه صورتها وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه — وصياغة الفقرة على هذا النحو يفيد أن المقصود بالسبب الذي يجب بيانه في ورقة الإعلان هو سبب الإمتناع عن التوقيع على الأصل لا سبب الإمتناع من استلام صورة الورقة وعلة ذلك ظاهرة إذ أن توقيع مستلم الورقة على الأصل يكون شاهدا عليه بتسلمه الصورة وبالتالي على تمام الإعلان ولهذا فقد أوجب المشرع على المحضر بيان سبب عدم وجود هذا التوقيع على الأصل في حالة ادعاء المحضر بتسليم الصورة لأحد ممن يجوز تسليمها إليهم قانونا وذلك لما يترتب على تمام الإعلان من آثار خطيرة ، أما في حالة الإمتناع عن تسليم الصورة فإن الإعلان لا يتم في هذه الحالة بمجرد حصول هذا الإمتناع بل يجب على المحضر أيا كان سبب هذا الإمتناع أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقا لما تتطلبه المادة ١٢ من قانون المرافعات وعليه أن يخطر المعائن إليه بكتاب موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة ومن ثم فلا يترتب على هذا الإمتناع من النتائج ما يقتضى بيان سببه في أصل الاعلان كما أن من يمتنع عن استلام الصورة لا يبدى عادة سببا لامتناعه هذا (سادسا) أنه لما كان الثابت من تقرير الاعتراضات على قائمة شروط البيع أن الطاعنين لم يبدوا فيه وجه بطلان إعلان التنبيه المؤسس على عدم ذكر تاريخ إرسال الاخطار المرسل إليهم من المحضر في أصل الاعلان وإنما اقتصر على تأسيس بطلان هذا الاعلان على عدم توقيع رجل الإدارة وعدم إرفاق إيصال الإخطار فإن حقهما في التمسك بذلك الوجه من أوجه البطلان يكون قد سقط طبقا للمادة ٦٤٢ مرافعات ولا يجوز لهما إثارتها لأول مرة أمام المحكمة، وإذا كان الحكم قد أثبت أن رجل الإدارة الذي تسلم الصورة قد وقع على الأصل وأن إرفاق إيصال الاخطار غير لازم قانونا فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض اعتراض الطاعنين الخاص ببطلان تنبيه نزع الملكية لحلوله



من بيان تاريخي حكى المعارضة والاستئناف تأسيسا على أن المطعون ضده ركن في إجراءاته إلى أمر الأداء وحده دون أى من الحكيم الصادرين في المعارضة والاستئناف ذلك أن المطعون ضده قد استند في التنفيذ إلى هذين الحكيم لأنه ضم إلى المبلغ المستحق له بموجب أمر الأداء أتعاب المحاماة المقضى له بها بمقتضى الحكيم المذكورين وبالتالي فقد كان يتعين ذكر تاريخ هذين الحكيم وتاريخ إعلانهما في تنبيه نزع الملكية باعتبارهما مكملين لأمر الأداء المنفذ به وذلك طبقا لما تقضى به المادة ١/٦١٠ من قانون المرافعات والتي ترتب البطلان على إغفال هذا البيان .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه يبين من الإطلاع على قائمة شروط البيع المودعة في القضية المنضمة " رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بيوع كلى المنصورة " أن المطعون ضده استند في إجراءات التنفيذ على المنزل المملوك للطاعنين إلى الصورة التنفيذية لأمر الأداء رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر له بتاريخ ١/٧/١٩٥٩ من محكمة المنصورة الابتدائية والمعلن إليهما بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ وأنه طلب إتخاذ تلك الإجراءات وفاء لمبلغ ٢٢٧٨ ج و ٥٣٠ م منها ٢٢٠٠ ج قيمة الدين المحكوم به بموجب أمر الأداء، و ٥٤ ج و ٥٠٠ م رسم أمر الأداء، ٥ ج أتعاب محاماه المحكوم بها فيه ، ١٠٠ م تمغة تفويض وتمغة تنفيذ ، ١٨ ج و ٩٣٠ م رسم تنفيذ ، ولم يضاف إلى ذلك أتعاب المحاماه المقضى له بها بالحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء ولا بالحكم الصادر في الاستئناف ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ أثبت أن المطعون ضده ركن في إجراءات التنفيذ إلى أمر الأداء وحده دون أى من الحكيم الصادرين في المعارضة والاستئناف وأن هذا الأمر المشمول بالنفاذ المعجل يكفى وحده لصحة التنبيه طبقا للمادة ١/٦١٠ من قانون المرافعات التي توجب أن تشتمل ورقته على بيان نوع السند التنفيذي وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ إعلان السند دون أن تشترط صيرورة السند التنفيذي نهائيا فإن النعى عليه بما ورد بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة إجراءات التنفيذ دون أن يعرض لإعترض الطاعنين بأن صورة إعلان تنبيه نزع الملكية



التي سلمت لشيخ الناحية لم تصل إليهما مما يجعل إعلانهما بالتنبيه باطلا وبذلك شاب الحكم المطعون فيه القصور .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن الحكم المطعون فيه وقد سجل في تقريراته أن المحضر أثبت في ورقة الإعلان إنشاقه إلى موطن الطاعنين المراد إعلانهما فيه ومخاطبة نجليهما عبد الحميد ومحمود المقيمين معهما وواقعة امتناعهما عن تسليم صورة الإعلان ثم قيامه بتسليم هذه الصورة إلى جهة الإدارة وقيامه بإخطار الطاعنين بذلك بخطاب موصى عليه أرسله إليهما في موطنهما الأصلي وفي ظرف أربع وعشرين ساعة فإن إعلان الطاعنين لجهة الإدارة يكون صحيحا ويترب عليه جميع الآثار القانونية وطالما أن الإخطار بتسليم الصورة لجهة الإدارة قد وجه إليهما في موطنهما الأصلي بالطريق القانوني وفي الميعاد فإنه كان عليهما أن يقوما باستلام هذه الصورة من جهة الإدارة التي تسلمتها من المحضر ولا يجوز لهما الاحتجاج بعدم وصول هذه الصورة إليهما .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شبه قصور في التسيب ذلك أن الطاعنين أضافا إلى الأسباب الواردة بتقرير الاعتراض سببا أبدياه في مذكراتهما المقدمة لمحكمة الموضوع وهو أن الإعلان لم يسلم لشيخ الحصة الذي يقع مسكنهما في اختصاصه ، ولم تلتفت المحكمة إلى هذا السبب فلم تحققه أو ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على تقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع أن الطاعنين لم يضمنا اعتراضاتهما هذا الوجه من أوجه البطلان ، ولما كانت المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات تنص على أن أوجه البطلان في الإجراءات سواء أكان أساس البطلان عيبا في الشكل أم في الموضوع ، يجب على المدين إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها فإن حق الطاعنين في التمسك بهذا الوجه الذي رتبنا عليه بطلان الإجراءات يكون قد سقط بفوات الميعاد المحدد لتقديم الاعتراضات على قائمة شروط البيع ولا يجوز لهما بالتالي إبداء هذا الوجه من أوجه البطلان لأول مرة أمام المحكمة ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إذ هو التفت عنه ولم يحفل بالرد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني

( ٣٢ )

### الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣١ القضائية

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد “ . وعاء الضريبة .

الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج من العقارات . دخوله في وعاء الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الأشخاص الطبيعيين .

الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية . مسئول شخصيا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة على نصيبه في الربح الناتج من حصته في الشركة . اعتباره في حكم الأشخاص الطبيعيين ومساوئته عن الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج عن العقار المملوك للشركة بقدر ما يصيبه من هذا الإيراد .

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن ” تفرض ضريبة عامة على الإيراد وتسرى على صافي الإيراد الكلي للأشخاص الطبيعيين “ وفي المادة السادسة منه على أن ” تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ويحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة “ ، مؤداه أن الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج من العقارات يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الأشخاص الطبيعيين وإذا كان الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب الممول المسئول شخصيا عن الضريبة على نصيبه في الربح الناتج من حصته في الشركة ، فإن هذا الشريك يعد في حكم الأشخاص الطبيعيين ويسأل عن الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج من العقار المملوك للشركة بقدر ما يصيبه من هذا

الإيراد ، ولا يغير من ذلك مانصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا تسرى على أجرة العقارات التي تشغلها المنشأة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، ذلك أن عدم سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أجرة تلك العقارات لا ينفي من اعتبارها إيراد للشخص الطبيعي ومن في حكمه خاضعا للضريبة العامة على الإيراد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن بترى خريستو — الشريك المتضامن في شركة شيكولاته رويال — قدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقرارا عن صافي إيراداته الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد في سني ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ بمبلغ ٨٨٥ ج و ٢٢٢ م و ٧٧٠ ج و ٢٣٣ م وأجرت المأمورية تصحيحه إلى ٢٥١٥ ج و ٥٤٣ م و ٤٢٥٩ ج و ٤٥٣ م بإضافة نصيبه في القيمة الإيجارية لمصنع الشركة وحصته في الأرباح التجارية ، وإذ لم يوافق على هذا التعديل وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٣١ أصدرت اللجنة قرارها باعتبار صافي إيراد الطاعن في السنة الأولى مبلغ ٢٤١٠ ج و ٩٣٣ م وأيدت المأمورية في تقديرها لإيراد السنة الثانية ، فقد أقام الدعوى رقم ٥٧٠ سنة ١٩٥٩ الاسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بطلان القرار المطعون فيه واعتبار العقارات التي تشغلها الشركة غير داخلية في وعاء ضريبة الإيراد العام الخاصة به وأدخل شركة شيكولاته رويال خصما في الدعوى ، وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بإخراج فابريكة شيكولاته رويال من الدعوى بلا مصاري ف (ثانيا) بتبول الطعن شكلا وفي الموضوع



برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزم الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة — واستأنف الممول هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبا بصفة أصلية بطلان الحكم المستأنف وإحتياطيا إلغاء القرار الصادر من لجنة الطعن واعتبار نصيبه في أجرة العقارات التي تملكها شركة رويال غير داخلة في وعاء ضريبة الإيراد العام الخاصة به وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٧ سنة ١٦ قضائية . وبتاريخ ١٩٦١/٥/٢٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزم الطاعن بالمصروفات وثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخضع نصيب الطاعن — وهو شريك متضامن — في القيمة التجارية لمصنع شركة شيكولاته رويال — للضريبة العامة على الإيراد وهو منه خطأ ومخالفة للقانون من وجوه ( أولها ) أن شركة شيكولاته رويال التي تملك المصنع شركة توصية بسيطة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء ولا يسرى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ إلا على الأشخاص الطبيعيين وما ذهب إليه الحكم يتضمن إخضاع الشركة للضريبة العامة بطريق غير مباشر ( وثانيها ) أن نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يقضى بسريان الضريبة العامة على الإيراد الفعلي دون الإيراد الحكي ونصيب الطاعن في أجرة المصنع لم يدخل فعلا في إيراده الحقيقي ( وثالثها ) أن الحكم المطعون فيه إستند إلى المادتين ٣٤ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في القول بعدم الاعتداد بالشخصية المعنوية لشركات التضامن واعتبر الشريك المتضامن مالكا لأصول الشركة مع أن مؤدى هاتين المادتين هو اعتبار الشركاء بمثابة ممولين منفردين يخضعون لضريبة الأرباح التجارية وليس معناه إهدار القواعد التي تفرق بين شخصيتهم وشخصية الشركة .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملة ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن "تفرض ضريبة عامة على الإيراد وتسرى على صافي الإيراد الكلي للأشخاص الطبيعيين" وفي المادة السادسة منه على أن "تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ويتحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة" مؤداه أن الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج من العقارات يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الأشخاص الطبيعيين ، وإذا كان ذلك وكان الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب الممول الممثل شخصيا عن الضريبة على نصيبه في الربح الناتج من حصته في الشركة ، فإن هذا الشريك يعد في حكم الأشخاص الطبيعيين ويسأل عن الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج من العقار المملوك للشركة بقدر ما يصيبه من هذا الإيراد ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا تسرى على أجرة العقارات التي تشغلها المنشأة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، ذلك أن عدم سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أجرة تلك العقارات لا ينفي من اعتبارها إيرادا للشخص الطبيعي ومن في حكمه خاضعا للضريبة العامة على الإيراد ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأخضع نصيب الطاعن في أجرة المصنع الذي تملكه شركة شيكولاتة رويال للضريبة العامة على الإيراد فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد / المستشار حسين مفوت البركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين مويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة  
مندور .

( ٣٣ )

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات . "قرائن" . "قرائن قانونية" . "حجية الأمر المقضي" . حكم .  
"حجية الحكم" . قضاء الأمور المستعجلة . قوة الأمر المقضي .

الأحكام المستعجلة . لا تحوز حجية الأمر المقضي . عدم تغيير مركز الخصوم والظروف التي  
انتهت بالحكم . عدم جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد .

وإن كان الأصل في الأحكام المستعجلة أنها لا تحوز حجية الأمر المقضي  
إلا أن هذا — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يعني جواز إثارة النزاع  
الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد متى كان مركز الخصم هو والظروف  
التي انتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها تغيير<sup>(١)</sup> .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٢٣٦ لسنة ١٩٦٠ مستعجل

(١) نقض ١٩٥٥/١٢/٢٢ الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٢ ق . السنة ٦ ص ١٥٩١ .



القاهرة الجزئية ضد مصلحة الضرائب وثمان حسن شرارة يطلب الحكم بعدم الاعتداد بالتنبيه بالدفع الموجه إليه مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه إن مصلحة الضرائب تدان عثمان حسن شرارة بدين ضريبة أرباح تجارية واستثنائية واستيفاء لهذه الضريبة وجهت إلى مدينتها — في مواجهته — تنبيهها بالدفع وأنذرتة بالجزع على العقار رقم ١٠ ألف بشارع الدكتور عبد الحميد سعيد وإذا كان هذا التنبيه يعتبر بداية لإجراءات التنفيذ في حين أن العقار مملوك له لسبق شرائه بعقد مسجل من الممول فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وبتاريخ ١١/١٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالتنبيه بالدفع والإنذار بالجزع الموجه من مصلحة الضرائب إلى المدعى عليه الأخير في مواجهة المدعى والمبين بالعريضة وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالبة إلغاء والقضاء بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى واحتياطيا رفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٠ سنة ١٩٦١ مدنى مستأنف مستعجل . وبتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وألزمت المستأنف عليه الأول المصروفات وخمسمائة قرش أتعابا للمحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الأخير ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى إستنادا إلى أن إيصالات سداد الأجرة الصادرة لبعض مستأجرى المنزل في تاريخ لاحق موقعا عليها من الممول المدين لا تؤيد ملكية الطاعن للمنزل محل التنفيذ ومما يجعل القضاء بعدم الاعتداد بالتنبيه بالدفع مع الإنذار بالجزع ماسا بأصل الحق يكون قد صدر على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه لأن الطاعن كان قد أقام الدعوى

رقم ٢٦١١ سنة ١٩٦١ مستعجل القاهرة الجزئية ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالجزء التنفيذي على ما للدين لدى الغير المتوقع في ١٩٦٠/١٠/٢٣ والجزء العقاري المتوقع على ذات العقار تأسيسا على أن العقار المذكور مملوك له بموجب عقد مسجل في سنة ١٩٥٨ وقد حكمت المحكمة في ١٩٦١/٤/٢٩ وبصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالجزء ما للدين لدى الغير المتوقع في ١٩٦٠/١٠/٢٣ وبالجزء العقاري المتوقع في ١٩٦١/٢/٥ استنادا إلى ملكية الطاعن للمنزل موضوع التنفيذ وأصبح هذا الحكم انتهايا لعدم الطعن فيه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك إنه وإن كان الأصل في الأحكام المستعجلة أنها لا تحوز حجية الأمر المقضى إلا أن هذا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعنى جواز إثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد متى كان مركز الخصم هو والظروف التى انتهت بالحكم هى بعينها لم يطرأ عليها تغيير وإذا كان يبين من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٩ فى الدعوى رقم ٢٦١١ سنة ١٩٦١ مستعجل جزئى القاهرة المرفوعة من الطاعن ضد مصلحة الضرائب وعثمان حسن شراره وآخر أنه قضى بصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بالجزء ما للدين لدى الغير المتوقع بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٣ وبالجزء العقاري المتوقع بتاريخ ١٩٦١/٢/٥ مستندا فى ذلك إلى أن " المدعى إشتري العقار المحجوز عليه بعقد مسجل فى ١٩٥٨/٨/٢٤ وأنه ظهر عليه بمظهر المالك من هذا التاريخ دون أن يطعن على عقده من مصلحة الضرائب سواء بالصورية أو بالدعوى البوليسية كما يبدو هذا العقد فى الظاهر صحيحا متبعا لآثاره " وقد أعلن هذا الحكم بتاريخ ١٩٦١/٥/٦ ولم يطعن عليه حتى ١٩٦١/١١/١٣ طبقا للشهادة الرسمية المؤرخة ١٩٦١/١١/٢٩ المودعة ملف الطعن وبذلك أصبح انتهايا بفوات مواعيد الطعن فيه ، كذلك وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاؤه فى الدعوى بعدم الإختصاص على أن ظاهر الأوراق " يجعل جدية شراء المستأنف عليه ( الطاعن ) للمنزل غير ظاهرة مما يجعل القضاء بعدم الاعتداد بالتنبية بالدفع مع الإنذار بالجزء ماسا بأصل الحق ولا تختص به محكمة الأمور المستعجلة " لما كان ذلك وكان الأساس المشترك فى الدعويين على هذه الصورة هو مسألة أحقية المطعون عليها فى التنفيذ على العقار موضوع الدعوى التى أستقرت حقيقتها

بالحكم الأول الصادر في ١٩٦١/٤/٢٩ فتكون له الحجية في هذا الخصوص ما دام أن الثابت من الحكمين - الأول والثاني - أن مركز الخصوم والظروف في كل من الدعويين هي بعينها لم تتغير ، ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف هذا الحكم النهائي بين الخصوم أنفسهم والذي حاز قوة الشيء المحكوم به والطعن فيه بطريق النقض يكون جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما تقدم بيانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

---



## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، محمد نور الدين موسى ، محمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح  
الشريفي .

( ٣٤ )

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

(١) اختصاص . "إختصاص الهيئة العامة للواد المدنية" . "التنازع  
بين أحكام محاكم الأحوال الشخصية" . تنازع .

مجرد القول بالتناقض بين حكم صادر من دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الإستئناف  
وبين حكم صادر من المحكمة الابتدائية الشرعية . لا يدخل في نطاق حالات التنازع  
المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) نقض . "الأحكام الجائز الطعن فيها" .

جواز الطعن بالنقض في أى حكم إنتهائى . المادة ٣ من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ . شرطه . صدور حكم آخر في النزاع ذاته — موضوعا وسببا —  
بين الخصوم أنفسهم حائز لقوة الأمر المقضى .

(ج) إثبات . "قرائن" . "قرائن قانونية" . "قوة الأمر المقضى به" .  
أحوال شخصية . إعلام شرعى . حكم . "حجية الحكم" . قوة الأمر  
المقضى . نقض .

الإعلام الشرعى . حجته . دفعها بحكم من المحكمة المختصة . عدم جواز الطعن  
في الإعلام الشرعى بطريق النقض إستقلالاً .

الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية لا تكون  
إلا للأحكام التى تنشئ الحالة المدنية لا الأحكام التى تقررها . مثال .

(د) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير أقوال الشهود" .

تقدير أقوال الشهود . دهن بما يطمئن إليه قاضى الموضوع .

(هـ) أحوال شخصية . حكم . "حجية الحكم" .

حجية الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والمقررة لحالة مدنية .  
حجية نسبية .

(و) إثبات . "قرائن" . "قرائن قانونية" . "قوة الأمر المقضى" .

أحوال شخصية . اختصاص . إعلام شرعى . حكم . "حجية الحكم" .  
قوة الأمر المقضى .

حجية الإعلام الشرعى . دفعها بحكم من المحكمة المختصة في دعوى أصلية  
أو في صورة دفع الحكم الصادر في الدعوى أو في الدفع من جهة مختصة أصلاً  
بالحكم فيه . التعويل عليه ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعى .

١ - مجرد القول بالتناقض بين الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف  
(دائرة الأحوال الشخصية) والحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الشرعية ،  
لا يدخل في نطاق حالات التنازع المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون  
السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن  
بالنقض في أى حكم انتهائى مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر  
في النزاع ذاته - موضوعا وسببا - بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر  
المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم النهائى الذى فصل على خلاف  
الحكم الأول .

٣ - الإعلام الشرعى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تدفع حجيته وفقا  
لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة<sup>(١)</sup>  
وهو بهذه المثابة لا يتصور أن يكون محلا للطعن بطريق النقض استقلالا ،  
ولا عبرة بالتحدى بأن الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية تسرى

(١) قض ١١/٢/١٩٦٤ - الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق الأحوال شخصية . السنة ٩٥  
ص ٣٤٠ وقض ٢٩/٦/١٩٦٦ الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق الأحوال شخصية - السنة ١٧  
ص ١٤٨٠ .

على الكافة إلى أن يقضى بإلغائها لأن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية لا تكون إلا للأحكام التي تنشأ الحالة المدنية لا الأحكام التي تقرها . وإذا خلع حكم على الطاعن صفة البتة وإنما يقرر حالة ولا ينشئها ومن ثم تكون حجته نسبية قاصرة على أطرافه لا تتعداهم إلى الغير .

٤ — تقدير أقوال الشهود — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — رهن بما يطمئن إليه قاضي الموضوع ومما يستقل به ولا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض (١) .

٥ — الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية إذا كانت مقررة لحالة مدنية لا تكون لها إلا الحجية النسبية .

٦ — حجية الإعلام الشرعي — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية بحكم من المحكمة المختصة (٢) ، وهذا الحكم كما يكون في دعوى أصلية يصح أن يكون في صورة دفع أبدى في الدعوى التي يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعي . وإذا كانت الهيئة التي فصلت في هذا الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه فإن قضاءها هو الذي يعول عليه ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعي ولا يعد قضاءها إهدارا لحجية الإعلام لأن الشارع أجاز هذا القضاء وحد به من حجية الإعلام الشرعي الذي يصدر بناء على إجراءات تقوم في جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

(١) قضا ١٩٦٧/٣/٩ — الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق السنة ١٨ ص ٥٩٩ .

(٢) قضا ١٩٦٦/٦/٢٩ — الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق الأحوال شخصية . السنة ١٧ ص ١٤٨٠ . وقضا ١٩٦٤/٣/١١ — الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق الأحوال شخصية — السنة ١٥ ص ٣٤٠ — وقضا ١٩٦٢/٥/٩ — الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق الأحوال شخصية — السنة ١٣ ص ٦١٩ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن عبد العظيم سليم الأزهرى ( الطاعن الأول ) أقام الدعوى رقم ٣٤١  
سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المرحوم محمد عبد الفتاح  
عبد الوهاب ( مورث المطعون عليهم الأربعة الأولين ) وقال شرحا لها إنه  
فى سنة ١٨٧٠ توفى المرحوم أحمد يوسف حسين الأزهرى وإنحصر ميراثه  
فى زوجته صالحه سيد على وفى أولاده سليم وسكينة وفاطمة الشهيرة بقطومة ، ثم  
توفيت صالحه فى ١٨٨٠ وإنحصر ميراثها فى أولادها سليم وسكينة وفاطمة ، ثم  
توفيت فاطمة سنة ١٨٨٥ وتركت مايورث عنها وإنحصر ميراثها فى أخيها  
الشقيق سليم ، ثم توفى سليم سنة ١٩٢٢ وإنحصر ميراثه فى زوجته ست البنات  
محمد عويضة وفى أولاده محمد وعبد العظيم ( الطاعن الأول ) وعبد المقصود وعزيرة  
ويوسف ونصره وأحمد وعثمان وعفيفى وطلب الحكم بوفاة فاطمة أحمد يوسف  
ثم وفاة والده سليم أحمد يوسف وإنحصر إرث كل منهما فى ورثته المذكورين  
وأمر المدعى عليه بتسليمه نصيبه فيما تركه والده الذى آل إليه عن مورثته المتوفاه  
الأولى فاطمة الشهيرة بقطومة ومنع تعرضه له فى ذلك . كما أقام دسوقى محمد  
سليم الأزهرى وأختاه نفيسة وزينب محمد سليم ( باقى الطاعنين ) الدعوى رقم ٨١  
سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المرحوم محمد عبد الفتاح  
عبد الوهاب كذلك وقالوا شرحا لها إنه فى سنة ١٨٨٥ توفيت فاطمة الشهيرة  
بقطومة أحمد يوسف حسين الأزهرى وتركت مايورث عنهما شرعا وإنحصر  
ميراثها فى أخيها الشقيق سليم أحمد يوسف الأزهرى ، ثم توفى سليم سنة ١٩٢٢  
وإنحصر ميراثه فى زوجته ست البنات محمد عويضة وفى أولاده محمد وعبد العظيم  
وعبد المقصود وعزيرة ويوسف ونصره وأحمد وعثمان وعفيفى ثم توفى محمد سليم  
أحمد يوسف سنة ١٩٣٢ وإنحصر ميراثه فى زوجته خضره فضل إبراهيم وفى  
أولاده دسوقى ونفيسة وزينب وإتهوا إلى طلب الحكم بوفاة فاطمة أحمد يوسف

حسين الأزهرى ثم وفاة سليم أحمد يوسف حسين الأزهرى ثم وفاة والدهم محمد سليم أحمد يوسف حسين الأزهرى وإنحصار إرث كل منهم في ورثته المذكورين وأمر المدعى عليهم بتسليمهم نصيبهم في تركة مورثهم المذكور التي آلت إليه عن مورثيه ، ومنع تعرضه لهم في ذلك . كما أقامت السيدات بهيه محمد عبد الخالق ، فاطمة محمد عبد الوهاب ، بهيه محمد عبد القادر ( باقي المطعون عليهم ) الدعوى رقم ٣٤٣ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد هاشم محمد عبد القادر هاشم زايد وعبد العظيم سليم الأزهرى وقلن شرحا لها إنه في سنة ١٨٧٠ توفي المرحوم أحمد يوسف حسين الأزهرى وإنحصر ميراثه في زوجته صالحه سيد علي وفي بنتيه سكينه وفاطمة الشهيرة بقطومة فقط ، ثم توفيت صالحه سيد علي سنة ١٨٨٠ وإنحصر ميراثها في بنتيها سكينه وفاطمة بنتي أحمد يوسف حسين الأزهرى فقط ، ثم توفيت سكينه سنة ١٩٠٠ وإنحصر ميراثها في زوجها هاشم بك زايد وأولادها منه وهم محمد عبد الخالق ومحمد عبد القادر ومحمد عبد الوهاب ، ثم توفي هاشم بك زايد سنة ١٩٠٣ وإنحصر ميراثه في زوجته فاطمة الشهيرة بقطومة بنت أحمد يوسف وأولاده محمد عبد الخالق ومحمد عبد القادر ومحمد عبد الوهاب ثم توفيت فاطمة الشهيرة بقطومة سنة ١٩٠٨ وإنحصر ميراثها في أولاد أختها سكينه وهم محمد عبد الخالق ومحمد عبد القادر ومحمد عبد الوهاب ، ثم توفي محمد عبد الوهاب هاشم زايد سنة ١٩١٧ وإنحصر ميراثه في زوجته زهرة سيد أحمد زايد وفي أولاده منها وهم محمد عبد الفتاح وعبد الحميد وفائقه ونفيسه ونجيه وفاطمة ( المطعون عليها السادسة ) ثم توفي محمد عبد الخالق هاشم زايد سنة ١٩٢٢ وإنحصر ميراثه في زوجته فريده عبد الله وبنته منها بهيه ( المطعون عليها الخامسة ) وفي أخيه الشقيق محمد عبد القادر هاشم زايد ، ثم توفي محمد عبد القادر سنة ١٩٢٨ وإنحصر ميراثه في زوجته زهرة عرفة زايد وفي أولاده منها وهم محمد عبد الخالق وهاشم وشفيق وفائقه وعزيزه ونعيمه ووهيبه وبهيه ( المطعون عليها الأخيرة ) وخلص إلى طلب الحكم بوفاة المتوفين المذكورين وإنحصار إرث كل في ورثته وأمر المدعى عليه الأول في مواجهة المدعى عليه الثاني بتسليمهن نصيبهن الآيل لهن عن المتوفى الأول وبعدم التعرض لهن في ذلك وقررت المحكمة ضم الدعويين رقمي ٣٤١ ، ٣٤٣ سنة ١٩٥٦ إلى الدعوى رقم ٨١ سنة ١٩٥٦ للإرتباط ولدى نظرها قدم المدعون في القضيتين ٣٤١ و ٨١ سنة ١٩٥٦ مستخرجاً بوفاة سليم

أحمد الأزهرى ثم تنازلوا عن التمسك به إثر الطعن فيه بالتزوير وقضت المحكمة بإنهاء إجراءات التزوير الخاصة به ، وقد طلبت بهيه محمد عبد الخالق إحدى المدعينات فى الدعوى رقم ٣٤٣ سنة ١٩٥٦ التحفظ عليه وبتاريخ ١١/٦/١٩٦١ حكمت المحكمة ( أولا ) بحفظ مستخرج وفاة المرحوم سليم أحمد الأزهرى المؤرخ ١٩٤٦/٧/٢٧ والمقدم بالدعوى ٨١ سنة ١٩٥٦ بجلسة ١٩٥٩/٤/٦ خزانة هذه المحكمة حتى يفصل نهائيا فى هذا النزاع ( ثانيا ) وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون - فى الدعوى ٨١ ، ٣٤١ سنة ١٩٥٦ - عبد العظيم سليم أحمد يوسف حسين الأزهرى ودسوقى ونفيسه وزينب أولاد محمد سليم أحمد يوسف حسين الأزهرى دعواهم ولينفىها المدعى عليهم فى الدعوى ٨١ والمذكورتين ولتثبت المدعينات فى الدعوى ٣٤٣ سنة ١٩٥٦ - بهية محمد عبد الخالق هاشم زايد وبهية محمد عبد القادر هاشم زايد وفاطمة محمد عبد الوهاب هاشم زايد - دعواهم ولينفىها المدعى عليهما فى الدعوى المذكورة ، على أن يكون الإثبات والنفى بكافة طرق الإثبات . وبعد سماع أقوال الشهود عادت وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ حكمت حضوريا ( أولا ) برفض الدعوى ٨١ و ٣٤١ لسنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية القاهرة وألزمت المدعين فيهما المصروفات وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة ( ثانيا ) ١ - بإثبات وفاة المرحوم أحمد أفندى الأزهرى ابن يوسف بن حسين الأزهرى عن تركته وإنحصار إرثه فى زوجته صالحة الشهيرة بصلوحة بنت على الشهير بالسيد على بن محمد وبنتيه منها سكيمة وفاطمة الشهيرة بقطومة فقط بدون شريك ولا وارث سواهم وتستحق زوجته فى تركته الثمن فرضا وتستحق بنتاه ثلثى تركته فرضا والباقي ردا بينهما . ٢ - وفى سنة ١٨٨٠ توفيت زوجته صالحة الشهيرة بصلوحة وإنحصار إرثها فى بنتيها منه سكيمة وفاطمة الشهيرة بقطومة فقط بدون شريك ولا وارث لها سواهما وتستحقان ثلثى تركتها فرضا وباقيها ردا بالسوية بينهما . ٣ - وفى سنة ١٩٠٠ توفيت سكيمة بنت أحمد الأزهرى المذكورة وإنحصار إرثها فى زوجها هاشم ( بك ) زايد وأبنائها منه محمد عبد الخالق ومحمد عبد القادر ومحمد عبد الوهاب فقط ويستحق زوجها ريع التركة فرضا ولأولادها الباقي تعصيبا بالسوية بينهم . ٤ - وفى سنة ١٩٠٢ توفى هاشم ( بك ) زايد وإنحصار إرثه فى زوجته فاطمة الشهيرة بقطومة بنت أحمد الأزهرى



وفي أولاده السابق ذكرهم ( محمد عبد الخالق ومحمد عبد القادر ومحمد عبد الوهاب ) فقط وتستحق زوجته ثمن تركته فرضا ويستحق أولاده الباقي تعصيبا بالسوية بينهم . ٥ - وفي سنة ١٩٠٩ توفيت فاطمة الزهيرة ببطومة بنت أحمد الأزهرى وانحصر إرثها في ذوى رحمها أولاد أختها المرحومة سكيئة وهم محمد عبد الخالق ومحمد عبد القادر ومحمد عبد الوهاب أولاد المرحوم هاشم ( بك ) زايد فقط بدون شريك ولا وارث سواهم ويستحقون جميع تركتها بالسوية بينهم . ٦ - وفي سنة ١٩١٧ توفي محمد عبد الوهاب هاشم زايد وانحصر إرثه في زوجته زهرة سيد أحمد زايد وأولاده منها محمد عبد الفلاح وعبد الحميد وفائقة ونفيسة ونجية وفاطمة ( المدعية الثالثة ) فقط وتستحق زوجته ثمن تركته فرضا ويستحق أولاده الباقي تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين ويخص فاطمة المذكورة قيراطين وخمسة عشر سهما من أربعة وعشرين قيراطا . ٧ - وفي سنة ١٩٢٢ توفي محمد عبد الخالق ابن هاشم زايد وانحصر إرثه في زوجته فريدة بنت عبد الله الشهيرة بذلك وبنته منها بهية ( المدعية الأولى ) وأخيه الشقيق محمد عبد القادر هاشم زايد فقط فتستحق زوجته الثمن فرضا وبنته النصف فرضا وأخيه الشقيق المذكور الباقي تعصيبا أى تستحق بهية المدعية الأولى ١٢ ط من ٢٤ ط من تركته ٨ - وفي سنة ١٩٢٨ توفي محمد عبد القادر زايد بن هاشم زايد وانحصر إرثه في زوجته زهرة عرفة زايد وفي أولاده محمد عبد الخالق وهاشم وشفيق وفائقة وعزيرة ونعيمة ووهيبة وبهية ( المدعية الثانية ) فقط وتستحق زوجته ثمن تركته فرضا وأولاده الباقي تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين ويخص بنته بهية ( المدعية الثانية ) منها قيراطا واحدا وعشرين سهما و  $\frac{9}{11}$  من السهم ( ثالثا ) إلزام المدعى عليهم في الدعوى ٣٤٣ سنة ١٩٥٦ مصروفاتها ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعون في الدعوى رقم ٨١ و ٣٤١ سنة ١٩٥٦ هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم ورفض الدعوى رقم ٣٤٣ سنة ١٩٥٦ وقيد هذا الاستئناف برقم ٦١ لسنة ٨٠ ق وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزم المستأنفين المصاريف ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير

وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنون ولا المطعون عليهم وقدمت النيابة العامة مذكرتين برأيها ودفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الشق الأول من السبب الأول من أسباب الطعن وفقا للمادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وطلبت في الموضوع رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن ما إدعاه الطاعنون في الشق الأول من السبب الأول من أسباب الطعن بقيام تناقض بين الحكم المطعون فيه والحكم الصادر في القضية رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ القاهرة الابتدائية الشرعية مما تختص بنظره الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن مجرد القول بالتناقض المدعى به في الصورة المعروضة لا يدخل في نطاق حالات التنازع المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف حكما حاز قوة الشيء المحكوم به ، ذلك أن الطاعن الأول سبق أن رفع الدعوى رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد محمد عبد الفتاح هاشم زايد مورث المطعون عليهم الأربعة الأول بوصفه مستحقا وناظرا على وقف الأزهرى ووكيلا عن المستحقين وفقا للمادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف بطلب إستحقاقه في هذا الوقف وحكم له بالإستحقاق على أساس أنه ابن سليم ابن الواقف أحمد يوسف الأزهرى وأمه صالحة زوجة الواقف وتأييد هذا الحكم في الإستئناف رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٤ العليا الشرعية إلا أنه على الرغم من ذلك فإنه لما توفيت فاطمة بنت الواقف عقيما ودفع الطاعن الأول وباقي الطاعنين الدعويين رقمي ٨١ و ٣٤١ لسنة ١٩٥٦ بإستحقاقهم في تركتها ضد محمد عبد الفتاح هاشم — وورثته من بعده — بوصفه محكوما عليه في الإستئناف رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٤ العليا الشرعية ، قضى الحكم الصادر في الدعويين رقمي ٨١ و ٣٤١ لسنة ١٩٥٦ برفضهما وتأييد إستئنافا بالحكم المطعون فيه على أساس أن سليم ليس ابنا للواقف من زوجته صالحة وأنه عبد معتوق وأمه تدعى نصره . وهو تناقض مع الحكم الشرعى السابق.

رقم ٢٠ سنة ١٩٥٤ في النسب والإستحقاق والميراث من شأنه أن يقضى بنقض الحكم المطعون فيه وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، خصوصا وأن الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية من النظام العام وتسرى على الكافة حتى يحكم بالغائها وذلك بالإضافة إلى أن حكم المحكمة العليا الشرعية مبناه إعلام شرعى بثبوت الوفاة والوراثه صادر في الدعوى رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥١ وراثات شيبين القناطر الجزئية الشرعية متضمنة أن سليم ابن الواقف من زوجته صالحة ولم يطعن على هذا الحكم مع جواز الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أى حكم إنتهائى مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته — موضوعا وسببا — بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم الشرعى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٤ العليا الشرعية المودع ملف الطعن والحكم المطعون فيه أنهما مختلفان سببا وموضوعا وأخصاما ، ذلك أن الحكم الشرعى موضوعه الإستحقاق في نصيب عن صالحة سيد على وسببه هو الارث عنها في حين أن موضوع الدعوى بين ٨١ و ٣٤١ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية هو المطالبة بنصيب في تركة فاطمة أحمد يوسف وسببه الإرث عنها ، والخصوم في الحكم المطعون فيه هم الطاعنون والمطعون عليهم بما فيهم المدعيات في القضية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية المضمومة بينما اقتضت الخصومة في القضية الشرعية على الطاعن الأول وحده مدعى أصلا ومحمد عبد الفتاح هاشم زايد ( مورث للمطعون عليهم الأربعة الأول ) محكوما عليه بوصفه حارسا على الوقف ، والحكم على هذا الأخير بهذه الصفة للطاعن الأول — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يمس استحقاق المستحقين لأنهم لم يمثلوا في الخصومة بأشخاصهم ومن ثم لا يعتبر حجة على المطعون عليهم إذ كان ذلك فإن الحكم الصادر في الدعوى الشرعية لا يجوز قوة الأمر المقضى في النزاع الحالى وبالتالى لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بدعوى قيام التناقض ، لا يغير من ذلك ، ما ذهب



إليه الطاعنون بشأن حجية الإعلام الشرعى وجواز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير صحيح فى القانون إذ الإعلام الشرعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تدفع حجيته وفقا لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة وهو بهذه المثابة لا يتصور أن يكون محلا للطعن بطريق النقض استقلالا ، ولا عبرة بالتحدى بأن الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية تسرى على الكافة إلى أن يقضى بالغائها لأن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية لا تكون إلا للأحكام التى تنشأ فى الحالة المدنية لا الأحكام التى تقررها ، والحكم الصادر فى الدعوى ٢٠ لسنة ١٩٥٤ العليا الشرعية إذ خلع على الطاعن الأول صفة البنوة إنما يقرر حالة ولا ينشئها ومن ثم تكون حجته نسبية قاصرة على أطرافه لا تتعداهم إلى الغير .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٦١/٦/٨ بإحالة الدعوى على التحقيق والذى أحال إليه الحكم المطعون فيه ، أورد فى أسبابه أن المدعين فى الدعويين رقمى ٨١ و ٣٤١ لسنة ١٩٥٦ يقولون بقيام النسب والمدعيات فى الدعوى ٣٤٣ لسنة ١٩٥٦ يقررن أن سليم عبدا معتوقا وأن المحكمة " أمام هذا وخاصة أن كلا منهما بين وجهة نظره مؤيدا بالمستندات الرسمية التى أوضحتها المحكمة فيما تقدم ولو أن مستندات المدعيات فى الدعوى رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٦ أكثر رجحانا " وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن ما أورده الحكم يدل على أن المحكمة كانت رأيا فى الدعوى قبل أن تحكم فيها بما يفقدها صلاحيتها للحكم فيها ويشوب الحكم المطعون فيه بالبطلان .

وحيث إن هذا السبب فى غير محله ذلك أن الحكم الصادر فى ١٩٦١/٦/٨ وإن أورد فى أسبابه " وترى المحكمة أمام هذا الخلاف وخاصة أن كلا منهما ولى وجهه شطر رأيه مؤيدا بالمستندات الرسمية والتى أوضحتها المحكمة تفصيلا فيما تقدم ولو أنه قد يبدو أن مستندات المدعيات فى الدعوى ٣٤٣ سنة ١٩٥٦ أكثر رجحانا " إلا أنه أردف هذه العبارة " بأنه ولكن ترى المحكمة زيادة فى إطمئنانها وإظهارا لوجه الحق فيها وإستكمالاً لعناصرها فى خصوصية هذا التذاعى إحالتها إلى التحقيق بداءة بالنسبة لطلب إثبات الوفاة والوراثة " ومؤداها أن المحكمة

الإبتدائية لم تجد في مستندات المدعيات في الدعوى ٣٤٣ سنة ١٩٥٦ دعامة يعول عليها وحدها لإستظهار وجه الحق في الدعوى، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه ناقش دفاع الطاعنين في هذا الخصوص ورد عليه بأن المحكمة عندما أصدرت حكمها بالتحقيق لم تكن قد كونت رأيا ثابتا في الدعوى مما يسقط به نعي المستأنفين على هذا الحكم. "وفي هذا وذاك ما ينفي عن الحكم شبهة البطلان والقصور سواء في الحكم الإبتدائي أو في الحكم المطعون فيه الذي أحال إليه".

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أنه يأخذ بالمستندات التي سردها الحكم الإبتدائي من رقم (١) إلى رقم (١٤) لأنها رسمية لامطعن عليها، وهو قصور ومخالفة للثابت في الأوراق ذلك أن صحيفة الإستئناف حفلت بمطاعن كثيرة على هذه المستندات وقد أغفل الحكم المطعون فيه بيانها والرد عليها.

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يبين أنه أورد في أسبابه أن المستندات التي سردها الحكم الإبتدائي من رقم (١) إلى رقم (١٤) ص ١١ وص ١٢ من الحكم وهي مستندات رسمية لامطعن عليها وهي كلها مؤيدة لدعوى المستأنف عليهم "وإذا لم يبين الطاعن ما يأخذه على هذه المستندات ودلالاتها فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوبا بالقصور ولا بمخالفة الثابت بالأوراق.

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه في خصوص الدعوى رقم ٣٤٣ سنة ١٩٥٦ على أن أقوال المدعيات فيها تأيدت بأقوال شهودهن المطابقة للدعوى وبمستندات المدعيات ما قدم منها قبل إحالة الدعوى إلى التحقيق وما قدم منها بعده وقد ثبت منها جميعا أن الدعوى المذكورة على أساس سليم، وذلك دون أن يعنى ببيان أقوال هؤلاء الشهود ولا ماهية تلك المستندات وهو غموض يشوبه والحكم المطعون فيه معه بالقصور.

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الثابت في الدعوى أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١/٦/٨ بإحالة الدعوى على التحقيق أورد تفصيلا بيان المستندات

المقدمة من جميع الخصوم وقد أحال الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه على هذا الحكم في بيان المستندات، كما أورد الحكم الابتدائي أسماء الشهود وخلاصة وافية بأقوالهم موضحاً وجه الإطمئنان والإعراض عنها بما ينفي عنه عيب القصور .

وحيث إن حاصل السببين الخامس والسادس أن الحكم المطعون فيه ذهب في تقرير قضاء محكمة الدرجة الأولى بكفاية مستندات المطعون عليهم والأخذ بأقوال شهودهم وبإهدار مستندات الطاعنين إلى أن مستندات المطعون عليهم بعضها صادر من أحمد الأزهرى وبعضها الآخر صادر من زوجته صالحة وبعضها الثالث صادر عن سكيئة وفاطمة وبعضها الباقي مستندات رسمية لا مطعن عليها وأنها مجتمعة متساندة يشد بعضها بعضاً تؤيد دعوى المستأنف عليهم وتهدم دعوى المستأنفين ، وإلى أن الأخذ بشهادة شهود وإطراح آخرين مرجعه إلى وجدان المحكمة ، وإلى أن للمحكمة أن تقرر أن لا حجية للمستندات ما دام أنها بررت ذلك تبريراً سائغاً وقد بررت محكمة أول درجة عدم أخذها بمستندات المستأنفين تبريراً سائغاً وهي أقوال مرسلّة تعد قصوراً يعيب الحكم ويبطله إذ لم تبين المحكمة ماهية تلك المستندات وما قاله الطاعنون والمحكمة الابتدائية عن أقوال الشهود ولا علة الأخذ بها أو إطراحها .

وحيث إن هذا النعى مردود ( أولاً ) بما سبق الرد به على السبب السابق ومردود ( ثانياً ) بأن تقدير أقوال الشهود — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — رهن بما يطمئن إليه قاضي الموضوع ومما يستقل به ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه رتب على تنازل الطاعنين عن التمسك بشهادة وفاة سليم أحمد يوسف إثرا لظعن عليها بالتزوير أنهم لم يثبتوا نسب سليم إلى أحمد يوسف الأزهرى وهو خطأ ومخالفة للثابت بالأوراق لأن هذه الشهادة لا تثبت النسب ولا تنفيه وكان الطاعن قد قدمها ليثبت وفاة أبيه ليطالب هو بمحضته ، أما النسب فإنهم قدموا لإثباته إعلام الوراثة رقم ٦٤ سنة ١٩٥١ شين القناطر الجزئية الشرعية والحكم الصادر في القضية رقم ٣٣



سنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية المؤيد في الاستئناف رقم ٢٠ سنة ١٩٥٤ العليا الشرعية ولما طعن على شهادة الوفاة بالتزوير تنازلوا عنها إكتفاء بهذه المستندات وبالبينة التي قدموها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين إنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن "عبء إثبات أن المتوفى الأول ترك ولدا يدعى سليم يقع على المستأنفين ، ولم يقدم المستأنفون ما يثبت أن سليم الأزهرى الذى ينتسبون إليه هو ابن المتوفى الأول أحمد يوسف حسين الأزهرى لأنهم قدموا لمحكمة أول درجة مستخرجا رسميا ب وفاة سليم الأزهرى كتب في خانة اسم الأب (أحمد الأزهرى) وفي خانة اسم الأم (صالحه) ولما طعن المستأنف عليهن في هذا السند بالتزوير تنازل المستأنفون عن التمسك به ، كما قدموا صورة إشهاد وفاة ووراثه بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢٩ فى المادة ٦٤ لسنة ١٩٥٢ ب وفاة أحمد الأزهرى سنة ١٨٧٠ وإلحصار إرثه فى زوجته صالحه على ديشه وفى أولاده منها سليم وسكينة وفتومة وهذا الإشهاد لاجية له على المستأنف عليهن ، كما قدموا حكما صادرا فى القضية رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣ المرفوعة من المستأنف الأول عبد العظيم سليم بإستحقاقه فى وقف أحمد الأزهرى ولاجية له أيضا على المستأنف عليهن لأنه لم يصدر ضدهن وقد طعن فيه بطريق إعتراض الخارج عن الخصومة وتقرر وقف السير فى الطعن حتى يفصل فى النزاع الحالى ، ومعنى هذا أنه ليس فى الأوراق التى قدمها المستأنفون ما يثبت أن سليم الأزهرى الذى ينتسبون إليه هو ابن المتوفى الأول أحمد يوسف حسين الأزهرى ابن صالحه سيد على المتوفاة الثانية وهو إستخلاص موضوعى سائق لم ينحرف به الحكم عن دلالة الثابت بالأوراق ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن حاصل السببين الثامن والتاسع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه إذ عول فى قضائه على أن كلام إعلام الوراثة رقم ٦٤ سنة ١٩٥١ شين القناطر الجزئية ، والحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ سنة ١٩٥٤ العليا الشرعية لا يسرى على المطعون عليهم فى حين أنهما — كليهما — صادر ضد المطعون عليهم الأربعة الأول والمطعون عليها الأخيرة لأنهم ورثة محمد

عبدالفتاح زايد وقد كان خصما فيها وناظرا على الوقف والناظر وكيل عن المستحقين وفقا للمادة ٥٠ من قانون الوقف فضلا عن أن ما تعلق بالأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يسرى على الكافة إلى أن يحكم بإلغائه بطرق الطعن التي قررها القانون وصدور حكم ينقضها لا يزيل التناقض ما دام أنها لم تلغ .

وحيث إن هذا النعى مردود في السببين بما سبق الرد به على السبب الأول من أن الحكم الصادر ضد ناظر الوقف لا يمس إستحقاق المستحقين الذين لم يمثلوا في الخصومة بأشخاصهم وبالتالي لا يعتبر حجة عليهم ، وبأن الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية إذ كانت مقررة لحالة مدنية ، كما هو الحال في الدعوى . لا تكون لها إلا الحجية النسبية ومردود كذلك بأن حجية الإعلام الشرعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية بحكم من المحكمة المختصة وهذا الحكم كما يكون في دعوى أصلية يصح أن يكون في صورة دفع أبدى في الدعوى التي يراد الإحتجاج فيها بالإعلام الشرعى ، وهو ما سلكه المطعون عليهم أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكانت الهيئة التي انفصلت في هذا الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه فإن قضاءها هو الذى يعول عليه ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعى ولا يعد قضاءها إهدارا لحجية الإعلام لأن الشارع أجاز هذا القضاء وحده من حجية الإعلام الشرعى الذى يصدر بناء على إجراءات تقسوم في جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

وحيث إن أسباب الطعن من العاشر إلى الثانى عشر تحصل في أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بنفى نسب سليم الأزهرى للواقف إلى ( ١ ) إقرار من وكيل سليم الأزهرى مقدم إلى مجلس الجيزة والقلوبية في ٦ ربيع الثانى سنة ١٢٩٨ هـ يعترف فيه بأن والدته تدعى نصره وليست صالحه وإلى - ( ٢ ) أن الخصوم قدموا مستخرجاً رسمياً بوفاة سليم يوسف الأزهرى لم يذكر فيه اسم أبيه في خانة الأب ولا اسم أمه في خانة الأم وإلى - ( ٣ ) أنه ورد بصحيفة الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦١ مستعجل القاهرة التي حررها الأستاذ اسكندر فهمى بولس محامى الطاعن الأول أن الواقف أحمد سليم الأزهرى لم يعقب ذكورا ، وهو

خطأ وقصور ذلك أن الطاعنين أنكروا وكالة المقر من سليم الأزهرى لدى مجلس الجيزة والقلوبية ، وتمسكوا بأن مستخرج وفاة سليم إنما يدل على وفاته وإذا ذكر فيه أن اسمه سليم يوسف الأزهرى فقد ثبت نسبه لأبيه ومسلم بأن أمه صالحه ، وأوضحوا أن الواقف هو أحمد يوسف الأزهرى وليس أحمد سليم الأزهرى كما ورد بصحيفة الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦١ مستعجل القاهرة وأن هذه الصحيفة وإن تضمنت أن الواقف لم يعقب ذكورا فقد تضمنت كذلك أن الطاعن الأول حصل على حكم باستحقاقه في الوقف بالدعوى رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية والثابت فيها أن الواقف رزق بولد ذكر هو سليم إلا أنه رغم ذلك كله فقد التفتت المحكمة عن هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أنه دفاع جوهري .

وحيث إن هذا النعى مردود ( أولا ) في الشق الأول منه بأنه متعلق بواقعة لا يبين من الحكم المطعون فيه أنها أثبتت أمام محكمة الموضوع قبل صدوره فلا تجوز إثارتها أمام هذه المحكمة ، ومردود ( ثانيا ) في الشق الثاني والثالث منه بأن ما ذهب إليه الطاعنون لا يعدو — في واقعه — مجادلة موضوعية في تقدير المحكمة للأدلة التي اطمأنت إليها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث عشر أن الحكم الابتدائي أخطأ في أسماء الخصوم وأغفل أسماء المدعى عليهم في الدعويين المضمومتين رقمي ٨١ و ٣٤١ لسنة ١٩٥٦ ، وهو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم إذ اعتقدت المحكمة أن هذه الدعاوى لم ترفع على ذات الخصوم في القضية ٣٣ سنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية فلم تنقيد به وقد امتد هذا البطلان إلى الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي وتبناه وأغفل بدوره أسماء الخصوم في الدعويين ٨١ و ٣٤١ لسنة ١٩٥٦ .

وحيث إن هذا السبب مردود ( أولا ) في الشق الأول منه بأنه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ومردود ( ثانيا ) بأن الثابت في الدعوى أن أساس عدم التقيد بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٣ سنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية أنه صدر ضد



الحارس على الوقف وهي مسألة قانونية لا صلة لها بأسماء الخصوم ومردود —  
(ثالثاً) بأن الخطأ في أسماء بعض الخصوم — وهو خطأ يسير — لم يكن أثر ظاهر  
في قضاء الحكم المطعون فيه وقد أوضح الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١١/٦/١٩٦١  
أسماء الخصوم في تفصيل وأحال الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه عليه في هذا  
الخصوص بما ينتفى به وجه النعى .

ولما تقدم جميعه يتعين الحكم برفض الطعن .

---

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد سيد  
أحمد حماد .

( ٣٥ )

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ القضائية

( أ ) هيئات عامة . ” هيئة قناة السويس “ . أشخاص اعتبارية . ” الأشخاص العامة “ . نزاع الملكية للنفعة العامة . ” التخصيص للنفعة العامة “ .

هيئة قناة السويس هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة . اختصاصها وحدها بإصدار وتنفيذ الأوامر اللازمة لحسن سير المرفق . لها تملك الأراضى والمعارات بآية طريقة بما فى ذلك نزاع الملكية للنفعة العامة وبالتالى لها تخصيص أى عقار من عقاراتها لخدمة مرفق قناة السويس وهو نوع من المنفعة العامة .

( ب ) هيئات عامة . ” هيئة قناة السويس “ . نزاع الملكية للنفعة العامة . قانون .

نص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ . تخويله هيئة قناة السويس سلطة نزاع الملكية للنفعة العامة . وروده بصيغة عامة مطلقة . شموله المعارات التى فى حيازة الهيئة أو فى حيازة الغير وسواء تعلق بها حقوق لهذا الغير أم لا .

( ج ) هيئات عامة ” هيئة قناة السويس “ . نزاع الملكية للنفعة العامة . أموال . ” أموال خاصة “ .

اعتبار المنزل المملوك لهيئة قناة السويس مالا خاصا لا يمنع من تخصيصه بالطريق القانونى للنفعة العامة ومنها خدمة مرفق قناة السويس .

( د ) قرار إدارى ” مقومات القرار الإدارى “ . اختصاص ” اختصاص ولائى “ . مجلس الدولة .

قرار مجلس إدارة هيئة قناة السويس بتخصيص عقار — مؤجر للغير — لخدمة مرفق قناة السويس وإخلائه من شافليه . قرار إداري استكمل مقوماته ولا يشوبه في ظاهره عيب يجرده من الصفة الإدارية ويخدره إلى درجة العدم . عدم اختصاص المحاكم العادية — ومنها القضاء المستعجل وهو فرع منها — بالفصل في طلب إلغائه أو وقف تنفيذه . الاختصاص بذلك لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره .

١ — نص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس الذي أنشأ هذه الهيئة على اعتبارها هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وعلى أنها تختص دون غيرها بإصدار وتنفيذ اللوائح التي يقتضيها حسن سير المرفق وعلى أن يكون لها في سبيل القيام بواجباتها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك وبوجه خاص يكون لها تملك الأراضي والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للمنفعة العامة . وإذا كان القرار بنزع ملكية العقار للمنفعة العامة يتضمن في ذاته تخصيص هذا العقار لتلك المنفعة فإن المشرع بتحويله هيئة قناة السويس سلطة نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة يكون بذلك قد حولها تخصيص أى عقار من عقاراتها لخدمة مرفق قناة السويس وهو نوع من المنفعة العامة لأن من يملك نزع عقار مملوك للغير لمنفعة عامة يملك من باب أولى تخصيص عقار مملوك له لهذا الغرض .

٢ — نص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ — الذي حول هيئة قناة السويس سلطة نزع الملكية للمنفعة العامة — قد ورد بصيغة عامة مطلقة بحيث يشمل العقارات التي في حيازة الهيئة أو في حيازة الغير وسواء تعلق بها حقوق لهذا الغير قبل الهيئة أو لم يتعلق ومن ثم لا يجوز تخصيص هذا النص بغير تخصص .

٣ — إعتبار المنزل محل النزاع مالا خاصا لهيئة قناة السويس لا يمنع من تخصيصه بالطريق القانوني للمنفعة العامة ومنها خدمة مرفق قناة السويس .

٤ — إذ أصدر مجلس إدارة هيئة قناة السويس في ١١ مارس سنة ١٩٦١ إستنادا إلى السلطة المخولة له في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ — قرارا يقضى بأن المباني والمساكن الميينة فيه والتي آلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى المادة



الأولى من قانون التأمين رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ والتي يشغلها الغير حالياً بمقتضى عقود أبرمت مع شركة قناة السويس ( المؤتممة ) تعتبر مخصصة لخدمة مرفق قناة السويس ويجرى إخلاؤها لهذا الغرض من شاغلها ، فإن هذا القرار يكون قد استكمل بحسب البادى من الأوراق مقومات القرار الإدارى ولا يشوبه فى ظاهره عيب يجرده من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم ومن ثم فلا تختص المحاكم العادية - ومنها القضاء المستعجل وهو فرع منها - بالفصل فى طلب إلغائه أو وقف تنفيذه وإنما يكون الإختصاص بالفصل فى هذا الطلب لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره وذلك بالتطبيق للمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ على هيئة قناة السويس ( الطاعنة ) الدعوى رقم ٣٩١ سنة ١٩٦١ أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة بورسعيد الابتدائية طالباً الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف التنفيذ عليه بالإخلاء بالطريق الإدارى وقال فى بيان دعواه إنه بعقد إيجار مؤرخ فى أول يناير سنة ١٩٤٠ استأجر من شركة قناة السويس المؤتممة والتي حلت محلها هيئة قناة السويس المنزل رقم ٥/٢٦٠ بشارع رشيد بمدينة بورسعيد بأجرة شهرية قدرها ٢٨٨ قرشاً ونصف زيدت إلى ٥٩٣ قرشاً و ٦ مليات وظل قائماً بالوفاء بالتزاماته ومنها دفع الأجرة فى الميعاد إلى أن فوجئ بإصدار من مدير الهيئة يخطره فيه بأن مجلس إدارتها قرر بجلسته المنعقدة فى ١١ من مارس سنة ١٩٦١ بتخصيص هذا المنزل لخدمة مرفق قناة السويس وينبه عليه بتسليمه إلى الهيئة بعد إخلائه فى مدة لا تتجاوز ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ ثم أعادت الهيئة إخطاره بالإخلاء فى أجل غايته ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وإلا أخلى بالطريق الإدارى ثم منحته مهلة أخرى حتى نهاية الشهر

المذكور وأنه إذ كان لا يجوز إجراء التنفيذ بغير سند تنفيذي وكان لا يوجد بيد الهيئة هذا السند وكانت العلاقة بينها وبينه علاقة إيجارية يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي لا يجيز إخلاء ما دام قائماً بالوفاء بالتزاماته فإنه يحق له الإلتجاء إلى القضاء المستعجل لوقف تنفيذ الإخلاء المحدد له ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ وقد دفعت الهيئة الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن القرار الصادر من مجلس إدارتها في ١١ من مارس سنة ١٩٦١ بتخصيص المنزل للمطعون ضده لخدمة المرفق وبإخلائه لهذا الغرض هو قرار إداري يتمتع على المحاكم العادية ووقف تنفيذه وأضافت أن أموال المرفق ومن بينها هذا المنزل تعتبر أموالاً عامة وإنتفاع الأفراد بها يكون بطريق الترخيص لا بطريق الإيجار ومن حق الإدارة إنهاء هذا الترخيص في أى وقت . ورد المطعون ضده على هذا الدفع بأن العلاقة بينه وبين الهيئة يحكمها عقد الإيجار المبرم بينهما وأنه لذلك فالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يحميه من الإخلاء بأي طريق ما دام قائماً بالوفاء بالتزاماته وبتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٢ قضى قاضى الأمور المستعجلة برفض هذا الدفع وباختصاص المحكمة ولائياً بالفصل في الدعوى وبقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ القرار المستشكل فيه الخاص بإخلاء المستشكل من العين المؤجرة له بعقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٤٠ بالطريق الإداري فاستأنفت هيئة قناة السويس هذا الحكم لدى محكمة بورسعيد الابتدائية وقيد استئنافها برقم ٥ لسنة ١٩٦٢ وتمسكت بالدفع بعدم اختصاص الولاى وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ قضت تلك المحكمة منعقدة - بهيئة استئنافية - بتأييد الحكم المستأنف فطلعت هيئة قناة السويس في قضائها هذا بطريق النقض بتقرير تاريخه ٦ من مايو سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظرة تمسكت بهذا رأى .

وحيث إن الطاعنة تؤسس طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم وفي بيان ذلك تقول إنه استند في قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى على أن القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة في ١١ مارس سنة ١٩٦١ بتخصيص المنزل المؤجر للمطعون ضده لخدمة المرفق هو قرار منعدم لصدوره من جهة لا تملك إصداره ولما فيه



من إعتداء على اختصاص السلطة القضائية ، هذا في حين أن هذا القرار قد صدر من مجلس إدارة هيئة قناة السويس بتخصيص جميع المساكن المؤجرة لغير موظفيها وعمالها لخدمة المرفق أى للنفعة العامة وقد استوفى هذا القرار كافة الأركان التى يقوم عليها القرار الإدارى بما يمتنع معه على المحاكم المدنية التعرض له بإلغاء أو وقف تنفيذ ذلك أنه صدر من مجلس إدارة هيئة القناة وهى هيئة عامة بصريح نص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ وفى حدود السلطة المخولة لها بالقانون المذكور فقد خولت المادة السابعة منه للهيئة إصدار وتنفيذ اللوائح التى يقتضيها حين سير المرفق ومنعتها المادة الحادية عشر جميع السلطات اللازمة لقيامها بواجباتها ومباشرة اختصاصها وبوجه خاص سلطة تملك الأراضى والمعارات بأية طريقة بما فى ذلك نزع الملكية للنفعة العامة ولا شك أن من يملك نزع ملكية الغير للنفعة العامة يملك من باب أولى تخصيص مال مملوك له للنفعة العامة ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن سلطة الهيئة فى نزع الملكية قاصرة فقط على المعارات التى تكون فى حوزتها فعلا ولم تتعلق بها حقوق للغير قبلها لأن هذا تخصيص للنص بغير تخصيص وعلاوة على ذلك فإن مجلس إدارة الهيئة هو المهيمن على شئون المرفق وله فى سبيل ذلك سلطة الوزير وبمقتضى هذه السلطة يملك تخصيص أى مال للنفعة العامة ولا عبرة بما جاء بالحكم المطعون فيه من وجوب صدور القرار بالتخصيص لخدمة المرفق من رئيس الجمهورية لما فى ذلك من حرمان للهيئة من وسيلة قانونية للتخصيص دون سند من القانون ومتى كان القرار صادرا من هيئة عامة وفى المجال الإدارى وبمقصد إحداث أثر قانونى فإنه لا يمكن القول بانعدامه أو بأن فيه إعتداء على السلطة القضائية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة الأمور المستعجلة الذى قضى باختصاص المحاكم المدنية بنظر النزاع وبوقف تنفيذ القرار المذكور على أساس إنعدامه وانطوائه على إعتداء على اختصاص السلطة القضائية فإنه يكون قد بنى على خطأ فى القانون فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم وبالتالى يجوز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ويتعين نقضه بسبب هذا الخطأ .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام



هيئة قناة السويس والذي أنشأ هذه الهيئة قد نص على اعتبارها هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ونصت المادة السابعة من هذا القانون على اختصاص تلك الهيئة دون غيرها بإصدار وتنفيذ اللوائح التي يقتضيها حسن سير المرفق كما نصت المادة الحادية عشر على أن يكون للهيئة في سبيل القيام بواجباتها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك وبوجه خاص يكون لها تملك الأراضي والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للنفعة العامة .

وإذ كان القرار بنزع ملكية العقار للنفعة العامة يتضمن في ذاته تخصيص هذا العقار لتلك المنفعة فإن المشرع بتحويله هيئة قناة السويس سلطة نزع ملكية العقارات للنفعة العامة يكون بذلك قد خولها تخصيص أى عقار من عقاراتها لخدمة مرفق قناة السويس وهو نوع من المنفعة العامة لأن من يملك نزع عقار مملوك للغير لمنفعة عامة يملك من باب أولى تخصيص عقار مملوك له لهذا الغرض ولا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن السلطة المخولة للهيئة في المادة الحادية عشر سالفة الذكر في نزع الملكية للنفعة العامة مقصورة على العقارات التي تكون في حوزة الهيئة فعلا وقت صدور قرار نزع الملكية ولم تتعلق بها حقوق للغير قبل الهيئة ذلك بأن نص هذه المادة قد ورد بصيغة عامة مطلقة بحيث يشمل العقارات التي في حيازة الهيئة أو في حيازة الغير وسواء تتعلق بها حقوق لهذا الغير قبل الهيئة أو لم يتعلق ولا يجوز تخصيص النص بغير تخصيص هذا إلى أن حق المطعون ضده على المنزل الذي يشغله وهو حق مستأجر مهما بلغ من قوة فإنه لا يسمو إلى مرتبة حق الملكية الذي أجاز القانون للهيئة نزع الغرض المنفعة العامة كذلك لا جدوى من بحث الحكم المطعون فيه في صفة العقار الذي يشغله المطعون ضده وهل هو مال خاص للهيئة أم مال عام ذلك أنه بفرض صحة ما انتهى إليه الحكم من أنه يعتبر مالا خاصا لها فإن ذلك لا يمنع من تخصيصه بالطريق القانوني للنفعة العامة ومنها خدمة المرفق . لما كان ذلك وكان مجلس إدارة هيئة قناة السويس قد أصدر في ١١ من مارس سنة ١٩٦١ إستنادا إلى السلطة المخولة له في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه قرارا يقضى بأن المباني والمساكن المبنية فيه والتي آلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى المادة الأولى من قانون التأميم رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ والتي يشغلها الغير حاليا بمقتضى عقود أبرمت مع الشركة تعتبر مخصصة لخدمة المرفق ويجوز إخلاؤها لهذا الغرض من

شاغلها الحاليين المبينة أسماؤهم في هذا القرار ومن بينهم المطعون ضده فإن هذا القرار يكون قد استكمل بحسب البادى من الأوراق مقومات القرار الإدارى ولا يشوبه في ظاهرة عيب يحرره من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم ومن ثم فلا تختص المحاكم العادية - ومنها القضاء المستعجل لأنه فرع منها - بالفصل في طلب إلغائه أو وقف تنفيذه وإنما يكون الإختصاص بالفصل في هذا الطلب لمجلس الدولة - بهيئة قضاء إدارى - دون غيره وذلك بالتطبيق للمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ والمادة ٨ من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل في دعوى المطعون ضده وبوقف تنفيذ قرار الهيئة المستشكل فيه تأسيسا على إنعدام هذا القرار وإنطوائه على إعتداء على حق السلطة القضائية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والذي رفع الطعن في ظله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه لمخالفته القانون وخطئه في تطبيقه على النحو السالف بيانه .

وحيث إن الإستئناف صالح للحكم فيه . ولما تقدم ذكره يتعين إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع والقضاء بعدم إختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى .

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، وعبد صدق البشيشي ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ٣٦ )

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٣ القضائية :

استئناف . "الحكم في الاستئناف" . "أثره" . حكم . "مصلحة الحكم" .

قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف بعد أن بحثت أسباب  
الاستئناف دون أن تنبه إلى أن طلبات المستأنف فيه هي وقف تنفيذ الحكم المستأنف . استنفاد  
المحكمة ولايتها بالنسبة للنزاع ولو كان حكمها باطلاً إذ سبيل إصلاح ذلك الخطأ هو الطعن بالنقض .  
الحكم في استئناف آخر مرفوع من ذات الحكم وهي ذات أسباب الاستئناف ، بإنهاء الخصومة  
في الاستئناف . قضاء صحيح لا يعاب عليه عدم تمسك أي من الخصوم بمصلحة الحكم الأول عند  
نظر الاستئناف الثاني .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قضت بإنهاء  
الخصومة في الاستئناف لسبق قضائها فيها في استئناف آخر كان مرفوعاً عن ذات  
الحكم المستأنف وأقيم على ذات أسباب الاستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون  
فيه وكان الثابت أن ذلك الاستئناف الآخر كان قد أقيم من الطاعن على المطعون  
عليهما وطلب فيه وقف تنفيذ الحكم "المستأنف لذات الأسباب التي بنى عليها  
الاستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه فقضت محكمة الاستئناف في الاستئناف  
الأول برفضه وبتأييد الحكم المستأنف بعد أن بحثت الأسباب التي بنى عليها  
الاستئنافان وتناولتها بالرد دون أن تنبه إلى ما كان مطلوباً في هذا الاستئناف  
من طلب وقف تنفيذ الحكم المستأنف فإنه لا يجوز أن يعاب على الحكم المطعون  
فيه بالخطأ في تطبيق المادة ٤٠٥ من القانون المدني لعدم تمسك أي من الخصوم  
بمصلحة الحكم الأول عند نظر الاستئناف الثاني ذلك بأن قضاء المحكمة في الاستئناف  
الأول هو قضاء قطعي في أصل النزاع موضوع الاستئناف الثاني وبه تكون



المحكمة قد استنفدت ولايتها بالنسبة لهذا النزاع بحيث يمتنع عليها أن تعود فتقضى فيه بقضاء آخر يستوى في ذلك أن يكون حكما فيه صحيحا أو باطلا إذ يترتب على صدوره انتهاء النزاع بين الخصوم على أصل الحق ونخروجه عن ولايتها وإذا كانت محكمة الاستئناف قد أخطأت في قضائها في الاستئناف الأول حيث لم تقصر قضاءها فيه على طلب وقف التنفيذ الذي كان الهدف من رفع ذلك الاستئناف فإن سبيل إصلاح هذا الخطأ كان الطعن بطريق النقض في هذا القضاء ولا تملك المحكمة التي أصدرته تصحيحه والرجوع فيما فصلت فيه قطعيا وأنها به النزاع الذي كان يتناوله موضوع الاستئناف .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدهما أقامتا الدعوى رقم ١٧٠٤ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى إسكندرية على الطاعن طلبتا فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٢٣٨٥ ج منه مبلغ ١٧٥٠ ج باقى المستحق لهما من ثمن الأطنان المباعة له من شركة المرحوم ملتبلا بسيخة وآخرين ومبلغ ٦٣٥ ج قيمة الفوائد القانونية المستحقة لهما عن باقى الثمن من ٢٤ مايو سنة ١٩٤٩ حتى رفع الدعوى فدفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة محلها بنظر الدعوى ، وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى وفي موضوعها بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهما مبلغ ١٧٥٠ وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا ابتداء من ٢٤ مايو سنة ١٩٤٩ حتى السداد فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية وقيد استئنافه برقم ٩٣ سنة ١٦ ق إسكندرية وبتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بإنتهاء الخصومة في الاستئناف تأسيسا على أن الطاعن كان قد رفع الاستئناف رقم ١٢١ سنة ١٦ ق إسكندرية

المنضم ملفه يطلب فيه الحكم بوقف تنفيذ ذات الحكم المستأنف بالتطبيق لنص المادة ٤٧٢ مرافعات وأسمن طلبه على ذات الأسباب التي أبدأها في الاستئناف الحالي -- وأن نفس محكمة الاستئناف بهيئة سابقة إستعرضت هذه الأسباب وقضت حضوريا برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث في أسباب ذلك الحكم عن طلب وقف النفاذ وأنه بهذا الحكم ينتهى النزاع بين الطرفين ويصبح الاستئناف الحالي غير ذي موضوع -- طعن الطاعن في الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تصممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الحكم الصادر في طلب وقف النفاذ في الاستئناف رقم ١٢١ سنة ١٦ ق حكما قطعيا حائزا لقوة الشيء المقضى فيه ومن شأنه إنهاء النزاع على وجه نهائى ، يكون قد أخطأ في تطبيق المادة ٤٠٥ من القانون المدنى من وجوه ثلاث ( الأول ) أن الحكم الصادر في الاستئناف المذكور لا يعدو أن يكون صادرا بإجراء وقى في حدود المادة ٤٧٢ مرافعات وفي طلب إيقاف تنفيذ أمرا لا أساس له بأصل الحق ولا تأثير له عليه ( الثانى ) أن الاستئناف الصادر فيه ذلك الحكم يختلف في موضوعه عن الاستئناف رقم ٩٣ سنة ١٦ ق الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه إذ الاستئناف الأول ينصب على طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف والاستئناف الثانى خاص بطلب الغائه ورفض الدعوى موضوعا ، وإذا كانت محكمة الاستئناف قد تعرضت في الاستئناف الأول الخاص بطلب وقف التنفيذ لغير ما هو مطروح عليها فإن حكمها ليست له أية حجية في هذا الخصوص ( الثالث ) أن الحكم المطعون فيه أعمل من تلقاء نفسه وبغير طلب من الخصوم قاعدة حجية الأمر المقضى به في الاستئناف رقم ١٢١ سنة ١٦ ق إسكندرية رغم أنها ليست من النظام العام .

وحيث إن هذا النعى في جميع وجوهه غير سديد ذلك بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بانتهاء الخصومة في الاستئناف على قوله . وحيث إن المستأنف كان قد رفع الاستئناف رقم ١٢١ سنة ١٦ ق المنضم ملفه طلب فيه الحكم بوقف النفاذ

المعجل المشمول به الحكم المستأنف بالتطبيق لنص المادة ٤٧٢ مرافعات وأسس طلبه المذكور على نفس الأسباب التي أبدأها في الاستئناف الحالي وقد استعرضت المحكمة موضوع الدعوى — دون أن تتكلم عن طلب وقف التنفيذ — وقضت حضورياً في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف المصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة — وقالت في أسبابها أن الدفيعين بعدم الاختصاص وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لا سند لهما من القانون كما تعرضت لموضوع الدعوى وفسرت شروط عقد البيع بما يؤيد وجهة نظر المستأنف عليهما من حلول الدين المرفوع به الدعوى مما يتعين معه إلزام المستأنف به وانهت من هذا كله إلى القول بأن الحكم المستأنف في محله متعيناً تأييده وحيث إن الحكم المذكور قد صدر من هذه المحكمة بهيئة سابقة وقد انتهى به النزاع فأصبح الاستئناف الحالي غير ذي موضوع — لذلك يتعين القضاء بانتهاء الخصومة“ .

وبين من ذلك أن محكمة الاستئناف لم تقض بعدم جواز نظر الاستئناف المعروض عليها لسبق الفصل فيه بالحكم الصادر في الاستئناف الآخر حتى يعاب عليها بخطئها في تطبيق المادة ٤٠٥ من القانون المدني وبعدم تمسك أى من الخصوم بحجية الحكم الأول عند نظر الاستئناف الثانى المعروض عليهما بل قضت بانتهاء الخصومة فيه لسبق قضائها في هذه الخصومة في الاستئناف رقم ١٢١ لسنة ١٦ الذى كان مرفوعاً عن ذات الحكم المستأنف وأقيم على ذات أسباب الاستئناف المعروض عليها . ولما كان يبين أن الاستئناف رقم ١٢١ لسنة ١٦ ق اسكندرية قد أقيم من الطاعن على المطعون عليهما وطلب فيه وقف تنفيذ الحكم المستأنف رقم ١٧٠٤ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى اسكندرية لذات الأسباب التى بنى عليها الاستئناف رقم ٩٣ لسنة ١٦ ق اسكندرية المرفوع عن نفس الحكم فقضت محكمة الاستئناف فى الاستئناف الأول رقم ١٢١ سنة ١٦ ق برفضه وبتأييد الحكم المستأنف بعد أن بحثت الأسباب التى بنى عليها الاستئناف وتناولتها بالرد — على ما أوضحه الحكم المطعون فيه — دون أن تنبيه إلى ما كان مطلوباً فى هذا الاستئناف من طلب وقف تنفيذ الحكم المستأنف ، وكان هذا القضاء منها هو قضاء قطعى فى أصل النزاع . موضوع الاستئناف رقم ٩٣ لسنة ١٦ ق



الذى كان معروضا عليها ، فإن المحكمة تكون بذلك قد استنفذت ولايتها بالنسبة لهذا النزاع بحيث يمتنع عليها أن تعود فتقضى فى هذا النزاع ذاته بقضاء آخر يستوى فى ذلك أن يكون حكمها فيه صحيحا أو باطلا إذ يترتب على صدوره إنتهاء النزاع بين الخصوم على أصل الحق وخروجه عن ولايتها ، ولا يغير من ذلك قول الطاعن إنه لم يكن قد طلب فى استئنافه الأول إلا وقف تنفيذ الحكم المستأنف وأن محكمة الاستئناف إذ فصلت فى الموضوع فإنها تكون قد قضت بما لم يطلبه فى هذا الاستئناف . ذلك بأنه وإن كان صحيحا أن محكمة الاستئناف قد أخطأت فى قضائها فى الاستئناف الأول حيث لم تقصر قضاءها فيه على طلب وقف التنفيذ الذى كان الهدف من رفع الاستئناف إلا أن سبيل إصلاح هذا الخطأ كان الطعن فى هذا القضاء بطريق النقض ولا تملك المحكمة ذاتها تصحيحه والرجوع فيما فصلت فيه قطعيا وأنها به النزاع الذى كان يتناوله موضوع الاستئنافين — لما كان ما تقدم فإن النعى بهذا السبب يكون فى جميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم لم يشر إلى ما إذا كان أحد الخصوم قد دفع بعدم جواز الاستئناف لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٢١ سنة ١٦ ق ولم يشر إلى الأساس القانونى الذى تقوم عليه قاعدة حجية الأمر المقضى به وهى المادة ٤٠٥ مدنى . وكان يتعين عليه تحديد الوصف الصحيح لذلك الحكم وما إذا كانت تتوافر له أوصاف الحكم أم لا ومدى اتحاد الخصومة فى الاستئنافين من حيث موضوعهما وأصل الحق فيهما وما إذا كان ذلك قد صدر فيها هو معروض عليه أم فى أمر خارج عن نطاق النزاع . وإذا أغفل الحكم المطعون فيه بحث ذلك فقد شاب قصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك بأن محكمة الاستئناف — على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول — لم تستند فى قضائها بإنتهاء الخصومة بين الطرفين إلى سبق الفصل فيها عملا بأحكام المادة ٤٠٥ من القانون المدنى وإنما أسست قضاءها على أنها قد استنفذت ولايتها بالحكم القطعى الصادر منها فى أصل النزاع فى الاستئناف رقم ١٢١ سنة ١٦ ق المقام من الطاعن على المطعون عليهما والذى بنى على ذات أسباب الاستئناف المعروض عليهما لما كان ذلك

فانه ليس على الحكم المطعون فيه وهو لم يستند في قضائه إلى حكم المادة ٤٠٥ من القانون المدني أن يبحث توافر شروطها وما إذا كان المطعون عليهما قد دفعا بعدم جواز نظر الاستئناف لسبق الفصل فيه — وحسب الحكم المطعون فيه إنه أقام قضائه على أن المحكمة إستنفذت ولايتها بالفصل في الاستئناف الأول في ذات موضوع الاستئناف المعروض عليها وبين نفس الخصوم — لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب يكون على غير أساس .

---

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اصماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشيشي ،  
ومحمد ميد أحمد حماد .

(٣٧)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) قانون . ” تفويض تشريعى ” . تموين .

تفويض المشرع الى وزير التموين اتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة الأولى  
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وشروط موافقة لجنة التموين العليا . ليس  
للوزير ائابة غيره في اتخاذ أى من هذه التدابير .

(ب) تموين . ” تحديد أسس الأسعار ” . ” السعر الجبرى للقمح  
والدقيق ” .

لم يخول المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وزير التموين سلطة تحديد أجور  
نقل القمح المسلم من وزارة التموين لأصحاب المطاحن أو تحديد السعر الجبرى له  
أو للدقيق . وضع أسس تحديد أسعار الحبوب والفلال والدقيق . بما فى ذلك تكاليف  
الإنتاج وأجور النقل من اختصاص اللجنة العليا التى يصدر بتأليفها قرار من مجلس  
الوزراء . إختصاص بلان التسعير المحلية بتعيين أقصى الأسعار طبقا  
لهذه الأسس .

(ج) تموين . ” تحديد السعر الجبرى للقمح ” . ” أجرة النقل ” .

تحديد السعر الجبرى للقمح الذى يتسلمه أصحاب المطاحن من وزارة التموين والدقيق  
الذى تنتجه بمراعاة احتساب أربعين مليا فى تكاليف الإنتاج نظير أجرة نقل الارdeb  
من الشون المحلية إلى المطحن فان كان الاستلام من شون بعيدة تصرف لهم الوزارة  
ما زاد من أجرة النقل على ذلك . ليس لوزارة التموين فرض زيادة فى السعر الجبرى  
بزيادة أجرة النقل . عدم مشروعية منشور الوزارة الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧  
بفرض هذه الزيادة .



## (د) تموين . " البيع بأكثر من السعر الجبرى " . جريمة .

البيع بأكثر من السعر الجبرى جريمة معاقب عليها قانونا ولو قبل المشتري الزيادة في السعر . عدم الاعتداد بقبول صاحب المطحن للزيادة في أجرة النقل التى فرضتها وزارة التموين بغير الطريق القانونى .

## (هـ) تموين . " التزام وزارة التموين بتسليم القمح " . " أجرة النقل " . إثراء بلا سبب .

لتزام وزارة التموين أصلا بتسليم القمح لأصحاب المطاحن من الشون المحاية لأن تحديد سعر القمح وضع على هذا الأساس . عدم المسامح بهذا السعر بزيادة أجرة النقل ليس للوزارة أن تحتاج بإثراء صاحب المطحن من هذا العمل على حسابها بغير سبب مشروع .

١ — يبين من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن التفويض باتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة الأولى منه صادر من المشرع إلى وزير التموين وبشرط موافقة لجنة التموين العليا ولم ينص في هذا المرسوم بقانون على تحويل الوزير الحق في إنابة غيره في اتخاذ أى من هذه التدابير ولهذا فلا يكون لغير الوزير من موظفى وزارة التموين اتخاذ شىء منها كما لا يجوز للوزير نفسه إصدار قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها إلا بموافقة لجنة التموين العليا (١) .

٢ — ليس من بين السلطات المخولة لوزير التموين بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المذكور سلطة تحديد أجور نقل القمح المسلم من وزارة التموين لأصحاب المطاحن أو تحديد السعر الجبرى له أو للدقيق وإنما وقد ورد ذكر الحبوب والغلل بأنواعها والدقيق ومشتقاته في الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى ومن ثم فإن وضع أسس تحديد أسعارها — بما فى ذلك تكاليف الإنتاج التى تدخل فيها أجور النقل يكون — على ما تقضى به المادة الثالثة من هذا المرسوم بقانون — من اختصاص اللجنة العليا المنصوص عليها فى تلك المادة والتى يصدر بتأليفها قرار من مجلس الوزراء . كما يكون تحديد الأسعار الجبرية للغلل والدقيق على

(١) صدرات المبدأ فى الحكم رقم ١٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ .

الأسس التي تضعها تلك اللجنة من اختصاصها أو اختصاص بلجان التسعير المحلية المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم بقانون ذاته . وقد أبقى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ — الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ — على اختصاص اللجنة العليا بوضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المحلية كما أبقى على اختصاص هذه اللجان الأخيرة بتعيين أقصى الأسعار للواد المبينة بالجدول الملحق به ومن بينها الغلال والحبوب والدقيق ومشتقاته .

٣ — متى تمحدد السعر الجبري للقمح الذي يتسلمه أصحاب المطاحن من وزارة التموين والدقيق الذي ينتجه هؤلاء من هذا القمح وروعى عند وضع أسس تحديد أسعار الدقيق بواسطة اللجنة العليا المشار إليها بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ احتساب مبلغ أربعين ملياً في تكاليف الإنتاج نظير أجرة نقل الإردب من القمح من الشون المحلية إلى المطاحن وأنه في حالة استلام المطاحن القمح من شون بعيدة عن مطاحنهم تصرف لهم وزارة التموين ما زاد من أجرة نقله على هذه الأربعين ملياً. متى كان ذلك فإن وزارة التموين لم تكن تملك فرض مبلغ العشرين ملياً الذي فرضته على أصحاب المطاحن بنشرها الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ لأن ذلك يؤدي إلى زيادة في السعر الجبري لبيع القمح بغير الطريق القانوني المشار إليه بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ كما يؤدي إلى زيادة في أجرة نقل القمح السابق تحديدها بواسطة لجنة التسعير العليا عند وضعها أسس تحديد أسعار بيع الدقيق وهو ما لا تملكه وزارة التموين بغير الرجوع إلى تلك اللجنة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في عدم اعتداده بنشور الوزارة سالف الذكر لعدم مشروعيته .

٤ — إذ لا تملك وزارة التموين فرض زيادة في السعر الجبري للقمح أو زيادة تكاليف إنتاج الدقيق وكان البيع بأكثر من السعر الجبري جريمة يعاقب عليها القانون ولو كان المشتري قابلاً للزيادة في السعر ومن ثم فإن قبول صاحب المطحن للزيادة في أجرة النقل التي فرضتها وزارة التموين لا يعتد به لمخالفته للقانون .

٥ - متى كانت وزارة التموين ملتزمة أصلاً بتسليم القمح لأصحاب المطاحن من الشئون المحلية لأن سعر القمح حدد على هذا الأساس وأنها في سبيل عدم المساس بهذا السعر كانت تصرف لهم في حالة استلامهم القمح من شئون بعيدة ما يزيد من أجرة النقل على مبلغ الأربعين ملياً المحددة في تكاليف إنتاج الدقيق نظير نقل القمح من تلك الشئون المحلية إلى المطاحن ، ومتى كانت الوزارة هي الملتزمة أصلاً بنقل القمح إلى الشئون المحلية فإنه لا يقبل منها القول بأن صاحب المطحن قد أثرى من هذا العمل على حسابها بغير سبب مشروع .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأروق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن وزارة التموين الطاعنة أقامت في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٧ الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٧ كلى دمنهور على المطعون ضده طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٣٢٢ ج و ٣٢٤ م وقالت في بيان دعواها إنها في عام ١٩٤٧ رأت تنظيم صرف أجور نقل القمح لأصحاب المطاحن فأصدرت المنشور الدوري رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ الذي يقضى بأن تحتسب الأجرة التي تصرف لهم نظير قيامهم بنقل حبوب التموين المسلمة لهم من شئون البنوك بدائرة المديرية على أساس المسافة مضروبة في أجرة النقل للأردب وهي الأجرة التي حددتها الوزارة أو الأجرة التي تسفر عنها مناقصات النقل داخل المديرية أيهما أقل على أن يخصم من الأجور التي تستحق لأصحاب المطاحن على هذا الأساس أجرة النقل المحسوبة لهم في تكاليف وأرباح المطحن وقدرها أربعون ملياً عن كل أردب - وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ صدر منشور دوري آخر أشار إلى شكوى أصحاب المطاحن من الصعوبات التي يلاقونها في نقل الحبوب من الشئون البعيدة من مطاحنهم حيث تتوافر لديهم وسائل النقل و نه في سبيل تنظيم هذه العملية وعدم إرهاق



أصحاب المطاحن قررت الوزارة (أولا) أن يقتصر صرف أجور النقل لأصحاب المطاحن على حالة النقل من الشون التي تقع على بعد لا يجاوز ثلاثين كيلومترا وأن يجري الحساب من مصاريف النقل في هذه الحالة طبقا للمنشور رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ (ثانيا) في حالة وجود الحبوب في شون تبعد أكثر من هذه المسافة تنقل بمعرفة بنك التسليف إلى شونه بالجهة الكائن بها المطحن وعندئذ يلزم صاحبه بدفع عشرين مليا عن كل إردب يتسلمه من هذه الشونة . ولما اتضح للوزارة أن بعض أصحاب المطاحن ما زال مدينا بقيمة العشرين مليا المستحقة طبقا للمنشور الأخير من كل إردب تسلموه من الشون المحلية فقد أصدرت الوزارة كتابا دوريا في أول فبراير سنة ١٩٥٣ بتكليف مراقبات التموين بالاتصال بفروع البنوك المحلية وحصر المبالغ المستحقة على كل مطحن وكميات الحبوب التي استحققت عنها هذه المبالغ . وإذ تبين من سجلات البنك أن المبالغ المستحقة على المطعون ضده - وهو صاحب مطحن بمدينة دمنهور - طبقا للمنشور آنف الذكر مقدارها ٣٢٢٢ ج و ٣٢٤ م لم تجد المطالبة الودية في حصول الوزارة عليها فقد أقامت هذه الدعوى عليه بطلب إلزامه بها وقد أجاب المطعون ضده على الدعوى بأنه مع عدم تسليمه بأى حق للوزارة في مطالبته بهذا المبلغ فإنه يدفع بسقوط حقها في هذه المطالبة بالتقادم طبقا للمادة ١٨٠ من القانون المدنى لأن مصدر التزامه بالمبلغ المطالب به حسب تكييف الوزارة هو الإثراء بلا سبب وقد انقضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ علمها بحقها في هذا المبلغ قبل أن ترفع دعواها . فردت الوزارة على هذا الدفع بأن عملية الطحن تعتبر مرفقا عاما تديره الدولة بطريق الاستغلال المباشر من طريق موظفيها ومن تستعين بهم من أصحاب المطاحن وتتمتع بامتيازات السلطة العامة في قيامها على هذا المرفق وأنه على هذا الأساس تكون علاقتها بالمطعون ضده علاقة تنظيمية تحددها القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم المرفق والتي تملك الوزارة تعديلها دون توقف على رضائه وأنه بذلك يكون أساس التزامه بالمبلغ المطالب به هو المنشور المؤرخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ وليس الإثراء بلا سبب وأن هذا المنشور من مستلزمات تسيير المرفق ويرجع أساسه القانونى إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ -

وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً نفت في أسبابه قيام مرفق لطحن الغلال وانتهت إلى أن علاقة الوزارة بأصحاب المطاحن بالنسبة للحبوب التي يتسلمونها منها هي علاقة بائع بمشتري إذ الوزارة تباعهم القمح بثمن مسعر على أن يستخرجوا منه الدقيق ويبيعونه لأصحاب المخازن بالسعر الرسمي بمقتضى أذونات تصدرها الوزارة إليهم وقضى هذا الحكم في منطوقه برفض دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة كان قد أبداه المطعون ضده وبضم المدفع بسقوط الحق في المطالبة بالمقادم إلى الموضوع وبإعادة الدعوى للمرافعة فيه وبتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٠ قضت تلك المحكمة برفض الدعوى . فاستأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٦٠٣ سنة ١٨ قضائية وذهبت في صحيفة استئنافها إلى أن أساس التزام المطعون ضده بالمبلغ المطالب به هو المنشورات التنظيمية التي أصدرتها بالاستناد إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقوانين واللوائح اللاحقة له ثم عدلت الوزارة عن هذا الأساس في مذكرتها الختامية المودعة ملف الاستئناف برقم ٨ دوسيه حيث ذكرت أن الأساس القانوني لالتزام المطعون ضده هو الفعل المادى الذى قامت به لمصلحته بنقلها الحبوب إلى الشئون القريبة من مطحنه وأنها قد أنفقت في سبيل القيام بهذا العمل مصاريف فإن من حقها أن ترجع بها عليه ومن ثم فلم يكن المبلغ المطالب به رسماً بلا سند كما ذهب إلى ذلك الحكم المستأنف لأن المطالبة ليس مصدرها القوانين أو الأوامر الصادرة من الوزارة وإنما مصدرها القواعد العامة وما قامت به الوزارة من عمل للمطعون ضده يلزمه دفع المقابل عنه حتى لا يثرى على حسابها وبتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعنّت الوزارة في قضائها بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٩ من يونيو سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول أن ذلك الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من رفض دعواها على



ما ذهب إليه من اعتبارات مؤداها أن الطاعنة تؤسس مطالبتها بالمبلغ موضوع الدعوى على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وعلى المنشور رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ وما تلاه من منشورات وأن المرسوم بقانون المذكور لم يخول لأحد من مسؤولي وزير التموين ولا لأية مصلحة من المصالح التابعة له سلطة إصدار قرارات بفرض رسم على السلع المسعرة وأنه لذلك تكون هذه المنشورات لا سند لها من القانون وللمحاكم أن تمتنع عن تطبيقها وأن تأسيس المطالبة على القواعد العامة لا يجدى الطاعنة لأن تلك القواعد لا تبيح لها زيادة السعر المقرر لتسليم الحبوب للمطاحن من الشئون المحلية تحت ستار إلزام أصحابها بمصروفات نقل من شئون بعيدة لا شأن لهم بها أصلاً وأن هذا العمل من الطاعنة ما هو إلا محاولة لرفع السعر المقرر بغير الطريق القانوني وترى الطاعنة أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في هذا الذي أقام عليه قضاءه ذلك أن من العمليات الأساسية التي يتولاها مرفق التموين في صنع الرغيف والتي تنظمها الحكومة بقرارات ومنشورات عملية نقل القمح إلى المطاحن وقد جرت الوزارة الطاعنة منذ سنة ١٩٤٣ على أن تصدر إلى أصحاب المطاحن أذونات استلام القمح على مختلف الشئون القريب منها والبعيد وحددت أجرة نقل الإردب بأربعين ملياً أياً كانت المسافة بين الشونة والمطحن ولما تظلم أصحاب المطاحن قررت الوزارة الطاعنة محاسبتهم على التكاليف الفعلية للنقل وصدر بذلك المنشور الدوري رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ وكان من الطبيعي أن ينخصم من هذه القيمة الفعلية مبلغ الأربعين ملياً المقرر جزافاً كأجرة للنقل والذي أجازت لجنة التسعير العليا لأصحاب المطاحن إضافته إلى سعر الدقيق وأصبحت الطاعنة تتحمل الفرق الذي كان يصرف لأصحاب المطاحن إذا ما زادت أجرة النقل الفعلية على أربعين ملياً حتى لا تمس سعر الدقيق المحدد بمعرفة تلك اللجنة وعلى أثر شكوى أصحاب المطاحن من عدم توافر وسائل النقل لديهم رأت الوزارة الطاعنة أن تكلف البنوك بنقل القمح من الشئون البعيدة إلى شئون قريبة من المطاحن بقدر الإمكان على أن تتسلمه هذه المطاحن من تلك الشئون المحلية في نظير قيامهم بدفع مبلغ عشرين ملياً عن كل إردب يتسلمونه من هذه الشئون وبهذا صدر منشور دوري في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ إلحاقاً للمنشور رقم (٩) الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ ومن ذلك بين أن المبلغ المطالب به ليس رسمًا كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه وإنما



هو في حقيقته عبارة عن استرداد لجزء من المبالغ التي سبق أن دفعتها الطاعنة لأصحاب المطاحن عند تحديد أسعار الدقيق مقابل حملهم بتكاليف نقل القمح من أي مكان في البلاد إلى مطاحنهم وهذا الاسترداد أساسه قيام الوزارة بدلا من أصحاب المطاحن بنقل القمح من الشون البعيدة إلى شون محلية قريبة من مطاحنهم وأنه وإن كانت علاقة الوزارة بالمطعون ضده هي علاقة بائع بمشتري إلا أن هذا البيع يخضع للقيود والضوابط التي وضعتها الطاعنة بما لها من سلطة عامة وبغية تحقيق الصالح العام واستنادا إلى أحكام القانون التي تخولها هذا الحق وتعتبر منشوراتها سالفة الذكر بعض شروط العقد الذي تم بينها وبين المطعون ضده لأنه تقدم لاستلام القمح وهو قابل لها ويتعين لذلك إعمالها باعتبارها جزءا من العقد الذي يربطه بالطاعنة كما أن هذه المنشورات وقد صدرت من الوزارة الطاعنة استنادا إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقوانين والقرارات اللاحقة له فانه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه إهدارها بحجة أنها لم تصدر من الوزير شخصيا لأن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يقصد بتعبير وزير التموين شخص الوزير وإنما قصد وزارة التموين بأكملها بوصفها هيئة عليا في الدولة وبذلك يكون ما يصدر منها من قرارات استنادا إلى المرسوم بقانون سالف الذكر قانونيا سواء صدر من الوزير شخصيا أو من هيئات الوزارة المختلفة ما دام قد صدر في حدود السياسة التموينية التي رسمها الوزير ومن ثم يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إهدار منشورات الوزارة المشار إليها لعدم صدورها من الوزير شخصيا مخالفا للقانون كما يكون خطأ أيضا ما ذهب إليه ذلك الحكم من اعتبار المبالغ المطالب بها رسميا إذ أنها لا تخرج عن كونها مبالغ أنفقتها الوزارة في عمل قامت به لمصلحة المطعون ضده وبدلا منه فيحق لها استردادها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه علاوة على أنه يبين من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن التفويض باتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة الأولى منه صادر من المشرع إلى وزير التموين وبشرط موافقة لجنة التموين العليا ولم ينص في هذا المرسوم بقانون على تفويض الوزير الحق في إنابة غيره في اتخاذ أي من هذه التدابير وبذلك لا يكون لغير الوزير من موظفي

وزارة التموين إتحاف شيء منها كما لا يجوز للوزير نفسه إصدار قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها إلا بموافقة لجنة التموين العليا — علاوة على هذا فإنه ليس من بين السلطات المخولة لوزير التموين بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المذكور سلطة تحديد أجور نقل القمح المسلم من وزارة التموين لأصحاب المطاحن أو تحديد السعر الجبرى له أو للدقيق وإنما وقد ورد ذكر الحبوب والغلل بأنواعها والدقيق ومشتقاته فى الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى فإن وضع أسس تحديد أسعارها ومن بين هذه الأسس تكاليف الإنتاج التى يدخل فيها أجور النقل يكون — على ما تقضى به المادة الثالثة من هذا المرسوم بقانون — من اختصاص اللجنة العليا المنصوص عليها فى تلك المادة التى يصدر بتأليفها قرار من مجلس الوزراء وكان يرأسها وزير التجارة والصناعة كما يكون تحديد الأسعار الجبرية للغلل والدقيق على الأسس التى تضعها تلك اللجنة من اختصاصها أو اختصاص بلان التسعير المحلية المنصوص عليها فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ذاته وهى اللجان التى كان يصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية ولم يحل وزير التموين محل وزير التجارة فى الاختصاص المقرر له فى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إلا بالمرسوم الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الذى نص على أن يباشر وزير التموين الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح وهو المرسوم بقانون الذى أبطل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وحل محله وأبقى على اختصاص اللجنة العليا بوضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعيرة المحلية كما أبقى على اختصاص هذه اللجان الأخيرة بتعيين أقصى الأسعار للمواد المبينة بالجدول الملحق به ومن بينها الغلل والحبوب والدقيق ومشتقاته — لما كان ذلك وكان الثابت من قرارات الحكم المظعون فيه ومما أوردته الطاعنة فى تقرير الطعن بصدد بيانها للوقائع أنه حدد سعر جبرى للقمح الذى يتسلمه أصحاب المطاحن من وزارة التموين والدقيق الذى ينتجه هؤلاء من هذا القمح وأنه روعى عند وضع أسس تحديد أسعار الدقيق بواسطة اللجنة العليا المشار إليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ احتساب مبلغ أربعين ملياً فى تكاليف الإنتاج نظير أجرة نقل الأردب من القمح من الشئون المحلية إلى



الطاحن وأنه في حالة استلام المطاحن القمح من شون بعيدة عن مطاحنهم كانت وزارة التموين تصرف لهم ما زاد من أجرة نقله على هذه الأربعين مليا فإن هذه الوزارة لم تكن تملك فرض مبلغ العشرين مليا الذي فرضته عليهم بالمنشور الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ من مراقبة الحبوب والمطاحن بحجة تغطية بعض النفقات التي تكبدتها في نقل القمح من الشون النائية إلى الشون المحلية ذلك بأنه وقد حدد السعر الجبرى لبيع القمح لأصحاب المطاحن على أساس إستلامهم له من الشون المحلية فإن فرض مبلغ العشرين مليا يؤدي إلى زيادة في هذا السعر يغير الطريق القانونى المشار إليه فيما سبق والمنصوص عليه في المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذى صدر منشور الوزارة بفرض هذه الزيادة في ظله كما يؤدي فرض هذا المبلغ أيضا إلى زيادة في أجرة نقل القمح السابق تحديدها بواسطة لجنة التسعيرة العليا عند وضعها أسس تحديد أسعار بيع الدقيق وهو مالا تملكه وزارة التموين بغير الرجوع إلى تلك اللجنة لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مصيبا في هدم اعتداده بمنشور الوزارة سالف الذكر لعدم مشروعيته أما عن استناد الطاعنة في المطالبة بهذا المبلغ إلى القول بأن علاقتها بالمطعون ضده وهى علاقة بائع بمشتري تخضع للقيود التى تضعها فى سبيل تحقيق الصالح العام وأن منشوراتها تعتبر بعض شروط العقد الذى تم بينهما لأن المطعون ضده تقدم لإستلام القمح وهو قابل لها وأنها قد أنفقت المبلغ المطالب به فى عمل أفاد منه المطعون ضده فيلزمه رده — هذا الدفاع مردود بأنه لو جاز للوزارة الطاعنة أن تفرض بعض القيود على أصحاب المطاحن المشتريين للقمح منها فإنه لا يجوز أن يترتب على أى من هذه القيود زيادة السعر الجبرى للقمح أو زيادة تكاليف إنتاج الدقيق لأن الوزارة لا تملك فرض هذه الزيادة كما سلف القول كما أن البيع بأكثر من السعر الجبرى جريمة يعاقب عليها القانون ولو كان المشتري قابلا للزيادة فى السعر ومن ثم فإنه حتى مع التسليم جدلا بأن المطعون ضده قد قبل قبولا ضمنيا الزيادة فى أجرة النقل التى فرضتها الطاعنة عليه فإن هذا القبول لا يمتد به لمخالفته للقانون كما أنه لا وجه للقول بأن المطعون ضده قد أفاد من نقل القمح من الشون البعيدة إلى الشون المحلية فيلزمه رد بعض ما أنفقته الوزارة فى هذا العمل حتى لا يثرى على حسابها ذلك بأن الوزارة — على ما سلف بيانه وعلى ما قرره الحكم المطعون فيه بحق — كانت ملزمة أصلا بتسليمه القمح



من الشون المحلية لأن سعر القمح حدد على هذا الأساس وأنها في سبيل عدم المساس بهذا السعر كانت تصرف لأصحاب المطاحن في حالة إحتلامهم القمح من شون بعيدة ما يزيد من أجرة النقل على مبلغ الأربعين مليا المحددة في تكاليف إنتاج الدقيق نظير نقل القمح من تلك الشون المحلية إلى المطاحن ومتى كانت الوزارة هي الملتزمة أصلا بنقل القمح إلى الشون المحلية فإنه لا يقبل منها القول بأن المطعون ضده قد أثرى من هذا العمل على حسابها بغير سبب مشروع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

---

## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلع ، نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، واحد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

(٣٨)

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . " إعلان الطعن " . بطلان .

الإجراء الذي تم صحيحا قبل نشر القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ولكن بعد الميعاد ،  
اعتباره صحيحا ، متجا لآثاره بغير حاجة لإعادة . زوال الجزاء المترتب على مخالفة  
الميعاد . م ١/٢ من القانون ٤ سنة ١٩٦٧ .

(ب) نقض . " إعلان الطعن " . بطلان .

عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى المطعون ضده خلال الخمسة عشر يوما التي  
حددها المادة ٤٣١ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي  
أنشأ دوائر فحص المطعون والتي تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣  
سنة ١٩٦٥ ، أو خلال الميعاد الذي اقتح بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو  
خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في ١٩٦٧/٥/١١ . وجوب إعمال الجزاء  
المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات والقضاء ببطلان الطعن .

(ج) عقد . " آثار العقد " . خلف عام .

عدم اقتصار آثار العقد على المتعاقدين . تجاوزها إلى من يختلفهم خلافة عامة  
من طريق الميراث أو الوصية . استثناء العلاقات القانونية الشخصية البحتة .  
م ١٤٥ مدني .

(د) وكالة . " إنقضاء عقد الوكالة " . عقد .

عدم إنصراف آثار عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته ، المشرع  
اقترض اتجاه إرادة المتعاقدين إلى إنقضاء عقد الوكالة بوفاة أيهما .

(هـ) محاماة . "المطالبة بالأتعاب" . وكالة .

عدم جواز مطالبة المحامي لتخصه بمقابل أتعابه على أساس القانون ٩٦ سنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة إلا إذا كانت تربطه به صلة الوكالة .

(و) وارث . تركة . "تمثيل الوارث للتركة" .

انتصاب الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها .  
شرطه .

١ — يستفاد من نص المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ الذي أصدره المشرع بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وما ورد بشأنها في المذكرة الإيضاحية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنه إذا كان الإجراء قد تم صحيحا في ذاته قبل نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ولو كان بعد الميعاد الذي كان يقتضيه تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فإن هذا الإجراء ينتج أثره ولو كان الجزاء على مخالفة هذا الميعاد بحسب ما كان يقتضيه تطبيق تلك الفقرة هو البطلان أو السقوط لأن هذا الجزاء قد رفعه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه . ومن ثم فلا يلتزم الطاعن بإعادة هذا الإجراء في الميعاد الذي استحدثه ذلك القانون في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، لأن هذا الميعاد إنما شرع ليصحح الطاعن في خلاله ما لم يكن قد صح من الإجراءات وليستكمل ما لم يكن قد أتمه منها قبل العمل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ .

٢ — الإجراء الذي تم صحيحا ولكن بعد الميعاد لا يتناوله نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، وإنما يعتبر صحيحا ومتجا لآثاره بغير حاجة لإعادته بعد أن زال الجزاء المترتب على مخالفة الميعاد بنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ .

٣ — يبين من نص المادة ١٤٥ من القانون المدني ومذكرتها الإيضاحية أنها وضعت قاعدة عامة تقضي بأن آثار العقد لا تقتصر على المتعاقدين بل تتجاوزهم



إلى من يخلفهم خلافة عامة من طريق الميراث أو الوصية واستثنى من هذه القاعدة الحالات التي تكون فيها العلاقة القانونية شخصية بحتة ، وهي تستخلص من إرادة المتعاقدين صريحة أو ضمنية أو من طبيعة العقد أو من نص في القانون .

٤ — تنص المادة ٧١٤ من القانون المدني على أن الوكالة تنتهي بموت الموكل أو الوكيل ، وقد ورد هذا النص في حدود الإستثناء الذي قرره المادة ١٤٥ من القانون المدني ، فلا ينصرف أثر عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته بوصفهم خلفاء عاما ، لأن المشرع افترض أن إرادة المتعاقدين الضمنية اتجهت إلى إنقضاء عقد الوكالة بوفاء أيهما إعتبارا بأن هذا العقد من العقود التي تراعى فيها شخصية كل متعاقد .

٥ — مقتضى نص المواد ٤٦ و ٤٧ و ٥٠ و ٥١ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم أنه لا يجوز للمحامى أن يطالب خصما بمقابل أتعابه على أساس هذا القانون إلا إذا كانت تربطه به صلة الوكالة .

٦ — أن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — لو أن الوارث قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها<sup>(١)</sup> .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

(١) نقض جلسة ١١/٥/١٩٣٥ للطعن رقم ٧٠ لسنة ٤ ق مجموعة القواعد القانونية لربع قرن ص ١٠٠٦ قاعدة ٤٩ ، ونقض جلسة ٦/٢/١٩٦٤ للطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ مجموعة المكتب الفني ص ١٥ ص ١٩٩ .

الطعن — تتحصل في أن المرحوم الأستاذ حامد أسعد عاشور المحامي — الطاعن — طلب من مجلس نقابة المحامين تقدير مبلغ ٢٠٠٠ ج أتعاب المحاماة له عن الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٥٧ ضرائب كلى الجيزة التي باشرها للمرحوم محمود اسماعيل ضو مورث المطعون عليهم بوصفه محاميا عنه ، ينخص منه مبلغ ١٠٠ ج كان قد قبضه ، وقيد الطلب برقم ١٠٦ سنة ١٩٦٠ . وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٠ قرر مجلس نقابة المحامين تقدير الأتعاب المستحقة للطاعن بمبلغ ١٢٥٠ ج ينخص منه مبلغ ١٠٠ ج السابق قبضه وينفذ بالباقي ضد المطعون عليهم من تركة مورثهم . تظلم المطعون عليهم الست الأوليات من هذا التقدير أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيد التظلم برقم ٩٤٦ لسنة ١٩٦١ كلى القاهرة . وبتاريخ ١٧/٣/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفضه وتأيد أمر التقدير المتظلم منه . استأنفت المطعون عليهم الأربع الأوليات هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٩٥ سنة ٧٩ ق القاهرة ، كما استأنفته المطعون عليها الخامسة بالإستئناف رقم ١٦٠٥ سنة ٧٩ ق القاهرة . ومحكمة الإستئناف قررت ضم الإستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ٢٠/١/١٩٦٣ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وتعديل أمر التقدير بالنسبة لنصيب المستأنفات — المطعون عليهم الخمس الأوليات — إلى مبلغ ١٥٠ ج وذلك بخلاف مبلغ المائة جنيه التي كان قد قبضها الطاعن المورث وبتاريخ ١٨/٣/١٩٦٣ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكتين طلبت في الأولى منهما رفض الطعن وطلبت في الثانية بطلانه . وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت على رأيها الأخير .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن يقوم على أن ورثة الطاعن أودعوا بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٥ حافظة مستندات اشتملت على أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليهم غير أن هذا الإيداع تم بعد فوات ميعاد العشرين يوما التالية ليوم ٢٢/٧/١٩٦٥ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ولم يقم ورثة الطاعن بإعادة هذا الإجراء في الميعاد الذي منحه لهم المشرع بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها مما يحمل الطعن باطلا .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله — ذلك أنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية تقضى باتباع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت المادة ٣٢٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ هذه الدوائر قد أوجبت على الطاعن أن يودع قلم كتاب هذه المحكمة أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصوم خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن ، وكان هذا الإجراء جوهرياً يترتب على تفويته — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان الطعن ، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد العشرين يوماً الذي يجب على الطاعن أن يودع فيه أصل ورقة إعلان الطعن — يبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، وكان الثابت أن ورثة الطاعن أودعوا في ١٩٦٥/٩/١٥ مع مذكرتهم أصل ورقة إعلان الطعن أي بعد فوات الميعاد المذكور ، وإن كان ذلك إلا أنه يستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الذي أصدره المشرع بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وما ورد بشأنها في المذكرة الإيضاحية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا كان الإجراء قد تم صحيحاً في ذاته قبل نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ولو بعد الميعاد الذي كان يقتضيه تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، فإن هذا الإجراء ينتج أثره ولو كان الجزاء على مخالفة هذا الميعاد بحسب ما كان يقتضيه تطبيق تلك الفقرة هو البطلان أو السقوط لأن هذا الجزاء قد رفعه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه ، ومن ثم فلا يلتزم الطاعن بإعادة هذا الإجراء في الميعاد الذي استحدثه ذلك القانون في الفقرة الثانية من المادة المذكورة لأن هذا الميعاد إنما شرع ليصحح الطاعن في خلاله ما لم يكن قد صحح من الإجراءات وليستكمل ما لم يكن قد أتمه منها قبل العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ أما الإجراء الذي تم صحيحاً ولكن بعد الميعاد فلا يتناوله نص الفقرة الثانية المشار إليها وإنما يعتبر صحيحاً ومشجعاً لآثاره بغير حاجة لإعادته بعد أن زال الجزاء المترتب على مخالفة الميعاد بنص الفقرة الأولى سالفة الذكر . لما كان ذلك ،



وكان الثابت أن ورثة الطاعن أودعوا في ١٥/٩/١٩٦٥ أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليهن الأربع الأوليات وقد زال البطلان الذي كان يترتب على مجاوزة هذا الإيداع للميعاد وذلك عملا بالفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ، فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إنه بالنسبة للمطعون عليها الخامسة فإنه لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢/٧/١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، ويبدأ هذا الميعاد من ٢٢/٧/١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، وإذا خلت أوراق الطعن مما يدل على إعلان المطعون عليها الخامسة خلال هذا الميعاد ، ذلك أن الثابت من أصل ورقة إعلان تقرير الطعن أن المحضر توجه بتاريخ ٣/٨/١٩٦٥ لإعلانها في موطنها بشارع عبود الزمر رقم ٦٧ قسم أول الجيزة وأجيب بأنها تقيم في باب اللوق ، فلما طلب ورثة الطاعن إعلانها بشارع فهمى رقم ٣ قسم عابدين أثبت المحضر أنه لا يوجد منزل بهذا الرقم في شارع فهمى وأنه لم يستدل على المطلوب إعلانها . لما كان ذلك وكان ورثة الطاعن قد أودعوا بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٥ أصل ورقة إعلان الطعن بحالتها دون أن يعلنوا المطعون عليها المذكورة ، وكانت أوراق الطعن قد خلت أيضا مما يثبت قيام ورثة الطاعن بهذا الإجراء خلال الميعاد الذي انفتح بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة ، وهذا الميعاد الجديد هو خمسة عشر يوما تبدأ من ١١/٥/١٩٦٧ تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الخامسة .

وحيث إن الطعن بالنسبة لمن عدا المطعون عليها الخامسة قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفساد الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن مورث المطعون عليهم وكل الطاعن فى مباشرة الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٥٧ ضرائب كلى الجيزة ، وأن الوكالة انقضت بوفاة المورث ولم تقم واحدة من المطعون عليهم الخمس الأوليات بتوكيل الطاعن بعد الوفاة بل وكلت كل منهن محاميا عنها للاستمرار فى مباشرة الدعوى ، فلا يحق للطاعن أن يقتضى منهن أجرا فى نطاق قانون المحاماه عن الفترة اللاحقة على وفاة المورث بحجة أنهن أفدن من مجهوده . هذا فى حين أن مقتضى عقد الوكالة المبرم بين الطاعن ومورث المطعون عليهم أن يتولى الطاعن وحده مباشرة الدعوى التى وكل فيها ، وقد نفذ الطاعن العقد من جانبه وأتم الإجراءات بعد وفاة المورث حتى تم التوقيع على عقد الصلح مع مصلحة الضرائب وصدقت عليه المحكمة ، ولم يطلب المطعون عليهم الخمس الأوليات إلى الطاعن التنجى عن العمل الذى وكله فيه المورث ، فينصرف أثر الوكالة إلى الورثة باعتبارهم خلفا عاما له طبقا لحكم المادة ١٤٥ من القانون المدنى ، ويلتزمون بدفع مقابل أتعابه من التركة طالما لم يقع ما يستوجب عزله . ولا ينال من ذلك قيام المطعون عليهم الخمس الأوليات بتوكيل محامين آخرين لمباشرة الدعوى لأن عقد الوكالة لم يفسخ . فضلا عن أن الطاعن كان وكيلًا عن المطعون عليه السابع وهو أحد الورثة ومن حق الوارث أن يباشر الدعاوى التى تفيد التركة ، وقد استفادت التركة من العمل الذى أنجزه الطاعن بعد وفاة المورث فتلتزم بأجره . هذا إلى أن الطاعن كان قد انتهى من بذل المجهود اللازم للطعن فى قرار لجنة طعون الضرائب قبل وفاة المورث ولم يبق إلا التصديق على محضر الصلح ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض القضاء على التركة بمقابل أتعابه عن العمل الذى أنجزه فى الفترة اللاحقة على وفاة المورث ، مما يعيبه بخالفة القانون وفساد الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه إذ تنص المادة ١٤٥ من القانون المدنى على أن أثر العقد ينصرف إلى المتعاقدين واللفظ العام دون إخلال



بالقواعد المتعلقة بالميراث ما لم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام، وكان يبين من نص هذه المادة ومذكرتها الإيضاحية أنها وضعت قاعدة عامة تقضى بأن آثار العقد لا تقتصر على المتعاقدين بل تجاوزهم إلى من يخلفهم خلافة عامة من طريق الميراث أو الوصية واستثنت من هذه القاعدة الحالات التي تكون فيها العلاقة القانونية شخصية بحيث هي تستخلص من إرادة المتعاقدين صريحة أو ضمنية أو من طبيعة العقد أو من نص في القانون، وإذا تنص المادة ٧١٤ من القانون المدني على أن الوكالة تنتهي بموت الموكل أو الوكيل، فإن هذا النص يكون قد ورد في حدود الاستثناء الذي قرره المادة ١٤٥ من القانون المدني سالفه البيان، فلا ينصرف أثر عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته بوصفهم خلفاء عاما لأن المشرع افترض أن إرادة المتعاقدين الضمنية اتجهت إلى إنقضاء عقد الوكالة بوفاة أيهما اعتبارا بأن هذا العقد من العقود التي تراعى فيها شخصية كل متعاقد. لما كان ذلك وكان مقتضى نص المواد ٤٦ و ٤٧ و ٥٠ و ٥١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماه أمام المحاكم أنه لا يجوز للحامي أن يطالب خصما بمقابل أتعابه على أساس هذا القانون إلا إذا كانت تربطه به صلة الوكالة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن مورث المطعون عليهم قد وكل الطاعن لمباشرة الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٧ ضرائب كلى البحيزة وأنه توفي أثناء سير الدعوى وحل محله فيها جميع ورثته وانتهت وكالته للطاعن بالوفاء وأن المطعون عليهم الخمس الأوليات لم يوكلته بمسد وفاة المورث بل وكلت كل منهن محاميا آخر للاستمرار في مباشرة الدعوى، وإذا رتب الحكم على ذلك أن عقد وكالة الطاعن لا ينصرف أثره إلى ورثة الموكل بعد الوفاة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون. ولا يغير من هذا النظر ما يقوله الطاعن من أنه بعد وفاة المورث صدرت له وكالة من المطعون عليه السابع وهو أحد الورثة وأتم إجراءات الصلح مع مصلحة الضرائب وأن التركة قد استفادت من عمله فتلتزم بأجره — ذلك أن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لئلا أن الوارث قد خاصم أو خصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن جميع الورثة حلوا



محل مورثهم في الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٥٧ ضرائب كلى الجيزة بعد وفاته وأن كلا منهم وكل عنه محاميا لمباشرة تلك الدعوى وطالب بتبرئة ذمته من نصيبه في دين مصلحة الضرائب بما فيهم المطعون عليه السابع ، فإن مؤدى ذلك أن كلا من الورثة كان ممثلا في الدعوى بواسطة محاميه بعد وفاة المورث وأن كلا منهم كان يعمل لحساب نفسه فقط في حدود النصيب المطلوب منه ولمصالحته الشخصية لا لمصلحة عموم الشركة ككاتب شرعى عنها . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون عليهن الخمس الأوليات لا يلزم بمقابل أتعاب للطاعن عن العمل الذى باشره في الفترة اللاحقة لى وفاة المورث ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بتناقض أسبابه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قرر في موضع من أسبابه أنه ليس للطاعن أن يطالب المطعون عليهن الخمس الأوليات بمقابل أتعابه لعدم وجود رابطة وكالة بينه وبينهن ، ثم عاد الحكم في موضع آخر وقرر أن من حق الطاعن الالتجاء إلى مجلس النقابة لتقدير مقابل أتعابه ، مما يعيبه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه فرق عند تقدير أتعاب الطاعن بين الفترة التي باشرها الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٥٧ ضرائب كلى الجيزة حتى وفاة المورث والفترة اللاحقة على الوفاة ، وقدر الحكم مقابل أتعاب للطاعن ضد المطعون عليهن الخمس الأوليات عن الأعمال التي باشرها في الفترة السابقة على وفاة المورث تأسيسا على قيام عقد الوكالة بين الطاعن والمورث في هذه الفترة ، ثم رفض الحكم القضاء للطاعن بمقابل أتعاب عن الفترة اللاحقة على الوفاة على أساس أن الوكالة انتهت بوفاة الموكل وأن المطعون عليهن الخمس الأوليات لم يوكلنه بعد الوفاة وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثاني ، لما كان ذلك فإنه لا يكون ثمت تناقض في أسباب الحكم ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع في الدعوى ، ذلك أن الحكم قرر أنه راعى في تقدير مقابل أتعاب الطاعن

المحكوم بها على المطعون عليهن الخمس الأوليات بوصفهن من الورثة — مقدار الفائدة التي عادت عليهن من الجهد الذي بذله الطاعن في عمله ، ويقول الطاعن أن مؤدى هذا من الحكم إنه فرق بين صفة المطعون عليهن الشخصية وصفتهن كورثة ، مع أنه لم يكن لمن صفة شخصية في النزاع وإنما اختصن فيه كورثة ، فتلتزم التركة بمقابل أتعاب الطاعن وقد صدر أمر التقدير على هذا الأساس .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه في سبيل تقدير مقابل أتعاب الطاعن عن الجهد الذي بذله قبل وفاة المورث حدد الأعمال التي أتمها الطاعن في هذه الفترة تنفيذا لعقد الوكالة المبرم مع المورث ، ثم قرر ما يأتي : ” ترى — المحكمة — أن تقدر نصيب المستأنفات — المطعون عليهن الخمس الأوليات — في أتعاب هذا الجهد بوصفهن من ورثة المرحوم محمود إسماعيل ضو بمبلغ ١٥٠ ج وذلك بخلاف ما قبضه المستأنف ضده الطاعن — من المورث . والمحكمة قد راعت في هذا التقدير مدى الجهد الفنى في عمل المستأنف ضده وما استلزمه من وقت وقيمة الدعوى وما أفاده المستأنفات من هذا الجهد“ . وهذا الذى قرره الحكم يبين منه أنه راعى في تقدير مقابل أتعاب الطاعن عن عمله في الفترة السابقة على وفاة المورث — الفائدة التي عادت على المطعون عليهن الخمس الأوليات بوصفهن من الورثة لا بصفتهن الشخصية ، وهو ما انتهى إليه الحكم فى منطوقه إذ قضى بتعديل أمر التقدير — وهو صادر ضد التركة — بالنسبة لنصيب هؤلاء المطعون عليهن وقصره على مبلغ ١٥٠ ج يلتزم به بالسوية بينهن ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

( ٣٩ )

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع" . "في عدم الالتزام بإيراد بيان مفصل لأوراق الدعوى" . تزوير .

محكمة الموضوع غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لأوراق الدعوى متى أصدرت حكمها بعد الاطلاع على هذه الأوراق .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطة محكمة الموضوع" . "في تقدير الدليل" .  
سلطة قاضي الموضوع مطلقة في تقدير الأدلة ما دام الدليل الذي أخذه مقبولا قانونا .

(ج) حكم . "عيوب التدليل" . "القصور" . "مالا يعد كذلك" .  
"تزوير" .

عدم أخذ الحكم ببعض القرائن أو قيامه بالرد عليها لا يبيح ما دام أنه انتهى إلى ما قضى به بأدلة تحمله .

(د) خبرة . "إجراءات قيام الخبير بما يندب له" . إثبات . "طرق الإثبات" .  
"الإثبات بالكتابة" . "إجراءات تحقيق إنكار الخط أو الإمضاء  
أو الختم أو بصمة الإصبع" . مضاهاة . بطلان .

وجوب إتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات وما يمسها بشأن الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الإضاءات دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات التي وردت بشأن أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يتنبون له من أعمال بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المتدب لتحقيق صحة الإضاءات لعدم دعوته لمضمون طبقا للمادة ٢٣٦ مرافعات .



## (٥) نقض . "المصلحة في الطعن" .

قيام الحكم المطعون فيه على أسباب تكفي لحمله . تعيب الحكم لتأييده حكما ابتدائيا لا يكون بفرض بطلان هذا الحكم من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية لا يعتد بها .

١ — إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أصدرته بعد الإطلاع على أوراق الدعوى ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لهذه الأوراق فإن النعي عليها بعدم اطلاعها على المحرر المطعون عليه بالتزوير في الدعوى يكون على غير أساس .

٢ — لقاضي الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذ بها في ثبوت التزوير أو نفيه ولا رقابة عليه في ذلك ما دام الدليل الذي أخذه مقبولا قانونا .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لاقتناعه بالأسس التي بنى عليها وبما ساقه من قرائن وما تكشف له من ظروف الدعوى التي أوردتها في أسبابه وانتهى من هذه الأدلة إلى أن الإمضاء المطعون فيها بالتزوير صحيحة ، فلا يعاب عليه بعد ذلك إن هو لم يأخذ أو لم يرد على بعض القرائن التي استند إليها الطامن إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة ما دام أنه انتهى إلى صحة الورقة بأدلة تحمل قضاءه لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن الرد المسقط لما يخالفها .

٤ — وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ضمن مواد الفصل السادس من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات وينظم هذا الفصل أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الفصل السابع من هذا الباب لإجراءات الإثبات بالكتابة ونظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم فلا تنقيد المحكمة فيها — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — بالقواعد المنصوص عليها بالفصل السادس

من قانون المرافعات وإذ تعد هذه الإجراءات دون غيرها هي الواجبة الإلتباع في موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الإمضاءات لانطباقها عليه واختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات من إجراءات . فان استناد الحكم إلى المادة ٢٦٢ مرافعات يعد استنادا صحيحا وإذ رتب الحكم على ذلك رفض الدفع بالبطلان لعدم دعوة الخبير للتصوم طبقا للمادة ٢٣٦ مرافعات فإنه لا يكون قد خالف القانون (١) .

هـ — إذا كانت الأسباب التي أوردها الحكم المطعون فيه تكفي لحمله ، فإن تعيب هذا الحكم في قضائه بتأييد الحكم الابتدائي لا يكون بفرض بطلان هذا الحكم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية لا يعتد بها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٦ استصدر الطاعن أمر أداء بإلزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه إستنادا إلى شيك مؤرخ ١٩٥٦/٨/١٥ يحمل رقم ١٢٠٨٦ حرره المطعون ضده لمصلحة ورده البنك مؤشرا عليه بالرجوع على الساحب ، وأقام المطعون ضده تظالما من هذا الأمر قيد برقم ٧١١ لسنة ١٩٥٩ كلى القاهرة طالبا الحكم بإلغائه تأسيسا على أنه مدد قيمة الشيك واستند في التدليل على هذا السداد إلى محرر مؤرخ ١٩٥٦/٩/٦ نسب صدوره

(١) راجع نقض جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ — الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٢ ق — مجموعة المكتب

إلى الطاعن ويفيد تخالفيه من قيمة الشيك وإقراره بفقده . وأقام الطاعن من جانبه على المطعون ضده دعوى تزوير أصلية قيدت برقم ٨٣٠ لسنة ١٩٥٩ كلى القاهرة طلب فيها القضاء برد وبطلان المحرر المؤرخ ١٩٥٦/٩/٦ . وبتاريخ ١٩٦١/٦/١١ حكمت المحكمة فى دعوى التزوير برفضها وبصححة المحرر المطعون فيه ، كما حكمت فى ذات الجلسة فى الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٥٩ بإلغاء أمر الأداء المعارض فيه . استأنف الطاعن هذين الحكيم أمام محكمة إستئناف القاهرة ، وقيد إستئنافه برقم ١١١٧ سنة ٧٨ ق عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧١ سنة ١٩٥٩ وبرقم ١١٢٥ سنة ٧٨ ق عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٥٩ ، وقررت المحكمة ضم الإستئنافين . وفى ١٩٦٢/٥/٣١ حكمت بئدب قسم إبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لتحقيق التوقيع المنسوب صدوره إلى الطاعن على المحرر المطعون فيه . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى ١٩٦٣/٢/١٤ بتأييد الحكيم المستأنفين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما بطلان الحكم المطعون فيه للقصور فى التسبيب من وجهين أولهما - أن المحكمة لم تطاع على المحرر المؤرخ ١٩٥٦/٩/٦ المطعون فيه بالتزوير واعتمدت تقرير الخبير دون أن تحقق بنفسها الخلاف بين التوقيع المطعون عليه وتوقيعات الاستكتاب فلم يعم إقتناعها بذلك على مشاهدتها وإنما على مجرد رأى الخبير المشتدب ، وحاصل الوجه الثانى أن الطاعن تقدم بتقرير خبير استشارى يدحض به تقرير الخبير المشتدب ، إلا أن المحكمة أخذت بتقرير هذا الأخير رغم الملاحظات التى أوردها الخبير الاستشارى فى تقريره من وجود خلاف بين التوقيع المنسوب للطاعن وتوقيعاته الصحيحة فى أوراق الاستكتاب مما يمكن مشاهدته بالعين المجردة . وأضاف الطاعن أنه أورد عدة قرائن للتدليل على تزوير المحرر المطعون فيه بالتزوير منها أقوال عاطف إبراهيم فى الشكوى رقم ٣٠٠ إدارى الدرب الأحمر وعدم إخطار البنك بضياع الشيك ثم إصدار المطعون ضده للطاعن شيكا بمبلغ ٦٠٠٠ ج فى ذات التاريخ الذى يحمله المحرر المطعون فيه وما جاء بتقرير الخبير الذى سبق أن ندبته



النيابة ، ورغم أن محكمة الاستئناف أثبتت هذه القرائن في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣١ الذي قضى بنبذ مكتب أبحاث التزييف والتزوير وقررت أنها ترجىء مناقشتها إلى ما بعد تقديم التقرير ، إلا أنها أصدرت حكمها القطعي المطعون فيه ولم تناقشها .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود ذلك أنه يبين من محاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف أن الحاضر عن الطاعن قرر عند نظر الاستئناف رقم ١١١٧ سنة ٧٨ ق بجلسته ١٩٦٢/١/١١ أن المحرر المطعون فيه مودع ملف الاستئناف رقم ١١٢٥ سنة ٧٨ ق فأمرت المحكمة بضم هذا الاستئناف الأخير للاستئناف الأول ليصدر فيهما حكم واحد ، وأنه بجلسته أول مارس سنة ١٩٦٢ وبعد أن ضم الاستئناف رقم ١١٢٥ سنة ٧٨ ق إلى الاستئناف رقم ١١١٧ سنة ٧٨ ق قرر الحاضر من الطاعن بأن القضية ( الاستئنافين بعد ضمهما ) مستوفاة وطلب حجزها لتصدر المحكمة حكمها فيها ، ومفاد ذلك أن ملف الاستئنافين بعد ضمهما كان يحوى المحرر المطعون فيه وأن هذا المحرر كان تحت نظر المحكمة عند إصدارها الحكم الذي قضى بنبذ قسم أبحاث التزييف والتزوير ثم عند إصدار الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أصدرت حكمها بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وكانت المحكمة غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لهذه الأوراق فإن النعى في هذا الخصوص يكون على غير أساس . والنعى في وجهه الثاني مردود ذلك أن لقاضي الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذ بها في ثبوت التزوير أو نفيه ولا رقابة عليه في ذلك مادام الدليل الذي يأخذ به مقبولا قانونا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لإقتناعه بالأسس التي بنى عليها وبما ساقه من قرائن وماتكشف له من ظروف الدعوى التي أوردتها في أسبابه وانتهى من هذه الأدلة إلى أن الامضاء المطعون فيها بالتزوير صحيحة ، فلا يعاب عليه بعد ذلك إن هو لم يأخذ أو لم يرد على بعض القرائن التي استند إليها الطاعن إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة مادام أنه انتهى إلى صحة الورقة بأدلة تحمل قضاءه لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن الرد المسقط على ما يخالفها ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان عمل الخبير لأنه تم فى غيبة الخصوم ومن غير دعوتهم للحضور حسبما توجب المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأنه لا مجال لإعمال هذه المادة فى حالة الطعن بالتزوير وإنما يجب إعمال المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات وما بعدها التى تضمنت إجراءات التحقيق عند إنكار الخطأ أو الامضاء أو الختم ، وما أقام عليه الحكم قضاءه فى ذلك يخالف القانون إذ ليس فى نصوص الفصل الخاص بتحقيق الخطوط ما يعنى الخبير من دعوة الخصوم أمامه عند مباشرة مأموريته . هذا إلى أن حكم محكمة أول درجة فى الدعوى رقم ٧١١ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة الصادر فى التظلم فى أمر الأداء حكم باطل لأنه أحال إلى أسباب الحكم الذى أصدرته محكمة أول درجة فى ذات الجلسة فى دعوى التزوير رقم ٨٣٠ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة دون أن تكون قد ضمت الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الصادر فى التظلم فى أمر الاداء رغم بطلانه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود فى شقه الأول بأن المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات وردت ضمن مواد الفصل السادس الذى نظم أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه لإجراءات الإثبات بالكتابة ونظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخطأ أو الامضاء أو الختم أو بصمة الإصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والاجراءات التى يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهى إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم فلا تنقيد المحكمة فيها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالقواعد المنصوص عليها بالباب السادس من قانون المرافعات . وإذا تعد هذه الاجراءات دون غيرها هى الواجبة الاتباع فى موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الامضاءات لانطباقها عليه واختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من اجراءات فإن استناد الحكم إلى المادة ٢٦٢ يعد استنادا صحيحا . وإذا رتب الحكم على ذلك رفض الدفع بالبطلان لعدم دعوة الخبير للخصوم طبقا للمادة ٢٣٦

فإنه لا يكون قد خالف القانون — والنعى مردود في شقه الثاني بأن محكمة أول درجة إذ قضت في التظلم في أمر الأداء رقم ٧١١ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة فقد استنفذت ولايتها بالفصل في هذا التظلم ويكون الاستئناف رقم ١١١٧ سنة ٧٨ ق المرفوع عن الحكم الصادر في التظلم قد طرح على المحكمة الدعوى بما حوته من دفاع ودفع . وإذ ضمت المحكمة الاستئناف المرفوع عن التظلم إلى الاستئناف المرفوع عن الحكم رقم ٨٣٠ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة الخاص بدعوى التزوير الأصلية وأخذت في أسباب حكمها بتقرير الخبير الذى ندبته بالاضافة إلى الأسباب الواردة بالحكم الصادر في دعوى التزوير رقم ٨٣٠ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة ، وكانت هذه الأسباب تكفى لحمل الحكم المطعون فيه ، فإن تعيب هذا الحكم في قضائه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في التظلم في أمر الاداء لا يكون بفرض بطلان هذا الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية لا يعتد بها ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

---



## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

( ٤٠ )

الظعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” القصور ” . ” ما لا يعد كذلك ” .

بيع . وصية . عقد . ” تكيف العقد ” .

إنتهاء الحكم إلى إنصراف نية العاقدين إلى البيع المنجز استنادا إلى أقوال الشهود  
التي إطمأن إليها والتي اتخذها سنداً لما هو ظاهر من نصوص العقد الصريحة  
من أن المورثة البائعة أرادت نقل ملكية المبيع إلى المتصرف لهما حال حياتها .  
لا خطأ . كفاية هذه الأسباب لحل قضاء الحكم .

(ب) تسجيل . ” أثر التسجيل على طبيعة التصرف ” .

التراني في تسجيل التصرف لا يخرج من طبيعته ولا يغير من تأثيره .

(ج) بيع . ” التزامات البائع ” . ” ضمان الإستهقاق ” . ” ضمان الإستهقاق

الجزئي ” . رهن . وصية .

قيام المورث البائع بسداد دين مضمون برهن الأعيان المتصرف فيها بعد التصرف  
لا يتعارض مع تأثيره .

(د) هبة . ” الهبة المستترة في عقد بيع ” . صورية . ” الصورية

بطريق التستر ” بيع . ” التزامات المشتري ” . ” الإلتزام بدفع

التمن ” . وصية .

التصرف الناجز يعتبر صحيحا سواء كان العقد في الحقيقة بيعا أو هبة مستترة في عقد  
بيع مستوفيا شكله القانوني . عدم استطاعة المتصرف إليه دفع الثمن لا يمنع  
من تأثير التصرف .

(هـ) محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " . " في تقدير الدليل " .

تقدير الدليل . استقلال قاضي الموضوع به .

(و) قانون . " سريان القانون من حيث الزمان " . إثبات . " طرق الإثبات " . " القرائن " . " القرائن القانونية " . " القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ مدني " .

اتصال القرينة القانونية التي استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني بموضوع الحق لاتصالا وثيقا . عدم جواز إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على سريانها .

(ز) إثبات . " عبء الإثبات " . " طرق الإثبات " . " الإثبات بالكتابة " . " حجية الأوراق العرفية " . " الإثبات بالينة " . بيع . وصية .

الأصل في القانون المدني القديم أن تصرفات المورث حجة على ورثته . إثبات أن تصرف المورث يخفى وصية يقع على عاتق من يدعى ذلك من الورثة بأي طريق من طرق الإثبات .

(ح) إثبات . " طرق الإثبات " . القرائن . " القرائن القضائية " . بيع . وصية .

إحتفاظ البائع بحقه في الإنتفاع بالمبيع — في ظل القانون المدني القديم — قرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير قاضي الموضوع عند الطعن على البيع بأنه يخفى وصية .

١ — إذا كان يبين من أقوال الشهود التي أوردها الحكم واطمأن إليها أن المطعون عليهما كانتا بعد التصرف الصادر إليهما من مورثتهما تظاهرا بمظهر المالك للأطيان المتصرف فيها . وقد اتخذ الحكم من هذه الأقوال سنداً لما هو ظاهر في نصوص العقد الصريحة من أن المورثة البائعة أرادت نقل ملكية الأطيان المتصرف فيها لهما حال حياتهما ، فإن الحكم إذ انتهى

إلى انصراف نية العاقدين إلى البيع المنجز يكون قد أقام قضاءه على أسباب لا خطأ فيها ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتكفي لحمله .

٢ — التراخي في تسجيل التصرف لا يخرج به عن طبيعته ولا يغير من تمييزه .

٣ — لا يتعارض مع تمييز التصرف في الأطنان محل النزاع قيام المورثة البائعة بعد التصرف بسداد دين مضمون برهن هذه الأطنان .

٤ — لا يمنع من تمييز التصرف عدم استطاعة المتصرف إليهما دفع الثمن المبين بالعقد ذلك أن التصرف الناجز يعتبر صحيحا سواء كان العقد في الحقيقة بيعا أو هبة مستترة في عقد بيع مستوفيا شكله القانوني .

٥ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة السائغة التي تؤدي إلى اعتبار التصرف منجزا فإنه يكون قد تضمن الرد على ما يخالفها وتكون المجادلة بالقرائن التي ساقها الطاعنان متعلقة بتقدير الدليل الذي يستقل به قاضي الموضوع .

٦ — القرينة القانونية التي استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني الحالي متصلة بموضوع الحق إنصافا وثيقا ولا يجوز — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ مريانه (١) .

٧ — من المقرر في القانون المدني القديم أن الأصل في تصرفات المورث أنها حجة على ورثته وعلى من يطعن من هؤلاء بأن التصرف يخفى وصية أن يقيم الدليل على ذلك بأي طريق من طرق الإثبات .

٨ — احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المتصرف فيها يعتبر في ظل القانون المدني القديم مجرد قرينة قضائية يتوصل بها من يظن على التصرف لإثبات طعنه وتخضع كسائر القرائن القضائية لمطلق تقدير قاضي الموضوع .

(١) راجع نقض جلسة ١٤/٥/١٩٦٤ الطعن ١٦٧ لسنة ٢٩ ق — مجموعة المكتب الفني



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهما أقامتا الدعوى رقم ٧٥١ لسنة ٥٨ كلى طنطا ضد ورثة المرحومة هنا أحمد حماد ومنهم الطاعنان وطلبنا الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٤٩/٩/١٠ الصادر من هذه المورثة ببيعها لهما ١٣ ف و ١٦ ط و ٤ م أطيانا زراعية مبينة بالعقد والصحيفة لقاء ثمن مقداره ٤١٠٢ ج و ٨٠ م إستنادا إلى عقد بيع موقع عليه من المورثة وأقرت فيه بقبض الثمن . دفع الطاعنان وباقي المدعى عليهم بأن البائعة توفيت في ١٩٥٧/٨/١٦ وانحصر إرثها في بنتيها المطعون عليهما وفي إختوتها المدعى عليهم وأن البيع لم يدفع فيه ثمن وأن المورثة ظلت حائزة لأطيان النزاع حتى وفاتها وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية العقد وبطلانه . والمحكمة قضت في ١٩٦١/١/٣٠ بصحة ونفاذ العقد . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٧ سنة ١٢ ق طنطا وتمسكا بطلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات أن العقد في حقيقته وصية . والمحكمة قضت في ١٩٦٢/٦/١٢ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك . وبعد أن تنفذ الحكم بسماع شهود الطرفين قضت المحكمة في ١٩٦٣/٢/١٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه قصوره في التسبيب ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه بأن العقد موضوع الدعوى بيع منجولا يستروصية بالإستناد إلى ماورد بنصوصه من أن الثمن قد دفع وأن للمطعون عليهما الحق في الانتفاع بالعين وأنه بيع بات لا رجوع فيه،

هذا في حين أن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة لتصرف مورثه يجوز له أن يثبت بكافة الطرق أن العقد في حقيقته وصية ، وقد تمسك الطاعنان أمام محكمة الاستئناف للتدليل على ذلك بعدم تسجيل العقد المؤرخ ١٩٤٩/٩/١٠ وباحتفاظ المورثة بمجازة الأطيان محل هذا العقد بموجب عقد إيجار صادر لها من المطعون عليهما في ١٩٤٩/١٠/٢٠ وهو تاريخ لاحق لتاريخ التصرف بمدة قصيرة وبأن المورثة قامت بدفع أقساط الدين المضمون برهن هذه الأطيان لصالح البنك العقاري حتى ١٩٥٦/١٢/٢٦ وبأن المطعون عليها الأولى قبضت أجرة الأطيان نيابة عن المورثة من أحد المستأجرين وبأن المطعون عليهما لا يستطيعان دفع الثمن الوارد بالعقد ، غير أن الحكم المطعون فيه اكتفى في رده على هذا الدفاع بالرجوع إلى نصوص العقد ولو أنه عني بجمت دفاعهما لتغير وجه الرأي في الدعوى .

هذا إلى أن ما قرره الحكم من أن وضع يد المشتري على العين المبيعة ليس شرطا لازما في تمييز التصرف لا يصلح ردا على ما تمسك به الطاعنان من أن الاحتفاظ بالحيازة والانتفاع يجعل التصرف وصية طبقا للقرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني الحالي والتي إجرى عليها القضاء في القانون المدني القديم الذي أبرم العقد في ظله .

وحيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن الثابت بالحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف في سبيل التعرف على حقيقة العقد المختلف على تكييفه بين الطرفين أصدرت حكما بإحالة الدعوى إلى التحقيق . كلفت فيه الطاعنين بإثبات أن العقد قصد به الإيضاء لا البيع الناجز وأن المطعون عليهما لم يضعما اليد على العين المبيعة حتى وفاة المورثة ولم يدفع الثمن ، وبعد سماع أقوال شهود الطرفين عرض الحكم المطعون فيه لهذه الأقوال وقرر أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى البيع الناجز لا إلى الوصية اعتمادا على ما حصله من شهادة شهود المطعون عليهما وذلك في قوله ” شهد الأول بأنه توجه إلى منزل المورثة التي تمت إليه بصلة القرابة وكان يصحبه الشاهد الثاني وأخبرته إنها باعت أرضها لإبنتها — المستأنف عليهما ( المطعون عليهما ) — وطلبت منه تحرير عقد بيع بذلك فاستعان بالشاهد الثاني الذي قام بكتابة العقد ووقعته المورثة كما وقع هو والشاهد الثاني على العقد كشاهدين — وقرر الشاهد الثاني أقوالا تتفق

في جملتها وما قرره الشاهد السابق . وقرر الشاهد الثالث أنه كان يستأجر الأرض أصلاً من المورثة ثم أخذ يسدد الإيجار إلى المستأنف عليهما منذ سنة ١٩٥٥ وكانت تباشران شئون الأرض منذ ذلك التاريخ . ولما كان يبين من أقوال هؤلاء الشهود التي أوردها الحكم وإطمأن إليها أن المطعون عليهما كانتا بعد التصرف تظهران بمظهر المالك للأطيان المتصرف فيها ، وكان الحكم قد اتخذ من هذه الأقوال سنداً لما هو ظاهر في نصوص العقد الصريحة من أن المورثة أرادت نقل ملكية الأطيان إلى المتصرف لهما حال حياتها ، فإن الحكم إذ انتهى إلى إنصراف نية العاقدين إلى البيع المنجز يكون قد أقام قضاءً على أسباب لا خطأ فيها ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتكفي لحمله . لما كان ذلك وكان التراخي في تسجيل التصرف لا يخرج عن طبيعته ولا يغير من تنجيذه ، كما لا يتعارض مع تنجيز التصرف في الأطيان قيام المورثة بعد التصرف بسداد دين مضمون برهن هذه الأطيان ، ولا يمنع من ذلك عدم استطاعة المتصرف إليهما دفع الثمن المبين بالعقد ذلك أن التصرف الناجز يعتبر صحيحاً سواء أكان العقد في الحقيقة بيعاً أو هبة مستترة في عقد بيع مستوفياً شكله القانوني . وإذا أورد الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه — الأدلة السائغة التي تؤدي إلى اعتبار التصرف منجزاً فإنه يكون قد تضمن الرد على ما يخالفها وتكون المجادلة بالقرائن التي ساقها الطاعنان متعلقة بتقدير الدليل الذي يستقل به قاضي الموضوع . لما كان ما تقدم وكانت القرينة القانونية التي استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني الحالي متصلة بموضوع الحق إنصافاً وثيقاً فلا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إعمالها بأثر رجعي على تصرفات السابقة على تاريخ سريانه ، وكان المقرر في القانون المدني القديم الذي أبرم في ظله التصرف موضوع الدعوى أن الأصل في تصرفات المورث أنها حجة على ورثته وعلى من يطعن من هؤلاء بأن التصرف يخفى وصية أن يقيم الدليل على ذلك بأي طريق من طرق الإثبات وكان احتفاظ البائع بحقه



في الإنتفاع بالعين المتصرف فيها يعتبر مجرد قرينة قضائية يتوسل بها الطاعن لإثبات طعنه وتخضع كسائر القرائن القضائية لمطلق تقدير قاضي الموضوع ، وإذ لم يأخذ الحكم المطعون فيه بما قرره شهود الطاعنين في شأن وضع البائنة يدها على الأطنان المبيعة حال حياتها ، وأخذ بأقوال شهود المطعون عليهما التي تساند ما ورد بعقد البيع في هذا الخصوص ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القواعد المعمول بها في ظل القانون القديم الذي يحكم التصرف موضوع الدعوى كما لا يكون مشوبا بالقصور في التسيب ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومجد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشرييني

( ٤١ )

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب. "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية". "وعاء الضريبة".

التعويضات والفوائد المحكوم بها . تكاليف حقيقية . وجوب خصمها من الأرباح متى كانت متعلقة بنشاط المنشأة وثبتت في ذمة الممول بحكم نهائي .

النصر في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن "يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة أو المنشأة وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص ١ - قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة ... يدل على أن كافة التكاليف الحقيقية - ومنها التعويضات والفوائد المحكوم بها - واجبة الخصم من الأرباح متى كانت متعلقة بنشاط المنشأة وثبتت في ذمة الممول بحكم نهائي .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب عابدين قدرت أرباح فيليكس باشكس في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٠٦٠ ج وفي سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٣١٦٥ ج، وإذا اعترض وأحيل

الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٣/١/١٩ أصدرت اللجنة قرارها بتخفيض أرباح الطاعن من سنة ١٩٤٧ إلى مبلغ ١٦٠٩ ج وعن سنة ١٩٤٨ إلى مبلغ ٢٧٨٧ ج فقد أقام الدعوى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٥٣ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا الحكم بإلغاء قرار اللجنة وتقدير أرباحه طبقا لإقراراته مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد القرار المطعون فيه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٧ وإجراء الربط في سنة ١٩٤٨ على أساس الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ وألزمت مصلحة الضرائب ربع المصروفات وأمرت بالمقاصة في الأتعاب ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات واستأنف ورثة الممول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين تعديله بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٧ إلى مبلغ ٤٢٢ ج و ٢٠٠ م وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠٢ سنة ٧٦ قضائية وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بصفته بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه. وطعن الورثة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبسّد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه لم يخصم من أرباح سنة ١٩٤٧ مبلغ ٦٦٣ ج و ٣٥٠ م المحكوم به على الممول في ١٩٤٧/١/٢٨ والمسدد منه في ١٩٤٧/٥/٢٢ مستندا في ذلك إلى أن بعضه إيجار متأخر عن سنة ١٩٤٤ وقد اندرج ضمن تسوية تلك السنة وبعضه فوائد - ولم يقل منها شيئا - والجزء الأكبر منه تعويض عن فسخ عقد الإيجار ولا شأن لمصلحة الضرائب فيه وهو خطأ ومخالفة لما نصت عليه المادتان ٣٩ و ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة يكون على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها المنشأة وأن الخسارة تدخل ضمن المصاريف



وعموم النص يمنع استثناء أية عملية أو خسارة ومنها التعويض الذي يلتزم به الممول في حالة عدم التنفيذ عند تحديد صافي الأرباح وخصم الخسارة والتعويضات يكون من أرباح السنة التي دفعت فيها لاستقلال السنة الضريبية إذ لا يمكن الرجوع إلى سنة مضت وانتهت المحاسبة عنها .

وحيث إن هذا النعي مردود في خصوص قيمة الإيجار المتأخر ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الصدد على أن "الإيجار المتأخر يعتبر مندرجا ضمن تسوية ضريبة سنة ١٩٤٤ في محضر الاتفاق الذي تحرر بين مصلحة الضرائب وبين ورثة المرحوم فيلكس باشكس بتاريخ ٢٨/٤/١٩٥٨ تلك التسوية التي لامراء في أنه روعي فيها خصم جميع التكاليف التي أجاز القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ خصمها من إجمالي الربح بما في ذلك الإيجارات المتعلقة بالمنشأة ولهذا فلا يجوز العودة إلى طلب خصم جديد بشأنها أو تكرار هذا الخصم" وهو واقع يستقل به قاضي الدعوى .

وحيث إنه في خصوص الفوائد والتعويض فإن النعي صحيح، ذلك أن النص في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن "يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص ١ - قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة ... " يدل على أن كافة التكاليف الحقيقية - ومنها التعويضات والفوائد المحكوم بها - واجبة الخصم من الأرباح متى كانت متعلقة بنشاط المنشأة وثبتت في ذمة الممول بحكم نهائي، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الفوائد والتعويضات صدر بها حكم نهائي في ٢٨/١/١٩٤٧ وسددها الممول بتاريخ ٢٢/٥/١٩٤٧ ولم يخصهما الحكم المطعون فيه من وعاء الضريبة في سنة ١٩٤٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم استبعاد أرباح الممول عن نشاطه في السمرة والإيجار في المنقولات القديمة مستندا في ذلك إلى أنه لم يخطر مصلحة الضرائب عن توقع هذين النشاطين فيلزم

بالضريبة منهما في سنة ١٩٤٧، وهو إخلال بحق الدفاع وقصور لأن مصلحة الضرائب وافقت على توقف الممول عن هذين النشاطين منذ سنة ١٩٤٦. وثبت ذلك في المذكرة المرفقة بمحضر لجنة التصالح وقررت المحكمة ضمها إلا أنها عادت فعدلت عن هذا القرار وحكمت في الدعوى دون أن تبرر عدولها عنه أو تنبه الطاعنين إلى ذلك .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه أنه "بالنسبة للادعاء بالتوقف عن نشاط السمسرة وبيع المنقولات القديمة فقد أشارت لجنة الطعن بحق إلى أن الممول لم يقم بالإخطار عن هذا التوقف ومن ثم يتعين إلزامه بضريبة سنة ١٩٤٧ وفي هذا القول الرد الوافي على هذا الاعتراض الذي تقرر المحكمة بلجنة الطعن عليه" وما أثبتته الحكم من عدم قيام الطاعن بالإخطار واقع يستقل به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام هذه المحكمة .

## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد  
أبو حمزة مندور .

( ٤٢ )

الطعن رقم ١١ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على أرباح المهن غير التجارية “ . ” تقدير الأرباح “ .  
” كفيته “ . ” الاختصاص به “ . ” لجنة الطعن “ . ” الطعن في قراراتها “ .  
” أثره “ . ” ولاية المحكمة الابتدائية في أمر الطعن “ . ” نطاقه “ .  
إختصاص .

ضرائب . الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية . ولاية المحكمة . نطاقها .

النص في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالمرسوم بقانون  
رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه ” لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار  
اللجنة أمام المحكمة الابتدائية “ ، مفاده أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون  
التي تقدم إليها من المصلحة أو الممول في قرار لجنة الطعن مقصورة وفقا للمادة  
المشار إليها على النظر في هذه الطعون ، لأنها ليست هيئة مختصة بتقدير الأرباح  
إبتداء ولا هي بداية لتحكيم القضاء في هذا التقدير وإنما هي هيئة تنظر في طعن  
في قرار أصدرته اللجنة وأن ولايتها بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة  
لا يتعدى النظر فيما إذا كان هذا القرار صدر موافقا لأحكام القانون أو بالمخالفة  
له مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قرارا فيه  
لا يجوز طرحه إبتداء أمام المحكمة .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب عابدين قدرت أرباح الدكتور لبيب عطا الله من مزاولته مهنة طب الأسنان — بطريق التقدير — فى السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ بالمبالغ الآتية على التوالى ٣١٢٥ ج ، ٢٥٥٨ ج ، ٢٨٧٢ ج ، ١٨٦٦ ج ، وإذ لم يوافق على هذه التقديرات وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٧ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن إشكلا وباعتماد نظامية دفاتر الممول فى سنوات النزاع وعلى المأمورية إعادة إجراء الفحص والربط على هذا الأساس ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية ضد الممول بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغائه والحكم بتأييد ربط المأمورية على أساس عدم نظامية الدفاتر فى سنى النزاع . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/١١ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنadb مكتب خبراء وزارة العدل لفحص حسابات الممول ودفاتره لبيان ما إذا كانت منتظمة من عدمه ، وإن كانت منتظمة فعليه تقدير صافى أرباحه فى كل سنة من سنوات النزاع من واقعها ، وإن كانت غير ذلك فعليه مناقشة اعتراضات الممول على تقدير المأمورية لأرباحه فى سنى النزاع لتقدير صافى ربحه فى كل سنة منها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن دفاتر الممول صادقة وأمانة ومنتظمة — عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤ حكمت بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار صافى أرباح الممول فى سنوات النزاع من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ هى على التوالى ١٤٠٥ ج و ١٩٤ م و ٥٢٨ ج و ٣٦٥ م و ٥٧١ ج و ٤٥٥ م و ٦١٧ ج و ٩٦٠ م وألزمت المطعون عليه بالمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها

وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٨٩ سنة ٧٧ قضائية وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت رافعه بالمصروفات وبمبلغ ١٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي قيميا قضى به من تقدير أرباح المطعون عليه في سنوات النزاع ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن قرار لجنة الطعن اقتصر على صحة الدفاتر ونظاميتها وإعادة الأوراق إلى مأمورية الضرائب لفحصها من جديد على أساس نظامية هذه الدفاتر وأن تجرى التقدير من واقعها ، وكان من المحتم على الحكم أن يلتزم حدود ما فصلت فيه اللجنة وأن لا يتمداه إلى تقدير أرباح الممول ابتداء ، وهو إذ قدر الأرباح يكون قد جاوز سلطته بتصديده لأمر لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية " ومفاد ذلك أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو الممول في قرار لجنة الطعن مقصورة وفقا للمادة المشار إليها على النظر في هذه الطعون ، لأنها ليست هيئة مختصة بتقدير الأرباح ابتداء ولا هي بداية لتحكيم القضاء في هذا التقدير وإنما هي هيئة تنظر في طعن في قرار أصدرته اللجنة ، وأن ولايتها بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا يتعدى النظر فيما إذا كان هذا القرار صدر موافقا لأحكام القانون أو بالمخالفة له مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحجته وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن مأمورية الضرائب قدرت لأرباح المطعون عليه في سني النزاع بطريق التقدير تأسيسا على عدم نظامية دفاتره

ولم يوافق الممول وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وقررت اللجنة اعتماد نظامية دفاتره وكلفت المأمورية بإعادة الفحص والربط على هذا الأساس ، فأقامت المصلحة الدعوى رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار ، فإن المحكمة تكون مقيدة بالفصل في الطعن في حدود ما قرره اللجنة من "نظامية دفاتر الممول" دون أن يكون لها أن تقدر ابتداء أرباح المطعون عليه وتنزع من اللجنة فحص ما انطوت عليه هذه الدفاتر من قيود وما قد يبيده الطرفان في هذا الشأن من دفاع حول الالتزام بها ، وهي إذ تناولت التقدير ابتداء وأيدها الحكم المطعون فيه يكون الحكم المذكور قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لمجاوزته سلطته بما يوجب نقضه .



## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة مندور .

( ٤٣ )

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ القضائية :

استئناف . " طريقة رفع الاستئناف " . " بتكليف بالحضور " . ضرائب .  
" دعوى الضرائب " . " الحكم فيها " . " استئناف " .

النزاع حول المسؤولية من دين الضريبة وحق المصلحة في توقيع الجز بمقتضاء وصحة الجز وبطلانه . نزاع متعلق بأصل المطالبات وصحة الجز . استئناف الحكم الصادر في الدعوى .  
بتكليف بالحضور .

متى كان النزاع في الدعوى يدور حول مسؤولية المطعون عليهم عن دين الضريبة المستحق في ذمة مورثهم وأحقية مصلحة الضرائب في توقيع الجز بمقتضاءه على ثمن العقار المملوك لهم وبالتالي حول صحة أو بطلان هذا الجز وهو على هذه الصورة نزاع يتعلق بأصل المطالبات وبصحة الجز ، والدعوى بشأنه تدخل في عموم الدعاوى التي نصت عليها المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الجز الإداري وأوجبت الحكم فيها على وجه السرعة ، واستئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، لا بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الدكتور يوسف سليم وآخرين أقاموا الدعوى رقم ١٧١٢

سنة ١٩٥٧ مدنى الاسكندرية ضد مصلحة الضرائب وآخرين يطلبون الحكم ببطلان وإلغاء وعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الموقع تحت يد مجلس بلدى الاسكندرية بناء على طلب المصلحة المدعى عليها مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقالوا شرحا لدعواهم إن بلدية الاسكندرية نزلت ملكية جزء من أرض مملوكة لهم وقامت مصلحة الضرائب بتوقيع حجز تنفيذى على الثمن تحت يد البلدية وفاء لدين الضريبة المستحق لها قبل مورثهم المرحومة ليزا نجيب سليم ، وإذا كانت ملكية هذه الأرض قد آلت إليهم بطريق الشراء بعقود مسجلة ولم يرثوا شيئا عن السيدة المذكورة وأنهم غير ملزمين بسداد ديونها من مالهم الخاص فقد انتهوا إلى طلب الحكم لهم بطلباتهم . وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٤ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعين بالمصروفات وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بعريضة أودعت قلم الكتاب طالبين بإلغاء والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٧٥ سنة ١٤ قضائية ودفع المستأنف عليهم ببطلان الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانونى إذ أن الحكم المستأنف صادر فى دعوى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وأن استئنافه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ مرافعات يكون بورقة تكليف بالحضور لا بعريضة تودع قلم الكتاب ، وبتاريخ ١٩٦٠/٦/١٩ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع ببطلان الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلا ثم عادت وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٣ حكمت حضوريا وفى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والحكم باعتبار الحجز المتوقع تحت يد المستأنف ضده الثالث بصفته بناء على طلب المستأنف عليهما الأول والثانى المؤرخ ١٩٥٧/٤/١٨ ضد المستأنفين كأنه لم يكن والتصريح لهم بتسليم المبالغ موضوع هذا الحجز والمستحقة لهم نظير نزع ملكية العقار المملوك لهم مع إلزام المستأنف عليهما الأول والثانى بالمصروفات عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه عنهما . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم وفى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٩ بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية ثم عرض على هذه الدائرة حيث أصرت

الطاعة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الطاعة دفعت ببطلان الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانوني وقضى الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٠ برفض هذا الدفع مستندا في ذلك إلى أن المدعين إذ طلبوا في دعواهم الحكم ببطلان الحجز وإلغائه فإنها تعتبر دعوى رفع حجز موضوعية ولا تدخل في حداد الدعاوى المستعجلة أو تلك التي يفصل فيها على وجه السرعة مما نصت عليه المادة ١١٨ من أفعات ويكون استئناف الحكم الصادر فيها بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وفساد في الاستدلال ، إذ تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري على أن إجراءات الحجز والبيع الإداريين لا توقف بسبب منازعات قضائية تتعلق بأصل المطالبات أو بصحة الحجز أو بالاسترداد ويحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة ، ويبين من عبارة هذا النص أنها من العموم والإطلاق بحيث تتسع لكافة صور المنازعات القضائية المتعلقة بالديون المطلوبة أو بصحة الحجز ولا شك في أن دعوى المطعون عليهم تدخل ضمن هذه المنازعات، إذ أنهم ينازعون في أصل الدين المطلوب الذي توقع الحجز الإداري بسببه وعدم أحقية المصلحة لهذا الدين قبلهم ويرتبون على ذلك طلب بطلان الحجز وعدم الاعتداد به ، وإذ كان هذا هو موضوع الدعوى فإنها تخضع لحكم المادة ٢٧ المشار إليها ويفصل فيها على وجه السرعة ويكون استئناف الحكم الصادر فيها بورقة تكليف بالحضور طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من أفعات .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أن النزاع في الدعوى يدور حول مسئولية المطعون عليهم عن دين الضريبة المستحق في ذمة مورثتهم المرحومة ليزا نجيب سليم وأحقية مصلحة الضرائب في توقيع الحجز بمقتضاه على ثمن العقار المملوك لهم وبالتالي حول صحة أو بطلان هذا الحجز وهو على هذه الصورة نزاع يتعلق بأصل المطالبات وبصحة الحجز والدعوى بشأنه تدخل في عموم الدعاوى التي نصت عليها المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري وأوجب الحكم فيها على وجه السرعة ، واستئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف



بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، لا بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٩ قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بطلان الاستئناف إستناداً إلى أن الدعوى ليست من الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه، وينبئ على نقض هذا الحكم نقض الحكم الثانى الصادر فى الموضوع لأنه مترتب عليه وذلك طبقاً للمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض .

---

## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
صبري أحمد فرحات ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد شبل عبد المقصود ، ومجد أبو حمزة  
مندور .

( ٤٤ )

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٤ القضائية :

دعوى . " تقدير قيمة الدعوى " . " سبب الدعوى " . عمل . " الدعاوى  
الناشئة عن عقد العمل " . " تقدير قيمتها " . استئناف . " تقدير قيمة  
الاستئناف " .

الأجر وبديل الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفي . طلبات ناشئة من  
سبب قانوني واحد . عقد العمل . تقدير قيمة الدعوى باعتبارها بجملة . تقديرها كذلك  
في الاستئناف .

الأجر وبديل الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفي  
جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل وتقدر الدعوى فيها  
باعتبارها بجملة وفق ما تقضى به المادة ٤١ من قانون المرافعات كما أن تقديرها  
في الاستئناف يخضع لذات الأساس طبقاً للمادة ٣٩٨ مرافعات .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن مقار روفائيل سوريال أقام الدعوى رقم ١٧٨ سنة ١٩٦٢ المنيا

الابتدائية ضد الجمعية الخيرية القبطية. طالب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٤٩ ج مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة المدعى عليها في ١٩٤٦/٧/٩ بأجر شهري قدره ٨ ج خفضته في سنة ١٩٥٩ إلى ٦ ج وقبل ذلك مساهمة منه في أغراض الجمعية ، لكنها عادت في سنة ١٩٦١ وخفضت الأجر إلى ٣ ج ، وإذا اعترض وفصلته من عمله وكان هذا الفصل تعسفيا ويستحق في ذمتها مبلغ ٣٤٩ ج منه ١٨ ج أجر مارس وأبريل ومايو سنة ١٩٦١ ، ٦ ج بدل إنذار ، ٧٥ ج مكافأة نهاية الخدمة ، ٢٥٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفي فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته وأدخلت المدعى عليها مؤسسة التأمينات الإجتماعية خصما في الدعوى ليحكم عليها بالمكافأة ، وردت بأن قانون عقد العمل لا ينطبق على المدعى وطلبت رفض الدعوى وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٩ حكمت المحكمة ( أولا ) برفض الدفع بعدم انطباق قانون عقد العمل على المدعى ( ثانيا ) وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعى عليها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود والقرائن أن المدعى أخل بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل وليثبت المدعى أنه كان يتقاضى أجرا بواقع ستة جنيهات شهريا ولكل منهما نفى ما يثبته الآخر . وبعد سماع الشهود عادت وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٣ حكمت برفض الدعوى وإلزام رافعها بالمصاريف وبمبلغ ٣٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة للمدعى عليها . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١/٣٣٣ ق . ودفعت الجمعية بعدم جواز الاستئناف . وبتاريخ ١٩٦٤/١/٩ حكمت المحكمة حضوريا بعدم جواز الاستئناف وأعفت المستأنف من المصروفات الاستئنافية . وطعن مقار روفائيل في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها الأولى ولم تبد دفاعا وطلبت المطعون عليها الثانية رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز الاستئناف مستندا في ذلك إلى أنه إذا كانت الطلبات ناشئة عن أسباب



قانونية مختلفة كان تقدير قيمة الدعوى — فيما يتعلق بنصاب الاستئناف — باعتبار قيمة كل منها على حدة ، وإلى أن الدعوى تضمنت طلب الأجر وبديل الإنذار ومكافأة مدة الخدمة وسندها عقد العمل الفردي وقيمتها ٩٩ ج كما تضمنت طلب التعويض وسببه واقعة الفصل التعسفي من العمل وقيمتها ٢٥٠ ج ، وكلاهما يدخل في نطاق النصاب الابتدائي للحكمة الابتدائية ، وهو مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ، لأن جميع طلبات الطاعن ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل بما مؤداه أن الحكم الابتدائي جائز استئنافه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الأجر وبديل الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفي جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل وتقدر الدعوى فيها باعتبارها جملة وفق ما تقضي به المادة ٤١ من قانون المرافعات كما أن تقديرها في الاستئناف يخضع لذات الأساس طبقاً للمادة ٣٩٨ مرافعات ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن قيمة هذه الطلبات مجتمعة تتجاوز ٢٥٠ ج وتدخل في النصاب الجائز استئنافه طبقاً لحكم المادة ٥١ مرافعات ، وخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن "سند المستأنف في طلباته عدا التعويض هو عقد العمل الفردي أما طلب التعويض فسببه واقعة الفصل التعسفي" ورتب على ذلك "أن الاستئناف غير جائز لقلّة النصاب" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب بدون حاجة إلى بحث باقي الأسباب .

## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة  
مندور .

(٤٥)

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .  
"الطلاق" . دعوى . "سماع الدعوى" . قانون . "مسائل الأحوال  
الشخصية" . "القانون الواجب التطبيق" .

زوجان غير مسلمين . دعوى الطلاق . سماعها . شرطه : مشروعية مبدأ الطلاق  
في ملة الزوجين .

(ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .  
"الطلاق" . "القانون الواجب التطبيق" . قانون . "مسائل الأحوال  
الشخصية" . "القانون الواجب التطبيق" .

حق الزوج في تطليق زوجته بإرادته المنفردة . الشريعة الإسلامية . القانون العام  
الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفين  
الطائفة أو الملة . صدور الأحكام طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة  
ترتيب المحاكم الشرعية .

١ — مؤدى نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم  
الشرعية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن دعوى الطلاق لا تسمع  
من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق<sup>(١)</sup> ،

(١) نقض ١٩٦٣/٢/٦ — الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ ق السنة ١٤ ص ٢١٨ .  
والطعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق السنة ١٤ ص ٢٢٣ .

أى أن يكون الطلاق مشروعا في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم القاضى إذ أن الملة الوحيدة التى لا تجيز التطليق هى ملة الكاثوليك، وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشرعية الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينوتهم بوقوع الطلاق فقط لا الطلاق المدعى به .

٢ — تليح الشريعة الإسلامية للزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة وهى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة أو الملة وتصدر الأحكام فيها طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية<sup>(١)</sup> .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن حلى جرجس غالى أقام الدعوى رقم ١٤٩ سنة ١٩٦٣ المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد مفيدة غبريال فهمى يطلب الحكم بإثبات طلاقها منه . وقال شرحا لدعواه أنه كان قد عقد زواجه بها أمام الكنييسة القبطية للأقباط الأرثوذكس في ١٩٥٠/١/٢٩ وإذ غير طائفته وانضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس في ١٩٦٣/٨/١٩ وأصبحا بذلك مختلفى الطائفة والملة ومن حقه أن يطلقها وطلقها في ١٩٦٣/٨/٢٤ بالصيغة المبينة بصحيفة الدعوى فقد طلب إثبات هذا الطلاق — وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٠ حكمت المحكمة حضوريا بإثبات طلاق المدعى حلى جرجس غالى لزوجته المدعى عليها مفيدة غبريال فهمى طلاقا أولى رجعية من تاريخ إنشائه في ١٩٦٣/٨/٢٤ مع إلزام المدعى عليها

(١) نقض ١٩٦٦/٣/٣٠ — الطعن ٢٠ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" —

السنة ١٧ ص ٧٨٢ والطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق "أحوال شخصية" السنة ١٧ ص ٧٦٢ .



المصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١ ملى سنة ١٩٦٥ . وبتاريخ ١٩٦٦/١/٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصروفات ومبلغ ٣ ج مقابل أتعاب المحاماه . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإثبات طلاق الطاعن وهو أرثوذكس سريانى من الطاعنة وهى أرثوذكسية قبطية مستندا فى ذلك إلى أن إختلاف الزوجين ملة أو طائفة يوجب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وهو خطأ ومخالفة للقانون من وجهين ( الأول ) مخالفته أحكام الشريعة الإسلامية إذ وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية لا يجوز سماع دعوى طلاق لا يدين به الزوجان المتداعيان ، ولما كان الزوجان أرثوذكسيين لا يدينان أحدهما أو كلاهما بالطلاق بالإرادة المنفردة فلا يجوز إثبات طلاق الزوج بإراداته المنفردة إلا أن يعتنق الإسلام أو اليهودية ، يؤكد ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية أوردت فى نهايتها ” إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق “ والمقصود هو الطلاق المدعى به أى الطلاق بالإرادة المنفردة ( والثانى ) مخالفته أحكام الشريعة المسيحية إذ لا طلاق فى الأرثوذكسية إلا لعلّة الزنا أو الأسباب الأخرى الواردة فى كتب فقهاء الشريعة الأرثوذكسية ، ولا تجيز طلاق المسيحي الأرثوذكس قبطيا كان أو سريانيا بالإرادة المنفردة ، ووفقا لما تقضى به قواعد الشريعة الإسلامية من ترك أهل الذمة وما يدينون فى أحوالهم الشخصية يتعين ترك الأرثوذكسيين على ما يدينون به من عدم الاعتداد بطلاق الزوج بإرادته المنفردة أسوة بما جرت عليه القوانين بشأن الكاثوليكية وعدم الطلاق فيها ، ذلك فضلا عن أن إيقاع طلاق الزوج بإرادته المنفردة فيه ضياع لمستقبل الطاعنة لأن من قواعد دينها ” أن من يتزوج بمطلقة فقد زنا “ .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه ( الأول منه ) بأن مؤدى نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى أن يكون الطلاق مشروعا في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم القاضي إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجزئ التطبيق هي ملة الكاثوليك ، وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشريعة الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينوتهما بوقوع الطلاق فقط — لا الطلاق المدعى به ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الزوجة تنتمي إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس بينما ينتمي الزوج إلى طائفة السريان الأرثوذكس من قبل رفع الدعوى أى أنهما مختلفان في الطائفة ويدينان بوقوع الطلاق فإن النعى بهذا الوجه لا يكون له محل ومردود في الوجه ( الثاني ) بأن الشريعة الإسلامية تبيح للزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة وهي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة أو الملة وتصدر الأحكام فيها طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت العركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم عمر هندی ، ومبري أحمد فرحات ، ومجد أبو حزة مندور ، وحسن أبو الفتوح  
الشريفي .

(٤٦)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ ق أحوال شخصية :

(١) نقض . ” ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ .

إباحة الطعن بالنقض في القرارات الإبتدائية الصادرة في مسائل الولاية على المال .  
المادة ١٠٢٥ مرافعات . الأحكام أو القرارات الصادرة من المحاكم الإبتدائية  
بصفة إبتدائية . عدم جواز الطعن فيها .

(ب) ولاية على المال . ” الإختصاص بالفصل في الحساب “ . إختصاص .  
” إختصاص محاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب “ . أحوال  
شخصية . ” ولاية على المال “ . ” إختصاص محاكم الأحوال  
الشخصية في مواد الحساب “ .

إختصاص محاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين مديم الأهلية  
والنائب عنه . إختصاص أصيل تنفرد به . لها في سبيل الفصل فيه ما لأى  
محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه وكيل عن موكله . بلوغ القاصر من الرشد  
لا ولاية للحكمة إلا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على إقضاء  
الوصاية .

(ج) حكم . ” حجية الحكم “ . قوة الأمر المقضى . أحوال شخصية .  
ولاية على المال .

القرار الصادر بحفظ مادة الحساب المعروضة على المحكمة لعدم وجود قصر لبلوغهم  
من الرشد . قرار ولائ . لا يعد قضاء فاصلا في الحساب . لا يمنع من العودة  
إلى الفصل فيه . جواز العدول عنه .



١ — وفقا للواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ والمادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ التي تبيح الطعن بالنقض في القرارات الانتهائية الصادرة في مسائل الولاية على المال الميينة فيها ، لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام أو القرارات الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة ابتدائية .

٢ — النص في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات على أنه ” لا تتبع الإجراءات والأحكام المقررة في هذا الباب إذا انتهت الولاية على المال ومع ذلك تظل المحكمة المرفوعة إليها المادة مختصة بالفصل في الحساب الذي قدم لها وفي تسليم الأموال وفقا للإجراءات والأحكام المذكورة “ وفي المادة ١٠٠٨ مرافعات على أنه ” تختص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل في حساب النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت “ ، مؤداهما — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن لمحاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين عديم الأهلية والنائب عنه اختصاصا أصيلا في نظر الحساب تنفرديه ، مانعا لأي جهة أخرى من نظره ، فلها في سبيل الفصل في الحساب الذي يقدمه النائب عن عديم الأهلية مالاى محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه وكيل عن موكله ، وأنه متى بلغ القاصر سن الرشد فلا يكون لمحكمة الأحوال الشخصية ولاية إلا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على انتهاء الوصاية (١).

٣ — القرار الصادر بحفظ مادة الحساب المعروضة على المحكمة لعدم وجود قصر — لبلوغهم سن الرشد — لا يعد قضاء فاصلا في الحساب المقدم من الطاعن عن مدة وصايته على القصر يمنع من العودة إلى الفصل في تلك المادة بل هو قرار ولائى لا يمس الحساب الذى بقى معلقا لم يقض فيه ، وهو بهذه المثابة يجوز

(١) نقض ١٩٥٦/٣/٢٩ . الطعن رقم ٨ لسنة ٢٥ ق أحوال شخصية — السنة ٧

العدول عنه . و إذا عدلت المحكمة منه عندما أعمت نص المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات وعادت إلى نظر الحساب بناء على طلب ذوى الشأن وأصدرت قرارها بنتيجة فحصه و بتسليم الأموال التي كانت تحت يد الطامن إلى القصر الذين بلغوا سن الرشد ، فإن القرار يكون قد صدر من محكمة في حدود ولايتها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن محمد على عبد الرحمن عين فى فبراير سنة ١٩٤٩ وصيا على القصر ثريا وسيسان ( سوزان ) ومختار وسعاد أولاد المرحوم أحمد على عبد الرحمن وقد قدم كشف حساب عن المدة من تاريخ تعيينه حتى سنة ١٩٥٤ فى الدعوى رقم ٤ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية المنصورة الابتدائية فندبت المحكمة مكتب الخبراء لفحصه ، و بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٥ قررت المحكمة عزل الوصى وتعيين أنهام على السيد - والدة القصر - وصية عليهم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت المحكمة و بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٨ فقررت غيابيا للوصى السابق وحضوريا للوصية الجديدة باعتماد تقرير مكتب الخبراء عن فحص حساب المدة من سنة ١٩٤٩ إلى نهاية سنة ١٩٥٤ - باعتبار أن المتوفر للقصر فى ذمة الوصى السابق عن المدة المشار إليها مبلغ ٧٨١٦ ج و ٧٩ م من التركة المخلفة عن مورثهم ومبلغ ٩٢٦ ج و ٢٩٢ م للقاصر مختار - من أملاكه الخاصة غير الموروثة - وكلفت الوصى السابق بإيداع تلك المتوفرات خزانة بنك مصر فرع المنصورة لحساب القصر . وعارض الوصى المعزول فى هذا القرار وأبدى اعتراضاته على تقرير الخبير فقررت المحكمة إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لفحص اعتراضاته ، فعدل الخبير نتيجة تقريره إلى مبلغ ٥٩٠١ ج و ٦٧٦ م للقصر جميعهم ومبلغ ٨٤٨ ج و ٢٤٤ م للقاصر مختار وذلك بعد خصم الأموال الأميرية التى كان قد سددها الوصى المعزول ، وأثناء نظر الدعوى بلغ القصر سن الرشد تباعا وانتهت الوصاية عليهم وكانت آخرهم سعاد ، و بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٤ قررت المحكمة إنهاء الوصاية عليها وحفظ

المواد المعروضة لعدم وجود قصر ومن بينها « تحت رقم ٩ » تقرير مكتب الخبراء الثانى عن فحص الحساب وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٧ تقدمت أنهام على السيد وإبنها مختار أحمد على عبد الرحمن بطلب إلى المحكمة لنظر الحساب واعتماد تقرير الخبير عنه وتحديد ما يستحقه القصر في ذمة الوصى المعزول عن المدة من سنة ١٩٥٤ حتى تاريخ تسليم الأطفان في سنة ١٩٥٦ ، ودفع الوصى السابق بعدم جواز نظر الطلب لسبق الفصل فيه تأسيسا على أن قرار حفظ المادة يعتبر فاصلا في الخصومة ومنها لاختصاص محكمة الأحوال الشخصية فيها — وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٦ قررت المحكمة حضوريا (أولا) باعتماد حساب القصر ثريا وسوزان ومختار وسعاد أولاد المرحوم أحمد على عبد الرحمن عن المدة من تاريخ وفاة المورث حتى نهاية سنة ١٩٥٤ باعتبار أن المتوفر لهم في ذمة الوصى المعزول — محمد على عبد الرحمن — هو مبلغ ٩٠١ ج و ٦٧٦ م كل منهم بحسب الفريضة الشرعية ، كما أن المتوفر للقاصر مختار عن أمواله الخاصة مبلغ ٨٤٨ ج و ٢٤٤ م وعلى الوصى المعزول إيداع ما يخص كل قاصر في حسابه ببنك مصر فرع المنصورة . ( وثانيا ) على الوصى المعزول تسليم ما تبقى تحت يديه من أموال خاصة بالقصر لبلوغهم سن الرشد — واستأنف الوصى المعزول — الطاعن — هذا القرار لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه والحكم أصليا بعدم قبول الطلب المقدم من المستأنف عليهم واحتياطيا رفضه ومن باب الاحتياط الكلى ندب خبير للتحقق من الأموال التي وضع المستأنف اليد عليها فعلا لحساب القصر وليبان صافي الحساب على الأساس الواقعى وليس على أساس افتراضى — وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قضائية — ودفع الطاعن ببطلان الحكم المستأنف لإغفاله الإشارة إلى رأى النيابة العامة وبعدم اختصاص محكمة الأحوال الشخصية لبلوغ القصر جميعا سن الرشد وحفظ المواد ومنها مادة الحساب ، وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٩ حكمت المحكمة غيابيا . أولا — بقبول الاستئناف شكلا . وثانيا — ببطلان الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٦/٦/٢٦ . وثالثا — برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة وباختصاصها . ورابعا — برفض الدفع بعدم قبول الطلب لتقديمه من غير ذى صفة وبقبوله . وخامسا — باعتماد حساب ثريا وسيسان (سوزان) ومختار وسعاد أولاد المرحوم أحمد على عبد الرحمن عن المدة من فبراير سنة ١٩٤٩ لغاية آخر سنة ١٩٥٤ باعتبار أن إراداتهم تبلغ ٨٥٧١ ج و ٧٩ م ومصرفاتهم تبلغ



٢٦٦٩ ج و ٤٠٣ م والمتوفر لهم في ذمة المستأنف مبلغ ٥٩٠١ ج و ٦٧٦ م بحسب الفريضة الشرعية فيما بينهم وأن إيرادات مختار أحمد علي من ماله الخاص في نفس المدة مبلغ ٩٢٦ ج و ٢٩٢ م ومصرفاته مبلغ ٧٨ ج و ٤٨ م . والمتوفر له في ذمة المستأنف مبلغ ٨٤٨ ج و ٢٤٤ م وعلى المستأنف — محمد علي عبد الرحمن — تسليمهم هذه المبالغ والأموال التي تحت يده وألزمتهم المصروفات من درجت التقاضي — طعن الطاعن في هذا الحكم والحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٦/٦/٢٦ بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة . حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكمين المطعون فيهما وطلبت المطعون عليها الثانية عدم قبول الطعن شكلا وفي الموضوع رفضه ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن بالنقض في خصوص الحكم الابتدائي وطلبت رفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٦/٦/٢٦ أن المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حصرت الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض وليس من بينها الحكم الابتدائي المذكور ومن ثم يكون الطعن بالنسبة له غير جائز فضلا عن أن هذا الحكم قد أبطله الحكم الاستئنافي المطعون فيه — لعدم اشتماله على اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في الدعوى ولا على الرأي الذي أبدى فيها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه وفقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ والمادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ التي تبيح الطعن بالنقض في القرارات الاتهامية الصادرة في مسائل الولاية على المال المينة بها ولا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام أو القرارات الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة ابتدائية ، وإذا كان ذلك وكان قرار ١٩٦٦/٦/٢٦ صادرا من محكمة المنصورة الابتدائية بصفة ابتدائية ، في مسألة من مسائل الولاية على المال فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

وحيث إن الطعن بالنسبة للحكم الاستثنائي الصادر في ١٩٦٦/١١/٩ استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكيم الابتدائي والإستثنائي باطلان لصدورهما من جهة قضائية إنتهت ولايتها وانعدام إختصاصها الوظيفي لأن القرار الذي أصدرته محكمة الأحوال الشخصية في ١٩٦٤/١١/٢٩ بالنسبة لما تضمنه في فقرته الثانية من "حفظ المواد المعروضة لعدم وجود قصر" هو قرار قضائي بإنتهاء ولاية المحكمة لعدم وجود قصر تراقب تصرفات أوصيائهم ولمن يشكو تصرفا للوصي أن يلجأ إلى المحاكم المدنية المختصة في المدة التي حددها الشارع لمن يبلغ سن الرشد من القصر، ولا يغير من طبيعة هذا القرار صدوره على غير وفق المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات وإعمالا لما كان جاريا عليه قبل صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ إذ علاج هذا الخطأ يكون بالطعن على هذا القرار بالإستئناف، وإذا كان ذلك وكان القرار المطعون فيه صدر من جهة قضائية إنتهت ولايتها وانعدم إختصاصها الوظيفي لسبق صدور قرار بحفظ المواد أصبح إنتهايا فإنه لا يجوز إعادة الولاية إليها بعد استنفادها .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بالنسبة للحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٦/٦/٢٦ بما سبق الرد به من عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض — ومردود (ثانيا) بأن النص في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات على أنه "لا تتبع الإجراءات والأحكام المقررة في هذا الباب إذا إنتهت الولاية على المال ومع ذلك تظل المحكمة المرفوعة إليها المادة مختصة بالفصل في الحساب الذي قدم لها وفي تسليم الأموال وفقا للإجراءات والأحكام المذكورة" وفي المادة ١٠٠٨ مرافعات على أنه "تختص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل في حساب النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت" ومؤدى هذين النصين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن لمحاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين عدم الأهلية والنائب عنه إختصاصا أصيلا في نظر الحساب تنفرد به مانعا لأي جهة أخرى من نظره فلها في سبيل الفصل في الحساب الذي يقدمه النائب عن عديم الأهلية ما لأي محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه وكيل عن موكله وأنه متى بلغ القاصر سن الرشد فلا يكون لمحكمة الأحوال الشخصية ولاية إلا في

بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على انتهاء الوصاية ، وإذ كان ذلك وكان القرار الصادر في ١٩٦٤/١١/٢٩ بحفظ مادة الحساب المعروضة على المحكمة لعدم وجود قصر - لبلوغهم سن الرشد - لا يعد قضاء فاصلا في الحساب المقدم من الطاعن عن مدة وصايته على القصر يمنع من العودة إلى الفصل في تلك المادة بل هو قرار ولائي لا يمس الحساب الذي بقي معلقا لم يقض فيه ، وهو بهذه المثابة يجوز العدول عنه وقد عدلت منه المحكمة عند ما أعملت نص المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات ومادت إلى نظر الحساب بناء على طلب ذوى الشأن وأصدرت قرارها بنتيجة فحصه وبتسليم الأموال التي كانت تحت يد الطاعن إلى القصر الذين بلغوا سن الرشد ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر من محكمة في حدود ولايتها ومن ثم فإن النعي عليه بالبطلان لصدوره من جهة قضائية انتهت ولايتها وانعدم اختصاصها الوظيفي يكون على غير أساس .

---



## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: الدكتور محمد حافظ هريدى، والسيد عبد المنعم الصراف، وسليم راشد أبوزيد، ومحمد سيد أحمد حماد.

(٤٧)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) دعوى "الطلبات فى الدعوى" . تسجيل .

طلب شطب التسجيل على أساس ملكية المدعى الأرض محل النزاع يتضمن طلب الحكم بثبوت الملكية .

(ب) حيازة "حسن النية" . "افتراضه" .

حسن النية مفترض دائماً لدى الحائز حتى يقوم الدليل على العكس .

(ج) تقادم "تقادم مكسب" . "التقادم الخمسى" . حيازة . "حسن النية" .

سوء النية المانع من التملك بالتقادم الخمسى . مناطه ثبوت علم المشتري وقت الشراء بأن البائع له غير مالك لما باعه .

١ — طلب شطب التسجيل المبني على أن طالبه يملك الأرض المتنازع على ملكيتها يتضمن طلب الحكم بثبوت ملكيته لهذه الأرض .

٢ — حسن النية مفترض دائماً لدى الحائز إلى أن يقوم الدليل على العكس .

٣ — سوء النية المانع من التملك بالتقادم الخمسى مناطه ثبوت علم المشتري وقت الشراء (١) بأن البائع له غير مالك لما باعه فإذا استدل الحكم المطعون فيه

(١) راجع تقض ٣٠/٤/١٩٦٤، مجموعة المكتب الفنى ص ١٥ ص ٦١٤ .

على سوء نية الطاعن (المشتري) بأنه كان على صلة بالمالك الحقيقي في سنوات لاحقة لتاريخ الشراء فإن استدلاله يكون فاسدا إذ يجب أن يثبت سوء نية الحائز وقت الشراء حتى يمتنع عليه التملك بالتقادم الخمسى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن ورثة المرحومين محمد حسنى الينى وفطومة حسن أفا المطعون ضدهم الخمسة الأول وشقيق الأربعة الأول منهم المرحوم إبراهيم محمد حسنى الينى الذى توفى أثناء نظر الدعوى وإنحصر ميراثه فيهم أقاموا الدعوى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ كلى دمنهور على مورث الطاعنين الأحد عشر الأول المرحوم على يادم طرفايه ومرسى محمد شتا الطاعن الثانى عشر وأمين الشهر العقارى ومدير مصلحة المساحة المطعون ضدهما السادس والسابع طالبين الحكم بشطب وإلغاء التسجيل المتوقع بقلم العقود الرسمية بالإسكندرية بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٣٦ برقم ١٩٥٠ على الـ ٧٦ فدانا المبينة بالعريضة وإعتباره كأن لم يكن وذلك فى مواجهة المطعون ضدهما السادس والسابع وقالوا شرحا لدعواهم إنهم تملكوا هذا القدر بطريق الميراث عن والدهم المرحوم محمد حسنى الينى وجدتهم المرحومة فطومة حسن أفا وقد اكتشفوا أخيرا أن على يادم طرفايه مورث الطاعنين الأحد عشر الأول ومرسى محمد شتا الطاعن الثانى عشر إصطنعا عقد بيع عرفى نسباه إلى شخصين وهميين هما حسن إبراهيم الخولى و خليل حليم إبراهيم سلطان ويتضمن بيع الأخيرين لهما ٧٦ فدانا وادعى زورا فى هذا العقد أن ملكية هذا القدر آلت للبائعين لهما بطريق الشراء من المرحوم محمد حسنى الينى مورث المدعين وتمكنا من تسجيل عقد البيع المدعى بصدوره إليهما بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٣٦ بطريق إيداعه قلم العقود الرسمية بالمحكمة المختلطة بمحضر إيداع مؤرخ فى ٣١ مارس ١٩٣٦

وإذا كان في هذا التسجيل تعكير لمليكتهم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان وأجاب مورث الطاعنين الأحد عشر الأول والطاعن الثاني عشر على الدعوى بأنهما تملكاً الـ ٧٦ فدانا محل النزاع بمقتضى عقد البيع المسجل والصادر إليهما من حسن إبراهيم الخويل وخليل حلمى إبراهيم وأن هذين البائعين ليسا وهميين كما يزعم رافعوا الدعوى وأضافا أنه يفرض أن البائعين المذكورين لم يكونا مالكيين لما باعاه لهما فإنهما تملكاً الأطنان المبيعة بالتقادم القصير وبالتقادم الطويل وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة (أولا) برفض الدفع بالملكية المبدى من المدعى عليهم تأسيساً على التقادم الخمسى (ثانياً) وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مكتب الخبراء الحكوميين بدمهور لأداء الآتى :

١ — بيان التصرفات التى شتمت أطنان النزاع والصادرة منذ سنة ١٨٩٧ من المالك الأصلى المرحوم محمد حسنى اليمنى أو والدته المرحومة فطومة حسن أغا أو ضدهما وذلك من بيع أو رهن حيازى أو حوز عقارية لصالح مصلحة الأموال الأميرية أو إجراءات نزع الملكية .

٢ — وبعد معاينة تلك الأطنان بيان ما إذا كانت أرضاً بوراً أو صالحة للزراعة والاستثمار وتاريخ استصلاحها وتحقيق وضع اليد عليها بشرائطه القانونية وألزم المحكمة الطاعنين بإيداع أمانة قدرها عشرون جنيهاً على ذمة أتعاب مكتب الخبراء ويجلسه ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠ قرر الحاضر عن الطاعنين أنه غير متمسك بالحكم الصادر بنذب الخبير وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون وضع يدهم على الأطنان المتنازع عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة وفى مواجهة المطعون ضدهما السادس والسابع بإلغاء وشطب التسجيل الحاصل بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ برقم ١٩٥٠ بقلم العقود الرسمية بمحكمة الإسكندرية المختلطة لصالح المرحوم على يادم طرفاية ومرسى محمد شتا على الأطنان الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة واعتباره كأن لم يكن — فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٥٢٧ سنة ١٦ ق طالين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبتقرير تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٦٣ طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض



وقدم المطعون ضدهم الأولى والثالثة والرابعة والخامس مذكرتين طلبوا فيهما الحكم أصليا ببطالان الطعن لعدم إعلانه للرحوم أحمد محمد حسنى اليمنى قبل وفاته في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٥ أو لورثته بعد ذلك واحتياطيا رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن وصمدت على هذا الرأى بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن الدفع ببطالان الطعن غير صحيح ذلك بأنه يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المطعون ضدهم أودعوا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٧ صورة من تقرير الطعن معلنة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٥ إلى المطعون ضدهم الأولى والثالثة والرابعة ورثة أحمد محمد حسنى اليمنى كما أعادوا إعلانهم به في ٢١ مايو سنة ١٩٦٧ أى خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ ومن ثم فإن الدفع يكون على غير أساس بعد استكمال وتصحيح ما لم يكن قد صح واستكمل من إجراءاته .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم دفعوا أمام محكمة ثانى درجة بعدم قبول طلب شطب التسجيل المبني على أسباب موضوعية إلا تبعا لدعوى الملكية إلا أن المحكمة ردت على الدفع بأنه لا تثريب على المطعون ضدهم الخمسة الأول أن طالبوا بالغاء التسجيل لما فيه من تعكير لعبقاء ملكيتهم دون أن تسبقه دعوى الملكية وإذا كان النزاع في الدعوى قد دار حول تزوير عقد تملك أسلاف البائعين للطامن الأخير ولمورث الباقيين وعلى الأخص عقد ٢٢ يناير سنة ١٨٩٧ فقد كان ذلك يقتضى إدخال هؤلاء البائعين وورثة من توفى منهم لإثبات التزوير في مواجهتهم ومن ثم فإن الاقتصار على طلب شطب التسجيل مع وجود هذا النزاع في الملك يجعل هذا الطلب غير مقبول استقلالاً أو على الأقل يوجب إيقافه حتى يفصل في الملكية وإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبوله فإنه يكون مخطئاً في القانون علاوة على قصوره في الرد على الدفع بعدم قبول ذلك الطلب .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح وذلك بأنه وقد استند المطعون ضدهم الخمسة الأول رافعوا الدعوى في طلب شطب التسجيل إلى أنهم يملكون الأطنان محل

النزاع بطريق الميراث عن مورثهم الأصيل محمد حسنى اليمنى فإنهم بذلك يكونون قد طلبوا ضمنا الحكم بثبوت ملكيتهم لتلك الأقطيان، وإذ كان ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا العقد المؤرخ ٢٢ يناير سنة ١٨٩٧ المنسوب لمورث المطعون ضدهم المذكورين فلم يكن بهؤلاء حاجة إلى إثبات تزوير ذلك العقد أو إختصام غير من إختصموا فى الدعوى .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاستدلال فيما أقام عليه قضاءه برفض دفاعهم بتملك الأقطيان محل النزاع بالتقادم الخمسى وفى بيان ذلك يقولون إن ذلك الحكم استند فى نفيه حسن النية لدى الطاعن الأخير ومورث باقى الطاعنين إلى قرائن لا تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ذلك أنه دلى على سوء نيتهما بأن واجب الحيلة كان يقتضى منهما التحقق من مستندات تملك البائعين لهما وأن يطلب منهما دليل تملكهما للقدر المبيع وأن المرحوم على يادم طرفايه مورث الطاعنين عدا الأخير كان يعرف المرحوم محمد حسنى اليمنى المالك الحقيقى للأقطيان المبيعة بدليل أنه اشترى منه ثمانية أفدنة وكسور فى سنة ١٩٢٥ ودفع عنه أموالا أميرية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ولو كان على يادم حسن النية لأفضى إليه بواقعة شرائه الأقطيان محل النزاع وأنه لم يثبت أن البائعين كانا يشتغلان بالزراعة أو أن لهما صلة بالأراضى الزراعية واستغلاها ويرى الطاعنون أنه إذ كان حسن النية يفترض دائما عملا بالمادة ٩٦٥ من القانون المدنى ولا يتوافر سوء النية المانع من إكتساب الملكية بالتقادم الخمسى إلا إذا ثبت علم المشتري وقت الشراء بأن البائع له غير مالك فإنه لا يجوز الإستدلال بالمعاملات التى تمت بين مورث الطاعنين عدا الأخير وبين المرحوم محمد حسنى اليمنى فى سنتى ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ على أن هذا المورث كانت له أية صلة بالمرحوم محمد حسنى اليمنى وقت شرائه للأقطيان فى سنة ١٩١٧ وبالتالى على سوء نيته فى هذا الوقت أما عن مستندات تملك البائعين له وللطاعن الأخير فقد أشير إليها فى عقد البيع الصادر إليهما من هذين البائعين وأوضح الطاعنون فى صحيفة إستئنافهم أن مورثهم قد إطلع على تلك المستندات وأطمأن إليها وأنه كان قد سلمها إلى مكتب الأستاذين د ، ١ حزان اللذين عهد إليهما بتسجيل العقد العرفى لكن قلم العقود الرسمية بالمحكمة المختلطة قد ردها إليهما لعدم الحاجة إليها فى تسجيل العقد لأن



الملكية لم تكن تفحص قبل صدور قانون التسجيل في سنة ١٩٢٣ وكان يكفي بتسجيل العقد الأخير ولو كانت ملكية البائع آيلة إليه بعقد غير مسجل. وأضاف الطاعنون في صحيفة الاستئناف بأنه من المحتمل أن تكون مستندات التملك قد بقيت لدى البائعين بسبب أن القدر المبيع منهما إلى مورثهم جزء من الأطيان المملوكة لهما أو أن تكون تلك المستندات قد دشتت من مكتب المحامين وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن الحقوق لا تقوم على احتمالات وفروض وقد تبين للطاعنين عقب صدور الحكم المطعون فيه أن مكتب الأستاذين د ١٠ حزان كان قد قدم جميع مستندات التملك في القضيتين رقمي ٤٠٩٧ ، ٤٢٤٧ سنة ٦١ ق مختلط الإسكندرية ومن بين هذه المستندات عقد شراء الطاعن الأخير ومورث باقي الطاعنين المسجل في ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ والعقدين العرفيين المشار إليهما فيه والمحور أحدهما في سنة ١٨٩٧ والثاني في سنة ١٩٠٨ وقد أودع الطاعنون وقت التقرير بهذا الطعن صورة رسمية من عريضة الدعوى التي كان مودعا في ملفها تلك العقود والمتضمنة شرحا لهذه العقود كما قدموا صورة رسمية من الحافظتين اللتين كانت العقود مودعة فيهما مما تنفي معه القرينة القائمة على عدم إطلاع الطاعن الأخير ومورث باقي الطاعنين على مستندات تملك البائعين لهما وهي القرينة التي استدل بها الحكم المطعون فيه على سوء نيتهم.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها أنه رفض دفاع الطاعنين بتملك الأطيان محل النزاع بالتقادم الخمسي تأسيسا على انتفاء حسن النية لدى الطاعن الأخير ومورث باقي الطاعنين ودلل الحكم على ذلك بالقرائن الآتية: (أولا) أن المرحوم علي يادم طرفاية مورث الطاعنين هذا الأخير كان على صلة بالمرحوم محمد حسني اليمنى المالك الحقيقي للأطيان محل النزاع من قبل أن يسجل هذا المورث والطاعن الأخير عقد شرائهما لتلك الأطيان بدليل أن المورث اشترى من المرحوم محمد حسني اليمنى ثمانية أفدنة وكسور في سنة ١٩٢٥ وأنه دفع عنه أموالا أميرية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ولو كان علي يادم طرفاية حسن النية لأفصح إلى اليمنى بواقعة شرائه للأطيان محل النزاع فيتحقق بذلك من ملكية البائعين له وأن قعوده عن هذا الإفصاح يقطع بسوء نيته وبأنه كان حريصا على إخفاء أمر هذه الصفقة عن محمد حسني اليمنى (ثانيا) أنه لم يثبت



أن البائعين للطاعن الأخير ولمورث باقي الطاعنين كانوا يشتغلان بالزراعة أو أن لهما صلة بالأراضي الزراعية وأن واجب الحيطة كان يقتضى من المشتري أن يطلب من هذين البائعين دليل تملكهما للأطيان المبيعة ( ثالثاً ) قعود المشتريين المذكورين عن تسجيل عقدهما من سنة ١٩١٧ إلى ١٩٣٦ مع حرصهما على تسجيل العقد الخاص بالثمانية أفدنة التي اشتريها من المالك الحقيقي، ولما كان حسن النية يفترض دائماً لدى الحائز إلى أن يقوم الدليل على العكس وكان سوء النية المانع من التملك بالتقادم الخمسى مناطه ثبوت علم المشتري وقت الشراء بأن البائع له غير مالك لما باعه فإن استدلال الحكم المطعون فيه على سوء نية الطاعن الأخير ومورث باقي الطاعنين بأن هذا المورث كان على صلة بالمالك الحقيقي في سنة ١٩٢٤ أو سنة ١٩٢٥ وهما لاحقان لتاريخ شراء المورث وشريكه للأطيان محل النزاع بنحو سبع سنين وبأن هذه الصلة كانت تقتضى من المورث أن يفضى إلى هذا المالك الحقيقي بواقعة شرائه للأطيان محل النزاع وأن قعوده عن هذا الإفضاء يقطع بأنه كان حريصاً على إخفاء أمر الشراء عن هذا المالك وبالتالي بسوء نيته، هذا الاستدلال يكون استدلالاً فاسداً ذلك بأنه مادام الحكم لم يثبت وجود هذه الصلة وقت الشراء الحاصل في سنة ١٩١٧ فإن مرتبه عليها يكون غير مجد قانوناً في إثبات سوء نية المورث المشتري وشريكه الطاعن الأخير في ذلك الوقت وهو الوقت الذي يجب أن يثبت سوء نية الحائز فيه حتى يمتنع عليه التملك بالتقادم الخمسى، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن استدلاله بهذه القرينة على سوء النية هو استدلال أساسى ولا يعرف من أسبابه ماذا يكون قضاؤه بعد إسقاط هذه القرينة التي ثبت فسادها من التقدير فإنه يتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى والسيد منبى المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد صدق البشيشى .

( ٤٨ )

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٤ القضائية :

حكم . "حيوب التدليل" . "تناقض" . ما يعد كذلك" . مسئولية .

رفض الحكم الابتدائى الدفع بالتقادم الثلاثى المؤسس على المادة ١٧٢ مدنى استنادا إلى أن  
أساس الدعوى المسئولية العقدية . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أساس المسئولية التقصيرية  
مع إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائى واتخاذ أسبابا له . تناقض .

متى كان يبين من الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه  
أنه قضى برفض الدفع بالتقادم الثلاثى المؤسس على المادة ١٧٢ من القانون  
المدنى استنادا إلى أن الدعوى أساسها المسئولية العقدية فى حين أقام الحكم  
المطعون فيه قضاؤه على إعتبار أن الدعوى تقوم على أساس المسئولية التقصيرية ،  
فإن هذا الأساس الجديد يناقض الأساس الذى أخذه الحكم الابتدائى فإذا  
أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائى واتخذها أسبابا له فإن هذه  
الإحالة من شأنها أن تشيع التناقض فى أسباب الحكم المطعون فيه وتجعله قائما  
على أساسين متغايرين لا يمكن أن يقوم حكم عليهما مجتمعين لاختلاف المسئوليتين  
العقدية والتقصيرية طبيعة وحكما مما يتعين نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى ٥١٠٤ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة

على المرحوم عزيز بحرى مورث المطعون ضدهم وعلى زوجته المطعون عليها الأولى بصفتها الشخصية وكل من المرحوم الدكتور ناشد إسحق وإبراهيم قالوش بطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض وقالوا فى بيان دعواهم إنه بموجب عقد بيع رسمى مؤرخ ٣ يوليو سنة ١٩٢٨ اشترى الطاعن الأول والمرحوم فانوس .ملطى مورث باقى الطاعنين أطيانا مساحتها ٦٠ ف و ١٢ ط من المرحوم عزيز بحرى كانت محملة بدين مضمون برهن لصالح البنك العقارى المصرى وبحق امتياز البائع بالنسبة لباقى الثمن . وبتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ باع الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين ٤٥ ف من هذه الأطيان للمرحوم الدكتور ناشد إسحق واتفقا معه على سداد أقساط دين البنك والحلول محلهما فى سداد الباقى عليهما من الثمن وقدره ( ٥٥٠ ج ) للمرحوم عزيز بحرى البائع لهما وبعد أن وافق الأخير على هذا الحلول حاد وطلب فرض الحراسة القضائية على الستين فدانا بحجة عدم قيام الطاعنين بدفع باقى الثمن وقام بتعيين وكيله إبراهيم قالوش حارسا على الأطيان واستولى هذا الحارس على ريعها دون أن يسدد أقساط البنك ثم إتخذ إجراءات التنفيذ العقارى بالنسبة للأطيان جميعا ورسا مزادها على زوجته المطعون عليها الأولى بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٩ وبذلك استولى على أرضهم فى الوقت الذى كانت ذمتهم فيه بريئة من أى دين إذ لو كان تمت تأخير فى سداد أقساط البنك فإن المسئول عن ذلك هو الدكتور ناشد إسحق الذى حل محلهم فى السداد وإبراهيم قالوش الذى عين حارسا قضائيا على الأطيان التى تغل سنويا أكثر من القسط المطلوب للبنك واستند الطاعنون فى دفاعهم إلى الحكم الصادر فى الدعوى ٤٨٤ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة المرفوعة من المرحوم ناشد إسحق ضد عزيز بحرى والذى انتهى إلى مساءلة هذا الأخير عن إجراءات نزع الملكية الكيدية التى إتخذها قبله خلافا للإتفاق المبرم بينهما فى أول يناير سنة ١٩٣٦ وأثناء سير الدعوى تنازل الطاعنون عن مخاصمة المدعى عليهم عدا عزيز بحرى وزوجته المطعون ضدها الأولى وقضت المحكمة بإثبات هذا التنازل وتوفى عزيز بحرى وحل محله ورثته المطعون ضدهم ودفع هؤلاء بسقوط دعوى الطاعنين بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى وكذلك بالتقادم الطويل ورد الطاعنون على الدفع بالتقادم الثلاثى بأن دعواهم لا تقوم على المسئولية التقصيرية وإنما



على المسؤولية التعاقدية الناشئة عن إخلال مورث المطعون ضدهم بالتزامه بعدم التعرض لهم كمشتريين منه فضلا عن إخلاله بتعهداته الوارد بالاتفاق المبرم بينه وبين الدكتور ناشد بعدم التنفيذ على الأطيان المباعة وفي ٩ إبريل سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفوع بالتقادم المسقط (ثانيا) بإخراج المطعون ضدها الأولى عن نفسها من الدعوى بلا مصاريف (ثالثا) برفض الدعوى وألزمت المدعين المصروفات ، ٢٠ ج مقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٧٥٥ سنة ٧٩ ق وفي ١٤ مارس سنة ١٩٦٤ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعنون في قضائها بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون في السبب الأول على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه تناقضا يبطله ذلك أنه أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي بني قضاءه على المسؤولية العقدية بينما نفي الحكم المطعون فيه هذا الأساس وأسس قضاءه على المسؤولية التقصيرية وعلى الرغم من أن هذا الأساس يناقض الأساس الذي أقرته المحكمة الابتدائية وجعلته سندا لقضائها فإن الحكم المطعون فيه قد أحال على أسباب الحكم المستأنف في الرد على أوجه الإستئناف المرفوع من الطاعنين وجعل من أسباب الحكم المذكور أسبابا لقضائه وبذلك تكون أسباب الحكم المطعون فيه قد تناقضت تناقضا تماشى معه بحيث يصبح غير محمول على شيء منها مما يجعله باطلا في حكم المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه قضى برفض الدفع بالتقادم الثلاثي المبدى من المطعون عليهم والمؤسس على المادة ١٧٢ من القانون المدني إستنادا إلى قوله " إن محل أعمال هذه المادة أن تكون دعوى التعويض مبناها العمل غير المشروع وأن المدعين وقد أومحوا أن دعواهم سندها المسؤولية العقدية المتمثلة في إلزام البائع بضمان عدم التعرض فإن الدفع بسنده هذا يكون على غير أساس " كما قضى بإخراج المطعون ضدها الأولى من الدعوى (عن نفسها لا بصفتها) تأسيسا على قوله

”بعدم وجود رابطة عقدية تربطها أصلاً بالمدعين وأنه ليس من شأن رسو المزاد عليها أن تكون طرفاً في تعاقد مما يتخذ المدعون سنداً لدعواهم في التعويض وأنه لا محل لبحث مسئوليتها التقصيرية طالما أن المدعين لم يتخذوا منها سنداً لدعواهم“ وإنتهى الحكم الابتدائي إلى رفض الدعوى بقوله ”إن المرحوم عزيز بحرى لا يعتبر مخلاً بالتزامه بضمان عدم التعرض إذا باشر إمتياز المقرر على العين ونزع ملكيتها من المدين وبالتالي فلا محل لمساءلته عن التعويض طالما أن خطأه العقدى لم يتوافر، أما ما أثاره المدعون حول تعيين وكيله حارساً قضائياً فلا شأن له بالمسئولية العقدية التي اتخذوها سبباً لدعواهم، إذ هو إن صح كان يمكن أن يكون سنداً لدعوى مبنياً على المسئولية التقصيرية وهو ما لم يقل به المدعون ولو أنهم قالوا لكان دفع المدعى عليهم بالتقادم المسقط طبقاً للمادتين ١٧٢، ٨ من القانون المدنى مقبولاً“.

أما الحكم المطعون فيه فقد قرر بعد استعراض دفاع الطرفين ما يأتى ”وحيث إن دلالة الخطاب الأخير على تخالص عزيز بحرى بالدين فى سنة ١٩٤٠ لا تفيد أنه تخالص بدينه قبل سنة ١٩٣٩ وهو تاريخ رسو المزاد... وإذا كان هناك دلالة على التخالص استخلاصاً من الخطاب سالف الذكر فإن هذا التخالص يكون لاحقاً لحكم مرسى المزاد ومن ثم لا يدخل مدلوله فى مناقشة المسئولية التقصيرية كما أن الإستدلال بأحكام الحراسة على أن عزيز بحرى قد استوفى من ريع الأطنان أكثر من مطلوبه فإن هذا الجدل لا يجوز مناقشته فى هذه الدعوى التى تقوم على أساس المسئولية التقصيرية“ ومع أن هذا الأساس الجديد يناقض الأساس الذى أخذ به الحكم الابتدائي فإن الحكم المطعون فيه أحال إلى أسباب الحكم المستأنف واتخذها أسباباً له بقوله ”وحيث إن باقى أسباب الإستئناف مردودة بما رده عليها الحكم المستأنف رداً سائغاً مقبولاً تأخذ به هذه المحكمة وتقره عليه وتعتبره رداً على أسباب الإستئناف“ وإذا كانت هذه الإحالة من شأنها أن تشيع التناقض فى أسباب الحكم المطعون فيه وتجعله قائماً على أساسين متغايرين لا يمكن أن يقوم حكم عليهما مجتمعين لإختلاف المسئوليتين العقدية والتقصيرية طبيعة وحكما فإنه يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار بطرس زغلول رئيساً ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وميثاق زكريا .

(٤٩)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إعلان . ” إعلان المسجونين ” .

تسليم صور إعلانات المسجونين لأموال السجن . م ١٤ مرافعات .

(ب) إعلان . ” الإعلان للنيابة ” .

عدم صحة إعلان الأوراق القضائية للنيابة إلا إذا أقيم المعلن بالتحريات  
الكافية للتقصي عن موطن المعلن إليه فلم يهده بحثه وقصده إلى معرفة ذلك الموطن .

(ج) نقض . ” إجراءات الطعن ” . ” إعلان الطعن ” .

عدم قيام الطاعن بتصحيح البطلان الذي لحق بإعلان الطعن في الميعاد الذي منه  
القانون رقم ١٩٦٧ . مؤداه بطلان الطعن .

(د) نقض . ” المصلحة في الطعن ” .

بطلان الطعن فيما يتعلق بأحد المطعون عليهم يجعل تعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى  
به بالنسبة له لا محل له .

(هـ) إعلان . ” الإعلان في الوطن ” . ” الإعلان في المحل المختار ” .

موطن . محل مختار .

عدم إفصاح المطعون ضده من اتخاذ محل إقامته موطناً مختاراً له ، مؤداه اعتباره  
موطناً أصلياً ، عدم إلزامه بإختيار الطاعة بتغيير هذا الموطن .



(و) إعلان . "الإعلان في الموطن" . "قوة القاهرة" . "نقض" . "أسباب الطعن" . "ما لا يصلح سببا للطعن" .

عدم اعتبار تغيير الموطن قوة القاهرة توقف مريان ميعاد الإعلان .

(ز) حكم . "تسبيب كاف" . "أسباب زائدة" .

استقامة قضاء الحكم باعتبار أن الاستئناف كان لم يكن على أساس أن المطعون عليهم لم يعلنوا بصحيفة الاستئناف لا محل للنعي عليه بعدم تحقيق ما أثير بشأن وقوع فش من المطعون عليهم عند إعلانهم بصحيفة الاستئناف .

(ح) حكم . "ميوب التدليل" . "القصور" . "ما لا يعد كذلك" . إعلان . دفاع .

عدم اعتداد الحكم بالإعلان لعدم تمامه ، فيه الزد على دفاع الطاعة بصحة الإعلان .

١ - توجب الفقرة الثامنة من المادة ١٤ من قانون المرافعات فيما يتعلق بإعلان المسجونين ، تسليم صور الإعلانات لمأمور السجن .

٢ - إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة هو إجراء استثنائي لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية للتقصى عن موطن المعلن إليه فلم يهده بحثه وتقصيه إلى معرفة ذلك الموطن .

٣ - إذا كان إعلان الطعن الذى تم فى الميعاد قد وقع باطلا ، وخلت أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعة بتصحيح هذا البطلان خلال الميعاد الذى منحه لها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التى يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ وتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة . وهذا الميعاد الجديد طبقا لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ هو خمسة عشر يوما تبدأ من ١١/٥/١٩٦٧ تاريخ نشر هذا القانون وذلك بالنسبة للطعون التى لم تكن قد طرحت وقتئذ على المحكمة ومنها هذا الطعن الذى طرح على المحكمة لأول مرة بعد هذا الميعاد فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٤٣١

من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والقضاء  
ببطلان الطعن .

٤ — لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة لأحد المطعون  
عليهم متى كان الطعن قد وقع باطلا بالنسبة له لأنه لم يعلن إعلانا صحيحا .

٥ — إذا كان المكان الذي حدده أحد المطعون عليهم في ورقة إعلان الطاعن  
بالحكم المستأنف ، هو محل إقامته — ولم يفصح عن اتخاذ موطن مختارا —  
فإنه يعتبر موطنا أصليا له في حكم المادة ٤٠١ من القانون المدني . ولا يلزم بأن  
ينجر الطاعنة بتغيير هذا الموطن ، وإنما يتعين عليها هي عند قيامها بإعلان صحيفة  
الاستئناف التحرى عن كل تغيير قد يطرأ عليه باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلان  
هذا المطعون عليه في موطنه الجديد .

٦ — متى كان تغيير الموطن باعتباره أمرا مألوقا ويمكن توقعه لا يعتبر  
في ذاته قوة قاهرة يترتب عليها مد ميعاد الإعلان<sup>(١)</sup> ، فإن الحكم المطعون فيه  
إذ لم يعتد بإعلان صحيفة الاستئناف الذي وجهته الطاعنة إلى بعض المطعون عليهم  
في موطنهم الأصلي المبين بالأوراق ولا بالإعلانات التي وجهتها إليهم في الأماكن  
التي انتقلوا إليها لأن الإعلان لم يتم فعلا ، كما لم يعتد بالإعلان الذي سلم للنيابة  
لحصوله بعد الميعاد ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإنه  
لا يكون قد خالف القانون ، ويكون من غير المنتج للنعي على الحكم فيما استطرد  
إليه تزييدا من تقصير الطاعنة في القيام بالتحريات الكافية عن محل إقامة المطعون  
عليهم ، ومن تأثير الغش على ميعاد الاعلان .

٧ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن  
لم يكن على أساس أن المطعون عليهم لم يعلنوا بصحيفة الاستئناف في الميعاد وأنه  
قد تزايد فيما قرره عن عدم تأثير الغش على ميعاد الاعلان ، فإنه لا يكون هناك  
محل للنعي على الحكم بعدم تحقيق ما ادعته الطاعنة من وقوع غش من جانب  
المطعون عليهم عند إعلانهم بصحيفة الاستئناف .

(١) راجع نقض جلسة ١٢/٢/١٩٥٥ الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٢ ق — مجموعة المكاتب الفتى

٨ — إذ لم يعتد الحكم المطعون فيه بالإعلان الموجه إلى أحد المطعون عليهم في موطنه المبين في ورقة إعلان الحكم المستأنف لأنه لم يتم ، ففي هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنة بصحة الاعلان الذي وجهته إلى المطعون عليه المذكور في الموطن المشار إليه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٦٧٦ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة ضد بلدية القاهرة التي حلت محلها الطاعنة ، وقالت شرحا لها إنها سبق أن رفعت الدعوى رقم ٢٢٠٠ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ضد بلدية القاهرة طلبت فيها الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٧٦٠ ج قيمة نصيبها في ثمن قطعة أرض فضاء نزع ملكيتها للنفعة العامة ، وهذه القطعة من وقف المرحوم السيد عمر المغربي وآل الاستحقاق فيه إليها وإلى باقي المطعون عليهم ، وقد صدر لها الحكم في تلك الدعوى بالزام بلدية القاهرة بأن تدفع لها المبلغ المطالب به فيها ، وإذ كانت حقيقة ثمن هذه الأرض جميعها ٣٨٠٠٠ ج ويخص المطعون عليها الأولى فيه مبلغ ٦٣٣٣ ج ووقع خطأ في الحساب ، فقد أقامت دعواها الحالية وانتهت فيها إلى طلب الحكم بتصحيح الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٢٠٠ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة وجعل المبلغ المحكوم به ٦٣٣٣ ج ، واحتياطيا الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٥٥٧٣ ج قيمة الفرق بين مبلغ ٦٣٣٣ ج ومبلغ ٧٦٠ ج . وأثناء نظر الدعوى تدخل باقي المطعون عليهم خصوما فيها وطلبوا الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع لكل منهم مبلغ ٥٥٧٣ ج قيمة الفرق بين مبلغ ٦٣٣٣ ج ومبلغ ٧٦٠ ج الذي سبق صرفه لكل منهم واستندوا في ذلك إلى أن كلا منهم يملك في قطعة الأرض التي نزع ملكيتها حصصا مساوية لحصة المطعون عليها الأولى وأن الطاعنة صرفت لكل منهم مبلغ ٧٦٠ ج مع أن ثمن حصته ٦٣٣٣ ج . وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٤ حكمت محكمة أول درجة برفض طلب



المطعون عليها الأولى بتصحيح الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٢٠٠ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ، وبإلزام الطاعنة بأن تدفع لها ولكل من المطعون عليهم الباقي مبلغ ٥٥٧٣ ج — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٣٠ سنة ٨٠ ق القاهرة . دفع المطعون عليهم باعتبار الإستئناف كأن لم يكن لأنه لم يعلن إليهم خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين . ومحكمة الإستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٣١ باعتبار الإستئناف كأن لم يكن . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت في الأولى منهما نقض الحكم في خصوص السبب الأول وطلبت في مذكرتها الثانية بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى لإعلانه إليها في النيابة مع أنها كانت مسجونة بسجن القناطر وصممت على رأيها برفض الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم ، وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها الأخير .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى صحيح ، ذلك أن الثابت من أصل ورقة إعلان الطعن أن الطاعنة طلبت إعلان المطعون عليها الأولى في موطنها بحارة الروم عطفة بربرة رقم ٣ قسم الدرب الأحمر . ولما توجه المحضر في يوم ١٩٦٥/٨/٥ لإعلانها في هذا الموطن لم يجدها فيه وأحال إلى إجابة في ذيل محضره بأنها مسجونة بسجن القناطر . ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ١٤ من قانون المرافعات توجب فيما يتعلق بالمسجونين تسليم صور الإعلانات لمأمور السجن ، وكانت الطاعنة — بعد أن أجيب أن المطعون عليها الأولى مسجونة بالسجن — لم تقم بإعلانها بالكيفية المبينة في الفقرة الثامنة المشار إليها بل قامت بتسليم صورة الإعلان للنيابة في ١٩٦٥/٨/٧ باعتبار أن موطنها غير معلوم ، وكان إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة هو إجراء إستثنائي لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية للتقصي عن موطن المعلن إليه فلم يهده بحثه وتقصيه إلى معرفة ذلك الموطن ، فإن إعلان ورقة الطعن إلى المطعون عليها الأولى للنيابة يكون قد وقع باطلا عملا بنص المادتين ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعنة بتصحيح هذا البطلان خلال الميعاد الذي منحه لها

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة، وهذا الميعاد الجديد طبقا لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ هو خمسة عشر يوما تبدأ من ١١/٥/١٩٦٧ تاريخ نشر هذا القانون وذلك بالنسبة للطعون التي لم تكن قد طرحت وقتئذ على المحكمة ومنها هذا الطعن الذي طرح على المحكمة لأول مرة بجلسته ٣٠/١/١٩٦٨، لما كان ما تقدم فإنه يتعين إعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والقضاء ببطالان الطعن بالنسبة للطعون عليها الأولى .

وحيث إن الطعن بالنسبة لمن عدا المطعون عليها الأولى قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه في خصوص قضائه باعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة للطعون عليها الأولى .

وحيث إنه لما كان هذا النعى يتعلق بتعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة للطعون عليها الأولى ، وكان الثابت على ما سلف بيانه أن الطعن باطل بالنسبة لها لأنها لم تعلن به إعلانا صحيحا ، فإن النعى بهذا السبب يصبح ولا محل له .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه باعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة للطعون عليهم من الثاني إلى الأخيرة تأسيسا على أن الطاعنة لم تعلمهم بصحيفة الإستئناف خلال الميعاد القانوني وأنها لم تقم بإجراء التحريات الكافية عن موطنهم لإعلانهم فكانت تعول على ما يرد بإجابات المحضرين بعد رد الأوراق دون إعلان وتطلب إعلانهم في الموطن الجديد الذي ورد بهذه الإجابات ثم أعلنتهم للنيابة بعد الميعاد ، وأنه بفرض ما ادعته الطاعنة من وجود غش من جانب هؤلاء المطعون عليهم تسبب



عنه عدم إعلانهم في الميعاد ، فإن ذلك لا يكون موجبا لمد الميعاد الحتمى الذى حدده القانون للإعلان ، وأن تغيير المطعون عليهم لموطنهم لا يعتبر عذرا قهريا يمنع من إعلانهم في الميعاد . هذا في حين أن الطاعنة وجهت إعلان صحيفة الاستئناف إلى المطعون عليه الثانى في موطنه المبين في ورقة إعلان الحكم المستأنف ، ووجهت الإعلان إلى المطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة في الموطن الذى كانوا يقيمون فيه عند بدء الخصومة ، ولما ردت الأوراق دون إعلان حاولت إعلان المطعون عليهم من الثانى إلى الأخيرة في الأماكن الجديدة التى انتقلوا إليها ووردت بإجابات المحضرين ولكن الإعلان لم يتم بسبب وسائل الغش التى اتخذها هؤلاء المطعون عليهم ، وهو ما لا يجوز أن يستفيدوا منه . فضلا عن أن تغيير الموطن يعتبر عذرا قهريا يجوز معه مد ميعاد الإعلان . وإذا لم يعتد الحكم رغم ذلك بهذه الإعلانات التى وجهتها الطاعنة إلى هؤلاء المطعون عليهم في الميعاد القانونى وقررت أن الطاعنة لم تبذل الجهد الكاف لمعرفة موطنهم الحقيقى وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهم ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثانى قد أثبت في ورقة إعلان الطاعنة بالحكم المستأنف أنه يقيم في المنزل الكائن بشارع جاد عبيد رقم ٥ بالدقي ، فإن هذا المكان — وقد حدده المطعون عليه الثانى محلا لإقامته ولم يفصح عن اتخاذه موطنًا مختارا — يعتبر موطنًا أصليا له في حكم المادة ٤٠ من القانون المدنى ، فلا يلزم بأن يخبر الطاعنة بتغيير هذا الموطن وإنما يتعين عليها هى عند قيامها بإعلان صحيفة الاستئناف التحرى عن كل تغيير قد يطرأ عليه لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلان المطعون عليه الثانى في موطنه الجديد . وإذا كان الثابت من الحكم أن الطاعنة وجهت إعلان صحيفة الاستئناف إلى المطعون عليه الثانى في هذا الموطن الأصلى المبين في ورقة إعلان الحكم المستأنف ولكن لم يتم إعلانه فيه أو في الأماكن التى انتقل إليها ، كما أنها طلبت إعلان المطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة بصحيفة الاستئناف في موطنهم الأصلى الثابت في الأوراق ولكن الإعلان لم يتم في هذا الموطن أو في الأماكن الأخرى التى انتقلوا إليها ، وكان الإعلان الذى



سلم للنيابة بعد ذلك قد حصل بعد الميعاد ، لما كان ذلك وكان تغيير الموطن باعتباره أمرا مألوفاً ويمكن توقعه لا يعتبر في ذاته قوة قاهرة يترتب عليها مد ميعاد الإعلان ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بإعلان صحيفة الاستئناف الذي وجهته الطاعة إلى المطعون عليهم من الثاني إلى الأخيرة في موطنهم الأصلي المبين بالأوراق ولا بالإعلانات التي وجهتها إليهم في الأماكن التي انتقلوا إليها لأن الإعلان لم يتم فعلاً ، وإذا لم يعتد بالإعلان الذي سلم للنيابة لحصوله بعد الميعاد ، ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون من غير المنتج النعي على الحكم فيما استطرد إليه تزيده من تقصير الطاعة في القيام بالتحريات الكافية عن محل إقامة المطعون عليهم ، ومن عدم تأثير الغش على ميعاد الإعلان .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ذلك أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بوقوع غش من المطعون عليهم عند إعلانهم بصحيفة الاستئناف مما يتعين معه عدم الاعتداد بالآثار التي ترتبت على هذا الغش ، ولكن الحكم اكتفى في الرد على هذا الدفاع بأن الغش على فرض وجوده لا يكون موجبا لمد ميعاد الإعلان دون أن يعنى بتحقيق هذه الواقعة . كما تمسكت الطاعة بصحة الإعلان الذي وجهته إلى المطعون عليه الثاني في الميعاد القانوني في موطنه المبين في ورقة إعلان الحكم المستأنف ، ولكن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه في الرد على السببين الثاني والثالث قد استقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على أساس أن المطعون عليهم لم يعلنوا بصحيفة الاستئناف في الميعاد وأنه قد تزايد فيما قرره عن عدم تأثير الغش على ميعاد الإعلان ، فإنه لا يكون هناك محل للنعي على الحكم بعدم تحقيق ما ادعته الطاعة من وقوع غش من جانب المطعون عليهم عند إعلانهم بصحيفة الاستئناف . والنعي في شقه الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه لم يعتد بالإعلان الموجه إلى المطعون عليه الثاني في موطنه المبين في ورقة إعلان الحكم المستأنف لأنه لم يتم ، وفي هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعة بصحة الإعلان الذي وجهته إلى المطعون عليه الثاني في الموطن المشار إليه .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومجد صدق البشيشي ، ومجد سيد أحمد حماد .

(٥٠)

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٠ القضائية :

تنفيذ ” تنفيذ عقارى ” . ” دعوى الاستحقاق الفرعية ” . دعوى .  
إستئناف .

دعوى الاستحقاق الفرعية هي الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع إستحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . اعتبارها منازعة متعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ويرفع الإستئناف عنها — قبل القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — بتكليف الحضور لا بعريضة . طلب إستحقاق العقار دون إبطال إجراءات التنفيذ يعتبر دعوى إستحقاق أصلية لا فرعية تخضع للقواعد العامة .

مفاد نص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات أن المشرع أراد بدعوى الإستحقاق الفرعية الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع إستحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه لأنها تعتبر بهذا الوصف — على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات — منازعة متعلقة بالتنفيذ تؤثر في إجراءاته وتندرج — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — في عموم نص المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات التي تقضى بأن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ويكون رفع الإستئناف عنها في ظل العمل بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتكليف بالحضور لا بعريضة تقدم لقلم كتاب المحكمة المختصة بنظره أما إذا إقتصرت الدعوى على طلب إستحقاق العقار دون إبطال إجراءات التنفيذ فإنها لا تعتبر دعوى إستحقاق فرعية بل دعوى أصلية لا يترتب عليها وقف إجراءات البيع كما لا يسرى عليها أى حكم من الأحكام الخاصة بالمنازعات

المتعلقة بالتنفيذ ويعمل في شأنها بالقواعد العامة الخاصة بالدهاوى العادية ومن ثم يكون إستئناف الحكم الصادر فيها بعريضه تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره طبقا لما كانت تقضى به المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وليس بتكليف بالحضور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى شين الكوم على المطعون ضدهما طالبا الحكم بأحقية إلى ٨ أفدنه و ١٠ قراريط و ٢٣ مهما الميينة بالصحيفة وتثبيت ملكيته لها ومحو التسجيلات المتوقعة عليها وقال شربها لدعواه إنه إشتري هذه المساحة من المطعون ضده الثانى لقاء ثمن قدره ٢٥٠ ج للفدان سدده جميعه وذلك بعقد بيع مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكم بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٦ كلى شين الكوم التى سجل صحيفتها فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦، وإذ كان المطعون ضده الأول قد إتخذ إجراءات نزع ملكية العقار المبيع ضد البائع ( المطعون ضده الثانى ) وفاء لدين له على هذا البائع وكان الطاعن حائزا للعقار بعقد مسجل قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فقد أقام هذه الدعوى بطلباته السابقة، وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بعريضة قدمها لقلم كتابها فى ١٦ يونيه سنة ١٩٦٠ وقيد استئنافه برقم ١٩٤ سنة ٩ ق وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٠ قضت تلك المحكمة ببطلان الإستئناف لرفعه بغير الطريق القانونى . وبتقرير تاريخه ١٨ يونيه سنة ١٩٦٠ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى . نقض الحكم المطعون فيه وصحمت على هذا رأى بالجلسة المحددة لنظر الطعن .



وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون وتأويله ذلك أنه اعتبر دعواه دعوى استحقاق فرعية مع أنها في حقيقتها دعوى استحقاق أصلية لأن دعوى الاستحقاق الفرعية هي حسبما تقرره المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات هي التي يطلب فيها بطلان أجراءات التنفيذ مع طلب الاستحقاق وإذ لم يطلب في دعواه بطلان هذه الإجراءات واقتصر على طلب أحقيته للعقار المنفذ عليه فإن دعواه لا تكون متفرعة عن التنفيذ بل دعوى أصلية تأخذ حكم سائر الدعاوى العادية في كيفية رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها وبالتالي يكون إستئنافه المرفوع بعريضة قدمت لقلم الكتاب صحيحا وإذ قضى الحكم المطعون فيه ببطلانه على أساس أنه كان يجب رفعه بتكليف بالحضور فإنه يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن مفاد نص المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الخاص بدعوى الاستحقاق الفرعية أن المشرع أراد بدعوى الاستحقاق الفرعية الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه لأنها تعتبر بهذا الوصف - على ماورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات - منازعة متعلقة بالتنفيذ تؤثر في إجراءاته وتندرج - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في عموم نص المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات الذي يقضى بأن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ويكون رفع الاستئناف عنها في ظل العمل بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ بتكليف بالحضور لا بعريضة تقدم لقلم كتاب المحكمة المختصة بنظره أما إذا إقتصرت الدعوى على طلب استحقاق العقار دون إبطال إجراءات التنفيذ فإنها لا تعتبر دعوى استحقاق فرعية بل دعوى أصلية لا يترتب عليها وقف إجراءات البيع كما لا يسرى عليها أي حكم من الأحكام الخاصة بالمنازعات المتعلقة بالتنفيذ ويعمل في شأنها بالقواعد العامة الخاصة بالدعاوى العادية ومن ثم يكون إستئناف الحكم الصادر فيها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره طبقا لما كانت تقضى به المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ وليس بتكليف بالحضور. لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد إقتصر في دعواه على طلب تثبيت ملكيته للعقار المبين بصحيفة إفتتاح الدعوى

ومحو التسجيلات الموقعة عليه دون أن يطلب بطلان إجراءات التنفيذ فإن دعواه تكون دعوى إستحقاق أصلية لا فرعية ويكون رفع الإستئناف عن الحكم الصادر فيها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره لا بتكليف بالحضور ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان الإستئناف المرفوع بعريضة على أساس أن الدعوى هي دعوى إستحقاق فرعية وأن إستئناف الحكم الصادر فيها يجب أن يكون بتكليف بالحضور فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق  
البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حامد .

(٥١)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) مسئولية . " مسئولية تقصيرية " . " مسئولية المتبوع عن أعمال  
تابعه " . كفالة .

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسئولية تبعية مفردة بحكم  
القانون لمصلحة المضرور . أساسها فكرة الضمان القانوني . إعتبار المتبوع في حكم  
الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . رجوع المتبوع على تابعه بما  
أوفاه من التعويض كله . قاعدة قننتها المادة ١٧٥ مدني . لم يستحدث المشرع  
بها للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه في حالة الوفاء .

(ب) كفالة . " كفالة تضامنية " . " رجوع الكفيل المتضامن على المدين " .  
إلترام . " التضامن " .

الحكم على الكفيل المتضامن ليس حجة على المدين إذا لم يكن مختصا في الدعوى .  
نص المادة ١١٠ مدني قديم بأن مطالبة أحد المدينين المتضامين بالدين تسرى  
على باقي المدينين . عدم إطباقه على الكفيل المتضامن لأن تضامن الكفيل مع  
المدين لا يصير مدينا أصليا بل يبقى التزاما تبعا . مقتضى نص المادة ٢٩٦  
من القانون المدني القائم إنه حتى بين المدينين المتضامين أقسام لا يعتبر الحكم  
ضد أحدهم حجة على الباقي ومن باب أولى لا يكون الحكم الصادر على الكفيل المتضامن  
حجة على المدين .

(ج) مسئولية . " مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه " . دعوى .  
" رجوع المتبوع على تابعه " . أساسها . " إلترام " . " الحلول  
القانوني " .



رجوع المتبوع — وهو كفيل متضامن — على تابعه عند وفائه التعويض للدائن  
المضروب لا يكون بالدعوى الشخصية التي قررتها المادة ٨٠٠ مدني وإنما بدعوى  
الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ مدني وهي تطبيق للقاعدة العامة في الحلول القانوني.  
لدم جواز رجوع الكفيل على المدين بالدعوى الشخصية إذا كانت الكفالة لمصلحة  
الدائن وحده وضمان المتبوع لأعمال تابعه قررته القانون لمصلحة الدائن  
المضروب وحده .

( د ) كفالة . ” رجوع الكفيل على المدين ” . ” دعوى الحلول القانوني ” .  
إلزام . تقادم . ” تقادم مسقط ” .

للمدين في حالة رجوع الكفيل عليه بدعوى الحلول القانوني أن يتمسك في مواجهة  
الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ومن ذلك الدفع  
بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ مدني . رفع المضروب دعواه على المتبوع دون  
التابع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع ولا يعد الحكم الذي يصدر فيها حجة عليه .

( هـ ) مسئولية . ” مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ” . ” رجوع المتبوع  
على التابع ” . تقادم . ” تقادم مسقط ” .

وفاء المتبوع بالتعويض للدائن المضروب . حله محل هذا الدائن في نفس حقه .  
انتقال هذا الحق إليه بما يرد عليه من دفع . للمدين التابع التمسك بانقضاء  
هذا الحق بالتقادم . هذا الدفع يرد على حق الدائن الأصلي لا على حق المتبوع  
في الرجوع على هذا التابع .

( و ) تقادم . ” تقادم مسقط ” . ” مدة التقادم ” .

مدة التقادم لا تتغير بصور حكم بالدين طبقاً للمادة ٢/٣٨٥ مدني إلا بالنسبة  
لمن يعتبر الحكم حجة عليهم وله قوة الأمر المقضي قبلهم .

١ — مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررة  
بحكم القانون لمصلحة المضروب وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع  
في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ومن ثم فإذا  
أوفى المتبوع التعويض للمضروب كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر  
كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس  
مسئولاً معه . وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون

المدنى القائم بعد أن اختلف رأى فى ظل القانون الملغى حول ما يرجع به المتبوع على تابعه وأساس هذا الرجوع ولم يقصد المشرع من وضع هذه المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه فى حالة وفائه بالتعويض للمضروب .

٢ — الحكم الذى يصدر على الكفيل المتضامن لا يعتبر حجة على المدين إذا لم يكن مختصا فى الدعوى وذلك سواء فى القانون المدنى الملغى أو فى القانون القائم فقد استقر قضاء محكمة النقض فى ظل القانون الملغى على أن حكم المادة ١١٠ منه الذى يقضى بأن مطالبة أحد المدينين المتضامين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين بسريانه على باقى المدينين ؛ هذا الحكم لا يسرى إلا فيما بين المدينين المتضامين بعضهم وبعض ولا يجوز أن يسوى فى حكمه عن طريق القياس بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصيره مدينا أصليا بل يبقى إلزامه تبعا . أما القانون القائم فقد نص فى المادة ٢٩٦ منه على أنه إذا صدر حكم على أحد المدينين المتضامين فلا يحتاج بهذا الحكم على الباقين ومقتضى ذلك أنه حتى فيما بين المدينين المتضامين أنفسهم لا يعتبر الحكم الصادر ضد أحدهم حجة على باقىهم ومن باب أولى لا يكون الحكم الصادر على الكفيل المتضامن حجة على المدين .

٣ — لما كان المتبوع — وهو فى حكم الكفيل المتضامن — لا يستطيع الرجوع على تابعه عند وفائه التعويض للدائن المضروب بالدعوى الشخصية التى قررها القانون فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى للكفيل قبل المدين وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضروب وحده فإنه لا يكون للمتبوع فى رجوعه على المدين إلا دعوى الحلول المنصوص عليها فى المادة ٧٩٩ من القانون المدنى وهى تطبيق للقاعدة العامة فى الحلول القانونى المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتى تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذى استوفى حقه إذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين عن المدين .

٤ — للدين في حالة رجوع الكفيل عليه بدعوى الحلول القانوني أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ومن ذلك الدفع بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني القائم لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ومن ثم للطعون ضده (التابع) أن يتمسك قبل الطاعة (المتبوع) بهذا التقادم متى انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون المدني القائم الذي استحدث هذا التقادم دون أن يرفع المضرور عليه الدعوى بطلب التعويض وعلى أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع كما لا يعتبر الحكم الذي يصدر في تلك الدعوى حجة عليه إذا لم يختصم فيها .

٥ — إن المتبوع حين يوفي التعويض إلى الدائن المضرور إنما يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع ومن ثم يجوز للدين التابع أن يتمسك بإنقضاء هذا الحق بالتقادم كما كان يستطيع التمسك بذلك قبل الدائن فهذا الدفع إنما يرد على حق الدائن الأصلي الذي انتقل إلى المتبوع بحلولة محل الدائن فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه وليس على حق المتبوع في الرجوع على هذا التابع .

٦ — مدة التقادم لا تتغير بصور حكم بالدين طبقا للمادة ٢/٣٨٥ من القانون المدني — كصريح هذا النص — إلا بالنسبة لمن يعتبر الحكم حجة عليهم وله قوة الأمر المقضى قبلهم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه في يوم ١٧ من يناير سنة ١٩٤٨ إصطدمت إحدى



سيارات الامنوبوس التابعة لشركة الشرق بقطار السكة الحديدية أثناء عبورها منزلقان بحرمويس ونجم عن ذلك قتل بعض ركبها من بينهم المرحوم عزيز مرقص حنا المفتش بالشركة المذكورة وقد حققت الواقعة وقيدت برقم ٨٨ سنة ١٩٤٨ جنح مركز الزقازيق ضد سائق السيارة بتهمة القتل الخطأ وأمرت النيابة بحفظ القضية لانقضاء الدعوى العمومية بوفاته وصرفت النظر عن الاتهام الموجه إلى خفير المنزلقان — بعد ذلك أقام ورثة مفتش السيارات الذي اقي حتفه في الحادث الدعوى المدنية رقم ١٣٥١ سنة ١٩٤٩ بنذر الزقازيق على الممثل القانوني لشركة السيارات ومدير مصلحة السكة الحديدية طالبين إلزامهما متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض عن الأضرار التي أصابتهم بسبب فقد مورثهم ولم يختصم الورثة في دعواهم تلك خفير المنزلقان (المطعون ضده) وبتاريخ ١٩٥٠/١/٢٩ قضت محكمة بنذر الزقازيق بإلزام شركة الأوتوبليس ومصلحة السكة الحديد متضامين بأن يدفعوا للورثة المدعين مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة وأسست قضاءها بذلك على وقوع خطأ مشترك من خفير المنزلقان وسائق السيارة أدى إلى وقوع الحادث وأن كلا من المصلحة والشركة ملزمة بتعويض الضرر الناشئ عن خطأ تابعها عملاً بالمادة ١٥٢ من القانون المدني القديم . واستأنفت المصلحة والشركة هذا الحكم بالاستئناف رقمي ٤٩ ، ٥٣ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة الزقازيق الابتدائية . وفي ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ قضت تلك المحكمة — بهيئة استئنافية — برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كلا من المستأنفتين بمصروفات استئنافها . وقد قامت شركة السيارات بأداء المبلغ المحكوم به ومصروفاته إلى الورثة المحكوم لهم ثم طالبت مصلحة السكة الحديدية بنصفه وقدره ٥٣٦ ج و ١٠٠ م فدفعته لها في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ثم أقامت المصلحة الدعوى الحالية رقم ٤١٧ سنة ١٩٥٦ كلى الزقازيق بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦ على خفير المنزلقان المطعون ضده طالبة إلزامه بأن يدفع لها المبلغ الذي أوفته عنه وقدره ٥٣٦ ج و ١٠٠ م تأسيساً على أن الحكم الذي ألزمها بالتعويض أقام مسئوليتها على ثبوت وقوع الخطأ من تابعها المذكور وأنها مسئولة عن تعويض الضرر الناتج عن هذا الخطأ مسئولة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة ولم يثبت الحكم وقوع خطأ شخصي منها وأنها وقد أوفت بهذا المبلغ عن المطعون ضده فإن من حقها أن ترجع عليه به طبقاً للمادة ١٧٥

من القانون المدنى القائم وبتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الزقازيق الابتدائية برفض هذه الدعوى تأسيسا على أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٥١ سنة ١٩٤٩ بنذر الزقازيق والمؤيد استئنافيا ليست له حجية على المطعون ضده لعدم اختصاصه فى تلك الدعوى وأن حق المصلحة فى الرجوع عليه قد تقادم بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون المدنى القائم عملا بالمادة ١٧٢ منه وأن للمطعون ضده أن يدفع بهذا التقادم فى مواجهة المصلحة لأن الأساس الحقيقى لدعواها هو حلولها محل الدائن المضرور فى حقوقه قبل تابعها المطعون ضده فاستأنفت هيئة السكة الحديد (الطاعنة) التى حلت محل مصلحة السكة الحديد هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافها برقم ١٦٦ سنة ٥ قضائية وبنت استئنافها على أن الحكم المستأنف قد أخطأ فى تكييف دعواها بأنها دعوى حلول إذ أنها دعوى شخصية سواء كان أساسها الضمان أو الكفالة وأن حقها فى الرجوع على تابعها لا يتقادم إلا بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ وفاتها بالدين المضمون وأن حكم التعويض الصادر ضدها فى الدعوى رقم ١٣٥١ سنة ١٩٤٩ بنذر الزقازيق والذى أصبح نهائيا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للتابع (المطعون ضده) لأنه متضامن معها فى المسئولية وطبقا لأحكام القانون المدنى الملغى تعتبر مطالبة الدائن لأحد المدينين المتضامنين مطالبة للباقيين وتتولد آثار هذه المطالبة القضائية بالنسبة لهم جميعا — وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعننت هيئة السكة الحديد فى قضائها بطريق النقض بتقرير تاريخه أول فبراير سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعواها على أنه لا يجوز لها أن ترجع على تابعها المطعون ضده بالدعوى الشخصية المقررة للكفيل فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى لعدم انعقاد الكفالة لمصلحة المدين (المطعون ضده) ولعدم إخطارها له قبل قيامها بوفاء الدين عنه وأن رجوع الطاعنة بدعوى الحلول المنصوص عليها فى المادة ٣٢٩ من القانون



المذكور يجوز للدين أن يدفعها بما كان يحق له أن يدفع دعوى الدائن المضرور من تقادم حقه في مطالبة بالتعويض عن العمل غير المشروع بالتقادم الثلاثي طبقاً للمادة ١٧٢ كما أن رجوع الطاعنة بالدعوى الشخصية المستندة إلى المادة ٣٢٤ وهي بذاتها دعوى الإثراء بلا سبب يصطدم بالدفع بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٠ والذي تمسك به المطعون ضده — وترى الطاعنة أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في هذا الذي أقام عليه قضاءه ذلك أن رجوعها على تابعها المطعون ضده إنما يستند إلى الدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ١٧٥ من القانون المدني والتي تنحول للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر وهذه المادة وردت في باب المسؤولية عن عمل الغير ولم ينص المشرع على سقوطها بمدة تقادم خاص ومن ثم يخضع تقادمها للقاعدة العامة الواردة في المادة ٣٧٤ مدني فلا تتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ولا محل لإعمال التقادم الثلاثي الوارد في المادة ١٧٢ والخاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لأن هذا التقادم لا يسرى إلا على دعوى التعويض التي يرفعها الدائن المضرور على التابع أو المتبوع أو عليهما معاً مستنداً فيها إلى العمل غير المشروع الواقع من التابع ، أما حين يصدر حكم في هذه الدعوى بالتعويض وينفي به المتبوع للدائن المضرور فإنه يحق لهذا المتبوع أن يرجع على تابعه بما وفاه عنه طبقاً للمادة ١٧٥ آنفة الذكر وليس على المتبوع عندئذ أن يثبت خطأ التابع بعد أن أثبتته حكم التعويض ودعوى الرجوع هذه لا يبدأ تقادمها إلا من تاريخ وفاء المتبوع الدين للدائن المضرور إذ من هذا التاريخ فقط يثبت حق المتبوع في الرجوع على التابع وإذا كانت الطاعنة قد أوفت بالتعويض المحكوم به عليها في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وأقامت الدعوى على المطعون ضده في ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ بطلب المبلغ الذي أوفته عنه فإن هذه الدعوى تكون قد رفعت قبل إنقضاء المدة المقررة لتقادمها وما دام مصدر الإلزام في دعوى رجوع المتبوع على التابع المنصوص عليها في المادة ١٧٥ هو القانون فإنه لا محل للذهاب إلى غير أحكام هذه المادة لتحديد مدى هذا الرجوع وآثاره ومدة تقادم الحق فيه ولا يغير من الأمر شيئاً استناد الحكم المطعون فيه إلى ما قرره بعض أحكام النقض من اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد لأن مؤدى ذلك أن



كفالة المتبوع للتابع هي كفالة قانونية فلا تسرى عليها قواعد الكفالة الإتفاقية الواردة في الباب الخامس من القانون المدني وإنما ينطبق عليها النص الخاص الوارد بشأنها وهو نص المادة ١٧٥ — على أنه مع التسليم جدلاً بانطباق قواعد الكفالة الإتفاقية فيما توجبه على الكفيل من إخطار المدين قبل أن يقوم بوفاء الدين فإن عدم الإخطار المانع من الرجوع بدعوى الكفيل الشخصية هو الذي يترتب عليه ضرر للمدين وإذ كان لم يترتب على عدم إخطار المطعون ضده أى ضرر له لأن الوفاء كان تنفيذاً لحكم حائز لقوة الأمر المقضى فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر عدم جواز رجوع الطاعنة على المطعون ضده بالدعوى الشخصية المقررة للكفيل لعدم حصول ذلك الإخطار يكون مخطئاً في القانون ، وهذا إلى أن المادة ١٧٥ التي استندت إليها الطاعنة في الرجوع على المطعون ضده والواجبة التطبيق دون غيرها على الكفالة القانونية التي يكفل بها المتبوع تابعه لم تقيد حق المتبوع في الرجوع على التابع بإخطار التابع قبل الوفاء للدائن المضرور لأنه من غير المنتج إلزام المتبوع بهذا الإخطار مادام هو ملزم بتنفيذ حكم التعويض دون توقف ذلك على موافقة التابع ، ولا محل لجديت الحكم المطعون فيه عن دعوى الإثراء بلا سبب لأن الطاعنة لم تستند إليها في رجوعها على المطعون ضده كذلك أخطأ الحكم فيما قرره من أن مؤدى حلول الطاعنة محل الدائن المضرور أنه يجوز للتابع أن يدفع بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني ذلك أن هذه المادة لا تطبق إلا في العلاقة بين الدائن من جهة وبين التابع والمتبوع من جهة أخرى ودعوى التعويض قد رفعت من المضرور قبل إنقضاء هذا التقادم هذا علاوة على أن حق الدائن قد تقوى بصدور حكم التعويض وصار لا يسقط إلا بمضى ١٥ سنة فإذا حل فيه المتبوع محل الدائن — إن جاز تطبيق قواعد الحلول — فإن المتبوع يكون قد حل في حق لا يسقط إلا بانقضاء ١٥ سنة على تاريخ تنفيذ حكم التعويض بالوفاء للدائن المضرور ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حينما أخضع دعوى الطاعنة للتقادم الثلاثي وحينما طبق قواعد الحلول الواردة في المادة ٧٩٩ في باب الكفالة والمادتين ٣٢٦ ، ٣٢٩ بشأن الحلول العادي والمادة ١٨٠ التي تعالج دعوى الإثراء بلا سبب .

وحيث إن هذا النعى غير مسديد ذلك بأن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ومن ثم فإذا أوفى المتبوع التعويض للمضرور كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولا معه وهذه القاعدة هي التي قتها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني القائم بعد أن اختلف الرأي في ظل القانون الملغى حول ما يرجع به المتبوع على تابعه وهل يعتبر مسئولا معه عن الفعل الضار على أساس وقوع خطأ شخصي منه في اختيار تابعه أو في رقابته وتوجيهه فلا يكون له أن يرجع عليه إلا بقدر نصيبه في المسؤولية أو هو مسئول عنه فقط على أساس الكفالة القانونية أو الضمان فيرجع عليه بكل ما أوفاه للدائن المضرور من التعويض فقضى المشرع على هذا الخلاف بنصه في المادة ١٧٥ على أن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر ولم يقصد المشرع من وضع هذه المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه في حالة وفائه بالتعويض للمضرور — لما كان ذلك وكان الحكم الذي يصدر على الكفيل المتضامن لا يعتبر حجة على المدين إذا لم يكن مختصا في الدعوى وذلك وفقا لأحكام القانون المدني الملغى والقانون القائم على السواء فلقد استقر قضاء هذه المحكمة في ظل القانون الملغى على أن حكم المادة ١١٠ منه الذي يقضى بأن مطالبة أحد المدينين المتضامين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين هذا الحكم لا يسرى إلا فيما بين المدينين المتضامين بعضهم وبعض ولا يجوز أن يسوى في حكمه عن طريق القياس بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصيره مدينا أصليا بل يبقى التزامه تبعيا أما القانون القائم فقد نص في المادة ٢٩٦ منه على أنه إذا صدر حكم على أحد المدينين المتضامين فلا يحتاج بهذا الحكم على الباقيين ومقتضى ذلك أنه حتى فيما بين المدينين المتضامين أنفسهم لا يعتبر الحكم الصادر ضد أحدهم حجة على باقيهم ومن باب أولى لا يكون الحكم الصادر على الكفيل المتضامن حجة على المدين بما كان ذلك وكان المتبوع — وهو في حكم الكفيل المتضامن — لا يستطيع الرجوع على تابعه عند وفائه التعويض للدائن المضرور بالدعوى



الشخصية التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده ومن ثم لا يكون للمتبوع في رجوعه على المدين إلا دعوى الحل المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني وهذه المادة إن هي إلا تطبيق للقاعدة العامة في الحل القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفى ملزماً بوفاء الدين عن المدين . وإذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن فقد كان من حق المطعون ضده أن يتمسك قبل الطاعة بانقضاء حق الدائن المضرور بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني الجديد لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع وذلك على أساس أنه إنقضى على سلم المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون المدني القائم الذي استحدث هذا التقادم دون أن يرفع المضرور عليه الدعوى بطلب التعويض وعلى أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع ( الطاعة ) لا يقطع التقادم بالنسبة له كما لا يعتبر الحكم الصادر ضدها في تلك الدعوى حجة عليه لعدم إختصاصه فيها وذلك طبقاً لما سلف بيانه . ولا يقدح في ذلك ما نقوله الطاعة من أن محل التمسك بهذا التقادم إنما يكون في دعوى المسؤولية التي يرفعها المضرور على التابع أو المتبوع أو عليهما سوياً ولا يجوز للتابع أن يتمسك به في الدعوى التي يرجع بها متبوعه عليه بما أوفاه عنه للدائن المضرور وأن هذه الدعوى لا تتقادم إلا بخمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ وفائها بالتعويض للمضرور — ذلك بأن المتبوع حين يوفى هذا التعويض للدائن المضرور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع ومن ثم يجوز للمدين التابع أن يتمسك بانقضاء هذا الحق بالتقادم كما كان يستطيع التمسك بذلك قبل الدائن فهذا الدفع إنما يرد على حق الدائن الأصلي الذي انتقل إلى المتبوع بحلوله محل الدائن فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه وليس على حق المتبوع في الرجوع على هذا التابع ، كذلك لا وجه لما نقوله الطاعة من أن حق الدائن قد تقوى بالحكم الصادر له



بالتعويض وصار لا يسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة طبقا للمادة ٣٨٥/٢ من القانون المدني ذلك أن مدة التقادم لا تتغير بصدور هذا الحكم كصريح هذا النص إلا بالنسبة لمن يعتبر الحكم حجة عليهم وله قوة الأمر المقضى قبلهم وإذا كان حكم التعويض الصادر ضد الطاعنة ليست له قوة الأمر المقضى بالنسبة له على ما تقدم ذكره فإن مدة تقادم حق الدائن قبله لا تتغير بصدور هذا الحكم — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه الذي أخذ بهذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنة على أساس أنه ليس لها أن ترجع على المطعون ضده بالدعوى الشخصية المقررة للكفيل لتخلف شروطها وأن رجوعها بدعوى الحلول يصطدم بالدفع الذي أبداه المطعون ضده بسقوط حق الدائن المضرور في مطالبته بالتعويض بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني وأنه إذا كيفت دعوى الطاعنة بأن مبتناها الإثراء بلا سبب فإنها تكون قد سقطت بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٠ مدني والذي تمسك به المطعون ضده فإن هذا الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بما تضمنه سبب الطعن على غير أساس . ويتعين لذلك رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وحضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٥٢ )

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) نقض ” أسباب الطعن “ ” أسباب مخالطها واقع “ . دعوى ” الدفع بعدم قبول الدعوى “ .

الدفع بعدم قبول الدعوى أمام محكمة الموضوع هل أساس أن رافع الدعوى ليس لديه توكيل خاص بالتقاضي دون التعرض لأثر الحراسة المدعى — في سبب الطعن — بفرضها دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) حكم ” إصدار الأحكام “ . ” التوقيع على مسودة الحكم “ .

وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتتة على أسبابه . تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة لا يلزم .

(ج) حكم ” إصدار الأحكام باسم الأمة “ .

مسودة الحكم لا تنفى عن كتابة نسخة الحكم الأصلية . اعتبار نسخ الحكم الأصلية هي أصل ورقة الحكم . وجوب إصدار الأحكام باسم الأمة ينصرف إلى نسخة الحكم الأصلية .

١ — إذا كانت الشركة الطاعنة قد حصرت أساس دفعها بعدم قبول الدعوى أمام محكمة الموضوع في أن رافع الدعوى ليس لديه توكيل خاص بالتقاضي ولم تعرض لواقعة الحراسة المدعى — في سبب الطعن — بفرضها على الموكل وأثرها على هذا التوكيل فإنه لا يقبل من الشركة الطاعنة أن تثير هذا الدفاع — وهو ما يخالطه واقع — لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — إذ أوجبت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه فإنها لم تشترط تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة وذلك إعتباراً بأن تلك المسودة مهما تعددت أوراقها وحدة واحدة فيكفي التوقيع في نهاية الأسباب .

٣ — إن كل ما تطلبه المشرع في مسودة الحكم — على ما نص عليه في المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — أن تكون مشتملة على أسبابه وموقعا عليها من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم . وهذه المسودة — كما جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات — لا تغني عن كتابة نسخة الحكم الأصلية التي يوجب القانون أن تشتمل على بيانات خاصة كثيرة ذكرها، وبهذا أفصح المشرع عن أن نسخة الحكم الأصلية هي أصل ورقة الحكم، وإذا كان ذلك فإن ما نص عليه الدستور من وجوب إصدار الأحكام باسم الأمة ينصرف إلى ما اعتبره المشرع أصل ورقة الحكم وهو نسخة الحكم الأصلية ولا يغير من ذلك أن المشرع قد أجاز للحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٦٤ من قانون المرافعات لأن ذلك استثناء من القواعد العامة ليس من شأنه أن يجعل المسودة هي النسخة الأصلية للحكم .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته وكيلًا عن شركة "دور سينما الكوزمو الأمريكية" وشركة "شوكولاتة بولان" الفرنسيين أقام على الشركة الطاعنة وباقي المطعون ضدهم الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٦١ تجارى كلى القاهرة طالبا الحكم أولا باعتبار أجرة المحال الكائنة في دارى سينما الكوزمو بالقاهرة والإسكندرية والمؤجرة



من الشركة الطاعنة إلى المطعون ضدهم من الثاني إلى الأخير أصبحت منذ أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ من حقه وثانياً بإلزام مستأجرى تلك المحال بأن يدفعوا له الأجرة المستحقة على كل منهم من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ إلى أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

وقال بياناً للدعوى إن الشركتين اللتين يمثلهما يملكان داري سينما الكوزمو في القاهرة والإسكندرية وأنهما كانتا قد أجرتاهما إلى الشركة الطاعنة وبمقتضى العقد المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ إلترمت الشركة الطاعنة باعادة بناء دار السينما بالقاهرة وأنه مقابل ذلك يكون من حقها أن تؤجر من باطنها المخازن والمستودعات والبوفيهات والمكاتب والفترينات الكائنة بداري السينما على أن تدفع لهما ٢٥ ٪ من قيمة أجرتها في الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥١ و ٣٠ ٪ من قيمة تلك الأجرة في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٥١ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩ وتصبح الأجرة كلها بعد ذلك من حقهما . وإذ كانت الشركة الطاعنة قد رفضت رغم إنذارها بتحويل عقود إيجار تلك المحال إلى الشركتين المالكتين والتلبيه على المستأجرين بدفع الأجرة إليهما بعد أن أصبحت من حقهما ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ فقد إضطرت لإقامة الدعوى عليها بطلباته سالفه الذكر . وبتاريخ ٣ إبريل سنة ١٩٦٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بأحقية المدعى بصفته "المطعون ضده الأول" لقيمة أجور المحال المؤجرة من الشركة الطاعنة إلى باقى المطعون ضدهم في مبنى سينما كوزمو بالقاهرة ومبنى سينما كوزمو بالإسكندرية وذلك ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٠٦ لسنة ٨٠ ق طالبة الحكم ببطلان الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً واحتياطياً بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ومن باب الإحتياط رفضها . وبتاريخ ٣١ ديسمبر لسنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .

وبتقرير مؤرخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضده الرابع لعدم إعلانه بالطعن وأبدت فيها الراى باستيفاء الشكل بالنسبة لباقي المطعون ضدهم وطلبت الحكم برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بهذا الراى .

وحيث إن الدفع ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضده الرابع صحيح ذلك أن الطعن رفع في ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد أوجبت إتباع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن خلاله يبدأ من ٢٢ يولييه لسنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . وإذا كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الشركة الطاعنة بإعلان المطعون ضده الرابع في ذلك الميعاد وحتى إنقضى الميعاد المنصوص عليه في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ ، فإنه يتعين إعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات ، والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضده الرابع . وإذا كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه مما يقبل التجزئة فإن أثر هذا البطلان لا يمتد إلى باقي المطعون ضدهم .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تنعى الشركة الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إنها كانت قد دفعت الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة تأسيساً على أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى نيابة عن الشركتين المسالكيتين وهو غير موزود بتوكيل صحيح يخول له حق التقاضي نيابة عنهما ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بمقولة إن المطعون ضده الأول أودع ملف الدعوى توكيلاً صادراً إليه من الشركتين المسالكيتين وموثقاً في فرنسا بتاريخ ٥ ديسمبر لسنة ١٩٥٠ وأنه



ينحول له حق التقاضي عنهما . ولما كان هذا التوكيل قد صدر من الشركتين المالكتين في عام ١٩٥٠ وكانت الحراسة قد فرضت على هاتين الشركتين في عام ١٩٥٦ فإن من آثار هذه الحراسة إنهاء ذلك التوكيل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على أن رافعها مزود بتوكيل صادر من المالكتين قبل فرض الحراسة عليهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه يبين من مطالعة الأوراق أن الشركة الطاعنة دفعت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن رافعها "المطعون ضده الأول" ادعى الوكالة عن الشركتين المالكتين ولم تتحقق محكمة أول درجة من تلك الوكالة التي يشترط القانون في المادة ٧٠٢ من القانون المدني أن تكون وكالة خاصة وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع تأسيساً على ما قاله من أن التوكيلين الرسميين المودعين ملف الدعوى والصادر من الشركتين المالكتين ينحولان لرافع الدعوى حق توكيل المحامين الحاضرين عنه في الدعوى . وبذلك تكون الشركة الطاعنة قد حصرت أساس دفعها بعدم القبول أمام محكمة الموضوع في أن رافع الدعوى ليس لديه توكيل خاص بالتقاضي ولم تعرض لواقعة الحراسة المدعى بها في سبب الطعن وأثرها على هذا التوكيل . وإذ كان ذلك فإنه لا يقبل من الشركة الطاعنة أن تثير هذا الدفاع — وهو مما يخالطه واقع — لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان ذلك أن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات قد اشترطت أن يكون موقعا على المسودة من الرئيس والقضاة مما يفيد أن المشرع قد إستلزم توقيعهم على كل ورقة من أوراق المسودة متى كانت تلك الأوراق منفصلة ولما كانت مسودة الحكم المطعون فيه قد دونت في أكثر من ورقة ولم يوقع الرئيس والقضاة على كل منها فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات إذ أوجبت توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه لم تشترط



تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة وذلك إعتباراً بأن تلك المسودة مهما تعددت أوراقها وحدة واحدة فيكفي التوقيع في نهاية الأسباب . وإذا كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه أنها حررت في ورقتين وكانت الورقة الأخيرة منهما قد انتهت فيها الأسباب بمنطوق الحكم وذيلت بتوقيعات المستشارين الثلاثة الذين أصدروه فإن حسب الحكم هذا يكون بمنأى عن البطلان المدعى به .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإنعدام وفي بيان ذلك تقول إن المادة ١٧٨ من الدستور قد أوجبت أن تصدر الأحكام باسم السلطة العليا في البلاد ولما كانت الأحكام تكتب مرتين الأولى في شكل مسودة تتضمن الأسباب والمنطوق والثانية في شكل نسخة الحكم الأصلية فإن كلا منهما يعتبر حكماً ينبغي أن يتوج باسم السلطة العليا . ودلت الشركة الطاعنة على ذلك بأن المشرع قد غنى بالمسودة بما يفيد أنه إعتبرها حكماً ذلك أنه أوجب توقيع القضاة عليها وإيداعها في ميعاد معين ورتب البطلان على مخالفة ذلك وأجاز في المادة ٤٦٤ من قانون المرافعات التنفيذ بها دون تربص لكتابة نسخة الحكم الأصلية . ولما كانت مسودة الحكم المطعون فيه لم تصدر باسم السلطة العليا فإن هذا من شأنه أن يجعل الحكم المطعون فيه معدوماً .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن كل ما تطلبه المشرع في مسودة الحكم على ما نص عليه في المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن تكون مشتملة على أسبابه وموقعا عليها من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم وذكر المشرع في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات أن "تلك المسودة لا تغني عن كتابة نسخة الحكم الأصلية التي يوجب القانون أن تشمل على بيانات خاصة كثيرة ذكرها والتي تبقى محفوظة في ملف الدعوى بإعتبارها أصل ورقة الحكم . " وبهذا أفصح عن أن نسخة الحكم الأصلية هي أصل ورقة الحكم، وإذا كان ذلك فإن ما نص عليه الدستور من وجوب إصدار الأحكام باسم الأمة ينصرف إلى ما إعتبره المشرع أصل ورقة الحكم وهو نسخة الحكم الأصلية . ولا يجدى الطاعنة في هذا المقام ما ذكرته من أن المشرع قد أجاز للحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلان في الأح-

المنصوص عليها في المادة ٤٦٤ من قانون المرافعات لأن ذلك — وهو إستثناء من القواعد العامة — ليس من شأنه أن يجعل المسودة هي النسخة الأصلية للحكم .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إنها كانت قد دفعت أمام محكمة الإستئناف ببطلان الحكم المستأنف وذلك لصدوره بعد زوال صفة رئيس مجلس إدارتها وإنعقاد هذه الصفة لآخر وهو الأمر الموجب لإقطاع سير الخصومة عملاً بالمادة ٢٩٤ من قانون المرافعات إلا أن محكمة الإستئناف وإن كانت قد سلمت بزوال صفة رئيسة مجلس إدارة الشركة الطاعنة السيدة ليلى راسم إلا أنها إعتبرت أن الشركة قد مثلت تمثيلاً صحيحاً بحضور إحدى المحاميات عنها بعد زوال الصفة ورتبت على ذلك إستئناف سير الدعوى . ولما كانت تلك المحامية قد حضرت بجلسته ٢٧ مارس سنة ١٩٦٣ عن الشركة الطاعنة، وطلبت أجلاً لإحضار سند التوكيل فإن حضورها وهي غير مزودة بتوكيل لا يجعل الشركة الطاعنة ممثلة تمثيلاً صحيحاً وفق ما تنقضى به المادتان ٨١، ٨٢ من قانون المرافعات ويترتب على ذلك أن الدعوى لا تستأنف سيرها بهذا الحضور وبذلك يكون إستدلال الحكم على حضور من قام مقام من زالت عنه الصفة إستدلالاً فاسداً ترتب عليه الخطأ في تفسير المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول لأن الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن الشركة الطاعنة لم تنكر أمام محكمة الإستئناف على المحامية الحاضرة عنها بعد زوال صفة رئيسة مجلس إدارتها تمثيلها لرئيس مجلس الإدارة الجديد وإنما أسست دفعها ببطلان الحكم المستأنف على أن الخصومة وقد إنقطع سيرها بقوة القانون أمام محكمة أول درجة لم تستأنف سيرها بإعلان صحيح بل وقع إعلانها باطلاً لمخالفته لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٤ من قانون المرافعات . ولما كان ذلك فإن ماثيره الطاعنة بهذا السبب لا يعدو أن يكون واقفاً كان يتعين طرحه على محكمة الإستئناف وإذ هي لم تفعل فإنه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٥٣)

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إصلاح زراعى "التصرفات الصادرة من الخاضع لقانون الإصلاح  
الزراعى" . بيع .

عدم اعتداد جهة الإصلاح الزراعى بالبيع الصادر عن خضع لقانون الإصلاح الزراعى  
والذى لم يثبت تاريخه قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ . مقتضى ذلك الاستيلاء  
على القدر المتصرف فيه ما دام البائع لم يحتفظ به فى إقراره ضمن المائتى فدان التى  
اختار الاحتفاظ بها بإعتبارها الحد الأقصى الجائز تملكه طبقا للقانون رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ .

(ب) بيع . "إنفساخ العقد" . عقد . التزام . "تحمل تبعه  
الإستحالة" .

لإنفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب إستحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب  
أجنبى . أثر الإنفساخ كأثر الفسخ . عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها  
قبل العقد . تبعه الإستحالة على المدين بالإلتزام عملاً بمبدأ تحمل التبعه فى العقد  
الملزم للجانبين . ثبوت إستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العين المبيعة بسبب  
الإستيلاء عليها لديه تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى . سبب أجنبى لا يعنى  
البائع من رد الثمن الذى قبضه ويقع الغرم على البائع نتيجة تحمله التبعه فى  
إنقضاء التزامه .

(ج) إختصاص . "إختصاص ولائى" . إصلاح زراعى . "إختصاص  
اللمان القضائية للإصلاح الزراعى" .



تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ الواردة على الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرار المقدم منه تمتنع على المحاكم . هو من اختصاص اللجان القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دون غيرها .

( د ) بيع . " ضمان الإستحقاق " . الإخطار البائع . دعوى " دعوى الضمان ودعوى الفسخ والإبطال " .

الإخطار المنصوص عليه فى المادة ٤٤ مدنى لا يكون إلا حين ترفع على المشتري دعوى من الغير بإستحقاق المبيع . لا محل للنسك بعدم حصول هذا الإخطار إلا حيث يرجع المشتري على البائع بضمان الإستحقاق على أساس قيام عقد البيع . عدم تطبيق أحكام ضمان الإستحقاق عند مطالبة المشتري بالفسخ . إستقلال دعوى الضمان عن دعوى الفسخ والإبطال .

( هـ ) بيع . " فسخ البيع وانفساخه " . آثار الفسخ . " رد ما دفع بغير حق " . تقادم . " تقادم الدعوى " . عقد " فسخ العقد " .

حق المشتري فى استرداد الثمن من البائع فى حالة فسخ البيع . أساسه إسترداد ما دفع بغير حق . المادة ١٨٢ مدنى . وفى حالة إنقضاء العقد من تلقاء نفسه أساس رد الثمن أنه أثر من آثار الفسخ أو الإنقضاء . المادة ١٦٠ مدنى . عدم خضوع دعوى الفسخ للتقادم الثلاثى . تقادمها بخمس عشرة سنة . للدائن طالب رد الثمن كلما كان له أن يرفع دعوى الفسخ .

( و ) بيع . " آثار البيع " . " ثمار المبيع وفوائد الثمن " . التزام " مقاصة " .

إستحقاق البائع لثمار المبيع يقابله إستحقاق المشتري لفوائد الثمن . حصول المقاصة بينهما بقدر الأقل منهما .

( ز ) التزام . " المقاصة القضائية " . دعوى . " الطلب العارض " . إستئناف .

المقاصة القضائية لا تكون إلا بدعوى أصلية أو فى صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على خصمه . إبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الإستئناف . عدم قبوله .

١ - مقتضى عدم اعتداد جهة الإصلاح الزراعى بالبيع الصادر ممن خضع لقانون الإصلاح الزراعى والذي لم يثبت تاريخه قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، هو الاستيلاء على القدر المتصرف فيه ما دام البائع لم يحتفظ به فى إقراره ضمن المائتى فدان التى اختار الاحتفاظ بها باعتبارها الحد الأقصى الجائز تملكه طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

٢ - عقد البيع يفسخ حكما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي . ويترتب على الانقضاء ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ويحمل تبعه الاستحالة فى هذه الحالة المدنى بالإلتزام الذى استحال تنفيذه عملا بمبدأ تحمل التبعة فى العقد الملزم للجانبين . فإذا أثبت الحكم المطعون فيه أن إلتزام البائع ( الطاعن ) بنقل ملكية العين المبيعة قد صار مستحيلا بسبب الإستيلاء عليها لديه تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الإلتزام ترجع إلى سبب أجنبي وإذا كان حصول الاستحالة لهذا السبب لا يعفى البائع من رد الثمن الذى قبضه إذ أن هذا الثمن واجب رده فى جميع الأحوال التى يفسخ فيها للعقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدنى ويقع الغرم على البائع نتيجة تحمله التبعة فى انقضاء إلتزامه الذى استحال عليه تنفيذه فإنه يكون غير منتج دفاع الطاعن بعدم وقوع خطأ منه وبإهمال المطعون ضدهم ( المشتري ) فى تسجيل العقد أو إثبات تاريخه قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ .

٣ - تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ الواردة على الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للإستيلاء وفقا للإقرار المقدم منه تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى ، ممتنع على المحاكم بنص المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتختص به اللجان القضائية المنصوص عليها فى تلك المادة دون غيرها .

٤ - البين من المادة ٤٤٠ من القانون المدنى أن الإخطار المنصوص عليه فيها لا يكون إلا حين ترفع على المشتري دعوى من الغير باستحقاق المبيع ولا محل

للتمسك بعدم حصول هذا الإخطار إلا حيث يرجع المشتري على البائع بضمان الاستحقاق على أساس قيام عقد البيع . أما إذا إختار المشتري سبيل المطالبة بفسخ العقد فإنه لا مجال لتطبيق المواد من ٤٤٠ إلى ٤٤٣ من القانون المدني الخاصة بضمان الاستحقاق . وقد أفصح المشرع عن استقلال دعوى الضمان عن دعوى الفسخ والإبطال في المادة ٤٤٣ من القانون المدني التي بينت عناصر التعويض الذي يحق للمشتري أن يطلبه من البائع في حالة الرجوع عليه بدعوى الضمان عند استحقاق المبيع . كله وذلك بنصه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن " كل هذا ما لم يكن رجوع المشتري مبنيًا على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله " .

٥ — لئن كان حق المشتري في استرداد الثمن من البائع في حالة فسخ البيع يقوم على أساس استرداد ما دفع بغير حق — الأمر الذي أكدته المادة ١٨٢ من القانون المدني بنصها على أنه يصح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذًا لإلتزام زال سببه بعد أن تحقق وهو ما ينطبق على حالة ما إذا نفذ أحد المتعاقدين إلتزامه في عقد فسخ بعد ذلك إلا أنه في حالة انقضاء العقد من تلقاء نفسه — طبقا للمادة ١٥٩ مدني — لاستحالة تنفيذ البائع إلتزامه بنقل الملكية بسبب الإستيلاء لديه على الأطنان المبيعة تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعي ومنازعة البائع في حصون هذا الانقضاء قبل رفع الدعوى وأثناء نظرها لا يقضي برد الثمن إلا كأثر من الآثار المترتبة على فسخ العقد أو إنقضاؤه طبقا للمادة ١٦٠ من القانون المدني . وإذا كانت دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ولا تقادم إلا بخمس عشرة سنة فإنه طالما يكون للدائن أن يرفع هذه الدعوى فإنه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة على الفسخ ومنها رد الثمن إذ لا يكون هذا الثمن مستحق الأداء وممكنًا للمطالبة به إلا بعد تقرير الفسخ .

٦ — وإن كان يترتب على انقضاء عقد البيع أن يعاد العاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فيرد المشتري المبيع وثماره إذا كان قد تسلمه ويرد البائع الثمن وفوائده ، إلا أن استحقاق البائع لثمار المبيع يقابله استحقاق المشتري لفوائده الثمن وتحصل المقاصة بينهما بقدر الأقل منهما .



٧ - المقاصة القضائية لا تكون إلا بدعوى أصلية أوفى صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه طبقا للمادة ١٥٢ من قانون المرافعات فإذا كان الطاعن لم يبد طلب المقاصة القضائية بين ما هو مستحق عليه من الثمن وما هو مستحق له من الثمار إلا أمام محكمة الاستئناف فإنه حتى لو اعتبر هذا الطلب منه طلبا عارضا فإنه يكون غير مقبول لإبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ومن ثم فلا على المحكمة إن هي التفتت عنه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٥٦٠ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى المنصورة على الطاعن وقالوا فى بيانها إنه بمقتضى عقد صرف مؤرخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ اشتروا منه أرضا زراعية مساحتها ١٥ ط و ١٢ س بثن قدره ٣٠١ جنيه و ٦٧٠ مليم قبضه البائع منهم عند تحرير العقد وإذ صدر قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكان الطاعن من الملاك الخاضعين له والعقد غير ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ولم يحتفظ الطاعن بالأرض المبيعة - ضمن ما سمح له القانون الاحتفاظ به - فى الإقرار الذى قدمه للهيئة العامة للإصلاح الزراعى فقد استولت هذه الهيئة على الأرض المبيعة وترتب على ذلك تعذر قيام الطاعن بالتزامه بنقل ملكيتها إليهم الأمر الذى دفعهم إلى رفع هذه الدعوى للطالبة بفسخ العقد وإلزام الطاعن برد الثمن تبعا لذلك وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنسب مكتب الخبراء للانتقال إلى الأطيان موضوع النزاع ومعاينتها وبيان ما إذا كانت الحكومة قد استولت عليها تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعى وللإطلاع على الإقرار المقدم من الحاج أحمد الأترى لجهة الإصلاح الزراعى وبيان ما إذا كان القدر موضوع الدعوى

قد دخل ضمن الأطنان التي تركها المذكور للاستيلاء أم لا وتقدير ثمن الأرض وقت الاستيلاء وفي ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بفسخ العقد وبإلزام الطاعن برد الثمن فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٦١ سنة ١٥ ق — وفي ٨ فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — وبتقرير تاريخه ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن في قضائها بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور ذلك أنه أقام قضاءه على أن قرارا صدر من هيئة الإصلاح الزراعي بالاستيلاء لدى الطاعن على الأرض موضوع النزاع مع أن أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد صدور هذا القرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعي ويرى الطاعن أن استدلال الحكم المطعون فيه على وقوع الاستيلاء بما أثبتته الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية من اطلاعه على صورة محضر الاستيلاء المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ استدلال مخالف للقانون لأن هذا المحضر لا يغني عن وجوب صدور قرار من اللجنة المختصة سالفة البيان وأضاف الطاعن إنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف ورد عليه الحكم المطعون فيه بأنه لم يقل إن القدر المبيع دخل ضمن ما احتفظ به لنفسه مما يحول دون الإستيلاء عليه وهذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على ما أثاره إذ كان يتعين على المحكمة أن تتحقق من صدور قرار بالإستيلاء على الأرض المبيعة من اللجنة المختصة المشار إليها فيما سبق وبالأوضاع التي رسمها قانون الإصلاح الزراعي لأن هذا القرار وحده هو الذي ينشئ واقعة الإستيلاء .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ نصت على "أن تشكل لجان فرعية تقوم بعمليات الإستيلاء وحصر الأراضي المستولى عليها — كما نصت المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أن تشكل هذه اللجان من مندوب الحكومة بالمنطقة وممثل لتفتيش المساحة الذي تقع في اختصاصه الأطنان المستولى عليها أو معظمها

وواحد من رجال البوليس أو الإدارة في مركز البوليس الذى تقع في دائرة اختصاصه تلك الأطنان كما نصت هذه المادة على أن تتولى اللجنة العرعية تسلم الأراضى التى تقرر الاستيلاء عليها وحصر ما تسلمه ملحقا بها ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه قرر في هذا الصدد "وحيث إن الثابت من تقرير الخبير ومن مطالعة صورة محضر الاستيلاء المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ المحرر بمعرفة اللجنة الفرعية التى شكلت للاستيلاء على القدر الزائد عن المسموح به قانونا قبيل المدعى عليه الحالى أنه قد تم الاستيلاء على القدر موضوع الدعوى ضمن أطنان أخرى لمصلحة وزارة الإصلاح الزراعى وقد تم هذا الاستيلاء قبل قيام البائع بتنفيذ التزامه بنقل ملكية ما باعه للدعين (المطعون ضدهم)" وكان يبين من المحضر المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ الذى أشار إليه الحكم والمرفق بمحضر أعمال الخبير أن اللجنة التى قامت بالاستيلاء على الأطنان الواردة به كانت مشكلة من مندوب الحكومة لمنطقة الإصلاح الزراعى بالسنبلاوين ومن الملازم أول حنفى محمود رحال مندوب وزارة الداخلية وفائق سلامة مندوب تفتيش المساحة بالمنصورة ومحمد رجب عزمى مهندس منطقة السنبلاوين بالإصلاح الزراعى وبحضور السيد إبراهيم أحمد الإترى وكيل المالك فإن هذه اللجنة تكون مشكلة وفقا لنص المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعى والمادة ٩ من لائحته التنفيذية وتكون هى المختصة بعمليات الاستيلاء على الأراضى الزائدة على المائتى فدان وتسلم هذه الأراضى . وإذا كان مقتضى عدم الاعتداد بالتصرف الصادر من الطاعن إلى المطعون ضدهم لعدم ثبوت تاريخه قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ هو الاستيلاء على القدر المتصرف فيه ما دام الطاعن لا ينازع في أنه لم يحتفظ به في إقراره ضمن المائتى فدان التى اختار الاحتفاظ بها باعتبارها الحد الأقصى الجائز له تملكه فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن الأطنان موضوع العقد العرفى المؤرخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قد تم الاستيلاء عليها لدى الطاعن بمعرفة اللجنة القروية المختصة يكون قد أقام قضاءه على أسباب كافية لحمله ولا مخالفة فيها للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى القصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن العقد موضوع



التزاع انعقد في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وتقاعس المطعون ضدهم عن مطالبته بالتوقيع على العقد النهائي وعن إتخاذ الخطوات اللازمة لتسجيله أو إثبات تاريخه حتى صدر قانون الإصلاح الزراعي فإذا استولت جهة الإصلاح الزراعي على الأرض فإن الاستيلاء يكون ناشئا عن إهمال المطعون ضدهم وخطئهم وعليهم وحدهم تحمل تبعته، وأضاف الطاعن في دفاعه أن العقد ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بسبب تعامل المطعون ضدهم به مع بنك التسليف في شأن الحصول على السلف الزراعية وما يتعلق بذلك من استثمارات الحيازة وبسبب سدادهم الأموال الأميرية بناء على هذا العقد وطلب الطاعن من المحكمة ندم خبير لتحقيق هذا الدفاع وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بأنه لا إلزام على المطعون ضدهم بإثبات تاريخ العقد أو تسجيله وهو رد قاصر كما التفت الحكم عن طلب ندم الخبير دون أن يبدى سببا لذلك .

وحيث إن هذا النعي غير مديد ذلك بأن عقد البيع يفسخ حتما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب إستحالة تنفيذ إلزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي ويترتب على الانقراض ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ويحمل تبعه الإستحالة في هذه الحالة المدين بالالتزام الذي إستحال تنفيذه عملا بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن إلزام الطاعن بالبائع بنقل ملكية العين المبيعة قد صار مستحيلا بسبب الاستيلاء عليها لديه تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإنه يكون بذلك قد أثبت أن إستحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع إلى سبب أجنبي ، وإذا كان وقوع الإستحالة لهذا السبب الأجنبي لا يعفى الطاعن البائع من رد الثمن الذي قبضه بل إن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني ويقع الغرم على الطاعن نتيجة تحمله التبعة في إنقضاء إلزامه الذي إستحال عليه تنفيذه ، لما كان لما تقدم فإنه يكون غير مستج دفاع الطاعن بعدم وقوع خطأ منه وإهمال المطعون ضدهم في تسجيل عقدهم أو إثبات تاريخه قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - لما كان ذلك وكان تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

الواردة على الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرار المقدم منه تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى - ممتنعا على المحاكم بنص المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وتختص به اللجان القضائية المنصوص عليها فى تلك المادة دون غيرها فإن محكمة الاستئناف إذ قضت برد الثمن تأسيسا على إنفساخ العقد لإستحالة تنفيذ الطاعن لإلتزامه بنقل الملكية ورفضت طلب نذب خبير لتحقيق ثبوت تاريخ العقد وضمنت حكمها أنه لا مجال لبحث الخطأ أو تقدير الضرر فى الدعوى الحالية فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا وتضمن حكمها الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع فى هذا الشأن وبالتالى يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث الخطأ فى القانون وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بأنه لو صح أن قرارا صدر بالإستيلاء على الأرض المبيعة فإنه كان على المطعون ضدهم المبادرة بإخطاره به حتى يتمكن من الاعتراض عليه لدى الجهة المختصة وإذا كان المطعون ضدهم قد قعدوا عن إخطاره بهذا القرار ولم يعترضوا على قرار الإستيلاء فإن حقهم فى الضمان يكون قد سقط - إلا أن المحكمة ردت على دفاعه بأن رفع دعوى استرداد الثمن يعتبر إخطارا كافيا - ولما كانت الدعوى قد رفعت بعد تاريخ الإستيلاء بمدة تزيد على العامين فإن ما ذهبت إليه المحكمة يكون خطأ فى القانون إذ لا يمكن القول بأن الإخطار قد تم فى الموعد الملائم المقصود بالمادة ٤٤٠ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المواد من ٤٤٠ إلى ٤٤٣ من القانون المدنى خاصة بضمان الاستحقاق وبيّن من المادة ٤٤٠ أن الإخطار المنصوص عليه فيها لا يكون إلا حين ترفع على المشتري دعوى من الغير باستحقاق المبيع ولا محل للتمسك بعدم حصول هذا الإخطار إلا حيث يرجع المشتري على البائع بضمان الاستحقاق على أساس قيام عقد البيع أما إذا اختار المشتري سبيل المطالبة بفسخ العقد فإنه لا مجال لتطبيق هذه المواد وقد أفصح المشرع عن استقلال دعوى الضمان عن دعوى الفسخ والإبطال فى المادة ٤٤٣ من القانون المدنى التى بينت عناصر التعويض الذى يحق للمشتري أن يطلبه من البائع فى حالة الرجوع عليه

بدعوى الضمان عند استحقاق المبيع كله وذلك بنصه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن "كل هذا ما لم يكن رجوع المشتري مبنيًا على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله". لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضدهم قد رفعوا دعواهم بطلب فسخ عقد البيع المبرم بينهم وبين الطاعن ورد الثمن المدفوع تبعًا لذلك وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بإلزام الطاعن برد الثمن على أن التزامة بنقل ملكية الأطنان المبيعة إلى المشتري صار مستحيلًا بعد أن استولت الحكومة على هذه الأطنان لدى الطاعن فإن الحكم يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ومقامًا على ما يكفي لحمله ولا يبطله بعد ذلك ما قرره رداً على دفاع الطاعن من أن رفع الدعوى باسترداد الثمن تعتبر إخطاراً كافياً له واتجاهه بذلك إلى أعمال المادة ٤٤٠ سالفه البيان ما دام منطوقه جاء موافقاً للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الدعوى في حقيقتها دعوى رد ما دفع بغير وجه حق ودفع على هذا الأساس بسقوط الحق في إقامتها بمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ علم المطعون ضدهم بحقوقهم في الاسترداد وقال إن هذا العلم ثابت بصدور قانون الإصلاح الزراعي في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ورفضت المحكمة الأخذ بهذا الدفع استناداً إلى أن مدة السقوط لا تسري في حق المطعون ضدهم إلا من تاريخ الاستيلاء الحاصل في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ؛ حالة أن العقد قد انفسخ بقوة القانون في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ومن هذا التاريخ وحده يجب احتساب مدة السقوط .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك بأنه وإن كان حق المشتري في استرداد الثمن من البائع في حالة فسخ البيع يقوم على أساس استرداد ما دفع بغير حق ، وقد أكدت المادة ١٨٢ من القانون المدني هذا المعنى بنصها على أن يصح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للترام زال سببه بعد أن تحقق ، وهو ما ينطبق على حالة ما إذا نفذ أحد المتعاقدين التزامه في عقد فسخ بعد ذلك ، إلا أنه لما كان الثابت إن المطعون ضدهم رفعوا دعواهم بطلب فسخ



البيع ورد الثمن المدفوع تبعا لذلك وبنوا طلب الفسخ على استحالة تنفيذ الطاعن البائع للترامه بنقل الملكية بسبب الاستيلاء لديه على الأطنان المبيعة تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وهو الأمر الذي يترتب عليه قانونا انفساخ العقد من تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني وكان الطاعن قد نازع المطعون ضدهم قبل رفع الدعوى وأثناء نظرها في وقوع هذا الإنفساخ وكان رد الثمن لا يقضى به في هذه الحالة إلا كآثر من الآثار المترتبة على فسخ العقد أو انفساخه طبقا للمادة ١٦٠ من القانون المدني التي تقضي بأنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد وكانت دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ولا تتقادم إلا بخمس عشرة سنة فإنه طالما يكون للدائن أن يرفع هذه الدعوى فإنه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة على الفسخ ومنها رد الثمن إذ لا يكون هذا الثمن مستحق الأداء وممكنا المطالبة به إلا بعد تقرير الفسخ وإذا كان الثابت أن المطعون ضدهم رفعوا دعواهم بطلب الفسخ في ٦ مايو سنة ١٩٥٩ أي قبل انقضاء مدة التقادم المقررة لسقوط هذه الدعوى فإن حق المطعون ضدهم في مطالبة البائع برد الثمن تبعا لانفساخ العقد لا يكون قد سقط بالتقادم، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون فإنه لا يؤثر في قضائه بعد ذلك ماورد به من تقرير قانوني خاطيء بشأن هذا التقادم وبدء سريانه ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسبب ذلك أنه جعل للمطعون ضدهم الحق في استرداد الثمن كاملا دون أن يخصم منه قيمة الفائدة الحقيقية التي عادت عليهم نتيجة استغلالهم الأرض موضوع العقد الذي تم فسخه وذلك تأسيسا على ما قاله الحكم من أن الفائدة العائدة عليهم من الإنتفاع بالأرض تقابل الفائدة التي حصل عليها نتيجة احتفاظه بالثمن وإذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن فوائد الثمن تقل كثيرا عن غلة الأرض خلال فترة استغلال المطعون ضدهم لها وطلب ندب خبير لتحقيق ذلك فإن الحكم المطعون فيه — إذ لم يجبه إلى هذا الطلب وألزمه برد الثمن كاملا مع أن فسخ العقد يقتضي إعادة الطرفين إلى الحالة التي كانا عليها قبل إنشائه — يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأنه وإن كان يترتب على انفساخ عقد البيع أن يعاد العاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فيرد المشتري المبيع وثماره إذا كان قد تسلمه ويرد البائع الثمن وفوائده إلا أن استحقاق البائع لثمار المبيع يقابله استحقاق المشتري لفوائد الثمن وتحصل المقاصة بينهما بقدر الأقل منهما وإذا كان المطعون ضدهم قد طلبوا فسخ العقد واقتصروا على طلب رد الثمن دون الفوائد فإنه وقد استحال على الطاعن تنفيذ التزامه بنقل ملكية هذا المبيع فإنه ملزم أمام المشتري برد الثمن المقابل للمبيع بصرف النظر عن التزام المشتري بثماره التي تقابل فوائد الثمن ولذلك يكون طلب الطاعن خصم ما زاد من قيمة الثمار على فوائد الثمن المستحقة للمشتري من الثمن الذي طالب المطعون ضدهم برده هو طلب بإجراء المقاصة القضائية بين ما هو مستحق عليه من الثمن وما هو مستحق له من الثمار— وهذه المقاصة لا تكون إلا بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه طبقا للمادة ١٥٢ من قانون المرافعات وإذا كان الطاعن لم يبد هذا الطلب إلا أمام محكمة الاستئناف فإنه حتى إذا اعتبر هذا الطلب منه طلبا عارضا فإنه يكون غير مقبول لإبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ومن ثم فلا على المحكمة أن هي التفتت عنه كما أنه إذ كان طلب نذب الخبير لتقدير المنفعة التي عادت على المشتري غير مجد في الدعوى لما سلف بيانه فإن النعى بإفغال الحكم الرد عليه يكون غير متج .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته غير سديد متعينا رفضه .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: الدكتور محمد حافظ هريدي، والسيد عبد المنعم الصراف، وسليم راشد أبو زيد، ومحمد سيد أحمد حماد.

(٥٤)

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ القضائية<sup>(١)</sup>

(أ) بيع "عقد البيع غير المسجل". حوالة. "محل الحوالة".

عقد البيع غير المسجل يولد حقوقاً وإلتزامات شخصية. يجوز للشترى حوالة حقوقه الشخصية قبل البائع، لشخص آخر.

(ب) حوالة "نفاذ الحوالة وأثرها". دعوى. "دعوى الفسخ". بيع.

نفاذ الحوالة قبل المحال عليه لإعلانه بها. للحال له مقاضاته دون حاجة إلى اختصام المحيل. انتقال الحق المحال به مع الدعاوى التي تتركه ومنها دعوى الفسخ لعدم تنفيذ البائع (المحال عليه) لإلزامه.

(ج) حوالة "أثر الحوالة".

بانعقاد الحوالة بين المحيل والمحال له ينتقل نفس الحق المحال به وبكل قيمته ولو كان المحال له قد دفع فيه ثمنًا أقل.

(د) إصلاح زراعي "عقد البيع الثابت التاريخ". بيع. حوالة. دعوى "دعوى الفسخ".

عقد البيع غير المسجل الثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. صحيح بين طرفيه ولا يعتد به قبل جهة الإصلاح الزراعي. حوالة المشتري حقوقه الشخصية المترتبة على عقد البيع الذي لم تعتد به جهة الإصلاح الزراعي. للحال له أن يطلب الحكم على المحال عليه بفسخ العقد الصادر منه للحيل وإلزامه برد ما دفع من الثمن.

(١) تضمن هذا الحكم ذات القواعد ١ و ٢ و ٦ و ٧ الواردة بالطعن السابق.



١ — عقد البيع غير المسجل يولد حقوقا وإلتزامات شخصية بين البائع والمشتري فيجوز للمشتري أن يحيل لآخر ما له من حقوق شخصية قبل البائع .

٢ — إذا كانت الحوالة نافذة قبل المحال عليه لإعلانه بها فإن للمحال له أن يقاضيه في شأن الحقوق المحال بها دون حاجة إلى إختصاص المحيل لأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال له مع الدعاوى التي تؤكد ومنها دعوى الفسخ لعدم تنفيذ البائع لإلتزامه لأنها تكفل للمشتري أن يسترد الثمن فيعتبر بمثابة ضمان له ينتقل بالحوالة مع حقه المحال به .

٣ — بانعقاد الحوالة بين المحيل والمحال له ينتقل نفس الحق المحال به من المحيل إلى المحال له وبكل قيمته ولو كان المحال له قد دفع فيه ثمنا أقل .

٤ — عقد البيع العرفي الغير ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يعتبر صحيحا بين طرفيه ولكن لا يعتد به قبل الإصلاح الزراعي . فإذا أحال المشتري حقوقه الشخصية المترتبة على العقد إلى آخروتيين له أن جهة الإصلاح الزراعي لم تعتد بالعقد لعدم ثبوت تاريخه فإن للمحال له أن يطلب الحكم على المحال عليه بفسخ عقد البيع الصادر منه للمحيل وإلزامه تبعا لذلك برد ما دفع من الثمن بعد أن أصبح حقا له بموجب عقد الحوالة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٨٧٣ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة على الطاعن والهيئة العامة للإصلاح الزراعي (المطعون ضدها الثانية) طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع المبرم في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بين الطاعن بوصفه بائنا والصيد خضرة فرحات أبو العينين مشتريه والذي حل فيه

محلها وإلزام المدعى إليه البائع ( الطاعن ) بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ ج والمصاريف وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٦ باع الطاعن للسيدة خضرة فرحات فداناً بزماء ناحية الإنشاصية مركز أجا لقاء ثمن قدره ١٠٠٠ ج سدد على دفعات آخرها في ١٩٥٤/١١/١٥ بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ، وأن المشتري تصرف له في الفدان المذكور بعقد عرفي مؤرخ ٥ مايو سنة ١٩٥٩ وبذلك انتقلت إليه كافة حقوق المشتري المترتبة على العقد قبل البائع ( الطاعن ) ومنها التزامه بنقل ملكية الفدان المبيع إليه ، وإذا استولى الإصلاح الزراعي على الفدان موضوع العقد لأن البائع وهو الطاعن كان يملك ما يزيد على الحد الأقصى الجائز تملكه ولم يحتفظ بهذا القدر ضمن المائتي فدان التي احتفظ بها في إقراره ، فقد وجه إلى الطاعن بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥٩ إنذاراً أخطره فيه بمحوالة عقد البيع إليه وأنذره بضرورة تنفيذ التزامه بنقل ملكية الفدان المبيع إليه وبتمكينه من وضع يده عليه أو استبدال فدان آخر به لم يصدر عنه قرار بالاستيلاء ، وإذا لم يستجب لذلك فقد أقام عليه الدعوى بطلباته سالفة الذكر — دفع الطاعن الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة لعدم وجود رابطة قانونية بينه وبين رافعها ( المطعون ضده الأول ) كما دفع بأن أوراق الدعوى خلت مما يثبت أن الإصلاح الزراعي استولى على الفدان المبيع منه للسيدة خضرة فرحات وبأن التصرف الصادر منها للمطعون ضده الأول ينطوي على مضاربة قضائية من الأخير لصدوره بعد العمل بقانون الإصلاح الزراعي وطلب الطاعن في ختام دفاعه رفض الدعوى — وبتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها وبفسخ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٥٠/١٠/٢٦ الصادر من الطاعن للسيدة خضرة فرحات والمتضمن بيع الأول للثانية الفدان المبين بصحيفة الدعوى بالعقد المذكور لقاء ثمن قدره ١٠٠٠ ج والمحول للمطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٥٩/٥/٥ وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ١٠٠٠ ج قيمة الثمن المقبوض ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ٢٦٥ سنة ١٥ ق المنصورة وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في قضائها بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت

فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى وأخذ بأسبابه أقام قضاءه على أن قرارا صدر من هيئة الإصلاح الزراعى بالاستيلاء لدى الطاعن على الأطنان موضوع النزاع مع أن أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد صدور هذا القرار من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعى ، ويرى الطاعن أن استدلال الحكم المطعون فيه على صدور الاستيلاء بالاقرار الصادر من محامى الإصلاح الزراعى هو استدلال مخالف للقانون لأن صدور هذا الاقرار فى المذكرة المقدمة منه للحكمة لا يغنى عن صدور قرار الاستيلاء من اللجنة المختصة المشار إليها فيما سبق وبالأوضاع التى رسمها قانون الإصلاح الزراعى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ نصت على أن "تشكل لجان فرعية تقوم بعمليات الاستيلاء وحصر الأراضى المستولى عليها" كما نصت المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أن "تشكل هذه اللجان من مندوب الحكومة بالمنطقة وممثل لتفتيش المساحة الذى تقع فى دائرة اختصاصه تلك الأطنان كما نصت هذه المادة على أن تتولى اللجنة الفرعية تسلم الأراضى التى تقرر الاستيلاء عليها وحصر ما تسلمه ملحقا بها " ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أنه جاء به قوله " إن المدعى ( المطعون ضده الأول) قدم تأييدا لدعواه حافظة مستندات رقم ٤ دوسيه احتوت على (١) خطاب مؤرخ ١٩٥٩/٢/٧ مرسل من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى إدارة الاستيلاء إلى السيدة خضرة فرحات أبو العينين تخطر بها فيه بأنه إشارة إلى الشكوى المقدمة منها بتاريخ ١٩٥٩/١/١٦ بشأن مشتراها لمساحة ١ ف و ١٥ من أطنان زراعية بناحية الإنشاصية مركز أجادقيلية من السيد / أحمد محمود الأتربى ( الطاعن ) ترجوا الهيئة العامة للإصلاح الزراعى موافاتها بما يوجد لديها من مستندات وأوراق مثبتة تاريخها قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى يمكن النظر فى طلبها ( ٢ ) خطاب مؤرخ



١٩٥٩/٣/٢٥ مرسل من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي منطقة السنبلاوين إلى السيدة خضرة فرحات (التي حل محلها المطعون ضده الأول) ويتضمن طلب حضورها إلى مقر زراعة ميت أبو الحسن للتوقيع على عقد إيجار بمساحة ١ ف ١٥٥ س في مدة أقصاها ١٥ يوما. وأن السيد وزير الإصلاح الزراعي بصفته (المطعون ضده الثاني) قدم مذكرة بدفاعه رقم ١٢ دوسيه قال فيها إن معلومات الإصلاح الزراعي تنحصر في أنه تم الاستيلاء فعلا على أطيان بناحية الإنشاصية مركز أجا قبل السيد / أحمد محمود المرسى الأتربي وهذه المساحات المستولى عليها حسب ما ذكر الاستيلاء ووضع اليد كالآتي ... حوض الأوسية رقم ١٢ "١ ف ١٥٥ س" وضع يد خضرة فرحات وتاريخ الاستيلاء عليها ١٩٥٦/١٢/١٩ كما أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض دفاع الطرفين خلص إلى قوله "ولما كانت الحكومة قد استولت على القدر المبيع بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٠/١٠/٢٦ كما جاء بمذكرة الإصلاح الزراعي رقم ١٢ دوسيه إذ وقع هذا القدر ضمن الزائد على ٢٠٠ ف ولم يحتفظ البائع (الطاعن) به ضمن القدر الذي احتفظ به لنفسه ومن ثم أصبح هذا القدر مملوكا للحكومة طبقا لما نصت عليه المادة ١٣ مكررة فقرة أخيرة من قانون الإصلاح الزراعي وأصبح التزام البائع بنقل ملكية المبيع مستحيل التنفيذ". وهذا الذي قرره الحكم المطعون لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه قصور. ذلك بأنه ما دام الطاعن لا ينازع في أنه لم يحتفظ بالقدر المبيع في إقراره ضمن المائتي فدان التي اختار الاحتفاظ بها باعتبارها الحد الأقصى الجائز له تملكه وكان الطاعن مقرا في السبب الرابع من أسباب الطعن بأنه لم يقدم أي دليل لجهة الإصلاح الزراعي على ثبوت تاريخ تصرفه إلى السيدة خضرة فرحات في القدر موضوع النزاع قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ فإن مقتضى ذلك عدم إعتداد بجهة الإصلاح الزراعي بتصرفه هذا وقيامها بالاستيلاء على القدر المتصرف فيه باعتباره زائدا على المائتي فدان التي اختار الاحتفاظ بها كحد أقصى لما يجوز له تملكه. لما كان ذلك فإن محكمة الموضوع إذ اعتبرت الأطيان المباعة من الطاعن إلى السيدة خضرة والتي حل محلها المطعون ضده الأول فيها - قد تم الاستيلاء عليها لدى الطاعن بمعرفة الإصلاح الزراعي وأقامت قضائها في هذا الشأن

على الخطابين المرسلين من جهة الإصلاح الزراعي للمشتريين من الطاعن وعلى إقرار جهة الإصلاح الزراعي بمحصول الإستيلاء فإنها تكون قد أقامت قضاءها على أسباب كافية لحمله ولا مخالفة فيها للقانون ما دامت قد وجدت في الأوراق المقدمة لها ما يكفي لإقتناعها بمحصول هذا الإستيلاء بالطريق القانوني .  
لما كان ما تقدم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم رفض الدفع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ما قاله من أن إقرار التنازل الصادر من السيدة خضرة فرحات إلى المطعون ضده الأول في ٥ مايو سنة ١٩٥٩ هو عقد حوالة أحالت بموجبه الأولى إلى الثاني جميع حقوقها المترتبة على عقد البيع الإبتدائي الصادر لها من الطاعن في ٢٦/١٠/١٩٥٠ ورتبت على ذلك أن للمطعون ضده الأول كمال له أن يطالب الطاعن كمال عليه بحقوقه الناشئة عن الحوالة، وهذا من الحكم خطأ في القانون لأن الثابت من إقرار التنازل المذكور أنه عقد بيع عرفي باعت بموجبه السيدة خضرة فرحات الفدان الذي اشتريته من الطاعن إلى المطعون ضده الأول فيعتبر الأخير مشتريا ( ثانيا ) ولا يجوز بالتالي أن توجه الخصومة منه إلى الطاعن إلا إذا مثلت فيها المشتري منه ، وإذ لم يختصها المطعون ضده الأول فتكون دعواه غير مقبولة . ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بقضائه برفض الدفع بعدم قبولها .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن الحكم الإبتدائي الذي أقر الحكم المطعون فيه أسبابه ، أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على قوله " وحيث إنه فيما يتعلق بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة فإنه يجوز في البيع غير المسجل لمقارن معين بالذات أن يحول المشتري حقه الشخصي وفقا لإجراءات الحوالة لإجراءات التسجيل لأن البيع غير المسجل يقتصر على إنشاء حقوق شخصية فتكون قابلة للحوالة ومن المقرر طبقا للمادة ٣٠٥ مدني أنه لا بد لنفاذ الحوالة في حق المدين المحال عليه من إعلانه بهذه الحوالة أو قبوله لها ... وحيث إنه تطبيقا لما تقدم ولما كان الثابت من المستندات المقدمة من المدعي " المطعون ضده الأول " أن خضرة فرحات أبو العينين



حولت للمدعى عقد البيع الصادر لها من المدعى عليه " الطاعن " بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٦ بموجب إقرار التنازل المؤرخ ١٩٥٩/٥/٥ فتكون قد تنازلت للمدعى عن حقوقها الشخصية قبل المدعى عليه وأن هذه الحوالة قد تمت صحيحة لإعلانها إلى المدعى عليه بالإندار الموجه من المدعى " المطعون ضده الأول " إلى المدعى عليه " الطاعن " والمعلن في ١٩٥٩/٥/٢٠ فهي نافذة في حقه ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لا يقوم على أساس صحيح " وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأن عقد البيع غير المسجل يولد حقوقا والتزامات شخصية بين البائع والمشتري فيجوز للمشتري أن يحيل لآخر ماله من حقوق شخصية قبل البائع . وإذا كان الثابت من الأوراق أن السيدة خضرة فرحات قد اشترت من الطاعن فدانا بعقد ابتدائي مؤرخ ١٩٥٠/١٠/٢٦ ثم صدر منها في ٥ مايو سنة ١٩٥٩ عقد للمطعون ضده الأول وصف بأنه إقرار تنازل وجاء به أنها بموجب الإقرار المذكور تنازلت إلى المطعون ضده الأول عن عقد البيع الصادر لها من الطاعن نظير الثمن الوارد به وقدره ١٠٠٠ جنيه وأنها تسلمت هذا المبلغ من المتنازل إليه وأصبح له كافة ما كان لها من حقوق على الفدان المبيع ، وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت من ذلك أن نية الطرفين قد اتجهت إلى أن تحول السيدة خضرة إلى المطعون ضده الأول ماله من حقوق شخصية مترتبة على عقد البيع الصادر لها من الطاعن ، وكان هذا الاستخلاص سائغا وتحتمله عبارات العقد فلا سبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في ذلك . وإذا كانت الحوالة نافذة قبل المحال عليه لإعلانه بها فإن للمطعون ضده الأول المحال له أن يقاضيه في شأن الحقوق المحال بها دون حاجة لاختصاص المحيلة لأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال له مع الدعاوى التي تؤكد ومنها دعوى الفسخ لعدم تنفيذ البائع لالتزامه لأنها تكفل للمشتري أن يسترد الثمن فتعتبر بمثابة ضمان له ينتقل بالحوالة مع حقه المحال به — لما كان ماتقدم فإن محكمة الموضوع تكون قد أصابت إذ قضت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص المحيلة فيها . ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن التكييف الصحيح لعقد المطعون ضده الأول أنه شراء لحق متنازع عليه لأن هذا العقد صدر إليه في ١٩٥٩/٥/٥ من السيدة خضرة فرحات المشتري من الطاعن بعد أن نازعها الاصلاح الزراعي في عقد شرائها وطلب منها في ١٩٥٩/٣/٢٥ الحضور لتحرير عقد لإيجار منه إليها عن الفدان المتنازع عليه ، وإذ كان المطعون ضده الأول على علم بذلك قبل أن يشتري منها هذا الفدان فإنه يكون مشتريا لحق متنازع عليه فلا يلزم الطاعن عملا بالمادة ٤٦٩ مدني إلا بأن يرد إليه الثمن الحقيقي الذي دفعه للبائعة وهو يقل كثيرا عن الثمن الذي اشترت به من الطاعن والمطالب برده ولهذا طلب الطاعن من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن المطعون ضده الأول لم يدفع للسيدة خضرة فرحات في البيع الصادر منها إليه سوى مبلغ أربع مائة جنيه ، وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن المتقدم الذكر ردا خاطئا إذ وضع في اعتباره عقد المشتري الأصلية وطبق عليه قواعد الفسخ مع أن سند المطعون ضده الأول هو العقد الثاني الذي انتقلت به حقوق المشتري الأصلية إليه ، كما التفتت المحكمة عن طلب الإحالة إلى التحقيق ولم ترد عليه مما يجعل حكمها قاصرا للتسبيب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بقوله إن عقد البيع لم يتم تسجيله فلا تنشأ عنه إلا التزامات شخصية قيمتها الثمن المحدد في العقد وليس العقار موضوع العقد ولا محل لمناقشة الثمن وقيمة المبيع لأن الحال في هذه الدعوى يخضع لقواعد الفسخ فهي التي تحكمه ، وهذا الذي قرره محكمة الموضوع لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه بانهقاد الحوالة بين المحيل والمحال له — على ما جاء في الرد على السبب الثاني — يستقل نفس الحق المحال به من المحيل إلى المحال له وبكل قيمته ولو كان المحال له دفع فيه ثمنا أقل . وإذ كان الطاعن — لا ينازع في أن السيدة خضرة فرحات قد اشترت منه فدانا بعقد ابتدائي مؤرخ ١٩٥٠/١٠/٢٦ لقاء ثمن قبضه قدره ألف جنيه ، وكان العقد المذكور يعتبر صحيحا بين طرفيه ولكن لا يعتد به قبل جهة الاصلاح الزراعي إلا إذا كان ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، فإن المشتري إذ أحالت حقوقها الشخصية المترتبة على هذا العقد للمطعون ضده الأول وتبين له أن جهة

الإصلاح الزراعي لم تعتد بالعقد لعدم ثبوت تاريخه فان له كمال إليه أن يطلب الحكم على المحال عليه ( الطاعن ) بفسخ عقد البيع الصادر منه للمحيلة وإلزامه تبعا لذلك برد مبلغ الألف جنيه الذي قبضه كاشن من المحيلة بعد أن أصبح حقه بموجب عقد الحوالة . لما كان ذلك فان محكمة الإستئناف إذ قضت للمطعون ضده بكامل الثمن المدفوع من المحيلة إلى الطاعن لا تكون قد خالفت القانون كما أنها تكون محقة في إلتفاتها من طلب الأخير إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن مادفعه المحال له ( المطعون ضده الأول ) للمحيلة هو ٤٠٠ جنيه فقط ، لأنه طلب غير منتج في الدعوى لما سلف بيانه . وإذا كان فيما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه مما سلف الإشارة إليه ما يحمل الرد الضمني على هذا الطلب فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بأن المشتري الأصلية قد أخطأت إذ قعدت عن تقديم أدلة ثبوت تاريخ عقدها إلى هيئة الإصلاح الزراعي رغم صدوره قبل نفاذ قانون الإصلاح الزراعي بعامين تقريبا وثبوت تاريخه فعلا قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ إذ كانت تسدد بموجبه الأموال الأميرية عن الأرض المبيعة لها كما تعاملت به مع بنك التسليف في شأن السلف الزراعية وربط الحيازات الرسمية فإن كان الإصلاح الزراعي قد استولى فعلا على القدر المبيع لها بعد أن تصرف فيه إلى المطعون ضده الأول فان هذا الاستيلاء كان نتيجة خطأها ومن حق الطاعن أن يتمسك بذلك في وجه المطعون ضده الأول سواء أكان مشتريا ثانيا أو محالا إليه ولا يحق له لذلك استرداد الثمن . ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن الدعوى موضوعها الفسخ المقرر بالمادة ١٥٩ مدني وأن الخطأ محله دعوى أخرى . وهو رد قاصر وغير سديد لأن الطاعن كجائع لا يضمن استحقاق المبيع للغير وهو الإصلاح الزراعي ما دام الإستحقاق قد وقع بخطأ المشتري الأصلية وإهمالها في تقديم أدلة ثبوت تاريخ عقدها لجهة الإصلاح الزراعي وفي إخطار الطاعن ليقوم بذلك . وإذا لم تناقش محكمة الإستئناف دفاع الطاعن في هذا الخصوص ولم ترد عليه فان حكمها يكون مشوبا بالقصور .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن عقد البيع يفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للسادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي ويترتب على الانفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ويحمل تبعه الإستحالة في هذه الحالة المدين بالتزام الذى استحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجائين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التزام الطاعن البائع بنقل ملكية العين المبيعة قد صار مستحيلًا بسبب الإستيلاء عليها لدى الطاعن تنفيذًا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، فانه يكون بذلك قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الإلتزام ترجع إلى سبب أجنبي لا يد للبائع فيه وإذا كان وقوع الإستحالة بهذا السبب الأجنبي لا يعفى الطاعن البائع من رد الثمن الذى قبضه بل إن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التى يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق للسادة ١٦٠ من القانون المدنى ويقع الغرم على الطاعن نتيجة تحمله تبعه لإنقضاء الإلتزام الذى استحال عليه تنفيذه — لما كان ما تقدم فانه يكون غير منتج مادفع به الطاعن من خطأ المشتري الأصلية وإهمالها في تقديم أدلة ثبوت تاريخ عقدها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ إلى جهة الإصلاح الزراعى أو إخطاره ليقوم بذلك . لما كان ذلك وكان لا محل لما يثيره الطاعن بشأن عدم ضمانه استحقاق المبيع لأن المطعون ضده الأول لم يرجع عليه بضمان الإستهقاق وإنما طالب بفسخ العقد لاستحالة تنفيذ الطاعن البائع للإلتزامه فإن محكمة الإستئناف إذ قضت برد الثمن تأسيساً على انفساخ العقد واستحالة تنفيذ الطاعن للإلتزامه بنقل الملكية وضمنت حكمها أن لا مجال لبحث الخطأ أو تقدير الضرر في الدعوى الحالية فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً وتضمن حكمها الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع في هذا الشأن وبالتالي يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المشتري الأصلية قد انتفعت بالعين المبيعة زهاء تسع سنوات من تاريخ البيع إلى تاريخ الإستيلاء عليها في سنة ١٩٥٩ وطلب خصم قيمة هذه



المنفعة من الثمن المطالب برده كما طلب نذب خبير لتقدير ما عاد على المشتري الأصلية من منفعة خلال هذه المدة ولكن المحكمة التفتت من هذا الدفاع دون أن ترد عليه وألزمته بالثمن كاملا دون أن تخصم منه قيمة هذه المنفعة وبذلك جاء حكمها مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأنه وإن كان يترتب على انفساخ عقد البيع أن يعاد العاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فيرد المشتري المبيع وثماره إذا كان قد تسلمه ويرد البائع الثمن وفوائده ، إلا أن استحقاق البائع لثمار المبيع يقابله استحقاق المشتري لفوائد الثمن وتحصل المقاصة بينهما بقدر الأقل منهما ، وإذا كان المطعون ضده الأول قد طلب فسخ العقد واقتصر على طلب رد الثمن دون الفوائد فإنه وقد استحال على الطاعن البائع تنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع فإنه ملزم أمام المشتري برد الثمن المقابل للمبيع بصرف النظر عن التزام المشتري بثماره التي تقابل فوائد الثمن ، ولذلك يكون طلب الطاعن خصم ما زاد من الثمار على فوائد الثمن — من الثمن الذي طالب المطعون ضده الأول برده — هو طلب بإجراء المقاصة القضائية بين ما هو مستحق عليه من الثمن وما هو مستحق له من الثمار ، وهذه المقاصة لا تكون إلا بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الأصلية طبقا للمادة ١٥٢ من قانون المرافعات ، وإذا كان الطاعن لم يبد هذا الطلب إلا أمام محكمة الاستئناف فإنه حتى إذا اعتبر هذا الطلب منه طلبا عارضا فإنه يكون غير مقبول لإبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ومن ثم فلا عليها إن هي التفتت عنه ، كما أنه إذا كان طلب نذب الخبير لتقدير المنفعة التي عادت على المشتري غير مجد في الدعوى لما سلف بيانه فإن النعي بإغفال الحكم الرد عليه يكون غير منتج .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم ملام ، وعثمان زكريا .

(٥٥)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . "إجراءات الطعن" . "إعلان الطعن" .

صحة الطعن بالنقض الذي أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل  
مرضه على دائرة فحص الطعون والذي لم يعلن في الميعاد ، إذا أعلن في الميعاد الذي حدده  
القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ .

(ب) نزع الملكية للنفعة العامة . "الإستيلاء دون إجراءات" . غصب .

استيلاء جهة الإدارة على أطميان دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية بعد خصها .

(ج) إجارة . "إجارة الأرض الزراعية" . "أجرة الأرض الزراعية" .

إصلاح زراعي .

نص المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية التي  
تقوم بين المالك والمستأجر .

(د) ريع . "تقدير الريع" . غصب . إصلاح زراعي . "أجرة الأرض  
الزراعية" .

الغصب باعتباره عملاً غير مشروع يلزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه .  
عدم تقيد المحكمة بالمادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالريع لصاحب  
العقار المقتصب . إفتبار الريع بمثابة تعويض .

- (٥) نزع الملكية للنفعة العامة . "الاستيلاء دون إجراءات" . "أثره" . ملكية . "أسباب كسب الملكية" . فوائد . "فوائد التأخير" . فصب . ريع .

إستيلاء الحكومة على عقار جبرا دون اتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ ، فصب . عدم نقله ملكية العقار للحكومة . لصاحبه المطالبة بريعه ، إتهام الفصب إذا طالب بقيمته وحكم له بها نهائيا . إلزام الحكومة بالوفاء بهذه القيمة وفوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية .

١ — إذا كان التقرير بالطعن قد حصل في يناير سنة ١٩٦٣ وأدرجه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ، فإنه وإن كان الطاعن لم يقم بإعلان الطعن في الميعاد إلا أنه وقد صدر القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ وأوجب في الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه على الطاعن أن يستكمل ما لم يتم من إجراءات على ما يقتضيه تطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وتصحيح ما لم يصح منها في الميعاد المقرر وهو خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في ١١/٥/١٩٦٧ بالنسبة للطعون التي لم تكن قد طرحت على المحكمة وقتئذ ، وقام الطاعن بإعلان المطعون ضده في ٢٤/٥/١٩٦٧ فإن إعلان الطعن يكون قد تم في الميعاد .

٢ — إستيلاء الحكومة على الأطنان محل النزاع دون أن تتخذ إجراءات نزع الملكية يعد — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — بمثابة فصب (١) .

٣ — إذ تنص المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، فإن هذا النص لا يحكم سوى العلاقة التجارية التي تقوم بين المالك والمستأجر .

(١) راجع نقض جلسة ١٦/٢/١٩٣٩ الطعن رقم ٦٧ لسنة ٨ ق ، وجلسة ١٧/٢/١٩٥٥ الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢١ ق مجموعة القواعد القانونية لربع قرن ص ١٠٣٤ ، ص ١٠٣٥ القواعد ٢ و ٦ و ٧ . وجلسة ١٤/١١/١٩٥٧ الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ ق مجموعة المكتب الفني ص ٨ ص ٧٨٣ . وجلسة ١٥/١٢/١٩٦٦ الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٢ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ١٩٤٣ .



٤ — يلزم الغصب باعتباره عملا غير مشروع من ارتكبه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — بتعويض الأضرار الناشئة عنه . ولا تتقيد المحكمة بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالريع لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار وذلك باعتبار هذا الريع بمثابة تعويض .

٥ — قيام الحكومة بالإستيلاء على عقار جبرا عن صاحبه وبدون إتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية العقار للحكومة بل تظل هذه الملكية لصاحب العقار رغم هذا الإستيلاء ويكون له المطالبة بريعه ، إلا أنه إذا اختار المطالبة بقيمة هذا العقار وحكم له بها فإنه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تنتهي حالة الغصب من وقت صيرورة هذا الحكم نهائيا وتصبح حيازة الحكومة للعقار حيازة مشروعة وتكون من هذا التاريخ مدينة لمن استولت على عقاره بالمبلغ المحكوم له به مقابل قيمة العقار ويلزمها الوفاء به ، فإن تأخرت حقت عليها الفائدة القانونية عن التأخير في الوفاء من تاريخ المطالبة القضائية بها عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني (١) .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٦٠ مدني كلي طنطا ضد الطاعنين بصفتهم بعريضة أعلنت لهما في ١٩٦٠/١١/٨ وطلبا الحكم بالزامهما بأن يدفع لهما مبلغ ٤٠١ ج و ٨٦٠ م — وقالوا شرحا لدعواهما إنه في فبراير سنة ١٩٤٢ استولت وزارة الأشغال على أطيان مملوكة لهما مساحتها

(١) راجع تقض جلسة ١٩٤٨/١٢/١٦ الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٧ ق مجموعة القواعد القانونية لربع قرن ص ١٠٣٥ قاعدة ٧ مكرروا جلسة ١٩٥٧/١١/١٤ الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ ق مجموعة المكتب الفني ص ٨ ص ٧٨٣ . وجلسة ١٩٦٦/١٢/١٥ الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٢ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ١٩٤٣ .

٣ ف و ١١ ط و ٥٠ م منها ٢ ف و ٩ ط و ٥ م للطعون ضده الأول ،  
 ١ ف و ٢ ط و ١٥ م للطعون ضدها الثانية وأدخلا هذه الأخطاء في مشروع  
 مصرف سماتاي بجهة المحلة دون أن يتخذوا الإجراءات المقررة لنزع ملكيتها طبقا  
 للقانون ، وإنهما رفعوا الدعوى رقم ٢٦١٦ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى طنطا ضد وزارة  
 الأشغال وطلبا الحكم بثلث هذه الأرض وريعتها وقضى لها بمبلغ ٤١٩ ج و ٦١٠ م  
 باعتباره يمثل الثمن فرفعا إستئنافا عن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا قيد  
 برقم ١٥٧ سنة ٨ ق . وطلبا ثمنا أعلى للأرض وتمسكا بطلب الربيع ، وقضت  
 المحكمة فى ١٧/٥/١٩٦٠ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام وزارة الأشغال بأن  
 تدفع لهما مبلغ ١٢٩٥ ج و ٣٩٨ م منه مبلغ ٤١٩ ج و ١٦٠ م ثمنا للأرض  
 والباقي وقدره ٨٧٦ ج و ٢٣٨ م قيمة الربيع منذ الإستيلاء عليها فى سنة ١٩٤٢  
 حتى رفع الدعوى فى آخر مارس سنة ١٩٥٥ . وإذ لم تدفع الوزارة المبلغ المحكوم به  
 واكتفت بإيداع مبلغ ٣٨٤ ج و ٢٣٥ م على ذمتها دون أن تعرضه عليهما  
 مرضا قانونيا ، وكان الربيع الذى استحق لهما بعد ذلك منذ أبريل سنة ١٩٥٥  
 حتى إقامة الدعوى الحالية فى آخر سنة ١٩٦٠ يقدر على أساس سبعة أمثال  
 الضريبة المقررة على الأرض طبقا لقانون الإصلاح الزراعى بالمبلغ المطالب به ،  
 فقد أقاما دعواهما بطلباتهما الآتية الذكر . وبتاريخ ١٣/٦/١٩٦١ قضت محكمة  
 أول درجة بإلزام الطاعنين بصفتهما بأن يدفعوا للطعون ضده الأول مبلغ ٥١ ج  
 و ٥٠٠ م وللطعون ضدها الثانية مبلغ ١٨ ج و ١٧٥ م قيمة الربيع عن القدر  
 المستولى عليه من كل منهما من أبريل سنة ١٩٥٥ حتى إخطار أولهما بالإيداع  
 فى ١٩/٣/١٩٥٦ والثانية فى ١٧/١٢/١٩٥٥ ورفض ماعدا ذلك من الطلبات .  
 إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا وقيد إستئنافهما  
 برقم ٥٢ سنة ١٢ ق . وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٢ قضت محكمة الإستئناف بتعديل  
 الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للطعون ضدهما مبلغ ٤٠١ ج و ٨٦٠ م  
 باعتبار أنه يمثل قيمة ريع الأخطاء المستولى عليها عن المدة من أبريل سنة ١٩٥٥  
 حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض  
 وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم المطعون فيه تقضا  
 جزئيا .

وحيث إن المطعون ضدها الثانية دفعت ببطلان الطعن بالنسبة لها تأسيسا على أنها لم تعلن به في الموعد القانوني .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه لما كان هذا الطعن قد حصل التقرير به في ١٢/١/١٩٦٣ فقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . وأنه وإن كان الطاعن لم يقيم بإعلان الطعن في الميعاد طبقا لهذا القانون إلا أنه وقد صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وأوجب في الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه على الطاعن أن يستكمل ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ وتصحيح ما لم يصبح منها في الميعاد المقرر وهو خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في ١١ مايو سنة ١٩٦٧ بالنسبة للطعون التي لم تكن قد طرحت على المحكمة وقتئذ ومنها هذا الطعن الذي طرح على المحكمة لأول مرة في ٩ يناير سنة ١٩٦٨ ، وكان الثابت أن الطاعنين أعلنوا المطعون ضدها الثانية بهذا الطعن في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٧ أي في الميعاد ، فإن الدفع ببطلان الطعن بالنسبة لها لعدم إعلانها يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين ينعي الطاعنان على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني مخالفة القانون والقصور في التسبيب من وجهين . ويقولان في بيان الوجه الأول إنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ الذي وقع الإستيلاء على الأرض موضوع النزاع في ظله يقضى بأن يقدم صاحب العقار الذي تنزع ملكيته المستندات الدالة على ملكيته له وشهادة بخلوه من الرهن حتى يمكن صرف ثمنه إليه ، وقد كان يتعين إعمال هذا الحكم بالنسبة للعقارات موضوع النزاع ولو لم تتبع الحكومة الإجراءات المنصوص عليها في القانون المشار إليه وذلك للحفاظ على حقوق ذوى الشأن فيها ، وطالما أن الجهة نازعة الملكية قد أودعت ثمن الأرض خزانة المحكمة على ذمة المطعون ضدها وأخطرتهما بهذا الإيداع دون أن تشترط عليهما لصرفه سوى تقديم تلك المستندات ، وأن من شأن هذا الإيداع الذي يقوم مقام الوفاء أن يوقف سريان الفوائد على



ثمن الأرض ويسقط حق المطعون ضدهما في المطالبة بريعهما وليس لهما أن يحتجا بأنهما لم يصرفا ذلك الثمن ما دام عدم الصرف راجعا إلى امتناعهما عن تقديم المستندات المشار إليها . غير أن الحكم المطعون فيه وقد قضى للمطعون ضدهما بالريع على خلاف هذا النظر مبررا قضاءه بأن الإيداع الصحيح المبرئ للذمة هو الإيداع الذي تتبع فيه الإجراءات المنصوص عليها في القانون دون أن يبين هذه الإجراءات فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور . ويقولان في بيان الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدهما بالريع على أساس سبعة أمثال ضريبة الأرض موضوع النزاع طبقا لقانون الإصلاح الزراعي دون أن يستبعد ما يقابل الأموال الأميرية التي كانت مربوطة عليها والتي توقف تحصيلها من المطعون ضدهما منذ الاستيلاء على تلك الأرض في سنة ١٩٤٢ وهذا من الحكم مخالف للقانون .

وحيث إن النعي في وجهه الأول مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يتخذا إجراءات نزع ملكية الأطيان موضوع النزاع، وكان هذا الاستيلاء بعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بمثابة غصب، فإن الحكم وقد أقام قضاءه بالريع للمطعون ضدهما على هذا الأساس يكون قد التزم صحيح القانون ، ولا عليه إن هو لم يبحث الإجراءات التي يتم بها الإيداع للصحيح ما دام أن هذا الإيداع لم تسبقه الإجراءات القانونية لنزع الملكية . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس . والنعي في وجهه الثاني مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي التي تنص على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها — لا تحكم سوى العلاقة الإيجارية التي تقوم بين المالك والمستأجر ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه للمطعون ضدهما بالريع على أن الحكومة استولت على أطيانهم أجبرا عنهما وبطريق الغصب دون اتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية ، وكان الغصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بتعويض الأضرار الناشئة عنه ولا تنقيد المحكمة بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالريع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما جرم من ثمار وذلك باعتبار هذا الريع

بمثابة تعويض ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون بفرض تجاوزه للحد الأقصى المقرر لإيجار الأراضي الزراعية طبقا للمادة ٣٣ المشار إليها ، ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول للطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أنه وقد سبق أن قضى للمطعون ضدهما انتهايا في الاستئناف رقم ١٥٧ سنة ٨ ق طنطا بإلزام وزارة الأشغال بأن تدفع لهما مبلغ ٤١٩ ج و ١٦٠ م ثمنا للأرض المستولى عليها ومبلغ ٨٧٦ ج و ٢٣٨ م قيمة ريع هذه الأرض منذ الاستيلاء الفعلي عليها في سنة ١٩٤٢ لغاية مارس سنة ١٩٥٥ فقد انحصر بذلك حقهما في مبلغ من النقود ويستطيعان التنفيذ به على الوزارة ، فإذا تأخرت في الوفاء به لا يكون لهما من حق قبلها سوى المطالبة بالفوائد القانونية عن هذا التأخير . وإذ لم يقض الحكم السابق بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية ولم ينشأ حقهما في هذا الطلب إلا منذ سنة ١٩٦٠ تاريخ مطالبتهما به في الدعوى الحالية فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى لهما بالريع عن مدة لاحقة لصدور الحكم الإتهائي السالف الإشارة إليه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه وإن كان استيلاء الحكومة على عقار جبرا عن صاحبه وبدون اتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية العقار للحكومة بل تظل هذه الملكية لصاحب العقار رغم هذا الاستيلاء ويكون له المطالبة بريعه ، إلا أنه إذا اختار المطالبة بقيمة هذا العقار وحكم له بها فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تنتهي حالة الغصب من وقت صيرورة هذا الحكم نهائيا وتصبح حيازة الحكومة للعقار حيازة مشروعة وتكون من هذا التاريخ مدينة لمن استولت على عقاره بالمبلغ المحكوم له به مقابل قيمة العقار ويلزمها الوفاء به فإن تأخرت حقت عليها الفائدة القانونية عن التأخير في الوفاء من تاريخ المطالبة القضائية بها عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني . ولما كان قد صدر للمطعون ضدهما حكم في الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى طنطا بإلزام وزارة الأشغال بأن تدفع لهما مبلغ ٤١٩ ج و ١٦٠ م مقابل قيمة الأطنان المستولى عليها ، وإذ رفع المطعون ضدهما الاستئناف رقم ١٥٧

سنة ٨ ق طنطا من هذا الحكم وقضت محكمة الإستئناف في ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام وزارة الأشغال بأن ترفع للطعون ضدهما مبلغ ١٢٩٥ ج و ٣٩٨ م منه مبلغ ٤١٩ ج و ١٦٠ م قيمة الأرض والباقي وقدره ٨٧٦ ج و ٢٣٨ م مقابل الربيع منذ الإستيلاء على الأرض في سنة ١٩٤٢ حتى رفع تلك الدعوى في آخر مارس سنة ١٩٥٥ ، فانه لا يحق للطعون ضدهما طلب ربيع هذه الأرض من تاريخ صدور هذا الحكم الإتهائي في ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ وكل ما لهما هو المطالبة بالفائدة القانونية عن التأخير في الوفاء بالمبلغ المحكوم لهما به على ألا تسرى هذه الفائدة إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها . وإذا قضى الحكم المطعون فيه للطعون ضدهما بالربيع عن المدة اللاحقة لتاريخ صدور ذلك الحكم في ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ وقدر هذا الربيع خلال هذه المدة على أساس سبعة أمثال الضريبة للأرض موضوع النزاع أي بما يجاوز فوائد التأخير المقررة قانونا بواقع ٤ ٪ ، فان الحكم يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه في هذا الشق من قضائه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين خصم مبلغ ٤٣ ج و ٨٦٠ م قيمة الربيع عن المدة من ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ من المبلغ المحكوم به وقدره ٤٠١ ج و ٨٦٠ م وجعل المبلغ المحكوم به (٤٠١ ج و ٨٦٠ م - ٤٣ ج و ٨٦٠ م) = ٣٥٨ ج وإلزام الطاعنين بالفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا عن مبلغ ٤١٩ ج و ١٦٠ م من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ .



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم ملام .

( ٥٦ )

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٣ القضائية :

( أ ) إلزام . " أوصاف الإلتزام " . " الشرط " . " الأجل " .

الحق المقترن بأجل حق كامل الوجود . نفاذه . مترتب على حلول  
الأجل .

( ب ) إلزام . " أوصاف الإلتزام " . " الأجل " .

تأخير تنفيذ الإلتزام لحين القيام بعمل متعلق بإرادة المدين . للدائن حق دعوته  
للقيام به أو مطالبة القاضى بتحديد أجل معقول لذلك .

١ - مفاد نص المادة ٢٧١ من القانون المدنى أن الحق المقترن بأجل حق  
كامل الوجود ، وإنما يكون نفاذه مترتباً على حلول الأجل .

٢ - إذا اتفق على تأخير تنفيذ الإلتزام إلى وقت القيام بعمل متعلق بإرادة  
المدين فإن ذلك يعد اتفاقاً على أجل غير معين ، للدائن الحق فى أن يدعو المدين  
إلى القيام بالعمل الموكل لإرادته أو يطلب من القاضى أن يحدد أجلاً معقولاً  
للقيام بهذا العمل .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٦٠ مدنى

كلية الإسكندرية ضد المطعون عليهم وطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٨٠٠ ج — وقال بيانا لدعواه إن والدى الطرفين توفيا عن تركه مكونة من عدة عقارات فاتفق الورثة على فرز وتجنيد حصة الطاعن في التركة بمقتضى العقد المؤرخ في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ الذى اختص الطاعن بمقتضاه بثلاثة عقارات وهى المنزل رقم ١٠٨ بشارع الأمير إبراهيم وقطعة أرض قضاء بشارع الفردوس قسم محرم بك ومنزل وحديقة بفلمنج محافظة الإسكندرية ، كما اختص بمقتضى هذا العقد بمبلغ ٨٠٠ ج معدل قسمة يدفع إليه عند بيع الشونة المخلفة عن المورثين ضمن أحيان التركة والكائنة بشارع أسا كل الغلال بمنطقة مينا البصل بالإسكندرية مقابل مبلغ ٣٠٠٠٠ ج. وإذ لم يقم المطعون عليهم ببيع هذه الشونة فقد أقام الطاعن دعواه بمطالبتهم بالمبلغ سالف البيان .

وبتاريخ ٢٧/٦/١٩٦١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٥٢٢ سنة ١٨ ق ،

وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الثالثة والخامسة والسادسة لعدم إعلانهم بتقرير الطعن وبنقض الحكم بالنسبة لمن عداهم من المطعون عليهم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن رفع في ٢٠/٧/١٩٦٣ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يمرض على دائرة فحص الطعون . ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره

والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعة الخمسة عشر يوما الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ — تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ — وإذا كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بإعلان المطعون عليهم الثالثة والخامسة والسادسة خلال هذا الميعاد أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة ، وكان هذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان هذا الطعن لهؤلاء المطعون عليهم هو طبقا لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ خمسة عشر يوما تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون بالنسبة للمطعون التي لم تكن معروضة بالجلسة ومنها هذا الطعن الذي عرض لأول مرة بـجلسة ١٩٦٨/١/٢٣ . لما كان ذلك فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة لهؤلاء المطعون عليهم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن مقتضى الإتفاق المعقود بينه وبين المطعون عليهم بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ وهو فرز وتجنيد حصته فيما خلفه مورثا الطرفين المتعاقدين من عقارات وأنه قد تعذر إختصاصه بكامل نصيبه عينا فعوض بمبلغ ٨٠٠ ج عما نقص من نصيبه وذلك من قيمة الشونة المخلفة عن المورثين والتي قومت وقت التعاقد بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج واتفق على أن معدل القسمة هذا هو مبلغ ٨٠٠ ج قابل للزيادة أو للنقصان بحسب سعر الشونة عند بيعها ، وأضاف الطاعن أنه تمسك بأن معدل القسمة السالف البيان يعد إلزاما ثابتا في ذمة باقى الورثة ومقترا باجل مما تنطبق عليه المادة ٢٧٤ من القانون المدني لأن وقوع البيع أمر محتم ولو لم يعرف الوقت الذي يقع فيه غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر هذا الإلزام معلقا على شرط واقف هو بيع الشونة ورتب على ذلك وعلى أنه لم يحصل بيعها



رفض دعوى الطاعن مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة ٢٧١ من القانون المدني إذ نصت على " يكون الإلتزام لأجل إذا كان نفاذه أو إنقضاؤه مترتبا على أمر مستقبل محقق الوقوع . ويعتبر الأمر محقق الوقوع متى كان وقوعه محتما ولو لم يعرف الوقت الذي يقع فيه " فقد أفادت بذلك أن الحق المقترن بأجل حق كامل الوجود وإنما يكون نفاذه مترتبا على حلول الأجل ، فإذا اتفق على تأخير تنفيذ الإلتزام إلى وقت القيام بعمل متعلق بإرادة المدين فإن ذلك يعد إتفاقا على أجل غير معين ، للدائن الحق في أن يدعو المدين إلى القيام بالعمل الموكل لإرادته أو يطلب من القاضي أن يحدد أجلا معقولا للقيام بهذا العمل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت من الاتفاق المعقود بين الطرفين في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ ما يلي " أنه قد تضمن بيانا للعقارات المخلفة عن والدي أطراف الاتفاق وقيمة كل منها ومن بينها شونة بشارع أسا كل الغلال قدر ثمنها بمبلغ ثلاثين ألفا من الجنيهات ونص في الاتفاق على أن يختص المستأنف ( الطاعن ) بثلاثة عقارات هي عمارة بشارع الأمير إبراهيم وأرض فضاء بشارع الفردوس بحرم بك وحديقة بشارع عباس بفلمنج وجاء فيه بعد ذلك ما يلي ويبقى للسيد سعد الدين ( الطاعن ) بعد ذلك من نصيبه مبلغ ثمانمائة جنيه تدفع إليه عند بيع الشونة بمبلغ ثلاثين ألفا من الجنيهات على أن يزيد هذا المبلغ أو ينقص بنسبة زيادة أو نقصان ثمن الشونة ويعتبر هذا العقد نافذ المفعول بالنسبة للريع من أول مايو سنة ١٩٥٦ " . وكان يبين من هذا الذي أثبتته الحكم نقلا عن الاتفاق المشار إليه أنه لا يزال باقيا للطاعن من نصيبه في التركة مبلغ ٨٠٠ ج وأن حقه في استكمال هذا النصيب وإن جاء قابلا للزيادة أو النقص بحسب ما يسفر عنه بيع الشونة إلا أنه حق كامل الوجود مترتب نفاذه على حلول الأجل الذي يدعوله الطاعن

أو يعينه القاضى وذلك لتعلق القيام بالبيع بإرادة باقى الورثة ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر التزام الورثة بباقى نصيب الطاعن فى التركة والمقدر عند التعاقد بمبلغ ٨٠٠ ج التزاما معلقا على شرط واقف هو بيع الشونة وأن هذا البيع الذى لم يتم يعد شرطا لتكامل الإلتزام المتعاقد عليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه الفساد فى الإستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن المبلغ المطالب به قابل للتعديل فإنه يتعين أن يكون مع النقض للإحالة .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين قنح الله ، وعثمان زكريا .

( ٥٧ )

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) حكم . " بيانات الحكم " . دعوى . " شروط قبول الدعوى " .  
" الصفة " .

بيان الحكم لصاحب الصفة في الدعوى طبقا للتعديل الذي طرأ عليها .  
لا خطأ .

( ب ) محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع " . " في تقدير جدية المنازعة  
في تنفيذ الالتزام " .

تقدير جدية المنازعة حول القيام بتنفيذ الالتزامات المترتبة على العقد . مسألة واقع  
يستقل بها قاضي الموضوع .

( ج ) إثبات . " إجراءات الإثبات " . " الإحالة إلى التحقيق " .  
منه اقتناع المحكمة من الأدلة المطروحة عليها ، لا عليها إن لم تستجب لطلب الإحالة  
إلى التحقيق .

( د ) عقد . " انحلال العقد " . " فسخ العقد " . " أثره " .  
سقوط أثر العقد واضباره كان لم يكن وعودة العاقدین إلى ما كانا عليه قبل إبرامه ،  
إذا ما فسخ .

( هـ ) عقد . " انحلال العقد " . " آثار العقد " . " تنفيذ العقد " .  
" التنفيذ بطريق التعويض " . " الشرط الجزائي " . شرط  
جزائي . حكم . " عيوب التدليل " . " القصور " . " ما لا يعد  
كذلك " . دفاع .

اتهاء الحكم إلى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا في صدد الآثار القانونية المترتبة على فسخ  
العقد . عدم رده على ما تمسك به الطاعن من دفاع متعلق بالشرط الجزائي الوارد بالعقد  
الذي فسخ . لا قصور .



١ — إذا جاءت عبارة الحكم الابتدائي صريحة في بيان صاحب الصفة في الدعوى طبقا للتعديل الذي طرأ عليها وأثبت في محضر الجلسة فإنه لا يكون ثمة خطأ في اسم المدعى وصفته .

٢ — يعد تقدير جدية المنازعة التي يثيرها أحد المتعاقدين في قيام التعاقد الآخر بتنفيذ التزاماته المترتبة على العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى بني استخلاصه على اعتبارات معقولة تبرر النتيجة التي انتهى إليها .

٣ — لا على الحكم إن هو لم يجب الطاعن إلى طلب الإحالة إلى التحقيق طالما أن المحكمة اقتنعت من الأدلة المطروحة عليها بعدم صحة الواقعة التي يريد الطاعن إثباتها .

٤ — مؤدى نص المادة ١٦٠ من القانون المدني أنه إذا فسخ العقد سقط أثره بين المتعاقدين واعتبر كأن لم يكن وأعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل إبرامه .

٥ — لا على الحكم إن هو لم يرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع يتعلق بالشرط الوارد بعقد الصلح بإعمال المادتين ٢٢٣ و ٢٢٤ من القانون المدني عليه باعتباره شرطا جزائيا متى كان الحكم قد قرر أن عقد الصلح ذاته المتضمن هذا الشرط قد فسخ وانتهى الحكم إلى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا في صدد الآثار القانونية المترتبة على هذا الفسخ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن شركة وادي كوم أمبو التي اندمجت فيما بعد في المؤسسة

العامه لإصلاح الأراضى - المطعون ضدها الأولى - أقامت الدعوى رقم ١٥١١ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعن وقلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية - المطعون ضده الثانى - وقالت فى بيانها إنه بمقتضى عقد مؤرخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ باعت للطاعن ١٢٠٠ أردب فول محصول سنة ١٩٥١ بسعر الأردب ٦ ج و ٤١٠ م كما باعت بمقتضى عقد مؤرخ فى ذات اليوم ١١٠٠ أردب شعير محصول سنة ١٩٥١ بسعر الأردب ٣ ج و ٣٠٠ م ، ونص فى العقدین على التزام الطاعن باستلام الحبوب المبيعة من مخازن الطاعنة بكم أمبو فى مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما من تاريخ التعاقد ، ثم باعت له بعقد مؤرخ فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ مائتى أردب سمسم محصول سنة ١٩٥١ بسعر الأردب ١٥ ج و ٢٥٠ م التزم الطاعن بأن يقوم باستلامها فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ التعاقد ، وقد أعدت المطعون ضدها كيات الحبوب المبيعة ونهت على الطاعن باستلامها فاستلم ٣٨٤ أردب فول فقط وامتنع عن استلام باقى الكمية المتعاقد عليها فأنذرته فى ٢٣/٤/١٩٥٢ بضرورة استلامها وإلا اضطرت إلى بيعها لحسابه مع إلزامه بالتعويضات وفروق الأسعار ومصروفات التخزين والتأمين ، وإذ لم يستجب لطلبها فقد أقامت ضده الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٢ مستعجل الاسكندرية بطلب الحكم بتعيين خبير لمعاينة الحبوب بمخازنها بكم أمبو وإثبات حالتها وبيعها بالمزاد العلنى ، وحكت المحكمة بنذب خبير لأداء المهمة المطلوبة . وأثناء مباشرة الخبير لها أقام الطاعن من جانبه دعوى أمام محكمة القضاء المستعجل بالقاهرة طلب فيها الحكم بنذب خبير لمعاينة الحبوب قبل بيعها ، كما استشكل فى إجراءات البيع التى اتخذها الخبير الذى ندبه الحكم الأول الصادر من محكمة القضاء المستعجل بالاسكندرية . وقد انتهى هذا النزاع بين الطرفين إلى تحرير عقد صلح مؤرخ فى ٢٣/١١/١٩٥٣ اتفقا فيه على تعديل الأسعار الواردة بعقود البيع الثلاثة السالفة البيان وعلى أن يلتزم الطاعن باستلام كيات الفول والشعير والسمسم فى مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما من تاريخ عقد الصلح وعلى أنه إذا أخل الطاعن بالتزاماته الواردة فى هذا العقد فإنه يصبح لاغيا وكأن لم يكن بدون تنبيه أو إنذار ويعود الوضع إلى ما كان عليه قبل إبرامه ، وإذ مضت مدة الخمسة والأربعين يوما ولم يتم الطاعن إلا باستلام ٢٥٠ أردب فول فقط وتأكد بذلك إخلاله بتنفيذ عقد الصلح ، فقد أقامت الدعوى رقم ٢٠٤

سنة ۱۹۵۴ مستعجل القاهرة الحكم بصفة مستعجلة ببيع المحاصيل موضوع العقود الثلاثة ، وقضت المحكمة بإقامة حارس لإجراء البيع وإيداع الثمن خزانة المحكمة ، وقام الحارس بالبيع وأودع مبلغ ٤٠٢٤ ج و ٥٩٠ م وهو صافي الثمن بخزانة محكمة القاهرة الابتدائية التي يمثلها المطعون ضده الثاني . واستطردت المطعون عليها الأولى إلى القول بأن عقد الصلح يعتبر مفسوخا إستنادا إلى ما ورد به من شرط فاسخ صريح وأنه يجوز لها المطالبة بجميع حقوقها الواردة بعقدى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وهذه الحقوق تشمل مبلغ ٤٠٢٤ ج و ٥٩٠ م تمثل صافي ثمن بيع المحصولات الذي أودعه الحارس ومبلغ ٢٠٣٦ ج و ٨٥٩ م يمثل الفرق بين ثمن ما بيع به الفول بمعرفة الحارس وبين الثمن المتفق عليه بالإضافة إلى مصروفات التخزين والتأمين ومبلغ ٣١٨٩ ج و ٢٥٠ م يمثل الفرق بين ثمن ما بيع به الشعير وبين الثمن المتفق عليه بالإضافة إلى مصروفات التخزين والتأمين ومبلغ ١٦٥٢ ج و ٨٠٠ م يمثل الفرق بين ثمن ما بيع به السمسم وبين الثمن المتفق عليه بالإضافة إلى مصروفات التخزين والتأمين ، وانتهت المطعون ضدها الأولى إلى طلب الحكم ( أولا ) بفسخ عقد الصلح المؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وإعتباره كأن لم يكن ( ثانيا ) بأحققتها في صرف مبلغ ٤٠٢٤ ج و ٥٩٠ م المودع خزانة المحكمة . ( ثالثا ) بإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٦٨٨١ ج و ٩٠٩ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . ( رابعا ) بإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ١١٧٧ ج و ٤١٠ م يمثل قيمة رسوم الدعوى رقم ٢٠٤ سنة ١٩٥٤ مستعجل القاهرة وأمانة ومصروفات وأتعاب الحارس المعين فيها . وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٨ حكمت المحكمة ( أولا ) باعتبار عقد الصلح المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مفسوخا . ( ثانيا ) بأحقية المطعون ضدها الأولى في صرف مبلغ ٤٠٢٤ ج و ٥٩٠ م المودع خزانة محكمة القاهرة الابتدائية . ( ثالثا ) بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها الأولى مبلغ ٣٩٩٢ ج و ٦١٩ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا . ( رابعا ) بإلزام الطاعن أيضا بأن يدفع للمطعون ضدها الأولى مبلغ ١١٧٧ ج و ٤١٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٤٤ سنة ٧٩ ق القاهرة ، وفي ١٩٦٣/١٢/٣١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . ظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة لقلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية



— المطعون ضده الثاني — ورفض الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الأولى وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع أن الطاعنة لم تقم بإعلان تقرير الطعن للمطعون ضده الثاني في الميعاد القانوني

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن رفع في ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٤ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، وإذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد ، وكانت الأوراق خالية أيضا مما يثبت أن الطاعن قام بإعلان الطعن في الميعاد الذي انفتح بعد ذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي تقتضيها نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحیح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة ، وكان هذا الميعاد الجديد طبقا لما تقضى به نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليها هو خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في ١١/٥/١٩٦٧ بالنسبة للمطعون التي لم تكن وقتئذ قد طرحت على المحكمة ومنها هذا الطعن الذي طرح على المحكمة لأول مرة بجلسة ١٢/٢٦/١٩٦٧ . لما كان ما تقدم فإنه يتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أعمال الجزاء

المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات المشار إليها والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للطعون ضده الثاني .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون ضدها الأولى .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل السبب الأول منها الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الدعوى رفعت أصلاً من شركة وادى كوم أمبو التي يمثلها مديرها وعضو مجلس إدارتها المتدب ، إلا أنه بجلسة ١٩٦٢/١٠/٤ قرر المحامي الذي كان يحضر عن الشركة أنها اندمجت في المؤسسة العامة لإصلاح الأراضي وحضر عن هذه الأخيرة بذات الجلسة من يمثلها قانوناً مما كان يتعين معه صدور الحكم الابتدائي لصالح من له الصفة وهي المؤسسة ، إلا أنه صدر لصالح شركة وادى كوم أمبودون ملاحظة ما طرأ عليها من تغيير ، وعلى الرغم من أن الطاعن تمسك ببطلان الحكم الابتدائي لهذا السبب أمام محكمة الاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه رفض القضاء به بخفاء بذلك مخالفاً لنص المادة ٣٤٩ مرافعات التي ترتب البطلان على الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أثبت فيه أنه صادر في الدعوى رقم ١٥١١ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى مصر المرفوعة من "شركة وادى كوم أمبو - شركة مساهمة مصرية - المندمجة في المؤسسة العامة لإصلاح الأراضي" . وإذ جاءت عبارة الحكم الابتدائي على هذا النحو صريحة في بيان صاحب الصفة في الدعوى طبقاً للتعديل الذي طرأ عليها وأثبت بمحضر جلسة ١٩٦٢/١٠/٤ ، فإنه لا يكون ثمة خطأ في إسم المدعى وصفته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة وقضى برفض الدفع ببطلان الحكم الابتدائي الذي أثاره الطاعن في هذا الخصوص ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والخامس خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى باعتبار عقد الصلح المؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مفسوخاً ورفض الدعي بعدم

التنفيذ الذى تمسك به الطاعن واستند فيه إلى أن رفضه استلام الحبوب كان بسبب أن الشركة المطعون ضدها لم تقم بالتزامها بالنسبة لدرجة النظافة المتفق عليها بالعقد ، ورد الحكم على هذا الدفع بأن المطعون ضدها الأولى أُنذرت الطاعن بالاستلام ولم يرد عليها ، كما أن الطاعن أقر بعقد الصلح بأنه عاين المحاصيل وتعهد باستلامها بحالتها ، ولم يعترض على درجة نظافتها بالطريق القانونى . وهذا من الحكم لا يصلح سببا لرفض الدفع لأن الإنذار سابق على محضر الصلح ولأن المطعون ضدها الأولى لم تسلم المحاصيل التى عاينها الطاعن واستبدلت بها محاصيل السنوات التالية لسنة ١٩٥١ ، والتى تقل درجة نقاوتها عن ٢٣ قيراطا ولأن القانون لا يتطلب إنذارا رسميا أو خطابا موصى عليه يسبق التمسك بالدفع بعدم التنفيذ . هذا إلى أن الحكم أخل بحق الدفاع إذ رفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن المحاصيل ليست من محصول سنة ١٩٥١ وأن درجة نقاوتها تقل عن المتفق عليه بالعقد .

وحيث إن هذا النعى بسببيه مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم التنفيذ على عدم جدية منازعة الطاعن بشأن درجة نظافة المحصول والسنة التى نتج فيها واستخلص ذلك بما أورده فى قوله ” رفعت الشركة الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٢ مستعجل الاسكندرية ... وطلبت تعيين خبير لمعاينة الحبوب وإثبات حالتها ثم بيعها بالمزاد العلنى ... وقد أثبت الخبير فى نشرة البيع للحبوب التى أعدها بعد المعاينة ومناقشة الطرفين أن الحبوب محصول سنة ١٩٥١ ، وأن المستأنف — الطاعن — أقر بعقد الصلح المؤرخ ٢٣/١١/١٩٥٣ أنه عاين الكميات المبيعة الباقية من الصفقة محفوظة فى مخازن الشركة ... وتعهد باستلامها بحالتها التى يقرر بعلمه بها علما تاما نافيا للجهالة وأنه تعهد باستلامها فى مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما ... وأنه بمطالبة أوراق الدعوى رقم ٢٠٤ سنة ١٩٥٤ مستعجل القاهرة ... والتى قضى فيها بتعيين حارس لبيع الحبوب ، يتبين أن المستأنف لم يثرأية منازعة بخصوص سنة المحصول أو درجة النظافة “ . واتهى الحكم من ذلك إلى القول ” أن منازعة المستأنف فى سنة المحصول وفى درجة النظافة منازعة لا تنصم بالجدية مما لا ترى معه المحكمة محلا لإجابة المستأنف إلى طلب التحقيق “ . ولما كان تقدير جدية المنازعة التى يثيرها أحد



المتعاقدين في قيام المتعاقد الآخر بتنفيذ التزاماته المترتبة على العقد يعد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى بني استخلاصه على اعتبارات معقولة تبرر النتيجة التي انتهى إليها ، وكان ما أورده الحكم من قرائن — على النحو السالف بيانه — يؤدي إلى أن الشركة المطعون ضدها لم تقصر في تنفيذ التزاماتها ، فإن الحكم إذ رفض الدفع الذي تمسك به الطاعن بعدم التنفيذ لا يكون قد خالف القانون ، ولا عليه إن هو لم يجب الطاعن إلى طلب الإحالة إلى التحقيق طالما أن المحكمة اقتنعت من الأدلة المطروحة عليها بعدم صحة الواقعة التي يريد الطاعن إثباتها .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الأثر المترتب على فسخ عقد الصالح هو عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل إبرام هذا العقد ، وإذا كانت المحاصيل بخازن الشركة عند وقوع الفسخ ، فإن الشركة تكون هي المسئولة عن تخزينها وصيانتها وبيعها ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ ألزم الطاعن بفروق الأسعار وبأتعاب الحارس وإجراءات المزايدة ، ذلك أن هذه الإجراءات قد تمت لحساب وتحت مسؤولية الشركة المطعون ضدها بعد أن انفسخ عقد الصالح تلقائيا ومادت الحالة إلى ما كانت عليه قبل إبرامه . وأضاف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بدفاع حاصله أنه وإن اشترط في البند السابع من عقد الصالح المؤرخ ١٩٥٣/١١/٢٣ بأنه في حالة إخلال الطاعن بالتزاماته الواردة بهذا الصالح يصبح من حق المطعون ضدها المطالبة بجميع حقوقها على أساس العقود الأصلية المحررة في ٥ و ١٢/١١/١٩٥١ ، إلا أن هذا الشرط لا يفيد أن هذه العقود تسترد قوتها في حالة الإخلال بالتزامات الواردة بعقد الصالح وإنما هو شرط جزائي يخضع لحكم المادتين ٢٢٣ ، ٢٢٤ من القانون المدني فيجوز للقاضي تخفيض التعويض الوارد به إذا كان مبالغيا فيه لدرجة كبيرة ، وإذا التفت الحكم عن هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن مؤدى نص المادة ١٦٠ من القانون المدني أنه إذا فسخ العقد سقط أثره بين المتعاقدين واعتبر كأن لم يكن وأعيد

المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل إبرامه . وإذ قرر الحكم المطعون فيه بأن الأثر المترتب على فسخ عقد الصلح المؤرخ ١٩٥٣/١١/٢٣ هو العود بالطرفين إلى مركزهما الأول المحدد بعقود البيع الأصلية ثم أعمل مقتضى هذه العقود فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا عليه بعد ذلك إن هو لم يرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع متعلق بالشرط الوارد بعقد الصلح وبإعمال المادتين ٢٢٣ ، ٢٢٤ من القانون المدني عليه باعتباره شرطا جزائيا ، ذلك أنه وقد قرر الحكم أن عقد الصلح ذاته المتضمن هذا الشرط قد فسخ وانتهى الحكم إلى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا في صدد الآثار القانونية المترتبة على هذا الفسخ ، فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومجد نور الدين عويس ، وحسن أبو القنوح الشربيني .

(٥٨)

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) حكم . "تسبيب الحكم" . "تسبيب كاف" . استئناف . "تسبيب الحكم" .

محكمة الاستئناف . تأييد الحكم المستأنف . الإحالة على ما جاء فيه من بيان وقائع الدعوى والأسباب التي أقيم عليها . جوازي . مناطه .

(ب) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . نقض .

طلب ضم أوراق أمام محكمة الموضوع . عدم إجابته . الطعن على الحكم . عدم بيان وجه المصلحة في الأوراق ومدى تأثير إغفال الحكم لهذا الطلب على ما قضى به . الطعن غير منتج .

(ج) ضرائب . "دعوى الضرائب" . نيابة عامة .

وجوب تمثيل النيابة العامة في دعاوى الضرائب . عدم لزوم إبداء رأيها في النزاع .

١ — لمحكمة الاستئناف — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — إذ تؤيد الحكم الابتدائي أن تحيل على ما جاء فيه سواء في بيان وقائع الدعوى أو في الأسباب التي أقيم عليها متى كانت تكفي لجملة ولم يكن الخصوم قد استندوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة (١) .

(١) نقض ١٩٦٠/٥/٥ الطعن رقم ٢ لسنة ٢٨ ق ، من ١١ ص ٣٨٣ .

ونقض ١٩٥٦/٦/٢٨ الطعن رقم ٣٧٩ و ٣٨٢ لسنة ٢٢ ق . من ٧ ص ٧٦٧ .



٢ - متى كان الطامن لم يبين وجه المصلحة في الأوراق التي طلب من محكمة أول درجة ضمها ومدى تأثير إغفال هذا الطلب على جوهر ما قضى به الحكم ، فإن النعى بعدم إجابة المحكمة طلبه ضم تلك الأوراق وإغفال بحث دفاعه يضحى غير مشج .

٣ - وإن أوجب القانون أن تكون النيابة العامة ممثلة في دعاوى الضرائب ، إلا أنه لم يستلزم إبداء رأيها في النزاع .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن شركة أولاد فيليب فرانسجودس بالأسكندرية قدمت لمأمورية ضرائب اللبان إقرارات عن أرباحها في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ والسنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٢ ولم تأخذ المأمورية بهذه الإقرارات وقدرت الأرباح بالمبالغ ١٩٢٥ ج ٧٠٧ م ، ٢٨١٦ م ٦٨٦ م ، ١٩٨١ ج ٥٤١ م ، ١٨٣١٠ ج ٣٥٠ م على التوالي ووافقت الشركة على هذه التقديرات وتم ربط الضريبة ، كما قامت الشركة باختيار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة وربطت عليها المأمورية ضريبة الأرباح الاستثنائية طبقا لهذا الاختيار ، ثم قدمت الشركة إقرارا عن أرباحها في سنة ١٩٤٣ وقدرتها بمبلغ ١٤٠٢٦ ج و ٦٣٠ م وقامت المأمورية بتعديله إلى ١٤٨١٨ ج و ٤٢٣ م وعقب ذلك وردت شكاوى لمصلحة الضرائب تتضمن إتهام الشركة بالتلاعب في بيان أجور العمال وقيدتها في الدفاتر بأكثر من قيمتها وإسقاط بعض العمليات وإثبات مصروفات غير حقيقية ودفع رشاوى لبعض موظفي المصلحة ، وقامت النيابة العامة بتحقيق هذه الوقائع وأصدرت قرارا بتشكيل لجنة لفحص دفاتر الشركة ومستنداتها وباشرت اللجنة مأموريتها وقدمت عنها تقريرا وعلى ضوء

هذا التقرير عادت المصلحة ففحصت حسابات الشركة عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٣ وأعدت ربط الضريبة عليها في السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٢ كما ربطت ضريبة سنة ١٩٤٣ وهذا كله بعد أن أقر كوستافرا بنخودس مدير الشركة بصحة النتائج التي انتهت إليها أعمال اللجنة وإذ لم يوافق الشركاء على هذه الإجراءات فقد أقاموا الدعوى رقم ٧٥٤ سنة ١٩٤٩ تجارى الإسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب يطلبون الحكم (أولا) بعدم جواز إعادة التقدير عن السنوات من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٢ وبطلان تقديرات لجنة الفحص عن هذه السنوات والأوراد والتنبيهات الصادرة على أساسها ومارتب عليها من آثار . (ثانيا) بطلان تقدير لجنة الفحص عن سنة ١٩٤٣ والأوراد والتنبيهات الصادرة على أساسه وما بنى عليها من آثار . (ثالثا) بطلان ربط الضريبة على الأرباح الاستثنائية الذي تم بناء على تسوية لجنة الفحص وكل ما ترتب عليه ومن باب الاحتياط نذب خير لمراجعة التعديلات التي أجرتها لجنة الفحص وتحقيق دفاع المدعين بشأنها وهل تعتبر تلاعبا يبرر إعادة التقدير من عدمه مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعين بالمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبين إلغاء الحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٠٣ سنة ١٦ تجارى قضائية . وبتاريخ ١٩٦١/٢/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة الأولى على طلب نقض الحكم ولم يحضر الطاعن الثانى ولم يبد دفاعا وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن ولم يحضر باقى المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعنين إستندا في استئنافهما إلى سبعة أسباب مدونة تفصيلا في مذكرتهما الختامية المقدمة لمحكمة الاستئناف واغفل

الحكم المطعون فيه ذكر هذه الأسباب والرد عليها كما أغفل ذكر رأى النيابة واكتفى بقوله إن واقعة النزاع قد فصلها الحكم المستأنف فلا محل لترديدها ، وهو عيب في الصياغة ومخالفة للقانون وقصور ، إذ توجب المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يبين في الحكم نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والجمع القانونية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ، كما توجب المادة ٤٠٥ مرافعات على المستأنف أن يوضح أسباب استئنافه مما يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تعرض لهذه الأسباب وتذكرها تفصيلا وأن ترد عليها بالقبول أو الرفض حتى يتيسر لمحكمة النقض أن تهيمن على الحكم باعتباره وثيقة كاملة لوقائع الدعوى وأدلتها ، ولأن اكتفاء قانون النقض بتقديم صورة من الحكم المطعون فيه يقوم على افتراض أن في صياغته طبقا للمادة ٣٤٩ ما يغنى عن ملف الدعوى وسائر أوراقها ، ولا يغير من ذلك قول الحكم إن المستأنفين يرددون في صحيفة استئنافهم ومذكراتهم نفس الدفاع الذى أبدوه أمام محكمة أول درجة إذ كان من اللازم عليه أن يستظهر الأسباب التى استند إليها المستأنفون ويقارنها بدفاعهم أمام محكمة أول درجة حتى تبين محكمة النقض أنهم لم يأتوا بجديد لا أن يكتفى بوصفها بأنها ترديد للدفاع السابق دون أن يقيم الدليل على ذلك هذا بالإضافة إلى أنه قول لا يطابق الواقع إذ تمسك المستأنفون باعتراضات لا تعتبر ترديدا لدفاعهم في المرحلة الابتدائية . من ذلك نعيهم على الحكم المستأنف عدم إجابة طلبهم الخاص بضم قرار النيابة بتشكيل لجنة الفحص ومحاضر جلسات محكمة الجنايات التى نفى فيها رئيس اللجنة حصول تلاعب في الدفاتر وضم ملف الأرباح الاستثنائية ، ومنها إغفاله بحث دفاعهم المؤسس على أن لجنة الفحص لم تكشف حصول غش أو تلاعب في حسابات الشركة وأن فروق الأرباح إنما نشأت من اختلاف وجهات النظر في بعض وجوه الصرف .

وحيث إن هذا النعى مردود ( أولا ) بأن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن لمحكمة الاستئناف — إذ هي تؤيد الحكم الابتدائي — أن تحيل على ما جاء فيه سواء في بيان وقائع الدعوى أو في الأسباب التى أقيم عليها متى كانت تكفى لملأه ولم يكن الخصوم قد استندوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديدة



تخرج في جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة ، وإذ كان يبين من الحكم الابتدائي أنه تضمن بيانا كافيا لوقائع الدعوى وأدلتها وطلبات الخصوم فيها وعرض لأوجه دفاع الطاعنين ورد عليها كما عرض لدفاعهما المشار إليه في سبب الطعن ورد عليه بقوله إن المدعين "قد أفاضوا في بيان أن لجنة الفحص التي أصدرت النيابة قرارا بتشكيلها لم تجد أى تلاعب في دفاتر الشركة أو مستنداتها وأن كل ما أجرته لا يعدو مجرد تعديلات مردها اختلاف وجهات النظر، وطلبوا لإثبات ذلك وأنه ليس هناك تلاعب من جانب الشركة يبرر إعادة التقدير ندب خير، إلا أن المحكمة لا ترى محلا لإجابة هذا الطلب بعد أن ثبت من تحقيقات لجنة الفحص أن تلاعبا حصل في مستندات الملف الذي تودع به الشركة الخطابات والأوراق الخاصة بالضرائب وأنها استبدلت بمستندات أخرى بالاتفاق مع مأمور الضرائب المختص بعد حصوله على رشوة بقصد التهريب من جزء كبير من الضريبة المستحقة عن السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٣ وقد أقر بذلك مدير الشركة ورئيس حساباتها" وهي أسباب سائغة وكافية للرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في بيان الوقائع وأيده لأسبابه ولما أضافه إليه من أسباب أخرى فإنه لا يكون مشوبا بعيب في الصياغة ولم يخالف القانون ومردود ( ثانيا ) بأن الطاعنين لم يبينوا وجه المصلحة في الأوراق التي طلبوا من محكمة أول درجة ضمها ومدى تأثير إغفال هذا الطلب على جوهر ما قضى به الحكم خصوصا بعد أن قطع في أسبابه بمحصول غش في حسابات الشركة وأن بعض أوراق الملف الفردي استبدلت بها غيرها . ومردود ( ثالثا ) بأن القانون وإن أوجب أن تكون النيابة العامة ممثلة في دعاوى الضرائب إلا أنه لم يستلزم إبداء رأيها في النزاع .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما بأنه كان على مصلحة الضرائب قبل إعادة الربط أن تخطر الشركاء بإقرار مدير الشركة المخالف للأرقام الثابتة في الدفاتر والتي على أساسها قبضوا أنصبتهم في الأرباح وأن تجرى محاسبتهم بمقتضى نماذج جديدة ، ورد الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بأن المصلحة غير ملزمة بإعادة إجراءات التقدير والربط بعد أن أقر مدير الشركة بما شاب الحسابات من عيوب ووافق نيابة عن الشركة والشركاء

على جميع النتائج التي انتهت إليها لجنة الفحص وأن توقيعه بقبول الربط الجديد يعتبر حجة عليهم بمقتضى السلطة المخولة له في عقد الشركة ، وأضاف الحكم المطعون فيه أن أساس التزام الشركاء بالربط الجديد ليس تقرير لجنة الفحص بل الاتفاق الذي تم بين الشركة والمصلحة على الأرباح الحقيقية فلا وجه لإعادة توجيه التماذج ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجوه (أولها) أن قضاءه يقوم على أن الشركة هي الملتزمة بدفع الضريبة يدل على ذلك قوله إن تحديد الأرباح تم بمقتضى الاتفاق المبرم بينها وبين المصلحة واعتبر هذا الاتفاق ملزما للشركاء ، في حين أن الشريك المتصا من وفقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو المسئول شخصيا عن الضريبة ومسئوليته فاصرة على مقدار ما قبضه من الأرباح طبقا لحسابات الشركة المدونة في دفاترها ولا يملك المدير التلاعب في هذه الحسابات أو إدخال تعديلات عليها خصوصا بعد أن اعتمدتها المصلحة واتخذتها أساسا لربط الضريبة في سنوات النزاع وعلى أساسها أيضا تسلم الشركاء أنصبتهم في الأرباح ، وهو إذ أقرب بما يخالف الأرقام الثابتة فيها دون علم الشركاء ورضائهم فإنما فعل ذلك تحت تأثير الخوف من المحاكمة أو بقصد التهريب من المسئولية على حساب الآخرين ، وكان يتعين على المصلحة قبل إعادة الربط أن تخطر الشركاء بنقض الربط السابق وأن تتخذ قبلهم إجراءات جديدة ليتمكنوا من الدفاع عن حقوقهم إزاء تصرف المدير حتى ولو كان مبنى تصرفه هذا أنه خان الأمانة وبدد بعض أرباح الشركة لأن الضريبة شخصية وتحدد على أساس ما يصل فعلا ليد الشريك من الأرباح (وثانيها) أنه استند إلى المادة ٢٢ من قانون التجارة في اعتبار توقيع مدير الشركة بشأن تصوية الضريبة حجة على باقي الشركاء بينما تشترط هذه المادة لمسئوليتهم أن يكون التعهد من تعهدات الشركة ومن المقرر أن دين الضريبة مفروض على كل شريك شخصيا وليس على الشخص المعنوي فلا يسرى عليه توقيع المدير (وثالثها) أنه كان من شأن الصلح الذي عقده مدير الشركة مع المصلحة إلغاء الربط النهائي لضرائب تم سدادها والاتفاق على ربط جديد لا يستند إلى حسابات الشركة المدونة في دفاترها وألزم الشركاء بهذا الصلح دون أن يكون بيد المدير توكيل خاص بخوله الإقرار بالحقوق والتنازل عنها طبقا للمادة ٧٠٢ من القانون المدني .



وحيث إن هذا السبب مردود في جملة بأن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أنه يتضح من محاضر تحقيق لجنة الفحص التي شكلت بأمر صادر من رئيس نيابة الاسكندرية في ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ " أن مدير الشركة كوستا فرانسيس ورئيس حساباتها يوتينوس وبئيس أقرا صراحة بأنه حصل تغيير كبير في مستندات الملف الذي تودع به الشركة الخطابات والأوراق الخاصة بالضرائب وأنه قد استبدلت صورة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر الخاصين بسنة ١٩٤٢ والسابق إرسالهما إلى مأمورية الضرائب المختصة وكذا صورة إخطار الشركة باختيارها ١٢٪ من رأس المال كأساس للمقارنة وصورة كشوف الأرباح الاستثنائية التي أجريت على الأساس المذكور ووضع مكانها أوراق أخرى أهمها صورة خطاب مرسل من الشركة إلى مأمورية الضرائب ببيان الزيادات التي حلت برأس المال وتسويتان عن الضريبة الاستثنائية أحدهما على أساس ١٢٪ من رأس المال والأخرى على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ والميزانية الجديدة التي عملت عن سنة ١٩٤٢ والتسوية الخاصة بها وذكر مدير الشركة أن هذه التغييرات تمت كلها بالاتفاق مع مأمور الضرائب المختص بعد أن دفع له مبلغا كبيرا كرشوة وبعد مساومات ومحاولات بذلت في هذا الشأن وإن حاول مدير الشركة أن يصور نفسه بأنه كان حسن النية وضحية لألاعيب بعض رجال مصلحة الضرائب كان مدير الشركة يحاول تدعيم إقراراته أمام اللجنة بشتى السبل وقدم لها مستندات خلاف تلك التي ضبطتها النيابة العامة عند تفتيشها لمكاتب الشركة وقد بدأ التحقيق مع مدير الشركة في ١٦ / ٣ / ١٩٤٥ وحرر إقرارا بخط يده في ٢٢ / ٢ / ١٩٤٥ بموافقته على التسوية الخاصة بالأرباح الخاضعة للضريبة عن سنة ١٩٤٣ عن نفسه وعن باقي الشركاء وأن موافقته هذه صادرة منه بإرادته الحرة وبمطلق اختياره ثم قام بعض أعضاء اللجنة وهم من رجال مصلحة الضرائب بتقدير الأرباح الحقيقية للشركة في كافة سنوات النزاع ووافق مدير الشركة عن نفسه وعن باقي الشركاء على هذا التقدير في ٥ / ٦ / ١٩٤٥ وتضمنت الموافقة قيمة الضرائب العادية والاستثنائية المستحقة على شركة أنجبال فرانسيس عن السنوات سالفة الذكر ودفع مدير الشركة مبلغ ١٠٤٣٤ ج و ٦٥٥ م من قيمة الضرائب المستحقة " وأنه " عما أثاره



المدعون بشأن عدم جواز إعادة التقدير عن السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٣ وبإعلان التقدير عن سنة ١٩٤٣ فإن الثابت مما تقدم ومن إقرار مدير الشركة نفسه بأن الربط عن السنوات الثلاثة الأولى كان مبنيا على الغش والتدليس وبعد إخفاء جانب كبير من أرباح الشركة فلما اكتشفت هذه الأمور وأحيل من ارتشى من موظفى مصلحة الضرائب إلى المحاكمة الجنائية عقد إتفاق صحيح بين مدير الشركة وبين مصلحة الضرائب أقر فيه الأول عن نفسه وعن باقى الشركاء بسلامة تقديرات المصلحة لأرباح الشركة فى السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٣ وأبدى موافقته على قدر الضريبة المستحقة عن هذه السنوات والأصل أن تحاول مصلحة الضرائب الإتفاق مع الممول على تقدير أرباحه قبل إحالة مسأله على لجنة التقدير فإذا قبل الممول تقدير المصلحة لأرباحه فإنه يكون بذلك قد تم الإتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانونا وهو إتفاق ملزم للطرفين ومانع من العودة إلى مناقشة موضوعه « وأن ”الاحتجاج بصيرورة الربط عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٣ نهائيا مردود عليه بأنه وقد ثبت يقينا أن هذا الربط كان مشوبا بالتدليس ومبنى على الغش وأن مدير الشركة قد أقر صراحة بذلك فإنه يجوز قانونا لمصلحة الضرائب أن تعيد التقدير فى تلك الحالة “ والقول بأن الربط عن سنة ١٩٤٣ ” لم يكن قد تم وإن السبيل إلى إتمامه هو إتخاذ الإجراءات التى أوجبها القانون ولائحته التنفيذية من إخطار كل شريك على حدة بمعرفة المسامورية المختصة ثم إحالة الأمر إلى لجنة التقدير فى غير محله إذ أنه لا يحال على لجان التقدير إلا المسائل التى لم يتم الإتفاق عليها بين مصلحة الضرائب والممول والثابت فى هذه الدعوى أن إتفاقا عقد بين مدير الشركة عن نفسه وعن باقى الشركاء وبين مصلحة الضرائب تحدت بمقتضاه أرباح سنة ١٩٤٣ والضريبة المستحقة عن هذه السنة فلا يوجد ثمة محل لاتخاذ الإجراءات التى أوجبها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية “ وما يقال بالنسبة للضريبة العادية ” يقال أيضا بالنسبة للضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية فقد نصت المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على أن تحصل الضريبة الخاصة بذات الطرق الموضوعة لتحصيل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية كما أن جميع أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ المتعلقة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تسرى على الضريبة الخاصة ونصت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠

لسنة ١٩٤١ على أن تسرى على الضريبة الخاصة جميع أحكام اللوائح والقرارات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة أو المكملة له، وأنه عما أثير بصدد عدم تمثيل مدير الشركة لباقي الشركاء لأنه ليس مفوضا من قبلهم ولا هو وكيل عنهم بتوكيل خاص يجيز له تمثيلهم أمام مصلحة الضرائب "فإن المادة ٢٠ من القانون التجاري تعرف شركة التضامن بأنها تلك التي يعقدها اثنين أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بعنوان مخصوص يكون أسما لها وتنص المادة ٢١ تجارى على أن اسم واحد من بين الشركاء أو أكثر يكون عنوانا للشركة ولا يجوز أن يضم عنوان الشركة إلا أسماء الشركاء وتقضى المادة ٣٢ بأن الشركاء في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولو لم يحصل وضع الإمضاء عليها إلا من أحدهم إنما يشترط أن يكون هذا الإمضاء بعنوان الشركة ومن المسلم به أن شركة التضامن كشخص معنوى لا تستطيع القيام بالأعمال القانونية التي تدخل في حدود غرضها إلا بواسطة شخص طبيعي هو المدير . . . وأن الثابت " بأوراق هذه الدعوى أن عقد الشركة نص صراحة على أن الإدارة والتوقيع عن الشركة من حق الشريك كوستا فرانجودس وأنه الوحيد الذى له حق التعاقد وإبراء الذمة عن الشركة وأن الخطابات والمراسلات المتعلقة بالشركة يقوم بها هذا المدير " وثابت أيضا "إن كافة الإقرارات المقدمة من الشركة بأرباحها وميزانيات الأرباح والمصروفات موقع عليها من كوستا فرانجودس مدير الشركة وفي حالة ما إذا أدخلت المأمورية تعديلات على الإقرارات المقدمة فإن الموافقة على هذه التعديلات تكون صادرة من المدير المذكور " وإن كوستا فرانجودس قرر "عند سؤاله أمام لجنة الفحص في ١٦/٣/١٩٤٥ بأن عقد الشركة يخوله الإدارة وأن كل التصرفات التي يقوم بها ملزمة للشركاء جميعا بما في ذلك إعطاء الإقرارات والإدلاء بالأقوال، وظاهر من كل هذا إنه طبقا للقانون ولعقد الشركة فإن للشريك كوستا فرانجودس المعين بنص العقد مديرا للشركة إتخاذ كافة التصرفات اللازمة لسير العمل والتي تمكن من تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله الشركة وله الاتصال بالهيئات الحكومية وتنفيذ القوانين بما فيها شريعات الضرائب وما تحتمه من تقديم الإقرارات والحسابات وخلافها والاتفاق مع مصلحة الضرائب على مقدار الأرباح الحقيقية وقدر الضرائب المستحقة عن هذه الأرباح ومثل هذا الاتفاق صحيح قانونا ويدخل في صميم اختصاص المدير الشريك خاصة وأن



كوستا فرانسجودس كان يوقع عن نفسه وعن باقي الشركاء ، إضافة إلى ذلك أن هذا المدير عن نفسه وعن باقي الشركاء تقدم في ١٩٤٥/٥/٢٧ بطلب إلى مدير إدارة ضرائب الاسكندرية جاء به أنه سبق له بصفته المذكورة أن وافق على ما أظهرته لجنة الفحص بشأن تحديد الأرباح عن السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٣ وعلى قدر الضرائب المستحقة وأنه طبقا للمادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية يحق له أن يطلب تقسيط باقي الضرائب المستحقة نظرا لحسامتها ولوجود ظروف يتعذر معها السداد الفوري وذلك مع ضريبة سنة ١٩٤٤ في خلال أربعة أعوام على الأكثر وأشار مدير الشركة في طلبه إلى أنه قام بسداد مبلغ عشرة آلاف جنيه من ضمن المطلوب وقد تسدد من أنجال فيليب فرانسجودس بتاريخ ١٩٤٥/٦/١٨ مبلغ ١٠٤٣,٦٥٥ ج بشيك رقم ٥٥٨٣١٨ على بنك أثينا فلا يستساغ القول بعدئذ بأن الاتفاق مع مصلحة الضرائب على قدر الأرباح والضرائب المستحقة وأن سداد جزء من هذه الضرائب وطلب تقسيط الباقي ليس من صميم اختصاص مدير الشركة كوستا فرانسجودس ولا يسرى على الشركة والشركاء المتضامنين فيها " وهي تقارير موضوعية سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ولا مخالفة فيها للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما ببطلان إعادة ربط الضريبة على الأرباح الاستثنائية في السنوات النزاع والتفت الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من هذا الدفاع مستندا في ذلك إلى الاتفاق الحاصل بين الشركة والمصلحة وهذا منه خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن المنشأة سبق أن اختارت أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة وتم الربط على هذا الأساس وأصبحت الضريبة نهائية وقام الطاعنان بسدادها فلا يصح نقضها إلا بثبوت الغش والتدليس وهو ما لم يقع ، وبفرض جواز نقض التقدير والربط السابقين فقد كان من اللازم على المصلحة أن تعيد ربط الضريبة على الأرباح الاستثنائية على أساس أرباح ١٩٣٩ لأن ضريبة هذه السنة لم تنقض ، ولكن المصلحة استندت إلى تقرير لجنة الفحص وأعادت ربط الضريبة الاستثنائية بعد أن استكتب مدير الشركة إقرارا بقبول المعاملة على أساس جعل رقم المقارنة ١٢٪ من الأرباح وهو أساس جديد يخالف الأساس النهائي السابق تقريره وأن قرار



المدير في هذا الشأن لا يلزمهم ومن ثم فقد جاء الحكم معينا بالنسبة لهذا الشرط  
بعضا لنفس الاعتراضات المبينة في السبب الثاني .

وحيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم الابتدائي من أنه "حصل  
تغيير كبير في مستندات الملف الذي تودع به الشركة الخطابات والأوراق الخاصة  
بالضرائب وأنه قد استبدلت صورة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر الخاصين  
بسنة ١٩٤٢ والسابق إرسالهما إلى مأمورية الضرائب المختصة وكذا صورة إخطار  
الشركة باختيارها ١٢ . / من رأس المال كأساس للمقارنة وصورة كشف  
الأرباح الاستثنائية التي أجريت على الأساس المذكور ووضع مكانها أوراق  
أخرى أهمها صورة خطاب مرسل من الشركة إلى مأمورية الضرائب ببيان  
الزيادات التي حلت برأس المال وتسويتان عن الضريبة الاستثنائية أحدهما  
على أساس ١٢ . / من رأس المال والأخرى على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ " وقد  
أغفل الطاعنان هذه الدعامة من دعومات الحكم وهي تكفي لحمله وفيها الرد الكافي  
على ما ادعاه الطاعنان من نفى الغش مما يسع المصلحة معه إعادة الربط على أساس  
رقم المقارنة الجديد الذي ارتضاه مدير الشركة وفي نطاق سلطته على ما سبق بيانه  
في سياق الرد على السبب الثاني .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة مندور .

( ٥٩ )

الظعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣١ القضائية :

(١، ب) ضرائب . "رسم الأيلولة على التركات" . "دعوى الضرائب" . إصلاح  
زراعي . "تصرف المالك إلى أولاده" . دعوى . "وقف الدعوى" .

المادة ٣/٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل التصرف  
أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير  
قيمة التركة .

المنازعة في دفع مقابل التصرف . عدم وجوب وقف النظر في الطعن في تقدير الرسم .  
جواز استرداد الرسم عند إقامة الدليل على دفع المقابل .

١ - النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢  
لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات على أنه "إذا كان التصرف بعوض  
جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل ،  
وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه" يدل - وعلى ما جرى به قضاء  
محكمة النقض - على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب  
ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة ، المنازعة في دفع المقابل أو عدم  
دفعه (١) .

٢ - لم يوجب القانون وقف النظر في الطعن وإنما أجاز لذوى الشأن  
استرداد رسم الأيلولة المحصل منهم إذا أقاموا الدليل على دفع المقابل .

(١) - نقض ١٩٦٦/٢/٢٣ - الظعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق . ص ١٧ من ٣٧٢ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب المنصورة قدرت صافى أصول تركة المرحوم فهمى حنا موسى بمبلغ ٥٧٦٣٥ ج و ٨٧٤ م وإذ اعترض الورثة على هذا التقدير وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٨/٤/١٩٥٦ أصدرت اللجنة قرارها . (أولا) بتخفيض هذا التقدير إلى مبلغ ٥٢٤٧١ ج و ١٩٩ م (ثانيا) بإضافة قيمة ما تصرف فيه المورث إلى زوج وأولاد إبنته السيدة ماري فهمى حنا موسى إلى نصيبها الموروث لإعتبارهم شخصية مستعارة لها، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٨٩ سنة ١٩٥٦ تجارى المنصورة الابتدائية ضد الورثة بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغائه فيما تضمنه من إستبعاد مبلغ ١٨٧٣ ج و ٧٥ م فرق قيمة أطيان متبادل عليها مع المورث بعقد عرفى ، ومبلغ ١٠٠ ج أضيف إلى مصاريف تجهيز ودفن المورث — وباعتبارهما من أصول التركة مع إلزام الورثة بالمصاريف ومقابل أنعاب الحماماء وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وأقام الورثة الدعوى رقم ٩٣ سنة ١٩٥٦ تجارى المنصورة الابتدائية ضد المصلحة بالطعن فى هذا القرار طالبين تعديله وتقدير صافى التركة على أساس إستبعاد قيمة الأطيان وما كينة الطحين التى باعها المورث إلى أولاده رزق وكمال ومحب، وقيمة الأطيان التى باعها إلى إبنته ماري وزوجها وأولادها ، وريع الأطيان المبيعة والمتروكة عن المدة من أول السنة الزراعية التى توفى فيها المورث حتى تاريخ وفاته ، وبعد تعديل تقدير ملحقات الأرض الزراعية إلى مبلغ ٢٠٠ ج ، وقيمة السيارة المخلفة عن المورث إلى ١٦٥ ج ، ومصاريف تجهيزه ودفنه إلى ٢٠٠٠ ج ، واحتساب دين السيدة ماري نقولا جبرائيل جميعه لا نصفه من خصوم التركة مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أنعاب الحماماء وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقررت المحكمة ضم الدعويين وبتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ حكمت حضوريا



بقبول الطعنين شكلا وفي موضوعهما . ( أولا ) برفض الطعن رقم ٨٩ سنة ١٩٥٦ تجارى المنصورة مع إلزام مصلحة الضرائب مصروفاته . ( ثانيا ) فى الطعن رقم ٩٣ سنة ١٩٥٦ تجارى المنصورة بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار صافى تركة المرحوم فهمى حنا مبلغ ٤٦٧٨٢ ج و ٦٥٧ م وألزمت كلا من الطرفين بالمناسب من مصروفات هذا الطعن لما أخفق فيه وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة طالبن تعديله والحكم لهم بباقي طلباتهم وقيد هذا الإستئناف برقم ١٣ سنة ١٢ قضائية . كما استأنفته المصلحة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الإستئناف برقم ٨٩ سنة ١٢ قضائية وقررت المحكمة ضم الإستئنافين وتاريخ ٧ يونية سنة ١٩٦١ حكمت بقبول الإستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف مصاريف إستئنافه وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه . طعن الورثة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنون ولم يبدوا دفاعا وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة إحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثالث والشقين الأول والثانى من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه لم يستبعد من عناصر التركة قيمة الأطيان التى باعها المورث إلى ابنته السيدة ماري وزوجها وأولادها بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٤٧/٩/٢٥ ورفض إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات دفع المقابل ، مستندا فى ذلك إلى أن هذا العقد لم يقدم ، وأنه لا محل لإجابة طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن التصرف المسجل الصادر عن هذه الأطيان فى فترة الرتبة حصل بعوض لأن ذلك محله دعوى مبتدأة وليس سبيله الطعن على قرار اللجنة ، وإلى أن محكمة الدرجة الأولى محكمة طعن وليست محكمة تقديرا ابتداء وتختص فقط بنظر الطعون التى ترفع إليها فى تقديرات اللجنة ، وكل ما لم يسبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء على المحكمة ، وإلى أن لجنة التقدير لا تختص أصلا بنظر الادعاء بأن تصرف المورث الحاصل فى فترة

الريبة تم بعوض ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأنه يفرض أن محكمة أول درجة هي محكمة طعن فإن هذا لا يمنعها من تحقيق الدعوى ، وعدم إجابة الطاعنين إلى طلب الإحالة على التحقيق ينطوى على إخلال بحق الدفاع وبطلان في الإجراءات ، ويفرض أن الأمر يقتضى رفع دعوى مبتدأه لإثبات أن التصرف بعوض فإنه كان لزاما على المحكمة أن تحدد للطاعنين أجلا لرفعها ولا تمضى في نظر الموضوع إلا بعد انقضائه دون رفعها أو بعد أن يصبح الحكم الذي يصدر فيها نهائيا .

وحيث إن هذا النعى مردود ( أولا ) بأن النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل ، وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة ، المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه في هذا الخصوص على أن طلب الطاعنين ( إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن التصرف المسجل الصادر من المورث عن هذه الأطيان في فترة الريبة قد حصل بعوض فمحله دعوى مبتدأة وليس سبيله الطعن على قرار اللجنة ) فإنه لا يكون قد خالف القانون ومردود ( ثانيا ) بأن القانون لم يوجب وقف النظر في الطعن وإنما أجاز لذوى الشأن استرداد رسم الأيلولة المحصل منهم إذا أقاموا الدليل على دفع المقابل .

وحيث إن حاصل الشق الثالث من السبب الأول والشق الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يستبعد من عناصر التركة قيمة الأطيان التي باعها المورث إلى ابنته السيدة ماري وزوجها وأولادها بالعقد المسجل في ١٩٥٢/٩/٩ مستندا في ذلك إلى أن تسجيله تم في تاريخ صدور قانون الإصلاح الزراعي وأنه لا يتصور عقلا أن يكون التصرف نفاذا للمادة الرابعة من القانون المذكور الذي لم يكن قد علم به الكافة علما حقيقيا واقعا في تاريخ صدوره ، وإلى أنه يفرض أن التصرف تم نفاذا لتلك المادة فإنها تجيزه .



ولا توجبه لأن للمالك حق التصرف أيضا لصغار الزراع في القدر الزائد المسموح به قانونا ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور ، لأنه متى تم التصرف في ظل قانون معين ولو يوم صدوره فإن ذلك يكفي لسريانه عليه ولو لم يعلم به المتصرف ، والقول بأن القانون يجيز التصرف ولا يوجبه لا ينهض سببا لإطراح التصرف طالما أنه صدر بالفعل ونجرت بمقتضاه الأطيان الزائدة عن المائتي فدان من ملكية المتصرف تطبيقا للمادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي ومع تمسك الطاعنين في دفاعهم بأن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بعد أن شرعت في الاستيلاء على القدر المتصرف فيه بمقتضى العقد المسجل وفرضت عليه الضريبة الإضافية عادت ورفعتها لأن المالك تصرف لابنته في حدود خمسين فداناً من الأطيان الزائدة عن المائتي فدان وفقاً للمادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي ونجرت من حيازته وملكيته ، مع تمسك الطاعنين بهذا الدفاع الجوهرى فقد أغفله الحكم المطعون فيه ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن "التصرف الحاصل من المورث عن الأطيان والذي تم بالعقد المسجل في ١٩٥٢/٩/٩ أى في نفس تاريخ صدور ونشر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي" لا يتصور عقلا أنه تم نفاذا للمادة الرابعة من المرسوم بقانون المذكور والذي لم يكن قد علم به الكافة علما حقيقيا واقعيا في تاريخ صدوره فضلا عن سبق مرور هذا العقد في مراحله التحضيرية السابقة على التسجيل من تقديمه لمصلحة الشهر العقارى لمراجعته والتأشير عليه بصلاحيته للشهر ثم التصديق على توقيعات المتعاقدين" وهى تقارير موضوعية سائغة تكفى لحمله ويستقل بها قاضى الدعوى وفيها الرد الكافى على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل الشقين الرابع والخامس من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن تصرفات المالك لأولاده ولغيرهم من صغار الزراع المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي تعتبر صحيحة ونافذة طبقا لهذا القانون سواء تمت بغرض أو بغير غرض وأنها إذا تمت في فترة الريبة إلى شخص أصبح وارثا للتوفى بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا



وقت حصول التصرف طبق عليها حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ واستحق عليها رسم الأيلولة إلى أن يثبت ذور الشأن أمام القضاء أن التصرف بعوض فيستردون رسم الأيلولة المحصل منهم ، ورتب على ذلك عدم قيام تعارض بين القانونين وأنه يعمل بهما جنباً إلى جنب كل في مجال تطبيقه ، كما جرى على أن النص الوارد في للمادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي الخاص بوفاة المالك قبل الإستيلاء على أرضه ودون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف إليهم واقتراض المشرع أنه قد تصرف إليهم في الحدود الواردة في المادة المذكورة لا ينطبق على هذا النزاع لأن المورث توفي بعد أن تصرف فعلا في القدر الزائد عن المائتي فدان ، ولأن هذا النص أضيف بعد وفاة المورث بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وما جرى عليه الحكم من ذلك مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه لأن قانون الإصلاح الزراعي جاء لاحقا لقانون الضرائب على التركات وأجاز التصرف بعوض أو بغيره فاستوى في نظره الأمران بينما لا يستويان في نظر قانون الضرائب ، وهو تعارض بين القانونين لا يمكن معه تطبيقهما جنباً إلى جنب ويتحتم أن يتناسخ من أحكام القانون السابق ما يناقض القانون اللاحق ولا يتصور قانونا أن يخرج من تركة المورث حتما ما تصرف فيه لأولاده طبقا لقانون الإصلاح الزراعي سواء كان ذلك بعوض أو بغير عوض ثم يعود ما خرج منها فيجوز عليه حكم التركة عند تطبيق قانون الضرائب ، ومتى كان التصرف قد تم في ظل أحكام قانون الإصلاح الزراعي فإنه لا مجال لبحث صورته وينتفى حكمة تطبيق المادة الرابعة من قانون ضرائب التركات ولا يفترض أن القصد من التصرف هو التهرب من الضريبة أو من شرائحها العليا لأن أحكام قانون الإصلاح الزراعي من النظام العام وترتبط بنظام الدولة الأساسي ولا يجوز أن يقوم اقتراض أو تصور أو ضاع تتعارض مع ما رسمه ذلك القانون ، والمادة العاشرة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ نصت على أن يعمل به من تاريخ نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فتنفذ من أحكامه على ماض يسبق وفاة المورث .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وارد على أسباب زائدة لاحاجة بالحكم إليها بعد أن استقام قضاءه على ما استظهره في أسباب سليمة من أن التصرف لم يتم

نفاذا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى وفق ما جاء فى الرد على الشق الثالث من السبب الأول والشق الثانى من السبب الثانى ومن ثم فإنه يكون نعيًا غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل الشق السادس من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه استبعد إلزام تركة المورث بكامل الدين الثابت بسند موقع عليه منه كمدین متضامن مع زوجته وقضى بتحميل التركة نصف الدين فقط وهو مخالف لأحكام القانون التى تقضى بالتزام المتضامن بكامل الدين .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن "دين السيدة مارى تقولا جبرائيل البالغ ١٠٢٠ ج ثابت بسند إذنى" وأن لجنة الطعن قررت استئزال ما يستحق على المورث من هذا الدين وقدره ٥١٠ ج من التركة بعد إستبعاد ما يخص المدينة المتضامنة فيه بحق النصف "وماقررت" يتفق مع صحيح أحكام القانون "لأنه" إذا كان الدين لا يتقسم فى علاقة الدائن بالمدينين المتضامين "فإن الدين فى علاقة المدينين المتضامين بعضهم ببعض الآخر يتقسم عليهم فإذا أوفاه أحدهم كان له حق الرجوع على كل من المدينين الآخرين بما يخصه فيه " فإذا اعتبرت تركة المورث مدينة بكامل الدين بحكم مسئولية المورث بوصفه مدینا متضامنا فإن التركة فى الوقت نفسه تعتبر دائنة لزوجته المدينة المتضامنة الأخرى بما يخصها بحق النصف فى هذا الدين وهى ليست معسرة كما هو ثابت من تقدير التركة وهى من ضمن الورثة فيها ، ولم يفصح الورثة بما انتهى إليه مال سداد هذا الدين وهو مستحق الأداء فى ١٩٥٣/٥/٦ " وما جرى عليه الحكم فى ذلك لا مخالفه فيه للقانون .

وحيث إن حاصل الشق الأول من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه إكتفى بالإحالة إلى الحكم الابتدائى وما تضمنه من أسباب فى الرد على الأسباب

الثاني والثالث والخامس من أسباب الامتناع بيننا اشتملت هذه الأسباب على وقائع وأدلة لم يسبق عرضها على محكمة أول درجة ولم يرد عليها الحكم المطعون فيه مما يجعله مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعنين لم يقدموا صحيفة الاستئناف المتضمنة ما لم يرد عليه الحكم المطعون فيه من دفاع فيكون النعى عاريا عن الدليل .



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين عفيفت الميركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشربيني .

(٦٠)

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٤ القضائية :

دفع . " الدفع بالتقادم " . إستئناف . تقادم . محكمة الموضوع .

الدفع بالتقادم . دفع موضوعي . قبوله . أثره . استنفاد المحكمة ولايتها في النزاع . استئنافه .  
أثره . نقل النزاع برمته دفعا وموضوعا إلى محكمة الإستئناف .

الدفع بالتقادم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو دفع موضوعي (١)  
والحكم بقبوله هو قضاء في أصل الدعوى تستنفد به المحكمة ولايتها في النزاع  
وينبغي على إستئنافه أن ينتقل النزاع برمته — دفعا وموضوعا — إلى محكمة  
الإستئناف لكي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع  
جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن قسطندي فريد مرقص أقام الدعوى رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٦٣ عمال

(١) نقض ١٨/٥/١٩٦٦ . الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٢ ق — من ١٧ ص ١١٧٠ .

القاهرة الابتدائية ضد بنك القاهرة يطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٧٤ ج و ٣٤٨ م والفوائد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقال شر حال دعواه إنه التحقق بخدمة بنك الخصم الباريسى المنضم إلى بنك القاهرة- بتاريخ ١٩٢٨/٧/٢٧ واستمر إلى أن بلغ مرتبه الشهري ٥٧ ج و ٢٤٨ م و بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٣ أخطرته البنك بإنهاء خدمته لبلوغة من التقاعد وأمهله حتى آخر فبرارة سنة ١٩٦٢ لتسليم عهده وبلغت جملة حقوقه قبل البنك ٣٢٦٤ ج ٦٨٨ م قبض فيها مبلغ ٢٦٩٠ ج و ٣٤٠ م وتبقى مبلغ ٥٧٤ ج و ٣٤٨ م فأقام الدعوى للحكم له بطلباته ودفع البنك بسقوط الدعوى بالتقادم و بتاريخ ١٩٦٣/٧/٣٠ حكمت المحكمة بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وبسقوطها لتجاوز رفعها أكثر من سنة من تاريخ انتهاء عقد عمل المدعى مع إعفائه من المصاريف واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبا الغاءه والحكم برفض الدفع والقضاء له بطلباته وقيد إستئنافه برقم ١٧٠٢ سنة ٨٠ قضائية و بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها وأبقت الفصل في المصروفات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر ورثة الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه في مذكرته رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن محكمة أول درجة كانت قد قضت بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وبسقوطها وقضى الحكم المطعون فيه بإلغاء هذا الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها وهو منه خطأ في تطبيق القانون لأن محكمة الدرجة الأولى قد استنفدت ولايتها في الخصومة وكان يتعين على محكمة الاستئناف الفصل في الموضوع .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أن الدفع بالتقادم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو دفع موضوعي والحكم بقبوله هو قضاء في أصل الدعوى تستنفد به المحكمة ولايتها في النزاع وينبئ على استئنائه أن ينتقل النزاع برمته — دفعا وموضوعا — إلى محكمة الاستئناف لكي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وألغى الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى بالتقادم وأعاد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين مصفوت السركي نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :  
مجتبى ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومجد نور الدين موسى ، ومجد أبو حمزة مندور .

(٦١)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية. "دعوى الأحوال الشخصية". "تدخل النيابة العامة في الدعوى". "إبداء الرأي". بطلان . دعوى . نيابة عامة .

وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية وإبداء الرأي فيها .  
تفويض الرأي للحكمة في تقدير أقوال الشهود . كاف .

(ب) أحوال شخصية. "دعوى الأحوال الشخصية". "المعارضة واستئناف الأحكام الصادرة فيها". استئناف . معارضة .

الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . جواز استئنافها في مدة المعارضة .  
أثره . سقوط الحق في المعارضة . عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة  
لظن المعارضة .

(ج) محكمة الموضوع . "سلطتها في تحقيق الدعوى" .

طلب نذب الطبيب الشرعي لفحص دماء الصغير . عدم التزام محكمة الموضوع  
بإجابته . مناطه .

١ - متى كان ممثل النيابة قد قدم مذكرة برأيها طلب فيها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات النسب المدعى به ثم نوض الرأي للمحكمة بعد سماع الشهود ، فإن النيابة بذلك تكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - قد أبدت رأيها في القضية<sup>(١)</sup> بما يؤده تفويض الرأي للمحكمة في تقدير أقوال الشهود والترجيح

(١) نقض ١٩٦٦/٢/٣٠ - الطعن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق . ص ١٧

بينها وبما يحقق غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة وإبداء الرأي في قضايا الأحوال الشخصية تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - النص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٠٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه "يجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها" مؤداه أنه لا يجوز للاستئناف بعد أن سقط حقه في المعارضة أن يطلب من محكمة الاستئناف إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر هذه المعارضة .

٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب نذب الطيب الشرعى لفحص دماء الصغير متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة المقدمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن السيدة هنية أحمد سالم - المطعون عليها - أقامت الدعوى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٢ محكمة المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد السيد حسن صالح الحديدى طلبت فيها الحكم بثبوت نسب بنتها وفاء من والدها المدعى عليه وأثناء نظرها طلبت الحكم أيضاً بثبوت نسب ولدها ولواء من أبيه المدعى عليه إذ كانت حاملاً له وقت رفع الدعوى وقالت شرحاً لدعواها إنها زوجة للمدعى عليه بالعقد الصحيح ورزقت منه في ١٣/٨/١٩٦١ بينت أسمىها وفاء كما رزقت بعد ذلك منه بولد أسمىه ولواء وأن المدعى عليه ينكر نسب الولدين منه وأنها لذلك أقامت الدعوى تطلب الحكم بثبوت نسب وفاء ولواء من والدهما المدعى عليه وقدمت تأييداً لدعواها شهادتى ميلاد الصغيرين وعقد إيجار المسكن الذى تقطن فيه موقعا عليه بتوقيع منسوب للمدعى عليه بوصفه مستأجراً له ، وبتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٢ حكمت المحكمة غيابياً وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق

لثبت المدعية بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة أنها رزقت بالصغيرين وفاء وولاء من المدعى عليه نتيجة نكاح صحيح وصرحت للمدعى عليه بنفى ذلك بذات الطرق وحددت للتحقيق جلسة ١٩٦٣/٣/٤ وفيها أحضرت المدعية شهودها أما الحاضر عن المدعى عليه فقد إستأجل الدعوى ليحضر شهوده فاستجابت المحكمة لطلبه وأجلت التحقيق لجلسة ١٩٦٣/٤/١ وفيها قررا لماض عن المدعى عليه أن من يدعى حامى إبراهيم فوزى يطلب دخوله خصما ثالثا فى الدعوى وقد حضر فعلا وطلب قبوله خصما ثالثا مقررًا إنه زوج للمدعية بمقتضى عقد عرفى مؤرخ ١٩٦١/٣/١٣ وأن الصغيرين ولداه من هذا الزواج ثم طعن المدعى عليه فى عقد إيجار المسكن المنسوب إليه بالتزوير ، وبتاريخ ١٩٦٤/٥/١٠ حكمت المحكمة حضوريا برفض الادعاء بالتزوير مع إلزام مدعى التزوير بمصروفاته وبغرامة قدرها ٢٥ ج و بإعادة الدعوى للرافعة لمناقشة طرفى الخصومة وبتاريخ ١٩٦٥/١/١٠ حكمت : ( أولا ) برفض طلب تدخل حامى إبراهيم فوزى مع إلزامه لمصاريف تدخله . ( ثانيا ) وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أنها رزقت بالصغيرين وفاء وولاء من المدعى عليه نتيجة نكاح صحيح وللمدعى عليه نفى ذلك بذات الطرق وبعد تنفيذ حكم التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٦ فحكمت حضوريا بثبوت نسب ولدى المدعية هنية أحمد سالم وهما وفاء وولاء إلى المدعى عليه حسن صالح الحديدى وأمرته بعدم التعرض لها فى نسبهما إليه مع إلزامه بالمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ١٥٢ حنة ١٩٦٥ إستئناف المنصورة ، وبتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .



وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات من وجهين ( أولهما ) أنه أيد الحكم القطعي الابتدائي الصادر في ١٩٦٥/٦/٦ مع أن الثابت في الحكم المذكور أن النيابة العامة فوضت الرأي للمحكمة والتفويض منها لا يعتبر إبداء الرأي مما يجعل الحكم الابتدائي منعداً لخلوه من بيان رأي النيابة ( وثانيهما ) أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم المستأنف غيبي ووصف خطأ بأنه حضوري وطلب منها إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه متذرة بأن المستأنف وقد طعن بالإستئناف فإن حقه في المعارضة يكون سقط وهذا القول مجاله أن يكون المستأنف قد إستأنف الحكم الغيابي مباشرة دون طلب نظر المعارضة الأمر الذي لم يحصل بل على التقيض فقد تمسك في الإستئناف بطلب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأنه يبين من حكم التحقيق الذي صدر في ١٠ يناير سنة ١٩٦٥ إن ممثل النيابة الأستاذ سليمان عبد الكريم جمعه قدم مذكرة برأيها طلب فيها رفض تدخل الخصم الثالث وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات النسب المدعى به ، وبين من الحكم القطعي الابتدائي الذي صدر بعد سماع الشهود أن ممثل النيابة الأستاذ أحمد عبد الرزاق فوض الرأي للمحكمة وتكون النيابة بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أبدت رأيها في القضية بما مؤداه تفويض الرأي للمحكمة في تقدير أقوال الشهود والترجيح بينها وبما يحقق فرض الشارع من وجوب تدخل النيابة وإبداء الرأي في قضايا الأحوال الشخصية تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، ومردود في الوجه الثاني بأنه طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٣٠٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية "يجوز الإستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها" ومؤداها أنه لا يجوز لاستئناف بعد أن سقط حقه في المعارضة أن يطالب من محكمة الإستئناف إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر هذه المعارضة. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر وجرى في قضائه على سقوط حق المستأنف في المعارضة لإستئنافه الحكم الغيابي مباشرة في مدة المعارضة فإن النعي عليه بالبطلان في الإجراءات في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عقد إيجار المسكن الذي قدمته المطعون عليها للتدليل على أنه استأجر لها مسكنا بالقاهرة تقيم معه فيه مزور وأن المحكمة الابتدائية رفضت الادعاء بالتزوير واستندت في ذلك إلى أن الطاعن قد تخلف عن دفع أمانة الخبير وعن الحضور للاستكتاب لإمكان إجراء المضاهاة وأن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص في حين أنه قدم الأمانة بحوالة بريدية للمحكمة وأنه لم يحضر الجلسة المحددة للاستكتاب لأنه كان مقيد الحرية بحبسه في سجن المنصورة وفي ذلك إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه أن "عقد الإيجار الذي قدمته المستأنف ضدها هو موقع عليه من المستأنف وقد طعن عليه بالتزوير أمام محكمة أول درجة وقضت المحكمة بصحته بعد أن تخلف عن الحضور أمامها لاستكتابها ولتقديم أوراق مضاهاة كما تخلف عن دفع أمانة الخبير فقد حددت محكمة أول درجة جلسة ١٩٦٤/٣/٨ لاستكتابها ثم جلسة ١٩٦٤/٣/٢٢ ثم جلسة ١٩٦٤/٤/٢ ولكنه تخلف عن المثول أمامها . . . " وهي تقارير موضوعية يستقل بها قاضي الدعوى وتكفي لحمله فيما انتهى إليه في هذا الخصوص ولا وجه للتحدى بأن الطاعن قدم أمانة الخبير وأنه كان مقيد الحرية في المواعيد المحددة لاستكتابها إذ هو في شقه الأول دفاع جديد لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع فلا يجوز التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة وفي شقه الثاني فإنه وإن كان الطاعن قد تمسك به أمام محكمة الاستئناف إلا أنه لم يقدم أمامها الدليل على ثبوت سجنه في المواعيد المحددة لاستكتابها .

وحيث إن حاصل السبب الثالث إن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض تدخل الخصم الثالث الذي أقر بنسب الصغيرين منه بإعتباره زوجا للمطعون عليها بمقتضى عقد عرفي - حالة أن إقرار المذكور بالنسب يعول عليه شرعا في إثبات نسب الصغيرين وأولى بالرعاية من البيئة التي استندت إليها المطعون عليها مما يشوب الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بما رد به الحكم المطعون فيه من " أن المحكمة لا تلتفت لما ذهب إليه طالب التدخل حلمي إبراهيم فوزي من أن المستأنف

ضدها تزوجته بموجب عقد عرق مؤرخ ١٩٦١/٣/١٣ وإن الولدين وفاء وولاء ولداه إذ يكفي لطرح هذا الزعم إن البنت وفاء ولدت كما هو ثابت من شهادة الميلاد في ١٩٦١/٨/١٣ أى قبل ستة أشهر من هذا الزواج ... " وهو تقرير موضوعي يتعلق بتقدير الدليل مما يستل به قاضي الدعوى ولا يجوز الجدل فيه أمام هذه المحكمة ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه على الدليل المستمد من أقوال شهود المطعون عليها مع أنها أقوال قائمة على الاستنتاج وصدر بعضها من شهود يمتون بصلة القربى للمطعون عليها فإنه يكون قد شاب قصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه جمل موضوعي يتعلق بتقدير الدليل ولا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل السبب الخامس إن الطاعن طلب من محكمة الاستئناف نذب الطبيب الشرعي لفحص دماء الصغيرين وبيان ما إذا كانت من فصيلة دمائه ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب مع ماله من دلالة بالغة في الإقناع مما يجعل الحكم مشوباً بالقصور والإخلال .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة هذا الطلب متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة المقدمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لجملة فلا وجه للنعي عليه بما تمسك به الطاعن في سبب الطعن ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق  
البشيشي .

( ٦٢ )

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) تنفيذ . ” تنفيذ عقارى “ . ” إعفاء الرامى عليه المزداد من إيداع الثمن “ .

إعفاء الرامى عليه المزداد من إيداع الثمن مراعاة لمقدار دينه ومرتبته .  
إعفاء من الإيداع وليس إعفاء نهائيا من الإلتزام به . تصفية ما بقى في ذمته  
من الثمن أو إنقضاء التزامة به لا يكون إلا بعد إتمام إجراءات التوزيع وصدر  
قائمه النهائية . هذا الإعفاء لا يمنع من الشروع في التوزيع بأوامر صرف  
واجبة التنفيذ على الرامى عليه المزداد فإن امتنع اعتبر متخلفا وأعيد البيع على  
مسئولته .

(ب) تنفيذ . ” تنفيذ عقارى “ . ” إعفاء الرامى عليه المزداد من إيداع  
الثمن “ .

إعفاء الرامى عليه المزداد من إيداع الثمن رخصة من المشرع لقاضى البيع .

(ج) شهر عقارى . ” التأشير بحق دائن التركة في هامش التسجيل “ .  
تسجيل . إرث . ” حق دائن التركة “ .

نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ نص عام ينطبق  
على دائنى التركة وارثين كانوا أو غير وارثين . لأى دائن إذا أشر بدينه  
في هامش تسجيل إثمادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات  
المنبئة لحق الإرث خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث ان يحتاج بحقه على كل  
من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير .

١ — إعفاء الرامى عليه المزداد من إيداع الثمن مراعاة لمقدار دينه ومرتبته إنما هو إعفاء من إيداع الثمن خزانة المحكمة وليس إعفاء نهائيا من الإلتزام به بناء على المقاصة مع دين الرامى عليه المزداد الذى روى مقداره ومرتبته ولا تكون التصفية النهائية لما قد يبقى فى ذمته من الثمن أو إنقضاء إلتزامه به مقابل كل دينه أو بعضه إلا بعد إتمام إجراءات التوزيع وصدور قائمته النهائية ومن ثم فلا يمنع هذا الإعفاء من الشروع فى التوزيع قبل إيداع الثمن خزانة المحكمة ويكون التوزيع حينئذ بأوامر صرف واجبة التنفيذ على الرامى عليه المزداد طبقا لما تقضى به المادة ٧٥٩ من قانون المرافعات فإذا امتنع عن الدفع أعيد البيع على مسئوليته بإعتباره متخلفا .

٢ — إعفاء الرامى عليه المزداد من إيداع الثمن المنصوص عليه فى المادة ٦٦٩/٢ من قانون المرافعات رخصة من المشرع لقاضى البيوع .

٣ — لا يقتصر حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على دائنى التركة من غير الورثة ذلك بأن هذا النص ورد بصيغة عامة وينطبق على جميع الدائنين وارثين كانوا أو غير وارثين ومن ثم فإن لدائن المورث أيا كان هذا الدائن إذا أشر بدينه فى هامش تسجيل إشهادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث فى خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث أن يحتاج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقارا أو وقام بشهره قبل هذا التأشير .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المحفور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضدها الأولى طلبت فى ٨ يونيو سنة ١٩٥٩ من القاضى

المعين للتوزيع بحكمة سوهاج الابتدائية فتح إجراءات التوزيع عن ثمن العقارات التي رسا مزادها على الطاعن بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ في القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ بيوع كلى سوهاج واختصاصها بقيمة دينها البالغ ١٤٠٣ ج و ٩٠٣ م من جملة الثمن الراسى به المزداد وقدره ١٣٣٤ ج و ٦٤١ م وقالت شرحا لطلبها إنه في ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ توفى زوجها المرحوم فضلى لويس غطاس عنها وعن إخوته الأشقاء باقى المطعون ضدهم— وإذ كان مدينا لها فقد استصدرت ضد ورثته أمرى الأداء رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ كلى سوهاج بمبلغ ١٢٤٧ ج و ٩٧ م ورقم ٢٣٢٥ سنة ١٩٥٦ طهطا بمبلغ ١٥٦ ج و ٩٠ م ثم شرعت فى التنفيذ ضدهم على العقارات المتروكة عنه استيفاء الدينها قبله ولما كان الطاعن يداين المطعون ضده الثانى أحد الورثة بمبلغ ١٢٥٧ ج بموجب أمر الأداء رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣ كلى سوهاج فقد اتخذ إجراءات نزع ملكية بعض عقارات الشركة باعتبار أنها آلت إلى مدينه ميراثا عن شقيقه المرحوم فضلى لويس زوج المطعون ضدها الأولى ومدينها ولما أودع الطاعن قائمة شروط البيع فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ إعتضت عليها المطعون ضدها الأولى طالبة وقف الإجراءات التى اتخذها تأسيسا على أنها تداين المورث وأنه لا تركة إلا بعد سداد الديون وفى ٩ من إبريل سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض الاعتراض وبالاستمرار فى إجراءات التنفيذ فاستأنفت المطعون ضدها الأولى قضاءها هذا لدى محكمة استئناف أسبوط بالاستئناف رقم ٢٦٤ سنة ٣٢ ق. وفى ٤ مارس سنة ١٩٥٨ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف على أساس أن المعترضة لم تقم بعد بشهر حق الإرث وبالتالي لم تؤثر بدينها على هامش تسجيله طبقا للمادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ وقد سار الطاعن فى إجراءات التنفيذ على أطيان المورث حتى رسا مزادها عليه بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ باعتبار أنها مملوكة لمدينه المطعون ضده الثانى وقالت المطعون ضدها الأولى إنها إذ أشهرت حق الإرث فى ٢٨ مايو سنة ١٩٥٨ وأشرت بديونها على هامش التسجيل فى ١٠ يونيو سنة ١٩٥٨ فإنه يحق لها قانونا إستيفاء ديونها قبل المورث من ثمن أعيان التركة التى رسا مزادها على الطاعن قبل أى دين مستحق على أحد الورثة . وبتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥٩ أشر القاضى المعين للتوزيع بالمحكمة الابتدائية بفتح إجراءات التوزيع وتحديد جلسة ١٩٥٩/٩/٢٩ لمناقشة الدائنين لإبتغاء الوصول إلى تسوية ودية وقيدت



الدعوى برقم واحد سنة ١٩٥٩، توزيع كلى سوهاج . وفى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب استنادا إلى أن التوزيع بين الدائنين لا يكون إلا فى حالة ما إذا كان ثمن العقار أو المنقول قد أودع خزانة المحكمة أو ألزم الراسى عليه المزاد بإيداعه فى أجل محدد وأنه لا يكون ثمة مجال للتوزيع إذا كان الراسى عليه المزاد قد أعفى من الإيداع بحكم نهائى فاستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٣٦ لسنة ٣٧ ق . وفى ٩ مارس سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى وبقبولها وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتحديد جلسة ينظر بها طرفا الخصومة للسير فى إجراءات التوزيع وقطعت فى أسباب حكمها بأحقية المطعون ضدها الأولى فى الدخول بدينها فى التوزيع فطعن الطامن فى قضائها هذا بطريق النقض وقدمت المطعون ضدها الأولى . مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة ورفض الدفع المبدى من المطعون ضدها الأولى ورفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة لعدم إعلانها به .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن رفع فى ٨ مايو سنة ١٩٦٣ ولم تعلن به المطعون ضدها الثالثة على إثر صدور قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ وإذا أثبت المحضر بورقة الإعلان الخاصة بها المؤرخة ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٥ أنها لم تعلن بسبب تركها المسكن ولم يقيم الطامن باستيفاء هذا الإجراء خلال الميعاد الذى منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الذى عمل به من تاريخ نشره فى ١١/٥/١٩٦٧ ومن ثم يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة لها — ولا يعمد أثر هذا البطلان إلى باقى المطعون ضدهم الذين صح إعلانهم بالطعن لأن النزاع فى حقيقته يدور بين الطامن والمطعون ضدها الأولى والمطعون ضده الثانى المدين المتزوع ملكيته ولا شأن فيه للمطعون ضدها الثالثة التى لم يصح إعلانها بالطعن .

وحيث إن المطعون ضدها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لإعلانها به في مكتب محاميهما الذي لا يعد موطنها لها .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن المطعون ضدها قد حضرت إثر حصول هذا الإعلان وقدمت مذكرة بدفاعها . ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان إعلانها بالطعن ومن ثم فلا يقبل منها التمسك بهذا البطلان .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطامن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة أقامت قضاءها بعدم قبول طلب التوزيع المقدم من المطعون ضدها الأولى على نص المادتين ٧٢٤ و ٧٢٦ من قانون المرافعات وقالت إن مفاد هذين النصين إنه يشترط لقبول هذا الطلب أن يكون هناك ثمن قد تحصل من البيع حتى يكون لقاضي التوزيع ولاية القضاء في توزيع هذا الثمن وأنه لا يكون ثمت مجال للتوزيع إذا أوفى الراسي عليه المزاد بحكم نهائي من إيداع الثمن . وأكدت المحكمة نظرها هذا بنص المادة ٦٧٣ التي تلزم الراسي عليه المزاد بإيداع الثمن خلال ثلاثة أشهر التالية لصيرورة البيع نهائيا إلا إذا كان دائما إعفاء حكم مرسى المزاد من إيداع الثمن كله أو بعضه مراعاة لمقدار دينه ومرتبته وقد خالفت محكمة الاستئناف وجهة نظر المحكمة الابتدائية في ذلك وقضت بقبول الطلب وبالسير في إجراءات التوزيع مغفلة النصوص القانونية التي استندت إليها محكمة أول درجة والتي لا تجيز السير في إجراءات التوزيع في حالة إعفاء الراسي عليه المزاد من الثمن الذي رضى به المزاد لأن هذا الإعفاء هو إعفاء نهائي لا يجوز معه توزيع الثمن على الدائنين وبذلك خالف الحكم المطعون فيه القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن إعفاء الراسي عليه المزاد من إيداع الثمن مراعاة لمقدار دينه ومرتبته إنما هو إعفاء من إيداع الثمن خزانة المحكمة وليس إعفاء نهائيا من الإلتزام به بناء على المقاصة مع دين الراسي عليه المزاد الذي روى مقداره ومرتبته ولا تكون التصفية النهائية لما قد يبقى في ذمته من الثمن أو إنقضاء الإلتزام به مقابل كل دينه أو بعضه إلا بعد إتمام إجراءات التوزيع وصدور قائمته

النهائية ومن ثم فلا يمنع هذا الإعفاء من الشروع في التوزيع قبل إيداع الثمن خزانة المحكمة ويكون التوزيع حيثئذ بأوامر صرف واجبة التنفيذ على الراسى عليه المزايد طبقاً لما تقضى به المادة ٧٥٩ من قانون المرافعات فإذا امتنع عن الدفع أعيد البيع على مسئوليته باعتباره متخلفاً. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن عدم إيداع الثمن خزانة المحكمة ليس معناه عدم إجراء القسمة والتوزيع بحسب درجات الدائنين فإنه يكون قد اتبع صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تأويله ذلك أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها على نص المادة ٦٦٩ مرافعات وفسرته تفسيراً لا يتفق ومدلوله بأن جعلت الإعفاء المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من تلك المادة رخصة من المشرع لقاضى البيوع يقصد بها مجرد تمكين الراسى عليه المزايد من تسلم صورة الحكم المنفذ به حالة أن صياغة الفقرة المشار إليها تدل على أنه إذا تبين للقاضى أن مقدار دين الراسى عليه المزايد ومترتبته يبرران إعفاءه من الإيداع وجب عليه إعفاءه منه وهذا الإعفاء يكون بحكم ونهاية .

وحيث إن هذا النعى غير منتج لما تقدم ذكره فى الرد على السبب الأول من أن إعفاء الراسى عليه المزايد من الثمن ليس إعفاءاً من الإلتزام به ولا يمنع من إجراء التوزيع بين الدائنين ومع ذلك فلأن ماقرره الحكم من أن هذا الإعفاء هو رخصة من المشرع لقاضى البيوع صحيح فى القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المطعون ضدها الأولى سبق أن إعتضت على قائمة شروط البيع فى القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ بيوع كلى سوهاج وطلبت وقف إجراءات التنفيذ التى كان قد إتخذها الطاعن وحصرت إهراضها فى أن دينها وهودين على المورث مقدم على دين الطاعن الذى له على أحد الورثة لأنه لا تركة إلا بعد سداد الديون ولم تعترض على أى شرط من شروط البيع المذكورة فى القائمة ومن بينها شرط إعفاء الطاعن من إيداع الثمن فى حالة رسو المزايد عليه مما يفيد قبولها لهذا الشرط وإذ



كانت المادة ٦٤٢ توجب إبداء جميع الملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلحاق الحق في التمسك بها فلان حق المطعون ضدها الأولى في الاعتراض على إعفاء الطاعن من إبداء الثمن الذي رسا به المزاد عليه يكون قد سقط لعدم إبدائه عند الاعتراض على قائمة شروط البيع ولا يجوز لها بالتالي العودة إلى إثارة هذا الشرط أمام قاضي التوزيع وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذا الحق قائما بمقولة أن قاضي التوزيع هو صاحب الولاية في الفصل في مرتبة الدائنين فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المطعون ضدها لا تعترض على إعفاء الطاعن من الثمن الذي رسى به المزاد عليه حتى كان يمكن أن يرد عليها بسقوط حقها في هذا الاعتراض وإنما هي قد طلبت افتتاح التوزيع على أساس أن إعفاء الطاعن من إبداء الثمن الذي يرسو به المزاد عليه لا يعتبر إعفاء له من الإلتزام بهذا الثمن وإنما من مجرد إبداءه بعد رسو المزاد عليه ومن ثم يكون النعي بهذا السبب ضربا في غير مضرب والتفاتا عن الواقع في الدعوى .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف تناولت بالتفسير المسادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وخلصت إلى أن تأشير الدائن بدينه خلال سنة من تاريخ تسجيل حق الإرث يحفظ له حقا مطلقا قبل الغير أما بعد هذا الميعاد فتكون العبرة بأسبقية الشهرين الدائن للتركة وبين من يتلقى الحق من الوارث وقالت المحكمة إن هذا الميعاد لا يبدأ بالنسبة لهذا الدائن إلا من تاريخ شهر حق الإرث وفاتها أن الدائنة المطعون ضدها الأولى وارثة في الوقت نفسه وأنها مسئولة طبقا للمادة ٩١٤ مدني عن طلب تصفية تركة مورثها ومدينها ليتقرر دينها فتاريخها في شهر حق الإرث أكثر من عامين بعد تسجيل الحجز العقاري الذي أوقعه الطاعن وعدم إتخاذها أي إجراء لتصفية تركة مورثها كل ذلك يجعل دين الطاعن يتقدم على دينها في مجال المفاضلة بينهما أما ما تنعى عليه المسادتان ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فإن المقصود بالدائن الذي يحفظ حقه إذا ما أشر بدينه في خلال سنة من تاريخ تسجيل شهر حق الإرث إنما هو الدائن الذي يكون من الغير وليس الدائن

الوارث وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أول هاتين المادتين تأويلا خاطئا .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يشرف في أسبابه إلى المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إلا عند تعرضه لقضاء الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٦٤ سنة ٣٢ ق أسيوط وهو في مقام الرد على الدفع الذي أبداه الطاعن بعدم جواز السير في إجراءات التوزيع لسبق الفصل في الموضوع المؤسس عليه طلب التوزيع ولم يعرض الحكم المطعون فيه لهاتين المادتين بحث أو تفسير لخروج ذلك عن طبيعة الدعوى الحالية ونطاقها ومن ثم فإن النعى بهذا السبب لا يصادف محلا في الحكم المطعون فيه هذا إلى أنه غير صحيح ما يقوله الطاعن من قصر حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على دائني التركة من غير الورثة ذلك بأن هذا النص ورد بصيغة عامة وينطبق على جميع الدائنين وارثين كانوا أو غير وارثين ومن ثم فإن لدائن المورث أيا كان هذا الدائن إذا أشر بدينه في هامش تسجيل إشارات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث في خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث أن يمتنع بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وقضى على خلاف حكم نهائي حاز قوة الأمر المقضى وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف رفضت الدفع الذي أبداه بعدم جواز السير في إجراءات التوزيع لسبق الفصل نهائيا في الموضوع المؤسس عليه طلب التوزيع تأسيسا على ما قالت في حكمها المطعون فيه من أن الحكم السابق صدوره بين طرفي الخصومة في الاستئناف رقم ٢٦٤ سنة ٣٢ قضائية أسيوط لم يتعرض من قريب أو بعيد للفاصلة بين دين الطاعن ودين المطعون ضدها الأولى لأن هذا الأمر لم يكن مطروحا على المحكمة في ذلك الاستئناف لتبت فيه برأي وأن المرجع النهائي في ذلك لقاضي التوزيع الذي يحدد مرتبة كل دائن بالنسبة لدينه بعد رسو المزاو وفتح باب التوزيع والسير في إجراءاته ويرى الطاعن أن هذا الذي قاله الحكم المطعون فيه لا يتفق مع مدلول الحكم



السابق لأنه تعرض بصفة صريحة لدين الطاعن ودين المطعون ضدها الأولى وفاضل بينهما وانتهى إلى القول بأن تركة المرحوم فضلى لويس غطاس مورث كل من المطعون ضدها الأولى ومدين الطاعن قد إنتقلت إلى الورثة غير محملة بدين المطعون ضدها الأولى وهذا قضاء قطعى قد أصبح نهائيا ويمتنع معه على محكمة الاستئناف أن تعود إلى بحث هذا الأمر ويكون لذلك قضاؤها بأحقية المطعون ضدها المذكورة في الدخول بدينها في التوزيع مخالفا لقضاء سابق حائز لقوة الأمر المقضى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت نتيجة إطلاع المحكمة على الاستئناف رقم ٢٦٤ سنة ٣٢ ق أسيوط ونقل ما تضمنته أسباب الحكم الصادر فيه إلتهى إلى القول "وحيث إن الاستفادة مما تقدم جميعه أن المسألة التي سبق عرضها على المحكمة الإستئنافية وقطعت فيها هي ما إذا كان لدائن الوارث الذي اتخذ إجراءات نزع ملكية مدينه قبل شهر الإرث والتأشير بالديون على هامش التسجيل الحق في السير في هذه الإجراءات أم لا بد من أن ينتظر إجراءات تصفية التركة أو تسجيل حق الإرث والتأشير بالديون وقد أجابت المحكمة على هذا بأن من حقه طالما أن حق الإرث لم يشهر ولم يؤثر بالديون على هامشه أن يستمر في إجراءات نزع الملكية التي بدأها ووضح من هذا أن المحكمة الإستئنافية لم تتعرض من قريب أو بعيد إلى المفاضلة بين الديون إذ أن هذا لم يكن مطروحا أمامها لتبت فيه برأى إذ أن المرجع النهائي فيه لقاضي التوزيع الذي يحدد مرتبة كل دائن بالنسبة لدينه بعد رسو البيع وفتح باب التوزيع والسير في إجراءاته ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز السير في إجراءات التوزيع لسابقة الفصل نهائيا في الموضوع المؤسس عليه طلب التوزيع في غير محله إذ لا يكون للحكم حجية إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها" وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يقوم على فهم صحيح لما كان معروضا على المحكمة في القضية السابقة ولما فصل فيه الحكم الصادر فيها إذ أن مسألة المفاضلة بين دين الطاعن ودين المطعون ضدها الأولى لم تكن معروضة على المحكمة في الدعوى السابقة المذكورة ولم يكن الفصل فيها يقتضى بحث هذه المسألة، أما ما جاء بأسباب



حكم محكمة الاستئناف الصادر فيها من أن المستأنفة ( المطعون ضدها الأولى ) وقد تخلفت عن إتخاذ ما نصت عليه المادة ١٤ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ من إجراءات شهر حق الإرث قبل أن يتخذ المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) إجراءات نزع الملكية فإنه لذلك تكون ملكية العقارات المتروكة من المورث قد انتقلت إلى الوارث غير محملة بدين المستأنفة على المورث . هذا الذي جاء بأسباب الحكم السابق كان - كما وصفه الحكم المطعون فيه بحق استطرادا زائدا على حاجة تلك الدعوى ولم يكن لازما للفصل فيها ويقوم منطوق الحكم بدونه ومثل هذه الأسباب الزائدة التي لا ترتبط بالمنطوق لا تكون لها قوة الأمر المقضي . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه علاوة على هذا لم يعرض للمفاضلة بين دين الطاعن ودين المطعون ضدها الأولى على أساس أن بحث مرتبة الدائنين من إختصاص قاضي التوزيع ومن ثم فلا يصح القول بأنه فصل في هذه المسألة على خلاف قضاء سابق . لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون أيضا على غير أساس .

## جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٦٣ )

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٣ القضائية :

( أ ) إرتفاق . ” قيود البناء الاتفاقية ” . إلتزام . ” سبب الإلتزام ” .

قيود البناء الاتفاقية حقوق إرتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع المقارارات التي فرضت  
لمصلحة تلك القيود . مخالفة أغلب مالكي المقارارات المرتفعة تلك القيود . إلتزام  
إلتزام صاحب المقار المرتفق به لإنتفاء السبب .

( ب ) إرتفاق . ” قيود البناء الاتفاقية ” .

مخالفة قيود البناء الاتفاقية . لمالك المقار المرتفق به المطالبة بتنفيذها حينما يطلب  
الإصلاح العيني للمخالفة . جواز الإكتفاء بالتعويض — كبديل عن التنفيذ العيني —  
إذا كان في طلب الإزالة إرهاب لصاحب المقار المرتفق به . محل ذلك أن يطلب  
في الدعوى الإصلاح العيني .

عدم جواز الحكم لمالك المقار المرتفق به بتمكينه من إقامة بناء مخالف لتلك القيود  
المفروضة عليه أو تكتله مقابل تعويض يدفعه لأصحاب المقارارات المرتفعة .

١ — قيود البناء الاتفاقية تعتبر — على ما جرى به قضاء محكمة النقض —  
حقوق إرتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع المقارارات الكائنة في الحى والتي فرضت  
لمصلحة تلك القيود فإذا خالفها أغلب أهل الحى أصبح صاحب المقار المرتفق به  
في حل من الإلتزام بها لإنتفاء سبب هذا الإلتزام<sup>(١)</sup> .

( ١ ) راجع نقض ١٩٦٧/١١/١٤ مجموعة المكتب الفني من ١٨ ص ١٦٦٠  
ونقض ١٩٦٥/٤/٢٩ مجموعة المكتب الفني من ١٦ ص ٥٢٨ . ونقض ١٩٦٤/٥/٢٨ مجموعة  
المكتب الفني من ١٥ ص ٧٥٨ .

٢ - مفاد نص المادة ١٠١٨/٢ من القانون المدني أن القانون وقد اعتبر قيود البناء الإتفاقية حقوق إرتفاق تجعل لمالك العقارات المرتفعة أن يطالبوا بها مالك العقار المرتفق به وفي حالة مخالفته لتلك القيود فإن الأصل أن يطالبوه بتنفيذها عينا عن طريق طلب الإصلاحي العيني للمخالفة غير أن المشرع رأى أنه قد يترتب على ذلك إرهاب صاحب العقار المرتفق به إذا طلب منه إزالة بناء ضخم أقامه مخالفا لما فرض عليه من القيود فأجاز في هذه الحالة الاكتفاء بالتعويض إذا وجد القاضي أن هذا جزاء عادل فيه الكفاية وذلك على غرار ما قرره المشرع في المادة ٢٠٣ في شأن تنفيذ الالتزام إذا كان في التنفيذ العيني إرهاب للمدين . ومتى كان المشرع قد جعل الحكم بالتعويض بديلا عن الحكم بالإصلاح العيني للمخالفة فإن القضاء بالتعويض لا يكون إلا حيث يطالب صاحب العقار المرتفق مالك العقار المرتفق به بهذا الإصلاحي العيني أما إذا رفعت الدعوى إبتداء من مالك العقار المرتفق به بطلب تمكينه من إقامة بناء مخالف لما فرض عليه من القيود أو تكملة هذا البناء فلا يكون للقاضي أن يصرح له بذلك مقابل تعويض يدفعه لأصحاب العقارات المقررة هذه القيود لمصلحتها ماداموا هم قد تمسكوا بوجوب إحترامها باعتبارها حقوق إرتفاق تبادلية وذلك لما ينطوي عليه هذا القضاء من تصريح بارتكاب مخالفة لما تقع أو باستفحال مخالفة بدئ فيها، ولم يقصد المشرع من إيراد حكم المادة ١٠١٨/٢ من القانون المدني تحويل القاضي الحق في مخالفة حقوق الارتفاق هذه وإنما كل ما قصده هو عدم إرهاب مالك العقار المرتفق به بإزالة المباني المخالفة لما فرض عليه من قيود في حالة وقوع هذه المخالفة فعلا قبل أن يرفع الأمر إلى القاضي فإذا لم تطلب هذه الإزالة فلا يكون هناك محل للحكم بديلها وهو التعويض .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الشركة العقارية لأراضي الجزيرة والروضة كانت تملك بمنطقة الدق



مساحات كبيرة من الأراضي قامت بتقسيمها والتصرف فيها ونصت في عقود البيع الصادرة منها على إلزام المشتري وخلفائهم بقيود معينة عند البناء قاصدة بذلك إيجاد راق هادئ تتوافر فيه عوامل الصحة والراحة والتنسيق ومن هذه القيود تحريم إقامة أى بناء للاستغلال وقصر حق المشتري على إقامة فيلا مع ترك مسافة لا تقل عن ثلاثة أمتار من ملك الجار وعن أربعة أمتار من الشارع وقد اشترت المرحومة السيدة عزيزة عارف مورثة الطاعنين قطعة أرض من أراضي الشركة وأقامت عليها الفيلا رقم ٢٣ بشارع رفاعة ثم اشترى المطعون ضده بصفته ممثلا لدائرة المعارف بالكويت قطعة أرض من بعض المشتريين من الشركة برقم ٢٢ بنفس الشارع في مواجهة المنزل الأول واستصدر من مصلحة التنظيم في سنة ١٩٥٩ رخصة بإقامة بناء عليها مكون من بدروم يعلوه أربعة أدوار لإيواء الفتيات الكويتيات الوافدات إلى القاهرة لطلب العلم ولما شرع في إقامة هذا المبنى رفعت عليه مورثة الطاعنين أمام القضاء المستعجل الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٠ مستعجل الحيزة طالبة الحكم بوقف أعمال البناء التي شرع في القيام بها تأسيسا على مخالفتها لقيود البناء التي فرضتها شركة الحيزة والروضة على المشتريين منها وخلفائهم - وبتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الأمور المستعجلة بوقف تلك الأعمال فاستشكل المطعون ضده في هذا الحكم بإشكالين قضى برفضهما كما استأنف ذلك الحكم وقضى في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠ برفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فرفع نقضا عن هذا الحكم وطلب من محكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ولما رفضت هذا الطلب تنازل عن الطعن بالنقض وأقام في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ الدعوى الموضوعية الحالية رقم ٦٦٧ سنة ١٩٦٠ أمام محكمة الحيزة الابتدائية على مورثة الطاعنين طالبا الحكم بأحقية في إقامة المباني طبقا للرسوم المعتمدة من مصلحة التنظيم والرخصة الممنوحة له وبانتهاء حق الارتفاق الجماعي وبإلزام السيدة عزيزة عارف المدعى عليها بأن تدفع له تعويضا قدره خمسون ألف جنيه نظير الأضرار التي أصابته بسبب وقف البناء بفعلها وأسس هذه الدعوى على أنه وإن كان المبنى الذي شرع في إقامته يخالف بعض قيود البناء التي فرضتها الشركة فذلك لأن الكثيرين من ملاك الأراضي التي اشتروها من هذه الشركة في نفس الشارع والشوارع المجاورة قد سبقوه إلى مثل هذه المخالفات بل وبالغوا فيها حتى لم يبقوا

على أى قيد من قيود البناء المفروضة وأنه لذلك تكون هذه القيود قد زالت بالتنازل الضمنى عنها وأضاف أن مورثة الطاعنين بدورها خالفت أيضا هذه القيود بإقامتها جراجا بملحقاته دون أن تترك بينه وبين ملك الجار المسافة الواجب تركها — وبتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٦١ قضت محكمة الحيزة الابتدائية قبل الفصل فى الموضوع بتدب خبير هندسى لمعاينة المباني التى أقامها المدعى (المطعون ضده) وبيان الناقص فيها لإمكان الانتفاع بها وتقدير الضرر الذى يترتب على إزالة ما يخالف منها شروط البناء فى المنطقة وأوجه هذه المخالفة ولييان ما إذا كانت المدعى عليها (مورثة الطاعنين) قد خالفت هذه الشروط وأوجه هذه المخالفة إن وجدت ولييان أقرب المباني التى بها مخالفات بالنسبة لمبنى المدعى ومبنى المدعى عليها وما هى تلك المخالفات. وقد باشر الخبير هذه المأمورية وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن ماتم من العمل فى مبنى المطعون ضده هو الأساسات جميعها والهيكل الخرسانى المسلح للدور الأرضى جميعه والدورين الأول والثانى للجزء الرئيسى من المبنى وأعمدة الدور الثالث ومباني حوائط الدور الأول للمبنى الرئيسى — وأن نسبة الأعمال التى تمت إلى قيمة المبنى جميعه ٤٠٪ وأن المبنى وإن كان قد أنشئ طبقا للرسومات والتصميمات المعتمدة من التنظيم إلا أن به ما يخالف قيود واشترائط الشركة فيما يختص بالمسافات الواجب تركها بينه وبين الشارع وبينه وبين الجارين الغربى والقبلى — وهما غير مورثة الطاعنين — وفيما يختص بأنه لا يعتبر فيلا وإن كان ليس استغلاليا وأن قيمة المباني التى تمت لا تقل عن عشرين ألف جنيه وأن المدعى عليها (مورثة الطاعنين) احترمت قيود وشروط الشركة وإن كانت قد أقامت جراجا ملحقا به "صوبة" صغيرة من الخرسان المسلح على الحد الفاصل بينها وبين الجار مباشرة إذ تبين للخبير أن معظم فيلات المنطقة بها جراجات أو ما أشبه من هذه الملحقات على نفس الوضع مما جعل الخبير يعتبر ذلك عرفا متبعاً فى جميع فيلات المنطقة كما أثبت الخبير فى تقريره وجود مخالفات متعددة بمقارنات عديدة بالشارعين اللذين بهما عمارة المدعى وفيلا المدعى عليها وبالشوارع المحيطة بهما وبالمناطق التى يقعان بها ويرجع تاريخ هذه المخالفات إلى مدة تراوح بين سنتين وما لا يقل عن ١٥ سنة. وبتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٦١ قضت المحكمة باستمرار المباني التى يقوم بها المدعى (المطعون ضده) بحيث لا يتجاوز ارتفاعها أربعة أدوار وذلك إذا دفع



للدعى عليها ( مورثة الطاعتين ) تعويضا قدره ألف جنيه فاستأنف الطاعنون هذا الحكم — بعد وفاة مورثتهم — لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٥٠٤ سنة ٧٨ قضائية طالبن إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ونعوا على هذا الحكم إقحامه نص الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدنى وإعماله حكما لأن محل ذلك هو عند طلب إصلاح المخالفة عينا وهو ما لم تطلبه مورثتهم — كما استأنف المطعون ضده الحكم أيضا بالإستئناف رقم ١٥٧٠ سنة ٧٨ ق القاهرة طالبا الحكم له بطلباته المبينة فى صحيفة افتتاح دعواه وأقام إستئنافه على أن قيود البناء الارتفاقية التى فرضتها أصلا شركة الجيزة والروضة لم يعد لها وجود لسبق تراضى الملاك المرتفقين تراضيا ضمينا على النزول عنها وعدم الإلتزام بها بدليل المخالفات العديدة التى أثبتتها الخبير وسكت عنها الملاك — وبتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الإستئناف برفض الإستئنافين وتأييد الحكم المستأنف بكامل أجزائه فطعن الطاعنون فى قضائهما هذا بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إن المطعون ضده طلب فى دعواه الحكم له بأحقية فى تكملة المباني التى بدأ فيها طبقا للرسوم المعتمدة من مصلحة التنظيم والرخصة الممنوحة له وإنهاء حق الارتفاق الجماعى وقد سجل عليه الحكان الابتدائى والمطعون فيه أنه خالف قيود البناء التى تعتبر حقوق لارتفاق تبادلية وأن لمورثة الطاعنين أن تلزمه باحترام هذه القيود ما دامت هى لم تخالفها ولم تتنازل عنها وكان مقتضى ذلك أن تقضى المحكمة برفض دعوى المطعون ضده وتقف عند هذا الحد . لكن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى الذى قضى بأحقية المطعون ضده فى الاستمرار فى البناء إذا دفع لمورثة الطاعنين تعويضا قدره ألف جنيه مستندا فى ذلك إلى الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدنى مع أن المطعون ضده لم يطلب لا فى صحيفة دعواه ولا فى عريضة استئنافه القضاء له بتكملة البناء مقابل دفع التعويض وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قضى بشىء لم يطلبه الخصوم وفصل فيما لم يكن معروضا عليه . هذا إلى أن محل القضاء



بالتعويض على ما يستفاد من الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ هو عند ما ترفع دعوى بطلب الإصلاح العيني على من خالف قيود البناء فيجوز للمحكمة عندئذ استعمال الرخصة المخولة لها في تلك الفقرة والقضاء بالتعويض بدلا من الإزالة إذا رأت ما يبرر ذلك وإذا كانت مورثة الطاعنين لم ترفع دعوى بطلب الإصلاح العيني واكتفت بالحكم لها من القضاء المستعجل بوقف أعمال البناء التي شرع المطعون ضده في إقامتها وكان المطعون ضده هو الذي رفع الدعوى طالبا الحكم بأحقية في الاستمرار في تلك الأعمال فإن مجال دعواه هذه لم يكن يسمح بالحديث في مسألة التعويض وإعمال حكم الفقرة المذكورة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا عمل نص هذه الفقرة وقضى بالاستناد إليه بأحقية المطعون ضده في تكملة البناء مقابل تعويض يدفعه لمورثة الطاعنين قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن المادة ١٠١٨ تقضى في فقرتها الأولى بأنه إذا فرضت قيود معينة تحد من حق مالك العقار في البناء عليه كيف شاء . . . فإن هذه القيود تكون حقوق إرتفاق على هذا العقار لفائدة العقارات التي فرضت لمصلحتها هذه القيود وتنص الفقرة الثانية على أن " كل مخالفة لهذه القيود تجوز المطالبة بإصلاحها عينا، ومع ذلك يجوز الإقتصار على الحكم بالتعويض إذا رأت المحكمة ما يبرر ذلك " ومفاد ذلك أن القانون وقد اعتبر قيود البناء هذه حقوق إرتفاق جعل لمالك العقارات المرتفعة أن يطالبوا بها مالك العقار المرتفق به وفي حالة مخالفته لتلك القيود فإن الأصل أن يطالبوه بتنفيذها عينا عن طريق طلب الإصلاح العيني للمخالفة غير أن المشرع — على ماورد في مذكرة المشروع التمهيدى — رأى أنه قد يترتب على ذلك إرهاب صاحب العقار المرتفق به إذا طلب منه إزالة بناء يخيم أقامه مخافا لما فرض عليه من القيود ولهذا فقد أجاز في هذه الحالة الاكتفاء بالتعويض إذا وجد القاضى أن هذا جزاء عادل فيه الكفاية — وذلك على غرار ماقرره المشرع في المادة ٢٠٣ في شأن تنفيذ الالتزام إذا كان في التنفيذ العيني إرهاب للدين — ومتى كان المشرع قد جعل الحكم بالتعويض بدلا عن الحكم بالإصلاح العيني للمخالفة فإن محل استعمال هذه الرخصة والقضاء بالتعويض بدلا من الإصلاح العيني لا يكون إلا حيث يطالب صاحب العقار المرتفق مالك العقار المرتفق به بهذا الإصلاح العيني أما إذا كانت الدعوى قد رفعت من الأخير

ابتداء بطلب تمكينه من إقامة بناء مخالف لما فرض عليه من القيود أو تكملة هذا البناء فلا يكون للقاضي أن يصرح له بذلك .مقابل تعويض يدفعه لأصحاب العقارات المقررة هذه القيود لمصلحتها ماداموا هم قد تمسكوا بوجوب احترامها باعتبارها حقوق ارتفاق تبادلية وذلك لما ينطوي عليه هذا القضاء من تصريح بارتكاب مخالفة لما تقع أو باستفحال مخالفة بدئ فيها والمشرع لم يقصد من إيراد حكم الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ تحويل القاضي الحق في مخالفة حقوق الارتفاق هذه وإنما كل ما قصده هو عدم إرهاب مالك العقار المرتفق به بإزالة المباني المخالفة لما فرض عليه من قيود في حالة وقوع هذه المخالفة فعلا قبل أن يرفع الأمر إلى القاضي فإذا لم تطلب هذه الإزالة فلا يكون هناك محل للحكم ببديلها وهو التعويض . لما كان ذلك وكان المطعون ضده الذي خالف قيود البناء هو الذي رفع الدعوى على مورثة الطاعنين يطلب الحكم بأحقية في تكملة هذا البناء حسب الرسومات المعتمدة من مصلحة التنظيم والمخالفة لقيود البناء المفروضة على أهل الحي وباتهاء حقوق الارتفاق المترتبة على هذه القيود بسبب النزول الضمني منها ولم تطلب مورثة الطاعنين لادعوى أصلية ولا في صورة طلب حارص إزالة المباني التي شرع المطعون ضده في إقامتها قبل أن يرفع الدعوى فإنه لم يكن للمحكمة أن تقضي له بالاستمرار في المباني على نحو يخالف تلك القيود إذا دفع لمورثة الطاعنين التعويض الذي قدرته ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه بقضائه بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون إلا أنه مع ذلك ترى هذه المحكمة أن النعي عليه بهذا الخطأ غير منتج ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد سجل في تقريراته ما يأتي :  
”وحيث إن قيود البناء التي اشترطتها شركة الجزيرة والروضة هي ولا شك حقوق ارتفاق مقررة لمصلحة المشتري منها وخلفائهم على وجه تعتبر معه كل قطعة مرتفقة بالنسبة لباقي القطع ومرتفق بها في نفس الوقت كما أنه ولا شك في أن مخالفة بعض هؤلاء الملاك للقيود المذكورة بإقامتهم عمارات استغلالية وجراجات عمومية وحوانيت ودون إلزام بحدود المسافات المقررة في تلك الحقوق وثبوت كون تلك المخالفات قد تمت قبل بدء النزاع المطروح بسنوات طويلة دون أن يطلب أحد من المرتفقين إصلاحها وقتذاك كل ذلك وإن كان من شأنه أن يؤيد المستأنف عبد اللطيف شعلان ( المطعون ضده ) في اتخاذها دلالات قاطعة في معنى النزول الضمني عن تلك الحقوق إلا أن أثر هذا النزول لا يتعدى تلك



المخالفات المذكورة ولا ينقلب إلى نزول ضمنى عام بحيث تصبح تلك القيود الارتفاقية في حكم المعدومة أصلاً — هذا الذى سجله الحكم المطعون فيه من وقوع مخالفات كثيرة وجسيمة من أهل الحى لقيود البناء المفروضة عليهم أصلاً وطوال سنين عديدة دون أن يطلب أحد من ملاك العقارات المرتفعة إصلاحها كان يقتضى بذاته من المحكمة أن تعتبر حقوق الارتفاق هذه قد زالت بالنزول الضمنى عنها ذلك بأن قيود البناء سالفة الذكر تعتبر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حقوق ارتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات الكائنة فى الحى والتي فرضت لمصلحتها تلك القيود فإذا خالفها أغلب أهل الحى أصبح المطعون ضده فى حل من الإلتزام بها لإنتفاء سبب هذا الإلتزام ولما كان يبين مما سجله الحكم المطعون فيه ومن تقرير الخبير الذى أخذ به أن أغلب سكان الحى ومن بينهم المجاورون لمبنى مورثة الطاعتين قد وقعت منهم مخالفات جسيمة وإن هذه المورثة نفسها بنت جراجاً بملاحقاته على وضع يخالف قيود البناء المفروضة وهذه المخالفة مهما قيل عن تفاهتها فإنها مخالفة على أى حال ولا يبررها قول الخبير بأن إقامة ملحقات من هذا النوع أضخى عرفاً متبعاً فى الحى لأن هذا بذاته يفيد عدم تشدد أهل الحى فى الإلتزام بهذه القيود وإذا كان الإخلال بحقوق الارتفاق هذه على تلك الصورة المتبادلة وطوال سنين عديدة يدل دلالة قاطعة على نزول أصحابها عنها كما أنه لما كان الغرض من تقرير هذه الحقوق هو إنشاء حى سكنى راق تتوافر فيه عوامل الصحة والراحة ومظاهر التنسيق فإن إقامة عمارات شاهقة فى هذا الحى الواحدة تلو الأخرى وفى كل المنطقة على النحو الوارد بتقرير الخبير من شأنه أن يفقد هذا الحى الصفات التى أريدت له من فرض تلك القيود ومن ثم لا يمكن القول ببقائها على قطع دون أخرى ولخدمة جار دون خدمة جار آخر. لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد تمسك بكل هذا أمام المحكمة الابتدائية كما أسس عليه إستئنافه فإنه على أساس تلك الحقيقة وتطبيقاً لها يكون الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فيما قضى به للمطعون ضده من الإستمرار فى البناء حسب الرسومات المعتمدة من مصلحة التنظيم وإن أخطأ فى تعليقه ذلك على دفع التعويض الذى ألزم المطعون ضده بدفعه لمورثة الطاعتين غير أنه لا سبيل لمحكمة النقض إلى إصلاح هذا الخطأ مادام المطعون ضده لم يطعن فى هذا الشق من الحكم ولا يجوز أن يضار الطاعنون بطعنهم.



وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض السبب الأول لعدم الجدوى منه كما أنه  
وقد أوضحت هذه المحكمة أن الحكم المطعون فيه لم يكن له أن يستعمل الرخصة  
المقررة في الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدني وإن قضاءه  
بالإستمرار في البناء إنما يستقيم على أساس قانوني آخر فإنه لم يعد محل لبحت  
السبب الآخر المتضمن تعيين الحكم بالقصور لإغفاله الرد على دفاع الطاعنين  
المتضمن إنتفاء المبرر لإستعمال الرخصة المذكورة .

## جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم المصراف ، وسليم راشد أبو زيد ،  
ومحمد صدق البشيشي .

(٦٤)

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١، ب) تأمينات اجتماعية . "الإشتراك في التأمينات" . "التخلف والتأخير في  
الإشتراك" . قانون . "المذكرة الإيضاحية للقانون" .

تخلف صاحب العمل كلية عن الاشتراك في هيئة التأمينات من عماله كلهم أو بعضهم .  
تأخر رب العمل — بعد اشتراكه — في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد  
وبالأوضاع التي رسمها القانون . حالان فرق المشرع بينهما وجعل لكل منهما  
(في القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩) حكما خاصا . جزاء حالة التأخير الفوائد ٦ ٪ / سنويا  
عن الاشتراكات التي لم تورد (م ٧٣) . وجزاء حالة التخلف — فضلا عن الفوائد —  
دفع مبلغ إضافي يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة (م ٧٦) . عدم سرمان جزاء  
المادة ٧٦ على حالة التأخير . أخذ القانون الجديد ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتفرقة بين حالتى  
التخلف والتأخير .

ليس للمذكرة الإيضاحية للقانون الجديد (٦٣ لسنة ١٩٦٤) أن تضيف لأحكام  
القانون القديم (رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩) جديدا لم تتضمنه نصوصه أو أن تفسر  
أحكامه بما لا يتفق مع مدلولها .

١ — مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩  
بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أن المشرع فرق بين حالة تخلف صاحب العمل  
كلية عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك  
رب العمل باخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم للصحيفة ثم تأخره بعد  
ذلك في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد وبالأوضاع التي رسمها القانون  
وخص المشرع كل حالة بحكمها فنص على حالة التأخير في توريد الاشتراكات

في المادة ٧٣ وجعل جزاءها إلزام صاحب العمل بفوائد ٦ ٪ سنويا عن الاشتراكات التي لم تورد في الميعاد القانوني . ولا يغير من ذلك ما نص عليه في صدر المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٣ ذلك أنه لا يتأدى من هذه العبارة إلزام صاحب العمل في حالة التأخير عن توريد الاشتراكات طبقا للمادة ٧٣ بالجزاء المقرر بالمادة ٧٦ للتخلف وهو دفع مبلغ إضافي يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة لأن الإحالة إلى أحكام المادة ٧٣ إنما وردت بشأن التخلف لا التأخير ، وقد استقلت حالة التأخير بأحكامها الخاصة الواردة في تلك المادة بما في ذلك الجزاء المقرر لها وهو سريان الفوائد بواقع ٦ ٪ على الاشتراكات التي لم تورد في الميعاد . ولا حجة فيما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أن المشرع قصد تطبيق المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالتى التأخير والتخلف إذ لا يتفق ذلك مع مدلول المادتين سالفتي الذكر ولا يمكن أن تضيف المذكرة الإيضاحية إلى أحكام القانون السابق جديدا لم تتضمنه نصوصه أو أن تفسر أحكامه بما لا يتفق مع مدلولها .

٢ — أخذ قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالترقية بين حالتى التأخير والتخلف من الإشتراك في هيئة التأمينات بفعل التخلف مقصورا على حالة عدم قيام صاحب العمل بالإشتراك عن العاملين لديه كلهم أو بعضهم وحالة قيامه بأداء الاشتراكات الخاصة بالعمال المؤمن عليهم على أساس أجور غير حقيقية ، أما حالة التأخير عن أداء الاشتراكات الشهرية في المواعيد المعينة لذلك فقد خصها هذا القانون بحكم خاص وفرض لها جزاء أخف بكثير من جزاء التخلف مما يدل على أن للتأخير في ذهن المشرع معنى يختلف عن معنى التخلف .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مستشفى المواساة الطامنة أقامت الدعوى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٦٣ مدنى



كلية الإسكندرية على المطعون ضدهم بطلب الحكم ببراءة ذمتها قبلهم من مبلغ ١٦٢٢٤ ج ٩٨٨ م وقالت شرحا لدعواها إنه بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أرسل إليها مراقب مؤسسة التأمينات الاجتماعية خطابا يطالبها فيه بدفع المبلغ المذكور على أساس أنه مستحق عليها بالتطبيق لنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وذلك بسبب تأخرها في أداء اشتراكات عمالها المؤمن عليهم وأنذرها بتوقيع الجزاء الإداري على ممتلكاتها إن لم تبادر إلى السداد وأنه لما كانت المادة ٧٦ سالفة الذكر إنما تنص على مضاعفة الاشتراكات المستحقة على أرباب الأعمال في حالة تخلفهم عن الاشتراك ولا ينطبق هذا الجزاء على حالة التأخير في سداد الاشتراكات وكانت الطاعنة مشتركة في المؤسسة فعلا برقم ٥٨٩٥١ وتؤدي الاشتراكات المقررة من جميع عمالها ومستخدميها المؤمن عليهم لدى المؤسسة، فإنه لا يجوز إعتبارها متخلفة وبالتالي لا يجوز توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٦ لمجرد تأخيرها في أداء تلك الاشتراكات - ورد المطعون ضدهم بأن التأخير في سداد الاشتراكات يترتب عليه إستحقاق الفوائد المنصوص عليها في المادة ٧٣ وغرامة التخلف المنصوص عليها في المادة ٧٦ وفي ١٩٦٣/٤/٢٥ حكمت المحكمة ببراءة ذمة الطاعنة من المبلغ المرفوعة به الدعوى فاستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٤٣٨ سنة ١٩ ق وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وبتقرير مؤرخ ٨ أبريل سنة ١٩٦٤ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أجرى الجزاء المقرر في المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وهو فرض مبلغ إضافي يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة على حالة التأخير في سداد الاشتراكات عن الموعد المبين في المادة ٧٣ مع أن ذلك الجزاء لا ينطبق إلا في حالة التخلف عن الاشتراك في المؤسسة أصلا أو الاشتراك على أساس أجور غير حقيقية أما في حالة تأخير صاحب العمل المشترك في المؤسسة

في توريد الاشتراكات المستحقة عليه فيقتصر الجزء طبقا للمادة ٧٣ على مريان الفوائد بسعر ٦ ٪ عن مدة التأخير ولا ينطبق الجزء المنصوص عليه في المادة ٧٦ وإذا كان الثابت أن الطاعة مشتركة في مؤسسة التأمينات عن جميع عمالها ومستخدميها وكانت تؤدي هذه الاشتراكات بانتظام حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٢ ثم تأخرت بعد ذلك عن أدائها لظروف مالية قهرية فلإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامها بضعف الاشتراكات المتأخرة على أساس إنطباق المادة ٧٦ في حالتي التأخير والتخلف معا فإنه يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعمي صحيح ذلك أن المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم النزاع تنص على أنه "على صاحب العمل أن يورد الاشتراكات المقتطعة من أجور عماله وتلك التي يؤدها لحسابهم إلى المؤسسة خلال خمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي وتحتسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦ ٪ سنويا عن المدة من اليوم التالي لإنتهاء الشهر الذي إقتطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها" وتنص المادة ٧٦ من ذات القانون على أنه مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ يلزم صاحب العمل إذا تخلف عن سداد الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة إلى المؤمن عليهم كلهم أو بعضهم بأداء مبلغ إضافي إلى المؤسسة يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف" ومؤدى هذين النصين أن المشرع فرق بين حالة تخلف صاحب العمل كلية عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل بإخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره بعد ذلك في توريد المبالغ المستحقة للمؤسسة في المواعيد وبالأوضاع التي رسمها القانون وخص المشرع كل حالة بحكمها فنص على حالة التأخير في توريد الاشتراكات في المادة ٧٣ وجعل جزاءها إلزام صاحب العمل بفوائد ٦ ٪ سنويا عن الاشتراكات التي لم تورد في الميعاد القانوني ولا يغير من ذلك ما نص عليه في صدر المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٣ ذلك أنه لا يتأدى من هذه العبارة إلزام صاحب العمل في حالة التأخير عن توريد الاشتراكات طبقا للمادة ٧٣ بالجزاء المقرر بالمادة ٧٦ للتخلف وهو دفع مبلغ إضافي يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة لأن الإحالة إلى أحكام المادة ٧٣ التي تتضمنها تلك العبارة إنما وردت بشأن التخلف لا التأخير وقد استقلت حالة

التأخير بأحكامها الخاصة الواردة في تلك المادة بما في ذلك الجزاء المقرر لها وهو سريان الفوائد بواقع ٦ ٪ على الاشتراكات التي لم تورد في الميعاد وذلك على النحو المتقدم ذكره وقد أخذ بهذه التفرقة قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وجعل التخلف مقصوراً على حالة عدم قيام صاحب العمل بالإشتراك عن العاملين لديه كلهم أو بعضهم وحالة قيامه بأداء الاشتراكات الخاصة بالعمال المؤمن عليهم على أساس أجور غير حقيقية أما حالة التأخير عن أداء الاشتراكات الشهرية في المواعيد المعبنة لذلك فقد خصها هذا القانون بحكم خاص وفرض لها جزاء أخف بكثير من جزاء التخلف . وهو ما يشعر بأن للتأخير معنى في ذهن المشرع يختلف عن معنى التخلف ولا حجة فيما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون الجديد من أن المشرع سبق أن قصد تطبيق المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالتى التأخير والتخلف عن سداد الاشتراكات إذ أن هذا القول لا يتفق مع مدلول نص المادتين المذكورتين على ما تقدم ذكره ومن ثم فلا يعتد به لأن هذه المذكرة الإيضاحية لا يمكن أن تضيف إلى أحكام القانون السابق جديداً لم تكن تتضمنه نصوصه أو أن تفسر أحكامه بما لا يتفق مع مدلولها هذا إلى أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد خلت من هذا التفسير الخاطئ الذى ورد في المذكرة الخاصة بالقانون الجديد رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسوى بين حالتى التخلف والتأخير فيما يختص بالجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٦ وهو مضاعفة الاشتراكات وعلى هذا الأساس انتهى إلى استحقاق هيئة التأمينات الإجتماعية للبلغ الإضافى المرفوع به دعوى براءة الذمة رغم ثبوت قيام الطاعنة بالاشتراك لدى المؤسسة عن عمالها وإقتصار الأمر بالنسبة لها على مجرد التأخير في سداد بعض الاشتراكات الشهرية فإنه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما كان المبلغ المرفوعة دعوى براءة  
الذمة بشأنه عبارة عن مضاعفة الإشتراكات التي تبين مما تقدم عدم أحقية الهيئة العامة  
للتأمينات الإجتماعية في إقتضاؤها ومن ثم تكون دعوى براءة الذمة المرفوعة من  
مستشفى المواساة عن هذا المبلغ على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك تأييد  
الحكم المستأنف للأسباب المتقدم ذكرها لا للأسباب التي استند إليها ذلك  
الحكم .

---

## جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٦٥ )

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حراسة . "حراسة الطوارئ" . "أثر فرض الحراسة" . دعوى .  
"الخصوم في الدعوى" . أهلية .

فرض الحراسة على أموال وممتلكات أحد الأشخاص . أثره : رفع يده عن إدارة  
أمواله ومنعه من التقاضي . الحارس العام صاحب العفة الوحيد في تمثيله أمام القضاء .  
هذا المانع لا يفقد الشخص الخاضع للحراسة أهليته . الحارس العام نائب عنه نيابة قانونية  
مقتضاها تمثيله هذا الشخص أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التي تصدر ضده في أمواله التي  
يتولى الحارس إدارتها نيابة عنه . إختصاص الحارس به بعد فرض الحراسة في الدعوى  
إختصاص صحيح ولو بقي الشخص الخاضع للحراسة خصما في الدعوى .

(ب) رسوم . "رسم دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية" . قطن

علم التزام المصنع بأداء رسم دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية إلا عن الأقطان  
الملوكة له الداخلة في التشغيل سواء كان ذلك لحسابه أو لحساب الغير . الأقطان  
الملوكة للغير ويقوم المصنع بتشغيلها لحسابه لا يلزم المصنع بالرسم وإنما يتحملة صاحب  
القطن . هذا الرسم مقابل خدمات يؤدها صندوق دعم صناعة القطن يعود بعضها على  
مالك القطن .

(ج) رسوم . "رسم دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية" .  
تقادم . "تقادم مسقط" . التزام . "الوفاء مع الحلول" . "دعوى  
الحلول" . دعوى .

رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول هو رجوع بنفس الحق الذي انتقل إليه  
من الدائن . تقادم الرسم المستحق لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية  
بمخمس سنوات .

(د) حجز إدارى . "أثر توقيع الحجز" . تقادم . "تقادم مسقط" .  
"قطع التقادم" .

الحجز الإدارى الموقع ضد الموفى عن الدين لا يقطع مدة التقادم بالنسبة للدين .

(هـ) إلزام . "الوفاء من الغير" . "رجوع الموفى غير الملزم على الغير" .  
"الدعوى الشخصية" . دعوى . تقادم . "تقادم مسقط" .

رجوع الغير الموفى — الذى ليس ملزماً بالوفاء — على المدين بما أوفاه يكون بالدعوى الشخصية . حق الموفى فى الرجوع ينشأ من تاريخ وفائه بالدين . ويتقادم بثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ .

١ — أن كان يترتب على فرض حراسة الطوارئ على أموال وممتلكات أحد الأشخاص — على ما تقضى به أحكام الأمن رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ — رفع يده عن إدارة أمواله ومنعه من التقاضى بشأنها أو متابعة السير فى دعوى كانت مرفوعة عليه أمام القضاء قبل فرض هذه الحراسة وأن يصبح الحارس العام هو صاحب الصفة الوحيد فى تمثيله أمام القضاء إلا أن هذا المنع لا يفقد الشخص الخاضع للحراسة أهليته . فإذا اختصم الحارس العام على أثر فرض الحراسة ليكون الحكم الذى يصدر فى الدعوى حجة عليه فإنه يكون قد اختصم فى الدعوى اختصاصاً صحيحاً يتفق مع صفة النيابة التى أسبغها عليه القانون من الشخص الذى فرضت الحراسة على أمواله . ولا يغير من ذلك بقاء هذا الشخص خصماً فى الدعوى وصدور الحكم بالزامه بالمبلغ موضوع الدعوى ذلك بأنه هو الأصل الملزم بالدين المطلوب الحكم به وما الحارس العام إلا نائباً عنه نيابة قانونية خوله الشارع بمقتضاها تمثيله أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التى تصدر ضده فى أمواله التى يتولى الحارس العام إدارتها نيابة عنه .

٢ — مفاد: نصوص المواد ٢ و ٨ و ٩ و ١٢ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية — مجتمعة — أن المصنع لا يلتزم بأداء الرسم للصندوق إلا عن الأقطان المملوكة له الداخلة فى التشغيل سواء كان هذا التشغيل لحسابه أو لحساب الغير أما إذا كان القطن مملوكاً للغير وقدمه إلى المصنع لتشغيله لحسابه فإن المصنع لا يلتزم فى هذه الحالة بالرسم وإنما



يتحملة صاحب القطن لأنه يعتبر عندئذ صانعا يقوم بتشغيل قطن في مصنع الغير ولأن الرسم هو مقابل الخدمات التي يؤديها الصندوق لصانعي الغزل والمنسوجات القطنية وهذه الخدمات كما يدها المادة الثانية يعود نفعها دائما على مالك القطن الذي صنع غزلا أو منسوجات و يقوم هو ببيعها في الأسواق الداخلية أو الخارجية ومن ثم فإن صاحب المصنع لا يلتزم بأداء الرسم المستحق على الأقطان المملوكة للغير والتي لا يقوم المصنع ببيع الغزل والمنسوجات الناتجة منها .

٣ — إن الموفى حين يرجع على المدين بدعوى الحلول انما يرجع بنفس الحق الذي انتقل اليه من الدائن فإذا كان هذا الحق هو الرسم المستحق لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية فإنه يتقدم بخمس سنوات عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل المادة ٣٧٧ من القانون المدني .

٤ — المحجز الإدارى الموقع ضد الموفى عن الدين لا يقطع مدة التقدم بالنسبة للمدين .

٥ — رجوع الغير الموفى — الذى ليس ملزما بالوفاء — بما أوفاه على المدين يكون بالدعوى الشخصية عملا بالمادة ٣٢٤ من القانون المدني . ولا ينشأ حق الموفى في هذا الرجوع إلا من تاريخ وفاته بالدين ولا يتقدم إلا بانقضاء ثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ الدعوى رقم ٨٦٥ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة على السيد / مورييس تاجر ومدير صندوق

دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ومدير مصلحة الضرائب وطلب فيها الحكم بإلزام الأول في مواجهة الآخرين بأن يدفع له مبلغ ٧٣٩ ج و ٨٠٧ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد وقال شرحا لدعواه إن السيد / موريس تاجر كان يعهد إليه بأقطان مملوكة له ليقوم بتشغيلها غزلا في مصنعه لحساب موريس تاجر وأن صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية طالب المطعون ضده بهذا المبلغ على أساس أنه يمثل الرسم المستحق للصندوق على القطن المملوك لموريس تاجر والذي تم تشغيله في المصنع وأوقع ضده حجزا إداريا وفاء لهذا المبلغ فاضطر في سبيل تفادي إجراءات البيع إلى الوفاء للصندوق بمبلغ ٣٧٤ ج و ٩١٩ م وتعهد بالوفاء له بالباقي وإذا كان موريس تاجر ( الطاعن ) هو الملتزم طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٣ بهذا الرسم لأنه مستحق على أقطانه التي جرى تصنيعها غزلا لحسابه في مصنع المطعون ضده وكان قد امتنع عن الوفاء له بهذا المبلغ فقد رفع عليه الدعوى بطلب إلزامه به - وقد طلب موريس تاجر رفض الدعوى استنادا إلى أن الملتزم بالرسم هو المطعون ضده باعتباره صاحب المصنع الذي صنع القطن فيه وأقام من جانبه دعوى فرعية عليه طلب فيها إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠١٩ ج و ١٤٣ م قيمة رسم الدعم الذي إقتضاه منه المطعون ضده بغير وجه حق عن أقطان سبق أن غزلها في مصنعه . وأثناء سير الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فرضت الحراسة على أموال موريس تاجر بمقتضى الأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ فأدخل المطعون ضده كلا من الطاعن بصفته الحارس العام على أموال الخاضعين للحراسة والحارس الخاص على أموال موريس تاجر ليكون الحكم الصادر في الدعوى حجة عليهما بصفتهما - وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليه الأول ( موريس تاجر ) في مواجهة باقي المدعى عليهم بأن يدفع للمدعى ( المطعون ضده ) مبلغ ٧٣٩ ج و ٨٠٧ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من ٧ مايو سنة ١٩٥٨ حتى السداد ورفض دعوى موريس تاجر الفرعية فاستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣١٨ سنة ٨٠ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى الأصلية والحكم له بطلباته في الدعوى الفرعية وبني إستئنافه على ( أولا ) بطلان الحكم الابتدائي لصدوره على غير ذي صفة بعد أن فرضت الحراسة على

أموال موريس تاجر بمقتضى الأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ وأصبح وفقاً لأحكام الأمر رقم ٤ سنة ١٩٥٦ ممنوعاً من التقاض (ثانياً) أن الحكم مشوب بقصور يبطله بالنسبة لقضائه في الدعوى الفرعية إذ لم يناقش عناصرها ويحققها . (ثالثاً) أن رسم الدعم المستحق من موسى ١٩٥٣/١٩٥٤، ١٩٥٤/١٩٥٨ قد سقط بالتقادم الثلاثي في ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ و ١٤ مارس سنة ١٩٥٨ أى قبل رفع هذه الدعوى - ومحكمة الاستئناف قضت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف - وبتقرير تاريخه ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بإلزام موريس تاجر بالمبلغ المحكوم به في مواجهة الطاعن لأن موريس تاجر قد أخضع للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ وفرضت الحراسة على أمواله وبذلك زالت صفته في التقاض طبقاً لهذا الأمر والأمر رقم ٤ سنة ١٩٥٦ وأصبح للحارس العام وحده الصفة في تمثيله أمام القضاء وهو الذي تصدر الأحكام له أو عليه ولا يشفع للحكم قوله إن الحارس العام كان مختصاً في الدعوى وقد صدر الحكم في مواجهته مما يجعل الحكم حجة على الطاعن وينصرف أثره إليه ذلك أن الحجية لا تكون إلا لمنطوق الحكم وإذا كان منطوق الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يقضى بإلزام موريس تاجر بالمبلغ المحكوم به ولم يلزم به الطاعن بصفته وكان المطعون ضده قد شرع في تنفيذ الحكم على الطاعن بصفته فإنه تكون له مصلحة في التمسك ببطلانه لصدوره على غير ذي صفة وكان على محكمة الاستئناف أن تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وإذا لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً .

وحيث إن هذا النعي غير منديد ذلك بأنه وإن كان يترتب على فرض حراسة الطوارئ على أموال وممتلكات أحد الأشخاص - على ما تقضى به أحكام الأمر رقم ٤ سنة ١٩٥٦ - رفع يده عن إدارة أمواله ومنعه من التقاض بشأنها أو متابعة السير في دعوى كانت مرفوعة عليه أمام القضاء قبل فرض هذه الحراسة وأن يصبح الحارس العام هو صاحب الصفة الوحيد في تمثيله أمام القضاء إلا أن هذا



قد الشخص الخاضع للحراسة هليته — ولما كان الثابت الذي سجله الحكم المطعون فيه أنه على أثر فرض الحراسة على أموال موريس تاجر بالأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ قام المطعون ضده رافع الدعوى باختصاص الحارس العام (الطاعن) ليصدر الحكم على موريس تاجر في مواجهته بعد فرض الحراسة . كما ذكر بصحيفة إدخال الحارس العام أن المطعون ضده إنما يختصمه ليكون الحكم حجة عليه فإن الحارس العام (الطاعن) يكون قد اختصم في الدعوى اختصاصاً صحيحاً يتفق مع صفة النيابة التي أسبغها عليه القانون عن الشخص الذي فرضت الحراسة على أمواله ولا يغير من هذا النظر بقاء موريس تاجر خصماً في الدعوى وصمدور الحكم بالزامه بالمبلغ ذلك بأنه هو الأصل الملزم بالدين المطلوب الحكم به وما الحارس العام إلا نائب عنه نيابة قانونية خوله الشارع بمقتضاها تمثيله أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التي تصدر ضده في أمواله التي يتولى الحارس العام إدارتها نيابة عنه . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه يعتبر مكلاً للنطوق ويفصح بأن قضاء الحكم بالإلزام صادر ضد موريس تاجر ممثلاً في الحارس العام (الطاعن) ، إن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن الحكم الابتدائي قضى برفض دعواه الفرعية دون أن يناقش عناصرها أو يحققها مكتفياً بالقول بأنها دفع للدعوى الأصلية وقد رفضت محكمة الاستئناف هذا الدفاع تأسيساً على ما قالته من أن الدعوى الأصلية تقوم على التزام موريس تاجر برسم الدعم وأن مبنى الدعوى الفرعية عدم التزامه بهذا الرسم على أساس أن الملزم به هو صاحب مصنع الغزل وأن من حق موريس تاجر أن يسترد ما كان قد دفعه من رسم للمطعون ضده وأن محكمة الدرجة الأولى قد انتهت بحق إلى أن موريس تاجر مالك القطن الذي تم تشغيله غزلاً لحسابه في مصنع المطعون ضده هو الملزم بالرسم المستحق على ذلك القطن — ويرى الطاعن أن هذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وتأويله لأنه يبين من نصوص القانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٣ التي استعرضها الطاعن في التقرير أن الرسم مفروض على أصحاب مصانع الغزل وأنهم هم الملزمون

بأدائه لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية مما كان يتعين معه رفض الدعوى الأصلية والقضاء له بطلباته في الدعوى الفرعية، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئاً في القانون بما يستوجب نقضه. ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تحصيل الواقع خطأ أدى به إلى الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن العلاقة بينه وبين المطعون ضده يحكمها عقد مقاوله كان الطاعن يعهد بمقتضاه بأقطانه إلى المطعون ضده ليقوم بتشغيلها في مصنع غزلا لحساب الطاعن مقابل عمولة معينة وبعد أن صدر القانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٣ وألزم أصحاب مصانع الغزل ومنهم المطعون ضده برسم دعم صناعة الغزل فإنه كان عليه أن يلجأ للقضاء لفسخ هذا العقد أو رد التראה الذي أصبح تنفيذه مرهقاً له إلى الحد المعقول تطبيقاً لنظرية الظروف الطارئة ولكنه لم يفعل وبالتالي فقد بقيت العلاقة بينهما محكومة بهذا العقد وهو لا يتضمن إلزامه بدفع الرسم مما كان يتعين معه على محكمة الموضوع أن تقضى برفض الدعوى دون حاجة للنقض في نصوص القانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٣ على النحو الخاطئ الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه - وأضاف الطاعن أن هذا الخطأ قد جر محكمة الموضوع إلى رفض دفاعه المؤسس على انتهاء العلاقة القديمة ونشوء علاقة جديدة بين الطرفين في سنة ١٩٥٨ وأنه لا يفهم من خطاب ٩ يونيه سنة ١٩٥٨ قبوله أن يتحمل برسم الدعم عن الأقطان التي تم تشغيلها في موسمي ١٩٥٣/١٩٥٤ ، و ١٩٥٤/١٩٥٥ وإنما المفهوم منه أنه قصد أن يتحمل بهذا الرسم ابتداء من ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ ولا يعني ذلك أنه هو الملتزم أصلاً بأدائه وإنما كان أدائه لجزء منه نيابة عن المطعون ضده لوجود معاملات مالية بينهما .

وحيث إنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية أن المادة الثانية منه قد بينت راض الصندوق وهي تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات القطنية في الأسواق الداخلية والخارجية ودعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية عن طريق إجراء بحوث فنية وإنشاء معامل ومعاهد أبحاث ومراكز تدريب لرفع المستوى الفني والمهني لهذه الصناعة وإقراض المصانع لتمكينها من توجيه إنتاجها بما يتمشى مع مقتضيات التصدير ونصت المادة الثامنة على أن "يمول الصندوق من رسم



تقوم بأدائه مصانع غزل القطن عند سحب مقطوعيتها من الأقطان من اللجنة الحكومية أو البنوك أو التجار أو غيرهم سواء لتشغيلها لحساب المصانع أو لحساب الغير" وتقضى المادة التاسعة بأن تعين اللجنة القائمة على إدارة الصندوق قيمة الرسم بحيث لا تقل عن نسبة محددة من ثمن القطن المسحوب . كما تلزم المادة العاشرة كل من يبيع قطنا لمصنع من مصانع الغزل بإيداع قيمة الرسم أحد البنوك عند تسليمه القطن . وتقضى المادة الثانية عشر بأن يعتبر المصنع الذى لم يؤد الرسم مسئولاً مع البائع عن أدائه ، وأخيراً نصت المادة الثالثة عشر على أن تضاف قيمة الرسم إلى تكاليف إنتاج مصانع الغزل - ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن المصنع لا يلتزم بأداء الرسم للصندوق إلا عن الأقطان المملوكة له الداخلة في التشغيل سواء كان هذا التشغيل لحسابه أو لحساب الغير أما إذا كان القطن مملوكاً للغير وقدمه إلى المصنع لتشغيله لحسابه فإن المصنع لا يلتزم في هذه الحال بالرسم وإنما تحمله صاحب القطن لأنه يعتبر عندئذ صانعاً يقوم بتشغيل قطنه في مصنع الغير ولأن الرسم هو مقابل الخدمات التي يؤديها الصندوق لصانعي الغزل والمنسوجات القطنية وهذه الخدمات كما بينها المادة الثانية يعود نفعها دائماً على مالك القطن الذى صنع غزلاً أو منسوجات ويقوم هو ببيعها في الأسواق الداخلية أو الخارجية . ومن ثم فإن صاحب المصنع لا يلتزم بأداء الرسم المستحق على الأقطان المملوكة للغير والتي لا يقوم المصنع ببيع الغزل والمنسوجات الناتجة منها ويؤكد هذا النظر أيضاً أن المشرع حدد الرسم بنسبة معينة من ثمن الأقطان المسحوبة من البائعين بقصد تشغيلها وألزم المصانع بأدائه عند سحب مقطوعيتها من هذه الأقطان من البائعين مما مفاده أنه إذا لم يكن المصنع هو المشتري للقطن الداخلى في التشغيل فلا يلزم بأداء الرسم عنه وإنما يلتزم بأدائه من اشتراه عند سحبه من البائع - كما أن المشرع إذ نص في المادة ١٣ على أن تضاف قيمة الرسم إلى تكاليف إنتاج مصانع الغزل - وهى التكاليف التي تعتبر من عناصر تحديد السعر الجبرى للغزل والمنسوجات القطنية باعتبارها من السلع المحددة السعر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح لإضافتهما إلى الجدول الملحق به بالقرارين رقمي ١٤ لسنة ١٩٥٣ ، ١١٤ لسنة ١٩٥٨ فإنه يكون قد افترض أن المصنع هو الذى يقوم ببيع الغزل أو المنسوجات القطنية الناتجة من القطن وذلك لا يكون



إلا إذا كان المصنع هو المالك للقطن الذي صنع غزلا أو منسوجات وطالب أنه لا يجوز للمصنع أن يضيف قيمة الرسم إلى تكاليف إنتاج الغزل أو المنسوجات إذا كان لا يبيعهما فإنه لا يتأدى إلزامه بالرسم في هذه الحالة - لما كان ذلك وكان الرسم المطالب بقيمته في هذه الدعوى هو عن أقطان مملوكة للطاعن وتم تشغيلها في مصنع المطعون ضده ولحساب الطاعن فإنه يكون - وعلى ما سبق بيانه - ملزما بأدائه وإذا كان المطعون ضده قد اضطر لأدائه لصندوق دعم صناعة الغزل فإنه يكون من حقه أن يرجع على الطاعن الملتزم به بقدر مادفعه وذلك عملا بالمادة ٣٢٤ من القانون المدني. ولا يغير من هذا النظر كون العلاقة بين الطرفين كان يحكمها قبل صدور القانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٣ عقد مقاوله إلزام المطعون ضده بمقتضاه بأن يقوم بتشغيل أقطان الطاعن في مصنعه لقاء عمولة معينة ذلك بأن هذا العقد قد تم قبل صدور القانون المذكور ولم يتناوله الاتفاق على الرسم الذي قرره هذا القانون ومن ثم فهو لا يحول دون تنفيذ أحكامه التي تلزم الطاعن بأداء الرسم عن أقطانه المذكورة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأخير أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك بسقوط الرسم المطالب به بالتقادم الثلاثي عملا بالمادة ٣٧٧ من القانون المدني وقد رفضت محكمة الاستئناف هذا الدفع تأسيسا على أن الدعوى لا تتضمن مطالبة برسم الدعم وإنما مطالبة بقيمة هذا الرسم الذي أداه المطعون ضده عن الطاعن إلى مصلحة الضرائب وأن من حقه أن يحل محل الدائن ويطالب المدين به وهو الطاعن عملا بالمادة ٣٢٦ من القانون المدني وأن حقه في الحل لا يسقط إلا بالتقادم الطويل هذا علاوة على أن الجهة المختصة قد أوقعت حجرا إداريا في أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ وفاء لهذا الرسم وقبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ استحقاقه ، ويرى الطاعن أن هذا من الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك لأن القانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٣ إنما يلزم المطعون ضده بهذا الرسم ولا يلزم الطاعن به - على ما سبق بيانه في السبب الثاني - وبذلك يكون المطعون ضده قد أوفى بما هو مستحق عليه وبالتالي

لا يجوز له الرجوع عليه بقيمته — وأضاف الطاعن أن المطعون ضده إنمى طالب بالمبلغ باعتباره رسماً وأنه يستعمل دعوى الحلول محل دائته في اقتضاء هذا الرسم الذى يتقدم بثلاث سنوات، هذا إلى أنه لم توجه إلى الطاعن مطالبة تقطع مدة هذا التقدم وبالتالى فإن الحق فى طلب هذا الرسم يكون قد سقط بالتقدم الثلاثى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون مخطئاً فى القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بما سبق الرد به على السببين الثانى والثالث من التزام الطاعن بالرسم دون المطعون ضده والنعى فى شقه الثانى الخاص بسقوط حق المطعون ضده فى المطالبة بقيمة الرسم بالتقدم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٧ من القانون المدنى عديم الجدوى ذلك بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض هذا الدفع على ما قاله من أن دعوى الحلول المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من القانون المدنى لا تتقدم إلا بخمس عشرة سنة — وأن مدة التقدم الثلاثى قد انقضت بالججز الإدارى الذى أوقعته الجهة المختصة فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ وقبل انقضاء مدة التقدم — وهو من الحكم خطأ فى القانون ذلك بأن الموفى حين يرجع على المدين بدعوى الحلول فإنما يرجع بنفس الحق الذى انتقل إليه من الدائن وهو رسم الدعم المستحق للصندوق وهذا الرسم يتقدم بخمس سنوات لا بثلاث سنوات كما ذكر الحكم وذلك عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ الذى عدل المادة ٣٧٧ من القانون المدنى — كما أن الججز الإدارى الموقع ضد المطعون عليه لا يقطع مدة التقدم بالنسبة للمدين وهو الطاعن إلا أن الحكم المطعون فيه قد انتهى مع ذلك إلى نتيجة صحيحة ذلك بأن الواقع الذى سجله هذا الحكم هو أن المطعون ضده قد اضطرت تحت تأثير الججز الإدارى الموقع ضده للوفاء بالرسم المستحق على أقطان الطاعن التى تم تشغيلها بمصنع المطعون ضده والذى يلتزم به الطاعن على ما سبق بيانه وقد رجع المطعون ضده على الطاعن بالرسم الذى أوفاه عنه وهو غير ملزم بوفائه ومن ثم فإن رجوعه يكون بالدعوى الشخصية التى يرجع بها على المدين الغير الذى قام بوفاء الدين عملاً بالمادة ٣٢٤ من القانون المدنى ولا ينشأ حق الموفى فى هذا الرجوع إلا من تاريخ وفائه بالدين ولا يتقدم إلا بانقضاء ثلاث سنوات تبدأ من هذا

التاريخ، ولما كان الثابت أن المطعون ضده قد أوفى بالرسم المطالب به خلال سنة ١٩٥٧ ورفع الدعوى في مايو سنة ١٩٥٨ فإنها تكون قد رفعت قبل انقضاء مدة التقادم المسقط لها — لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ويكون النعي عليه لما ورد في أسبابه من قرارات قانونية غير صحيحة غير مستج إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٦٦)

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) خلف . "خلف خاص" . حيازة . "ضم حيازة السلف إلى الخلف" .  
تقادم . "تقادم مكسب" . بيع .

للشترى — كخلف خاص للبائع — ضم حيازة سلفه إلى حيازته في كل آثار  
الحيازة ومنها التملك بالتقادم .

(ب) حكم . "عيوب التدليل" . "قصور . ما يعد كذلك" . تقادم .  
"تقادم مكسب" .

تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه وأسلافه قد تملك العقار لمعمل النزاع بالتقادم  
المكسب الطويل المدة . اكتفاء الحكم بالرد بوجود عقد مسجل صادر للطعن ضده  
وبأن مدة وضع يد الطاعن لا تكفى . عدم تحقيقه وضع يد أسلاف الطاعن ومدة .  
قصور .

(ج) نقض . "أثر الحكم بالنقض" .

القضاء بإزالة ما على العقار من مبان . يترتب على القضاء بثبوت الملكية . نقض  
الحكم بثبوت الملكية يستتبع نقض الحكم بالإزالة .

١ — يجوز للشترى باعتباره خلفا خاصا للبائع له أن يضم إلى حيازته حيازة  
سلفه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من آثار ومنها التملك بالتقادم  
المكسب .

٢ - إذ كان شراء المطعون ضده لعقار بعقد بيع مسجل لا يسرى في حق الطاعن والبائعين له إذا ثبت أن البائع للمطعون ضده لم يكن مالكا لما باعه بسبب أن أسلاف الطاعن كانوا قد كسبوا ملكية المبيع بالتقادم ، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن البائع للمطعون ضده لا يملك ما باعه وأنه وأسلافه قد وضعوا اليد على العقار محل النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اقتصر في خصوص الرد على دفاع الطاعن - على القول بوجود العقد المسجل الصادر للمطعون ضده وبأن مدة وضع يد الطاعن لا تكفى لاكتساب الملكية بالتقادم دون أن يحقق الحكم وضع يد أسلاف الطاعن ومدة وضع يدهم ، يكون مشوبا بالقصور .

٣ - متى كان قضاء الحكم بإزالة ما على العقار من مبان مرتبا على قضائه بثبوت الملكية فإن نقض الحكم بالنسبة لقضائه بثبوت الملكية يستتبع نقض قضائه بالإزالة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأولين أقاما فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ الدعوى رقم ٢١١٨ سنة ١٩٥٨ مدنى مستعجل الاسكندرية على المطعون ضده الثالث والطاعن طلبا فيها الحكم على الأول فى مواجهة الثانى بوقف الأعمال الجديدة التى يقوم بها على الأرض الموضحة بصحيفة الدعوى وقالوا شرحا لدعواهما إنهما يملكان قطعة أرض مساحتها ٧٧٣٨,٥٠ ذراعا معماريا مربعا بجهة فكتوريا برمل الاسكندرية بموجب عقد مسجل برقم ٣٥٣٠ سنة ١٩٤٥ وأن وكيلهما لاحظ فى ١٨/٥/١٩٥٨ أن المطعون ضده الثالث شرع فى إقامة مبان على جزء من هذه الأرض فأبلغ الأمر إلى الشرطة وحرر محضر أحوال برقم ١٠ قسم المنتزه

قر فيه المطعون ضده الثالث إنه إشتري قطعة أرض مساحتها ٣٢٠ ذراعا مربعا من الطاعن بموجب عقد بيع ابتدائي — ولما كان المذكوران لا سند لهما ينحو لهما البناء على هذه الأرض فقد أقام المطعون ضدهما الأولان والطاعن عليهما الدعوى بطلبتهما سالفه الذكر. وبجلسة ١٠/٧/١٩٥٨ أمام محكمة الدرجة الأولى قرر رافعا الدعوى أن الأعمال المطلوب الحكم بوقفها قد تمت بعد رفع الدعوى وأنهما لذلك يعدلان طلباتهما إلى تثبيت ملكيتهما لقطعة الأرض محل النزاع وإزالة المباني القائمة عليها، فقضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية حيث قيدت في جدولها برقم ١٦٦٩ سنة ١٩٥٨ ولدى نظر الدعوى أمام تلك المحكمة طلب المطعون ضده الثالث رفض الدعوى إسنادا إلى أنه إشتري من الطاعن قطعة من أرض النزاع مساحتها ١٨٠ مترا بعقد ابتدائي مؤرخ ١٩٥٨/٤/٨ وأقر الطاعن بذلك وقال إنه تلقى ملكية الأرض محل النزاع جميعها بطريق الشراء من آخرين بعقد ابتدائي مؤرخ ١٩٤٨/٢/٢٥ حكم بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى الإسكندرية المسجلة صحيفتها برقم ٨٧٨ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨ وأنه اكتسب ملكيتها بوضع يده عليها هو وأسلافه المدة الطويلة المكسبة للملكية وأدخل البائعين له في الدعوى. وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٦ قضت محكمة الدرجة الأولى بتثبيت ملكية المطعون ضدهما الأولين لقطعة الأرض موضوع النزاع وبإلزام المطعون ضده الثالث بإزالة ما أقامه عليها من منشآت ومبان فاستأنف الطاعن الحكم المذكور وقيد استئنافه برقم ٤٩٦ سنة ١٦ ق كما استأنفه المطعون ضده الثالث بالاستئناف رقم ٢٧٣ سنة ١٨ ق إسكندرية ومحكمة الاستئناف بعد أن ضمت الاستئنافين قضت فيهما بتاريخ ٢٣ مارس برفضهما وتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في قضائهما هذا بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في النسيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه إشتري الأرض محل النزاع بعقد بيع مؤرخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ حكم بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٨ كلى الإسكندرية المسجلة صحيفتها



بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨ وأنه قد تملك القدر المبيع بوضع يده عليه هو وأسلافه البائعون له - والذين أدخلهم خصوما في الدعوى - المدة الطويلة المكسبة للملكية ، لكن الحكم المطعون فيه قضى بتثبيت ملكية المطعون ضدهما الأولين لهذه الأرض وأقام قضاءه بذلك على أنهما اشترياها بعقد رسمي مسجل وأن من شأن العقد أن ينقل ملكية المبيع إليهما وأن عقد الطاعن هو عقد عرفي لا ينقل الملكية وأنه لا يجديده التمسك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية لأنه لم يتسلم المبيع إلا في ١٣/٤/١٩٥٨ وهذا من الحكم خطأ في القانون إذ لا محل للمفاضلة بين عقده وعقد المطعون ضدهما الأولين المسجل لأنهما لم يصدرا من بائع واحد كما أن مجرد تسجيل عقد المطعون ضدهما المذكورين لا ينقل لهما الملكية ما لم يكن صادرا من مالك وإذا كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه تملك الأرض محل النزاع بوضع يده عليها هو وأسلافه البائعون له مدة خمسة عشر سنة وقد اكتفى الحكم في الرد على ذلك بأنه لم يضع يده على أرض النزاع إلا منذ ١٣/٤/١٩٥٨ وهو تاريخ تسلمه لها بحضور تسليم رسمي دون أن يبحث الحكم مدة وضع يد أسلافه مع أن من حقه كمشتري أن يضم هذه المدة إلى مدة وضع يده فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور لإغفاله بحث دفاع جوهرى في الدعوى علاوة على خطئه في القانون على النحو السالف بيانه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك بأنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قرر في هذا الخصوص ما يأتي " وبما أنه تبين للحكمة من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بثبوت الملكية بناء على العقد الرسمي الصادر للمستأنف عليهما دافيد شافرمان وهارى شافرمان ( المطعون ضدهما الأولين ) المقيد برقم ٣٥٣٠ والمسجل في ٢/٨/١٩٤٥ ... وأنه سبب قانوني للتملك وأن حدوده تنطبق على حدود أرض النزاع . وتكون ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في الأخذ به مذهبا سليما ويتعين تأييدها فيما قضت به بشأن الملكية بعد أن قامت ببحث سبب ملكية المستأنف عليهما ( المطعون عليهما الأول والثالث ) بحثا صحيحا باعتبار أنه عقد بيع رسمي مسجل وحدوده تنطبق على حدود أرض النزاع . كما أنها قامت ببحث دفاع المستأنفين في الاستئناف ( الطاعن والمطعون ضده الثالث ) باعتبار أن عقد البيع العرفي لا يعتبر سببا من أسباب الملكية وكذلك تسجيل عريضة دعوى صحة

البيع . كما أنها قامت ببحث دفاع المستأنفين ( الطاعن والمطعون ضده الثالث ) الخاص بوضع اليد باعتباره سببا من أسباب الملكية وقالت إن المستأنف رمضان الحمصاني ( الطاعن ) على فرض صحة تاريخ عقده الحاصل في ١٩٤٨/٢/٢٥ فإنه لم ينفذ بالاستلام إلا في ١٣/٤/١٩٥٨ كما هو ثابت من نفس محضر التسليم المقدم منه وقد أعلنت صحيفته الدعوى بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٢ أي قبل انقضاء شهر واحد وعشرة أيام على التسليم . كما أن عقد المستأنف الثاني (المطعون ضده الثالث) مؤرخ ١٩٥٨/٤/٨ ولم ينفذ بالتسليم بطبيعة الحال إلا بعد استلام البائع له بمحضر التسليم المؤرخ ١٣/٤/١٩٥٨ وأنه لا تأثير لهما على ملكية المدعين ( المطعون ضدهما الأول والثالث ) الثابتة بالعقد المسجل ، وهي أسباب صحيحة تقرها هذه المحكمة وتأخذ بها ومن ثم تكون أسباب الإستئناف الخاصة باغفال تحقيق وضع اليد غير صحيحة تلتفت عنها هذه المحكمة ، كما أن المحكمة استندت إلى عقد البيع المسجل الصادر للمستأنف عليهما ( المطعون ضدهما الأول والثالث ) من شركة الإنشاءات والذي تنطبق حدوده على أرض النزاع وهذا أمر صحيح وليس على المحكمة البحث وراء الملكية ما دام العقد الرسمي المسجل صحيحا ولم يطعن فيه بأي طعن جدي “ ولما كان يبين من أوراق الملف المضموم أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن البائع للمطعون ضدهما الأولين لم يكن مالكا لما باعه وأن الأرض المبيعة كانت مملوكة لوقف الدرشابي وأنه اشتراها من بعض المستحقين في هذا الوقف وهم الأشخاص الخمسة الذين أدخلهم في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ، وأنه وأسلافه الذين باعوا له قد وضعوا اليد على الأرض محل النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وقد تمسك بهذا الدفاع أيضا في صحيفة استئنافه وقال إن وضع يده هو وأسلافه هذه المدة يعتبر سببا قانونيا لكسب الملكية قائما بذاته بصرف النظر عن العقد الصادر إليه وعاب على الحكم الابتدائي إغفاله تحقيق هذا الدفاع وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اكتفى في الرد عليه بأن مدة وضع يد الطاعن والمطعون ضده الثالث الذي اشترى منه لا تكفي للتملك بالتقادم الطويل دون أن يبحث الحكم مدة وضع يد البائعين للطاعن إن صح أنهم كانوا يضعون اليد على العقار المتنازع عليه وإذ كان يجوز للطاعن باعتباره مشتريا وخلفا خاصا أن يضم إلى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من آثار ومنها التملك بالتقادم المكسب ، وكان شراء المطعون ضدهما الأولين للعقار بمقبد بيع مسجل لا يسرى

في حق الطاعن والبائعين له إذا ثبت أن البائع للطعون ضدهما المذكورين لم يكن مانكا لما باعه بسبب أن أسلاف الطاعن كانوا قد كسبوا ملكية المبيع بالتقادم، فإن إقتصار الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص على القول بوجود العقد المسجل الصادر للطعون ضدهما الأولين وبأن مدة وضع يد الطاعن والمشتري منه (المطعون ضده الثالث) لا تكفي لاكتساب الملكية بالتقادم دون أن يحقق الحكم وضع يد أسلاف الطاعن ومدة وضع يدهم إن صح أنهم وضعوا اليد، ذلك من شأنه أن يجعل الحكم مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه في خصوص قضائه بثبوت ملكية المطعون ضدهما الأولين للعقار المتنازع عليه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن. وإذا كان قضاء الحكم بإزالة ما على هذا عقار من مبان مترتبا على قضائه بثبوت الملكية للمطعون ضدهما المذكورين فإنه يتعين نقض هذا القضاء أيضا بالتطبيق لنص المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ .



## جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشير  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٦٧ )

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) نقض . "أسباب الطعن" . "السبب الجديد" . إثبات "إجراءات  
الإثبات" .

عدم اعتراض الطامن في الاستئناف على عدول محكمة الدرجة الأولى عن حكم  
التحقيق الذي أصدرته . النفي بذلك سبب جديد لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة  
النقض .

(ب) نقض "أسباب الطعن" . "الدعوى البوليصية" . تقادم .  
"تقادم مسقط" .

عدم تمسك الطامن أمام محكمة الموضوع بسقوط الدعوى البوليصية بالتقادم الثلاثي  
وفقا للسادة ٢٤٣ مدني . عدم جواز التحدي بهذا التقادم لأول مرة أمام محكمة  
النقض .

(ج) حكم "الطعن في الأحكام" . "الأحكام الصادرة قبل الفصل  
في الموضوع" . "أثر الحكم إستنفاد المحكمة ولايتها" . إستئناف .  
قوة الأمر المقضي . نقض .

القضاء في حكم الإحالة إلى التحقيق بأن تصرف الملفن إلى زوجته يعتبر تبرعا منه لها  
فلا ينقل في حق جماعة الدائنين . عدم الطعن في هذا القضاء القطعي إلى أن قات  
مبعاد الطعن وحاز قوة الأمر المقضي . عدم جواز النفي على هذا القضاء في استئناف  
الحكم الصادر في الموضوع من محكمة أول درجة . ويمتنع بالتالي إثارة أمام محكمة  
النقض .

النص في منطوق الحكم الصادر في الموضوع على عدم قفاذ العقد بعد سبق قضائها به  
قطعا في أسباب حكم الإحالة إلى التحقيق واستنفاد ولايتها بذلك . هذا النص  
تحويل حاصل وتقرير واقع وليس قضاء جديدا .

( د ) إثبات " الإثبات بالقرائن " . " تقدير الدليل " . محكمة الموضوع . إفلاس . " علم المتصرف إليه بالإفلاس " .

استخلاص محكمة الموضوع — بأسباب سائلة — من القرائن علم الطاعن ، وقت صدور التصرف إليه من زوجة المفلس ، بإفلاسه . لا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .

١ — إذا كان الطاعن لم يعترض على عدول محكمة الدرجة الأولى عن حكم التحقيق الذي أصدرته وذلك عند الطعن على الحكم الابتدائي بطريق الاستئناف فإن النعي بذلك يعتبر سببا جديدا مما لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسقوط الدعوى البوليصية بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٢٤٣ من القانون المدني فإنه لا يجوز له التحدى بهذا التقادم لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — متى قطع حكم الإحالة إلى التحقيق في أسبابه بأن تصرف المفلس إلى زوجته يعتبر تبرعا منه لها وأنه لذلك لا ينفذ في حق جماعة الدائنين ولم تطعن الزوجة المتصرف إليها ولا المشتريين منها للعقار محل التصرف ( الطاعنين ) بالإستئناف في هذا القضاء القطعي إلى أن فات ميعاد الطعن فيه وحاز قوة الأمر المقضي فإنه لا يجوز لها النعي على هذا القضاء في الإستئناف المرفوع منهما عن الحكم الصادر في الموضوع من محكمة أول درجة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الأخير قد تضمن في منطوقه النص مرة أخرى على عدم نفاذ العقد الصادر من المفلس إلى زوجته ، إذا ما كان لمحكمة أول درجة أن تقضي بذلك بعد سبق قضائها به قطعيا في أسباب حكم الإحالة إلى التحقيق واستنفادها بذلك ولايتها في الفصل في تلك المسألة ، ومن ثم يعتبر ما تضمنه منطوق حكمها الثاني في هذا الخصوص تحصيل حاصل وتقرير واقع وليس قضاء جديدا . ومتى كان ممتنعا

الطعن على قضاء محكمة أول درجة بعدم نفاذ التصرف الصادر من المفلس إلى زوجته بسبب كونه تبرعا فإن كل ما يثيره الطاعنان أمام محكمة النقض بشأن كون هذا التصرف هو معاوضة وليس تبرعا وما يرتبانه على ذلك يكون ممتنعا عليهما إثارته .

٤ — إذا كانت القرائن التي اعتمدت عليها محكمة الموضوع في التدليل على علم الطاعنين وقت صدور التصرف إليهما من زوجة المفلس بإفلاسه من شأنها أن تؤدي عقلا إلى الدلالة التي استخلصتها منها تلك المحكمة فإنه لا يكون لمحكمة النقض عليها من سبيل في ذلك .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته وكيلًا لدائني تفليسة شفيق تادرس أقام في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٨ الدعوى رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى إفلاس القاهرة على المطعون ضدهم من الثانية إلى الخامس طالبا الحكم في مواجهة المطعون ضدهم من الثالث إلى الخامس ببطالان عقد البيع الرسمى المحرر بمكتب توثيق مصر الجديدة في ٣ يونيو سنة ١٩٥٦ والمشهد في ١١ يونيو سنة ١٩٥٦ تحت رقم ٥٤١٥ بمكتب الشهر العقارى بالقاهرة عن كامل أرض وبناء العقار رقم ٣ بشارع رشاد بالمطرية وشطب تسجيله وإلغاء التأشيرات المتعلقة بهذا التصرف وقال في بيان دعواه إنه حكم في القضية رقم ٤٤٥ سنة ١٩٥٦ كلى إفلاس القاهرة بأشهار إفلاس شفيق تادرس وبتعيينه وكيلًا لدائني التفليسة وبتحديد يوم ٩ يونيو سنة ١٩٥٦ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع ولقد تبين أن المفلس تصرف في العقار المرفوعة عنه الدعوى لزوجته "المطعون ضدها الثانية" خلال فترة الريبة لإضرارها بدائنيه وذلك بالعقد المشهر المشار إليه والذي يعتبر باطلا عملا



بالمادة ٢٢٧ — من القانون التجارى لصدوره فى فترة الرتبة وبطريق التبرع ولعلم الزوجة المتصرف إليها بوقوف زوجها . المفلس عن دفع ديونه وفى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٠ أدخلت المطعون ضدها الثانية الطاعنين خصوما فى الدعوى ليدفعها بما لديهما من دفاع وقالت إنها باعتها العقار محل النزاع بعقد بيع مشهر فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٨ فطالب وكيل الدائنين المطعون ضده الأول الحكم أيضا بعدم نفاذ هذا العقد وشطب تسجيله وإلغاء التأشيرات المتعلقة بهذا التصرف . وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بصفته ”المطعون ضده الأول“ بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود أن المدخلين فى الدعوى نحرى حنين وبهيه جرجس ”الطاعنين“ كانا يعلمان باختلال أشغال المدين المفلس الدكتور شفيق تادرس قبل تاريخ التصرف الصادر إليهما من المدعى عليهما الأولى ”المطعون ضدها الثانية“ فى ٢١/٥/١٩٥٨ عن المنزل موضوع النزاع وللمدخلين النفى وتضمنت أسباب هذا الحكم قضاءا قطعيا بعدم نفاذ التصرف الصادر من المفلس إلى زوجته فى مواجهة جماعة الدائنين تأسيسا على ما ثبت للمحكمة من أنه تبرع صدر منه إليها فى وقت كان فيه تاجرا وإذا تم هذا التصرف خلال العشرة الأيام السابقة على تاريخ التوقف فإنه يعتبر باطلا عملا بالمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وقالت المحكمة إنه لما كان التصرف الصادر من الزوجة إلى الطاعنين معاوضة فإنه يخضع لأحكام المادة ٢٢٨ من نفس القانون والتي تشترط للحكم بالبطلان علم المشتري وقت البيع باختلال أشغال المدين — وقد قرر وكيل الدائنين المدعى فى الجلسة المحددة لأجراء التحقيق إنه ليس فى حاجة إلى تنفيذ حكم التحقيق بعد أن انتهى فى أسبابه إلى بطلان التصرف الحاصل للزوجة إذ يترتب على ذلك أن يبطل بطريق التبعية كل تصرف صادر من الزوجة وقد رأت المحكمة العدول عن حكم التحقيق وقضت بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦١ بعدم نفاذ عقد البيع الصادر من المفلس للمدعى عليها الأولى ”المطعون ضدها الثانية“ المسجل فى ١١/٦/١٩٥٦ وعقد البيع الصادر من المدعى عليها الأولى للمدخلين فى الدعوى ”الطاعنين“ والمسجل ٢١/٥/١٩٥٨ تحت رقم ٣٨٥٦ مكتب القاهرة لبطلانها بالنسبة لجماعة الدائنين وشطب كافة التسجيلات المتعلقة بهما فاستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢٨ سنة ٧٩ ق طالبين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من

عدم نفاذ عقد البيع الصادر لهما من الزوجة المطعون ضدها الثانية والحكم برفض دعوى المستأنف عليه الأول "المطعون ضده الأول" ضدهما وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبتقرير تاريخه ٥/١٦ سنة ١٩٦٤ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وأصررت على هذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنان في أولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من الوجوه الآتية ( الأول ) أن محكمة الاستئناف أخذت بأسباب الحكم الابتدائي الذي اعتد بما جاء بحكم التحقيق الذي أصدرته محكمة أول درجة من أن تصرف المفلس إلى زوجته يعتبر بمثابة تبرع ويكون لذلك باطلا عملا بالمادة ٢٢٧ من قانون التجارة لوقوعه في فترة الريبة دون أن يواجه ذلك الحكم دفاع زوجة المفلس وماقدمته من مستندات دالة على أن التصرف كان بعوض وفي وقت سابق على فترة الريبة وإذ لم يتعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ولدلالة تلك المستندات ولم يعلل بأسباب سائغة لإطراحه لها فإنه يكون قاصرا ( الوجه الثاني ) أن وصف المحكمة لعقد البيع الصادر من المفلس إلى زوجته بأنه بمثابة تبرع يكشف عن أنها لم تكن مقتنعة بهذا الوصف مع أنه يتعين أن يبنى الحكم على الجزم واليقين لا على مجرد الإحتمال والتخمين ( الوجه الثالث ) أنه بالنسبة للعقد الصادر للطاعنين من زوجة المفلس فإنه بعد أن أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق ليثبت وكيل الدائنين بكافة طرق الإثبات القانونية إن الطاعنين كانا على علم باختلال أشغال المدين المفلس قبل تاريخ التصرف الصادر لهما من زوجته إذ بالمحكمة تعدل في حكمها القطعي من تنفيذ حكم التحقيق المذكور بمقولة أن من حقها أن تعدل عنه مادامت قد تبينت من العقد الابتدائي الصادر للطاعنين من زوجة المفلس أن هذه الأخيرة تلقت الملك من شفيق تادرس الذي أشهر إفلاسه بحكم نشر في الصحف ويسرى على الكافة وأن في ذلك قرينة كافية على علم الطاعنين باختلال أشغال المدين وتوقفه عن الدفع وشهر إفلاسه مما يفيد أنهما شركاء في التواطؤ واعتبرت المحكمة تلك القرينة كافية للعدول من تنفيذ حكم التحقيق عملا بالمادة ١٦٥ من قانون المرافعات



مع أن هذه المسألة تستلزم بيان أسباب العدول بالمخضر فلا يغني عن ذلك قول المحكمة في الحكم أنها تعدل عن المضي في التحقيق كما أن الأسباب التي أوردتها لاتبرر هذا العدول إذ أن ورود اسم المفلس بالعقد الصادر من خلفه والنشر عن شهر إفلاسه لا يقطعان بأن الطاعنين علما بحالته المالية وبإفلاسه إذ أن النشر لاحق للتصرف الحاصل للخلف ولا يتحقق به علم الطاعنين بوصفهما خالف للخلف إذ من غير المألوف أن يعلق بذهنهما اسم يجمله كثيرون ولم يكن يهمهما أمره وقت النشر الحاصل قبل التصرف بسنة وإذا كان القانون لا يفترض حتما علم الكافة بمجرد حصول النشر فإن النشر مع ذكر اسم سلف البائعة لهما في عقد البيع لا ينهض قرينة على علمهما — ويتحصل السبب الآخر من سببي الطعن في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ذلك أنه أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة على الرغم من أنها أخطأت في التدليل على أن العقد الصادر من المفلس إلى زوجته تبرع وأقامت قضاها بذلك على ما يخالف الثابت في هذا العقد كما أخطأت في تطبيق قواعد الدعوى البوليصة وطرق الإثبات فيها وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الثابت بعقد الزوجة أنه معاوضة وقد ثبت تاريخه في ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ أي قبل فترة الرية التي تبدأ بالنسبة لعقود المعاوضات من تاريخ التوقف الحاصل في ٩ يونيو سنة ١٩٥٦ ولهذا فلا تسري عليه أحكام المادة ٢٢٨ من قانون التجارة لأن العبرة في قواعد الدعوى البوليصة بالتاريخ الثابت للتصرف وليس بتاريخ تسجيله وإذا كان ذلك وكان المدين قد تصرف معاوضة لزوجته فإنه لا يكفي أن يثبت وكيل الدائنين غش كل من المدين وزوجته بل عليه أن يثبت أيضا غش الطاعنين أي علمهما بغش المدين وإعساره وعلم الزوجة المتصرفة إليهما بهذا الغش إلا أن الحكم لم يبحث شيئا من ذلك واعتبر النشر قرينة على علمهما مع أنه يفرض أن النشر يعتبر قرينة فإن المحكمة تكون قد أخطأت في القانون حين عدلت عن التحقيق ولم تتمكنهما من نقض هذه القرينة بالدليل العكسي بل وأخطأت في حساب مواعيد سقوط الدعوى البوليصة إذ صدر حكم إشهار الإفلاس في أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ وعلم وكيل الدائنين بالتصرف الصادر للطاعنين من تاريخ النشر الحاصل في ١٦ يناير سنة ١٩٥٧ وإذا لم يوجه إليهما طلباته إلا بجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٦٠ أي بعد أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ علمه فإن الدعوى تكون قد سقطت بالتقادم .



وحيث إن ما تضمنته سببا الطعن من نعي على محكمة الدرجة الأولى لعدولها عن حكم التحقيق الذي أصدرته غير مقبول ذلك بأن الطاعنين لم يعترضوا على هذا العدول أمام محكمة الاستئناف عند الطعن على الحكم الابتدائي بطريق الاستئناف بل إنهما على ما هو ثابت من صحيفة إستئنافهما ومذكرتهما رقم ١١ من الملف الإستئنافي قد اتخذتا من إعتراض وكيل الدائنين على تنفيذ ذلك الحكم دليلا على عجزه عن إثبات علمهما باختلال أشغال المدين ومن ثم فإن هذا الدفاع منهما يعتبر سببا جديدا مما لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض كذلك الشأن فيما يشترط من سقوط الدعوى البوليصة بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٢٤٣ من القانون المدني فإنهما لم يتمسكا بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع وبالتالي فلا يجوز لهما التحدى بهذا التقادم لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا كان ذلك وكانت باقى أوجه الطعن تنصرف إلى حكم محكمة أول درجة الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ الذى قطع فى أسبابه بأن تصرف المفلس إلى زوجته يعتبر تبرعا منه لها وأنه لذلك لا ينفذ فى حق جماعة الدائنين وكان أى من الطاعنين والزوجة المتصرف إليها لم يطعن بالإستئناف فى هذا القضاء القطعى إلى أن فات ميعاد الطعن فيه وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى فإنه ما كان يجوز لهما النعى عليه أمام محكمة الإستئناف إذ تحول قوة الأمر المقضى دون ذلك ولا يغير من الأمر أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى ١١ مارس سنة ١٩٦١ والذى إستأنفه الطاعنان قد تضمن فى منطوقه النص مرة أخرى على عدم نفاذ العقد الصادر من المفلس إلى زوجته المطعون ضدها الثانية إذ ما كان لمحكمة أول درجة أن تقضى بذلك بعد سبق قضائها به قطعيا فى أسباب حكمها الذى أصدرته فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ واستنفادها بذلك ولايتها فى الفصل فى تلك المسألة ومن ثم يعتبر ما تضمنته منطوق حكمها الثانى الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٦١ فى هذا الخصوص تحصيل حاصل وتقرير واقع وليس قضاء جديدا ومتى كان ممتنعا الطعن على قضاء محكمة أول درجة بعدم نفاذ التصرف الصادر من المفلس إلى زوجته بسبب كونه تبرعا فإن كل ما يشترطه الطاعنان بشأن كون هذا التصرف هو معاوضة وليس تبرعا وما يرتبانه على ذلك يكون ممتنعا عليهما لإثارته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذى أحال إلى أسبابه قد دلا على علم الطاعنين باختلال أشغال المدين المفلس بورود إسم المفلس فى عقد

الطاعنين حيث ذكر فيه أن الملكية آلت منه للبائعة لهما وبما ثبت من اطلاع المحكمة على ملف القضية رقم ٤٤٥ سنة ١٩٥٦ إفلاس القاهرة التي حكم فيها بإشهار إفلاس المدين من أنه قد نشر في ١٦ يناير سنة ١٩٥٧ بصحيفتي الأهرام والمساء وهما من الصحف المتداولة في أرجاء الجمهورية ومنها بندر أسبوط الذي كان يقيم فيها الطاعنان وقت صدور التصرف إليهما من الزوجة أن محكمة القاهرة الابتدائية حكمت بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ بإشهار إفلاس حكمت تادرس وشفيق تادرس صاحبي أجزاء خزانة شفيق الجديدة ١٩ شارع هارون الرشيد بمصر الجديدة وأن ذلك يدل على علم الطاعنين لا باختلال أشغال المدين فحسب بل وبإفلاسه وأضاف الحكم الابتدائي أن حكم الإفلاس يعتبر من الأحكام التي تحدث آثارها في مواجهة الكافة وأن التصرف الصادر من الزوجة إلى الطاعنين قد صدر بعد شهر حكم الإفلاس بأكثر من سنة ونصف وهي مدة كافية لعلهما به . لما كان ذلك وكانت القرائن التي اعتمدت عليها محكمة الموضوع في التدليل على علم الطاعنين وقت صدور التصرف إليهما من زوجة المفلس بإفلاسه من شأنها أن تؤدي عقلا إلى الدلالة التي استخلصتها منها تلك المحكمة فإنه لا يكون لمحكمة النقض عليهما من سبيل في ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد سيد  
أحمد حماد .

(٦٨)

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إثبات . ” الإثبات بالقرائن ” . ” حجية الأحكام الجنائية ” .  
حكم .

الحكم الجنائى النهاى بادانة متهم لارتكابه جريمة تبديد سندات دين . حججه فى إثبات  
سبق وجود تلك السندات وفقدانها لسبب لا يد للدائن فيه .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور . ما لا يعد كذلك ” .

عدم تعويل محكمة الموضوع فى إثبات وجود سندات الدين وفقدانها على أوراق بجنحة  
إمتادها على التحقيق الذى أجرته بنقمتها . لا يعيب حكمها عدم إطلاعها على  
تلك الأوراق .

(ج) إثبات . ” الإثبات بالقرائن ” . ” حجية الأحكام الجنائية ” .  
حكم .

حجية الحكم الجنائى الصادرة ببراءة المدين من تهمة الاشتراك فى جريمة تبديد ، لا تنفى سبق  
وجود السندات المبددة ومديونيته بقيمتها .

١ - الحكم الجنائى النهاى الصادر بادانة المتهم لارتكابه جريمة تبديد سندات دين  
له حججه فى إثبات سبق وجود تلك السندات وفقدانها لسبب لا يد للدائن فيه  
وذلك على ما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦  
من القانون المدنى .



٢ - متى كانت محكمة الموضوع لم تقول في إثبات وجود سندات الدين وفقدتها بسبب أجنبي لايد للدائن فيه على ما جاء بأوراق لجنة تبديد تلك السندات وإنما حولت في ذلك على التحقيق الذي أجرته بنفسها ، فلا عليها إن هي فصلت في الاستئناف دون أن تطلع على تلك القضية .

٣ - ليس ثمة تعارض بين حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعنة (المدينة) من الاشتراك في جريمة التبديد وبين ما أثبتته الحكم المطعون فيه من مديونية الطاعنة للمطعون ضده بقيمة السندات المبددة ذلك أن حجية الحكم الجنائي فيما قضى به من براءة الطاعنة مقصورة على أنها لم تشترك في جريمة التبديد ولا تنفي سبق وجود السندات المبددة ومديونيتها بقيمتها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وفي حدود ما يقتضيه الفصل في هذا الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٣٠٢٨ سنة ١٩٦٣ مدني كلى القاهرة طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٤٠ ج و ٥٠٠ م . وقال بيانا لدعواه إنه بعقد مقاوله اتفق مع الطاعنة على أن يقوم ببناء منزل لها . ولما انتهى البناء وتحاسب معها وتبين أنها مدينة له بهذا المبلغ حررت له به ٦٦ سنداً كل منها بمبلغ ستة جنيهات على أن يستحق كل شهر سند واحد منها ويبدأ استحقاق أولها في ١٩٥٨/٧/١ و ١٨ سنداً كل منها بمبلغ ستة جنيهات يستحق كل شهر سند واحد ويبدأ استحقاق أولها في ١٩٦٤/١/١ كما حررت له إيصالاً مؤرخاً ١٩٥٨/٦/١ بمبلغ ٢٥٠ قرشاً . واتفق على أنه إذا تأخرت في سداد قسطين متتاليين حلت باقى الأقساط . وقال المطعون ضده إنه لما كان في حاجة إلى النقود فقد سلم تلك السندات إلى من يدعى عمر عبد الحليم شريف ليبحث

يقبل

حوالتها إليه مقابل دفع بعض قيمتها إلا أنه سلمها للطاعة مقابل خمسة عشر جنيها فخرقتها . وإذ علم بهذه الواقعة أبلغ النيابة العامة بها وحرر عنها محضر اللجنة رقم ٦٥٧٨ سنة ١٩٥٩ الوائلي وأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على عمر عبد الحليم شريف والطاعة وآخرين بمتهمه الأول بتبديد السندات المسلمة إليه والباقيين بالاشتراك معه في هذه الجريمة وقد قضى نهائيا بحبس الأول ثلاثة شهور وببراءة الباقيين . وأضاف رافع الدعوى أنه لما كانت الطاعة قد امتنعت عن الوفاء بقيمة تلك السندات فقد اضطر لإقامة الدعوى بطلباته سالفة الذكر . وبعد أن ضمت محكمة أول درجة قضية اللجنة سالفة الذكر أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة وجود السندات ومضمونها وفقدائها بسبب أجنبي لا يد له فيه وصرحت للطاعة بنفي ذلك . وبعد أن سمعت تلك المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٦٣ بإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٤٤٠ ج و ٥٠٠ م فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٢٩٦ سنة ٨٠ ق . وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما جاء بالسبب الثالث من أسباب الطعن وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تنعى الطاعة في السببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب وفي بيان ذلك تقول إن محكمة أول درجة إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات سبق وجود السندات وفقدائها بسبب أجنبي لا يد للمطعون ضده فيه قد اعتمدت في ذلك على ما تبينته من إطلاعها على قضية اللجنة رقم ٦٥٧٨ سنة ١٩٥٩ الوائلي . ولما كانت تلك القضية قد أعيدت إلى النيابة العامة قبل نظر الإستئناف وكانت الطاعة لم تبين عدم وجودها بين المفردات إلا في فترة حجز الدعوى للحكم فقد قدمت إلى محكمة الإستئناف طلبا لفتح باب المرافعة لضم قضية اللجنة إلا أن المحكمة لم تستجب لها وأصدرت الحكم المطعون فيه دون أن تشير في أسبابه

إلى ذلك الطلب وترتب على ذلك أنها لم تطلع على جميع المفردات التي اطلعت عليها المحكمة الابتدائية ولم تسمع دفاع الطاعنة بشأنها وبهذا تكون قد أخلت بحق الدفاع وشاب حكمها القصور .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك بأنه مع أن للحكم النهائي الصادر في قضية اللجنة رقم ٦٥٨٨ سنة ١٩٥٩ الوايلي والذي دان المتهم عمر عبد الحليم شريف لارتكابه جريمة تبديد السندات المسلمة إليه حججه في إثبات سبق وجود تلك السندات وفقدائها لسبب لا يد للطعون ضده فيه وذلك على ما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدني فإن محكمة أول درجة لم تعتمد في إثبات كلا الأمرين على هذه الحجية بل أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثباتهما بشهادة الشهود وأقامت قضاءها في ذلك على ما استخلصته من تلك الأقوال . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي فإن محكمة الاستئناف لا تكون قد عولت في إثبات سبق وجود تلك السندات وفقدائها لسبب أجنبي لا يد للطعون ضده فيه على ما جاء بأوراق تلك اللجنة ومن ثم فلا عليها إن هي فصلت في الاستئناف دون أن تطلع على تلك القضية . وإذا كان ذلك وكانت الطاعنة لم تبين في طلبها الخاص بفتح باب المرافعة وجه مصلحتها في ضم قضية اللجنة وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة هذا الطلب إذا وجدت أنها في غير حاجة إلى الاطلاع على هذه القضية التي طلب فتح باب المرافعة لاطلاعها عليها و بالتالي ليست ملزمة بالإشارة إلى ذلك الطلب في حكمها وكانت قد صرحت للطاعنة بتقديم مذكرة بدفاعها في فترة حيز الدعوى للحكم غير أنها لم تفعل فإن النعي على محكمة الاستئناف بالإخلال بحق الدفاع وبأن حكمها مشوب بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنه يشترط لتطبيق المادة ٤٠٣ من القانون المدني ألا يكون ثمة إهمال يمكن نسبته إلى صاحب السند وأن يثبت ضياعه بحادث قهري لا دخل له فيه . ولما كان المطعون ضده صاحب السندات المدعى بفقدائها قد ذكر في مذكراته أنه استأمن على السندات كاتباً عمومياً عرف بعدم الأمانة وقدم للتدليل على ذلك إعلاناً بالصحف اليومية يفيد أن هذا الكاتب حصل



بطريق غير مشروع على ختم أحد الأشخاص ووقع به على أوراق بيضاء فإن مؤدى ذلك أن المطعون ضده قد أهمل إذ سلم سندات لهذا الشخص وكان يتعين لذلك على محكمة أول التحويل الدعوى إلى التحقيق لإثبات سبق وجود تلك السندات وفقدتها لسبب أجنبي لا يد للمطعون ضده فيه وإذا هي فعلت وأيدتها في ذلك محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول لأن الثابت من مطالعة أوراق الملف المضموم أن الطاعنة لم يسبق لها إثارة هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وإذا كان ذلك فإنه لا يقبل منها التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخاططه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت في السبب الأول من أسباب استئنافها بخطأ محكمة أول درجة لإحالتها الدعوى إلى التحقيق لإثبات سبق وجود السندات وفقدتها بسبب أجنبي مع أن الحكم الجنائي الصادر في قضية اللجنة رقم ٦٥٧٨ سنة ١٩٥٩ الوابى قد قضى نهائيا ببراءة الطاعنة من تهمة الاشتراك في التبيد ولما كان لهذا الحكم الجنائي حجته عملا بالمادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات فإنه كان يتعين على محكمة أول درجة أن تأخذ بهذه الحجية وترفض الإحالة إلى التحقيق . كما تمسك في السبب الرابع من أسباب الاستئناف بأمرين (أولهما) عدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعيا بنظر النزاع تأميسا على أن السندات لم تستحق جميعا وقت رفع الدعوى . وبأن ما استحق منها يدخل في ولاية القاضى الجزئى وأنه إذ كان الإختصاص القيمى وقت رفع الدعوى من النظام العام فإنه كان يتعين على محكمة أول درجة أن تحكم بعدم اختصاصها . (وثانيهما) أنه على الرغم من عدم استحقاق بعض السندات فقد قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعنة بأن تؤدي قيمتها للمطعون ضده . وقد ردت محكمة الاستئناف على هذين السببين وغيرهما من أسباب الاستئناف بقولها إنها مردودة جملة وتفصيلا بما ثبت من أقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة . وإذا كان السببان المتقدمان لا يتصلان بأقوال الشهود فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا من الرد عليهما ويكون لذلك مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه ليس ثمة تعارض بين حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعنة من الإشتراك في جريمة التبديد وبين ما أثبتته الحكم المطعون فيه من مديونية الطاعنة للطعون ضده بقيمة السندات المبددة ذلك أن حجية الحكم الجنائي فيما قضى به من براءة الطاعنة مقصورة على أنها لم تشترك في جريمة التبديد . ولا تنفي سبق وجود السندات المبددة ومديونيتها بقيمتها . فإذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد خلصت إلى إثبات مديونية الطاعنة بقيمة تلك السندات بما استخلصته من أقوال الشهود استخلاصا سائغا وفي حدود سلطتها التقديرية فإن الحكم المطعون فيه إذ ذكر أن هذا السبب من أسباب الاستئناف مردود بما قرره الشهود يكون قد أورد الرد الكافي على ما تضمنه . والنعي مردود في شقه المتعلق بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بأن الاختصاص القيمي لم يعد متعلقا بالنظام العام بعد العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ أوجبت المادة ١٣٢ من قانون المرافعات بعد تعديله إبداء الدفع بعدم الاختصاص القيمي قبل التكلم في الموضوع وإلا سقط الحق فيه . وإذ كان ذلك وكان القانون المذكور قد أدرك الدعوى قبل إحالتها إلى التحقيق وكانت الطاعنة قد حضرت بعد نفاذ ذلك القانون في جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ ولم تدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى لدخولها في نصاب القاضي الجزئي وإنما تكلمت في الموضوع وطلبت رفض الدعوى فإن حق الطاعنة في إبداء هذا الدفع يكون قد سقط على ما تقضى به المادة ١٣٢ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ويضحي النعي على الحكم المطعون فيه لإغفاله الرد على هذا الدفاع غير منتج لعدم استناده إلى أساس قانوني .

وحيث إن النعي في شقه المتعلق بقضاء الحكم المطعون فيه بقيمة السندات جميعها رغم أن بعضها لم يكن مستحق الأداء . هو نعي في محله ذلك أن الثابت من صحيفة الدعوى أن المطعون ضده قد ذكر "أنه يداين الطاعنة بموجب سندات منها ٦٦ سنداً قيمة كل منها خمسة جنيهات تستحق شهرياً ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٨ و ١٨ سنداً قيمة كل منها ستة جنيهات تستحق شهرياً ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٤ وإيصال بمبلغ ٢٥٠ قرشاً مؤرخ في أول يونيه سنة ١٩٥٨

بحيث إذا تأخرت الطاعة في دفع قسطين متتاليين تحل باقى الأقساط وقد أحوالت المحكمة الإبتدائية الدعوى إلى التحقيق لإثبات مضمون هذه السندات فلم يشهد أحد من الشهود بوجود هذا الشرط بل ذكر أحد شهود المطعون ضده رافع الدعوى أن هذا الشرط كان وارداً فى محضر تسليم المباني وأن الطاعة رفضت التوقيع على هذا المحضر . وإذا كان ذلك وكانت الطاعة قد تمسكت بعدم وجود هذا الشرط وبأن الدين الثابت فى بعض تلك السندات لم يكن قد حل ميعاد استحقاقه وقت رفع الدعوى وإلى أن صدر الحكم الإبتدائى فيها وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على هذا الدفاع فإنه يكون قد أغفل الرد على دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به جزئياً قضاؤه فى الدعوى وبذلك شابه قصور يبطله ويستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

---



## جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ مريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشير ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٦٩ )

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٣ القضائية :

( أ ) أحوال شخصية . "مسائل مواريث المصريين غير المسلمين" .  
إختصاص . "إختصاص ولائى" .

الشريعة الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل مواريث المصريين  
غير المسلمين ومنها الوصايا ، المحاكم الشرعية — الملقاة — ذات الولاية العامة تختص  
بنظرها إلا إذا تراخى الورثة الذين تعترف الشريعة الإسلامية بوراثةهم على الإحتكام  
إلى مجالسهم المالية ( الملقاة ) حينئذ كان لهذه المجالس ولاية نظرهما عملاً باتفاقهم مادامت  
لهم أهلية التصرف .

( ب ) أحوال شخصية . "مسائل مواريث الإنجليز الوطنيين" . إختصاص .  
وصية .

ولاية المجلس الملى الإنجليز فى حالة الميراث الخالى من الوصية ، مناطها تراخى  
الورثة على الإحتكام إليه . مريان هذه القاعدة على حالة الميراث الإيصائى لارتباط  
كل من التوحيين بالآخر .

( ج ) أحوال شخصية . "مسائل المواريث" .

المواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ من القانون المدنى الملقى مواد إستناد إلى القوانين  
الأجنبية التى يجوز تطبيقها فى مصر . لاتواجه هذه المواد حالة التعارض الداخلى  
فى دعاوى المصريين بين الشريعة الإسلامية والشرائع السارية على المصريين غير المسلمين  
من مختلف الملل فى أحوالهم الشخصية .

(د) أحوال شخصية . "مسائل المواريث والوصايا لغير المسلمين المصريين" .  
إختصاص . "إختصاص ولائى" . قوة الأمر المقضى . إثبات .

عدم قبول المدعى عليها فى الدعوى المرفوعة بطلب اعتماد وصية الاحتكام إلى المجلس  
الى الإنجىلى . حكم المجلس المذكور — مع ذلك — باعتماد الوصية . قضاء  
صادر من جهة لا ولاية لها وليس له قوة الأمر المقضى ولا يضح الإحتجاج به لدى  
المحكمة ذات الولاية العامة وهى المحكمة الوطنية مد إلغاء المحاكم الشرعية .

(هـ) وصية . "الوصية لو ارث" . قانون . "القانون الواجب التطبيق" .  
أحوال شخصية .

وصية غير المسلم — وفقا للشريعة الإسلامية — كوصية المسلم لا تجوز لو ارث  
إلا بإجازة باقى الورثة . قاعدة كان معمولاً بها قبل الدمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦  
فى شأن الوصية .

١ — جرى قضاء محكمة النقض بأن الشريعة الإسلامية هى القانون العام  
الواجب التطبيق فى مسائل مواريث المصريين غير المسلمين ومنها الوصايا وكانت  
تختص بنظرها المحاكم الشرعية ذات الولاية العامة إلا إذا تراضى الورثة الذين  
تعترف الشريعة الإسلامية بوراثةهم على الاحتكام إلى مجالسهم المالية فحينئذ فقط  
كان لهذه المجالس ولاية نظرها عملاً باتفاقهم ما دامت لهم أهلية التصرف  
فى حقوقهم .

٢ — قصرت المادة ٢١ من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢  
بشأن الأنجىليين الوطنيين ولاية المجالس الملى الإنجىلى فى حالة الميراث الخالى  
من الوصية على الحالة التى يتراضى فيها الورثة على الاحتكام إليه وهذا هو الحكم  
أيضاً فى حالة الميراث الايصائى لارتباط كل من النوصين أحدهما بالآخر .

٣ — لم يقصد بالمواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ من القانون المدنى الملغى —  
على ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ — مواجهة حالة  
التعارض الداخلى فى دناوى المصريين بين الشريعة الإسلامية والشرائع السارية  
على المصريين غير المسلمين من مختلف الملل فى أحوالهم الشخصية ، بل إن المواد  
المذكورة هى مواد إسناد إلى القوانين الأجنبية التى يجوز تطبيقها فى مصر

في المسائل التي أشير إليها فيها ومن أجل ذلك عدلت تلك المواد بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ لتصحيح صيغتها العربية بحيث تتفق مع الأصل الفرنسي لها ، وليس في هذا التصحيح إضافة لحكم جديد في التشريع المصري بل هو ضبط للعبارة العربية يزيل كل أثر لخطأ الترجمة ويحقق غرض المشرع من هذه المواد .

٤ - متى كان الثابت من حكم المجلس الملي الإنجيلي الصادر في دعوى بطلب إعتقاد وصية أن المدعى عليها لم تقبل الاحتكام إلى المجلس ودفعت بعدم اختصاصه بنظر الدعوى إلا أنه رفض الدفع وحكم بإعتقاد الوصية فإن قضاءه هذا يكون قد صدر من جهة ليس لها ولاية الفصل في النزاع وبالتالي لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه ولا يصبح الاحتجاج به لدى المحكمة ذات الولاية العامة وهي المحكمة الوطنية منذ إلغاء المحاكم الشرعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

٥ - القاعدة في الشريعة الإسلامية - التي تحكم النزاع قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - أن وصية غير المسلم كوصية المسلم لا تجوز لو اراث إلا بإجازة باقي الورثة . فإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذ الوصية في حق من لم يجزها من الورثة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق - تتحصل في أن المرحومة مسعودة خليل مورثة المطعون ضدهم أقامت في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ مدني كلى قنا على الطامنين طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ٢٨ ف و ١٢ ط و ٧ من شائعة في ١٧١ ف و ١ ط و ٢٢ من



المدينة بالكشف المرفق بالصحيفة وإلى السدس في المنازل والأراضي والمنقولات والأثاث والديون البالغ مقدارها ١٢٨٢ ج والمدينة جميعها بذات الكشف وبإلزام إسحق ونوال ويوسف قصر المرحوم حبيب ميخائيل (الطاعنين الثاني والثالث والرابع) المشمولين بوصاية نجييه بقطر عطا الله "الطاعنة الأولى" وأشعيا ميخائيل بوصفه وصيا منضما بأن يدفعوا لها مبلغ ١٨٥٦ ج وبإلزام نجييه بقطر عطا الله بصفتها الشخصية بأن تدفع لها مبلغ ٥٠٠ ج وإلزام نجييه بقطر عطا الله وأشعيا ميخائيل بأن يدفعوا لها من تركته المرحوم حبيب ميخائيل مبلغ ٥٠١ ج و ٧٠٠ م وقالت شرعا لدعواها إن ابنها المرحوم حبيب ميخائيل توفي في أكتوبر سنة ١٩٤٢ عنها وعن زوجته وأولاده "الطاعنين" وترك ما يورث عنه شرعا ١٧١ ف و ١ ط و ٢٢ س والمنازل والأراضي الفضاء والديون والمنقولات والمصوغات المدينة بالكشف المرفق بالعريضة فضلا عن غلال بيعت وأودع ثمنها باسم القصر بنك مصر ولما كانت تستحق السدس في تركته فرضا كما تداينه بمبلغ ٣٨٠ ج و ٨٠٠ م بسند مؤرخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ومنفعة هذا المبلغ البالغة حتى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ٣٤١ ج و ٢٥٠ م بقي منه بعد خصم ١٢٠ ج سددها في ١٩٣٣/٣/٢٣ مبلغ ٥٠١ ج و ٧٠٠ م فقد أقامت الدعوى بطلباتها السابقة وقد أجاب المدعى عليهم "الطاعنون" على الدعوى بأن المورث أوصى لهم بكل تركته بوصية مؤرخة ٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ أقاموا بشأنها الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٤٣ على المدعية أمام المجلس الملى الإنجيلي العام الذي قضى باعتمادها في ٢٧ إبريل سنة ١٩٤٤ فدفعت المدعية ببطالان الوصية تأسيسا على أن وصية غير المسلم كوصية المسلم لا تجوز لوأرث إلا بإجازة باقي الورثة وأنه لما كانت الوصية تخضع من حيث الموضوع لأحكام الشريعة الإسلامية فإنه لا يعتمد بالحكم الصادر من المجلس الملى الإنجيلي العام الذي قضى بصحة الوصية الصادرة للطاعنين وبتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦١ قضت محكمة أول درجة (أولا) بعدم نفاذ الوصية المؤرخة ١٩٣٧/٨/٥ والمسجلة في ١٩٣٧/٨/٩ تحت رقم ٥٠١ سلسلة ص ٢٢٩ من سجل المجلس الملى الإنجيلي العام في حق مورثة المدعين "المطعون ضدهم" لعدم إجازتها لها مع صدورها لورثته. (ثانيا) وقبل الفصل في موضوع الدعوى بنذب التحير الزراعي بمكتب خبراء وزارة العدل بقنا لحصر مفردات

التركة وتحقيق عناصرها ومقدارها وقيمتها واستخلاص نصيب المدعين فيها بوصفهم ورثة للدية الأصلية الوارثة للرحوم حبيب ميخائيل فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٤٣٤ سنة ٣٦ ق طالبين إلغاءه والحكم بتنفيذ الوصية ورفض الدعوى استنادا إلى أن الوصية تخضع لقانون ملة الموصى من حيث شكلها وموضوعها وأن الحكم الصادر من المجلس الملى الإنجيلي العام له حجته لصدوره من جهة ذات ولاية وأنه ليس للقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٤٤ الذى أخضع موضوع الوصية لأحكام الشريعة الإسلامية أثر رجعى — وبتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وبتقرير تاريخه ٢٠ مايو سنة ١٩٦٤ طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن وصحمت على هذا رأى بالجلسة المحددة لنظره .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا بصحة ونفاذ الوصية الصادرة لهم من المورث قبل العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ وبحجية الحكم الصادر من المجلس الملى الإنجيلي العام بصحتها ونفاذها إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن القانون المذكور لم يأت بحكم جديد بل قرر مبدأ كان ثابتا فى النظام المصرى وأنه لاجية لحكم المجلس الملى مادام قد تجاوز حدود اختصاصه وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ فى القانون إذ أن الحكم فى مسائل الوصايا الخاصة بالمصريين من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية دون المحاكم المدنية طبقا للمادة ١٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الملغاة والمادة ١٥ من قانون نظام القضاء وأن النزاع القائم حول صحة أو عدم صحة الوصية الصادرة فى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ وجوازاها أو عدم جوازها كان يختص بنظره حتى سنة ١٩٥٦ المجلس الملى الإنجيلي العام الذى يتبعه الموصى وجميع الخصوم ولهذا فإن حكم المجلس الملى الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ بصحة ونفاذ الوصية قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره من محكمة الأحوال الشخصية المختصة وقتئذ بالفصل فى صحة الوصايا شكلا وموضوعا طبقا لقانون ملتهم عملا بالمادتين ٥٤ ، ٥٥ من القانون المدنى الملغى قبل تعديلهما بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٤٤



والمادة ٢٢ من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الإنجليين الوطنيين ولأن القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٤٤ لايسرى على الوصية لصدورها قبل تاريخ العمل به وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الحكم الصادر من المجلس الملى غير ذى حجية وقضى بعدم تقاذا الوصية فلأنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الشريعة الإسلامية هى القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل مواريت المصريين غير المسلمين ومنها الوصايا وكانت تختص بنظرها المحاكم الشرعية ذات الولاية العامة إلا إذا تراضى الورثة الذين تعترف الشريعة الإسلامية بورايتهم على الإحتكام إلى مجالسهم المالية فحينئذ فقط تكون لهذه المجالس ولاية نظرهما عملا بإتفاقهم ما دامت لهم أهلية التصرف فى حقوقهم لما كان ذلك وكان الورثة الطاعنون والمطعون ضدهم وكذلك الموصى الذى توفى فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ من الأنجليين الوطنيين وكانت الوصية قد تمت وسجلت بدقت تسجيل الوصايا بالمجلس الملى الأنجيل فى سنة ١٩٣٧ وكانت المادة ٢١ من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الأنجليين الوطنيين قد قصرت ولاية المجلس فى حالة الميراث النخالى من الوصية على الحالة التى يتراضى فيها الورثة على الإحتكام إليه وكان هذا هو الحكم فى حالة الميراث الإيصائى لإرتباط كل من النوصين أحدهما بالآخر وكان المشرع قد أفصح فى المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٤٤ ببيان القانون الواجب التطبيق فى مسائل المواريت والوصايا عن أن ما جاء بالنص العربى للمادة ٥٤ من القانون المدنى الملغى من أن يكون الحكم فى المواريت على حسب المقرر فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى وللمادة ٥٥ منه من أن تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى هذا النص العربى للسنتين جاء مختلفا عن الأصل الفرنسى لهما مما حدا بالبعض إلى الظن بأنه أريد بهاتين المادتين والمادة ١٣٠ منه مواجهة حالة التعارض الداخلى فى دعاوى المصريين بين الشريعة الإسلامية والشرائع السارية على المصريين غير المسلمين من مختلف الملل — فى أحوالهم الشخصية — لكن هذا الظن فى غير محله لأن المواد المذكورة



هى مواد إسناد إلى القوانين الأجنبية التى يجوز تطبيقها فى مصر فى المسائل التى أشير إليها فيها وأنه لذلك صححت الصيغة العربية لتلك المواد بحيث تتفق مع الأصل الفرنسى وليس فى هذا التصحيح إضافة لحكم جديد فى التشريع المصرى بل هو ضبط للعبارة العربية يزيل كل أثر لخطأ الترجمة ويحقق غرض المشرع من هذه المواد — لما كان ذلك وكان الثابت من حكم المجلس الملى الأنجلي الصادق فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ فى القضية رقم ٣١ سنة ١٩٤٣ التى طلب الطاعنون فيها إعتداد الوصية أن مورثة المطعون ضدهم لم تقبل الإحتكام إلى المجلس . ودفعت بعدم إختصاصه بنظر الدعوى إلا أنه رفض الدفع وحكم بإعتداد الوصية فإن قضاءه هذا يكون قد صدر من جهة ليس لها ولاية الفصل فى النزاع وبالتالى لا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه ولا يصح الاحتجاج به لدى المحكمة ذات الولاية العامة وهى المحكمة الوطنية منذ إلغاء المحاكم الشرعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ وإذ كانت القاعدة فى الشريعة الإسلامية التى تحكم النزاع أن وصية غير المسلم — كوصية المسلم — لا تجوز لو ارت قبل العمل بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ إلا بإجازة باقى الورثة وكانت مورثة المطعون ضدهم لم تجز الوصية كما لم يجزها ورثتها المطعون ضدهم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم نفاذها فى حق من لم يجزها من الورثة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار بطرس زغلول ؛ وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ،  
ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

(٧٠)

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٣ ق القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الحكم ” . ” الخصوم في الطعن ” .

الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصما حقيقيا و يكون  
إختصامه في الطعن لذلك غير مقبول .

(ب) فوائد . ” الفوائد على متجمد الفوائد ” . بنوك . ” الحساب الجاري ” .  
تحریم الفوائد على متجمد الفوائد . خروج ما تقضى به القواعد والعادات التجارية  
من دائرة التحريم . تجرد الفوائد في الحساب الجاري . المادتان ٢٣٢ و ٢٣٣  
من التقنين المدني .

١ — إذا كان مورث فريق من المطعون عليهم لم يرفع إستئنافا عن حكم  
محكمة أول درجة ولم يقض له أو عليه بالحكم المطعون فيه فإنه لا يكون بذلك خصما  
حقيقيا في الاستئناف ولا محل لاختصاص ورثته في الطعن . و يكون الطعن —  
على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض — غير مقبول بالنسبة لهم (١) .

٢ — لما كانت المادة ٢٣٢ من القانون المدني تنص على ” لا يجوز تقاضى  
فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها  
الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات  
التجارية ” كما تنص المادة ٢٣٣ على أن الفوائد التجارية التي تسرى على الحساب

(١) راجع قض ١٩٦٤/١/٤٣ — طعن ١٩٠ سنة ٢٩ ق — مجموعة المكتب الفني  
السنة ١٥ ص ١٣١ .

الجارى يختلف سعرها القانونى باختلاف الجهات ويتبع فى طريقة حساب الفوائد المركبة فى الحساب الجارى ما يقضى به العرف التجارى مما مفاده أن القانون وإن حظر تقاضى فوائد على منجمد الفوائد كما منع تجاوز الفوائد لرأس المال إلا أنه أخرج من هذا الحظر — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ما تقضى به القواعد والعادات التجارية • كما أقر ما جرى عليه العرف التجارى بتجميد الفوائد فى الحساب الجارى (١) .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التورير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن — بنك مصر — أقام الدعوى رقم ٥٥٩ سنة ١٩٥٨ على كلى القاهرة بإعلان فى ٢٤ و ٢٧ مارس سنة ١٩٥٨ ضد شركة إسترن للكهرباء التى أصبح يمثلها المطعون عليهما الأول والثانى بإعتبارهما مصفين لها وضد باقى المطعون عليهم وطلب الحكم بإلزام هذه الشركة بضمان وتضامن باقى المطعون عليهم بأن يدفعوا له مبلغ ٩٩٩٦ ج و ٤٣٦ م استحقاق أول يولييه سنة ١٩٥٧ عدله إلى مبلغ ١٠١٨٠ ج و ١٣١ م استحقاق ١٩٥٩/٦/٢٢ والفوائد بواقع ٧ ٪. تضاف إلى الأصل شهريا حتى السداد وقال شرحا للدعوى إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٣/٦/٢٩ فتح للشركة التى يمثلها المطعون ضد هما الأول والثانى إعتادا بحساب غايته ٢٠٠٠٠ ج بفائدة سنوية قدرها ٥ ٪ لمدة تنتهى فى ١٩٥٤/٣/٣١ مع إحتساب فائدة تأخير بواقع ٧ ٪ من تاريخ الإستحقاق حتى السداد تضاف إلى الأصل شهريا دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار وذلك بضمان وتضامن باقى

( ١ ) راجع تقضى ١٩٦٤/٤/٢ — الطعن ٣٥٨ سنة ٢٩ ق — مجموعة المكتب الفنى السنة ١٥ ص ٤٩٩ . وقضى ١٩٦٤/١٢/٣ — الطعن ٣٢ لسنة ٣٠ ق — مجموعة المكتب الفنى السنة ١٥ ص ١١٢٠ . وقضى ١٩٦٣/٦/٢٧ — الطعن ١١٥ لسنة ٢٨ ق و ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق — المجموعة السابقة السنة ١٤ ص ١٣٦ و ص ١٤٦ .



المطعون ضدهم وقد أصبح رصيد هذا الإعتاد مدينا بمبلغ ١٠١٨٠ ج و ١٣١ م إستحقاق ١٩٥٩/٦/٢٢ فضلا عن الفوائد بواقع ٧ ٪ مضافة إلى الأصل شهريا حتى السداد وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بإلزام الشركة التي يمثلها المطعون ضدهما الأول والثاني بصفتها مدينة وبضمان وتضامن باقي المطعون ضدهم بأن يدفعوا للبنك الطاعن مبلغ ١٠٨٠ ج و ١٣١ م والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا تضاف إلى الأصل شهريا ابتداء من ١٩٥٩/٦/٢٢ حتى السداد .

إستأنف المطعون ضدهم من الثالث إلى الخامس هذا الحكم وقيد إستئنافهم برقم ٣٦١ سنة ٧٧ ق القاهرة وطلبوا رفض الدعوى قبلهم تأسيسا على أن كفالتهم قد انقضت بإنهاء مدة العقد في ١٩٥٤/٣/٣١ وأن المبالغ المطالب بها أضيفت بعد هذا التاريخ كما إستأنفه المصنفى لشركة إيسترن للكهرباء والذي حل محله المطعون ضدهما الأول والثاني بصفتهم وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٤٠ سنة ٧٧ ق وطلب تعديل المبلغ المستحق للبنك الطاعن إلى ٣٠٠٠ ج تأسيسا على أن البنك لم ينخصم من طلباته مبلغ ٥٠٨٩ ج و ٣٥١ م كان مستحقا للشركة لدى وزارة الحربية وحولته للبنك وقبضه فعلا وضمت المحكمة الإستئنافين وحكمت فيهما بجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون ضدهما الأول والثاني بصفتهم مصفيين لشركة إيسترن للكهرباء والمطعون عليهم الثالث والرابع والخامس بإعتبارهم ضامين متضامين بأن يدفعوا إلى الطاعن مبلغ ٤٥٢٠ ج و ٦٣٠ م إستحقاق ١٩٥٨/١٢/٩ والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ الإستحقاق حتى تاريخ الوفاء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة لورثة المرحوم محمود شكرى — المطعون ضده السادس — وفي الموضوع بالنسبة لمن عداهم بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة إن المرحوم محمود شكرى لم يرفع إستئنافا عن حكم محكمة أول درجة ولم يبد أى طلبات قبل المستأنفين كما لم يكن لهؤلاء الأخيرين أى طلبات ضده ومن ثم فإن هذا الأخير لا يعتبر خصما حقيقيا فى الإستئناف وبالتالي فلا محل لإختصامه أو لإختصام ورثته فى هذا الطعن ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة لهم .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه إن المستأنفين في الاستئناف رقمي ٣٦١ سنة ٧٧ ق و ٤٤٠ سنة ٧٧ ق لم يوجهوا أي طلبات للمرحوم محمود شكرى مورث الفريق السادس من المطعون عليهم وأن هذا المورث لم يرفع استئنافا عن حكم محكمة أول درجة ولم يقض له أو عليه بالحكم المطعون فيه فإنه لا يكون بذلك خصما حقيقيا في الاستئناف فلا محل لإختصاص ورثته في الطعن ويكون الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير مقبول بالنسبة لهم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم إتخذ أساسا لتحديد حقوق الطاعن الرصيد في ٩/١٢/١٩٥٧ وهو مبلغ ٩٧٦١ ج و ٢٩١ م ثم خصم منه ٥٠٨٩ ج و ٣٥١ م كانت في ذمة وزارة الحربية للشركة التي يمثلها المطعون عليهما الأول والثاني وقامت الشركة بحوالته للبنك في تاريخ سابق على رفع الدعوى واعتبر الحكم أن هذه الحوالة بمثابة وفاء فعلى الجزء من الدين في حين أن الثابت بصحيفة الاستئناف رقم ٤٤٠ سنة ٧٧ ق المرفوع من الشركة التي يمثلها المطعون عليهما الأول والثاني ومن صحيفة الاستئناف رقم ٣٦١ سنة ٧٧ ق المرفوع من المطعون عليهم من الثالث إلى الخامس أن جميع المستأنفين أقروا بأن المبلغ المشار إليه لم يسدد إلا في ٢٠/٢/١٩٦٠ وفي حين أن الثابت من ميزانية الشركة المدينة أن الحوالة الحاصلة في ٩/١٢/١٩٥٧ كانت لمجرد الضمان وإذا كان من نتيجة اعتبار الحكم الحوالة وفاء للدين من تاريخ حصولها أن قوت على البنك ما يستحقه من فوائد عن المبلغ موضوع الحوالة في المدة من ٩/١٢/١٩٥٧ حتى ٢٠/٢/١٩٦٠ فإن الحكم يكون خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون، هذا إلى أن الحكم خالف صريح نص العقد المبرم بين الطاعن والمطعون عليهم في خصوص ما جاء به من أن للطاعن الحق في إقتضاء فوائد تأخيرية بواقع ٧٪ سنويا تضاف إلى الأصل شهريا ذلك أنه وقد أباح المشرع بالمادة ٢٣٣ من القانون المدني بالنسبة للحساب الجاري إقتضاء فوائد على متجمد الفوائد وقضى الحكم الابتدائي للطاعن بالفوائد على هذا الأساس فإن الحكم المطعون فيه إذ عدل هذا القضاء وحكم بفوائد بسيطة عن المبلغ المحكوم به بواقع ٧٪ مخالفا ما جاء بالعقد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص إعتبار مبلغ ٥٠٨٩ ج و ٣٥١ م مسددا للبنك بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٩ على ما قرره من "إن ميزانية شركة إيسترن للكهرباء قد ذكر فيها تنازل الشركة عن هذا المبلغ المستحق لها لدى وزارة الحربية للبنك ضمانا لحسابها المدين طرفه وإذ كان هذا التنازل سابقا على رفع الدعوى وهو من قبيل سداد ديونها ... فإن المحكمة ترى إعتباره مسددا للبنك قبل رفع الدعوى وقد تبين صدق هذا البيان الوارد في ميزانية الشركة المعتمدة عن سنة ١٩٥٧ استلام البنك للمبلغ فعلا" ولما كان مفاد ذلك من الحكم أنه اعتبر تاريخ الحوالة، الحاصلة في ١٩٥٧/١٢/٩ تاريخا لسداد جزء من الدين هو موضوع هذه الحوالة، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم أن الحوالة المشار إليها كانت لمجرد ضمان الدين لاستنادا منه إلى ما جاء بميزانية سنة ١٩٥٧ وكان الثابت من صحيفة الاستئناف رقم ٣٦١ سنة ٧٧ ق القاهرة المرفوع من المطعون ضدهم الثالث والرابع والخامس ومن صحيفة الاستئناف رقم ٤٤٠ سنة ٧٧ ق القاهرة المرفوع من المطعون ضدهما الأول والثاني أن المطعون ضدهم أقروا أن السداد الفعلي للمبلغ المشار إليه لم يحصل إلا في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠ فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون حين إعتبار أن وفاء مبلغ ٥٠٨٩ ج و ٣٥١ م قد حصل في تاريخ الحوالة في ١٩٥٧/١٢/٩ دون إعتبار للسداد الفعلي الحاصل في ١٩٦٠/٢/٢٠ ورتب على ذلك عدم احتساب فوائد لهذا المبلغ منذ هذا التاريخ. لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٢ من القانون المدني تنص على أنه "لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية" كما تنص المادة ٢٣٣ على أن "الفوائد التجارية التي تسرى على الحساب الجارى يختلف سعرها القانونى باختلاف الجهات ويتبع في طريقة حساب الفوائد المركبة في الحساب الجارى ما يقضى به العرف التجارى" مما مفاده أن القانون وإن حظر تقاضى فوائد على متجمد الفوائد كما منعه



تجاوز الفوائد لرأس المال إلا أنه أخرج من هذا الحظر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما تقضى به القواعد والعادات التجارية كما أقر ما جرى عليه العرف التجاري بتجديد الفوائد في الحساب الجارى وكان الثابت مما حصله الحكم من عبارة العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضدهم أن فوائد التأخير التي تستحق للطاعن بواقع ٧٪ سنوياً تضاف إلى الأصل شهرياً من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد بغير حاجة إلى إنذار أو تنبيه وإذ لم يلتزم الحكم بهذا النظر ولم يقض بهذه الفوائد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن ..

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت المركي ، نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وثمان زكريا .

(٧١)

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٣ القضائية :

قانون . "تفويض تشريعي" . تموين .

تموين . التدابير الواردة في المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . من اختصاص  
وزير التموين وحده ، ليس لموظفي وزارة التموين أو المصالح التابعة لها سلطة اتخاذ شيء منها  
كما لا يجوز للوزير نفسه إصدار قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها إلا بموافقة اللجنة المختصة .

لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥  
قد خولت وزير التموين أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا  
التدابير التي يراها لتموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها لتحقيق العدالة في توزيعها  
بما في ذلك المواد التي يرى الاستيلاء عليها ويشرف على توزيعها . فإن مفاد  
ذلك — مرتبطا بما أورده المشرع في الباب الثاني من المرسوم بقانون المشار  
إليه بشأن الأحكام الخاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز هو — وعلى ما جرى به  
قضاء محكمة النقض — تخويل وزير التموين أن يتخذ وحده بموافقة لجنة التموين  
العليا هذه التدابير ولا يكون لموظفي الوزارة أو المصالح التابعة لها سلطة اتخاذ شيء  
منها كما لا يجوز للوزير نفسه إصدار قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها إلا  
بموافقة اللجنة المشار إليها (١) .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) مدر بهذا المبدأ الحكم في الطعن ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق بجلسته ١٩٦٨/٢/٨ .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن وزارة التموين الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٥٧ مدني  
دمنهور الابتدائية على المطعون ضده وانتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامه بأن  
يدفع لها مبلغ ٦٦٣ ج و ٣٠٠ م وقالت في بيانها إنها أصدرت منشورها الدوري  
رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ لتنظيم صرف أجور نقل القمح لأصحاب المطاحن وهو  
يقضى بأن تحتسب الأجرة التي تصرف لهم نظيرة قيامهم بنقل حبوب التموين  
المسلمة لهم من الشون بدائرة المديرية إما على أساس طول المسافة مضروبا  
في الأجرة التي حددتها الوزارة لنقل الأردب أو الأجرة التي تسفر عنها مناقصات  
النقل داخل المديرية أيهما أقل على أن يخصم من الأجور التي تستحق لأصحاب  
المطاحن على هذا الأساس أجرة النقل المحتسبة لهم في تكاليف وأرباح المطاحن  
وقدرها أربعون مليا عن كل أردب و بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ صدر منشور  
دوري آخر أشار إلى شكوى أصحاب المطاحن من الصعوبات التي يلاقونها في نقل  
الحبوب من الشون البعيدة عن مطاحنهم حيث لا تتوافر لديهم وسائل النقل  
وأنه في سبيل تنظيم هذه العملية وعدم إرهاق أصحاب المطاحن قررت الوزارة  
أن يقتصر صرف أجور النقل لأصحاب المطاحن في الحالة التي تكون فيها الشون  
على بعد لا يتجاوز ثلاثين كيلومترا من المطحن وأن يجري الحساب عن مصاريف  
النقل في هذه الحالة طبقا للمنشور رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ . أما إذا كانت الحبوب  
في شون تبعد عن المطحن بما يزيد عن هذه المسافة فإنها تنقل بمعرفة البنوك  
إلى شونة بالجهة الكائن بها المطحن وعندئذ يلتزم صاحبه بدفع مبلغ عشرين مليا  
عن كل أردب يتسلمه من هذه الشونة وإذا تعتبر عملية طحن الغلال مرفقا عاما  
تديره الدولة بطريق الاستغلال المباشر عن طريق موظفيها ومن تستعين بهم من  
أصحاب المطاحن وتتمتع بامتيازات السلطة العامة في قيامها على هذا المرفق فإن  
علاقتها بأصحاب المطاحن تكون علاقة تنظيمية تحكمها القوانين والقرارات الصادرة  
بشأنها ويكون أساس إلزامهم بأجور النقل هو المنشور المؤرخ ٩ ديسمبر  
سنة ١٩٤٧ الذي صدر لتسيير المرفق العام الذي يستند إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥  
سنة ١٩٤٥ وأنه إذ اتضح للوزارة أن المطعون ضده وهو صاحب مطحن  
بمدينة دمنهور لم يدفع العشرين مليا المستحقة طبقا للمنشور الأخير عن كل أردب  
تسلمه من الشونة المحلية وتبين من سجلات بنك التسليف الزراعي وبنك مصر



أن جملة ما يستحق عليه نتيجة لذلك مبلغ ٦٣٣ ج و ٣٠٠ م لم تجد المطالبة الودية في أدائه للوزارة فقد أقامت عليه هذه الدعوى بطلب إلزامه به وبتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى واستأنفت الوزارة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٦٠٦ سنة ١٨ ق وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى على أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يخول لأحد من مرءوسى وزير التموين ولا لأى مصلحة من المصالح التابعة له سلطة إصدار قرارات بفرض رسم على السلع المسعرة وأن المنشور رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ وما تلاه من منشورات ليس لها سند قانونى . وهذا من الحكم خطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن من بين العمليات التى يتولاها مرفق التموين فى صنع الرغيف والتى نظمها الحكومة بقرارات ومنشورات . عملية نقل القمح إلى الطاحن ، وقد جرت وزارة التموين الطاعنة منذ سنة ١٩٤٣ على أن تصدر لأصحاب المطاحن أذونات استلام على مختلف الشئون وحددت أجرة نقل الأردب بأربعين مليا أيا كانت المسافة بين الشونة والمطحن ، ولما تظلم أصحاب المطاحن قررت الوزارة محاسبتهم على التكاليف الفعلية للنقل وصدر بذلك المنشور الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ وكان من الطبيعى أن تخصم الوزارة من هذه القيمة الفعلية مبلغ الأربعين مليا المقرر جزافا كأجرة للنقل والذى أبيع لأصحاب المطاحن إضافته إلى سعر الدقيق وأصبحت الطاعنة تتحمل الفرق الذى كان يصرف لأصحاب المطاحن إذا ما زادت أجرة النقل الفعلية على أربعين مليا حتى لا تمس السعر المحدد لبيع الدقيق وعلى أثر شكوى أصحاب المطاحن من عدم توافر وسائل النقل لديهم رأت الوزارة الطاعنة أن تكلف البنوك بنقل القمح من الشئون البعيدة إلى شئون قريبة من المطاحن بقدر الإمكان على أن تتسلمه هذه المطاحن من تلك الشئون المحلية نظير قيام أصحابها بدفع مبلغ عشرين مليا عن كل أردب يتسلمونه من هذه الشئون وبهذا

صدر منشور دوري في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ إلخافا للنشور رقم ٩ الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ فلا يكون المبلغ المطلوب رسماً ولا تعدو المطالبة به أن تكون استرداداً لجزء من المبالغ التي دفعها الوزارة لأصحاب المطاحن عند تحديد أسعار الدقيق مقابل تحملهم بتكاليف نقل القمح من أي مكان في البلاد إلى مطاحنهم غير أن الحكم المطعون فيه أهدر المنشورات المشار إليها واعتبر المبلغ المطالب به رسماً بجاء بذلك مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التموين أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا التدابير التي يراها لتموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها لتحقيق العدالة في توزيعها بما في ذلك المواد التي يرى الإستيلاء عليها منها وتحديد أسعار الأصناف التي يستولى عليها ويشرف على توزيعها فإن مفاد ذلك - مرتبطاً بما أورده المشرع في الباب الثاني من المرسوم بقانون المشار إليه بشأن الأحكام الخاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تفويض وزير التموين أن يتخذ وحده بموافقة لجنة التموين العليا هذه التدابير ولا يكون لموظفي الوزارة أو المصالح التابعة لها سلطة اتخاذ شيء منها كما لا يجوز للوزير نفسه إصدار قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها إلا بموافقة اللجنة المشار إليها ، لما كان ذلك وكان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أنه تحدد سعر جدي للقمح الذي يتسلمه أصحاب المطاحن من وزارة التموين والدقيق الذي ينتجه هؤلاء من هذا القمح وأنه روعي عند وضع أسس تحديد أسعار الدقيق احتساب مبلغ أربعين ملياً في تكاليف الإنتاج نظير أجرة نقل الأردب من القمح من الشونة المحلية إلى المطاحن ، وأنه في حالة إستلام أصحاب المطاحن للقمح من شون بعيدة عن مطاحنهم كانت وزارة التموين تصرف لهم ما زاد على الأربعين ملياً ، فإن الوزارة لم تكن تملك فرض مبلغ العشرين ملياً الذي قرره مراقبة الحبوب والمطاحن بالمنشور الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ لتغطية النفقات التي تكبدتها في نقل القمح من الشون النائية إلى الشون المحلية ، لأنه يؤدي إلى زيادة في السعر الجبري المحدد لبيع القمح بغير الطريق القانوني وإلى زيادة في أجرة نقل القمح السابق تحديدها بموافقة لجنة التموين العليا

وهو مالا تملكه بغير موافقة هذه اللجنة ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يعتد بمنشور الوزارة سالف الذكر فإنه لا يكون قد خالف القانون هذا وما تثيره الطاعنة من أنها أنفقت المبلغ المطالب به في عمل أفاد منه المطعون ضده ويلزمه رده فإنه مردود بأن الوزارة هي الملتزمة أصلا بتسليم القمح لأصحاب المطاحن من الشئون المحلية باعتبار أن أجرة نقل القمح قد روعيت في تحديد سعره على ما سلف البيان فلا يقبل منها الاستناد إلى دعوى الإثراء بلا سبب وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإن النعي برمته يكون على غير أساس .



## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، ومهان زكريا

(٧٢)

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) فوائد . " تقاضى فوائد على متجمد الفوائد " . " تجاوز الفوائد لرأس المال " .

حظر تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومنع تجاوز الفوائد لرأس المال . خروج  
ما تقضى به العادات التجارية من دائرة هذا الحظر . المادة ٣٣٢ مدنى .

(ب) فوائد . قرض . " قروض المصارف " . " طبيعتها " .

القروض التى تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للصرف المقرض عملا تجاريا  
بطبيعته . وبالنسبة للقرض تعتبر كذلك مهما كانت صفة المقرض وأيضا كان الغرض  
الذى خصص له القرض . خروج هذه القروض عن نطاق الحظر الوارد فى المادة ٢٣٢  
مدنى . خصوصها للقواعد والعادات التجارية .

١ - تنص المادة ٢٣٢ من القانون المدنى على أنه لا يجوز تقاضى فوائد على  
متجمد الفوائد ولا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن  
أكثر من رأس المال وذلك كله دون اخلال بالقواعد والعادات التجارية .  
ويبين من هذا النص أن المشرع حظر أمرين أولهما أن يتقاضى الدائن فوائد  
على متجمد الفوائد التى لا تسدد والثانى أن تتجاوز الفوائد رأس مال القرض  
ثم أخرج المشرع من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .

٢ - القروض التى تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للصرف المقرض عملا  
تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة وهى كذلك بالنسبة  
للمقرض مهما كانت صفته والغرض الذى خصص له القرض فإن هذه القروض

وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض تخرج عن نطاق الحظر المنصوص عليه في المادة ٢٣٢ السابقة الذكر وتخضع للقواعد والعادات التجارية التي تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال (١).

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته حارسا قضائيا على تركة المرحوم الشناوى محمد اسكندر أقام الدعوى رقم ١٥٠٠ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الإسكندرية ضد بنك الأراضى المصرى — الطاعن — وضد وزير المالية (وزير الخزانة الآن) وبنك الإئتمان — المطعون ضدهما الثانى والثالث — وقال بياننا لها إن المرحوم الشناوى محمد اسكندر إقترض من البنك الطاعن مبلغ ٧٥٠٠ ج فى سنة ١٩٢٨ مقابل رهن ٨٠ ف و ٨ ط و ١٣ س أطيانا زراعية مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وذلك بموجب عقد قرض ورهن رقم ٥٠٢٤ ، وأنه فى سنة ١٩٤٣ قررت لجنة تسوية الديون العقارية بناء على طلب قدم لها من ورثة المدين قبول الطلب وتخفيض الدين الناشئ عن القرض وتخفيض الأقساط السنوية وإذا كانت الأقساط التى قبضها البنك سدادا لذلك القرض سواء منها ما كان سابقا على قبول الدين من لجنة تسوية الديون العقارية أو تأليا لذلك يزيد على قيمة القرض وكان البنك قد إمتنع عن تقديم بيان عنها ، فقد أقام الدعوى طالبا الحكم بإلزام الطاعن فى مواجهة المطعون ضدهما الثانى والثالث بتقديم

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٦/٢٧ — الطعن ١١٥ لسنة ٢٨ ق و ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق —

مجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ٩٣٦ و ص ٩٤٦ — وقض ١٩٦٠/١١/٣ الطعن

٦٦٠ لسنة ٢٥ ق — المجموعة السنة ١١ ص ٤٤٤

حساب عن الأقساط المسددة من القرض والأساس الذي بنى عليه احتساب كل قسط منها ولما قدم البنك كشفا بهذا الحساب قضت محكمة أول درجة في ١٤ يونيو سنة ١٩٥٧ بتدب خير لبيان الأقساط المسددة من القرض وتصفية الحساب بين الطرفين بعد مراجعة الكشف المشار إليه على ما هو مقيد في دفاتر البنك بشأن القرض موضوع النزاع . وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريرا انتهى فيه إلى أنه بإضافة الفوائد إلى متجمد فوائد ذلك القرض يكون رصيده مدينا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بمبلغ ٥٧٨٦ ج و ١٣٠ م أما إذا أجرى الحساب بغير إضافة فوائد إلى متجمد الفوائد فإن رصيد القرض يكون مدينا بمبلغ ٢٩١ ج و ١٤١ م . وإذا سدد المطعون ضده الأول للطاعن هذا المبلغ الأخير أثناء سير الدعوى فقد طالب الحكم ببراءة ذمته من الدين الناشئ عن القرض .

وقضت المحكمة في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٢ بإجابة المطعون عليه الأول إلى هذا الطلب . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية وقيد إستئنافه برقم ٥٣٨ سنة ١٨ ق ، وبتاريخ ٢٢ من إبريل سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن مما يتبعه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم قرر أنه لا يصح أن تضاف فوائد إلى متجمد فوائد الدين موضوع النزاع مستندا في ذلك إلى نص المادة ٢٣٢ من القانون المدني ، هذا في حين أن الثابت بهذه المادة أنها بعد أن حظرت على الدائن تقاضي فوائد على متجمد الفوائد قيدت هذا الحظر بما قرره من أن "ذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية" . وإذا كان هذا القيد مستمدا من عرف سائد جرت به معاملات الدولة مع بنوك الإئتمان العقاري وأقره المشرع بقصد الإبقاء على صحة هذه المعاملات ومن بينها القروض الطويلة الأجل التي يتعرض بسببها الدائنون لمخاطر مختلفة أثناء مدة القرض ، فإن الحكم المطعون فيه - وقد أغفل تطبيق هذا العرف المستقر على القروض الطويلة الأجل التي يعقدها البنك الطاعن ومن بينها القرض موضوع النزاع ولم يقض للبنك بفوائد على متجمد فوائد هذا القرض - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة ٢٣٢ من القانون المدنى تنص على أنه "لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد، ولا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية"، ويبين من هذا النص أن المشرع حظر أمرين أولهما أن يتقاضى الدائن فوائد على متجمد الفوائد التى لاتسدد والثانى أن تتجاوز الفوائد رأس مال القرض، ثم أخرج المشرع من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والعادات التجارية . ولما كانت القروض التى تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التجارة وهى كذلك بالنسبة المقرض مهما كانت صفته والغرض الذى خصص له القرض ، فإن هذه القروض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تخرج عن نطاق الحظر المنصوص عليه فى المادة ٢٣٢ السالفة الذكر وتخضع للقواعد والعادات التجارية التى تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال، لما كان ذلك وكان البنك الطاعن قد درج كغيره من مصارف الإئتمان العقارى على ممارسة القروض لآجال طويلة وجرى فى معاملة المقرضين على إتباع قاعدة تجارية لازمة لقروضه التجارية هى تقاضى فوائد على متجمد الفوائد، وكانت العادة قد جرت بحكم طول أجل هذه القروض التى تعقدها هذه المصارف أن تزيد فيها الفائدة على رأس المال، فإنه يتعين تطبيق الاستثناء الوارد فى عجز المادة ٢٣٢ من القانون المدنى على القرض موضوع النزاع . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى إلى إجراء حساب القرض مستبعداً الفوائد المستحقة على الفوائد المتجمدة تأسيساً على ما قرره من أنه لا محل لتطبيق عجز المادة ٢٣٢ الآنفه الذكر على هذا القرض باعتبار أنه قرض مدنى بالنسبة للدين، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت الميركي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

( ٧٣ )

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٣ التمهنية :

إلتماس إعادة النظر . "نطاقه" .

إلتماس إعادة النظر . نطاقه . تحديده بالأسباب التي يبنى عليها داخلة فيما نص عليه القانون  
على سبيل الحصر .

نطاق الإلتماس يتحدد بالأسباب التي يبنى عليها داخلة فيما نص عليه القانون  
على سبيل الحصر .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الدكتور محمود زكي سالم بصفته وليا طبيعيا على ولده على سالم — الطاعن —  
أقام الدعوى رقم ٤٢٩٥ لسنة ١٩٥٧ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم  
يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ وتثبيت ملكيته  
لأرض وبناء المنزل رقم ٢٢ شارع دار الشفاء قسم السيدة زينب وبإلزامهم  
بأن يدفعوا له مبلغ ١٩٦ ج و ٥٠٠ م وقال شرحا لها إنه بموجب عقد بيع مؤرخ  
٤ أبريل سنة ١٩٥٦ اشترى من المطعون عليهم العقار سالف البيان بثمن

قدره ١٣٠٠٠ ج دفع منه عند التوقيع على العقد مبلغ ٣٩٩٩ ج واتفق على دفع باقى الثمن عند تسجيل العقد وإذا كان العقار المبيع وقفا وآلت ملكيته إلى المرحوم أحمد حمدى سليمان — مورث بعض المطعون عليهم والموصى للبعض الآخر — فقد اتفق فى البند الرابع من عقد البيع على التزام المطعون عليهم بأن يتخذوا الإجراءات اللازمة لشهر إنهاء الوقف وتسجيل الوصية على نفقتهم وبمصرفات تسجيل عقد البيع، وأنه اضطر للقيام بهذه الإجراءات بمصرفات من عنده كلفته مبلغا يزيد عن الباقى للمطعون عليهم من الثمن بمقدار ١٩٦ ج و ٥٠٠ م يستحق قبل المطعون عليهم وانتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . كما أقام المطعون عليه الأول بصفته قيا على محمد عبده إبراهيم الدعوى رقم ٧٧٥ سنة ١٩٥٨ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وقال شرحا لها إن المحجور عليه المشمول بقوامته كان قد باع قبل الحجر عليه للطاعن نصيبه فى المنزل رقم ٢٢ بشارع دار الشفاء بـ ٣٣٣ م قدره ٢١٣٣ ج و ٣٣٣ م وأن الباقى له منه مبلغ ١٣٥٣ ج و ٣٣٣ م وانتهى إلى طلب الحكم بالزام الطاعن به . وضمت المحكمة الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ١٩٥٨/١١/١٤ حكمت فى الدعوى رقم ٤٢٩٥ سنة ١٩٥٧ بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ المتضمن بيع كل من المطعون عليهم الخامس والسادس والسابع والثامن والمرحوم عبد الهادى سليمان مورث المطعون عليها الرابعة أنصبتهم فى العقار المبين بصحيفة الدعوى وبعدم قبول الدعوى بالنسبة لباقى المطعون عليهم ، وبرفض باقى الطلبات ، وفى الدعوى ، رقم ٧٧٥ سنة ١٩٥٨ بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون عليه الأول بصفته مبلغ ٦٠٨ ج و ١٣٣ م استأنف الطاعن الحكم رقم ٧٧٥ سنة ٥٨ وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٩٩ سنة ٧٥ ق القاهرة ، كما استأنف الحكم رقم ٤٢٩٥ سنة ١٩٥٧ وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٢٦ سنة ٧٥ ق القاهرة . وضمت المحكمة الاستئنافين وبتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت فى موضوع الاستئناف رقم ١١٩٩ سنة ٧٥ ق بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٥٣٥ ج و ١٥٣ م وفى الاستئناف رقم ١٢٢٦ سنة ٧٥ ق باستجواب الخصوم ، وبتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٢ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لعدم قبول الدعوى بالنسبة لبعض المطعون عليهم وبقبولها وبصحة ونفاذ عقد البيع . وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . أقام الطاعن التماس إعادة النظر فى الحكم



الصادر في الاستئناف رقم ١٢٢٦ سنة ٧٥ ق قيد برقم ١٥٦٩ سنة ٧٨ ق القاهرة وأسس الإلتماس على أن الحكم الملتمس فيه قضى بأكثر مما طلبه الخصوم كما قضى بما لم يطلبه الخصوم أصلا . وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بقبول الإلتماس شكلا وفي الموضوع برفضه وتغريم الملتمس أربعة جنيهاً للخرانة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول إن الطاعن ضمن أسباب الإلتماس أن إتفاقا إنعقد بينه وبين البائعين — المطعون عليهم — على أن يكون الثمن المسمى في عقد ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ شاملا لرسوم التسجيل ورسوم حل الوقف وكل ما يلزم لنقل الملكية إليه وتأييد هذا الإتفاق بإقرار قضائي صدر من المطعون عليه الأول بجلسة ١٠/١٢/١٩٦١ وقد أغفل الحكم المطعون فيه جزءا من هذا الإقرار وهو إلخاص بالتزام المطعون عليهم برسوم التسجيل وترتب على ذلك أن قضى برفض طلب الطاعن إلخاص بالتزام المطعون عليهم بمبلغ ١٩٦ جنيها و ٥٠٠ مليم ، وفي ذلك إهدار لهذا الإقرار القضائي وعدم الإعتداد بطلبات الطاعن وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إن الطاعن أسس التماسه على أن الحكم الملتمس فيه قضى للمطعون عليهم بأكثر مما طلبوه بل بشئ لم يطلبوه ، وبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الإلتماس على أن الحكم الاستئنافي الملتمس فيه إذ حكم برفض طلب الطاعن إلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا له مبلغ ١٩٦ جنيها و ٥٠٠ مليم تأسيسا على أنهم غير مسئولين عن مصروفات التسجيل لا يكون قد قضى بأكثر مما طلبه الخصوم أو بما لم يطلبوه ، وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه صحيح في القانون ، ذلك إن قضاء الحكم الاستئنافي بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من رفض إلزام المطعون عليهم بمصروفات التسجيل لا يعتبر أنه قضى بأكثر مما طلبه المطعون عليهم إنما هو قضاء برفض أحد طلبات الطاعن وإذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك رفض الإلتماس فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من سببي الطعن إن الطاعن تمسك في دفاعه باقترارين أحدهما قدم بجلاسة ١٩٦٠/٤/٥ موقعا عليه بإمضاء المرحوم الدكتور محمد أمين شكيب والثاني مؤرخ ١٩٦٧/٥/١٥ قدمه بعض المطعون عليهم ويفيد هذان الإقراران التسليم بطلبات الطاعن إلا أن الحكم الملتمس فيه والحكم المطعون فيه أغفلا هذين الإقرارين ولم يردا عليهما مما يشوبهما بالقصور .

وحيث إن هذا النعي - في خصوص الحكم الاستثنائي - غير مقبول لإتضاء ميعاد الطعن فيه وهو مردود - في خصوص الحكم الصادر في الإلتماس - ذلك إن نطاق الإلتماس يتحدد بالأسباب التي يبنى عليها داخلة فيما نص عليه القانون على سبيل الحصر ، وإذ كان ما يثيره الطاعن في وجه نعيه - بفرض صحته - يخرج عن نطاق تلك الأسباب فلإن الحكم المطعون فيه إذ أغفله ولم يرد عليه لا يكون مشوبا بعيب القصور .

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

( ٧٤ )

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ القضائية :

( أ ) اختصاص . " الاختصاص المتعلق بالولاية " . " أعمال السلطات العامة " . محكمة الموضوع .

إختصاص المحاكم بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة ومدى  
تعلقه بأعمال السيادة . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض .

( ب ) اختصاص . " الاختصاص المتعلق بالولاية " . " أعمال السيادة " .  
" الدعاوى المتعلقة بأضرار الحرب " . دعوى .

عدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى المتعلقة بالأضرار الناتجة عن أعمال الحرب المعبرة  
عن أعمال السيادة . مناطه .

( ج ) دعوى . " الصفة في الدعوى " . نظام عام .

النزاع حول بلوغ سن الرشد نزاع حول الصفة . لا شأن له بالنظام العام ولا تقبل  
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( د ) إثبات . " طرق الإثبات " . " قرائن قضائية " .

لقاضي الموضوع أن يستنبط من وقائع الدعوى ومن مسك الخصوم فيها القرائن التي

يعتمد عليها في قضائه .

١ — المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات  
العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أي اختصاص



بالنظر فيه . ومحكمة الموضوع تخضع في تكييفها في هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض .

٢ — يشترط حتى لا تختص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بالأضرار الناتجة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة أن تكون هذه الأضرار قد وقعت نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية وسيرها .

٣ — النزاع حول بلوغ الخصم سن الرشد وقت تمثيله في الدعوى أمام محكمة أول درجة بالولى الشرعى عنه هو مما يتعلق بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى وهو أمر لا شأن له بالنظام العام<sup>(١)</sup> . وإذا لم يتمسك الخصم بالنزاع حول صفة خصمه أمام محكمة الموضوع وكان تحقيقه يخالطه واقع فإنه يكون سببا جديدا لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض<sup>(٢)</sup> .

٤ — لقاضى الموضوع أن يستنبط من وقائع الدعوى ومن مسلك الخصوم فيها القرائن التى يعتمد عليها في تكوين عقيدته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهما الأولين أقاما الدعوى رقم ١٩٨١ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة ضد وزارة الحربية - الطاعنة - ضد المطعون عليه الثالث يطلبان الحكم بإلزامهما

(١) راجع نقض ١٩٦٧/٢/٢١ - الطعن ١٣٦ لسنة ٣٣ ق - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ٤١٨ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٧/٥/٢٣ الطعن ١٠ لسنة ٣٤ ق - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١٠٨٤ .

متضامنين بأن يدفعوا لهما مبلغ ١٠٠٠٠ ج. وقالوا شرحا لها إنه بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩ هاجمت قوات الاعتداء الثلاثي الأراضي المصرية، وفي يوم ١٩٥٦/١١/١ أغارت طائراتها على مطار كبريت بالضفة الشرقية من القنال حيث كان مورثهما المرحوم حسنى محمد يحيى يعمل ميكانيكا بالقوات الجوية وأصيب أثناء هذه الغارة في إحدى رجله ثم نقل إثر إصابته إلى مستشفى كبريت العسكرى ليقوم بإسعافه المطعون عليه الثالث وهو كبير الأطباء فيه ولكنه تركه جريحا في مكانه وغادر المستشفى ففضى التزيف على حياته وثبت هذا الإهمال الجسيم على المطعون عليه الثالث بحكم من مجلس عسكرى وقى ميدانى بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٤ قضى باعتباره مذنباً وتكديره تكديرا شديداً وإذ لحق المطعون عليه الأول ضرر بالغ وألم نفسى شديد بفقد ولده وأصابه بصفته وليا شرعيا على أولاد ابنه كما أصاب المطعون عليها الثانية وهى زوجة المتوفى ضرر شديد بفقد عائلهم الوحيد وكان تعويض هذا الضرر يقدر بمبلغ ١٠٠٠٠ ج فقد أقاما دعواهما ضد المطعون عليه الثالث وضد الطاعة - وزارة الحربية بصفقتها متبوعة له ومسئولة عن أعماله للحكم لهما بطلباتهما. دفعت الطاعة بعدم اختصاص المحاكم ولا تباينظر الدعوى لأن موضوعها متعلق بعمل من أعمال السيادة. وبتاريخ ١٩٦١/٢/٢٧ حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع ورفض الدعوى. استأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٤٧ لسنة ٧٨ ق القاهرة وصحمت الطاعة على دفعها بعدم الاختصاص ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ بقبول الاستئناف شكلا وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهما الأولان أن المطعون عليه الثالث أهمل في العناية بمورثهما وتركه جريحا في المستشفى وأن هذا الإهمال أدى إلى وفاته وأنه لحقهما من ذلك أضرار مادية وأدبية مع بيان مداها وصرحت للطاعة والمطعون عليه الثالث بنفى ذلك وإثبات أن سبب الوفاة يرجع إلى القوة القاهرة ولم ينفذ حكم التحقيق. وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى وبإلزام الطاعة والمطعون عليه الثالث متضامنين بأن يدفعوا إلى

المطعون عليهما بالسوية بينهما مبلغ ١٠٠٠ ج. طعنت الطاعنة في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين تفيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول والشق الأول من السبب الخامس على الحكيم المطعون فيهما الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وتقول في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه الأول الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدوى تأسيسا على أن إهمال المطعون عليه الثالث - كبير أطباء المستشفى العسكرى بكبريت - في إسعاف مورت المطعون عليهما الأولين الذى أصيب في ميدان القتال أثناء الاعتداء الثلاثى على البلاد هو فعل صادر منه بإرادته وحده ولا يمكن إسناده إلى السلطة التنفيذية كما لا تحتمل أعمال الحرب فلا يعتبر من أعمال السيادة المحذور على المحاكم نظرها، هذا في حين أن مورت المطعون عليهما أصيب في مطار كبريت بمقذوف ناري من طائرات العدو ثم نقل إلى المستشفى العسكرى الملحق بالمطار وصدر في ذلك الوقت أمر عام لجميع القوات بالانسحاب السريع إلى الضفة الغربية للقنال لحكمة حربية ، وكان ذلك هو سبب وفاة المورت وليس فعل المطعون عليه الثالث الذى كان ينفذ أوامر لا تحتمل التأخير ووقع الحادث بذلك نتيجة لسير العمليات الحربية ، وهى تعد من أعمال السيادة التى تخرج عن نطاق المنازعات القضائية أمام المحاكم . وإذ قضى الحكم المطعون فيه الأول الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدوى التى رفعت بالمطالبة بالتعويض من هذا الحادث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأضافت الطاعنة تقول إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن صدور هذه الأوامر بالانسحاب السريع هو السبب المباشر في وفاة مورت المطعون عليهما الأولين مما ينفى رابطة السببية بين فعل المطعون عليه الثالث ووفاة المورت ولكن الحكم المطعون فيه الثانى الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥ والذى فصل في الموضوع لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحاكم هى المختصة بتقرير الوصف القانونى للعمل الصادر عن السلطات العامة وما إذا



كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أى اختصاص بالنظر فيه وأن محكمة الموضوع تخضع في تكييفها في هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض ولما كان يشترط حتى لا تختص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناتجة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة أن تكون هذه الاضرار قد وقعت نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية وسيرها وكان الثابت من الحكم المطعون فيه الأول أن المطعون عليهما الأولين أقاما الدعوى ضد الطاعنة - وزارة الحربية - وضد المطعون عليه الثالث لمطالبتهما بالتعويض عن الضرر الذى لحقهما نتيجة إهمال المطعون عليه الثالث في إسعاف مورثهما الذى كان يعمل بالقوات الجوية في مطار كبريت وأصيب يوم ١٩٥٦/١١/١ أثناء غارة جوية لطائرات الأعداء على هذا المطار لأن الطاعنة بصفتها متبوعة للمطعون عليه الثالث مسئولة عن إهماله وكان هذا الحكم قد حصل أن المطعون عليه الثالث عندما كان معينا كبيرا لأطباء المستشفى العسكرى الملحق بمطار كبريت قد أهمل في تأدية واجبه بترك مورث المطعون عليهما الأولين بالمستشفى المذكور عند إخلاء المطار دون أن يتخذ الإجراءات اللازمة لنقله إلى مستشفى آخر وأن هذا الخطأ لا تحتمه أعمال القتال لأنه يرجع إلى إرادة المطعون عليه الثالث وحده ومنقطع الصلة بالسلطة التنفيذية واستندا لحكم في ذلك إلى حكم المجلس العسكرى الذى قضى بإدانة المطعون عليه الثالث وتكديره تكديرا شديدا لإهماله بترك المصاب حسنى محمد يحيى - مورث المطعون عليهما الأولين - بمستشفى كبريت العسكرى أثناء إخلاء مطار كبريت دون أن يقوم بنقله مما أدى إلى وفاته وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه المشار إليه على ما سلف بيانه أن الفعل الخاطئ المنسوب إلى المطعون عليه الثالث لم يكن يستلزمه تنفيذ عملية الإنسحاب وبالتالي لا يكون قد وقع نتيجة لأعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة والتي لا تختص المحاكم بنظر دعوى المطالبة بالتعويض عنها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه الثانى قد خلص إلى أن خطأ المطعون عليه الثالث بترك مورث المطعون عليهما الأولين جريحا في مستشفى كبريت العسكرى هو الذى أدى إلى وفاته وكان هذا الذى حصله ذلك الحكم وانتهى إليه يتضمن الرد على دفاع الطاعنة بشأن إنتفاء رابطة السببية بين الخطأ والوفاة - لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه الأول لا يكون قد خالف القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم

ولأثنا بنظر الدعوى ويكون النعى بالقصور على الحكم المطعون فيه الثانى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى خطأ الحكيم المطعون فيهما فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم الأول الصادر فى ١١/١٢/١٩٦٢ قضى بقبول إستئناف المطعون عليها الثانية شكلا كما قضى لها الحكم الثانى الصادر فى ٢٥/٦/١٩٦٣ بالتعويض هذا فى حين أن المطعون عليها الثانية لم تكن خصما فى الدعوى أمام محكمة أول درجة إذ أقامها المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاد ابنه المتوفى للطالبة بالتعويض أما ما ذكره المطعون عليه الأول بصحيفة الدعوى من أنه ولي شرعى على المطعون عليها الثانية باعتبارها من الورثة فغير صحيح قانونا لأنها كانت قد بلغت سن الرشد وقتذاك ولها أهلية التقاضى ولم يكن له أن يباشر أى تصرف نيابة عنها ويكون حكم محكمة أول درجة قد صدر ضد المطعون عليه الأول وحده وليس للمطعون عليها الثانية أن تطعن عليه بالاستئناف وإذ قضى الحكم المطعون فيه الأول بقبول استئنافها شكلا وقضى لها الحكم الثانى بالتعويض فإنهما يكونان قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النزاع الذى تثيره الطاعنة بأن المطعون عليها الثانية كانت قد بلغت سن الرشد وقت تمثيلها فى الدعوى أمام محكمة أول درجة بالمطعون عليه الأول بإعتباره وليا شرعيا عليها — هو مما يتعلق بانعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى وهو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمر لا شأن له بالنظام العام وإذ لم تتمسك الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وكان تحقيقه يخالطه واقع فإنه يكون سببا جديدا لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وإذ قضى الحكم المطعون فيه الأول بقبول إستئناف المطعون عليها الثانية شكلا ثم قضى لها الحكم المطعون فيه الثانى بالتعويض فإن النعى عليهما بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الصادر فى ٢٥/٦/١٩٦٣ مخالفة القانون والتناقض فى الأسباب ذلك أن المطعون عليهما الأولين طلبا ضم ملف المحاكمة العسكرية للمطعون عليه الثالث عن الإهمال المنسوب



إليه في رعاية مورثهما وقررت محكمة الاستئناف في حكمها الأول الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ أنه لا عمل لإلزام الطاعنة بتقديم هذا الملف لأنه ليس ورقة مشتركة بين الخصوم في حكم المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات كما قررت المحكمة أن الصورة الشمسية لنشرة وزارة الحربية عن قرار المجلس العسكري بمحاكمة المطعون عليه الثالث والتي قدمها المطعون عليهما الأولان هي صورة غير رسمية ولم يعترف بها من الخصوم فلا تصلح بذاتها دليلاً قانونياً كافياً على صحة ما تحتويه ولكن المحكمة عادت في حكمها الثاني الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥ وقررت إنه إذ امتنع أحد الخصوم عن تقديم ورقة كلفته المحكمة بتقديمها كان لها أن تحكم في موضوع الدعوى لمصلحة الخصم الذي ترجح لديها أنه المحق وأنها تأخذ بمحتويات الصورة الشمسية لنشرة وزارة الحربية عن قرار المجلس العسكري وتستند إليها في قضائها بالتعويض وتقول الطاعنة إن ما قرره الحكم الثاني فيه مخالفة لمجىة الحكم الأول فضلاً عن أنه يتناقض مع ما جاء بأسباب ذلك الحكم.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت من الحكيين المطعون فيهما أن المطعون عليهما الأولين استندا في دعواهما بالمطالبة بالتعويض إلى صورة شمسية من نشرة وزارة الحربية لقرار المجلس العسكري بمحاكمة المطعون عليه الثالث عن إهماله في رعاية مورثهما مما أدى إلى وفاته وطلباً أمام محكمة أول درجة ضم ملف هذه المحاكمة وكان الحكم المطعون فيه الأول الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ قد قرر إن الطاعنة غير ملزمة بتقديم هذا الملف وأن الصورة الشمسية لقرار المجلس العسكري هي صورة غير رسمية لم يعترف بها الخصوم ولا تصلح بذاتها دليلاً قانونياً كافياً على صحة ما تحتويه ثم أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات أركان المسؤولية وكان الحكم المطعون فيه الثاني الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥ قد حكم للمطعون عليهما الأولين بالتعويض وقرر إن مسلك الطاعنة في الدعوى بامتناعها عن تنفيذ قرار محكمة أول درجة بتقديم ملف محاكمة المطعون عليه الثالث عسكرياً وبامتناعها عن إعلان الضباط الذين أشهدهم المطعون عليهما الأولان تنفيذاً لحكم التحقيق الذي أصدرته المحكمة بعد قرينة على صحة ما يدعيه المطعون عليهما الأولان من ثبوت الإهمال المنسوب إلى المطعون عليه الثالث في ملف المحاكمة العسكرية وعلى أن الصورة الشمسية لقرار المجلس العسكري تطابق القرار الأصلي الذي صدر



بإدانتته عن هذا الإهمال فإن هذا الذي أورده الحكم الثانى لا مخالفة فيه بلجبة الحكم الأول الصادر بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٢ ولا يناقض ما جاء فيه ذلك أنه استنبط القرينة التى استند إليها فى قضائه من امتناع الطاعة عن تقديم ملف محاكمة المطعون عليه الثالث وهو أمر لا يتعارض مع كونها غير ملزمة بتقديمه وإذا لم يقطع الحكم الأول فى دلالة الصورة الشمسية لنشرة وزارة الحربية الخاصة بقرار المجلس العسكرى ولم يستبعد قوتها فى الإثبات بل قرر إنها لا تصلح بذاتها دليلا قانونيا كافيا على صحة ما تحويه وكانت المحكمة فى حكمها الثانى قد عززت اقتناعها على النحو السالف ببيانه بما استجد من وقائع بعد صدور الحكم الأول وهى امتناع الطاعة عن إعلان الضباط الذين أشهدهم المطعون عليهما الأولان تنفيذاً لحكم الإحالة إلى التحقيق بأن اتخذت من ذلك قرينة على أن الصورة الشمسية لقرار المجلس العسكرى تطابق القرار الأسمى فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع والشق الثانى من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٥/٦/١٩٦٣ الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب ذلك أنه استند فى قضائه إلى أن الطاعة منعت إعلان الضباط الذين أشهدهم المطعون عليهما الأولان للدلاء بمعلوماتهم فى الدعوى وأن منع هؤلاء الضباط من الشهادة بما بلغ علمهم أثناء قيامهم بعملهم متروك لتقديرهم الذى يخضع لرقابة الجهة المختصة فضلا عن أن أحكام المجالس العسكرية تنشر فى نشرات عامة توزع على وحدات الجيش مما يخرجها عن الحظر الوارد فى المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات هذا فى حين أنه يبين من نص هذه المادة أن أداء الموظف للشهادة بما يكون قد وصل إلى علمه أثناء قيامه بالعمل لا يخضع لتقديره هو وإنما يخضع لتقدير السلطة المختصة وقد منعت الطاعة الضباط الذين أعلنهم المطعون عليهما الأولان من الأداء بمعلوماتهم استعمالاً لهذا الحق كذلك لم يبين الحكم المصدر الذى استند إليه فيما قرره من نشر أحكام المجالس العسكرية على وحدات الجيش مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الثالث أنه استند فى استنباط القرينة التى عول عليها

في قضائه إلى مسلك الطاعة بمنعها إعلان الضباط الذين أشهدهم المطعون عليهما الأولان وما ترتب عليه من الحيلولة دون تنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق ولما كان ما استند إليه الحكم من منع الطاعة إعلان الضباط للحضور لسماع شهادتهم في التحقيق لا شأن له بحق الطاعة في الإذن لهؤلاء الضباط بأداء الشهادة على النحو الذي تقررر المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات وكان لقاضي الموضوع أن يستنبط من وقائع الدعوى ومن مسلك الخصوم فيها القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته وكان ماقرره الحكم على النحو السالف يكفي لجملة فإن ما استطرده إليه بشأن تفسير المادة المشار إليها يعتبر تزييدا لم يكن الحكم بحاجة إلى تقريره ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص غير متبع وبالتالي يصبح النعي عليه بالقصور ولا محل له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

(٧٥)

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٤ القضائية

(١) أوراق تجارية . ” رهنها ” . ” تحصيل قيمتها ” . ” التظهير  
التأميني ” . ” أثره ” . رهن . ” الأوراق التجارية ” .

الأوراق التجارية المرهونة . التزام الدائن المرتهن بتحصيل قيمة الورقة في ميعاد  
الإستحقاق . المادة ٨٠ من قانون التجارة . التظهير التأميني . إعتباره  
في حكم التظهير الناقل للملكية بشأن تطهير الورقة من الدفع . احتجاج المدين  
بالدفع قبل الدائن المرتهن . شرطه . إقامة المدين الدليل على أن الدائن المرتهن  
لم يكن حسن النية وقت التظهير .

(ب) دعوى . ” وقف الدعوى ” .

وقف الدعوى . المادة ٢٩٣ مرافعات . شرطه . دفع الدعوى بدفع يثير  
مسألة أولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى .

١ - إن المادة ٨٠ من قانون التجارة إذ نصت على أن ” تحصيل قيمة  
الأوراق التجارية المرهونة تكون بمعرفة الدائن المرتهن لها ” فإن مؤدى هذا  
النص أن الدائن المرتهن يلتزم قانوناً قبل الراهن بالمحافظة على الشيء المرهون  
وبتحصيل قيمة الورقة في ميعاد الإستحقاق ويعتبر التظهير التأميني - على ما جرى به  
قضاء محكمة النقض - في حكم التظهير الناقل للملكية بشأن تطهير الورقة  
من الدفع فلا يكون للمدين الاحتجاج على الدائن المرتهن حسن النية بالدفع التي  
يجوز له الإحتجاج بها على الدائن الأصلي أو المظهرين السابقين بما في ذلك الدفع  
بإنقضاء الإلتزام أو إنعدام سببه ولا يستطيع المدين مخالفة هذا الوضع والإحتجاج



بالدفع قبل الدائن المرتهن إلا إذا أقام هو الدليل على أن الدائن المرتهن لم يكن حسن النية وقت التظهير (١) .

٢ — يشترط في حالة الوقف إعمالا لحكم المادة ٢٩٣ مرافعات أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما للحكم في الدعوى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن بنك مصر — المطعون عليه — تقدم إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بطلب استصدار أمر أداء ضد الطاعن بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٧٠٠ ج قيمة السند الإذني الموقع عليه بإمضاء الطاعن باعتباره مدينا والمستحق الأداء في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ والمظهر لأمر البنك تظهيراً تأمينياً واستند في طلبه إلى أن الطاعن إمتنع عن الوفاء بقيمة السند المشار إليه رغم إعلانه في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٦٢ بروتستو عدم الدفع . رفض رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة أمام محكمة القاهرة الابتدائية لنظر الدعوى حيث قيدت برقم ١٣٤٣ سنة ١٩٦٢ كلى القاهرة . طاب الطاعن أصليا إحالة الدعوى إلى محكمة المنصورة الابتدائية لارتباطها بالدعوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٦٢ والتي أقامها ضد الدائن الأصلي واختصم فيها البنك المطعون عليه وضمنها طلب الحكم براءة ذمته من الدين موضوع السند المطالب بقيمته ، وطلب احتياطيا وقف الدعوى حتى يفصل في دعوى براءة الذمة ، والمحكمة قضت في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٧٠٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٤

(١) - تقض ١٩٦٧/٦/١٥ — الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ ق — السنة ١٨

سنة ٨٠ ق القاهرة، والمحكمة قضت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وبالحجبة المحددة انظره أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ويقول في بيان ذلك أنه طلب من محكمة الاستئناف كما طلب من المحكمة الابتدائية وقف الدعوى حتى يفصل في الدعوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى المنصورة التي أقامها ضد الدائن المحيل للسند موضوع النزاع واختصم فيها المطعون عليه بطلب براءة ذمته من هذا السند وسندات أخرى تأسيسا على أن المحيل أقرب بأن هذه السندات لا تمثل ديننا حقيقيا وإنما حررت ثمنا لبضاعة لم يتسلمها الطاعن وأنه على الرغم من تقديمه لمحكمة الاستئناف الشهادة الرسمية المؤيدة لطلبه مما كان يحتم عليها وقف نظر الاستئناف فإنها أصدرت حكما بتأييد الحكم الابتدائي في رفض طلب الوقف وأقامت قضاءها على افتراض حسن النية لدى المطعون عليه دون أن تبين الدليل على ذلك بخفاء حكمها مخالفا للقانون وقاصرا في التسييب.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٨٠ من قانون التجارة إذ نصت على أن "تحصيل قيمة الأوزاق التجارية المرهونة تكون بمعرفة الدائن المرتهن لها" فإن مؤدى هذا النعى أن الدائن المرتهن يلتزم قانونا قبل الراهن بالمحافظة على الشيء المرهون وتحصيل قيمة الورقة في ميغاد الاستحقاق ويعتبر التظهير التأميني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في حكم التظهير الناقل لللكية بشأن تظهير الورقة من الدفع فلا يكون للدين الاحتجاج على الدائن المرتهن حسن النية بالدفع التي يجوز له الاحتجاج بها على الدائن الأصلي أو المظهرين السابقين بما في ذلك الدفع بانقضاء الإلتزام أو انعدام سببه ولا يستطيع المدين مخالفة هذا الوضع والاحتجاج بالدفع قبل الدائن المرتهن إلا إذا أقام هو الدليل على أن الدائن المرتهن لم يكن حسن النية وقت التظهير. ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن استند في طلب وقف الدعوى إلى أنه أقام الدعوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى المنصورة براءة الذمة من السند موضوع النزاع لانعدام سبب الدين وكان الحكم قد اعتمد في رفض الوقف

على أن هذا السند ظهر تأمينا لصالح البنك المطعون عليه وأن حق الدائن المرتهن حسن النية في اقتضاء قيمة السند لا يتأثر بزوال الإلتزام بالنسبة للمستفيد أو المظهرين السابقين فيه، وإذا اكتفى الطاعن بمجرد القول أمام محكمة الاستئناف بأن البنك كان على علم بأن السند لم يكن يمثل ديناً حقيقياً وقت تظهيره إليه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ اعتبر البنك حسن النية ولا عليه إن هو لم يورد أسباباً للتدليل على ذلك . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في حالة الوقف إعمالاً لحكم المادة ٢٩٣ مرافعات أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أوضح أن هذا الشرط غير متوافر على النحو المتقدم يكون قد أقام قضاءه برفض طلب الوقف على أسباب تبرره ويكون النعي عليه بمخالفة القانون أو القصور في التسيب على غير أساس .



## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد / المستشار حسن صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الرئاسة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومج  
نور الدين عويس .

(٧٦)

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . ” وعاء الضريبة ” .

الضريبة العامة على الإيراد . وعاءها .

ما نصت عليه المادتان ١ و ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٣٦  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يدل على أن إيراد الممول يتحدد من واقع ما ينتج  
مما له من عقارات ورؤوس أموال منقولة وما يحصل عليه من المهن والإيرادات  
التجارية وأن تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كعنصر من عناصر وعاء الضريبة العامة على الإيراد  
لا يتمتع من إضافة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة إلى وعاء الضريبة العامة .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي إيراد الماطعون ضده  
الخاضع للضريبة العامة في سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢١١٩٢ ج و ٨٩٦ م وإذ لم يوافق  
على هذا التقدير وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٣١ أصدرت

قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتأييد تحديد المأمورية لإيراد الممول الخاضع للضريبة العامة على الإيراد من سنة ١٩٥١ فقد أقام الدعوى رقم ٣٩١ سنة ١٩٥٨ الإسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا تعديله باستبعاد إيراد الأوراق المالية التي كان قد تنازل عنها لزوجته وولده وتحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية وحصيلته وفقا لقيمتيه بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة (أولا) بقبول الطعن شكلا . (ثانيا) برفض الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة . (ثالثا) بتعديل القرار المطعون فيه وتحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية الداخلة في وعاء ضريبة الإيراد العام بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . (رابعا) بإلزام كل من الطرفين بمصاريف ما خسره من طلبات وأمرت بالمقاصة في مقابل أتعاب المحاماة . (خامسا) برفض ما عدا ذلك من الطلبات واستأنف جورج هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٦ سنة ١٦ تجارى قضائية كما استأنفته مصلحة الضرائب طالبة إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٥ سنة ١٦ تجارى قضائية ، وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف المرفوعين من جورج باتى ومن مصلحة الضرائب ، شكلا وفي موضوعهما برفضهما وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام كل مستأنف بمصروفات طعنه وأمرت بإجراء المقاصة في أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه استبعد من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ٩٠ ٪ من إيرادات القيم المنقولة التي حصل عليها الممول في سنة ١٩٥١ من شركة ل . . باقى مستندا في ذلك إلى أن المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تقضى بأن تحديد إيرادات الأرباح التجارية

والصناعية قبل إضافتها إلى وعاء الضريبة العامة على الإيراد يكون وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وتوجب المادة ٣٦ من ذلك القانون أن يخصم من وعاء ضريبة الأرباح التجارية ٩٠٪ من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتناولها ضريبة القيم المنقولة. وهو خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن المطعون عليه وهو شريك متضامن في شركة ل. باقى للأوراق المالية بحق الثلث حصل فعلاً في سنة النزاع على مبلغ ٨٨٨٦ ج ٣٦٥ م قيمة نصيبه في إيرادات هذه الشركة، وطبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تفرض الضريبة العامة على صافي الإيراد الكلي الذي حصل عليه الممول، ومنه إيرادات القيم المنقولة والأرباح التجارية على سواء، وما يستبعد من إيرادات القيم المنقولة — عند حساب وعاء الضريبة على الأرباح التجارية وفقاً للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لسبق خضوعه للضريبة على القيم المنقولة — سوف يدخل حتماً في وعاء الضريبة العامة على أساس أنه إيرادات قيم منقولة.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في قانون الضريبة العامة على الإيراد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالمادة الأولى منه على أن "تفرض ضريبة عامة على الإيراد وتسرى على صافي الإيراد الكلي للأشخاص الطبيعيين" والنص في المادة السادسة منه على أن "تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة، ويتحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة بما في ذلك الإستهقاق في الوقف وحقوق الانتفاع ومن المهن ومن المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والأتعاب والمعاشات والإيرادات المترتبة مدى الحياة" وأن باقى الإيرادات تحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية الخاصة بها والنص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون "تخصم من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة الإيرادات".



يدل على أن إيراد الممول يتحدد من واقع ما ينتج مما له من عقارات ورؤوس أموال منقولة وما يحصل عليه من المهن والإيرادات التجارية ، وأن تحديد وعاء الإيرادات التجارية بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كغض من غناضر وعاء الضريبة العامة على الإيراد لا يمنع من إضافة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة إلى وعاء الضريبة العامة . إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه خاضع للضريبة العامة في سنة ١٩٥١ وكان شريكا متضامنا في شركة ل . باتي وشركاء للأوراق المالية بحق الثلث وحصل على نصيبه من أرباحها في تلك السنة وجرى الحكم المطعون فيه على استبعاد ٩٠ ٪ من هذا النصيب عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الإيراد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة  
منشور .

(٧٧)

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . "ضريبة التركات ورسم الأيلولة على التركات" . "وعاء الضريبة" .  
"الضريبة العامة على الإراد" . "وعاء الضريبة" .

إيراد الهبات بين الأصول والفروع التي تمت في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع  
إيرادها للضريبة . من سنة ١٩٥١ . عدم دخولها في وعاء الضريبة العامة .

مؤدى ما نصت عليه المادتان ٢٤ مكررا / ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩  
بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ و ٤ من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ —  
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنه ابتداء من سنة ١٩٥١ لا يدخل  
في وعاء الضريبة العامة للمتصرف إليه إيرادات الهبات بين الأصول والفروع التي  
تمت في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع إيرادها للضريبة وتبقى في وعاء  
الضريبة العامة للمتصرف (١) .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالإسكندرية

(١) قض ١٩٦٦/٥/٢٥ — الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٠ ق — السنة ١٧

ص ١٢٣١ .

قدرت وعاء الضريبة العامة على إيراد جورج باتى - الشريك المتضامن لشركة  
 ل باتى وشركاه عن سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢١١٩٢٢ ج و ٨٩٦ م وإذ اعترض وأحيل  
 الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٣١ أصدرت اللجنة قرارها بقبول  
 الطعن شكلا وفي الموضوع بتأييد تحديد المأمورية لإيراد الطاعن الخاضع للضريبة العامة  
 على الإيراد عن سنة ١٩٥١ فقد أقام الدعوى رقم ٣٩١ سنة ١٩٥٨ إسكندرية الابتدائية  
 ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه وإلزام المصلحة بتعديل  
 الربط بعد استبعاد إيراد الأوراق المالية التي تصرف فيها إلى ابنه وزوجته  
 في سنة ١٩٤٩ والبالغ قدره ٧٥٢١ ج و ٧٦ م وتحديد وعاء ضريبة الأرباح  
 التجارية والصناعية الداخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد بعد تطبيق  
 المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل  
 أتعاب المحاماة ودفعت المصلحة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة  
 وبتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٦ حكمت المحكمة (أولا) بقبول الطعن شكلا (ثانيا) برفض  
 الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة وبقبوله (ثالثا) بتعديل القرار  
 المطعون فيه وتحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية الداخل في وعاء  
 ضريبة الإيراد العام بعد تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
 (رابعا) بإلزام كل من الطرفين بمصاريف ما خسر من طلبات وأمرت بالمقاصة  
 في أتعاب المحاماة (خامسا) برفض ما عدا ذلك من الطلبات واستأنف جورج  
 باتى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا تعديله والحكم له بباقي  
 طلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٦ سنة ١٦ قضائية كما استأنفته مصلحة الضرائب  
 طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٨ سنة ١٦ قضائية  
 وقررت المحكمة ضم الاستئنافين وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٧ حكمت حضوريا بقبول  
 الاستئنافين شكلا وفي موضوعهما برفضهما وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام كل  
 مستأنف بمصروفات طعنه وأمرت بأجراء المقاصة في أتعاب المحاماة بينهما. وطعن  
 جورج باتى في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن  
 على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن  
 ولم يبد دفاعا وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة  
 أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن.



وحيث إن نحاصل سبب الطعن إن الحكم المطعون فيه أضاف إيرادات الأوراق المالية التي تنازل عنها الطبايع لزوجة وابنه في سنة ۱۹۴۹ إلى وعاء الضريبة العامة على الإيراد عن سنة ۱۹۵۱ مستندا في ذلك إلى مانصت عليه المادة ۲۴ مكررة المضافة لقانون الضريبة العامة على الإيراد بالقانون رقم ۲۱۸ لسنة ۱۹۵۱ من عدم جواز الإحتجاج على مصلحة الضرائب بمثل هذه التصرفات في مقام الضريبة العامة على الإيراد متى كانت صادرة في السنوات الخمس السابقة على السنة المربوطة ضريبتها، وإلى أن ذلك تطبيق للأثر الفوري المباشر لهذا القانون وليس انسحابا لأثره على الماضي، وهو مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله لأن تصرف الطاعن صدر صحيحا في سنة ۱۹۴۹ في ظل القانون رقم ۹۹ لسنة ۱۹۴۹ ولم تعترض عليه مصلحة الضرائب في سبتي ۱۹۴۹ و ۱۹۵۰ لكنها نازعت فيه لأول مرة سنة ۱۹۵۱، ولا يتصور أن يكون ذات التصرف محل إعتبار خلال سنتين متعاقبتين ويستبعد أثره في سنة تاليه، وإذ كان المشرع قد أضاف بالقانون رقم ۲۱۸ سنة ۱۹۵۱ فقرة رابعة إلى المادة ۲۴ من القانون رقم ۹۹ لسنة ۱۹۴۹ ونص فيها على ألا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق برابط الضريبة الهبات والتصرفات التي تتم بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال الخمس سنوات السابقة على السنة الخاضع لإيرادها للضريبة إلا أنه نص أيضا على أن يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في ۵/ ۱۱/ ۱۹۵۱ وأوضحت مذكرته الإيضاحية أن ذلك يسرى من أول يناير ۱۹۵۲ عن إيرادات سنة ۱۹۵۱ فلا يتناول التصرفات والهبات التي تمت قبل العمل بأحكام المادة ۲۴ فقرة ۴ ولا يسرى إلا بالنسبة لسنة ۱۹۵۱ والسنوات التي تليها في حالة صدور التصرف قبل أول يناير سنة ۱۹۵۲ وبعد نشر القانون ومتى كان التصرف يعتبر نافذا طبقا لأحكام القانون المدني فإنه يعتبر نافذا قبل الكافة ومنها مصلحة الضرائب بإعتبارها من الغير .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن مؤدى نص المادتين ۲۴ مكررا و ۴ من القانون رقم ۹۹ لسنة ۱۹۴۹ بعد تعديله بالقانون رقم ۲۱۸ لسنة ۱۹۵۱ و ۴ من القانون ۲۱۸ لسنة ۱۹۵۱ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه ابتداء من سنة ۱۹۵۱ لا يدخل في وعاء الضريبة العامة للتصرف إليه إيرادات الهبات بين الأصول والفروع التي تمت في السنوات الخمس السابقة

على السنة الخاضع لإرادها للضريبة وتبقى في وعاء الضريبة العامة للتصرف وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن "نص المادة ٢٤ مكررة المضافة لقانون الضريبة العامة على الإرادة بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥١ وإن كان قد تضمن حكماً مستحدثاً إلا أن المشرع في هذا القانون الجديد نص على أعمال حكم التعديل المشار إليه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٢ وعلى إرادات سنة ١٩٥١" وأن مؤدى هذا "أن إدراج إرادات الأوراق المالية المتنازل عنها للزوجة وللولد في سنة ١٩٤٩ إنما يكون تطبيقاً للأثر الفوري المباشر للقانون الجديد متى كانت التصرفات صادرة في خلال السنوات الخمس السابقة على سنة ١٩٥١" ولا يعتبر هذا "انسحاباً لأثر القانون الجديد للماضي لأن رجعيته للماضي إنما تكون حيث يدرج إرادات تلك التصرفات في وعاء الضريبة العامة الخاصة بالسنوات التي تسبق سنة ١٩٥١ وبمعنى أوضح إدراجها في أوعية السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد  
أبو حمزة مندور .

(٧٨)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) أحوال شخصية . ” دعوى الأحوال الشخصية ” . ” تدخل النيابة  
في الدعوى ” . ” إبداء الرأي ” .

تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية . إبداء الرأي فيها ،  
مثال .

(ب) أحوال شخصية . ” نسب ” . ” الإقرار بالنسب ” . ” وصية ” .  
بطلان .

الوصية والإقرار بالنسب . كل منهما تصرف مستقل . بطلان أحدهما لا يستتبع  
سحبا بطلان الآخر .

(ج) دعوى . ” وقف السير في الدعوى ” . إختصاص .

الحكم بوقف السير في الدعوى . المادة ١٤ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩  
والمادة ٢٩٣ مرافعات . مناطه . خروج المسألة المتوقف عليها الحكم من اختصاص  
المحكمة الوظيفي أو النوعي .

١ - متى كانت النيابة العامة قد قدمت مذكرة بالرأي موقعا عليها من ممثلها  
انتهت فيها إلى أنها ترى إرجاء رأيها في الاستئناف حتى يفصل في دعوى  
أقامها المطعون ضده ، فإنها تكون قد أبدت رأيها بتعليق الحكم في الدعوى على  
الحكم الذي يصدر في الدعوى الأخرى ، وهو ما يتحقق به غرض الشارع  
من وجوب تدخل النيابة وإبداء الرأي في قضايا الأحوال الشخصية .



٢- الوضعية والإقرار بالنسب ، كل منهما تصرف مستقل ، أحدهما بالإبضاء والآخر بالإقرار بالنسب ، وبطلان أحدهما لا يستتبع حتماً بطلان الآخر .

٣- مناط الحكم بوقف السير في الدعوى طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والمادة ٢٩٣ من قانون المرافعات ، إذا رأت المحكمة تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، أن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن إمام وعزيرة ونبوية حسين محمد البنداري أقاموا الدعوى رقم ٥١٤ لسنة ١٩٦١ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد عيد العزيز محمد مصطفى بطلب الحكم لهم عليه بوفاة المرحومة "زينب إسماعيل حسن" واستحقاقهم لنصف تركتها وأمره بتسليم هذا النصيب ، وقالوا شرحاً لدعواهم أن المرحومة زينب إسماعيل حسن توفيت بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٠ عن المنزل رقم ٧ شارع القلعة قسم الخليفة وعن المنقولات المتزلية الموجودة فيه وانحصر ميراثها فيهم باعتبارهم أولاد أختها الشقيقة فاطمة إسماعيل حسن سليمان وفي زوجها المدعى عليه ويخصهم في تركتها النصف المذكور منهم مثل حظ الأنثيين ويخص المدعى عليه النصف الباقي فرضاً ولا يرد عليه لوجود ذوي الأرحام وإذا وضع المدعى عليه اليد على كامل التركة وامتنع عن تسليمهم نصيبهم الشرعي فيها فقد انتهوا إلى طلب الحكم لهم بطليبتهم . ودفع المدعى عليه بعدم سماع الدعوى لانحصار إرث المتوفاه فيه وفي إنجازه "محمود" بتاريخ ٢٤/٩/١٩٦٢ حكمت المحكمة بضم الدفع للوضوع

وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستدعون بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة أنهم من ورثة المرحومة زينب إسماعيل حسن باعتبارهم أولاد أختها الشقيقة وأن المدعى عليه يضع اليد على تركتها المبينة بعريضة الدعوى وممتنع عن تسليمهم نصيبهم فيها من غير حق وصرحت للمدعى عليه بالنفى بذات الطرق ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين ، عادت وبتاريخ ١٩٦٤/١/٥ فحكمت حضوريا بإثبات وفاة المرحومة زينب إسماعيل حسن واستحقاق المدعين لنصف تركتها المبينة بصحيفة الدعوى للذكر مثل حظ الأنثيين وأمرت المدعى عليه بتسليمهم هذا النصيب وعدم التعرض لهم فيه والزمته بالمصاريف ونجسائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنف عبد العزيز محمد مصطفى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاءه والحكم بعدم سماع الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤ سنة ٨١ قضائية وبجلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦٤ تدخل محمود عبد العزيز محمد مصطفى في الاستئناف منضمًا إلى المستأنف وطلب الحكم - أصليا - بوقف السير في الاستئناف حتى يفصل في الدعوى رقم ٦٦٨ سنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية التي أقامها ضد المستأنف عليهم بطلب الحكم بانحصار إرث المتوفاة فيه باعتباره إبنها وفي زوجها عبد العزيز محمد مصطفى واحتياطيا بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . ولا تقطاع سير الخصومة في الاستئناف بوفاة عبد العزيز محمد مصطفى فقد عجل المستأنف عليهم السير فيه بتكليف بالحضور أعلنوه لزوجته السيدة/ نقيسه أحمد إبراهيم باعتبارها وارثة له وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا ( أولا ) بقبول الاستئناف شكلا ( ثانيا ) بقبول محمود عبد العزيز محمد خصما ثالثا منضمًا للمستأنفة ( ثالثا ) بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزم المستأنف عليهم بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة للمستأنفة وللخصم الثالث مناصفة بينهما وطقن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصِل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه باطل لعدم إبداء النيابة العامة رأيها في موضوع الدعوى ، إذ أن النيابة كانت قد طلبت من محكمة

الاستئناف في مذكرتها الأخيرة المؤرخة ١٩٦٥/٦/٩ إرجاء هذا الرأي حتى يفصل في الدعوى رقم ٦٦٨ سنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية التي أقامها طالب التدخل — محمود عبد العزيز محمد مصطفى — مدعيا إلتحصار إرث المتوفاة فيه وفي زوجها عبد العزيز محمد مصطفى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر رغم ذلك وقبل أن تبدي رأيها في الموضوع فإنه يكون باطلا لخلوه من رأي النيابة العامة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن النيابة العامة قدمت مذكرة بالرأي مؤرخة ١٩٦٥/٦/٩ موقعا عليها من ممثلها السيد الأستاذ محمود الأزرق انتهت فيها إلى أنها ترى إرجاء رأيها في الاستئناف حتى يفصل في دعوى محمود الذي يدعى أنه ابن المتوفاة وهي بذلك تكون قد أبدت رأيها بتعليق الحكم في الدعوى على الحكم الذي يصدر في القضية رقم ٦٦٨ سنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية وهو ما يتحقق به فرض الشارع من وجوب تدخل النيابة وإبداء الرأي في قضايا الأحوال الشخصية .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى مستندا في ذلك إلى أن بنوة المتدخل في الاستئناف من المتوفاة ثابتة منذ زمن بعيد وأن المتوفاة وزوجها ظلا يقران به حتى الوفاة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وللنصوص الشرعية والفقهية لأن المتدخل من مواليد سنة ١٩٢٥ ولم يقيد في دفاتر المواليد إلا بتاريخ ١٩٣٧/٥/٩ وبناء على طلب عبد العزيز محمد مصطفى الذي يعلم حقا أن الولد ليس إبنه ولا لزوجته لأنها كانت عاقرا ، وقد شهد شاهدان الطاعتين بذلك وهما من أقرباء المتوفاة وأطمأنت محكمة أول درجة لشهادتهما .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما يثيره الطاعنون جدل في تقدير الدليل وتقدير الأدلة التي يدلي بها الخصوم في الدعوى والموازنة بينها هو من عمل قاضي الموضوع وحده فلا تجوز إثارة الجدل فيه أمام محكمة النقض .



وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببنوة المطعون عليه الثاني للتوفاة "زينب إسماعيل حسن" على إقرارها ببنوته في وصيتها المؤرخة ١٩٦٠/١٢/٢ ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن الحكم بعد أن قرر أن الوصية المسندة إلى المتوفاة والتي تتضمن إيصاءها بنصف أملاكها إلى أولادها "محمود عبد العزيز محمد" وصية باطلة لأنها لم تستوف الشروط المنصوص عليها في قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عاد وأخذ بما تضمنه من إقرار الوصية بنسب الولد محمود "إليها" وهو خطأ ومخالفة للقانون لأنه ما دامت الوصية باطلة لعدم التصديق على ختم الوصية فإن هذا البطلان يمتد فيشمل ما تضمنه من إقرار بالنسب (وثانيها) أن المتوفاة لم توقع على الوصية المسندة إليها إذ كانت في تاريخ تحريرها مصابة بشلل يعجزها عن الانتقال إلى الشهر العقاري ، وما حدث هو أن زوجها المرحوم عبد العزيز محمد مصطفى إصطحب سيدة مجهولة إلى مصلحة الشهر العقاري إتحت شخصيتها ووقعت باسمها على الوصية ، يؤيد ذلك أنه قد صدرت من هذا الزوج بعد وفاة زوجته تصرفات على غير مقتضى الوصية مما يدل على عدم وجودها ، وأن الطاعنين يطعنون على التوقيع الموجود على الوصية بالتزوير .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن الوصية والإقرار بالنسب كل منهما تصرف مستقل أحدهما بالإيصاء وثانيهما بالإقرار بالنسب وبطلان أحدهما لا يستتبع حتماً بطلان الآخر . ومردود في الوجه الثاني بما سبق الرد به على السبب الأول ، ذلك أن ما يشير الطاعنون في هذا الوجه إلى تعديل في تقدير الدليل وبما تستقل به محكمة الموضوع .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه رفض طلب وقف السير في الاستئناف حتى يفصل في دعوى الإبن مستندا في ذلك إلى أنه طلب لا محل له من القانون وأنه لا يصح أن يوقف الاستئناف حتى يفصل في الدعوى المذكورة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المتدخل يدعى نسباً ورفع به دعوى مستقلة وهو ما كان يتعين معه على المحكمة أن تترث حتى يقضى في النسب فتقيم حكمها على أساس صحيح ، كما أن المتدخل لم يكن ممثلاً أمام محكمة أول درجة ولكن سخر في الاستئناف لخدمة الدعوى .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ، ذلك أن مناط الحكم بوقف السير في الدعوى — طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والمادة ٢٩٣ من قانون المرافعات — إذ رأت المحكمة تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم أن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي ، وإذ كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب وقف السير في الاستئناف على أن الدعوى الحالية لم تدفع بدفع يثير نزاعا الفصل فيه يدخل في ولاية جهة قضائية أخرى حتى كان يجب على المحكمة أن توقف السير في الدعوى حتى يستصدر فيه الخصم حكما نهائيا من الجهة المختصة " وأن " الفصل في هذا الاستئناف لا يتوقف على الفصل في الدعوى رقم ٦٦٨ سنة ١٩٦٤ أحوال شخصية حتى كان يجوز لهذه المحكمة أن تأمر بوقف هذا الاستئناف عملا بالمادة ٢٩٣ مرافعات لأن النزاع في الدعوى رقم ٦٦٨ سنة ١٩٦٤ كلى أحوال شخصية القاهرة هو بذاته النزاع في الاستئناف الحالي إذ هو النزاع حول تركة المرحومة زينب إسماعيل حسن ومن المستحق لها شرعا والخصوم في الدعوى ٦٦٨ لسنة ١٩٦٤ هم ذات الخصوم في الاستئناف الحالي بعد أن قررت المحكمة قبول تدخل محمود عبد العزيز محمد مصطفى خصما ثالثا منضميا للاستئناف في طلباتها " إذ كان ذلك و كان الطاعنون لم يجادلوا في أن موضوع الدعوى ٦٦٨ سنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية مما يدخل في اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو بالنوع ورفض الحكم المطعون فيه وقف السير في الاستئناف حين الفصل فيه فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو حمزة  
امندور .

(٧٩)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" :

وكالة . "الوكالة الخاصة في التبرعات" .

الوكالة الخاصة في أعمال التبرعات . تعيين المال محل التبرع في سند التوكيل . صحتها .

طبقاً لحكم المادة ٥١٧ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ٢/٧٠٢  
من القانون المدني الحالي — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — نصح  
الوكالة الخاصة في أعمال التبرعات إذا كان المال محل التبرع معيناً في سند  
التوكيل (١) .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن السيدة / فائقة مشرق حنا الأبو تيجي أقامت الدعوى رقم ٥٩

(١) نقض ١٩٦٢/١١/٨ — الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٧ ق — السنة ١٣



سنة ١٩٥٩ محكمة أسبوط الابتدائية للأحوال الشخصية ضد السيدة/ليزه عبده غيد طلبت فيها الحكم ببطلان الإشهادات الخمسة المبينة بصحيفة إفتتاح الدعوى والتي أبرها الشيخ محمد أحمد قراة المحامى بتوكيل لايسمح بإجرائها واعتبارها كأن لم تكن مع إلتزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مع حفظ حقها في الربيع الذي تسلمته المدعى عليها دون وجه حق وحفظ كافة حقوقها الأخرى، وقالت شرحا لها إنه بموجب إشهاد الوقف الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٠٨ بمحكمة أسبوط الابتدائية الشرعية وقفت السيدة سوسن ميخائيل قاتنه الأطيان الزراعية البالغ مساحتها ٢٦ ف و ٨ ط و ٤ س الموضحة بصحيفة الدعوى وأنشأت هذا الوقف على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على أولادها ذكورا وإناثا إن كان لها أولاد وقت وفاتها حسب الفريضة الشرعية ثم على أولادهم وذريتهم ونسلهم حين إقراضهم فإن لم يكن لها أولاد أو كان لها وانقرضوا فيكون الوقف على زوجها الخواجه مشرق ميخائيل الأبوتيجي إن كان على قيد الحياة فإن لم يكن موجودا يكون الوقف على جندى ونزهة وكفر وهانم وروجينا وفائقة أولاد زوجها المذكور لجندى النصف وللباقيات النصف ولم تحتفظ الواقعة لنفسها بالشروط العشرة . وبموجب إشهاد الوقف الصادر في ١٩١٣/١٠/٧ بمحكمة أسبوط الابتدائية الشرعية وقفت السيدة المذكورة أيضا أرض وبناء المنزل الموضح بصحيفة الدعوى وجعلته على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على زوجها المذكور ثم من بعده على أولاده بالفريضة الشرعية ومن بعدهم على أولادهم ونسلهم طبقا بعد طبقة حين إقراضهم جميعا فإذا انقرضوا آل الإستهقاق للفقراء والمساكين من المسيحيين . وأنه بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٧ أصدرت الواقعة توكيلا لعدد من المحامين من بينهم الاستاذ محمد أحمد قراة وكتبهم فيه باتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط إشهاد وتغيير في وقفها المذكورين والحضور عنها أمام هيئة التصرفات المختصة بإجراء التغيير — كما أصدرت السيدات هانم ونزهة وفائقة وروجينا كريمات مشرق حنا الأبوتيجي بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٨ توكيلا للشيخ محمد أحمد قراة المحامى ليوافق على جميع الإجراءات التي تصدر من الواقعة المذكورة في وقفيهما ، وأنه بناء على هذين التوكيلين أجرى الشيخ محمد أحمد قراة الإشهادات الخمسة في مواد التصرفات ٨ سنة ٤٦/٤٧ بمحكمة سوهاج الابتدائية و ٢١ سنة ١٩٤٩ بمحكمة أسبوط و ٨٨ سنة ٤٦/٤٧ بمحكمة سوهاج و ٧٥ سنة ١٩٥٠

محكمة سوهاج الابتدائية الشرعية و ١٥ سنة ٤٧/٤٦ محكمة أسيوط الابتدائية الشرعية وتضمنت هذه الإشهادات تغيرات في مصارف الوقف ومستحققيه ومنها حرمان المدعية وغيرها من الاستحقاق في هذين الوقفين وأن الأستاذ قراة أجرى هذه الإشهادات دون أن يتضمن التوكيل الصادر تفويضا خاصا بإجرائها ودون أن يحصل على موافقة لاحقة مما يترتب عليه بطلان هذه الإشهادات جميعها، وأن التوكيل الصادر من المدعية للأستاذ قراة لا يصح هذا البطلان طالما أن الإشهادات قد صدرت إبتداء ممن لا يملكها وعلى خلاف ما تقضى به أحكام المواد ٣ و ٤ و ٢٧ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وردت المدعى عليها بأن المواد التي تستند إليها المدعية لا تنطبق على الوقفين محل التداعى وأن الأحكام الصادرة من هيئة التصرفات لا يجوز الطعن فيها إلا بالطرق المقررة قانونا في الميعاد المحدد وهو ثلاثون يوما كما أن الوقف آل بعد وفاة الواقعة وبعد وفاة ابن زوجها شقيق المدعية إلى المدعى عليها من ١٩٥٢/١/٢١ ومع ذلك لم تحرك المدعية ساكنا لا هي ولا أخواتها حتى سنة ١٩٥٥ حيث رفعت شقيقتها هانم الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٥٦ أسيوط الابتدائية للأحوال الشخصية وطلبت فيها الحكم بما طلبته المدعية وانتهت بالحكم فيها بسقوط الحق في رفع الدعوى. وبتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى مع إلزام المدعية بالمصروفات وثلثائة قرش مقابل أتعاب المحاماة، واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥ سنة ٦٠ قضائية، وبتاريخ ١٩/١/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. إطنعت المستأنفة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٥ سنة ٣٢ قضائية أحوال شخصية وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٤ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه لخلوه من بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى الرأى فى القضية وأحالت القضية إلى محكمة استئناف أسيوط لتقضى فيها مجددا. وبتاريخ ١٣/٢/١٩٦٦ حكمت محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وألزمت المستأنفة بالمصروفات ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وطعنن الطامنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة.



في التقرير . وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعنة بطلان إشارات التغير الخمسة التي باشرها الوكيل الأستاذ محمد أحمد قراعة بالتغير في مصارف الواقفة السيدة سوسن ميخائيل مستندا في ذلك إلى أن الوكيل المذكور أجرى التغير في مصارف الوقفين بمقتضى هذه الإشارات في حدود التوكيل الصادر إليه من الواقفة وفي نطاق ما تقضى به المادة ٥١٧ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع ، وهو منه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، إذ أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بدفاع مؤداه أن التوكيل الصادر من الواقفة للأستاذ قراعة بإجراء التغير في مصارف الوقف لم يتضمن بيان الأعيان الموقوفة التي يجوز عليها التغير وأن هذا البيان لازم لإمكان إجراء التغير في مصارف الوقف لأن الوقف من التبرعات ولا بد أن يتضمن التوكيل الصادر بإجراء التغير فيه — بيانا عن الأعيان محل التغير ، وهذا النظر هو ما تحتمه المادة ٥١٧ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى ولم يواجه الحكم هذا الدفاع واكتفى بالقول بأن دفاع الطاعنة يقوم على أن التوكيل الصادر من الواقفة للأستاذ قراعة كان مجهولا .

وحيث إن هذا النعي في غير محله — ذلك أنه طبقا لحكم المادة ١٧٠ • من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع وهي تقابل المادة ٢/٧٠٢ من القانون المدني الحالي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تصح الوكالة الخاصة في أعمال التبرعات إذا كان المال محل التبرع معيناً في سند التوكيل — وإذا كان ذلك وكان الثابت في التوكيل الصادر من الواقفة للأستاذ قراعة بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٤٦ والمقدم في محافظة مستندات الطاعنة أن الواقفة السيدة سوسن ميخائيل قلته وكلت عنها عددا من الخامين من بينهم الشيخ محمد أحمد قراعة في إنجاز كل الإجراءات اللازمة والمستحقة لعمل إرشاد تغيير في وقفها الصادرين بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٨ و ٧/١٠/١٩٦٣ وثابت في حجتى الوقف المشار إليهما بيان عن الأعيان محل الوقف وحدودها ومعالمها ،



فإن سند التوكيل يكون قد تضمن بيان الأعيان محل التبرع مما يجعل وكالة الأستاذ قراعة في إجراء التغيير صحيحة ومتبعة لآثارها ، وإذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أنه " تبين من الإطلاع على الصورة العرفية من التوكيل الصادر من السيدة سوسن ميخائيل قلته المقدمة صورته العرفية من المستأنفة أنه صدر من الواقعة المذكورة بتوكيل الأستاذ محمد أحمد قراعة مع عدد من زملائه المحامين الشرعيين لإتخاذ الإجراءات اللازمة لعمل إتهاد تغيير وقفيهما الصادرين في ١٤/٥/١٩٠٨ و ٧/١٠/١٩١٣ والحضور نيابة عنها أمام هيئة التصرفات المختصة بإجراء هذا التغيير والكل من الوكلاء الحضور منفردا ، ومفاد ذلك أن الواقعة أصدرت توكيلا خاصا للأستاذ محمد أحمد قراعة ولغيره من زملائه المحامين المذكورين بالتوكيل لإجراء التغيير في وقفيهما وترى المحكمة أن هذا التوكيل الخاص ينحول الوكيل الأستاذ محمد أحمد قراعة إجراء ما أجراه من تغيير في الوقفين الصادرين من موكلته بموجب الإشهادات موضوع الدعوى ولم يصدر هذا التوكيل مجعلا على خلاف ما قالت به المستأنفة بل هو توكيل خاص بإجراء التغيير في مصارف الوقف يطابق ما يقضى به نص المادة ٥١٧ مدني قديم التي أشارت إليها المستأنفة في دفاعها والتي قضت بأنه لا يجوز بيع العقار أو ترتيب أي حق عقارى أو إجراء أي عقد يتضمن التبرع إلا بتوكيل خاص كما أنه يتفق مع ما تقضى به المادة ٢/٧٠٢ مدني جديد من وجوب الوكالة الخاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات ومن ثم كان دفاع المستأنفة في هذا الخصوص في أسباب الاستئناف بلا سند من القانون" — فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولم يشبه إخلال بحق الدفاع .

وحيث أن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد الإثبات إذ تطلب من الطاعنة أن تقيم الدليل على أن التغيير لم يصدر وفق ما تريده الواقعة — حالة أن الواقعة إشتطت في سند التوكيل الذي أجرته للأستاذ قراعة أن يتم التغيير في مصارف الوقف على الوجه الذي تريده وليس في أوراق الدعوى من دليل على أن الواقعة اقترحت التغييرات التي أجراها الأستاذ قراعة في الإشهادات موضوع التداعى أو أنها ارتضتها بعد إجرائها .

وحيث إن هذا النعى مردود بما قرره الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه من أنه "لا يجوز للأصيل إجازة التصرف الصادر باسمه من وكيله إن جاوز نيابته والثابت من التغيرات التي أجراها الأستاذ قراة الوكيل المذكور أن الواقعة كانت توافق عليها بدليل أنها باعت ما غيره الوكيل من إخراج ٣ ف ١٦ ط ٢ س وأنها ماتت وهي راضية عن التغيير الأخير بالإشهاد رقم ٧٥ سنة ١٩٥٠ بل ولم تعترض المدعيه على أى تغيير حتى وفاة الواقعة حسبما سلف القول وهذا الرضا حتى وفاة الواقعة هو إقرار منها لما أجراه الوكيل . . . " وما جرى عليه الحكم من ذلك إستخلاص موضوعي سائع ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه - والحكم الابتدائي قبله - انتهى إلى أنه لا يجوز رفع دعوى مبتدأة بطلان إشهادات التغيير لأن طريق الطعن الوحيد فيها هو رفع الإستئناف عنها ، وهو منه خطأ ومخالفة للواد ٤٣٤٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، لأن الإشهادات الخمسة التي تم ضبطها أمام هيئة التصرفات ليست أحكاماً قضائية يجوز إستئنافها وإنما هي عقود ناطق القانون بهيئة التصرفات توثيقها . وإذا كان القانون قد نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة على وجوب إعلان المستحقين أصحاب الإستحقاق الواجب طبقاً لنص المادة ٢٧ وجميع المستحقين في حياة الواقف بعده مباشرة بمقتضى نص كتاب الوقف فلا شك أن صاحب حق الإعتراض على توثيق الإشهاد هم أصحاب الإستحقاق الواجب والطاعة ليست منهم لذلك لم يطرح على المحكمة أى إعتراض على توثيق الإشهادات الخمسة ، وما تنظر فيه محكمة الإستئناف طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة هو قرار هيئة التصرفات الصادر بإسراع أو رفض الإشهاد ، أما أسباب البطلان المتعلقة بالإشهاد في ذاته كعقد من العقود فإن طريق الطعن فيها هو الدعوى المبتدأة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى صحة إشهادات التغيير وأن ما أجراه الوكيل كان في حدود وكالته فإن الخطأ نياً تزيد به من أنه لا يجوز رفع دعوى مبتدأة بطلان الإشهادات لا يعيبه والنعى في هذا الخصوص يكون غير مشج ولا جدوى فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشيش ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٨٠ )

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٣ القضائية :

أموال عامة . ” التخصيص بالفعل للنفعة العامة “ . ملكية .

الأموال التي تصبح أموالاً عامة بمجرد تخصيصها للنفعة العامة بالفعل هي الأموال المملوكة  
للدولة أو للأشخاص الاعتبارية . ولم إكتساب أموال الأفراد صفة المال العام بمجرد هذا  
التخصيص . وجوب تملك الدولة هذه الأموال بإحدى طرق كسب الملكية ومنها التقادم  
للتويل المدة ثم تخصيصها بعد ذلك للنفعة العامة .

الأموال التي تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للنفعة عامة  
هي الأموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية وذلك عملاً بالمادتين ٩  
من القانون المدنى الملغى و ٨٧ من القانون المدنى الجديد ومن ثم لا تكتسب  
الأموال المملوكة للأفراد صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للنفعة العامة ،  
إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من إنتقال هذه الأموال إلى ملكية الحكومة بأحدى  
طرق كسب الملكية المنصوص عليها فى القانون المدنى ومنها وضع اليد المدة الطويلة  
تخصيصها بعد ذلك للنفعة العامة (١) .

( ١ ) . راجع تقض ١٩٦١/٤/٦ مج المكتب الفنى ص ١٢ ص ٣٤٨ وتقض ١٩٦٧/٤/٢٧

لمكتب الفنى ص ١٨ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على مجلس مدينة المنصورة "الطاعن"  
وباقى المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٢٩٢ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة طالبا  
الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٤٨٠ ج وذلك في مواجهة باقى المطعون  
ضدهم . وقال بيانا للدعوى إنه بمقتضى حكم مرسى المزداد الصادر فى ١٠ فبراير  
سنة ١٩٤٢ والمسجل فى ٢٥ نوفمبر من تلك السنة يملك الربع شيوما فى مساحة  
١ ف و ١١ ط و ٩ س بزمام بندر المنصورة والميمنة الحدود والمعالم بصحيفة  
الدعوى وأنه منذ أربع سنوات استولت بلدية المنصورة على ٤٨٠ مترا  
من تلك المساحة وأدخلتها فى مشروع توسيع شارع الأسواق وإذا رفضت  
أداء التعويض المستحق له عن هذا الإستيلاء اضطر لإقامة الدعوى بطلبه .  
وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ نذبت محكمة المنصورة الابتدائية مكتب خبراء  
وزارة العدل لمعاينة الأرض المتنازع عليها لبيان ما إذا كانت الحكومة قد نزع  
جزءا من ملكية المطعون ضده الأول وأدخلته فى سعة شارع الأسواق من عدمه .  
وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٩ نوفمبر  
سنة ١٩٦٥ برفض الدعوى . فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى  
محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٠٥ سنة ١٣ ق . وبتاريخ ٨ ديسمبر  
سنة ١٩٦٢ قضت تلك المحكمة تمهيدا وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مكتب  
الخبراء بالمنصورة لتقدير ثمن الأرض المستولى عليها . وقطعت فى أسباب حكمها  
بملكية المطعون ضده لمساحة قدرها ١٢٠ ر ٢٠ ٢ مترا مربعا استولت عليها بلدية  
المنصورة وأدخلتها فى توسعة شارع الأسواق الكائن بزمام بندر المنصورة وبأحقية  
فى اقتضاء التعويض عنها من الطاعن . طعن مجلس مدينة المنصورة فى الشق  
القطعى من هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها

الرأى بنقض الحكم ، وباجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيا سابقا .

وحيث إن مما ينعمه الطاعن في سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت من تدوينات ذلك الحكم أن الأرض المطالب بالتعويض عنها قد خصصت للنفعة العامة منذ سنة ١٩٢٧ وإذ كانت الدعوى لم ترفع إلا في سنة ١٩٥٣ فإن مؤدى ذلك أن الحكومة ظلت واضعة اليد عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وبذلك تكون قد اكتسبت ملكيتها منذ سنة ١٩٤٢ بالتقادم المكسب ويكون حق المطعون ضده الأول في المطالبة بالتعويض عنها قد سقط لانقضاء خمس عشرة سنة على استحقاقه دون المطالبة به وفقا للمادتين ٩٦٨ و ٣٧٤ من القانون المدني . ولما كان حكم مرسى المزااد الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ والمسجل في ٢٥ نوفمبر من تلك السنة لم ينقل للمطعون ضده الأول - وهو الرامى عليه المزااد ملكية تلك الأرض لأنها وقت صدوره كانت ملكا للحكومة ولا ينقل الحكم للرامى عليه المزااد من الحقوق إلا ما كان للدين المنزوعة ملكيته وكان الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن الحكم المطعون فيه إذ قطع في أسبابه بملكية المطعون ضده للأرض المتنازع عليها وبثبوت حقه في اقتضاء التعويض عنها دون أن يورد من الأسباب ما يرد به على هذا الدفاع الجوهري فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأنه وإن كانت الأموال التي تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للنفعة العامة هي الأموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية وذلك عملا بالمادتين ٩ من القانون المدني الملغى و ٨٧ من القانون المدني الجديد ومن ثم لا تكتسب الأموال المملوكة للأفراد صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للنفعة العامة إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من انتقال هذه الأموال إلى ملكية الحكومة بأحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون المدني ومنها وضع اليد المدة الطويلة ثم تخصيصها بعد ذلك للنفعة العامة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في تقريراته أن الأرض محل النزاع

قد خصصت للنفقة العامة في سنة ١٩٢٧ وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه تملك تلك الأرض بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية وخصصها بالفعل للنفقة العامة قبل أن يرفع المطعون ضده دعواه في سنة ١٩٥٣ كما تمسك بأن حق المطعون ضده الأول في المطالبة بالتعويض منها قد سقط لمضي خمسة عشر عاما على استحقاقه وكان الحكم قد قطع في أسبابه بملكية المطعون ضده للأرض المتنازع عليها وبأحقية في اقتضاء تعويض لاستيلاء بلدية المنصورة عليها بغير الطريق القانوني مما يعتبر غصبا دون أن يبحث الحكم دفاع البلدية آنف الذكر ويرد عليه . وإذا كان هذا الدفاع جوهريا ومن شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون لذلك مشوبا بقصور يبطله ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٨١ )

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) تقادم . ”تقادم مكسب” . أموال . ”أموال خاصة مملوكة للدولة” .

عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة  
وأموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق مبنى عليها بالتقادم . حظر التعمد على هذه  
الأموال . بلجهة الإدارة حق إزالته إداريا . (م ٩٧٠ مدنى معذلة بالقانون ١٤٧  
لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩) .

(ب) قانون . ”الأثر الرجعى” . تقادم . ”تقادم مكسب” . ”قرار إدارى” .  
”صفة إدارية” . إختصاص . ”إختصاص ولائى” .

ليس للقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ أثر رجعى بالنسبة لما  
اكتسب فعلا من الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وأموال  
الأوقاف الخيرية بالتقادم قبل صدورهما . الأموال التى كان يحوزها الأفراد ولم  
يكتسبوا ملكيتها أو أى حق مبنى عنها بالتقادم قبل صدور القانون الأول . خضوعها  
لأحكام القانونين المذكورين وبلجهة الإدارة إزالة التعمد عليها بالطريق الإدارى المقرر  
فى القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ . القرار الإدارى بالإزالة مستند إلى القانون ولا يشوبه  
فى ظاهره عيب يجرده من صفة إدارية ويخدر به إلى العدم . إختصاص المحاكم العادية  
بالفصل فى طلب التعميض عن هذا القرار .

(ج) حيازة . ”دعوى الحيازة” . ”دعوى منع تعرض” . قرار إدارى .  
إختصاص . ”إختصاص ولائى” .

التعرض المستند إلى أمر إدارى اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى  
حيازة لمنعه . عدم إختصاص المحاكم بتعطيل هذا الأمر أو وقف تنفيذه .

١ - نصت المادة ٩٧٠ من القانون المدنى معدلة بالقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ على عدم جواز تملك الأموال الخاصة للملكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وأموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عين عليها بالتقادم، كما حظرت التعدى على هذه الأموال وخولت الجهات الإدارية صاحبة الشأن حق إزالة هذا التعدى إداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة فإذا كان المطعون ضده - المدعى فى دعوى منع التعرض - لم يدع أنه اكتسب ملكية الأرض - محل النزاع - بالتقادم قبل صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بل إنه أقر فى صحيفة دعواه بأن هذه الأرض مملوكة لمصلحة الأملاك فإنه يكون بلجهة الإدارة أن تصدر بالاستناد إلى تلك المادة قرارا إداريا بإزالة ما وقع على هذه الأرض المملوكة لها من تعدوان وأن تنفذ هذا القرار بالطريق الإدارى .

٢ - ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ من أنه ليس لكل من هذين التشريعين أثر رجعى بالنسبة لما اكتسب فعلا من الأموال الخاصة للملكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وأموال الأوقاف الخيرية بالتقادم قبل صدور هذين القانونين، هذا الذى جاء بالمذكرة الايضاحية لا ينصرف إلا لما اكتسب ملكيته فعلا بالتقادم قبل تاريخ صدور القانونين المذكورين . أما الأموال التى كان يحوزها الأفراد قبل هذا التاريخ ولكنهم لم يكتسبوا ملكيتها أو أى حق عين عليها بالتقادم قبل صدور القانون الأول فإنه يكون بلجهة الادارة أن تزيل التعدى الواقع عليها بالطريق الإدارى عملا بالحق المقرر لها فى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ويكون الأمر الإدارى الصادر بإزالة هذا التعدى صادرا بالاستناد إلى القانون ولا يشوبه فى ظاهره عيب يجرده من صفته الادارية وينحدر به إلى العدم ومن ثم فلا تختص المحاكم العادية بالفصل فى طلب التعويض عن هذا القرار .

٣ - التعرض المستند إلى أمر إدارى اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم لمصلحة رافعا من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩<sup>(١)</sup> .

(١) راجع قضا ١٩٦٦/١٢/١ مج المكتب الفنى من ١٧ ص ١٧٦٣ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٩٦١ مدنى أتمام محكمة ميناء بورسعيد الجزئية على مصلحة خفر السواحل الطاعنة الأولى بصحيفة أعلنت إليها فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦١ وقال شرحا لدعواه إنه كان يضع يده ، ومن قبله سلفه السيد إبراهيم حسن بصله ، على أرض زراعية مساحتها ١ ف و ١٢ ط المينة الحدود والمعالم بالصحيفة ، مدة زادت على سنة وأن مصلحة خفر السواحل تعرضت له فى وضع يده فمنعته من زراعة هذه الأرض ومن إقامة مبان عليها على الرغم من أنها لا تملك شيئا فيها إذ أن الأرض مملوكة لمصلحة الأملاك وأنه قد أصابه من جراء هذا التعرض ضرر يستحق التعويض عنه ولهذا فقد رفع هذه الدعوى وإنتهى فيها إلى طلب الحكم على مصلحة خفر السواحل فى مواجهة مصلحة الأملاك بمنع تعرضها له فى الإنتفاع بهذه الأرض وبالإزامها بأن تدفع له تعويضا قدره ٢٥٠ جنيها وبمجلس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ قرر المطعون ضده أن مصلحة خفر السواحل ركفت عن التعرض له . وفى ١٩ مايو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة أولا برفض طلب منع التعرض تأسيسا على أنه أصبح غير ذى موضوع بعد أن ركفت المصلحة المذكورة عن التعرض . ثانيا بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده بكافة الطرق القانونية الضرر الذى أصابه بسبب تعرض تلك المصلحة له وصرحت لها وللطاعنة الثانية بالنفى بنفس الطرق . وفى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بالإزام المدعى عليهما ( الطاعتين الأولى والثانية ) بأن تدفعا للمدعى ( المطعون ضده ) مبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض . فاستأنفت الطاعتان هذا الحكم لدى محكمة بورسعيد الابتدائية بالإستئناف رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٢ مدنى مستأنف بورسعيد . ودفعنا أمام تلك المحكمة بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن الحكومة أصدرت بمقتضى الحق



المحول لها في المادة ٩٧٠ من القانون المدني معذلة بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩. قرارا إداريا بإزالة التعدي الواقع من المطعون ضده على أملاكها الخاصة بالطريق الإداري وأنه لذلك تكون دعوى المطعون ضده بطلب منع التعرض والتعويض تتضمن المطالبة بوقف تنفيذ هذا الأمر والتعويض عنه وهما أمران يخرجان عن ولاية القضاء العادي ويختص بالفصل فيهما القضاء الإداري دون غيره عملا بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وفي ١٢ مارس سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي وبتحقيق مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا إلى خمسة وأربعين جنيها . وبقرار تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٦٤ طعن الطاعنون بصفاتهم بطريق النقض في قضاء الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي — وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وبالحلقة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على أن القرار الإداري المطلوب الحكم بالتعويض عنه قد صدر مخالفا للمادة ٩٧٠ من القانون المدني المعذلة بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ لأن هذه المادة وإن نصت على عدم جواز تملك الأموال الخاصة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم ومنعت التعدي عليها وخولت الجهة الإدارية صاحبة الشأن إزالة هذا التعدي بالطريق الإداري إلا أن هذا النص ليس له أثر رجعي بالنسبة لما اكتسب فعلا من هذه الأموال بالتقادم قبل صدوره وأنه وقد ثبت للمحكمة حيازة المطعون ضده للأرض موضوع النزاع حيازة واقعية وقانونية فإن القرار الإداري الصادر بإزالة التعدي يكون مخالفا للقانون على نحو يجعله معدوما ويعتبر معه مجرد عمل مادي وبالتالي يكون للقضاء العادي ولاية الفصل في النزاع عملا بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية. ويرى الطاعنون أن هذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه

برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي خطأ في القانون إذ أنه بفرض مخالفة القرار للقانون فإن ذلك يجعله قابلاً للإلغاء من مجلس الدولة كما يختص هذا المجلس وحده بالفصل في طلب التعويض عنه طبقاً للمادة ٩ من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ وإذ كان الحكم المطعون فيه قد سلم بأن القرار الصادر بإزالة التعدي هو قرار إداري وكان كل ما عابه عليه أنه صدر مخالفاً لحكم المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ حيث أعمل القرار حكمها بإثر رجعي بينما نهيت المذكرة الإيضاحية إلى عدم سريانه على الحقوق التي اكتسبت في ظل النص قبل تعديله فإن هذه المخالفة بفرض صحتها لا تجعل القرار معدوماً بحيث يختص القضاء العادي بنظر طلب التعويض عنه وإنما تجيز طلب إلغائه من مجلس الدولة ويظل هذا المجلس مختصاً دون غيره بالفصل في طلبات التعويض عنه عملاً بالمادة ٩ من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ هذا إلى أن القرار الإداري الذي يشكو منه المطعون ضده قد صدر بالإستناد إلى المادة ٩٧٠ من القانون المدني بعد تعديلها بالقانونين رقمي ١٤٧ سنة ١٩٥٧ و ٣٩ سنة ١٩٥٩ ولم يخالف القانون في شيء وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى وحكم بالتعويض لرافعها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم .

وحيث إنه لما كان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه هو أن المطعون ضده رفع الدعوى بطلب منع تعرض مصلحة خفر السواحل له في الأرض التي يضع يده عليها وبالزامها بتعويضه عن الضرر الذي أصابه من جراء هذا التعرض وذلك في مواجهة مصلحة الملاك المالك لهذه الأرض وذلك تأسيساً على أنه يضع يده عليها من مدة تزيد على سنة سابقة على رفع الدعوى، وقد تمسكت الحكومة أمام محكمة الدرجة الثانية بأن هذه الأرض مملوكة لها وأنها بمقتضى الحق المخول لها بالمادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ قد أصدرت قراراً إدارياً بإزالة التعدي الحاصل من المطعون ضده على هذه الأرض ونفذت هذا القرار بالطريق المباشر . لما كان ذلك وكانت المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانونين رقمي ١٤٧ سنة ١٩٥٧ و ٣٩ سنة ١٩٥٩ قد نصت على عدم جواز تملك الأموال الخاصة للملكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة



وأموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم — كما حظرت التعدى على هذه الاموال وخولت الجهات الإدارية صاحبة الشأن حق ازالة هذا التعدى إداريا بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة وكان المطعون ضده رافع الدعوى لم يدع أنه اكتسب ملكية هذه الأرض بالتقادم قبل صدور القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧ بل إنه أقر في صحيفة دعواه بأن الأرض محل النزاع مملوكة لمصلحة الأملاك ومن ثم فقد كان للحكومة أن تصدر بالاستناد إلى تلك المادة قرارا إداريا بإزالة ما وقع على هذه الأرض المملوكة لها من تعد وأن تنفذ هذا القرار بالطريق الإداري ، ولا محل لاستناد الحكم المطعون فيه في قضائه إلى ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ من أنه ليس لكل من هذين التشريعين أثر رجعي بالنسبة لما اكتسب فعلا من هذه الأموال بالتقادم قبل صدوره لأن هذا الذى افصحت عنه المذكرة الإيضاحية لا ينصرف إلا لما اكتسبت ملكيته فعلا من هذه الأموال بالتقادم قبل صدور هذين القانونين — أما الأموال التي كان يحوزها الأفراد قبل هذا التاريخ ولكنهم لم يكتسبوا ملكيتها أو أى حق عيني عليها بالتقادم قبل صدور القانون الأول فإنه يكون للحكومة أن تزيل التعدى الواقع عليها بالطريق الإداري عملا بالحق المقرر لها في القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ وبالتالي يكون الأمر الإداري الصادر بإزالة التعدى الحاصل من المطعون ضده قد صدر بالاستناد إلى المادة ٩٧٠ سالفة الذكر ولا يشوبه في ظاهره صيب يجرده من صفته الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم . لما كان ذلك وكان التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ وكان مجلس الدولة هو المختص دون غيره بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الإدارية المدعى بخالفتها للقوانين أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها وذلك عملا بالمادة ٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر القرار الإداري الصادر بإزالة التعدى الواقع على الأرض محل النزاع، وهى من أملاك الدولة الخاصة، معدوما لأنه يمس الحيازة التي اكتسبها المطعون ضده مع أنه — وهو رافع الدعوى — لم يدع أن هذه الحيازة قد ترتب



عليها اكتسابه ملكية الأرض بالتقادم قبل صدور القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧ —  
 وعلى هذا الأساس الخاطيء قضى الحكم المطعون فيه باختصاص المحاكم العادية  
 بالفصل في طلب التعويض عن القرار الإداري المذكور فإن هذا الحكم يكون  
 قد بنى على مخالفة للقانون في مسألة اختصاص بولاية المحاكم ومن ثم يكون  
 الطعن فيه بالنقض جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية وذلك  
 عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ١٠٦  
 سنة ١٩٦٢ .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن خطأ الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف  
 والقضاء بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى .

## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت الميركي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: محمد ممتاز نصار، ومصري أحمد فرحات، ومحمد نور الدين عويس، وحسن أبو الفتوح الشربيني

( ٨٢ )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب. "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية". "وعاء الضريبة".  
تأمين. "شركات التأمين على الحياة".

ما تحوزه شركات التأمين على الحياة من الأوراق المالية . إعتباره من الأصول الثابتة للشركة . الأصل  
عدم جواز إعادة تقديرها . ملته . إعادة تقديرها . أثره . عدم جواز تحميل حساب الأرباح  
والخسائر الفرق الناتج من إعادة التقدير . أساسه .

وفقا للمادتين ١ و ٢٠ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة  
على هيئات التأمين والمادة الخامسة عشر من اللائحة التنفيذية ، فإن ما تحوزه  
شركات التأمين على الحياة من الأوراق المالية يعد من الأصول الثابتة للشركة ،  
والأصل فيها عدم جواز إعادة تقديرها . إذ النقص من الزام الشركة بمخازنها  
هو الاستثمار والحصول على إيراد دوري لمواجهة التزاماتها التأمينية — لا المضاربة  
وتحقيق الربح — وإذا رأت الشركة إعادة تقديرها فإن الفرق الناتج من إعادة  
التقدير زيادة أو نقصا لا يجوز تحميله لحساب الأرباح والخسائر لأن هذا  
الحساب لا يدخل فيه إلا الفرق الناتج من البيع الفعلي وفقا لما تقضى به  
المادتان ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة إسكندرية للتأمين على الحياة قدمت إقرارات عن أرباحها فى المدة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٣ وقامت مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بفحصها وخلصت إلى تعديلها وحددت الأرباح بالمبالغ ٢٠٦٧٠ ج و ٧٣٢ م و ٣٥١٢ ج و ١٤٦ م و ١٦٣ ج و ٦٨٦ م فى سنوات النزاع على التوالى . وإذ عارضت الشركة وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٩ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل نتيجة أعمال الشركة الطاعنة من سنوات النزاع إلى خسارة مبلغ ٦٠٥١ ج و ٦٦٣ م و ٢٣٠١ ج و ٨٥١ م و ٤١٠٠ ج و ٧١٧ م على الترتيب فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٩٨١ سنة ١٩٥٨ تجارى ضرائب الاسكندرية بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاء واعتبار أرباح الشركة فى سنتى ١٩٥١ و ١٩٥٢ مبلغ ١٣٥١١ ج و ٨٠٠ م و ٢٦٤ ج و ٥١ م وفى سنة ١٩٥٣ خسارة مبلغ ٢٩٩٧ ج و ٧١٧ م ومن باب الاحتياط الكلى إستبعاد فرق تقييم الأوراق المالية فى كل سنة عند حساب تكلفتها فى السنة التالية مؤسسة دعواها على أن الأوراق المالية المملوكة للشركة تعتبر أصولا ثابتة وتقوم بسعر التكلفة لا بسعر السوق كما ذهبت إلى ذلك لجنة الطعن وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى من اعتبار فرق تقييم الأوراق المالية خسارة فى سنوات النزاع واعتبار أرباح المطعون عليها بالمبالغ الآتية : ١٣٥١١ ج و ٨٥٠ م و ٢٦٤ ج و ٥١ م و ٢٩٩٧ ج و ٧١٧ م وألزمت المطعون عليها المصاريف ومبلغ ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية طالبة إلغاء وتأيد قرار لجنة الطعن وقيد هذا الاستئناف



برقم ١٩٢ سنة ١٧ قضائية . وبتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وتصحيحه واعتبار القدر المحكوم به سنة ١٩٥٣ يمثل خسارة وألزمت الشركة المستأنفة المصاريف ومبالغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة للاستئناف عليها . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من وجوه ( الأول ) أنه ساير مصلحة الضرائب واعتبر الأوراق المالية التي تمتلكها الشركة من الأصول الثابتة ورتب على ذلك وجوب تقديمها على أساس سعر التكلفة . في حين أن طبيعة أعمال شركات التأمين تستلزم احتفاظها بموجود نقدي كبير أو بالأقل تكون أصولها متداولة سهلة التحويل إلى نقدية سائلة لمواجهة أعبائها مما حدا بالشارع إلى النص في المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين على أن توظف أموالها في أوراق مالية من الدرجة الأولى ، وفي حين أنه طبقاً لتعليمات مصلحة الضرائب رقم ٩ تعتبر الأوراق التي تحوزها المنشأة بقصد إعادة بيعها من الأصول المتداولة وتقوم في نهاية السنة بسعر السوق أو سعر الشراء أيهما أقل وما تحوزه منها بقصد السيطرة على غيرها من المنشآت عن طريق ما تملكه من أسهمها تظل مقومة بسعر تكلفتها والثابت أن ما تحوزه الشركة غالبية سندات حكومية مصرية أو أجنبية طبقاً للقانون الأمر الذي يباعد بينها وبين فكرة السيطرة وينبئ عليه اعتبار أوراقها من الأصول المتداولة ، وفي حين أن مصلحة الضرائب ذاتها تناقضت في طريقة تقويم أوراق الشركة من سنة لأخرى إذ قامت الشركة في سنة ١٩٥٥ باستبدال ٥٠٠٠٠٠ ج قيمة إسمية لسندات قرض وطني  $\frac{٣}{٤}$  بسندات قرض إنتاج  $\frac{٣}{٤}$  . وأضافت الفرق الناتج من هذه العملية وقدره ٦٧٩ ج و ٢٤٠ م كمشتريات أوراق مالية إلا أن المأمورية رفضت هذا الإجراء بحجة أن الأوراق المالية لا تعتبر أصلاً ثابتاً وأضافت الربح الناتج

من هذه العملية وقدره ٢٨٢٧ ج و ٨٨٠ م إلى وعاء الضريبة ( والثاني ) أنه لم يعتد بما نص عليه القرار الوزاري رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بميزانيات وحساب الأرباح والخسائر للشركات المساهمة والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ من وجوب تقدير الأوراق المالية بما لا يزيد عن قيمتها السوقية طبقا لآخر سعر رسمي في تاريخ انتهاء السنة ( والثالث ) إغفاله الاعتبارات الادارية والفنية التي تستلزم في شركات التأمين على الحياة مراعاة سعر السوق للأوراق المالية المستثمرة لأن تقدير قيمة الاحتياطي الحسابي الذي يتم بواسطة أخصائي التأمين الذي تعتمد مأمورية الضرائب يقوم على أساس مراعاة سعر الفائدة الفعلي للأوراق المستثمرة وهبوط قيمة الأوراق المالية يترتب عليه إرتفاع معدل سعر الفائدة وبالتالي إنخفاض قيمة الاحتياطي مقدرا على أساس هذا السعر .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه ، ذلك أنه وفقا للمادتين ١ و ٢٠ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين — الذي يحكم واقعة الدعوى — والمادة الخامسة عشر من لائحة التنفيذية فإن ما تحوزه شركات التأمين على الحياة من الأوراق المالية يعد من الأصول الثابتة للشركة ، والأصل فيها عدم جواز إعادة تقديرها . إذ الغرض من إلزام الشركة بحيازتها هو الاستثمار والحصول على إيراد دوري لمواجهة التزاماتها التأمينية — لا المضاربة تحقيق الربح — وإذا رأت الشركة إعادة تقديرها فإن الفرق الناتج من إعادة التقدير زيادة أو نقصا لا يجوز تحميله لحساب الأرباح والخسائر لأن هذا الحساب لا يدخل فيه إلا الفرق الناتج من البيع الفعلي وفقا لما تقتضيه المادتان ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على وجوب تقويم الأوراق المالية المملوكة للشركة بسعر التكلفة ولم يحمل حساب الأرباح فرق إعادة تقويمها بسعر السوق فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولا يغير من ذلك ما عمدت إليه مصلحة الضرائب في صدد استبدال الشركة ببعض أوراقها في سنة ١٩٥٥ لأن الاستبدال تم على أساس حصول بيع فعلي لأصل من الأصول تحقق من نتيجته ربح يخضع للضريبة ، ومردود في الوجهين الثاني والثالث ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاؤه في خصوصهما

على أن "التزام شركات التأمين على الحياة بمواعاة سعر السوق للأوراق المالية لتقدير قيمة الاحتياطي الحسابي الذي يتم بمعرفة أخصائي التأمين وبتقديم ميزانياتها على نحو معين طبقاً للوائح والقرارات المنظمة لعمليات التأمين لا يقيد المشرع الضريبي الذي يهدف إلى فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية الفعلية على ضوء أسس ووسائل خاصة أوجب اتباعها للوصول إلى تحديد حقيقة هذه الأرباح" وهي تقارير سائغة لا مخالفة فيها للقانون . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت المرعي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نهار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد  
أبو حزة مندور .

(٨٣)

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) عمل . "عقد العمل" . "الإجازات" .

المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . إجازات  
العامل . استبدالها بأيام أخرى بمقابل تقدي . شرطه . رفض الترخيص بالإجازة .  
إخلال بالتزام . تعريض العامل عنه .

(ب) عمل . "مكافأة نهاية الخدمة" .

فصل العامل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . إبرام  
العقد قبل صدور القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ . مكافأة نهاية الخدمة .  
حسابها .

(ج) فوائد . "فوائد تأخيرية" . عمل . محكمة الموضوع .

الفوائد التأخيرية . استحقاقها . شرطه .  
عمل . المرتب والمكافأة السنوية ومقابل الإجازة ومكافأة نهاية مدة الخدمة .  
مبالغ محددة بمقتضى قانون عقد العمل . سلطة القاضي التقديرية في تحديدها .  
معدومة .

١ — إجازات العامل بأنواعها عزيمة من الشارع دعت إليها اعتبارات  
من النظام العام ، وهي في نطاق المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢  
والقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز في غير الأحوال  
المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل استبدالها بأيام أخر من السنة

أو السنوات التالية ، كما لا يجوز استبدالها بمقابل نقدي ، وإلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى "عوض" ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، والقول بأن للعامل أن يتراخى بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام وهو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يدل له فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهري من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه (١) .

٢ — مؤدى ما نصت عليه المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة الثانية فقرة جديدة المضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ ، أنه إذا كان العقد مبرما قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولم ينته إلا بعد العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن مكافأة العامل من مدة الخدمة السابقة على القانون الأخير تحتسب على أساس القواعد المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وأما المدة التالية للعمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فتحتسب المكافأة منها وفقا لأحكام هذا القانون وتضاف إلى المكافأة عن مدة الخدمة السابقة ولو كانت هذه المكافأة قد بلغت الحد الأقصى المقرر في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ (٢) .

٣ — إذ اشترطت المادة ٢٢٦ من القانون المدني لاستحقاق الفوائد التأخيرية أن يكون محل الإلتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، فإن المبالغ المحكوم بها وهي مرتب شهر والمكافأة السنوية ومقابل إجازة السنة الأخيرة ومكافأة نهاية الخدمة مما يدخل في هذا النطاق ، إذ هي محددة بمقتضى قانون عقد العمل وليس للقاضي سلطة تقديرية في تحديدها .

(١) تقض ١٥/٢/١٩٦٧ — الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٢ ق — السنة ١٨ ص ٣٥٧ .

(٢) تقض ٥/٤/١٩٦٧ — الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٣ ق — السنة ١٨ ص ٧٨٢ .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن فهمه حسن ابراهيم وسمير أبو العزم ومحمود حنفى أبو العزم أقاموا الدعوى رقم ٧٣٠ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية ضد الحارس على وقف موسى حمدى وحرمة وطلبوا الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٢٧٣٥ جنيها وفوائده بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقالوا شرحا لها إن مورثهم المرحوم أبو بكر محمد أبو العزم كان يعمل كبير كتاب وقف موسى حمدى وحرمة منذ سنة ١٩٢٠ حتى توفى فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ بمرتب شهرى قدره ٤٠٠ جنيها وإذ يستحق مبلغ ١٨٧٥ جنيه قيمة مكافأة ورثتهم عن مدة عمله ٤٠٠ جنيها مرتب شهر سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، ١٢٠ جنيه المكافأة السنوية من السنة الأخيرة ، ٥٠٠ جنيه مقابل الإجازات السنوية التى لم يحصل عليها — المورث — خلال العشر سنوات الأخيرة ، ١٠٠ جنيه مصاريف العلاج و ١٠٠ جنيه تكاليف الجنازة والدفن التى جرى الوقف على دفعها لموظفيه ، فقد انتهوا إلى طلب الحكم لهم بطلباتهم . وفى ١٢/٣/١٩٦١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون بكافة الطرق القانونية عناصر دعوهم — عدم مكافأة مدة الخدمة — وصرحت للمدعى عليه بالنفى . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٢ حكمت حضوريا ( أولا ) بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعين مبلغ ١٦٥ ج ( وثانيا ) بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعية الأولى مبلغ ١٠٦ ج و ٢٥٠ م ( وثالثا ) بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعين الثانى والثالث مبلغ ١٠٦ ج و ٢٥٠ م ( ورابعا ) بإلزام المدعى عليه بالمصروفات المناسبة وبمبلغ ٢٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة للمدعين وأصفت الأخيرين من باقى المصروفات وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك



من الطلبات . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين تمديله والحكم لهم بباقي طلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٣٣ سنة ٧٩ قضائية وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وأعفت المستأنفين من المصاريف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن في خصوص الأسباب الأولى والثاني والخامس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على عدم أحقية الطاعنين لمقابل إجازات مورثهم في مدة خدمته وقصر استحقاقهم على مقابل إجازة السنة الأخيرة منها وهو منه خطأ ومخالفة للقانون لأن إجازة العامل حق له غير معلق على شرط طلبها خلال السنة المستحقة فيها ، وهي في الوقت نفسه التزام يقع على عاتق رب العمل وطالما أنه لم يثبت براءة ذمته منه فإنه يكون ملزما قانونا بمقابلته .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن إجازات العامل بأنواعها عزيمة من الشارع دعت إليها إعتبارات من النظام العام وهي في نطاق المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أيام معدودات من كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل إستبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجوز إستبدالها بمقابل نقدي ، وإلا فقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى "عوض" ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، والقول بأن للعامل أن يتراخى بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بـالتزام - هو عوض حقه لا عين حقه - بينما لا يد له فيه وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بـالتزام جوهرى من إلتزاماته التي يفرضها عليه

القانون ولزمه تعويض العامل عنه ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن مورث الطاعنين لم يطالب بإجازاته ولم يرفض المطعون عليه التصريح له بها فإنه لا يحق للورثة المطالبة بمقابلها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض مقابل الإجازات عن السنة الأخيرة التي توفى فيها المورث فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه لم يحتسب لمورث الطاعنين مكافأة عن مدة خدمته السابقة على نفاذ القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن تشريعات العمل متعلقة بالنظام العام ولا يحكمها أثر مباشر على العقود السارية وقت صدورها وبأثر رجعي في حساب مدة المكافأة فتسرى على تلك العقود الأحكام المقررة للمكافأة عن مدة الخدمة جميعها بما في ذلك المدة السابقة على صدور تشريعات العمل ولو أراد الشارع قصر المكافأة على مدة الخدمة اللاحقة لنفاذ القانون لنص على ذلك صراحة كما حدث في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت المادة الثانية منه على إنسحاب أحكام القانون المذكور على طوائف العمال المشار إليهم فيها وقصر احتساب مدة خدمتهم في حساب المكافأة على المدة التالية لنفاذه ، وإذا خلا التشريعان ٤١ لسنة ١٩٤٤ و ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من نص مماثل للنص سالف الذكر فإن مؤدى ذلك احتساب مدة خدمة مورث الطاعنين منذ التحاقه بالعمل حتى انتهاء العقد بالوفاة وهي تبلغ حوالى الأربعين عاما .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وفقا للمادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ "إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ويتخذ الأجر الأخير أساسا لحساب المكافأة" وبمقتضى القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ ولاعتبارات رآها الشارع وأفصح عنها في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — أضيفت إلى المادة الثانية من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقرة جديدة نص فيها على أنه "لا يسرى حكم المادة ٧٣ من القانون المرافق فيما يتعلق

بمكافأة مدة الخدمة السابقة على العمل به ، إلا في حدود ما كان منصوباً عليه في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ وعلى أساس الأجر وقت انقضاء العقد" وأسند العمل بها إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومؤدى ذلك ، أنه إذا كان العقد مبرماً قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولم ينته إلا بعد العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن مكافأة العامل عن مدة الخدمة السابقة على القانون الأخير تحتسب على أساس القواعد المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وأما المدة التالية للعمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فتحتسب المكافأة عنها وفقاً لأحكام هذا القانون وتضاف إلى المكافأة عن مدة الخدمة السابقة وأو كانت هذه المكافأة قد بلغت الحد الأقصى المقرر في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن مورث الطاعنين التحق بخدمة المطعون عليه منذ سنة ١٩٢٠ وتوفي في أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن المكافأة عن مدة خدمته تحتسب وفقاً للقانونين ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ و ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر المكافأة على المدة من ١٩٥٢/١٢/٧ حتى ١٩٥٩/١٠/١ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من أن مورث الطاعنين من عمال الزراعة الذين أخرجهم القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ من نطاق تطبيقه ورتب على ذلك عدم احتساب مدة خدمة المورث السابقة على صدور القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون لأن المقصود بعمال الزراعة الذين أوردتهم المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والذين لا ينتفعون بأحكامه هم العمال المباشرون للزراعة فعلاً سواء بأيديهم أو باستعمال آلات زراعية أما الموظفين الكتابيون — ومنهم مورث الطاعنين فلا يندرجون ضمن هذه الطائفة ويترتب على ذلك تطبيق أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ عليهم وبالتالي يتعين احتساب مدة خدمة المورث في ظل هذا القانون .



وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السببين الأول والثاني ،  
من أن مورت الطاعنين يستحق مكافأة عن مدة الخدمة جميعها فيكون النعي بربانته  
ليس عاملا زراعيا غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب  
الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٣/٥/١٩٦٠ حتى السداد  
مستندا في ذلك إلى أن منازعة رب العمل للطاعنين في استحقاق المبلغ الذي  
يطلبون الحكم به تجعل هذا المبلغ غير معلوم المقدار وقت طلبه ، وهذا من الحكم  
خطأ ومخالفة للقانون لأن الطاعنين قد حددوا في صحيفة إفتتاح الدعوى المبلغ  
الذي يطلبون الحكم به مع فوائده وقد قضى لهم ببعضه ولم يكن من شأن منازعة  
رب العمل في استحقاقهم لما يطلبون أن يجعل المبلغ المدعى به غير معلوم المقدار  
وقت طلبه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني  
إشترطت لاستحقاق الفوائد التأخيرية ، أن يكون محل الإلتزام مبلغا من النقود  
معلوم المقدار وقت الطلب والمبالغ المحكوم بها - وهي مرتب شهرية يستمبر  
سنة ١٩٥٩ والمكافأة السنوية ومقابل أجازة السنة الأخيرة ومكافأة نهاية  
مدة الخدمة - مما يدخل في هذا النطاق إذ هي محددة بمقتضى قانون عقد العمل  
وليس للقاضي سلطة تقديرية في تحديدها ، وإذ يخالف الحكم المطعون فيه هذا  
النظر ورفض القضاء بالفوائد إستنادا إلى أن " المبلغ المطلوب لا تحدد قيمته  
إلا إذا حكم به فعلا " فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد خالف  
القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٨٤ )

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ القضائية :

( أ ) إختصاص ” إختصاص ولائى ” . ضرائب . رسوم ” المنازعة فى تقدير الرسوم “.

المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم . عدم إختصاص مجلس الدولة بها حتى يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائى متضمنا تنظيم نظر هذه المنازعات وهو ما لم يصدر بعد . الدعوى بطالب رد رسوم دفعت بغير حق . إختصاص المحاكم العادية بها باعتبارها ذات الإختصاص العام ولو تضمنت منازعة فى تقدير الرسوم .

( ب ) رسوم . ” رسوم المجالس البلدية على المحال الصناعية والتجارية “.

القرار الذى يصدر من لجنة بحث التظلمات من الرسوم المفروضة من المجالس البلدية على المحال الصناعية والتجارية . وصفه — قانونا — بالنفاذ . هذا الوصف لا يؤدى إلى اعتباره إتهاميا بمعنى أنه لا يقبل الطعن فيه أمام المحاكم . المقصود أنه واجب النفاذ وأن الطعن فيه لا يوقف تنفيذه . قرار اللجنة برفض تظلم الممول — الذى لم يكن محل اعتراض من وزير الصحة العمومية — قابل للطعن فيه أمام المحاكم .

( ج ) دفع مالا يجب ” أحوال الرد “.

رد ما دفع بغير حق . لا محل له إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون قد أكره على الوفاء . مثال .

( د ) رسوم ” رسوم المجالس البلدية “ . دفع مالا يجب ” أحوال الرد “ . تقادم .

عدم تحديد القانون ميعادا للطعن فى قرار لجنة التظلمات من تقدير الرسوم البلدية أمام المحاكم . جواز المطالبة برد ما دفع من الرسوم بغير حق مادام الحق فى طلب الرد لم يسقط بالتقادم .

## ( هـ ) رسوم : "رسوم المجالس البلدية" . "تحديداتها" .

الأصل أن تحديد الرسوم على المحال الصناعية يكون على أساس إنتاجها الفعلي . إذا استحال الوصول إلى هذا الإنتاج كان التعديد على أحد الأسس الأخرى الواردة بالمادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بمرسوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهي تكشف عن الإنتاج الفعلي للمحل الصناعي . عدم استحقاق الرسم على الآلات أو القوى المحركة الاحتياطية التي تحمل محل مثيلاتها من الآلات الأصلية حال تعطيلها .

١ - لما كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد نص في المادة ٧٣ منه على أنه بالنسبة للمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم تظل الجهات الحالية مختصة بنظرها وفقا لقوانينها الخاصة وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي متضمنا تنظيم نظر هذه المنازعات - وكان قانون الإجراءات المشار إليه لما يصدر بعد ، فإن الدعوى المرفوعة من الشركة بطلب رد رسوم دفعت منها بغير حق إستنادا إلى المادة ١٨١ من القانون المدني وبطلب التعويض عن الأضرار التي أصابت الشركة بسبب الجزاء الإداري الذي أوقعه المجلس البلدي ضدها وفاء لهذه الرسوم ، تكون من اختصاص المحاكم العادية باعتبارها ذات الاختصاص العام حتى ولو كلفت الدعوى بأنها تتضمن منازعة في تقدير الرسوم .

٢ - وصفت المادة ١٧ من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ القرار الذي يصدر من لجنة بحث التظلمات من الرسوم المفروضة من المجالس البلدية على المحال الصناعية والتجارية - إستنادا إلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ - ولا يكون محل اعتراض من وزير الصحة العمومية بأنه نافذ ، وهذا الوصف لا يؤدي إلى اعتبار هذا القرار "إنتهائيا" بمعنى أنه لا يقبل الطعن فيه أمام المحاكم وإنما المقصود بذلك أن يكون القرار واجب النفاذ بانقضاء ميعاد الاعتراض عليه من الوزير دون أن يستعمل الوزير حقه في هذا الاعتراض وأن الطعن في هذا القرار لا يوقف تنفيذه ومن ثم فإن القرار الصادر من اللجنة سالفة الذكر برفض تظلم الممول والذي لم يكن محل اعتراض من الوزير يكون قابلا للطعن فيه أمام المحاكم ما دام لم ينص صراحة على عدم الطعن فيه .



٣ — تنص المادة ١٨١ من القانون المدني على أن من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده وأنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون قد أكره على الوفاء فإذا استخلصت محكمة الموضوع أن وفاء الشركة للبلدية بالرسوم لم يكن تبرعا بل نتيجة إكراه لحصوله تحت تأثير المحجز الذي توقع على أموالها وتحديد يوم لبيع هذه الأموال وحضور مندوب البلدية في هذا اليوم لإجراء البيع فعلا فإن هذا الاستخلاص سائغ لا مخالفة فيه للقانون لأن الإكراه بالمعنى المقصود في المادة ١٨١ يتحقق في هذه الصورة .

٤ — ما دام القانون لم يحدد ميعادا للطعن في قرار لجنة التظلمات من تقدير الرسوم البلدية أمام المحاكم فإنه يجوز المطالبة برد ما دفع من الرسوم بغير حق ما دام الحق في طلب الرد لم يسقط بالتقادم المقرر له في القانون .

٥ — مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بمرسوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ أن الأصل في تحديد الرسوم على المحال الصناعية أن يكون على أساس إنتاجها الفعلي فإذا استحال الوصول إلى هذا الإنتاج كان التحديد على أحد الأسس الأخرى الواردة في هذه المادة وهي كلها من المظاهر الخارجية التي تكشف إلى حد كبير عن مقدار الإنتاج الفعلي للمحل الصناعي . وإذا كان المشرع حين أجاز تحديد الرسم على أساس عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال قد نص صراحة على ألا يدخل في الحساب في هذه الحالة إلا ما يدار منها اعتبارا بأنه هو الذي يعبر عن الإنتاج الفعلي ، فإن الاستفادة من ذلك أن ما يوجد في المصنع من آلات إحتياطية لتعمل فقط محل مثيلاتها من الآلات الأصلية في حالة تعطلها فإنه لا يستحق عنها رسم لأن الإنتاج الفعلي لا يتغير بإدارة هذه الآلات الإحتياطية ما دامت لا تستعمل إلا في حالة توقف مثيلاتها من الآلات التي تدار بصفة أصلية . وكذلك الشأن أيضا بالنسبة لجميع القوى المحركة الأخرى الإحتياطية التي لا تستعمل إلا في حالة الطوارئ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن شركة معاصر الزيوت النباتية والمصابين - المطعون ضدها - أقامت الدعوى رقم ٢٣٢ سنة ١٩٥٧ كلى بنها على بلدية بنها ممثلة فى الطاعن ووزير الشؤون البلدية والقروية طالبة الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعها لها مبلغ ١٠٧١ ج و ٧٥٠ م من ذلك مبلغ ١٠٢٠ ج و ٧٥٠ م اقتضى منها بدون وجه حق وبالمخالفة للقانون ومبلغ ٥١ ج تعويضا لها عما أصابها من أضرار بسبب ما اتخذت معها من إجراءات جبرية وتعسفية وقالت الشركة شرحا لدعواها إنها تملك مصنعا لعصر بذرة القطن واستخراج الزيوت منها يدار بثلاث آلات مجموع قوتها ١٥٥ حصانا علاوة على آلتين أخريين احتياطيتين مشابهتين فى القوة والنوع لآلتين من الثلاث الأولى لتحل كل منهما محل شبيبتها من الآلتين العاملتين إذا أصاب أيهما خلل أو عطل وبتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أخطرها مجلس بلدى مدينة بنها بأنه ربط على المعصرة رسوما بلدية جملتها ١٤٨٥ ج و ٧٥٠ م عن السنة المالية ١٩٥٦ / ١٩٥٧ على أساس أن القوى المحركة فى المصنع ٤٩٥ حصانا ، ولما كان هذا التقدير مخالفا لأحكام المادة الأولى من المرسوم الصادر فى ٣٠ / ١٠ / ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم الصادر فى ٢٠ / ٩ / ١٩٤٨ فقد تظلمت منه فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ طالبة استبعاد الآلتين الاحتياطيتين على أساس أن الرسم لا يفرض إلا على الآلات المدارة فعلا والتي سددت الشركة الرسم المستحق عنها وقدره ٤٦٥ ج إلا أن المجلس أبلغها فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ بحفظ تظلمها وطالبها بسداد باقى الرسم المقدر عليها وقدره ١٠٢٠ ج و ٧٥٠ م ثم أوقع ضدها فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ حجرا إداريا على مشتملات المعصرة وحدديوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٧ لبيع المحجوزات فاضطرت لسداد هذا المبلغ حافظا لنفسها الحق فى استرداده لأنه دفع بغير حق ثم رفعت دعواها بطلب رده مع التعويض - دفع المجلس بعدم اختصاص المحاكم العادية ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى المادة ١٨ من قانون نظام القضاء وأسس هذا الدفع

على أن الشركة وإن كيفت دعواها بأنها استرداد للرسوم التي دفعتها بغير حق إلا أن الدعوى في حقيقتها منازعة في أساس ربط هذه الرسوم والهدف منها الوصول إلى إلغاء الأمر الإداري الصادر بفرض تلك الرسوم ووقف تنفيذه وهو ما يتمتع على المحاكم المدنية نظره وأنه إذ كان المشرع قد رسم طريقا للنظم من الرسوم المقدرة وقد سلكته الشركة ورفض تظلمها فإن قرار اللجنة برفضه يكون نافذا وقال المجلس عن الموضوع إن الرسم يستحق على جميع ما بالمعصرة من آلات سواء كانت تدار بصفة أصلية أو احتياطية وبتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٩ قضت محكمة أول درجة (أولا) برفض الدفع المبدى من المدعى عليهما وباختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى (ثانيا) وقبل الفصل في الموضوع بنذب مهندس من مكتب الخبراء بوزارة العدل للانتقال إلى المعصرة ومعاينة الآلات الموجودة بها لتحديد الآلات المحركة التي تدار فعلا والآلات الاحتياطية وبيان ما إذا كانت الأخيرة مشابهة للأولى فعلا وهل تدار بصفة دائمة أم عند الضرورة ولما اعتذر مكتب الخبراء عن أداء المهمة قضت المحكمة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بنذب الأستاذ المختص بتدريس مادة الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة بجامعة القاهرة لأداء المأمورية المبينة بالحكم السابق فقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن مجموع القوة المحركة للمصنع الواجب احتسابها ١٥٥ حصانا وأنه يوجد بالمصنع ما كينة قوة ٩٠ حصانا وأخرى قوة ٤٠ حصانا مشابهي لما كينتين أخرتين من الماكينات التي تدار بصفة أصلية ولا تحتسب قوتها لأنهما وضعتا بصفة احتياطية — وبعريضة أعلنت في ٣ أبريل سنة ١٩٦٢ صححت الشركة المطعون ضدها دعواها فوجهتها بنفس الطلبات إلى محافظ القليوبية بصفته رئيس مجلس بلدى بنها وإلى وزير الإسكان والمرافق وبتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام المدعى عليهما المذكورين بصفتهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٢٠ ج ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٥٣٦ سنة ٧٩ ق طالبين إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بقبول الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها . وفي ٢٠ يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٦٣ قرر رئيس مجلس مدينة بنها بصفته ممثلا للبلدية بالظعن في هذا



الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم وتمسكت بهذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الاختصاص الوظيفى ذلك إنه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر فى ١٩٥٩/٦/٢٤ برفض الدفع بعدم إختصاص المحاكم المدنية ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على ما قاله من أن الدعوى لا تعدو أن تكون مطالبة برد رسوم اقتضتها الحكومة من الشركة بغير حق وعلى خلاف أحكام القانون وبتعويض عن الإجراءات التعسفية التى اتخذت ضدها ولم تتعرض الشركة فيها لطلب إلغاء أو تأويل القرار الإدارى — وهذا من الحكم خطأ فى القانون لأن طلب استرداد مبلغ الرسم ليس إلا طعنا وتعقيبا على قرار لجنة التظلمات الذى استندت إليه البلدية فى إقتضائها هذا الرسم وإذ كان هذا الطلب يتضمن فى واقع الأمر طلب إلغاء قرار اللجنة المذكور فإن المحكمة إذ قبلته وقضت برفض الدفع بعدم إختصاصها ولائيا بنظره تكون قد نصبت نفسها جهة طعن على قرار لجنة إدارية ذات إختصاص قضائى بالمخالفة لنص المادة ١١ من القانون ٥٥ سنة ١٩٥٩ الصادر بتنظيم مجلس الدولة فضلا عن أنه لو صححت مساءلة البلدية عن المخالفات القانونية التى تنشأ عن قرارات لجنة التظلمات فإن جهة القضاء الإدارى هى التى تختص دون غيرها بنظر دعاوى المسؤولية التى ترفع عنها عمالا بالمادة ٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك بأن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والفروية خول فى المادة ٢٣ منه للمجالس البلدية كل منها فى دائرة إختصاصه سلطة فرض رسوم فى حالات بينها منها الرسوم على المحال الصناعية والتجارية ونص على أن تعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها . . . وقد صدر لهذا الغرض مرسوم بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ونص فى المادة العاشرة منه على أن تؤلف فى كل مجلس لجنة للقيام بعملية حصر المحال والعقارات وغيرها من الأشياء الميينة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتقدير الرسوم البلدية على كل منها . . . وبين فى المادة ١١ كيفية تشكيل هذه اللجنة ونص فى المادتين ١٢ و ١٣ على أن تقدم

اللجنة كشوف الحصر والتقدير إلى رئيس المجلس وأوجب على رئيس المجلس إخطار كل ممول بخطاب موسى عليه بقيمة الرسوم التي قدرت عليه ونص في المادة ١٤ على أن لكل ممول الحق في أن يرفع إلى المجلس بخطاب موسى عليه تظالما من الرسوم المقدرة عليه في مدى الخمسة عشر يوما التالية لإنقضاء مدة عرض الكشوف المبينة في المادة ١٣ وأوجب في المادة ١٥ على المجلس عرض التظلمات مع كشوف الحصر على اللجنة المبين تشكيلها في هذه المادة كما أوجب في المادة ١٦ على هذه اللجنة مراجعة كشوف الحصر والتقدير وفحص التظلمات وتقرير ما تراه من الإعفاء أو الرفع أو التعديل على أن يتم ذلك في مدى خمسة وأربعين يوما من تاريخ التظلم ، ونصت المادة ١٧ على أن لوزير الصحة العمومية في مدى شهرين من تاريخ إبلاغه قرارات اللجنة المشار إليها في المادة السابقة أن يطلب إعادة النظر في تلك القرارات إذا رأى أن هناك أسبابا تستدعي ذلك ، وعلى اللجنة أن تعيد بحث المسألة وأن تتخذ بشأنها قرارا يكون نهائيا فإذا إنقضى الشهران دون أن يطلب الوزير إعادة النظر في القرارات أصبحت نافذة ولما كان وصف القرار الذي يصدر من لجنة بحث التظلمات ولا يكون محل اعتراض من الوزير بأنه نافذ لا يؤدي إلى إعتباره إتهائيا بمعنى أنه لا يقبل الطعن فيه أمام المحاكم وإنما المقصود بذلك أن يكون القرار واجب النفاذ باتقضاء ميعاد الاعتراض عليه من الوزير دون أن يستعمل الوزير حقه في هذا الاعتراض وأن الطعن في هذا القرار لا يوقف نفاذه—لما كان ذلك فإن القرار الصادر من اللجنة برفض تظلم الشركة المطعون ضدها والذي لم يكن محل اعتراض من الوزير يكون قابلا للطعن فيه أمام المحاكم مادام لم ينص صراحة على منع الطعن فيه ، ولما كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة والذي صدر هذا القرار في ظله قد نص في المادة ٧٣ منه على أنه بالنسبة للمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم تظل الجهات الحالية مختصة بنظرها وفقا لقوانينها الخاصة وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي متضمنا تنظيم نظر هذه المنازعات وكان قانون الإجراءات المشار إليه لما يصدر إلى الآن وكانت الدعوى المرفوعة من الشركة تتضمن طلب رد رسوم دفعت منها بغير حق واستندت الشركة في هذا الاسترداد إلى المادة ١٨١ من القانون المدني كما تضمنت الدعوى طلب التعويض عن الأضرار التي أصابت الشركة



بسبب المجز الإداري الذي أوقعه المجلس البلدي ضدها وفاء لهذه الرسوم فإن المحاكم العادية بإعتبارها ذات الإختصاص العام تكون المختصة بالفصل في هذه الدعوى حتى ولو كلفت بأنها تتضمن منازعة في تقدير الرسوم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا النظر وقضى على أساسه برفض الدفع بعدم إختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى لا يكون مخالفاً للقانون وبالتالي يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه استند في إلزام المجلس البلدي برد مبلغ ال ١٠٢٠ جنيهاً إلى المادة ١٨١ من القانون المدني وفي سبيل التدليل على انطباق هذه المادة انتهى إلى اعتبار حق البلدية في إقتضاء هذا المبلغ لم يكن له وجود أصلاً وهو حسب تعبير الحكم دين منعدم من الأصل كما اعتبر أن وفاء الشركة المطعون ضدها للبلدية بهذا المبلغ مشوب بالإكراه الذي يتمثل في توقيع المجز على أموالها وتحديد يوم لبيعها وحضور مندوب في هذا اليوم لإجراء البيع وهذا من الحكم خطأ في القانون ذلك أن الدين الذي أوفى به الطاعن كان له وجود عند الوفاء به وكان وجوده مستمداً من سند قانوني واجب النفاذ هو قرار لجنة التظلمات الذي أصبح نهائياً بعدم الطعن فيه أمام جهة القضاء المختصة ومن ثم فقد كان وفاء الشركة بالمبلغ محل النزاع وفاء صحيحاً لدين قائم في ذمتها كما أن إجراءات التنفيذ التي اتخذتها البلدية ضد الشركة قد اتخذت استناداً إلى قرار لجنة التظلمات الذي أصبح نهائياً وواجب النفاذ ومن ثم فقد كانت هذه الإجراءات مشروعة قصد منها تحقيق غرض مشروع واتخذت بالاستناد إلى قانون المجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم فلا يمكن اعتبار الوفاء الناتج عنها مشوباً بعيب الإكراه ويكون الحكم المطعون فيه إذ طبق على واقعة النزاع المادة ١٨١ من القانون المدني قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد استند في قضائه بإلزام المجلس بمبلغ ال ١٠٢٠ جنيهاً إلى أن البلدية إقتضته من الشركة على أنه ومم مستحق عليها مع أنه غير مستحق



وفقا للتطبيق الصحيح للقانون الذي يفرض الرسم وأن الرسم الصحيح الواجب اقتضاؤه هو مبلغ ٤٦٥ جنيها وقد أدته الشركة وأنها قد أكرهت على أداء مبلغ الـ ١٠٢٠ جنيها زياده على المبلغ المستحق عليها بتوقيع الجز الإداري على أموالها وتحديد يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٨ لبيعها وحضور مفتش التحصيل في هذا اليوم لإجراء البيع — وأنه قد ثبت أن هذا المبلغ الذي دفعته الشركة للمجلس قد دفع بغير حق ومن ثم فإنه يجب عليه رده طبقا للمادة ١٨١ من القانون المدني — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه برد المبلغ لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأنه وقد انتهى الحكم إلى أن مبلغ الـ ١٠٢٠ جنيها لم يكن مستحقا أصلا للبلدية وفقا للتطبيق الصحيح للقانون الذي يفرض الرسوم البلدية على المحال الصناعية وأن الشركة المطعون ضدها قد أكرهت على الوفاء به بعد أن حجزت البلدية على أموالها وحددت يوما لبيعها وحضر مندوب البلدية في هذا اليوم لإجراء البيع فإن البلدية تلتزم برد هذا المبلغ بالتطبيق لنص المادة ١٨١ من القانون المدني التي تنص على أن من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده وأنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون قد أكره على هذا الوفاء — واستخلاص محكمة الموضوع أن الوفاء لم يكن تبرعا بل نتيجة إكراه من أنه تم تحت تأثير الجز الذي توقع على أموال الشركة الموفية وتحديد يوم لبيع هذه الأموال وحضور مندوب البلدية في هذا اليوم لإجراء البيع فعلا هو استخلاص سائع ولا مخالفة فيه للقانون لأن الإكراه بالمعنى المقصود في المادة ١٨١ يتحقق في هذه الصورة ولا محل لتحدي الطاعن بصدور قرار واجب النفاذ من لجنة فحص التظلمات يفرض هذا الرسم ما دامت المحكمة قد انتهت إلى أن تقدير الرسم على النحو الذي قدره هذا القرار يخالف التطبيق الصحيح للقانون وإلى أن المبلغ الذي ألزم البلدية برده لم يكن مستحقا أصلا بحسب القانون في ذمة الشركة الموفية . أما ما أثاره الطاعن بشأن إتهائية قرار اللجنة فردود بما سبق الرد به على السبب السابق وبأنه ما دام القانون لم يحدد ميعادا للطعن فيه أمام المحاكم فإنه يجوز المطالبة برد ما دفع من الرسوم بغير حق ما دام الحق في طلب الرد لم يسقط بالتقادم المقرر له في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه صدر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه وفي بيان ذلك يقول إن البلدية أخطرت الشركة بالرسوم المستحقة على المصنع عن سنة ١٩٥٧/٥٦ والبالغة ١٤٨٥ جنيه باعتبار أن القوى المحركة الموجودة به تبلغ ٤٩٥ حصانا وأن الرسم المستحق على الحصان ٣ جنيه ولم تقبل الشركة هذا التقدير ورفعت عنه تظلما إلى اللجنة المنصوص عنها في المادة ١٥ من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وقد نظرت اللجنة التظلم وإنتهت بـجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ إلى رفضه وتأييد تقدير البلدية وأخطرت الشركة بهذا القرار في ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ إلا أنها لم تطعن عليه في الموعد القانوني فأصبح بذلك نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه لصدوره من لجنة ذات اختصاص قضائي ولكن الشركة عادت ورفعت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه بطلب الحكم بعدم أحقية البلدية لما زاد على مبلغ ٤٦٥ جنيها من قيمة الرسوم وأحققتها في إستراداده هادفة من وراء ذلك إلى التخلص من قرار اللجنة النهائي الذي قرر مديونيتها بكامل المبالغ التي اقتضتها البلدية وإذا كانت المنازعة الصادر بشأنها الحكم المطعون فيه هي بذاتها المنازعة التي فصلت فيها اللجنة سواء من حيث الخصوم أو المحل أو السبب فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني، وأنه وإن كانت البلدية قد تمسكت بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إنها تستند في ذلك إلى المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والتي تجيز الطعن بالنقض في هذه الحالة ولو لم يسبق التمسك بحجية الحكم السابق .

وحيث إن هذا النعي مردود بما تقدم ذكره في الرد على السببين السابقين من أن القرار الصادر من لجنة فحص التظلمات برفض تظلم الشركة المطعون ضدها لا يعتبر إنتهائيا بحيث يتمتع الطعن فيه أمام المحاكم ولا يحول دون مطالبة الشركة المطعون ضدها برد الرسوم التي دفعتها بغير حق طالما أن حقها في إسترادادها لم يسقط بالتقادم .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله في بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه

أقام قضاءه بأحقية الشركة المطعون ضدها في إسترداد المبلغ المطالب به على أسباب مؤداها إن الرسوم البلدية تحدد على أساس قوة الآلات التي تدار بالمصنع فعلا مستندا في ذلك إلى نص المادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بمرسوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهذا الذي قاله الحكم لا يستقيم وصرح نص المادة المذكورة الذي يقضى بأن يكون تحديد الرسوم على أساس القوى المحركة الموجودة بالمحل الذي تقدر عليه الرسوم سواء كان يجري تشغيلها فعلا وفي جميع الأوقات أم أعدت لمواجهة طوارئ العمل وإن خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن المادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدلة بمرسوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ قد نصت في فقرتها الثانية على أنه " بالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس إنتاجها الفعلي فإذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة في هذه المحال أو عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال التي تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة التجارية للمكان الذي تشغله " ومفاد ذلك أن الأصل في تحديد الرسوم على المحال الصناعية أن يكون على أساس إنتاجها الفعلي فإذا استحال الوصول إلى هذا الإنتاج كان التحديد على أحد الأسس الأخرى الواردة في هذه المادة وهي كلها من المظاهر الخارجية التي تكشف إلى حد كبير عن مقدار الإنتاج الفعلي للمحل الصناعي ، وإذا كان المشرع حين أجاز تحديد الرسم على أساس عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال فقد نص صراحة على ألا يدخل في الحساب في هذه الحالة إلا ما يدار منها اعتبارا بأنه هو الذي يعبر عن الإنتاج الفعلي ، فإن الاستفادة من ذلك أن ما يوجد في المصنع من آلات احتياطية لتحل فقط محل مثيلتها من الآلات الأصلية في حالة تعطلها فإنه لا يستحق عنه رسم لأن الإنتاج الفعلي لا يتغير بإدارة هذه الآلات الاحتياطية



ما دامت لا تستعمل إلا فى حالة توقف مثيلتها من الآلات التى تدار بصفة أصلية فلا يزداد عدد الآلات بإدارتها ، وكذلك الشأن أيضا بالنسبة لجميع القوى المحركة الأخرى الاحتياطية التى لا تستعمل إلا فى حالة الطوارئ — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذا النظر ولم يعتبر الرسم البلدى مستحقا إلا على الآلات التى تبين من تقرير الخبير أنها تدار فعلا فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

—

## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشيشى ، ومحمد سيد  
أحمد حامد .

(٨٥)

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) نقض . "الخصوم فى الطعن" . "بطلان الطعن" . بطلان . دعوى .  
" دعوى الإستحقاق الأصلية ودعوى الاستحقاق الفرعية " .

بطلان الطعن بالنسبة لبعض الخصوم — فى دعوى الاستحقاق الأصلية —  
يقصر أثره عليهم بخلاف دعوى الاستحقاق الفرعية ، إذ لم يوجب القانون فى دعوى  
الاستحقاق الأصلية ما أوجبه فى دعوى الاستحقاق الفرعية من اختصاص  
أشخاص معينين .

(ب) التزام . "تضام المدينين" .

ليس فى القانون ما يمنع من مسئولية مدينين متعددين عن دين واحد . تضام  
هؤلاء المدينين فى الدين دون تضامن بينهم مسئولية كل منهم عن كل الدين والدائن التنفيذ به  
كله قبل أيهما .

(ج) إثبات . " إجراءات الإثبات " . خبرة . " الاستعانة بخبير  
استشارى " .

عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم إلى طلب الاستعانة بخبير  
استشارى .

١ — متى كانت الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه دعوى استحقاق  
أصلية رفعت بعد رسو المزداد وليست دعوى استحقاق فرعية مما تنص عليه

المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات ، فإن بطلان الطعن بالنسبة لبعض الخصوم يقتصر أثره عليهم ذلك بأن القانون لم يوجب في دعوى الاستحقاق الأصلية ما أوجبه في دعوى الاستحقاق القومية من اختصاص أشخاص معينين بحيث يترتب على بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم بطلانه بالنسبة للجميع .

٢ — متى كان الحكم قد اعتبر الطاعة بمقتضى الإقرار الموقع منها والذي تعهدت فيه بسداد جميع دين البنك قبل زوجها ، مدينة منضمة إلى زوجها المدين الأصلي ورتب على ذلك جواز مطالبة البنك الدائن لأى منهما بكل الدين ، فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه إذ ليس فى القانون ما يمنع من مسئولية مدينين متعددين عن دين واحد فيكون هؤلاء المدينون متضامين فى هذا الدين دون أن يكون هناك تضامن بينهم ويكون كل منهما مسئولا عن كل الدين ويستطيع الدائن التنفيذ به كله قبل أيهما .

٣ — لا إلزام على محكمة الموضوع فى أن تجيب الخصم إلى طلب الاستعانة بنخب استشارى إذ الأمر فى إجابة هذا الطلب وعدم إجابته متروك لتقديرها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠ كلى الفيوم على المطعون ضدهم تطالب الحكم لها بثبوت ملكيتها إلى حصة قدرها  $\frac{1}{11}$  ٩ قيراطا من ٢٤ قيراطا شائعة فى المنزل المبين الحدود والمعالم بصحيفتها وإلغاء إجراءات التنفيذ التى اتخذها المطعون ضده الثانى ( بنك التسليف ) على هذا القدر بما فيها محضر مرسى المزايد الصادر لصالح المطعون ضده الأول بمجلسة المزايدة المنعقدة بمديرية الفيوم بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ واعتبار هذه الإجراءات كأن لم تكن وشطب نحو كافة التسجيلات المترتبة عليها وقالت الطاعة فى بيان دعواها إنها تملك نصف المنزل محل النزاع بموجب عقد بيع مسجل فى ١٤/٨/١٩٤٥ ويملك زوجها



المطعون ضده الثالث النصف الآخر وأن بنك التسليف المطعون ضده الثاني أوقع حجرا إداريا على النصف المملوك لها وفاء لدين له على زوجها وأشهر بيع الحصة المطالب بها ورسا مزادها على المطعون ضده الأول وأنه إذ كانت هي غير مدينة للبنك ولم توجه إجراءات التنفيذ إليها فإن هذه الإجراءات بما فيها رسو المزاد تكون باطلة — وطلب المطعون ضدهما الأول والثاني رفض الدعوى تأسيسا على أن الطاعة قبلت الإلتزام بدين البنك قبل زوجها وذلك بموجب إقرارين موقعين منها في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ و ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وقد تم توجيه إجراءات التنفيذ إليها باعتبارها مدينة وفقا للقانون — وإذ قدم البنك المطعون ضده الثاني هذين الإقرارين إدمت الطاعة بتزويرهما وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بنسب خير من قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لمضاهاة توقيع الطاعة على التوقيع المدعى بتزويرهما وبعد أن قدم الخير تقريره مثبتا صحة هذين التوقيعين حكمت المحكمة في ٢٧/١٢/١٩٦٢ برفض الإدعاء بتزوير الإقرارين وتغريم الطاعة خمسة وعشرين جنيتها عن كل منهما لخزانة العامة ورفض الدعوى فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف وقيد استئنافها برقم ١٤٥ منة ١ قضائية — وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعنت الطاعة في قضائها بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت في الأولى الرأي برفض الطعن وانتهت في الثانية إلى طلب بطلانه وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها الأخير.

وحيث إن مبنى دفع النيابة ببطلان الطعن هو أن الطاعة لم تقم بإعلانه إلى ورثة المدين المطعون ضده الثالث وأنه لما كانت الدعوى دعوى استحقاق أصلية فإنه يجب طبقا للمادة ٧٠٥ من قانون المرافعات إختصاص المدين أو ورثته فيها ويترتب على عدم إعلان هؤلاء الورثة بالطعن بطلانه بالنسبة لهم وبالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إنه يبين من ورقة إعلان الطعن المؤرخة ٣١/٧/١٩٦٥ أن المطعون ضده الثالث صوفي فراج لم يعلن لوفاته من شهرين سابقين على ذلك التاريخ — ولما كان الطعن قد رفع في ١٠ فبراير سنة ١٩٦٤ وأدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون وكانت

المادة ۲/۳ من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ۲۲ يوليو سنة ۱۹۵۶ قد نصت على اتباع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة ۴۳۱ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ۴۰۱ سنة ۱۹۵۵ الذي أنشأ هذه الدوائر قد أوجبت على الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وكان مقتضى نص بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية المشار إليه ونص المادة ۱۱ من قانون إصداره أن ميّاد الخمسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من تاريخ نشره في ۲۲ يوليو سنة ۱۹۶۵ وإذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعنة بإعلان ورثة المطعون ضده الثالث خلال هذا الميّاد وحتى انقضى الميّاد الذي منحه لها القانون رقم ۴ لسنة ۱۹۶۷ وهو ۱۵ يوماً تبدأ من تاريخ نشره في ۱۱ مايو سنة ۱۹۶۷ فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ۴۳۱ من قانون المرافعات سالفه الذكر والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة لورثة المطعون ضده الثالث ، ولما كانت الدعوى الصادرة فيها الحكم المطعون فيه هي دعوى إستحقاق أصلية رفعت بعد رسو المزداد وليست دعوى إستحقاق فرعية مما تنص عليه المادة ۷۰۵ من قانون المرافعات فإن أثر هذا البطلان يقتصر حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة على هؤلاء الورثة الذين لم يعلنوا بالطعن ولا يمتد إلى غيرهم من المطعون ضدهم الذين صح إعلانهم به ذلك أن القانون لم يوجب في دعوى الإستحقاق الأصلية ما أوجبه في دعوى الإستحقاق الفرعية من إختصاص أشخاص معينين بحيث يترتب على بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم بطلانه بالنسبة للجميع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثاني .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن القانون ۳۰۸ لسنة ۱۹۵۵ ينحول الدائن المسموح له بإجراء التنفيذ بالطريق الإداري إتخاذ هذه الإجراءات ضد مدينه فقط ولذلك كان يتعين على



المطعون ضده الثانى ( بنك التسليف ) التنفيذ على نصف المنزل المملوك لمدينة  
 "المطعون ضده الثالث" دون النصف الآخر المملوك لها وأنه بفرض صحة الإقرارين  
 المتقدمين من البنك الدائن والذين ادعت تزويرهما فإن ما جاء بهما لا يعدو أن  
 يكون ضمنا عاديا منها لزوجها المطعون ضده الثالث فلا يجوز للبنك أن يرجع عليها  
 على أساس هذا الضمان إلا بعد تجريد زوجها المدين وإذ اعتبرها الحكم المطعون  
 فيه مدينة أصلية لبنك التسليف دون أن يبين ماهية الالتزام المنسوب لها وهل  
 يعتبر ضمنا عاديا أو اشتراكا في المديونية أو مديونية بالتضامن أو ضمنا بالتضامن  
 مع ما لهذا البيان من أثر في نتيجة الحكم فإنه يكون مشوبا بالقصور علاوة على  
 مخالفته للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما جاء بتقريرات الحكم المطعون فيه من  
 "أنه وقد ثبت للحكمة صحة توقيعات المستأنفة ( الطاعنة ) على الإقرارين المطعون  
 عليهما فإنه يكون قد ثبت كذلك مديونيتها لبنك التسليف (المطعون ضده الثانى)  
 في المبالغ الواردة بهذين الإقرارين وهى المنفذ بها ضدها هى وزوجها المدين  
 الأصيل" هذا الذى قرره الحكم يفيد أنه اعتبر الطاعنة بمقتضى الإقرارين الموقعين  
 منها والذين تعهدت فيهما شخصيا بسداد جميع دين البنك قبل زوجها المطعون  
 ضده الثالث مدينة منضمة إلى زوجها المدين الأصيل ومن ثم يكون للدائن  
 مطالبة أى منهما بكل الدين ، وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه إذ ليس  
 فى القانون ما يمنع مسئولية مدينين متعددين من دين واحد نحو دائن واحد فيكون  
 هؤلاء المدينون متضامنين فى هذا الدين دون أن يكون هناك تضامن بينهم ويكون  
 كل منهما مسئولا عن كل الدين ويستطيع الدائن التنفيذ به كله قبل أيهما -  
 لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم المطعون فيه يحمل الرد الضمنى على دفاع  
 الطاعنة بأنها كفيفة لا مدينة أصلية فإن النعى بهذا السبب يكون فى جميع ما تضمنته  
 على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى  
 التسبيب وفى بيان ذلك تقول إنها دلت على صحة طعنها بالتزوير فى الإقرارين  
 المنسوبين إليها بإعدام صلتها بالدين المشار إليه فيهما وانعدام العلة من التزامها به  
 وقالت إنه لو صح أن البنك طلب منها الالتزام بهذا الدين وإصدار هذين



المحزرين لهذا الغرض لكانت هناك مكاتبات بينها وبين البنك بهذا الشأن وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يجعله مشوبا بالقصور. ويتحصل السبب الثالث فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه التخاذل والتناقض ذلك أنه رد على طلب الطاعنة الاستعانة بخبير استشارى بأن تقرير الخبير المعين فى الدعوى بنى على أسس فنية سليمة تكفى لحمله ولاقتناع المحكمة بصحة النتيجة التى انتهى إليها وأن الطاعنة لم توجه إلى هذا التقرير أى مطعن سوى ما قرره من أن هذا الخبير هو خير كىأتى — وهذا الذى قرره الحكم كان يستدعى حتما السماح للطاعنة بالاستعانة بالخبير الاستشارى مادامت قد أبانت للمحكمة بأن الخبير الذى عينته ليس له دراية بفن بحث الخطوط وإذ لم تجبها المحكمة إلى هذا الطلب فإنها تكون بذلك قد حرمتها من تقديم الدليل على صحة طعنها على تقرير الخبير المعين فى الدعوى فما كان يصح بعد ذلك أن تأخذ عليها المحكمة عدم تقديمها هذا الدليل وإذ فعلت فإن حكمها يكون متخاذلا ومتناقضا .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير سديد ذلك أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه قد اعتمدا فى القضاء بصحة الإقرارين المدعى بتزويرهما على ( أولا ) تقرير الخبير المعين فى الدعوى والذى رأت محكمة الموضوع أنه بنى على أسس فنية صحيحة وأسباب سائغة تكفى لحمله ولتحصيل إقتناع المحكمة بصحة النتيجة التى انتهى إليها ( ثانيا ) نتيجة المضاهاة التى أجرتها بنفسها المحكمة الابتدائية ومن بعدها المحكمة الاستئنافية والتى جاءت مؤكدة للنتيجة التى انتهى إليها الخبير ( ثالثا ) أن إحدى الورقتين المدعى تزويرهما وهى الورقة المؤرخة ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ تحمل توقيع زوج الطاعنة بإمضائه كشاهد عليها وقد أقر الزوج أمام المحكمة بمجاسة ٩ مارس سنة ١٩٦١ بصدور هذا التوقيع منه ( رابعا ) أن الطاعنة أمنت دعواها على أنها لم تعلن بإجراءات الجزاء العقارى الإدارى وبإجراءات البيع ولم تعلن بها وقد ثبت للمحكمة أنها أخطرت بهذه الإجراءات وامتنعت عن استلام الإخطارات الخاصة بذلك وأن هذه الإجراءات كانت موجهة إليها شخصيا باعتبارها مدينة أصلية كما كانت موجهة إلى زوجها وأنها أى الطاعنة قد وقعت بامضائها على محضر حجز المنقولات المؤرخ فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٧ وفاء الذات دين البنك وكان توقيعها على هذا المحضر باعتبارها مدينة

وحارسة — ولما كانت هذه الأدلة والقرائن التي استندت إليها محكمة الموضوع من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من صحة الورقتين المدعى بتزويرهما وكانت عبارات هاتين الورقتين الموقع عليهما من الطاعنة بإمضاءها صريحة في أنها قبلت الالتزام شخصيا بدين البنك قبل زوجها وتعهدت بسداده فإن المحكمة لم تكن بعد ذلك بحاجة لتحقيق دفاع الطاعنة بانعدام حلة التزامها بهذا الدين أو الرد على هذا الدفاع بأكثر مما ورد في حكمها . لما كان ذلك وكان لا إلزام على محكمة الموضوع في أن تجيب الخصم إلى طلب الاستعانة بخبير استشاري إذ الأمر في إجابة هذا الطلب وعدم إجابته متروك لتقديرها وكان لا تناقض ولا تناذل فيما ردت به المحكمة على هذا الطلب بل إن فيما قررت من اقتناعها بصحة توقيعات الطاعنة على الإقرارين المدعى بتزويرهما من المضاهاة التي أجراها الخبير والمضاهاة التي أجرتها هي بنفسها ما يسوغ رفض ذلك الطلب فإن النعي بالسببين الثاني والثالث لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدليل مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض ويتعين لذلك رفض الطعن بالنسبة للطعون ضدهما الأول والثاني .

## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صادق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٨٦ )

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٤ القضائية :

مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "مسئولية جهة الإدارة عن المرافق العامة" .  
حكم . "قصور . ما يعد كذلك" .

مسئولية الحكومة عن تعريض الأضرار التي تلحق بالأفراد بسبب الاضطرابات والقتال .  
مناطها ثبوت امتناع القائمين على شئون الأمن عن القيام بواجباتهم وتقصيرهم في إدارتها تقصيرا  
يمكن وصفه في الظروف التي وقع فيها الحادث بأنه خطأ . عدم بيان الحكم مظهر تهاون رجال  
الأمن في تفريق المتظاهرين ودليله على ذلك عيب في السبب .

لا تقوم مسؤولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق بالأفراد بسبب  
الاضطرابات والقتال إلا إذا ثبت أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا  
عن القيام بواجباتهم وقصروا في إدارتها تقصيرا يمكن وصفه في الظروف التي وقع  
فيها الحادث بأنه خطأ (\*) . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقوع  
الخطأ في جانب وزارة الداخلية على أن رجال الأمن التابعين لها قد تهاونوا  
في العمل على تفريق المتظاهرين وفي اتخاذ الاحتياطات لتفادي وقوع الاشتباك  
بينهم دون أن يبين الحكم مظهر هذا التهاون ويورد دليله عليه وبخاصة بعد  
بعد أن سجل الحكم الإبتدائي — الذي أيده الحكم المطعون فيه — في تقريراته  
أن رجال الشرطة قد تدخلوا إثر ثورة الجمهور على حكم لعبة الكرة لتفريق  
المتظاهرين ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد حصول الاشتباك بين

(\*) راجع نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٦٥ و ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مج المكتب الفني ص ١٦  
ص ٦١٤ و ١٠٨٢ على التوالي ونقض ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ ص ١٧ ص ٥٣٦ .



لجمهور ورجال الشرطة وزيادة الشغب نتيجة حتمية لتهاون رجال الأمن في أداء أعمال وظيفتهم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على وزارة الداخلية ” الطاعنة ” الدعوى رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ مدنى كلى بور سعيد طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . وقال بيانا لدعواه إن الشغب الذى أحدثه الجمهور فى ملعب بورسعيد يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٦٠ لمناسبة نتيجة مباراة لكرة القدم قد جاوز نطاق الملعب وامتد إلى بعض أحياء المدينة وأدى ذلك إلى تحطيم المتظاهرين لمحله وسرقة بضائعه وأدواته وذلك على ما هو ثابت فى دعوى إثبات الحالة رقم ٣٧ سنة ١٩٦٠ مستعجل بورسعيد وأنه إذ كان الضرر الذى لحقه قد حدث بسبب تقصير وإهمال رجال الأمن العام فى القيام بواجباتهم وكانت وزارة الداخلية مسئولة عن أعمالهم بإعتبارهم تابعين لها فقد أقام عليها الدعوى بطلب إلزامها بتعويض الضرر الذى لحقه والذى قدره بالمبلغ المطالب به .

وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة بورسعيد الابتدائية بإلزام وزارة الداخلية بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٢٨ ج و ٨٠٠ م على سبيل التعويض فاستأنفت الوزارة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٥٦ سنة ٤ ق مأمورية بورسعيد طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، كما استأنفه المطعون ضده بالإستئناف رقم ٤٣ سنة ٤ ق مأمورية بورسعيد طالبا تعديل الحكم المستأنف والقضاء له بكامل طلباته . وبعد أن ضمت تلك المحكمة الإستئنافى قضت بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٤ برفض إستئناف الوزارة وفى إستئناف المطعون ضده بتعديل الحكم المستأنف وإلزام

وزارة الداخلية بأن تؤدي للمستأنف مبلغ ٣٢٨ ج و ٨٠٠ م والمصروفات المناسبة عن الدرجتين مع رسوم دعوى إثبات الحالة وأمانة الخبير فيها — طعنت وزارة الداخلية في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الوزارة الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت الدعوى بانتفاء ركن الخطأ في جانبها وذكرت للتدليل على ذلك أن رجال الأمن في المدينة قد سارعوا بمجرد وقوع الاشتباك بين جمهور النظارة في ملعب الكرة إلى تفريقهم وأنهم اتبعوا ذلك باستدعاء القوات الاحتياطية وقوات أخرى من البلاد المجاورة ، واستطاعوا بذلك السيطرة على الموقف والقضاء على الشغب الذي كان قد إمتد إلى المدينة وأن هذا من جانب رجال الأمن هو المسلك الطبيعي للشخص العادي الذي يوجد في نفس الظروف . ولكن الحكم المطعون فيه قد أ طرح هذا الدفاع وأقام قضاءه بمسئولية الوزارة على ماقرره من أن رجال الأمن قد تهاونوا في إتخاذ الحيلة اللازمة لمنع وقوع الجرائم وأنهم بذلك قد أخطأوا وقصروا في أداء وظائفهم ، دون أن يبين الحكم وجه هذا الخطأ الذي أسنده إلى الوزارة ، وبذلك يكون معيبا بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية الوزارة الطاعنة على قوله ” أنه وقد بدأ الشغب بين فريق اللاعبين في ملعب الكرة فقد كان من المتعين على رجال الأمن أن يفتنوا لخطورة الموقف ويعملوا على تفريق المتظاهرين وإتخاذ جميع الإحتياطات لتفادي وقوع الاشتباك بينهم فإن تهاونوا في ذلك وحصل الاشتباك وزاد المهرج والشغب وإتسعت دائرته إلى داخل المدينة بغير أن يتخذ رجال الشرطة الإحتياطات اللازمة لمنع وقوع الجرائم فإن ذلك بلاشك يكون خطأ منهم وتقصيرا في أداء وظيفتهم الأساسية يستوجب مساءلتهم عما يحدث نتيجة ذلك من أضرار “ . ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الوزارة الطاعنة أسست إستئنافها على ما سبق أن دفعت به أمام محكمة الدرجة الأولى من إنتفاء ركن الخطأ في جانبها وقالت إنه لا يمكن

نسبة أى إهمال إليها فى المسلك الذى سلكته وذلك لما هو ثابت من أن قوات الشرطة المخصصة لحراسة الملعب قد سارعت إلى تفريق الجمهور واستدعت على الفور قوات إحتياطية من فرق الأمن وتمكنت تلك القوات جميعها من السيطرة على الجماهير الثائرة والقضاء على حالة الشغب التى أحدثتها — لما كان ذلك وكان يبين مما تقدم ذكره من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بوقوع الخطأ من جانب الوزارة الطاعنة على أن رجال الأمن التابعين لها قد تهاونوا فى العمل على تفريق المتظاهرين وفى إتخاذ الإحتياطات لتفادى وقوع الاشتباك بينهم دون أن يبين الحكم مظهر هذا التهاون ويورد دليله عليه وبخاصة بعد أن سجل الحكم الإبتدائى — الذى أيدىه الحكم المطعون فيه — فى تقريراته أن رجال الشرطة قد تدخلوا إثر ثورة الجمهور على الحكم لتفريق المتظاهرين . لما كان ذلك وكان مذكور الحكم من حصول الاشتباك وزيادة الهرج والشغب وإتساع دائرته إلى داخل المدينة لا يدل بذاته على حصول التهاون من رجال الشرطة فى أداء واجباتهم إذ لا تقوم مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التى تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والقتل إلا إذا ثبت أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجباتهم أو قصرُوا فى أدائها تقصيرا يمكن وصفه فى الظروف التى وقع فيها الحادث بأنه خطأ . وإذا كان الحكم المطعون فيه على ما سلف القول قد خلا من التدلِيل على حصول هذا الإمتناع أو التقصير من جانب رجال الأمن واعتبر مجرد حصول الاشتباك بين رجال الجمهور ورجال الشرطة وزيادة الهرج والشغب وإتساع دائرته نتيجة حتمية لتهاون رجال الأمن فى أداء أعمال وظيفتهم كما لم يواجه دفاع الوزارة الطاعنة الذى سجله فى أسبابه بما يقتضيه فإنه يكون معينا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد  
أبو زيد ، ومحمد صادق البشيشى .

( ٨٧ )

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) دعوى "نطاق الدعوى" . حكم .

تمسك المدعى عليه — أمام محكمة الموضوع — فى دعوى تثبيت ملكية بالتقادم  
المكسب الطويل المدة . رفض الدعوى على أساس ثبوت صحة هذا الدفـاع . عدم خروج  
المحكمة عن نطاق الدعوى .

( ب ) تقادم "تقادم مكسب" . وقف . "تملكه بالتقادم" . أشخاص  
اعتبارية .

الوقف — وهو شخص اعتبارى — أن ينتفع بأحكام التقادم المكسب الواردة  
فى القانون المدنى . هذا التقادم قرينة على ثبوت الملك لصاحب اليد . التحدى بأن العين  
لا تعتبر موقوفة إلا بصدور ائتماد شرعى بوقفها . محله عند النزاع فى وقف العين المدعى بها  
ولإنكار الوقف من جانب واضع اليد عليها .

( ج ) تقادم "تقادم مكسب" . ملكية . "ملكية شائعة" . حيازة .  
شيوع .

الشريك فى العقار الشائع أن يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد الشركاء المشتاعين  
مضى قامت حيازته على معارضة المالك لها بوضوح ودون مظنة التسامح واستمرارها دون  
إقطاع مدة خمس عشرة سنة .

١ — إذا كان مفاد دفاع المدعى عليهم فى دعوى تثبيت ملكية أنهم تمسكوا  
أمام محكمة الموضوع بتملكهم الأرض محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة

فإن محكمة الموضوع إذ حققت وضع اليد وقضت برفض الدعوى بعد أن ثبت لها صحة هذا الدفاع لا تكون قد خرجت بالدعوى عن نطاقها الصحيح أو قضت فيها على أساس دفاع لم يبدئه المدعى عليه .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض بأن الوقف بحكم كونه شخصا اعتباريا له أن ينتفع بأحكام القانون المدني في خصوص التقادم المكسب للتملك إذ ليس في القانون ما يحرمه من ذلك ولأن التقادم المكسب هو في حكم القانون قرينة قانونية قاطعة على ثبوت الملك لصاحب اليد كائنا من كان ، والقول بأن العين لا تعتبر موقوفة إلا إذا صدر بوقفها إشهاد شرعى ، لا محل للتحدى به إلا عند قيام النزاع في وقف العين المدعى بها وإنكار الوقف من جانب واضع اليد عليها .

٣ — ليس في القانون ما يمنع الشريك في العقار الشائع من أن يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد شركائه المشتاعين إذا استطاع أن يحوز هذه الحصة حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٦ كلى كفر الشيخ على المطعون ضدهم بصحيفة معلقة في ٣ و ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ طلبوا فيها الحكم بثبوت ملكيتهم إلى قطعة الأرض البالغ مساحتها ٢م ٧٠٠ شيوعا في ٩٥٥ر ٩١م ٢م الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة . وقال الطاعنون في بيان دعواهم إنهم يملكون هذه القطعة الكائنة ببندر فوه بطريق الميراث عن صلوحة مصطفى الغنية واسماعيل اسماعيل الغنية بموجب حجة شرعية وأن المطعون ضدهم

ينازعونهم بغير حق في ملكية هذه الأرض مما حدا بهم إلى رفع الدعوى بطلباتهم السالف بيانها وقد أجاب من حضر من المطعون ضدهم أمام محكمة أول درجة على الدعوى بأن العين محل النزاع مملوكة لهم ولباقي المطعون ضدهم بموجب حجة وقف شرعية صادرة من مورثهم المرحومة استيئة الخطيب وأنهم يضعون اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بندب مكتب الخبراء لتطبيق مستندات الطرفين على الأرض محل النزاع وتحقيق وضع اليد عليها وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٩/١٢/١٩٦٢ برفض الدعوى فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافهم برقم ٥٦ سنة ١٣ ق وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في قضائها بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله من وجهين ( الأول ) أن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قرر في هذه الأسباب أن الملكية تزول بعدم الاستعمال مع أن الملكية حق دائم فلا يفقد المالك ملكه مهما طال مدة عدم استعماله له اللهم إلا إذا وضع الغير يده على هذا الملك وكسب ملكيته بمضى المدة وبشرط توافر الشروط اللازمة لذلك ( والوجه الثاني ) أن الحكم المطعون فيه اعتبر الجزء الذي دخل في توسعة الشوارع المحيطة من ملك الطاعنين وحدهم مع أنه وقد ثبت أن هذا الجزء قد نزع من الأرض المشتركة بينهم وبين وقف المرحومة استيئة على الخطيب فإنه كان يجب توزيع صافي المساحة الباقية بين الشركاء المشتاعين كل بنسبة نصيبه الأصلي في الأرض . ولما كان الثابت من تقرير الخبير أن ما يملكه هذا الوقف بحسب الثابت في كتابه هو حصة قدرها خمسة قراريط شائعة أي  $\frac{5}{14}$  من عموم الأرض التي يملكها الفريقان فإن الجزء الذي ضاع منها في توسعة الشوارع كان يجب خصمه من مجموع المسطح الأصلي للأرض لا من نصيب الطاعنين وحدهم .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول غير صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أن ما قرره في صدد ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه هو قوله



”إن ناظر الوقف يضع يده منذ أكثر من ستين سنة ويؤجر هذه الأرض للغير هذا فضلا عن أن مساحة الأرض ضاقت وتغيرت معالمها فمن يضع يده إنما يحفظ لنفسه ملكية ومن تخلى عن وضع اليد حتى استولى الغير عليها فلا يلومن إلا نفسه إذا ضاقت ملكيته هذا فضلا عن أنه لم يثبت وضع يد المدعين (الطاعنين) على الأرض ولا مورثهم من قبلهم“ وهذا الذي قرره الحكم لا يفيد أنه اعتبر ملكية الطاعنين لنصيبهم في الأرض قد ضاعت بعدم استعمالهم لها وإنما باستيلاء الغير عليها — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن الوقف الذي آلت أعيانه إلى المطعون ضدهم قد كسب ملكية نصيب الطاعنين في الأرض المشتركة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فإن النعى بهذا الوجه يكون التفاتا عن الواقع الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه. والنعى بالوجه الثاني مردود بأنه ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الوقف تملك بالتقادم الطويل ما تبقى من نصيب الطاعنين في الأرض المشتركة فإنه لا يكون للطاعنين بعد ذلك شيء من صافي المساحة الباقية لأنهم قد فقدوا ملكيتهم لنصيبهم في هذه المساحة باكتساب الوقف هذه الملكية بوضع اليد المدة الطويلة.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن دفاع المطعون ضدهم الذين حضروا أمام المحكمة الابتدائية انحصر في أن ملكية العين محل النزاع قد آلت إليهم بموجب حجة الوقف الصادرة من المرحومة استيئة الخطيب في ١٠ شوال سنة ١٣٦٩ هـ وإذ كان قد ثبت من تطبيق هذه الحجة على الطبيعة أنها لا تملك المطعون ضدهم سوى حصة شائعة قدرها خمسة قراريط فإنه كان يجب الفصل في الدعوى على هذا الأساس الذي تمسكوا به وعدم الخروج عليه أما قول الحكم بأن الوقف قد تملك نصيب الطاعنين بالتقادم فإنه غير صحيح في القانون لأن العقار لا يتحول من ملك إلى وقف بمضي المدة إذ أن صفة الوقف لا ترتب على العين إلا بأشهاد شرعى من المالك ومن ثم بجهة الوقف لا تستطيع تملك الأعيان الحرة بوضع اليد مهما طال مدته.

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه قرر وهو بصدد مردد الوقائع أن المطعون ضدهم أجابوا على دعوى الطاعنين بأن العين محل

النزاع مملوكة لهم بموجب حجة وقف شرعية صادرة من مورثتهم المرحومة استتته الخطيب وأنهم يضعون اليد عليها وقدموا للتدليل على وضع يدهم المدة الطويلة المكسبة للملكية صور أحكام وعقود إيجار — ومفاد ذلك أن المطعون ضدهم قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتملكهم الأرض محل النزاع بما في ذلك نصيب الطاعنين فيها بالتقادم المكسب الطويل المدة ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ حققت وضع اليد وقضت برفض دعوى الطاعنين ، بعد أن ثبت لها أن وقف المرحومة استتته الخطيب قد كسب نصيب الطاعنين في الأرض المشتركة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فإن تلك المحكمة لا تكون قد خرجت بالدعوى عن نطاقها الصحيح أو قضت فيها على أساس دفاع لم يبداه المطعون ضدهم — والنهي في شقه الثاني مردود بأن قضاء هذه المحكمة جرى بأن الوقف بحكم كونه شخصا اعتباريا له أن ينتفع بأحكام القانون المدني في خصوص التقادم المكسب للملك إذ ليس في القانون ما يحرمه من ذلك ولأن التقادم المكسب هو في حكم القانون قرينة قانونية قاطعة على ثبوت الملك لصاحب اليد كائنا من كان ، أما القول بأن العين لا يصبح اعتبارها موقوفة إلا إذا صدر بوقفها إشهاد شرعي فلا محل للتعدي به إلا عند قيام النزاع في وقف العين المدعى بها وإنكار الوقف من جانب واضع اليد عليها .

وحيث إن حاصل الدب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون فيما انتهى إليه من أن وقف المرحومة استتته الخطيب قد اكتسب ملكية نصيب الطاعنين في الأرض المشتركة بالتقادم ذلك أن وضع يد الشريك في الشيوع على المال المشترك يعتبر على سبيل الإنابة ولا يمكن أن يترتب عليه اكتساب الملكية بالتقادم لما يشوبه من الغموض والإبهام ، ولما كان الثابت من محاضر أعمال الخبير أن العين محل النزاع كانت لغاية شهر مارس سنة ١٩٥٦ أرضا فضاء وأن أول بناء أقيم عليها أقامه صادق عطية في سنة ١٩٥٦ وقد حكم عليه جنائيا في قضية اللجنة رقم ١٧٢١ جنح فوة بإزالة هذا البناء وكانت عقود الإيجار والتحكير التي قدمها المطعون ضدهم لإثبات وضع يدهم لا تشمل كامل العقار كما أن مورث الطاعنين كان يشارك المطعون ضدهم في وضع اليد وذلك بتأجير نصيبه في الأرض إلى المرحوم متولى رجب خلال الفترة من سنة ١٩١٣ إلى

سنة ١٩٣٥ وقدم الطاعنون عقد الإيجار هذا للتجبر ولم يطعن المطعون ضدهم فيه بالتزوير فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يناقش هذا المستند ولم يذكر سبب إطرأ حله يكون مشوباً بالقصور علاوة على مخالفته للقانون على النحو السالف بيانه .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأنه ليس في القانون ما يمنع الشريك في العقار الشائع من أن يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد شركائه المشتاعين إذا استطاع أن يحوز هذه الحصة حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه قد أثبتا في تقريراتهما أن وقف المرحومة استيته الخطيب قد وضع يده على جميع أرض النزاع لمدة تزيد على ستين عاماً وأنه ظهر خلال هذه المدة بمظهر المالك للأرض كلها بإقامته بناء عليها واستغلال هذه الأرض لحساب المستحقين (المطعون ضدهم) وحدهم وذلك بطريق تأجيرها للغير دون أن يظهر أى أثر للطاعنين خلال هذه الحقبة الطويلة من الزمن وأن وضع يد الوقف قد خلا من الغموض واستدل الحكمان على ذلك بما ورد في تقرير الخبير فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد أثبت توافر شروط الحيازة المؤدية لكسب الوقف الملكية بالتقادم الطويل وما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب كافية لحمله فإنه لا عليه بعد ذلك إذا هو لم يناقش عقد الإيجار الذي قدمه الطاعنون إذ فيما أورده الحكم من أسباب ما يفيد أنه لم ير في هذا المستند ما يغير رأى المحكمة في الدعوى سيما وأن هذا العقد حسبما يقرر الطاعنون لا يتناول إلا الفترة من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٥ والمدة بين هذه السنة الأخيرة وبين تاريخ رفع الدعوى في أكتوبر سنة ١٩٥٦ تزيد على الخمس عشرة سنة اللازمة لكسب الملكية بالتقادم الطويل .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن محكمة الاستئناف لم ترد على أسباب الاستئناف إلا بما أضافته إلى أسباب الحكم الابتدائي من قولها بأن الثابت من تقرير الخبير وملحقه أن ناظر الوقف الخاضع بالمستأنف عليهم (المطعون ضدهم) هو الذي وضع



اليد على أرض النزاع وأقام عليها جراجا يشغله بالتأجير ويوزع غلته على المستحقين وقد ظل وضع يده بهذه الصفة لمدة تزيد على ستين عاما وفي هذا ما يفصح عن أن الوقف قد ظهر بمظهر المالك على جميع أرض النزاع خلال هذه الحقبة الطويلة من الزمن ويرى الطاعنون أن هذا الذي أضافه الحكم المطعون فيه لا يحمل الرد على دفاعهم لأن إقامة الجراج حصلت في مايو سنة ١٩٥٦ وقد رفعوا الدعوى في أكتوبر من السنة المذكورة وليس فيما ذكره الحكم المطعون فيه الرد على ما تمسكوا به من أن وضع يد ناظر الوقف لم يكن مستوفيا لشرائطه القانونية لعدم توافر أركانه وأن المستندات المقدمة من المطعون ضدهم ليس فيها حدود أو أطوال ثابتة تشمل العين جميعها وأنها لا تقطع بأن وضع اليد كان بنية التملك — وكان يجب على محكمة الاستئناف إذا لم تر إجراء التحقيق بنفسها أن تتحدث عن توافر أركان وضع اليد ولا تكتفى في ذلك بالاحالة إلى تقرير الخبير وملحقه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سلف الرد به على السبب السابق من أن ما قرره الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه من أن ناظر الوقف وضع يده على أرض النزاع جميعها لمدة تزيد على ستين عاما ظهر في خلالها بمظهر المالك لها كلها بدليل إقامته بناء عليها أجره للغير واستغلاله الأرض لمصلحة المستحقين وحدهم بطريق تأجيرها للغير على ما هو ثابت من تقرير الخبير الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه وأن وضع يد الوقف قد خلا من الغموض وأنه طوال هذه المدة لم يظهر أي أثر للمطعون ضدهم، هذا الذي قرره الحكان الابتدائي والمطعون فيه وما ورد في تقرير الخبير الذي أحال إليه فيه التدليل الكافي على توافرية التملك والهدوء والظهور والوضوح في وضع يد الوقف — وهي إلى جانب المدة المتصلة، الشروط اللازمة في الحياة المؤدية للتملك بالتقادم — لما كان ذلك وكان ما يقرره الطاعنون من أن الجراج أقيم في سنة ١٩٥٦ — بفرض صحته — لا يقدح في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه لأن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه قد دلل على وضع يد الوقف بنية التملك بأن ناظره

كان يؤجر الأرض محل النزاع للغير من قبل إقامة الجراج عليها وذلك على ما ثبت من تقرير الخبير وعقود الإيجار وصور الأحكام المقدمة له من المطعون ضدهم — وهو ما يكفي للتدليل على ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الوقف ظهر بمظهر المالك بغير إيس ولا غموض — لما كان ما تقدم وكان ما يشير الطاعنون في شأن المستندات التي أخذت بها محكمة الموضوع بعد أن أطمأنت إليها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

## جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد سيد أحمد حماد

( ٨٨ )

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٣ القضائية

(١) شركات ”أركان الشركة“ . نقض . ”مسائل الواقع“ . محكمة  
الموضوع .

مناط قيام الشركة وجود نية المشاركة في نشاط ذي تبعه ومساهمة كل شريك في الربح  
والخسارة . ما . تعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام  
حكمه على أسباب سائفة .

(ب) شركات ”أركان الشركة“ .

محل إعمال المادة ٥١٤ مدني هو عند قيام الشركة بتوافر أركانها ومنها نية المشاركة .  
إنتفاء هذه النية باتجاه نية الشريك إلى عدم المساهمة في تحمل مخاطر الشركة وإلى المشاركة  
في الربح فقط . عدم انطباق حكم هذه المادة .

(ج) شركات ”شركات المحاصة“ .

استتار شركات المحاصة . معناه : عدم وجودها بالنسبة للغير . ليس لها شخصية  
اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء . تصرف أحد الشركاء . مسؤوليته وحده قبل من  
تعاقده معه . للشركاء مناقشة مدير المحاصة وتكليفه بتقديم حساب عن أعمال إدارته .

١ — يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي  
تبعه<sup>(١)</sup> وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح

(١) راجع نقض ١٩٦٧/٦/٢٢ مج المكتب الفني ص ١٨ ص ١٣٣١ .



والخسارة معا . وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب تسوغه .

٢ — محل إعمال المادة ٥١٤ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا إقتصر عقد الشركة على تعيين نصيب الشركاء في الربح كان هذا النصيب هو المعتبر في الخسارة عند قيام الشركة بتوافر أركانها ومنها نية المشاركة أما إذا انتفت هذه النية باتجاه نية الشريك إلى عدم المساهمة في تحمل مخاطر الشركة وإلى المشاركة في الربح دون الخسارة فإنه لا محل لإعمال حكم تلك المادة .

٣ — المقصود باستتار شركات المحاصة هو أنه لاوجود لها بالنسبة إلى الغير وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها فإذا فقد أحد الشركاء المحاصيين مقدا مع الغير كان — وحده — المسئول عنه قبل هذا الغير دون سائر الشركاء . ولا يعنى استتار هذا النوع من الشركات أن يكون هؤلاء الشركاء بمعزل عن العملية أو العمليات التي تكونت الشركة للقيام بها بل إن لهم مناقشة مدير المحاصة فيما يجريه من أعمال لإدارة الشركة وتكليفه بتقديم حساب لهم عن هذه الإدارة<sup>(١)</sup> .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٢٢٦٦ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة على الطامن طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٦٠٠ جنيه وقال شرحا لدعواه إن الطامن اقترض منه هذا المبلغ بمقتضى إيصال مؤرخ ١٩٦٠/١/٢ لاستغلاله في

(١) راجع تقض ١٩٦٥/١١/٢ مج المكتب القنى ص ١٦ ص ٩٤٧ .

عملية توريد برتقال إلى هيئة تنمية الحاصلات والصادرات تنتهى فى يناير سنة ١٩٦٠ وتعهد بأن يرد له المبلغ المذكور فى آخر الشهر المذكور ولكنه لم يفعل فرفع هذه الدعوى عليه بطلب هذا الدين واستند إلى إيصال مؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٦٠ موقع عليه بإمضاء الطاعن ويفيد أنه تسلم من المطعون ضده مبلغ ٦٠٠ جنيه بغرض التجارة فى عملية برتقال متعاقدين عليها مع هيئة تنمية الحاصلات والصادرات وتنتهى خلال شهر يناير وتعهد الطاعن برد هذا المبلغ للمطعون ضده بمجرد الانتهاء من العملية بعد اشراك هذا المبلغ فيها على أن يكون للمطعون ضده الحق فى نصيبه فى أرباح هذه العملية . وقد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان تأسيسا على أن الإيصال المذكور يتضمن عقد شركة لم تصف بعد وأن هذه الشركة قد حققت خسارة يجب أن يتحمل المطعون ضده نصيبه فيها واضاف أنه أوفى للمطعون ضده بمبلغ ٢٢٠ جنيها وقد قبل الأخير خصم هذا المبلغ من المبلغ المطالب به وأصر على أن الطاعن أخذ منه هذا المبلغ على سبيل القرض لعل أنه حصة فى شركة بينهما وفى ١٥ يونيه سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٨٠ جنيها تأسيسا على أن الأول قد تعهد برد المبلغ للمطعون ضده عند انتهاء عملية التوريد المشار إليها فى الإيصال وقد انتهت هذه العملية فحق عليه رده فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٤٠ سنة ٨٠ ق طالبا إلغاء ذلك الحكم وأسس استئنافه على أن محكمة الدرجة الأولى لم تنف حصول المشاركة ومع ذلك قضت برد المبلغ كاملا قبل أن تفحص حسابات الشركة وتحقق من نتيجة أعمالها وفى ١٤ أبريل سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن المبلغ المشار إليه فى الإيصال حقيقة قرض لانتفاء نية المشاركة وبتقرير تاريخه ٢٧ مايو سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه الفساد فى الاستدلال حين كيف العقد الذى انطوى عليه إيصال ٢ يناير سنة ١٩٦٠ بأنه قرض مع إن التكييف الصحيح له هو أنه شركة محاصة وسمات هذه الشركة واضحة فيما تضمنه الإيصال المذكور من اتفاق المطعون ضده والطاعن

على أن يسهم الأول بحصة من المال في تنفيذ عقد توريد يرتقال معقود بين الثاني وبين إحدى الهيئات المصدرة وعلى أن يقتسم الاثنان ما قد ينشأ عن هذه العملية من أرباح ولا يخل بهذا التكييف عدم الإشارة للخسائر في الإيصال لأنه وفقا للسادة ٥١٤ من القانون المدني إذا اقتصر عقد الشركة على تعيين نصيب الشركاء في الربح كان هذا النصيب هو المعتبر في الخسارة — كما لا يخل به عدم تدخل المطعون ضده في عملية التوريد أو رقابتها لأن من خصائص شركة المحاصة أن تكون مستورة فلا يظهر في تنفيذ العقد إلا الشريك الذي عقده مع الغير . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدلى على انتفاء الشركة بعدم النص في الإيصال على الخسارة وعلى حق المطعون ضده في التدخل في عملية التوريد أو رقابتها فإنه يكون قد شابه فساد في الاستدلال علاوة على مخالفته للقانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باعتبار الإيصال المؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٦٠ منطويا على عقد قرض وليس شركة على قوله ” وحيث أن هذه المحكمة لا ترى في الإيصال موضوع الدعوى معنى الشركة أو المشاركة وليس في الفاظه أو معانيه ما يدل أو ما يؤخذ منه نية الشركة فقد تسلم المستأنف ( الطاعن ) المبلغ من المستأنف عليه ( المطعون ضده ) بغرض التجارة في عملية يرتقال تعاقد عنها المستأنف وتنتهى خلال شهر يناير الذي تحرر الإيصال في اليوم الثاني منه وتعهد المستأنف برد المبلغ بمجرد الانتهاء من العملية نظير نصيب في الأرباح فليس للمستأنف عليه حق التدخل في شئون هذه العملية أو حق الرقابة كما أنه نص فقط في الإيصال على أن يكون للمستأنف عليه نصيب في الربح دون أية إشارة للخسارة ، ومن ثم ترى المحكمة أن هذا الإيصال عبارة عن عقد قرض مع الاشتراك في الأرباح وأن المستأنف عليه قد قدم مالا للمستأنف على أن يشترك معه في الربح دون الخسارة ومن ثم يعتبر مقرضا أقرض المستأنف بفائدة تتفاوت بتفاوت الأرباح فيجب أن تسرى على ذلك أحكام القرض دون أحكام الشركة وأن لا تزيد الفوائد في أية حال على الحد الأقصى المسموح به قانونا “ وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الاستئناف قد استخلصت من عبارات إيصال ٢ يناير سنة ١٩٦٠ عدم توافر نية المشاركة بين الطاعن والمطعون ضده — لما كان ذلك وكان يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعة وأن يساهم كل شريك في هذه



التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معا وكان تعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب تسوغه — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في نفي نية المشاركة لدى الطرفين وفيما رتبته على ذلك من اعتبار إيصال ٢ يناير سنة ١٩٦٠ منطويا على عقد قرض وليس شركة على ما تضمنه ذلك الإيصال من اشتراط المطعون ضده الحصول على مبلغه كاملا عند انتهاء عملية توريد البرتقال التي دفع هذا المبلغ لاستثماره فيها واشتراطه المشاركة في الربح دون الخسارة وعلى أنه ليس للمطعون ضده حق التدخل في شئون هذه العملية أو رقابتها وكان هذا الذى استند إليه الحكم المطعون فيه من شأنه أن ينفي قيام نية المشاركة بين الطرفين ويؤدي إلى تكييف العقد بأنه قرض ولا يقدر في صحة هذا التكييف استناد الطاعن إلى ما تقرره المادة ٥١٤ من القانون المدنى من أنه إذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشركاء في الربح كان هذا النصيب هو المعتبر في الخسارة أيضا ذلك بأن محل أعمال هذا النص هو عند قيام الشركة بتوافر أركانها ومنها نية المشاركة ، أما إذا انتفت هذه النية باتجاه نية الشريك إلى عدم المساهمة في تحمل مخاطر نشاط الشركة وإلى المشاركة في الربح دون الخسارة فإنه لا محل في هذه الحالة لأعمال حكم تلك المادة . كما أنه لا حجة فيما يقوله الطاعن من أن عدم تدخل المطعون ضده في عملية التوريد أو رقابتها من مقتضيات استتار شركة المحاصة ذلك لأن المقصود باستتار شركات المحاصة هو أنه لا وجود لها بالنسبة إلى الغير وليست لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها فإذا عقد أحد الشركاء المحاصين عقدا مع الغير كان وحده المسئول عنه قبل هذا الغير دون سائر الشركاء — ولا يعنى استتار هذا النوع من الشركات أن يكون هؤلاء الشركاء بمعزل عن العملية أو العمليات التي تكونت الشركة للقيام بها بل إن لهم مناقشة مدير المحاصة فيما يجريه من أعمال لإدارة الشركة وتكليفه بتقديم حساب لهم عن هذه الإدارة ومن ثم فلا عيب في استدلال الحكم المطعون فيه على انتفاء نية المشاركة بحرمان المطعون ضده من حق التدخل في شئون عملية التوريد ورقابة تصرفات الطاعن بشأن تنفيذها .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام بلبع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

(٨٩)

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . "إعلان الطعن" . "ميعاده" . بطلان . قانون .

مقتضى نص المادة ٢/٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات وجوب إعلان الطعن خلال خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطعن ميعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان الطعن هو خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين . جزاؤه . بطلان الطعن وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات .

(ب) تسجيل . "صحيفة دعوى صحة التعاقد" . "أثره" . "تسجيل المتصرف إليه بعد ذلك لعقده" . "أثره" .

تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه أن يجعل حق هذا المشتري الذي يقرره الحكم المؤثر به في هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتبت له حقوق عينية على ذات العقار — ولا يحول تسجيل المتصرف إليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذي سجل صحيفة دعواه في تاريخ سابق .

١ — لما كانت المادة الثالثة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون . وكانت المادة ٣٤١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر

فخص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعد الخمسة عشر يوما الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وإذ خلت أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن بإعلان المطعون عليه خلال هذا الميعاد أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة وهذا الميعاد بالنسبة للطعون التي لم تكن قد طرحت على المحكمة هو طبقا لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . لما كان ذلك فإنه يتعين — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — إعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات السالف الإشارة إليه والقضاء ببطلان الطعن<sup>(١)</sup> .

٢ — إن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري إذ بين في المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد على الحقوق العينية العقارية ونص المادة السابعة عشرة على أنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها فقد أفاد بذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه أن يجعل حق هذا المشتري الذي يقرره الحكم المؤشر به في هامش تسجيل الصحيفة

(١) راجع نقض ١٩٦٧/١٠/٢٦ — الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٢ ق مجموعة المسكتب الفني



حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتبت له حقوق عينية على ذات العقار فلا يحول تسجيل المتصرف إليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للشترى الذي سجل صحيفه دعواه في تاريخ سابق حتى إذا صدر الحكم وأشربه وفق القانون يكون حقه حجة على المتصرف إليه<sup>(١)</sup>.

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٥٣ كلى قنا ضد المطعون عليه الأخير وطلب الحكم بصحة العقد المؤرخ ١٩٥٣/١/٣١ الصادر من هذا المطعون عليه ببيعه له الفدان المبين الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٥٠٠ ج إستانادا إلى عقد البيع المشار إليه وإقرار البائع فيه بقبض الثمن وأثناء نظر الدعوى تدخل باقي المطعون عليهم خصوما فيها طالبين رفضها تأسيسا على أن البائع غير مالك وأنه كان قد تصرف في نصيبه الذي آل إليه بالميراث عن مورثهم المرحوم عثمان محمد إسماعيل والمحكمة قضت في ١٩٥٤/٥/٣ بقبول التدخل وندب خبير لتحقيق ما إذا كان المطعون عليه الأخير قد باع للطاعن ما يملكه في حدود نصيبه بالإرث أو أنه جاوز هذا النصيب . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٩٦٠/١٢/٢٥ بصحة العقد . استأنف المطعون عليهم هذا الأخير هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١٤ لسنة ٤٦ ق أسيوط والمحكمة قضت في ١٩٦٣/٢/١٩ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين دفعت في الأخيرة منهما بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليها الخامسة لعدم إعلانها وأبدت الرأي بنقض الحكم بالنسبة للباقيين .

(١) راجع نقض ١٩٦٦/٢/٢٤ — الطعن رقم ١٩٠ سنة ٣٢ ق — مجموعة المكاتب الفني

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن حصل التقرير به في ١٣/٤/١٩٦٣ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات أن ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يجب على الطاعن إعلان هذا الطعن فيه يبدأ من ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وإذا خلت أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن بإعلان المطعون عليها الخامسة خلال هذا الميعاد أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لإستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة . وهذا الميعاد بالنسبة للطعون التي لم تكن قد طرحت على المحكمة ومنها هذا الطعن الذي طرح على المحكمة لأول مرة بجلسته ١٩٦٨/٢/٦ هو - طبقاً لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ - خمسة عشر يوماً تبدأ من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ تاريخ نشر القانون الأخير . لما كان ذلك فانه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات السالف الإشارة إليها والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الخامسة .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ويقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه بصحة العقد الصادر له من المطعون عليه الأخير بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٣١ تأسيساً

على أن المطعون عليه المذكور باع له ما لا يملك وأن تصرفاته السابقة على هذا العقد استغرقت في مجموعها نصيبه بالميراث في أطيان تركة المرحوم عثمان محمد إسماعيل وأن عقد البيع الصادر منه إلى أحمد عبد الله هارون بتاريخ ١٧/٧/١٩٤٥ اقترن بوضع اليد وقد مضت عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية، هذا في حين أن المطعون عليه الأخير كان يمتلك بالميراث ١٠ ف و ٢ ط في أعيان التركة وأن تصرفاته للغير في هذه الأطيان لم تكن قد سجلت قبل تسجيل صحيفة الدعوى الحالية بالشهر العقاري في الأقصر بتاريخ ١/١٠/١٩٥٣ وأن تصرفه بموجب عقد البيع الصادر منه إلى أحمد عبد الله هارون بتاريخ ١٧/٧/١٩٤٥ لم يسجل كما لم يسجل هذا المشتري حكم صحة التعاقد الصادر له عن هذا البيع في الدعوى رقم ٥١٠ سنة ١٩٤٦ نجح حمادى . وعلى الرغم من أن هذه التصرفات لا تنقل ملكية الأطيان المتصرف فيها إلا بالتسجيل وأنه يترتب على تسجيل الطاعن صحيفة الدعوى أن حقه الذى يقرره الحكم يعتبر عند التأشير بهذا الحكم حجة من تاريخ تسجيل الصحيفة فإن الحكم المطعون فيه اعتبر أن ملكية هذه الأطيان قد إنتقلت من المطعون عليه الأخير إلى المشتري بالتصرفات التى لم تسجل فلم تعد له ملكية ينقلها إلى الطاعن، هذا وقد اكتفى الحكم بمجرد القول بأن مضى المدة الطويلة على وضع اليد مكسب للملكية دون بيان أركان وضع اليد وشروطه وإذ رتب الحكم على ما تقدم قضاءه برفض دعوى الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري إذ ين في المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد على -الحقوق العينية العقارية ونص بالمادة السابعة عشرة على أنه "يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها" فقد أفاد بذلك -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه أن يجعل حق هذا المشتري الذى يقرره الحكم



المؤشربه في هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتبت له حقوق صينية على ذات العقار فلا يحول تسجيل المتصرف إليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذي سجل صحيفة دعواه في تاريخ سابق حتى إذا صدر الحكم وأشر به وفق القانون يكون حقه حجة على المتصرف إليه ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن سجل صحيفة دعواه بتاريخ ١٠/١/١٩٥٣ وأن تصرفات المطعون عليه الأخير لغير الطاعن في الأطنان التي آلت إليه ، بالميراث لم تسجل قبل هذا التاريخ فإن البيع الصادر من المطعون عليه الأخير إلى الطاعن يكون قد ورد على أطنان مملوكة للبائع ويكون حق الطاعن حجة على المتصرف إليهم من يوم تسجيل صحيفة دعواه بصدور الحكم له بصحة التعاقد والتأشير به وفقا للقانون وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه تصرفات المطعون عليه الأخير بيع أطنان لغير الطاعن تصرفات ناقلة للملكية رغم أنها لم تكن مسجلة قبل تسجيل الطاعن صحيفة دعواه فإنه يكون قد جانب صحيح القانون . لما كان ذلك وكان الحكم قد قرر من جهة أخرى أن البيع الصادر من المطعون عليه الأخير إلى أحمد عبد الله هارون بتاريخ ١٧/٧/١٩٤٥ قد تم تنفيذه بوضع اليد وأن الدعوى الحالية لم ترفع في مواجهة المشتري الذي مضى على وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية وإذا خلا الحكم من بيان أركان وضع اليد والعناصر الواقعية لإثبات توافر هذه الأركان كما خلا مما يدل على أن واضع اليد هو الذي تمسك بالتقادم وكان الحكم قد رتب على مضى مدة التقادم من تاريخ التصرف الصادر من المطعون عليه الأخير إلى أحمد عبد الله هارون وعلى تصرفاته الأخرى اللاحقة لتسجيل الطاعن صحيفة دعواه إعتبار المطعون عليه الأخير قد تجرد من الملكية التي آلت إليه بالميراث في أطنان التركة وأن بيعه للطاعن صادر من غير مالك وأقام على هذا الإعتبار قضاءه برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وإنطوى على قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار بطرس زغلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هبكل ،  
وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

(٩٠)

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إثبات . "إجراءات الإثبات" . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . حقها في رفض طلب تعيين خير مرجح أو مناقشة الخبر متى  
وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .

(ب) إثبات . "طرق الإثبات" . "الإثبات بالكتابة" . "أوراق رسمية" .  
تزوير .

المحكمة غير ملزمة بأن تقبل المضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها متى وجدت  
في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفي لإجرائها .

(ج) إثبات . "طرق الإثبات" . "الإثبات بالكتابة" . "أوراق عرفية" .  
"أوراق مضاهاة" . تزوير .

الأوراق العرفية . مناط قبولها للمضاهاة أن يحصل اتفاق الخصوم عليها .

١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب تعيين خير مرجح  
متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المتدب ومن القرائن الأخرى ما يكفي  
لاقتناعها بالرأى الذي انتهت إليه . وكان طلب الخصوم مناقشة الخبراء ليس  
حقاً تتحتم على المحكمة إجابته بل هي صاحبة السلطة في تقدير ما إذا كان هذا الإجراء  
منتجاً أو غير منتج (١) .

(١) راجع تقض ١١/٥/١٩٦٧ - الطعن ٣٣ لسنة ٣٣ ق - مجموعة المكاتب الفني

٢ — المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها، ولها إذا وجدت في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفي لإجرائها أن تفحصها عليها وأن تستبعد الأوراق الأخرى .

٣ — من مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أن الأوراق العرفية لا تقبل للمضاهاة إلا إذا حصل إتفاق الخصوم عليها . وإذا لم يقبل مورث المطعون عليهم الخطابات المقدمة من الطاعنتين للمضاهاة عليها فلا على المحكمة وقد اكتفت بأوراق أخرى صالحة للمضاهاة إن هي اطرحت الخطابات المشار إليها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنتين استصدرتا من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٤ أمرا بإلزام مورث المطعون عليهم بأن يؤدي إليهما مبلغ ١٥٧٠٥ ج بناء على سند إذنى مؤرخ ٧/٣/١٩٥٣ منسوب صدوره منه ويستحق الوفاء وقت الطلب . عارض مورث المطعون عليهم فى هذا الأمر وقيدت المعارضة برقم ٣٦٦٦ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة ، وقرر بالطعن فى السند بالتزوير لأنه لم يصدر منه . قضت المحكمة بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لبيان ما إذا كان التوقيع على السند المطعون فيه صادرا من مورث المطعون عليهم أو مزورا عليه فقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن التوقيع لم يصدر من مورث المطعون عليهم وقدمت الطاعنتان تقريراً من خبير استشارى خلص فيه إلى أن التوقيع صحيح ، فندبت المحكمة رئيس قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لأداء ذات المأمورية وقدم رئيس القسم تقريراً بأن التوقيع على السند المطعون فيه مزور على مورث المطعون عليهم . وعاد الخبير الاستشارى وقدم ملحقاً لتقريره صم فيه على رأيه السابق — وبتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٨ قضت محكمة



أول درجة برد وبطلان السند الإذني المطعون فيه بالتزوير وإلغاء أمر الأداء المعارض فيه ورفض دعوى الطاعتين ، فاستأنفت الطاعتان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٧٥ سنة ٧٦ ق ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعتان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره إلتزمت رأياها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعتان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقولان إنهما طعنتا على تقريرى خبيرى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بأن الخبيرين لم يقبلا للمضاهاة توقيعات على أوراق عرفية هى خطابات صادرة من مورث المطعون عليهم حرر في خصوصها أنه لا يذكر صدورهما منه ولم يجريا المضاهاة على إقرارين بملف خدمة المورث بوزارة الصحة بقيامه بالإجازة سنوية والعودة منها وهما من المحررات الرسمية التى تقبل للمضاهاة كما طعنتا بأن مقدمات هذين التقريرين لا تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الخبيران إذ أثبتنا أن التوقيعات التى استكتبها الخبير الأول بقسم أبحاث التزييف والتزوير لمورث المطعون عليهما والتى اتخذ منها هذا الخبير ورئيس قسم أبحاث التزييف والتزوير أوراقا للمضاهاة صادرة من يد أقل ثباتا من اليد المحررة للتوقيع المطعون فيه الأمر الذى كان ينبغى معه أن ينتهى التقريران إلى صحة التوقيع على السند المطعون فيه لا إلى أنه توقيع مزور وأضافت الطاعتان أنهما طلبتا أستنادا إلى هذه الطعون على التقريرين ندب خبير آخر فى الخطوط لإجراء المضاهاة على تلك الأوراق كما طلبتا مناقشة الخبراء غير أن الحكم المطعون فيه قرر أن إقرارى القيام بالإجازة السنوية والعودة منها لا يعتبران من المحررات الرسمية وأعرض عن طلب ندب خبير آخر فى الخطوط لإجراء المضاهاة عليها وعلى الخطابات الصادرة من مورث المطعون عليهم كما أعرض عن طلب الطاعتين باستدعاء الخبراء وأخذ بتقريرى قسم أبحاث التزييف والتزوير .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتزوير السند المطعون فيه إستنادا إلى قوله " أن تقرير قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب

الشرعى قد بنى على أسس سليمة تطمئن إليها هذه المحكمة وقد أوضح مواضع الاختلاف بين التوقيع الصحيح للمورث على أوراق الاستكتاب وأوراق المضاهاة المعترف بها والتوقيع المنسوب له على السند موضوع الدعوى وقد جاء التقرير الثانى للقسم الصادر من مديره مؤيدا للتقرير الأول وترى المحكمة أن العناصر التى بنى عليها التقريران كافية للقضاء بتزوير السند وأن التوقيع المنسوب للمورث لم يصدر من يد صاحبه" كما أحال الحكم المطعون فيه فى قضائه بتزوير السند إلى أسباب الحكم الابتدائى التى ورد بها "أن الثابت من المستندات المقدمة من فهمى صليب (مورث المطعون عليهم) أن المعارض ضدهما (الطاعتين) قد حصلتا على حكم فى ١٩٥٢/١٢/٢٨ قضى بإلزامه بدفع مبلغ ٢ ج قال الحكم عنه إنه ثابت بمقتضى سند إذنى مستحق الوفاء فى ١٩٤١/١/١ وأنه متخلف عن الوفاء به وقد بادرت المحكوم لهما (الطاعتان) فور صدور هذا الحكم بتنفيذه جبرا على المحكوم عليه بتوقيع الحجز على منقولاته فى ٩ أبريل سنة ١٩٥٣ حتى اقتضيتا هذا المبلغ المحكوم به فى ١٩٥٣/٥/٥ ومع قيام هذه المنازعات حول مبلغ تافه يعجز مورث المعارضين (مورث المطعون عليهم) عن أدائه ليس بمعقول أن يقوم المعارض ضدهما فى وقت معاصر لهذا النزاع على إقراضه مبلغا يزيد على الخمسة عشر ألفا من الجنيهات" ولما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب تعيين خبير مرجح متى كانت قد وجدت فى تقرير الخبير المتدب ومن القرائن الأخرى ما يكفى لاقتناعها بالرأى الذى لاقته إلى أنه وكان طلب الخصوم بمناقشة الخبراء ليس حقا يتحتم على المحكمة إجابته بل هى صاحبة السلطة فى تقدير ما إذا كان هذا الاجراء متجبا أو غير متجى فى الدعوى ، وإذ انتهى الحكم فى أسباب سائغة على النحو السالف بيانه بعد أن بحث التقارير المقدمة فى الدعوى والقرائن فيها إلى أن السند مزور فلا عليه بعد ذلك إن هو رفض طلب ندب خبير مرجح أو مناقشة الخبراء فى الدعوى ويكون النعى عليه بالقصور فى التسبب أو الإخلال بحق الدفاع فى هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها وأن لها إذا وجدت فى بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفى لإجرائها أن تقصرها عليها وأن تستبعد الأوراق الأخرى فلا محل لتعيب الحكم إذ أ طرح إقرارى قيام مورث المطعون عليهم بالإجازة والعودة منها فى المضاهاة

أيا كان وجه الرأي في اعتبار هذين المحررين من المحررات الرسمية بعدما اكتفى الحكم بأوراق أخرى صالحة للمضاهاة ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير مؤثر على النتيجة التي انتهى إليها. ولما كان مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أن الأوراق العرفية لا تقبل للمضاهاة إلا إذا حصل اتفاق الخصوص عليها وإذا لم يقبل مورث المطعون عليهم الخطابات المقدمة من الطاعتين للمضاهاة عليها فلا على المحكمة - وقد إكتفت بأوراق أخرى صالحة للمضاهاة - إن هي أطرحت الخطابات المشار إليها. لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين تنعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك نقولان إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد استند في قضائه بتزوير السند المطعون فيه إلى تقريرى خبيرى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وإلى أنه من غير المقبول أن تفرض الطاعتان مورث المطعون عليهم هذا المبلغ الضخم على الرغم من إعسارهما إذ أنهما أقامتا دعوى المطالبة بالدين بطريق المساعدة القضائية وكانتا تداينان مورث المطعون عليهم فى مبلغ تافه عجز عن أدائه لهما واتخذنا ضده إجراءات الجزاء لاستيفاء هذا الدين وقد ردت الطاعتان على ماقرره الحكم الابتدائي بأن حقيقة الأمر فى الدين الثابت فى السند المطعون فيه أنه لا يمثل قرضا بل إن السند حرر مقابل حصتهما فى أموال منقولة وفى ريع العقارات الخلفة عن مورثهم جميعا والتي كان مورث المطعون عليهم قد استولى عليها بعد وفاة مورث الطرفين غير أن الحكم المطعون فيه اقتصر فى الرد على هذا الدفاع بأن مبناه الاستنتاج ولا يوازي الحقائق الملموسة فى الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول وفي أسباب سائغة إلى الأخذ بتقريرى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصاحبة الطب الشرعى بتزوير السند وإذا عزز الحكم ذلك بالإحالة إلى القرينتين اللتين استند إليهما الحكم الابتدائى وهما إعسار الطاعتين بدليل رفعهما الدعوى بطريق المساعدة القضائية وقيام الخصومات بينهما وبين مورث المطعون عليهم على مبلغ ضئيل مقداره جنيهاً في وقت معاصر لتاريخ السند وتوقيعهما الجز على منقولاته من أجل هذا المبلغ في ٥ مايو سنة ١٩٥٣ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أورد الدليل على الحقيقة التى اقتنع بها وفي حدود سلطته الموضوعية مما يحل الرد على دفاع الطاعتين في هذا الخصوص ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

---

## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت العركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد فرحات ، ومجد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشربيني

(٩١)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٤ القضائية :

نقض . " حالات الطعن " . قوة الأمر المقضى . حكم . " حجية الأحكام " .  
دعوى . " الدعوى العمالية ودعوى النقابة " . تقابلات . " دعوى النقابة ودعوى  
العضو " . عمل . " الدعاوى الناشئة عن عقد العمل " .

الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق . جوازه . شرطه . مثال .

دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . إختلافهما في الموضوع والسبب والآثار  
والأشخاص .

النص في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات  
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن " للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة  
النقض في أي حكم لإنتهائي — أي كانت المحكمة التي أصدرته — فصل في نزاع  
خلافًا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه  
سواء دفع بهذا الدفع أم لم يدفع " يدل على أنه يشترط لجواز الطعن بالنقض لهذا السبب  
أن يكون الحكمان صادرين بين الخصوم أنفسهم في النزاع عينه ، وإذا كان  
الحكمان المطعون فيهما صادرين من محكمة ابتدائية في إستئناف عن حكم صادر  
من محكمة المواد الجزئية والنزاع فيه مررد بين المطعون عليهم وبين شركة شل  
في حين أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم إنما صدر في نزاع مررد بين نقابة  
عمال شركة شل وبين الشركة ، وكانت دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء

محكمة النقض — هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء (١) ، وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، فإن شرط جواز الطعن بالنقض في الحكمين المطعون فيهما لصدرهما على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به يكون غير متحقق .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعاوى من ٢٦٤٠ إلى ٢٦٦٣ ومن ٢٦٦٧ إلى ٢٦٩٩ سنة ١٩٥٧ عمال القاهرة الجزئية على التوالي ضد شركة شل يطلبون الحكم بالزامها بأن تدفع لكل منهم مبلغ ١٥٦ ج والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال كل منهم شرحا لدعواه إنه يعمل بالشركة بوظيفة سائق سيارة لورى بمرتب شهري قدره ١٦ ج و ٩٥٠ م وإحاطة غلاء قدرها ١٨ ج وأن نظام الشركة يقتضيه العمل لمدة ثمان ساعات نقط في اليوم وما زاد على ذلك يحسب ساعات عمل إضافية ويتقاضى عنها أجرا بواقع عشرين قرشا عن كل ساعة وذلك تطبيقا للقرار الصادر من هيئة التحكيم في النزاع رقم ٢٣٨ سنة ١٩٥٣ الذي حدد ساعات العمل في الشركة بخمسة وأربعين ساعة في الأسبوع تضاف إليها ثلاث ساعات راحة بواقع نصف ساعة في كل يوم عمل والذي نص فيه على أن العامل يعتبر قائما بعمله ولو لم يباشره فعلا مادام موجودا بمقر العمل لم يغادره وباقيا تحت تصرف رب العمل ، وإذ عمل كل منهم طوال المدة بين أول يناير سنة ١٩٥٤ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ لمدة تسع ساعات يوميا دون أن تصرف له الشركة أجر ساعات العمل الإضافية ومدتها ٧٨٠ ساعة ويستحق

(١) نقض ١٩٦٦/١/١٢ — الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣١ ق — السنة ١٧ ص ١٠٢



عنها اجرا مقداره ١٥٦ ج فقد انتهى كل منهم الى طلب الحكم له بهذا المبلغ وقررت المحكمة ضم الدعاوى جميعا ليصدر فيها حكم واحد وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٠ حكمت بنذب مكتب الخبراء المحاسبين بوزارة العدل لمباشرة المأمورية الميدانية في منطوق الحكم، وقبل أن يباشر الخبير مأموريته دفعت الشركة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالقرار الصادر في ١٩٥٦/٦/٢٤ من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة في النزاع رقم ٤٠ سنة ١٩٥٦، وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢ عادت المحكمة فحكمت حضوريا (أولا) بالنسبة للأجر المطالب به عن المدة السابقة على ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٦ بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها في النزاع رقم ٤٠ سنة ١٩٥٦ المرفوع إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة (ثانيا) بالنسبة للأجر عن المدة من ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٦ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ برفض الدعوى (ثالثا) بإعفاء المدعين من مصروفات دعاوهم واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالبين الغاءه والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٧ سنة ١٩٦١ وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا (ثانيا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها (ثالثا) وقبل الفصل في الموضوع بنذب الخبير الحسابي في مكتب الخبراء المحاسبين التابع لوزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى وما يقدمه له الخصوم من مستندات وما يرى لزوم الإطلاع عليه من كل منهم ومن الشركة المستأنف عليها من مستندات أو دفاتر أو سجلات ابيان ساعات عمل كل من المستأنفين وأجره وما يستحقه من أجر إضافي خلال المدة من أول يناير سنة ١٩٥٤ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦، وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره، عادت وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٥ فحكمت حضوريا في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع إلى كل من اسماعيل صادق محمود مبلغ ١٠٤ ج و ٣٣٥ م وسيد مرسى عبد الباقي ١١٨ ج و ٢٨٨ م ويواقيم زكى فهمى ١١٢ ج و ٦٩٩ م وأنور إبراهيم على ١٠٦ ج و ٢٨٩ م وعياد عجايبي سعد ١٠٣ ج و ٧٤٤ م ومحمود إبراهيم عيد ١٠٥ ج و ٣٤٨ م وعلى حسين على ١٠٦ ج و ١٠١ م وإبراهيم عوضين هنداوى ١٠٢ ج و ١٤٢ م وزيدان أحمد الخويجى ١١٦ ج و ٢٩٥ م وحنفى محمد محمود ١١٧ ج و ٨٦٨ م وسيد عبد الخير السيد ١٠١ ج و ٣٦٣ م وحسن

حامد المحفوظي ١٠١ ج و ٨٥٥ م وحسن عبد الحليم مجد ٨٤ ج و ٧١٤ م  
 وراغب مرسي أبو سالم ١٠١ ج و ٣٣٥ م وعبد المنعم الطحاوي ١٠٧ ج و ٩٧٧ م  
 ومحمود عبد الغني الصاوي ١١١ ج و ٢٨٩ م وعبد الله مجد محمود ١١٣ ج و ٩٨٦ م  
 وحسن الجندی ١١٦ ج و ٥٧٦ م وعبد الظاهر جمعه ٩٠ ج و ١٨٢ م وأحمد علي إدریس  
 ١١٣ ج و ٦٧٦ م وحسن مجد حسب ١٠٧ ج و ١٠٢ م وعزت ميلاد قطر  
 ١٠٧ ج و ٩٦٥ م وأحمد مجد لطيف ١٠٤ ج و ٥٨٣ م وسيد عبد الفتاح  
 ٩٨ ج و ١٣٠ م وعلى عوض الله ١٠٦ ج و ٤٢٢ م وبيومي مجد علي ٩٩ ج و ٧٨٣ م  
 وشكري دميان خليل ١١٠ ج و ٣٤٤ م وصبحي عبد النور ٥٣ ج و ١٠٣ م وحسني  
 إمام همام ٩٥ ج و ٤٩٨ م وسليم فتیح العماري ٩٧ ج و ٨٠ م وحسني مجلي جاد الله  
 ١٠٧ ج و ٦٤٤ م ودسوقي حسان راشد ١٠٦ ج و ٢٦٥ م وشفيق رياض  
 ٩٥ ج و ٤٩٧ م وكامل كامل حسين ١٠٦ ج و ٦٣٦ م ومجد محمود النجان  
 ١١٢ ج و ٦٢٣ م والبير ميخائيل مليكة ٨٧ ج و ٨٦٤ م ويوسف قلديس  
 ٩٠ ج و ٨٩٧ م وعبد العزيز مجد ١١٣ ج و ١٩٠ م ومجد فضل اسماعيل ٩١ ج و ٧٦٣ م  
 ومجد عبد الله مراد ٨٩ ج و ٥٦٤ م وسيد عزيز فرج ٨٨ ج و ٣٣٤ م ومحمود إبراهيم  
 منصور ١١٢ ج و ١٨٣ م وحسين مجد إبراهيم سالم ١١٤ ج و ٥٠٨ م وآخرين كاليركو  
 ١٠٩ ج و ٣٦٨ م وجورج عبد الله حداد ١٠٨ ج و ٦٣١ م وبيومي رفاعي غانم  
 ٩٧ ج و ٨٣٠ م وحامد مجد معوض ١١٣ ج و ١٠٤ م وونيس سرکيس ١٠١ ج و ٦٨٤ م  
 ومجد مرسي السنياطي ١٠٩ ج و ٢٩٣ م وطه علي حسن ٩٥ ج و ٥٢١ م ومجد  
 سالم الديب ١١٦ ج و ١٧٩ م ومجد أحمد أنيس ١٠٩ ج و ٧١٠ م ومنير حنا هنري  
 ٨٤ ج و ٧١٤ م وحسن أحمد حسن ٨٤ ج و ٧١٤ م ووهيب ميخائيل إبراهيم  
 ٨٤ ج و ٧١٤ م وألّمت الشركة المستأنف عليها بالمصروفات المناسبة  
 لما قضى به وأعقت المستأنفين من باقيا وطعنت الشركة في هذا الحكم وفي  
 الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٧ بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير،  
 وعرض الطعن على هذه الداء حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب  
 المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت قبول  
 الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكيم المطعون فيهما صدرا على خلاف

حكم سابق حائز لجمعية الشيء المقضي به مما يجيز الطعن فيهما بطريق النقض طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إذ أن الطاعة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بجمعية قرار هيئة التحكيم الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٤ في النزاع رقم ٤٠ سنة ١٩٥٦ استئناف القاهرة الذي قضى بعدم أحقية المطعون عليهم في أجر الساعة التاسعة خلال الفترة السابقة على صدوره وعلق استحقاقهم للأجر عن تلك الساعة في الفترة اللاحقة له على ثبوت قيامهم خلالها بالعمل فعلا وهو بهذا يكون قد فصل في النزاع المطروح وإذ أهدر الحكمان المطعون فيهما حجة هذا القرار بأن قضيا بأحقية المطعون عليهم لأجر إضافي عن الساعة التاسعة خلال الفترة السابقة على صدوره ، وبأحقيتهم لهذا الأجر خلال المدة اللاحقة لصدوره رغم عدم ثبوت قيامهم بالعمل فعلا في تلك الساعة فإنهما يكونان قد صدرا على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

وحيث إن النص في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — الذي يحكم هذا الطعن على أن "للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم إنتهائى — أيا كانت المحكمة التى أصدرته — فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أم لم يدفع" يدل على أنه يشترط لجواز الطعن بالنقض لهذا السبب أن يكون الحكمان صادرين بين الخصوم أنفسهم وفي النزاع عينه . وإذ كان ذلك وكان الحكمان المطعون فيهما صادرين من محكمة ابتدائية في استئناف عن حكم صادر من محكمة المواد الجزئية والنزاع فيها مررد بين المطعون عليهم وبين شركة شل ، في حين أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم في الطلب رقم ٤٠ سنة ١٩٥٦ استئناف القاهرة إنما صدر في نزاع مررد بين نقابة عمال شركة شل وبين الشركة المذكورة ، إذ كان ذلك وكانت دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هى دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، فإن شرط جواز الطعن بالنقض في الحكمان المطعون فيهما لصدورهما على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به يكون غير متحقق ولذلك يتعين القضاء بعدم جواز الطعن .



## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم عمر هندی ، ومبري أحمد فرحات ، ومجد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشريني

(٩٢)

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٤ القضائية :

إستئناف . " الإستئناف الوصفي " . " الحكم في شكل الإستئناف " .  
" أثره " . حكم . " حجية الحكم "

قبول الإستئناف الوصفي شكلا . أثره . حكم النزاع نهائيا في شكل الإستئناف . لاعدول عنه

متى قضت المحكمة بقبول الإستئناف الوصفي شكلا ، فإنها بذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تكون قد حسمت النزاع نهائيا في خصوص شكل الإستئناف واستنفدت ولايتها في الفصل فيه <sup>(١)</sup> والقول بأن الإستئناف الوصفي يعتبر حكما وقتيا بطبيعته لا يحوز قوة الأمر المقضي ولا تنقيد به المحكمة عند نظر إستئناف الموضوع ، إنما يصدق على ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها ، أما قضاؤه بجواز الإستئناف وبقبوله شكلا فإنه يعتبر قضاء قطعيًا لا تملك المحكمة العدول منه

(١) قض ١٦/١/١٩٦٤ — الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ و ٨ ق — السنة ١٥ ص ٩٨

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن حسين محمد أمين تقدم إلى مكتب العمل المختص بطلب يقول فيه إنه التحق بالعمل لدى شركة بيع المصنوعات المصرية بتاريخ ١٩٣٥/٧/٢٠ كاتباً للحسابات واستمر إلى أن فوجئ فى ١٩٥٨/١/٢٨ بفصله دون إنذار وبغير مبرر وإذ كان هذا الفصل تعسفياً فقد انتهى إلى طلب إلغائه ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع ودياً وأحاله إلى محكمة شئون العمال الجزئية التى قضت فى ١٩٥٨/٢/٢٥ بوقف تنفيذ قرار الفصل وأحالت الدعوى على محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بم جدولها برقم ٥٠٠ سنة ١٩٥٨ عمال وطلب المدعى إلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٦٢٩٢ ج و ٤٣١ م منه ٧٥٦ ج مكافأة نهاية الخدمة و ١٠٨ ج بدل إنذار و ٢٥٥ ج و ٢٧٢ م إدخار و ٣٦ ج أجر شهرين بآبر سنة ١٩٥٨ و ٤٣ ج و ٨٠٠ م مقابل الإجازات و ٥ ج و ٩١٩ م غرامة غير قانونية و ٤ ج باقى بدل سفر و ٨٤ ج منحة عن سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ٥٠٠٠ ج تعويضاً عن الفصل التعسفى والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٦ حكمت المحكمة حضورياً وقبل الفصل فى الموضوع بنسب الخبير المحاسب بمكتب خبراء وزارة العدل لمباشرة المأمرية المبينة فى المنطوق وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٨ فحكمت بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ٣٠١٤ ج و ١٥١ م والمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وإستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة (أولاً) إلغاء وصف النفاذ الذى شمل به الحكم المستأنف وإيقاف تنفيذه حتى يفصل نهائياً فى موضوع الإستئناف - (ثانياً) فى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وإلزام المستأنف عليه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن

الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦١٩ سنة ٨٠ قضائية كما استأنفه المحكوم له فرعيا وطلب القضاء له بباقي طلباته . وبتاريخ ١٩٦٣/٩/٢١ حكمت المحكمة حضوريا ( أولا ) بقبول الاستئناف الوصفى شكلا وفي موضوعه برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من النفاذ المعجل وبغير كفالة وألزمت المستأنفة بمصاريف هذا الاستئناف الوصفى ( ثانيا ) وقف التنفيذ بالنسبة لما زاد ، عن مبلغ ٣٣٠ ج و ١٥١ م حتى يفصل نهائيا في الموضوع وأرجأت الحكم في باقي المصروفات وأعادت الدعوى للرافعة بالجلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤ ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٣ حكمت حضوريا بسقوط حق المستأنف بصفته في الطعن بالاستئناف في الحكم المستأنف لرفعه بعد الميعاد وبزوال الاستئناف الفرعى المرفوع من المستأنف ضده وبإلزام المستأنف بصفته بمصاريف هذين الاستئنافين ونعمية قرش أتعابا للإحامية ، وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن دلي هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها دلي مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن محكمة الاستئناف قضت بجلاسة ١٩٦٣/٩/٢١ بقبول الاستئناف الوصفى شكلا وفي موضوعه برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من النفاذ المعجل بلا كفالة وبوقف التنفيذ بالنسبة لما زاد على مبلغ ٣٣٠ ج و ١٥١ م حتى يفصل نهائيا في الموضوع وهي بذلك تكون قد فصلت بصفة قطعية بأن الاستئناف الموضوعى قد رفع في الميعاد وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعد ذلك بسقوط حق المستأنف بصفته في الطعن بطريق الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الحكم الصادر بقبول الاستئناف الوصفى شكلا حاز قوة الأمر المقضى به مما يحول دون إعادة النظر في شكل الاستئناف الموضوعى ولو كان الأمر ماسا بقواعد النظام العام .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الطاعنة طلبت في صحيفة الاستئناف الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ( أولا ) في الاستئناف الوصفى الحكم بإلغاء وصف النفاذ الذى شمل به الحكم



المستأنف وبايقاف تنفيذه حتى يفصل نهائيا في الاستئناف الموضوعي .  
 ( ثانيا ) في الموضوع بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به للمستأنف ضده  
 من تعويض ومكافأة وبدل إنذار وقرع مرتب شهرين بمرسنة ١٩٥٨ والحكم  
 برفض دعوى المستأنف ضده وقضت المحكمة بجلسة ١٩٦٣/٩/٢١ بقبول  
 الاستئناف الوصفي شكلا وهي بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكون  
 قد حسمت النزاع نهائيا في خصوص شكل الاستئناف واستنفدت ولايتها  
 في الفصل فيه والقول بأن الاستئناف الوصفي يعتبر حكما وقتيا بطبيعته لا يحوز  
 قوة الأمر المقضي ولا تنقيده به المحكمة عند نظر استئناف الموضوع إنما  
 يصدق على ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منعه والأمر  
 بالكفالة أو الإعفاء منها أما قضاؤه بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا فانه يعتبر  
 قضاء قطعي لا تملك المحكمة العدول عنه وإذا خالف الحكم المطعون هذا النظر  
 وجرى قضاؤه على أن " هذه المحكمة قضت من هيئة سابقة بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢١  
 ( أولا ) بقبول الاستئناف الوصفي شكلا وفي موضوعه برفضه وتأيد الحكم  
 المستأنف فيما قضى به من النفاذ المعجل ... ( وثانيا ) بوقف التنفيذ بالنسبة  
 لما زاد من ... وأعادت الدعوى للرافعة للفصل في موضوعها دون أن تتعرض  
 بقبول أو عدم قبول الاستئناف الموضوعي شكلا من قريب أو بعيد بما لا يقيد  
 هذه المحكمة بشأن سقوط حق المستأنف في الطعن بالاستئناف الموضوعي لرفعه  
 بعد الميعاد سيما وأن الحكم الرقيم ١٩٦٣/١١/٢١ المذكور حكم وقتي تناول  
 الاستئناف الوصفي المستعجل وحده ... وأنه ترتيبا على ما سلف يكون هذا  
 الاستئناف قد رفع بعد الميعاد القانوني ويتعين على المحكمة من تلقاء نفسها  
 الحكم بسقوط حق المستأنف في الطعن بالاستئناف " فانه يكون قد خالف القانون  
 وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني .

## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسين  
أبو الفتوح الشريفي .

(٩٣)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" .  
"الزواج" . "المعاذرة أو المساكنة" . "الشهادة على الزواج" .  
إثبات . " طرق الإثبات " . " البيئة " . " أنواع البيئة  
وشروطها " .

العشرة أو المساكنة . عدم اعتبارها وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية والفراش .  
الشهادة على النكاح . شرطها .

(ب) إثبات . " طرق الإثبات " . " البيئة " . "أنواع البيئة وشروطها" .  
أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين " .  
النسب والنكاح .

الشهادة . شرطها .

النسب والنكاح . جواز الشهادة بالتسامع فيها . شروط تحمل الشهادة .

١ - العشرة أو المساكنة لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية  
والفراش ، وإنما نص فقهاء الحنفية على أنه يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح  
وإن لم يعاينه متى اشتهر عنده ذلك بأحد نوعي الشهرة الشرعية الحقيقية أو الحكمية  
فمن شهد رجلا وامرأة يسكنان في موضع أو بينهما إنبساط الأزواج وشهد  
لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالنكاح وإن لم يحضر  
وقت العقد ، وهذا عند الصاحبين أما عند أبي حنيفة فلا يجوز للشاهد أن يشهد  
على النكاح بالتسامع إلا إذا اشتهر شهرة حقيقية وهي ما تكون بالتواتر .

٢ - الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه -  
 بالعين أو بالسمع - بنفسه واستثنى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مواضع -  
 منها النسب والنكاح أجازوا فيها الشهادة بالتسامع استحسانا إلا أنهم اختلفوا  
 في شروط تحمل الشهادة بها ، فعن أبي حنيفة لا يشهد حتى يسمع ذلك من جماعة  
 لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتر ويستفيض وتتواتر به الأخبار ، وعلى  
 هذا إذا " أخبره " رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول لا تحمل له الشهادة  
 ما لم يدخل في حد التواتر ويقع في قلبه صدق الخبر . وعند الصاحبين إذا أخبره  
 بذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول يكفي وتحمل له الشهادة والفتوى  
 على قولهما ، واشترطوا في الإخبار - هنا وعن العدلين - أن يكون بلفظ " أشهد "  
 وبمعنى أن يشهدا عنده بلفظ الشهادة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
 تتحصل في أن السيدة مهير شوق محمود الشهيرة "بناهد" أقامت الدعوى رقم ١٥١  
 سنة ١٩٥٤ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد أحمد الراعى على عهد بصفته وصيا  
 على القاصرين آمال ومنير منصور الجبلاوى تطلب الحكم بثبوت وفاة زوجها  
 منصور أمين الجبلاوى وانحصار ميراثه الشرعى فيها وفى ابنه منها عبد المنعم القاصر  
 المشمول بوصايتها مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه  
 وقالت شرحا لدعواها إن المرحوم منصور أمين الجبلاوى كان مسيحيا ثم اعتنق  
 الدين الإسلامى بموجب إشهاد صادر من محكمة عابدين الشرعية بتاريخ ١٩٤٢/٣/٩  
 وكانت له زوجة مسيحية تدعى إحسان عوض سليمان ورزق منها بولدين هما آمال  
 ومنير . ثم طلقها بإشهاد رسمى أمام محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٩٤٢/٥/٩ وتوفى  
 بالمستشفى الإيطالى فى ١٥/٥/١٩٥٢ وترك مايورث عنه شرعا تركة تقدر بمبلغ



٣٦ ألف جنيه وانحصر ميراثه الشرعى فيها باعتبارها زوجته التى بقيت فى عصمته إلى تاريخ وفاته وفى ابنه منها عبد المنعم دون شريك ولا وارث سواهما وتستحق الثمن فرضا ويستحق ابنها باقى التركة تعصيبا أما ولداه آمال ومنير فلا يرثان شرعا لإختلافهما ديانة مع المورث وإذا امتنع المدعى عليه عن تسليمهما أعيان التركة دون حق فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها وبعد إلغاء المحاكم الشرعية أحيلت الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٥٧٢ سنة ١٩٥٦ وأنكر المدعى عليه نسب الولد عبد المنعم إلى المتوفى كما نفى قيام الزوجية بين المدعية والمتوفى المذكور وأضاف بأنها إصطنعت عقدا لإثبات زوجيتها من المورث وثبت تزويره وقدمت للمحاكمة فى القضية رقم ٢٤٣٠ سنة ١٩٥٣ جنح السيدة وبتاريخ ١٩٥٧/١/١٣ قررت المحكمة وقف السير فى الدعوى إلى أن يفصل نهائيا فى اللجنة المذكورة وبعد أن تم الفصل فيها جددت المدعية السير فى دعواها ضد آمال ومنير ولدى المتوفى لبلوغهما سن الرشد وضد أحمد الرافعى باعتباره واضعا يده على التركة وقصرت طلباتها على نصيب ابنها عبد المنعم إستنادا إلى أن الحكم بتزوير الورقة العرفية الدالة على الزواج لا تأثير له فى دعوى النسب التى يصح إثباتها بكافة الطرق . وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ومن باب الإحتياط إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات نسب ابنها للمورث وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٠ سنة ٨١ قضائية وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢١ حكمت المحكمة حضوريا للمستأنف عليهما الأولى والثانى وغيايبا للمستأنف عليه الثالث بقبول الإستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفة بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أنها رزقت بالولد عبد المنعم من فراش المرحوم منصور أمين الجبلاوى ولتثبت كذلك بالطرق عينها ردة آمال ومنير منصور أمين الجبلاوى عن دين الإسلام ولينف المستأنف عليهم ذلك بالطرق عينها وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٦/١/٣٠ حكمت حضوريا وفى موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض

الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القواعد الشرعية وأخطأ في تطبيقها من وجوه ( أولها ) أنه لم يعتد بالعشرة كدليل على ثبوت الزوجية في حين أنه من المقرر شرعا أن العشرة متى ثبتت كانت عشرة الزوجية لا عشرة الصداقة التي لا تقرها الشريعة الإسلامية بحيث إذا رأى رجل وامرأه يسكنان في موضع أو بينهما إنبساط الأزواج ومع كل من رأهما كذلك أن يشهد بالزوجية بينهما وعلى القاضي أن يقبل هذه الشهادة ويقضى بها . والثابت في الدعوى من أقوال الشهود إثباتا ونفيا أن الطاعنة كانت تعاشر المتوفى في منزله بشارع أحمد بدوى ولا يوجد معهما أحد سواهما وتلك هي العشرة الشرعية التي أرادها الفقه وأعتبرها دليلا على حصول الزوجية . ولا وجه للقول بأن العشرة هي المخالطة الجنسية بين الزوجين إذ أن ذلك من الأسرار التي يحرم الإسلام على إخفائها إخفاء تاما عن جميع الناس والإسلام في تقريره هذا يرى الواقع ويرتب عليه قواعد وأحكامه لأن الناس كافة وخاصة في المدن لا يكادون يعرفون الزواج بين الزوجين ويدركونه إلا على أنه سكنى الزوجين في مسكن واحد وإذ خالف الحكم هذه القاعدة فإنه يكون باطلا شرعا ( وثانيها ) أنه أصدر أقوال شهود الإثبات استنادا إلى ما قرره من أنه يشترط في الشهادة بالتسامع أن تكون متواترة أو مشهورة وهو تقرير مخالف للقواعد الشرعية ومقتضاها أن علم الشاهد بالزوجية عن طريق السماع يحصل بإخبار اثنين له بها وتقبل شهادته دون حاجة لاشتراط التواتر أو الشهرة وأن النسب حق من حقوق الله سبحانه فتجوز فيه الشهادة حسبة ويثبت بها وإذا ثبت لا يرتفع ، والشهادة مظهرة للحكم الثابت لما في النسب من الصالح العام لكل الناس ( وثالثها ) أنه اشترط لثبوت النسب ألا يكون الزوج عتيقا أو عقيما ووصول في نفى نسب الولد عبد المنعم على ما شهد به الدكتور يوسف رزق الله من أن مرض المتوفى جعله عتيقا بينما نص الفقه على أن زوجة العنين لو أتت بولد ثبت نسبه ( ورابعها ) أنه استند في قضائه إلى أقوال الشاهدين يوسف رزق الله وعبدى جرجس في حين أنهما مسيحيان ولا تصح شهادتهما شرعا على المسلم لا باعتبارها شهادة ولا على أنها قرينة .



وحيث إن هذا السبب مردود في الوجه (الأول) منه بأن العشرة أو المساكنة لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية والفراش وإنما نص فقهاء الحنفية على أنه يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح وإن لم يعاينه متى اشتهر عنده ذلك بأحد نوعي الشهرة الشرعية الحقيقية أو الحكيمة فمن شهد رجلا وامرأة يسكنان في موضع أو بينهما إنبساط الأزواج وشهد لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالنكاح وإن لم يحضر وقت العقد . وهذا عند الصاحبين أما عند أبي حنيفة فلا يجوز للشاهد أن يشهد على النكاح بالتسامع إلا إذا اشتهر شهرة حقيقية وهي ما تكون بالتواتر؛ إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعتبر مجرد مساكنة الطاعنة للمتوفى دليلا على ثبوت النكاح بينهما فإنه لا يكون قد خالف القواعد الشرعية . ومردود في الوجه (الثاني) بأن الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه وأستثنى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مواضع - منها النسب والنكاح - أجازوا فيها الشهادة بالتسامع استحسانا إلا أنهم اختلفوا في شروط تحمل الشهادة بها فمن أبي حنيفة لا يشهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض وتتواتر به الأخبار وعلى هذا إذا "أخبره" رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول لا تحمل له الشهادة ما لم يدخل في حد التواتر ويقع في قلبه صدق الخبر . وعند الصاحبين إذا أخبره بذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول يكفي وتحمل له الشهادة والفتوى على قولهما ، وأشترطوا في الإخبار - هنا وعن العدلين - أن يكون بلفظ "أشهد" وبمعنى أن يشهدا عنده بلفظ الشهادة، إذ كان ذلك وكان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن "شهادة شهود المستأنفة لا تؤدي بحال إلى إثبات الزوجية والنسب لأنهم جميعا عدا الأول والثاني سمعوا بالزوجية من المستأنفة أو نقلا عنها إذ يقرر الشاهد الثالث عبد الفتاح إبراهيم أحمد حسين أن المستأنفة صديقة زوجته وأن بنت خاله المستأنفة هي الأخرى صديقة زوجته وأنه عرف من المستأنفة بوفاة منصور الجبلاوي سنة ١٩٥٢ على دين الإسلام وعرف من زوجته وهي صديقة المستأنفة أن المستأنفة كانت حاملا وعرف من بنت خاله المستأنفة أن منصور الجبلاوي متزوج من المستأنفة فأقواله بالنسبة للزوجية والحمل منقولة إما عن الزوجة مباشرة أو عن



زوجة الشاهد نقلا عن المستأنفة أو عن بنت خالة المستأنفة نقلا عن المستأنفة أيضا وكذلك الشاهد الرابع ماهر كامل إبراهيم إذ يقرر أن المستأنفة صديقة شقيقته كوثر كامل إبراهيم وأنه عرف بالزوجية والحمل نقلا عن أخته بحكم صداقتها بالمستأنفة ومعنى ذلك أن المستأنفة هي مصدر العلم بالزوجية والحمل والشاهدتان الخامسة والسادسة تقرران أن مظهر حياة المستأنفة مع المتوفى كان مظهر حياة زوجية وقالت أولاهما أنها تعرف المستأنفة عن طريق بنت خالتها وقالت ثانيتهما أنها كانت تغسل ملابس المستأنفة بأجر وأنها حضرت الولادة فمصدر علم الإثنين هو إما المستأنفة ذاتها أو بنت خالة المستأنفة نقلا عن المستأنفة أما الشاهدة السابقة من شهود المستأنفة فهي زوجة البواب الذي كان في خدمة المتوفى وطرده قبل وفاته بشهر واحد باعتراف نفس الشاهدة المذكورة فهي متورة واعترفت بأن مصدر علمها بالحمل هو المستأنفة ذاتها أما الشاهد الأول من شهود المستأنفة فقد قال بأنه سمع بالزوجية من المتردين ولم يحدد هؤلاء المتردين ولم يذكر اسم واحد منهم ولم يبين مناسبة وظروف هذا العلم من المتردين وعبارته عامة لا تدل على شيء فضلا عن ثبوت الخصومة بينه وبين المستأنف عليهما الأول والثاني بسبب دعوى تخفيض أجر سكنه وطلبه استرداد مادفعه من زيادة من الأجر والشاهد الثاني من شهود المستأنفة وهو الوحيد من بين الشهود الذي انفرد بالقول بأنه سمع بالزوجية من المتوفى ذاته فروايته في هذا الخصوص إن صحت لا تثبت زوجية ولا تثبت نسبا لأنه يقرر أنه ذهب لزيارة المتوفى لما علم بوجود زوجته الغضبي لديه وقد ضايقه أن تلجأ زوجته للمتوفى إذ أنها أقحمت على حياتهما الزوجية أجنبيا عنهما وضايقه وأحنقه أن المتوفى رجل موسر وأنه هو رقيق الحال ويقرر أن المتوفى نصحه وأعطاه درسا في الحياة الزوجية ثم نادى على المستأنفة ولما حضرت قدمها إليه على أنها زوجته وقدمت المستأنفة كوبا من الشرابات أو الليموناده كتحية وقال إن هذه هي المرة الوحيدة التي زار فيها المتوفى ومن الغريب أن لا تكون المستأنفة إذا كانت حقا زوجة المتوفى موجودة مع زوجة الشاهد عند دخول الشاهد، وترى المحكمة أن المتوفى إذا كان قد قدم المستأنفة للشاهد على أنها زوجته فهو قد فعل ذلك ليطمئن الشاهد الغاضب الحانق من لجوء زوجته لأجنبي عن الأسرة ووجودها معه وحدهما عند دخول الشاهد وإلا فكيف يعلل عدم تقديم المتوفى المستأنفة لطبيبه المعالج لمدة سنتين

على أنها زوجته مع أن تقديمها للطبيب بصفتها زوجته أمر لازم للعلاج وإتباع نظامه ولما لم يقل لو كمل أعماله والذي كان يتردد عليه في فترة مرضه ولصديقه الذي كان يزوره في منزله أثناء مرضه والذي نقله إلى المستشفى في اليوم السابق على وفاته وكلاهما كان يرى المستأنفة في خدمة المتوفى، لما إذا لم يقل لهما أو لأيهما أنها زوجته وإذا كان من المقرر فقها أن النكاح يثبت بالتسامع وكذلك يثبت النسب بالتسامع فإن شهادة شهود المستأنفة ليست شهادة بالتسامع لأن التطبيق الصحيح لقاعدة جواز الشهادة بالتسامع أن يشهد الشاهد بما هو متواتر ومشهور أى أن يكون الشاهد قد سمع بما يشهد به من الناس أو العامة بحيث يقع في نفسه صدق ما سمع به أما الشهادة نقلا عن التي تدعى النكاح والنسب فهي ليست شهادة تسامع يجوز بها إثبات النكاح والنسب " وإن المستأنفة " قد عجزت عن إثبات زوجيتها بالمتوفى بل قامت الأدلة على عدم قيام أو وجود تلك الزوجية ومتى إنتفت الزوجية إنتفى النسب " فإنه لا يكون قد خالف الراجح من مذهب أبي حنيفة أو أخطأ في تطبيقه . ومردود في الوجهين ( الثالث والرابع ) بأن الحكم قد أثبت في حدود سلطته الموضوعية عجز الطاعنة عن إقامة الدليل على صحة دعواها وفي ذلك وحده ما يكفي لحمل قضائه ومن ثم فإن إستناده إلى أقوال شهود النفى أو الشهادة الطبية يعتبر تزييدا والنهى عليه فيه غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم التمهيدى الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق إستبعد التقارير الطبية الخاصة بالمتوفى إستنادا إلى أن مبناها التقدير العلمى فلا ترقى إلى مرتبة اليقين فى نفى النسب ثم عاد الحكم المطعون فيه فعول عليها وفى ذلك تناقض بين الحكيم . ويتحصل السبب الثالث فى أن الحكم المطعون فيه رجح شهادة النفى على شهادة الإثبات وهذا منه خطأ وفساد فى الإستدلال إذ أن مبنى شهادة النفى أن الطاعنة ليست زوجة ولم يعاشرها المتوفى معاشرة الأزواج وإنما كانت خادمة ، فى حين أن العشرة الزوجية من الأمور الخفية التى لا يمكن معرفتها إلا بالمظهر الخارجى وهو سكناهما معا فى مسكن واحد يضمهما ويغلق عليهما وهذه السكنى ثابتة فى الدعوى ومسلمة بين الخصوم ومن ثم فإن القول بعدم الزوجية وأن الطاعنة خادمة للمتوفى هو إستدلال فاسد ويتنافى مع القاعدة الشرعية التى تنص على أن من رأى إثنيين يتعاشران وسعه أن يشهد بالزوجية بينهما .

وحيث إن النعى في هذين السببين مردود بما سبق الرد به على السبب الأول من أن الحكم مقام في أساسه على عجز الطاعنة عن إثبات دعواها وأن استدلاله بالتقارير الطبية وشهادة النفى هو من قبيل التزيد الذى لا يعيبه الخطأ فيه على فرض حدوث هذا الخطأ .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أنه ساند المطعون عليهم في دفاعهم ضابط الشرطة البيرزكى زوج والدة المطعون عليها الأولى والثانى والضابط كمال الجبلاوى ابن أخ المتوفى وآخرون من الأقارب وأن الضابطين سالفى الذكرهما اللذان دبرا جميع الشكاوى الإدارية التى ركن إليها المطعون عليهم ونتيجة لذلك حررت المحاضر وفق مصلحة الخصوم دون عضد أو معين للطاعنة كما أثر تدخل الضابطين على شهود النفى مما يجعل شهادتهم غير مقبولة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه جدل يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضى الدعوى ولا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صادق البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٩٤)

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) دعوى . "التدخل في الدعوى" . "الحصم المنضم" . إستئناف .  
"الحصوم في الإستئناف" .

تدخل الحارس القضائي في دعوى الحارس السابق . بقاء الحارس السابق  
في الحصومة يدافع عن حق التدخل بقصد درء مسئوليته . صيرورته خصما منضمها  
لحارس التدخل . له بوصفه خصما منضمها للدعى — التدخل — أن يستأنف معه  
بسم الصادر في الدعوى .

(ب) حكم . "الطعن في الأحكام" . إستئناف . "الطلب الجديد" .

النهي على الحكم بالإستئناف بأن طلب المستأنف طلب جديد . لا محل له متى  
كانت محكمة الإستئناف لم تقض في هذا الطلب لخروجه عن نطاق الإستئناف ولعدم  
إستنفاد محكمة أول درجة ولايتها في شأنه .

(ج) إثبات . "الإثبات بالكتابة" . إنكار التوقيع .

الطعن بإنكار التوقيع على الورقة العرفية . وجوب إبدائه في صيغة صريحة حازمة  
تدل على إصرار المنكر على إنكاره .

(د) بيع . "البيع الجراف" .

بيع كل القطن المودع في مخزن البائع الناتج من زراعته المعينة في العقد ومعاينة  
المشترى له في المخزن . تكييفه ببيع جراف لا بيع شيء معين بنوعه . لا ينفي ذلك  
تقديره بالعقد تقديرا تقريريا بمقدار معين قابل للعجز والزيادة ليس لهذا التقدير أثر  
إلا في مسألة الضمان .

(هـ) بيع . " البيع الخراف " . " انتقال الملكية وتسليم المبيع " .

انتقال الملكية في البيع الخراف بمجرد تمام العقد ولو كان تحديد الثمن موقوفاً على تقدير المبيع . تسليم المبيع الخراف يكون بوضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستولى عليه مادام البائع قد أحله بذلك .

(و) بيع . " بيع الأقطان الآجلة " . " حق قطع السعر " . بورصة .

حق قطع السعر أو نقله في بيع الأقطان الآجلة . عدم استعمال البائع حقه حتى نهاية الأجل المحدد له . على المشتري — طبقاً للعرف التجاري الذي فنته المرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٢٩ — تحديد سعر الكمية المبعة بسعر اليوم التالي مباشرة لانقضاء الحق فإن كان يوم عطلة أو بالبورصة أو كان التعامل في البورصة في هذا اليوم محظوراً بأسعار رسمية أو أسعار لا تقابل بها فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي له .

(ز) بيع . " بيع الأقطان الآجلة " . " قطع السعر " . بورصة .

يوم قطع السعر في بيع الأقطان الآجلة هو يوم تعامل فعلي . العملة في ذلك تمكن المشتري من إجراء عملية تنطية تتم بعملية بيع عكسية أي بحريها وقت انقطاع وبسعره ومن مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه للبائع .

(ح) بورصة . " التعامل في البورصة " . بيع . " بيع الأقطان الآجلة " . " قطع السعر " .

التعامل في البورصة . عدم جريانه بعد يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ موعداً لقطع على سعر القطن إلا في يوم ٢٣ من الشهر المذكور وعلى عقد مارس . عدم قيام مانع للمشتري من إجراء عملية تنطية السعر عقد مارس في ذلك اليوم . اعتبار الحكم سعر هذا اليوم أساساً للحاسبة مع ثبوت استحالة القطع على شهر يناير بسبب انتهاء التعامل عليه . عدم مخالفة للعقد أو لأحكام البورصة أو للعرف التجاري .

(ط) بيع . " بيع القطن الآجلة " . " قطع السعر أو نقله " .

تحديد عقد البيع آجلاً لقطع السعر أو نقله . سكوت البائع عن إبداء رغبته لا يترتب عليه النقل . وجوب تحديد الثمن بسعر اليوم التالي مباشرة لنهاية هذا الأجل . ما يترتب على النقل من التزام البائع بدفع السمسة القانونية و الفرق السعر والمصروفات القانونية . مناطه صدور أمر من البائع إلى المشتري يلى بوضوح عن نية الأول في إجراء النقل .

١ - متى كان الثابت أن المطعون ضده قد رفع الدعوى على الطاعن طالبا إلزامه بدفع باقى ثمن القطن الذى باعه له بصفته الشخصية وقد نازعه الطاعن فى السعر الذى يجب إلتخاذه أساسا للحاسبة على هذا الثمن ولما تدخل فى الدعوى الحارسان القضائيان على الأطيان الناتج منها القطن المبيع ، وافق المطعون ضده على أن يقضى لهما بهذه الصفة بطلباته بإعتبار أنهما حلا محله فى الحراسة ، ولكنه لم ينسحب من الدعوى أو يتخلل من منازعته للطاعن لما قاله من أن له مصلحة فى متابعة الخصومة ليدافع عن حق المتدخلين بقصد درء مسئوليته عن الأقطان المبيعة منه ، فإنه بموقفه هذا فى الخصومة صار خصما منضما للحارسين فى طلباتهما بعد أن كان خصما أصليا ومن ثم يكون له بوصفه خصما منضما للدعين أن يستأنف معهما الحكم الإبتدائى فيما تضمنه من قضاء قطعى ضدهما .

٢ - النعى على الحكم الإستئنافى بأنه قبل الإستئناف على الرغم من أن ما طلبه أحد المستأنفين فى صحيفته يعتبر طلبا جديدا مما لا يجوز إبدائه أمام محكمة الإستئناف لأول مرة ، لا يصادف محلا متى كانت محكمة الإستئناف لم تقض فى هذا الطلب لخروجه عن نطاق الإستئناف المرفوع إليها والذي انصب على الشق القطعى من الحكم المستأنف ، ولأن محكمة أول درجة لم تستنفد ولايتها فى هذا الطلب .

٣ - تنص المادة ٣٩٤ من القانون المدنى على أن تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ومفاد ذلك أن الطعن بإنكار التوقيع على الورقة العرفية يجب أن يبدى فى صيغة صريحة جازمة تدل على إصرار المنكر على إنكاره .

٤ - إذا كان البائع قد باع كل القطن الذى فى مخزنه والناتج من زراعته المعينة فى العقد وقد عاينه المشتري فى المخزن المودع به كان التكييف الصحيح لهذا البيع أنه بيع جزاف لا بيع شئ معين بنوعه ولا ينفى عن هذا البيع وصف الجزاف لكون المبيع قد قدر بالعقد تقديرا تقريبا بمقدار معين قابل للعجز والزيادة ، ولا يكون لهذا التقدير أثر إلا فى مسألة الضمان .



٥ - متى كان المبيع جزافا فإن الملكية فيه تنتقل إلى المشتري بمجرد تمام العقد طبقا للأواد ٤٢٩ و ٢٠٤ و ٩٣٢ من القانون المدني ولو كان تحديد الثمن موقوفا على تقدير المبيع كما يتم تسليم المبيع فيه طبقا للمادة ٤٣٥ بوضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء ماديا ما دام البائع قد أمممه بذلك .

٦ - إذا لم يستعمل البائع - بيوع الأقطان الآجلة - حقه في قطع السعر أو النقل حتى نهاية الأجل المحدد له فإنه يجب على المشتري - طبقا للعرف التجاري الذي قننته المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ والقانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ - الذي حل محله - والخاصين بتنظيم بيوع الأقطان الآجلة في الداخل - تحديد سعر الكمية المباعة بسعر اليوم التالي مباشرة لانقضاء حق البائع في القطع فإن كان هذا اليوم يوم عطلة ببورصة العقود أو كان التعامل في البورصة في هذا اليوم محمدا بأسعار رسمية أو أسعار لا تعامل بها، لأي سبب كان فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي له .

٧ - العلة في أن يكون اليوم الذي يجري فيه القطع - في بيوع الأقطان الآجلة - من الأيام التي يحصل فيها تعامل فعلي هي مجرد تمكين المشتري من إجراء عملية التغطية التي تتم بعملية بيع عكسية يجريها في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه للبائع والغرض من هذه العملية هو أن يؤمن المشتري نفسه من مخاطر تقلبات الأسعار فإن هبط السعر خسر فيما اشتراه بضاعة حاضرة يعادل كسبه فيما باع من عقود في البورصة والعكس بالعكس .

٨ - إذ كان التعامل في البورصة لم يجر بعد يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ - موعد القطع على سعر القطن - إلا ابتداء من يوم ٢٣ من الشهر المذكور وعلى عقد مارس - لأن التعامل على عقد يناير كان قد انتهى في يوم ٢٢ من هذا الشهر حسب النظام المتبع في بورصة العقود، وكان لا يوجد ما يمنع المشتري (الطاعن) من إجراء عملية التغطية بسعر عقد مارس في يوم ٢٣ يناير وهذه العملية يتحقق بها الغرض المقصود منها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر سعر هذا اليوم أساسا للحاسبة بعد أن ثبت لمحكمة الاستئناف أن القطع على شهر يناير بات مستحيلا بسبب انتهاء التعامل عليه وهو سبب خارج عن إرادة البائع ، لا يكون مخالفا للعقد أو لأحكام لائحة البورصة أو للعرف التجاري .

٩ — متى حدد في العقد أجل ليستعمل فيه البائع حقه في القطع أو النقل فإن سكوته عن إبداء رغبته في القطع أو النقل لا يترتب عليه اعتبار القطن منقولاً وإنما وجوب تحديد الثمن بسعر اليوم التالي مباشرة لنهاية هذا الأجل . كما أنه إذ كان يترتب على النقل إلزام في ذمة البائع بدفع السمسرة القانونية و الفرق السعر وكافة المصروفات القانونية لهذا النقل فإنه يجب أن يصدر بالنقل أمر من البائع إلى المشتري تظهر فيه نية الأول واضحة في إجراء النقل .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وفي حدود ما يتطلبه الفصل في هذا الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٠ سنة ١٩٥٢ كلى المنصورة على الطاعن والبنوك المطعون ضدها الرابع والعشرين والخامس والعشرين والسادس والعشرين طالباً بالحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٤٥٦٥٦ ج و ١٥٤ م وبوصحة إجراءات الجزاء التحفظى الموقع تحت يد البنوك المذكورة وجعله حجراً نافذا وقال شرحاً لدعواه إنه بمقتضى عقد بيع غير مؤرخ باع إلى الطاعن ١٥٠٠ قنطاراً تحت العجز والزيادة من القطن الكرنك وذكر في العقد أن هذا القطن هو الناتج من أول وثانى جنية من الأطيان ملكه الميينة في العقد وأن البيع تم بعلاوة قدرها ٣٠ ريالاً فوق كوتراتات يناير سنة ١٩٥٢ وأن للبائع الحق في قطع السعر من تاريخ تسليم الأقطان المبيعة حتى يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ وحق النقل إلى شهر مارس سنة ١٩٥٢ بمصاريف على حسابه وتنفيذاً لهذا العقد قام بتسليم المشتري ( الطاعن ) ١٧٣٧ قنطاراً و  $\frac{٣}{٦٨}$  رطلاً وقبض من الثمن مبلغ ٢٣٣٧٥ ج على عدة دفعات . ولما كان السعر الذى يجب أن تجرى المحاسبة على أساسه تلقائياً هو سعر بورصة العقود في يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ وهو نهاية الأجل المحدد للقطع وذلك لعدم طلبه النقل حتى هذا التا

وكان هذا اليوم قد صادف يوم عطلة في البورصة ولم يجر تعامل فيها بعد ذلك إلا في يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ فإن سعر البورصة في هذا اليوم وقدره ١٦٨,٥ ريالاً مضافاً إليه العلاوة المتفق عليها في العقد وقدرها ٣٠ ريالاً يكون هو السعر الذي يتعين إتخاذه أساساً للمحاسبة وعلى ذلك يكون الباقي له من ثمن القطن في ذمة الطاعن على أساس سعر القنطار ١٩٨,٥ ريالاً وبعد خصم ما قام الأخير بوفائه منه هو المبلغ المطالب به وأثناء سير الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى تدخل فيها كل من أحمد مصطفى سلطان والمطعون ضده الثاني عبد الهادي مصطفى البراز بصفتهم حارسين قضائيين على أطيان أسرتي أبو عبد الله والبراز وطلباً الحكم لهما بصفتهم المذكورة بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى تأسيساً على أن القطن المطالب بباقي ثمنه في هذه الدعوى ناتج من هذه الأطيان المفروضة عليها الحراسة القضائية والتي كان المطعون ضده الأول حارساً عليها وقت بيعه القطن وقد وافق هذا المطعون ضده على الحكم لهما بهذه الطلبات وقرر في مذكرته الختامية المقدمة إلى محكمة أول درجة أن الأقطان المتنازع على ثمنها ناتجة من الأطيان الموضوعة تحت الحراسة القضائية والتي كان حارساً عليها وأنه وقد عين المتدخلان حارسين بدلاً منه فإنه لا يمانع في أن يحكم لهما بصفتهم بثمان الأقطان المطالب به ليقوما بتوزيعه على مستحقيه تنفيذاً لحكم الحراسة الصادر بتعيينهما وأن متابعته الخصومة بعد تدخل هذين الحارسين لدرء مسئوليته بصدد هذه الأقطان — وقد نازع الطاعن في السعر الذي طلب المطعون ضده الأول إتخاذه أساساً للمحاسبة قائلاً إنه يجب إجراؤها على أساس أن سعر القنطار الواحد هو السعر الذي اشترت به الحكومة مثل القطن محل النزاع وقد قدر هذا السعر ١٢٢,٥ ريالاً . وبتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة المنصورة الابتدائية باعتبار السعر الإلزامي الذي اشترت به الحكومة القطن الكرنك في مايو سنة ١٩٥٢ أساساً للمحاسبة بين الطرفين مع مراعاة إضافة العلاوة وقدرها ٣٠ ريالاً لكل قنطار وبندب خير لتصفية الحساب بين الطرفين على أساس أن الكمية الموردة هي ١٧٣٧ قنطاراً و  $\frac{٣}{١٠}$  رطلاً وأن المبالغ التي سحبت من الثمن حتى الآن بلغت ٢٣٣٧٥ جنيهاً وأن السعر الذي يجب المحاسبة عليه هو السعر الذي اشترت به الحكومة مثل الأقطان المتنازع عليها من حيث النوع مع ملاحظة العلاوة المتفق عليها — فاستأنف المطعون ضدهما الأول والثاني وأحمد مصطفى سلطان بصفته حارساً قضائياً هذا الحكم في شقه



الخاص بتحديد السعر الذى يجب المحاسبة على أساسه ، وقيد هذا الاستئناف بمحلول محكمة استئناف المنصورة برقم ٨ سنة ٨ ق وطلبوا فى صحيفة استئنافهم إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد سعر القطع على أساس السعر الاجبارى الذى اشترت به الحكومة القطن المتنازع عليه فى مايو سنة ١٩٥٢ واعتبار سعر القطع هو سعر يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ وقدره ١٩٨,٥٠٠ ريالاً للقنطار الواحد بما فى ذلك العلاوة المتفق عليها فى العقد ومقدارها ٣٠ ريالاً. والحكم على هذا الأساس بإلزام المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) بأن يدفع للمستأنفين ( المطعون ضدهما الأول والثانى وأحمد مصطفى سلطان ) مبلغ ٤٥٦٥٦ ج و ١٥٤ م والفوائد القانونية بواقع ٥٪ سنوياً من يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ حتى تمام السداد وبصحة اجراءات حجز التحفظى الموقع تحت يد البنوك الثلاثة وجعله حجراً تنفيذياً — وقد دفع الطاعن بعدم قبول استئناف المطعون ضده الأول لرفعه من غير ذى صفة بعد تنازله عن طلباته أمام محكمة الدرجة الأولى للحارسين القضائيين — وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع المبدى من المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) بعدم قبول الإستئناف المرفوع من المستأنف الأول (المطعون ضده الأول) وبقبول الاستئناف شكلاً وأرجأت الفصل فى الموضوع — وفى ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بإنقطاع سير الخصومة لوفاة أحد المستأنفين وهو الحارس القضائى المرحوم أحمد مصطفى سلطان — وعجل المطعون ضده الأول الاستئناف واختصم فيه المطعون ضدهم من الثالث إلى الثالث والعشرين بوصفهم أفراد أسرة أبو عبد الله مالكى القطن المبيع وعلى أساس أن الحراسة القضائية قد انتهت بعد قسمة الأطنان التى كانت تحت الحراسة وزوال حالة الشروع — ودفع الطاعن بعدم قبول ما طلبه المطعون ضده الأول من الحكم لنفسه بالطلبات الواردة فى صحيفة الاستئناف وذلك على أساس أن هذا الطلب منه يعتبر من الطلبات الجديدة التى لا يجوز تقديمها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لأنه قد تنازل عن جميع طلباته أمام محكمة الدرجة الأولى للحارسين القضائيين كما دفع الطاعن ببطلان تعجيل الإستئناف الحاصل من المطعون ضده الأول تأسيساً على ما أقربه الأخير من أن الحارسين القضائيين كانا منضمين ولا يجوز لاحدهما الانفراد ولعدم تقديمه ما يدل على تعيين حارس قضائى بدلاً من الحارس أحمد مصطفى سلطان الذى توفى أو ما يدل على انفراد الحارس الآخر بالحراسة

أو انتهاء هذه الحراسة بقسمة الاطيان المفروضة عليها وفي ۲۴ أبريل سنة ۱۹۶۳ قضت محكمة الاستئناف (أولا) برفض الدفع بعدم قبول طلبات المستأنف الأول (المطعون ضده الأول) المؤسس على المادة ۴۱۱ من قانون المرافعات (ثانيا) برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف من المستأنفين جميعا وقبوله (ثالثا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد سعر القطع للقطن المبيع على أساس السعر الاجبارى الذى اشترت به الحكومة فى مايو سنة ۱۹۵۲ واعتبار سعر القطع هو سعر يوم ۲۳ يناير سنة ۱۹۵۲ وعلى أساس ۱۶۸,۵ ريالا مع إضافة العلاوة المتفق عليها فى عقد البيع وقدرها ۳۰ ريالا أى سعر القنطار الواحد ۱۹۸,۵ ريالا وجاء باسباب هذا الحكم أن المحكمة فصلت فى الشق القطعى من الحكم المستأنف وأنه لا يجوز فيما أن تعرض لطلب الإلزام بالمبلغ المطالب به لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستنفد ولايتها بعد فيه . وبتمتير تاريخه ۲۳ يونية سنة ۱۹۶۳ طعن الطاعن فى الحكم الصادر بتاريخ ۳۰ مارس سنة ۱۹۵۸ والحكم الأخير الصادر بتاريخ ۲۴ أبريل سنة ۱۹۶۳ بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن .

### عن الطعن فى الحكم الصادر بتاريخ ۳۰ مارس سنة ۱۹۵۸ :

وحيث إن الطاعن أقام طعنه فى الحكم الصادر بتاريخ ۳۰ مارس سنة ۱۹۵۸ اتقاضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون ضده الأول لرفعه من غير ذى صفة على سبب واحد حاصله أن هذا الحكم خالف القانون وأحطا فى تطبيقه وتأويله ذلك أن المطعون ضده الأول كان قد تخلى عن كل طلباته أمام محكمة الدرجة الأولى وطلب الحكم بها للحارسين القضائيين — وبهذا التخلى لم يعد طرفا فى الخصومة وبالتالي فقد امتنع عليه أن يعود فيستأنف الحكم الصادر فى الدعوى ويطلب الحكم لنفسه مع الحارسين القضائيين بالمبلغ كما أن هذا الطلب منه يعتبر طلبا جديدا لا يقبل لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ولا يشفع للحكم قوله إن المطعون ضده الأول صاحب مصلحة فى الاستئناف لأنه كان طرفا فى عقد البيع سند الدعوى لأن هذه المصلحة لا تسوغ له طلب الحكم لنفسه بشئ سيق أن تخلى عنه أمام محكمة الدرجة الأولى .



وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك لأن المطعون ضده الأول على ما سجله الحكم المطعون فيه رفع الدعوى على الطاعن طالبا إلزامه بدفع باقى ثمن القطن الذى باعه بصفته الشخصية له — وقد نازعه الطاعن فى السعر الذى يجب اتخاذه أساسا للمحاسبة على هذا الثمن ولما تدخل الحارسان القضائيان وافق المطعون ضده الأول على أن يقضى لهما بطلباته على أساس أن القطن المبيع ناتج من الأتليان المفروضة عليها الحراسة والتي كان هو معين حارسا عليها قبل الحارسين المتدخلين — ولما كان المطعون ضده الأول بعد أن وافق على ذلك لم ينسحب من الدعوى أو يتخلل عن منازعته للطاعن بل استمر فى الدعوى لما قاله من أن له مصلحة فى متابعة الخصومة ليدافع عن حق المتدخلين بقصد درء مسئوليته عن الأقطان المباعة منه للطاعن لأنه مسئول عن نتائج تصرفه فيها فإنه بموقفه هذا فى الخصومة صار خصما منضيا للحارسين فى طلباتهما بعد أن كان خصما أصليا ومصلحته فى هذا الإنضمام محققة لأنه كما قرر الحكم المطعون فيه بحق هو الذى تعاقد مع الطاعن كما أنه من جهة أخرى هو المسئول عن ثمنه قبل الحارسين المتدخلين اللذين حلا محله فى الحراسة ومن ثم يكون للمطعون ضده بوصفه خصما منضيا للدعين أن يستأنف معهما الحكم الابتدائى فيما تضمنه من قضاء قطعى ضدهما — أما عن النعى على الحكم المطعون فيه الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٨ بأنه قبل الاستئناف على الرغم من أن ما طلبه المطعون ضده الأول فى صحيفته من الحكم له مع المستأنفين الآخرين (الحارسين المتدخلين) بالطلبات الواردة فى هذه الصحيفة يعتبر طلبا جديدا مما لا يجوز إبداءه لأول مرة فى الاستئناف فإن هذا النعى الذى وجهه الطاعن أيضا إلى الحكم الاستئنافى الأخير الصادر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٣ لا يصادف محلا فى أى من هذين الحكيم لأن محكمة الاستئناف لم تقض فى هذا الطلب الذى طلبه المطعون ضده الأول فى صحيفة استئنافه لخروجه عن نطاق الاستئناف المرفوع إليها والذى انصب على الشق القطعى من الحكم المستأنف الخاص بتحديد السعر الواجب إجراء المحاسبة على أساسه واقتصر قضاء محكمة الاستئناف على تحديد هذا السعر ونوهت فى أسباب حكمها بأنه لا يجوز لها أن تعرض لطلب الإلزام بالمبلغ المطالب به لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستنفذ ولايتها فيه هذا إلى أنه يبين من المذكرات المقدمة من المطعون ضده الأول مع المستأنفين الآخرين أنه



لم يصر على طلب شيء لنفسه بل ظلت طلباته أمام محكمة الاستئناف كما استقرت أمام محكمة أول درجة وهي الحكم للحارسين المستأنفين الآخرين بالطلبات الواردة في صحيفة الدعوى الابتدائية مما يعتبر عدولا منه عما كان قد طلبه في صحيفة الاستئناف من الحكم له مع المستأنفين الآخرين بتلك الطلبات أو بالأحرى تصحيحا لما وقع في الصحيفة من خطأ لم يكن مقصودا ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

### عن الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٣

وحيث إن الطعن في هذا الحكم أقيم على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها بطلان الحكم المطعون فيه لأنه بني على إجراءات باطلة وقعت والخصومة في حالة انقطاع ، وحاصل السبب الثاني أن هذا الحكم خالف القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من عبدالعزيز محمود عبدالله (المطعون ضده الأول) وفي بيان السبب الأول يقول الطاعن إنه بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة لوفاة أحد المستأنفين (أحمد مصطفى سلطان أحد الحارسين القضائيين) ثم عجل المطعون ضده الأول الاستئناف في مواجهة الحارس القضائي الثاني عبد الهادي مصطفى البراز واختصم فيه من أدخلهم لينضموا إليه في طلباته على أنهم أصحاب الشأن في القطن المطالب بثمنه بوصفهم مالكي الأطنان التي أنتجت هذا القطن وقد تمسك الطاعن بأن الخصومة مازالت منقطعة وأن هذا التعجيل لا ينتج أثره في استئناف الخصومة لسيرها أمام محكمة الاستئناف لأن صحيفته لم توجه إلى ممثل الحراسة قانونا ولا إلى جميع أصحاب الشأن ممن لهم الصفة في المطالبة بثمن القطن محل النزاع، إذ لم يثبت أن الحارس القضائي الذي وجهت إليه الصحيفة قد انفرد بالحراسة بعد وفاة الحارس الآخر المنتظم كما لم يثبت أن الحراسة قد انقضت بقسمة الأطنان الشائعة التي أنتجت هذا القطن أو أن من اختصموا بهذه الصحيفة لينضموا إلى المطعون ضده الأول في طلباته هم ملاك الأطنان التي أنتجت القطن محل النزاع وأنهم أصحاب الصفة في المطالبة بثمنه ولكن الحكم المطعون فيه حرر هذا الدفاع إلى دفع بعدم قبول الاستئناف من المدخلين

بصحيفة التعجيل مع أنهم لم يكونوا مستأنفين وإنما اختصموا لينضموا إلى عبد العزيز محمود عبد الله (المطعون ضده الأول) وبعد إدخالهم انضموا إليه في طلباته ولم يطلبوا الحكم لأنفعهم بشيء بخفاء قضاء الحكم بقبول الاستئناف من هؤلاء جميعا قضاء في استئناف غير موجود وبذلك وقع باطلا . وقال الطاعن شرحا للسبب الثاني إن الحكم المطعون فيه خالف القانون حين قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف من عبد العزيز محمود عبد الله ذلك أنه بعد أن قضت المحكمة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٨ برفض الدفع بعدم قبول استئناف عبد العزيز محمود عبد الله (المطعون ضده الأول) المؤسس على تخليه عن طلباته للحارسين القضائيين عاد الطاعن ودفع بعدم قبول الاستئناف منه إستنادا إلى أن طلبه القضاء له مع الحارسين القضائيين يعتبر طلبا جديدا لا يجوز قبوله لأول مرة أمام محكمة الاستئناف عملا بالمادة ٤١١ من قانون المرافعات—وقدمتج الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفع بالرد على الدفع بانقطاع سير الخصومة بقوله إن المطعون ضده الأول هو المتعاقد مع الطاعن وكلاهما مأخوذ بهذا العقد وانضمام الحارسين له أو حلول الملاك الأصليين بعد وقوع القسمة بينهم دون اعتراض من أحد على طلبات المستأنفين أو صفاتهم ودون أن يتقدم أحد مدعيا أنه صاحب الصفة أو المصلحة أو الحق كل ذلك يدل على أن القصد من الدفع مجرد الماطلة في الخصومة . ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على طلب انقطاع سير الخصومة في الاستئناف التي لم تعجل في مواجهة صاحب الصفة إذ لا يكفي لإقرار صفة منكورة أن لا يتقدم خارج عن الخصومة للاعتراض وإنما الاعتراض على الصفة أو الإقرار بها لا يكون إلا لمن كان طرفا فيها وقد إعترض الطاعن على صفات من اختصموا .

وحيث إن النعي بالسبب الأول وهو يقوم على بطلان في الإجراءات بسبب إنقطاع سير الخصومة لوفاة أحد المستأنفين وهو الحارس أحمد مصطفى سلطان وعدم تعجيلها بعد ذلك تعجيلا صحيحا بحجة أن التعجيل لم يوجه إلى من قام مقام الخصم المتوفى . هذا النعي غير مقبول ذلك لأنه يفرض وقوع هذا البطلان فإنه لا يقبل من الطاعن التمسك به وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته تمكينا له من الدفاع

عن حقوقه فلا يحق لغير من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته أن يحتج ببطلان الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة أو البطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات فيما أوجبه من إعلان تعجيل الخصومة بعد انقطاع سيرها إلى من قام مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته — ومن ثم فإنه بفرض صحة ما يقول به الطاعن من احتمال حلول حارس آخر محل الحارس الذي توفي — في حالة استمرار الحراسة — أو وجود ملاك آخرين للأطيان التي فرضت عليها الحراسة غير الذين اختصهم المطعون ضده الأول في صحيفة تعجيل الاستئناف — إذا كانت الحراسة قد انتهت بزوال حالة الشبوع فإنه ليس لغير الحارس الجديد الذي حل محل المتوفى في الحالة الأولى وللاولئك الآخرين في الحالة الثانية التمسك بالبطلان المدعى به من الطاعن ومتى كان الأمر كذلك فإن كل ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه في شأن رده على الدفع بهذا البطلان يكون غير منتج . والنعي بالسبب الثاني مردود بما سبق الرد به على الطعن الموجه إلى الحكم الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٨ فيما تضمنته هذا الطعن من أن ما طلبه المطعون ضده في صحيفة استئنافه يعتبر طلبا جديدا .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه في قضائه بتحديد ثمن القطن على أساس سعر إقبال بورصة العقود في يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ قد خالف القانون وأحكام عقد البيع الملزم للطرفين من الوجوه الآتية (الأول) أنه لا يحق للبائع وفقا لشروط البيع احتساب الثمن الـ ١٧٣٧ قنطارا وكسور المبيعة للطاعن بهذا السعر لأن تسليم هذه الكمية لم يكن قد تم في يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ وإنما تم بعد ذلك في يوم ٢٧ من الشهر المذكور وينص عقد البيع على أن القطع يكون بعد التسليم ومن ثم فلم يكن للبائع أن يطلب القطع قبل يوم ٢٧ يناير الذي تم فيه تسليم القطن وبالتالي فلا يجوز افتراض حصول القطع في نهاية الأجل المحدد له في العقد والذي ينتهي في يوم ٢٠ يناير — أما قول الحكم المطعون فيه بأن البائع لم يقصر أو يتراخى في التسليم لأنه سلم الـ ١٥٠٠ قنطارا المتعاقد عليها



في خلال الأجل المحدد ثم بقي جزء بمخازنه وحافظ عليه تنفيذا للتعاقد حتى حضر مندوب المشتري (الطاعن) وتسلمه وأنه ما دام البائع قد وضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته دون عائق واستولى فعلا على بعضه وبقي البعض الآخر تحت تصرفه فإن التسليم الفعلي يكون قد تم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٣٥ مدني — هذا القول من الحكم المطعون فيه ينطوي على مخالفة لعقد البيع في بيان القدر المبيع لأن الكمية المتعاقد عليها ليست ١٥٠٠ قنطارا كما ذكر الحكم وإنما هي قد تعينت بما تم تسليمه تنفيذا للعقد وقدره ١٧٣٧ قنطارا وكسور حيث نص العقد على أن الكمية المبيعة ١٥٠٠ قنطارا تحت العجز والزيادة دون أن يضع حدا أعلى للزيادة كما انطوى قول الحكم على خطأ في تطبيق القانون في معنى تسليم المبيع إذ رأى الحكم أن مجرد وجود القطن بمخازن البائع ومن قبل إفرازه بالوزن يعتبر وضعه له تحت تصرف المشتري وفي حيازته دون عائق حالة أن المبيع بالوزن — كلقطن محل النزاع — لا يحصل التسليم بالنسبة له إلا بفوز المبيع ولا تنتقل فيه الملكية إلا بالإفراز ولا يتصور التسليم فيه إلا بعد حصول هذا الإفراز وما كان الطاعن يستطيع أن يحوز القطن أو يتصرف فيه إلا بعد فرزه بالوزن .

وحيث إن النعي بهذا الوجه غير صحيح ذلك لأنه يبين من عقد البيع أنه ذكر فيه أن المبيع ١٥٠٠ قنطارا من القطن الكرنك تحت العجز والزيادة حسب المعاينة وأن هذا القطن أول وثاني جنية محصول ١٩٥٢/٩٥١ الناتجة من الأطنان المملوكة للبائع السكائنة بزمام نواحي كفر الحصنة وطنيخ وكفر الخوازم ودرين وطمبارة وبشيش ودقيرة — ولما كان الحاضر عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف وهو نفس محاميه المقرر بهذا الطعن — قرر بمحضر جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩ ردا على سؤال من المحكمة عن عدد القناطير التي دخلت في حيازة الطاعن إلى يوم ٢٠ يناير قرر مانصه "عبد العزيز (المطعون ضده الأول) باع القطن الذي في مخزنه تحت العجز والزيادة والقطن المبيع كان كله داخل المخزن يوم التعاقد وعوين ومن أجل هذا فتحدد مقدار القطن المبيع ترك لليزان" — لما كان ذلك فإن التكييف الصحيح لهذا البيع هو أنه بيع جزاف لا بيع شيء معين بنوعه كما يقول الطاعن لأن البائع قد باع كل القطن الذي في مخزنه والناتج من زراعته المعينة

في العقد وقد عاينه البائع في المخزن المودع به مما يجعل المبيع معيناً بالذات ولا ينفي عن هذا المبيع وصف الخراف كون القطن المبيع قد قدر بألف وخمسمائة قنطار لأن هذا التقدير كما ذكر في العقد تقدير تقريبي قابل للعجز والزيادة بغير وضع حد ليهما وتقدير المبيع الخراف بمقدار معين لا ينفي عنه وصف الخراف ولا يكون لهذا التقدير أثر إلا في مسألة الضمان ومتى كان المبيع جزافاً فإن الملكية فيه تنتقل إلى المشتري بمجرد تمام العقد طبقاً للواد ٤٢٩ و ٢٠٤ و ٩٣٢ من القانون المدني ولو كان تحديد الثمن موقوفاً على تقدير المبيع كما يتم تسليم المبيع فيه طبقاً للمادة ٤٣٥ بوضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه أستيلاء مادياً مادام البائع قد أعلمه بذلك — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف العقد في بيان القدر المبيع كما يقول الطاعن لأن الحكم لم يذكر أن السكينة المتعاقد عليها هي ١٥٠٠ قنطاراً بل أشار إلى هذا الرقم في صدد بيانه للكمية التي تم وزنها واستولى عليها الطاعن قبل يوم ٢٠ يناير وأردف ذلك بقوله "ثم بقي جزء بالمخازن وحافظ عليه البائع تنفيذاً للتعاقد حتى حضر المندوب وتسلمه" وقال الحكم في موضع آخر عن هذا الجزء الذي بقي في المخازن بعد يوم ٢٠ يناير أنه بقي تحت تصرف الطاعن بحيث يتمكن من حيازته دون عائق ولما كان ما استخلصته المحكمة من وضع البائع جميع القطن المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق قبل يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ وأن البائع أعلم المشتري بذلك، هذا الذي استخلصته المحكمة واستخلاص موضوعي سائح بنى على أسباب لا مطعن عليها من الطاعن فإن المحكمة بذلك تكون قد أثبتت وفاء المطعون ضده الأول بالتزامه بتسليم المبيع قبل يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ طبقاً لما تتطلبه المادة ٤٣٥ من القانون المدني ويكون النعي بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور نخل ينطوي في الوقت نفسه على مخالفة للعقد ولما هو ثابت بالأوراق لأن سعر البورصة في يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ الذي قضى الحكم باتخاذ أساساً للحاسبة لم يكن سعر عقد يناير إذ كان التعامل في البورصة على ذلك العقد قد انتهى بل هو سعر عقد مارس على ما هو ثابت من إقرار البائع المدعى ومن نشرات

البورصة المقدمة منه ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بأن تجرى المحاسبة على سعر يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ على أساس أنه سعر عقد يناير فيه مسخ لدلالة الأوراق وإقرار البائع نفسه كما أنه وقد تمسك البائع في صحيفة دعواه بسعر ٢٣ يناير بوصفه سعر عقد مارس فإن ذلك يعتبر إقرارا منه بنقل القطن من عقد يناير إلى عقد مارس عملا بالحق المخول له في النقل بالبند ( ثانيا ) من العقد ومتى كان النقل قد تم إلى عقد مارس فإن البائع لا يستطيع أن يتمسك بسعر يوم معين من أسعار هذا العقد كيوم ٢٣ يناير إلا إذا كان قد أعلن إلى المشتري رغبته في القطع على عقد مارس بسعر هذا اليوم أما والبائع لم يعلن هذه الرغبة فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتحديد سعر القطن على هذا الأساس يكون مخالفا للعقد ولأحكام لأشعة البورصة وللعرف التجاري وفي ذلك جميعه مخالفا للقانون كما أنه إذ أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من أن سعر يوم ٢٣ يناير ليس هو سعر عقد يناير الذي نص عقد البيع على اتخاذه أساسا للقطع وإنما سعر عقد مارس ولا يجوز القطع به ما لم ينقل البائع القطع إلى عقد مارس فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان صحيحا أن سعر يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ الذي اتخذه الحكم أساسا للمحاسبة هو سعر عقد مارس وليس عقد يناير وأن التعامل على هذا العقد الأخير قد انتهى في يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ حسب النظام المتبع في بورصة العقود وكما تدل على ذلك نشراتها المقدمة لمحكمة الموضوع إلا أنه لما كان الأجل المحدد في العقد لاستعمال البائع ( المطعون ضده الأول ) حقه في القطع ينتهي في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ وكانت محكمة الاستئناف قد انتهت إلى أنه لم يستعمل حقه في قطع السعر أو النقل حتى نهاية الأجل المحدد له فإنه يجب على المشتري طبقا للعرف التجاري الذي قننه المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله والخاصين بتنظيم بيوع الأقطان الآجلة في الداخل تحديد سعر الكمية المباعة بسعر اليوم التالي مباشرة لانقضاء حق البائع في القطع فإن كان هذا اليوم يوم عطلة ببورصة العقود أو كان التعامل في البورصة في هذا اليوم محذوا بأسعار رسمية أو أسعارا لاتعامل بها لأي سبب كان فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي له — لما كان ذلك



وكانت العلة في أن يكون اليوم الذي يجرى فيه القطع من الأيام التي يحصل فيها تعامل فعلي هي مجرد تمكن المشتري من إجراء عملية التغطية التي تتم بعملية بيع عكسية يجريها في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه للبائع ، والغرض من هذه العملية هو أن يؤمن المشتري نفسه من مخاطر تقلبات الاسعار فإن هبط السعر خسر فيما اشتراه بضاعة حاضرة ما يعادل كسبه فيما باع من عقود في البورصة والعكس بالعكس — لما كان ذلك وكان التعامل في البورصة لم يجر بعد يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ إلا ابتداء من يوم ٢٣ من الشهر المذكور وعلى عقد مارس لأن التعامل على عقد يناير كان قد انتهى في يوم ٢٢ من هذا الشهر حسب النظام المتبع في بورصة العقود وكان لا يوجد ما يمنع الطاعن المشتري من إجراء عملية التغطية بسعر عقد مارس في يوم ٢٣ يناير وهذه العملية يتحقق بها الغرض المقصود منها فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر سعر هذا اليوم أساسا للحاسبة بعد أن ثبت لمحكمة الاستئناف أن القطع على شهر يناير بات مستحيلا بسبب انتهاء التعامل عليه وهو سبب خارج عن إرادة البائع بل إن الطاعن يعتبر إلى حد ما مسئول عن هذه النتيجة لقبول امتداد موعد القطع حتى يوم ٢٠ من الشهر بالمخالفة للعرف المتبع في البورصة ولما كان ينص عليه المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ من أن لا تتأخر نهاية الأجل المقرر للبائع للنقل عن يوم ١٦ من الشهر الذي يجرى القطع على استحقاقه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للعقد أو لأحكام لأئحة البورصة أو للعرف التجاري كما لا يبطله إغفاله الرد على ما تمسك به الطاعن من أن سعر ٢٣ يناير ليس سعر عقد يناير وإنما هو سعر عقد مارس لأن هذا الدفاع على ما سلف القول ليس من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الحكم وبالتالي فلا يعتبر دفاعا جوهريا مما يعد إغفاله قصورا يبطل الحكم. لما كان ذلك وكان تمسك البائع في صحيفة دعواه بسعر يوم ٢٣ يناير على أساس أنه سعر عقد مارس لا يعتبر إقرارا منه بحصول النقل إلى شهر مارس إذ من حقه كما سلف القول أن يطلب تحديد ثمن أقطانه بهذا السعر ولو كان لم يطلب النقل إلى شهر مارس فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثالث يحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يعتد في القول بتوافر رضا البائع بالنقل إلى شهر مارس بالتعبير الضمني

عن الإرادة بمقولة إن البائع (المطعون ضده الأول) لم يبد رغبته في هذا النقل حتى يمكن أن يستفاد من سكوته عن طلب النقل أن إرادته قد اتجهت إلى نقل القطن إلى استحقاق آخر كما جاء الحكم معينا بالقصور إذ لم يلتفت إلى الأدلة التي قدمها الطاعن لإثبات رضاء البائع بالنقل إلى شهر مارس ورضاء ضمنيا وهي الأدلة التي أخذ بها الحكم الابتدائي فلم يكن السكوت عن طلب النقل كما توهم الحكم المطعون فيه كل الدليل على الرضاء بالنقل بل كان أمام المحكمة أدلة أخرى أهمها استمرار البائع بعد ٢٣ يناير في قبض دفعات من ثمن القطن دون طلبه إجراء تصفية الحساب ودون إبداء تحفظ في الإيصالات الخاصة باستلام هذه الدفعات كذلك تأخيره في تقديم الشيك ذي الخمسة وعشرين ألف جنيه المحرر في ٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ والذي أخذه من الطاعن كدفعة من ثمن القطن محل النزاع تأخيرا امتد إلى ٢١ مايو سنة ١٩٥٢ وإذ لم تلتفت محكمة الاستئناف إلى هذه الأدلة ولم ترد عليها فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور كما أنها إذ رأت أن التعبير عن الإرادة لا يكون إلا صريحا فإنها تكون قد خالفت نص المادة ٩٠ من القانون المدني التي تنص على أنه يجوز أن يكون التعبير عن الإرادة ضمنيا ما لم يتفق الطرفان على أن يكون صريحا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يقل بأن التعبير عن الإرادة لا يكون إلا صريحا وإنما ما قرره في هذا الصدد هو ما يأتي "أن نقل القطن من استحقاق إلى استحقاق آخر عمل ارادي يتم من جانب البائع بشرط القيام بدفع السمسرة القانونية وقرق النقل وما إلى ذلك وفق ما تقتضيه المادة الأولى من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ ولم يبد المستأنف الأول (البائع المطعون ضده الأول) رغبته في هذا النقل فلا يمكن مع ذلك اعتبار أن سكوته عن طلب النقل يستفاد منه ضمنا أن إرادته قد اتجهت إلى نقل القطن إلى استحقاق آخر" وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا خطأ فيه ذلك أنه متى حدد في العقد أجل ليستعمل فيه البائع حقه في القطع أو النقل فإن سكوته عن إبداء رغبته في القطع أو النقل لا يترتب عليه اعتبار القطن منقولا وإنما وجوب تحديد الثمن بسعر اليوم التالي مباشرة لنهاية هذا الأجل — كما أنه إذ كان يترتب على النقل ترتيب التزام في ذمة البائع بدفع السمسرة القانونية وقرق السعر وكافة المصروفات القانونية لهذا النقل فإنه



يجب أن يصدر بالنقل أمر من البائع إلى المشتري تظهري فيه نية الأول واضحة في إجراء النقل وإذا كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية أنه لم يصدر من البائع أمر صريح أو ضمني بالنقل وكان قبضه بعض مبالغ من ثمن القطن المستحق له وتأخيره في تقديم الشيك للبنك وتأخيره في طلب تصفية الحساب كل ذلك ليس له دلالة قاطعة في صدور الرضاء بالنقل من المطعون ضده الأول ولا يعدو أن يكون مجرد قرائن قضائية بسيطة مما يخضع لتقدير المحكمة فلا عليها إن هي لم تأخذ بها كما لا تلتزم بالرد عليها أو بالرد على ما جاء بالحكم الابتدائي بشأنها مادامت قد أقامت حكمها في هذا الخصوص على ما يسوغه من الاعتبارات.

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه حول في قضائه على خطاب قدمه البائع مؤرخ ١٩٥٢/٧/٢١ في حين أن الطاعن انكر توقيعه على هذا الخطاب عندما تمسك بأنه مزور عليه وهدد بالطعن عليه بالتزوير وبذلك خالف الحكم المادة ٣٩٤ من القانون المدني هذا إلى أنه ما كان يجوز قانوناً للمحكمة أن تعول في الإثبات على هذا الخطاب لأن مقدمه سبق أن مزقه أمام المحكمة الابتدائية واستبعده من حافظة مستنداته وبذلك يكون قد تنازل عنه تنازلاً يتمتع معه العودة إلى التمسك به وإذا غفل الحكم المطعون فيه عن هذه الحقيقة وما لها من دلالة وأغفل الرد على ما قاله الحكم الابتدائي في شأن تعيب هذا الخطاب فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا الذمى مردود بأنه يبين من الملف المضموم أنه وإن كان الطاعن قد لوح أمام المحكمة الابتدائية بالطعن بالتزوير في خطاب ١٩٥٢/٧/٢١ وتحدى المطعون ضده الأول بتقديم أصله حتى يتمكن من اتخاذ إجراءات الإدعاء بالتزوير فيه إلا أنه بعد أن قدم المطعون ضده الأول هذا الأصل بجلسته ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩ في حضور محامي الطاعن لم يعلق عليه الأخير في محضر هذه الجلسة بأكثر من قوله " بأن زميله المحامي الذي حضر عن الطاعن في جلسة محكمة الإفلاس الابتدائية قال إنه يطعن على هذا الخطاب وأنه على أثر ذلك قام محامي المطعون ضده بتمزيقه " — ولما كان هذا الذي قرره محامي الطاعن أمام محكمة الاستئناف لا يعتبر إنكاراً صريحاً منه لتوقيعه على هذا الخطاب وبخاصة وأنه قدم لتلك المحكمة بعد ذلك مذكرتين إحداهما بجلسته ١٩٦٢/١٢/٢٦ والثانية وهي المذكرة الختامية



لجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٦٣ ولم يشر في أيهما إلى ذلك الخطاب ولم يضمن طلباته فيهما الطعن فيه بالإنكار ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٩٤ من القانون المدني تنص على أن تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة — ومفاد ذلك أن الطعن بإنكار التوقيع على الورقة العرفية يجب أن تبدي في صيغة صريحة جازمة تدل على إصرار المنكر على إنكاره وإذا كان الطاعن على ما سلف القول قد وقف موقفا سلبيا بعد تقديم أصل الخطاب ولم ينكر صراحة إمضاءه على هذا الخطاب ولم ينفذ ما كان قد اوح به من قبل تقديم هذا الأصل من الطعن فيه بالتزوير فإن هذا الخطاب تبقى له حجته على الطاعن ولا يكون على محكمة الاستئناف تريب في تعويلها عليه كما أنه لا عليها إذا هي لم تلق بالآل لما قرره الطاعن من أن محامي المطعون ضده سبق أن مزق هذا الخطاب ما دام أنه قدم أصله كاملا أمام محكمة الاستئناف وأصر على التمسك به ولم ينكر الطاعن أمام محكمة الموضوع أن ما قدم هو أصل الخطاب أو يدعى أنه نقص منه شيء نتيجة تمزيقه .

وحيث إن الوجه الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الدفاع ذلك أن الطاعن قدم إلى المحكمة للتدليل على رضا البائع بالنقل إلى شهر مارس إيصالين مؤرخين ١٩٥٢/٥/٣ موقعين بإمضاء البائع توقيعاً معترفاً به منه ومذكور فيهما أن القطن المبيع تحت القطع في تاريخ هذين الإيصالين وقد استبعدهما الحكم المطعون فيه بمقولة إن عبارة تحت القطع الواردة فيهما أضيفت بعد التوقيع عليهما وذلك دون أن تلجأ المحكمة في ذلك إلى رأي أهل الخبرة ودون فحص دقيق .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قرر في شأن هذين الإيصالين ما يأتي "وترى هذه المحكمة استبعاد عبارة تحت القطع محصول سنة ١٩٥١/١٩٥٢" الواردة في المستند ذي المبلغ الـ ١٩٠٠ ج وعبارة "سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ تحت القطع" الواردة في المستند ذي مبلغ الـ ٥٠ جنيه وذلك عملاً بالمادة ٢٩٠ مرافعات ولو لم يحصل تقرير التزوير في قلم الكتاب إكتفاء بما دفع به المستأنف (المطعون ضده الأول) في أكثر من موطن بأن

هذه العبارة مزيدة بعد التوقيع منه على هذين السندين وذلك للأسباب الآتية :

( ١ ) مخالفة هذه العبارة لباقي أصل المحررين في الكتابة وتحشير سنة ١٩٥٢/١٩٥١ في إيصال الـ ٥٠ جنيه بشكل واضح ( ٢ ) إتهام عبارات الإيصاليين الأصلية بعبارة "تمن القطن المباع منا" بنهاية السطر إلا بضعة سنتيمترات زيد فيها كلمة "تحت" في أحد الإيصاليين وفي الثاني "سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢" بخط رفيع

( ٣ ) خلو جميع الإيصالات من رقم ٢ إلى ٨ ، ١٠ إلى ١٢ ، ١٤ ، ١٥ و ١٧ حافظه ٣٣ دوسيه والمقدمة من السنديك من ذكر هذه العبارة فضلا عن أن كل إيصال انتهى "بتقفيلة" بل وبعض الإيصالات أكل السطر بخط أفقي كالمستندات رقم ١٠ و ١٢ و ١٤ من نفس الحافظة وبعض هذه الإيصالات كالمستند رقم ١٢ تاريخه لاحق للإيصاليين وهو ١٩٥٢/٥/٢٤ وخلا من هذه العبارة ومن ثم ترى المحكمة عدم الاعتداد بهذه العبارة واستبعادها من الإيصاليين المذكورين — ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قضت بتزوير الإيصاليين فيما ورد فيهما من عبارة "تحت القطع" وذلك بمقتضى الحق المخول لها في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات التي تقضى بأنه يجوز للمحكمة — ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المتقدمة — أن تحكم برد أية ورقة وببطلانها إذ ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة — وإذا كانت محكمة الاستئناف قد بينت في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها تزوير العبارة التي قضت بتزويرها واستبعادها من الإيصاليين وكان ماساقتها المحكمة لإثبات هذا التزوير سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى الرأي الذي انتهت إليه وكانت هي غير ملزمة في هذه الحالة بالاستعانة برأى أهل الخبرة في تحقيق الخطوط متى ظهر لها بجلاء من حالة الورقة ومن ظروف الدعوى والقرائن المقدمة فيها ما يقتنعها بأن هذه الورقة مزورة بغير حاجة للاستعانة برأى أهل الخبرة لما كان ما تقدم فان ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢٨ من ١٠ ارس سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، محمد صدق البشير ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صيد أحمد حماد .

(٩٥)

الطعن رقم ٢٩٩ / ٣٠٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) مسئولية " مسئولية تقصيرية " . عقد . " مرحلة التمهيد لإبرام العقد " . نقل " نقل بحري " .

استخلاص الحكم — بأسباب سائفة — أن المكاتبات المتبادلة بين هيئة البترول وشركة الملاحة لا تعدو مرحلة التمهيد لإبرام عقد نقل بحري وأن تصرفات سكرتير هام الهيئة — التي لا تقتضيها عملية التمهيد لتعاقد — تعدل رافعا عن السلوك المألوف في الظروف التي حدثت فيها وبالتالي خطأ تقصيرا . عدم انعقاد العقد لا أثر له في قيام المسئولية التقصيرية .

(ب) مسئولية " مسئولية عقدية ومسئولية تقصيرية " . دعوى . " أساس الدعوى " . إستئناف .

رفع دعوى المسئولية على أساس أنها مسئولية عقدية . إضافة أساس المسئولية التقصيرية طبقا للمادة ١٦٣ مدني في مرحلة الإستئناف . أخذ محكمة الإستئناف بالأساس الأخير باعتبار المدعى عليه مسئولا مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . ما فعلته محكمة الموضوع إعطاء للدعوى وصفها الصحيح وهو ما تملكه دون تقيد بتكييف المدعى ودون أن يلتزم بتنيه الخصوم .

(ج) مسئولية " مسئولية تقصيرية " . " مسئولية المتبوع عن التابع " . دعوى " الخصوم في الدعوى " .

للضرورة الرجوع مباشرة على المتبوع بتوويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى .

١ — متى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بالتعويض على أن ما تبودل من مكاتبات بين الهيئة العامة للبترول وشركة الملاحة لا يعدو مرحلة التمهيد



لإبرام عقد نقل بحري ولا يؤدي إلى إنعقاده غير أنه يرى في التصرفات التي أسندها للسكرتير العام للهيئة انحرافا عن السلوك المألوف في الظروف التي صدرت فيها هذه التصرفات وبالتالي خطأ تقصيريا ، وكانت هذه التصرفات ليست مما تقتضيه عملية التمهيد للتعاقد التي ذكر الحكم أنها تدخل في سلطة السكرتير العام وكان ما استخلصه الحكم من أن هذه التصرفات كان من شأنها في الظروف الملائمة أن توقع ممثل الطرف الآخر في فهم خاطيء بأن التعاقد قد تم وأن عليه أن يبدأ في تنفيذه هو استخلاص سائع مستمد من مقدمات تؤدي إليه فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ولا يكون لما يثيره الطاعن في شأن دلالة المستندات على عدم انعقاد العقد أثر في قيام المسؤولية التقصيرية التي أقام الحكم قضاء عليها .

٢ - إذا كان الثابت أن الشركة المطعون ضدها أقامت دعواها أصلا على أساس مسؤولية الهيئة العامة للبترول ( الطاعنة ) عن تعويض الضرر الذي لحق بها مسؤولية عقدية باعتبار أن عقد إيجار السفينة قد تم بينهما ولما قضى برفض دعواها على هذا الأساس واستأنفت الشركة هذا الحكم ذكرت في صحيفة الاستئناف أنه إذا لم يكن العقد قد تم فإن الهيئة الطاعنة تكون قد ارتكبت خطأ تقصيريا وتكون مسؤولة عن تعويض الضرر طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني وقالت إن هذا الخطأ يتمثل فيما وقع من السكرتير العام للهيئة من أفعال كان من نتيجتها إيقاع وكيلها في فهم خاطيء بأن العقد قد تم وقد أخذت محكمة الاستئناف بهذا الأساس غير أنها اعتبرت الهيئة مسؤولة عن خطأ السكرتير العام لها مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني وليست مسؤولية شخصية طبقا للمادة ١٦٣ كما وصفتها المدعية ، فإن هذا الذي فعلته محكمة الموضوع إن هو إلا إنزال لحكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما تملكه تلك المحكمة لأن تكييف المدعى لدعواه تكييفاً لا ينطبق على واقعها لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من إعطاء الدعوى وصفها الحق وإنزال حكم القانون الصحيح عليها وهي حين تمارس هذا الحق غير ملزمة بتبليبه الخصوم إلى الوصف الصحيح الذي تنتهي إليه

٣ — للضرور أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتنبيه المتبوع إلى حقه في إدخال تابعه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن شركة جوتا للملاحة أقامت الدعوى رقم ٢٠٦ سنة ١٩٢٩ تجارى كلى القاهرة على الهيئة العامة للبترول التى حلت محلها المؤسسة المصرية العامة للبترول وعلى شركة أولاد . د . ي بابا ديمتريو (وكلاء ملاحة بحرية) طالبة الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا لها مبلغ ٢٦١٧٤ ج و ٨٥٠ م والفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وقالت شرحا للدعوى إن الهيئة العامة للبترول اتصلت فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٥٨ بشركة بابا ديمتريو لاستئجار سفينة لنقل البترول الخام من حقول البلايم ( وادى فيران ) إلى مصانع تكرير للبترول بالسويس وقد انتهت المفاوضات بينهما بصدر خطاب مؤرخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ من شركة بابا ديمتريو إلى الهيئة العامة للبترول يتضمن أن الشركة المذكورة تعرض بالنيابة عن أصحاب الناقلات عرضا ثابتا ناقلات بترول حولتها تتراوح بين ٩٠٠٠ ، ١٢٠٠٠ طن للقيام برحلات منتظمة على أساس حمولة كاملة من السويس إلى البلايم طبقا للشروط المدونة فى هذا الخطاب وقد وقع السكرتير العام للهيئة المذكورة فى أعلى هذا الخطاب تحت كلمة ” أوافق ” وسلم صورة منه عليها التأشير بالموافقة لمندوب شركة بابا ديمتريو المطعون ضدها الثانية وفى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨ أخطرت شركة بابا ديمتريو شركة جوتا مالكة الناقلات بصورة من هذا الخطاب — كما أن الهيئة العامة للبترول أرسلت خطابا إلى المدير العام لشئون النقل البحرى مرفقا به صورة ذلك الخطاب وأنها توافق على العرض

المقدم بموجبه على أن يبدأ النقل في أول ديسمبر سنة ١٩٥٨ وأن تخطر بموعد وصول الناقل قبل ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وأن كمية البترول المطلوب نقلها تراوح بين ١٢٠٠٠٠ و ١٨٠٠٠٠ طن وعلى أن يتم النقل في مدة ٩٠ يوما . وأن يكون برنامج الشحن طبقا للمواعيد التي تقرر فيما بعد كما طلبت الإفادة عن اسم الناقل وتاريخ وصولها إلى خليج السويس . وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ صدر خطاب من شركة بابا ديمتريو إلى المدير العام لشئون النقل البحري — أرسلت صورة منه إلى شركة جوتا — يتضمن أنها تقبل الشروط الواردة في خطاب الهيئة العامة للبترول المرسل إلى لجنة شئون النقل البحري والمشار إليه فيما سبق والذي اطلعت عليه خلال المقابلة التي تمت في أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ على أن يبدأ الشحن في المدة بين ١ إلى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفي ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨ كانت شركة بابا ديمتريو قد أخطرت شركة جوتا بما تم وبصورة من خطاب الهيئة العامة للبترول إلى مدير عام شئون النقل البحري — وفي ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ كتبت شركة بابا ديمتريو إلى شركة جوتا تحظرها بأن الهيئة العامة للبترول تطلب وصول الناقل في أول ديسمبر سنة ١٩٥٨ — وفي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ أرسلت شركة بابا ديمتريو برقية إلى سكرتير عام الهيئة العامة للبترول أشارت فيها إلى خطاب ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ وإلى خطاب الهيئة العامة للبترول إلى اللجنة العامة لشئون النقل البحري المشار إليهما فيما سبق . وأخطرت فيها بأن ناقله البترول المسماه جوتا وحملاتها ٩٨٩٠ طنا ستصل إلى خليج السويس حوالي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ — وفي ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ أرسلت إليه خطابا مسجلا أخطرت فيه بأن الناقل المذكورة صرت من جبل طارق وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ أرسلت إليه برقية تحظره فيها بأن الناقل ستصل إلى السويس الساعة الثامنة مساء وطلبت تسليم برنامج الشحن حتى لا تعطل الناقل بالسويس وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ أرسلت إليه برقية أخرى تحظره فيها بأن شركة جوتا تحمل الهيئة العامة للبترول المسؤولية عن الخسائر التي تترتب على عدم تنفيذ العقد وتستعجل برنامج الشحن — وإذ كانت الهيئة العامة للبترول قد التزمت الصمت فقد قامت شركة جوتا بإبلاغها هي وشركة بابا ديمتريو على يد محضر وحملتهما المسؤولية عن عدم تنفيذ العقد الذي تم بينها وبين الهيئة العامة للبترول بمقتضى الخطاب المؤرخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ والمشار إليه فيما سبق . ولما لم تتلق الشركة ردا أقامت الدعوى بطلباتها سالفة الذكر



وقالت إن المبلغ المطالب به يعادل نصف أجرة شحن الناقله بحمولاتها الكاملة من مدة العقد طبقا للمادة ١٠٦ من القانون البحري—وأثناء سير الدعوى أقامت شركة بابا ديمتريو دعوى ضمان فرعية على الهيئة العامة للبترول طلبت فيها الحكم لها على الهيئة المذكورة بما عساه يحكم به عليها تأسيسا على أن هذه الهيئة هي التي امتنعت عن تنفيذ العقد — وطلبت الهيئة العامة للبترول رفض الدعوى تأسيسا على أن العقد لم يتم لأن السكرتير العام للهيئة لا صفة له في التعاقد نيابة عنها وأن الجهة التي لها صفة التعاقد في مثل هذه العقود هي اللجنة العامة لشئون النقل البحري— وفي ٢٩ يونية سنة ١٩٦١ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعويين الأصلية والفرعية. فاستأنفت شركة جوتا هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٦٨ سنة ٧٩ ق وفي ١٣ مايو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة استئناف القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وبإلزام الهيئة العامة للبترول بأن تدفع لشركة جوتا للملاحة البحرية ٨٧٢٤ ج و ٩٥٠ م وبتقرير تاريخه ١٠ يولية سنة ١٩٦٣ طعننت شركة جوتا للملاحة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ٢٩٩ سنة ٢٣ ق كذا طعننت فيه أيضا المؤسسة العامة للبترول ( الهيئة العامة للبترول سابقا ) بتقرير تاريخه ١٣ يولية سنة ١٩٦٣ وقيد طعنها برقم ٣٠٩ سنة ٣٣ ق وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها في كل من الطعنين انتهت فيهما إلى قبول الطعن الأول ونقض الحكم ورفض الطعن الثاني. وبالجلسة المحددة لنظر الطعنين قررت المحكمة ضمهما وأصرت النيابة على رأيها السابق .

عن الطعن رقم ٣٠٩ سنة ٣٣ ق المرفوع من المؤسسة العامة للبترول وحيث إن هذا الطعن أقيم على سببين يتحصل ثافيهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وخالف الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك نقول المؤسسة الطاعنة إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئوليتها على أن سكرتيرها العام أدخل الوهم على الشركة الوسيطة ” المطعون ضدها الثانية “ بفعلها تعتقد أن التعاقد قد تم وأن القبول صدر من صاحب الصفة في إصداره وهو من الحكم خطأ في القانون ذلك أن صاحب الصفة في التعاقد عن الهيئة العامة للبترول هو عضو مجلس إدارتها. المنتدب على ما تقضى به المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ١٦٧ سنة ١٩٥٨ الذي يفترض علم الكافة به وعلى الأخص

من يتعامل مع الهيئة الصادر بشأنها هذا القانون . هذا إلى أن واجب الحيلة يفرض على الشركة المطعون ضدها الثانية وهي تعمل وكيلا عن شركات الملاحة البحرية أن تكون عليمه بإجراءات مثل هذا العقد وأن تتحرى عن صاحب الصفة في إبرامه ومتى كان الثابت أن الشركة المطعون ضدها الثانية وهي النائية عن شركة جوتا المطعون ضدها الأولى كانت تعلم بأنه لكي يتم التعاقد ينبغي أن تبرمه اللجنة العليا لشئون النقل البحري وفقا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٧ الذي أنشأ هذه اللجنة فإنه لا يسوغ بعد ذلك الزعم من جانبها أو من جانب شركة جوتا أن واقعة الدعوى تمثل عقد نقل بحري مستكمل الأركان وإذا أغفل الحكم المطعون فيه هذه الإعتبارات وأثرها في إحداث الضرر المدعى به وأبرا المطعون ضدهما كليهما من المسؤولية وألقاها على عاتق الهيئة الطاعنة على أساس وقوع الخطأ المنتج للضرر منها فإن الحكم يكون مخطئا في تطبيق القانون هذا إلى أنه مع التسليم جدلا بما أسنده الحكم إلى سكرتير عام الهيئة من خطأ فإن هذا الخطأ ليس السبب المباشر للضرر المدعى به وإنما السبب المنتج لهذا الضرر هو تقصير المطعون ضدهما في القيام بواجب التحري عن صاحب الصفة في التعاقد بإسم الهيئة الطاعنة إذ أوقاما بهذا الواجب لما قام الوهم لديهما بأن التعاقد قد تم ولما حدث الضرر المدعى به وهذا الخطأ من جانب الشركتين المطعون ضدهما يستغرق الخطأ الذي نسبته الحكم إلى السكرتير العام للهيئة الطاعنة لأن هذا الخطأ لا يعدو أن يكون سببا غير مباشر لا يؤدي إلى مسؤولية السكرتير العام عن الضرر المطالب بتعويضه — كما أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق حين نسب هذا الخطأ إلى السكرتير العام ذلك أنه ليس في الأوراق المقدمة من المطعون ضدهما ما يفيد أنه قام بتصرفات تدخل الوهم على المطعون ضدهما إلى حد يجعلهما يعتقدان بأن التعاقد قد تم ذلك أن الثابت من المكاتبات المتبادلة أن السكرتير العام لم يتجاوز حدود وظيفته في التمهيد لإبرام العقد النهائي بين الممثل القانوني لهيئة البترول وبين الشركة المطعون ضدها الأولى وأن كل ما تبودل من مكاتبات لا يعدو مرحلة التفاوض والتحضير لاتفاق لم يبرم وإذا كان الثابت من الأوراق وبما قرره الحكم نفسه عن سلطة السكرتير العام أنه كان في كل ما إتخذ من إجراءات إنما يعمل في حدود وظيفته ونطاق صلاحيته فإنه لا يمكن بعد ذلك أن يعتبر ما صدر منه خطأ



يستوجب مساءلته وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه قيام السكرتير العام بأعمال وظيفته خطأ يستوجب مسئوليته فإنه يكون قد أخطأ في القانون علاوة على مخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض وقائع الدعوى ومستنداتها ونفى عن سكرتير عام الهيئة العامة للبتروال الصفة في التعاقد نيابة عنها قرر الحكم أنه وإن كان للسكرتير العام الحق في التمهيد للتعاقد وإعداد كل الشروط التي يستقر عليها الرأي إلا أنه لا يجوز أن يتخذ أى من الطرفين إجراء ما من شأنه أن يوقع الطرف الآخر في فهم خاطيء للظروف ويحمله تكاليف ما كان يحملها لولا هذا الإجراء فإن ذلك يعد خطأ موجبا لمسئوليته عن جبر الضرر الناشيء عنه ويسرى عليه حكم المادة ١٦٣ من القانون المدني ثم قال الحكم " إنه يبين من المستندات التي لم تجادل فيها الهيئة العامة لشئون البترول — الطاعنة — أن السكرتير العام لهذه الهيئة أثبت موافقته على العرض الذي تقدم به ممثل الشركة المستأنفة ( المطعون ضدها الأولى ) وأبلغ اللجنة العليا لشئون النقل البحري بهذه الموافقة وقصد تسجيل ممثل المستأنفة هذه الموافقة والمحادثات وأن لجنة النقل البحري تحدثت مع الممثل بخصوص تعديل في بعض الشروط ووافق عليها ممثل المستأنفة وسجل هذه الواقعة في خطاب له كل ذلك مع صفة السكرتير العام وأهمية وظيفته ومشاركة اللجنة العليا لشئون النقل له في إعلان الرغبة في التعاقد بشروط وافق عليها كل ذلك أوقع المستأنف ضدها الثانية بصفقتها ( المطعون ضدها الثانية ) في فهم خاطيء بأن التعاقد قد تم وانتهى أمره وأنه بدأت الخطوات التنفيذية فأخطرت السكرتير العام باسم ناقلة البترول وتاريخ قيامها فلم يرد عليها بأن التعاقد لم يتم بعد أولم تحصل الموافقة عليه ولا يصح بأن يحمل سكوته على أنه غير ملزم بتفهم الغير بمركزه القانوني الذي يجب أن يعرفه من نفسه لأن الظروف الملائمة والسابق ذكرها لا تجيز له السكوت في هذه الحالة فإنه قد تدخل في الصفة وأعلن موافقته وسلم ممثل المستأنفة الخطاب مؤشرا عليه بهذه الموافقة وقد أدى ذلك بالمستأنفة إلى الاستمرار في تنفيذ التعاقد فأخطرت المستأنف ضدها الثانية السكرتير العام بمرور الناقلة في جبل طارق وبوصولها



إلى ميناء السويس وفي كل هذه الخطوات ورغم هذه الإخطارات لم يحرك السكرتير العام ساكنا ولم يكاف نفسه حتى مجرد الرد على الشركة بخطاب عادي ليعلن إليها أن التعاقد لم يتم وأن الهيئة غير مرتبطة بالموافقة الصادرة منه فلا يجوز له بعد ذلك أن يتحمل من تعويض الشركة عما أصابها من أضرار نتيجة لهذه التصرفات وهذا السكوت المخل بمركه كان هو السبب في إنشاء الضرر فهو خطأ تسأل عنه الهيئة عملا بالمادة ١٧٤ من القانون المدني لأنه وقع من تابعها في حالة تأدية وظيفته ونسبها وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ولا ينطوي على خطأ في القانون ذلك لأن الحكم قد سلم بأن كل ما تبودل من مكاتبات لا يعدو مرحلة التمهيد لأبرام العقد ولا يؤدي إلى إ انعقاده غير أنه رأى في التصرفات التي أسندها إلى السكرتير العام للهيئة والتي استمدتها من المستندات المقدمة في الدعوى والتي لم تجادل الطاعنة في صحتها ، انحرافا عن السلوك المألوف في الظروف التي صدرت فيها هذه التصرفات وبالتالي خطأ تقصيريا ، وإذا كانت هذه التصرفات ليست مما تقتضيه عملية التمهيد للتعاقد التي ذكر الحكم أنها تدخل في سلطة السكرتير العام وكان ما استخلصه الحكم من أن هذه التصرفات كان من شأنها في الظروف الملائمة أن توقع ممثل شركة جوتا المطعون ضدها الأولى في فهم خاطئ بأن التعاقد قد تم وأن عليها أن تبدأ تنفيذه هو استخلاص سائق مستمد من مقدمات تؤدي إليه وكان وصف الحكم للأفعال التي أسندها إلى السكرتير العام بأنها خطأ تقصيري هو وصف صحيح في القانون — كما لم يخطئ الحكم في اعتبار هذا الخطأ هو السبب المتج للضرر إذ لولا هذه الأفعال لما وقع الضرر ، لما كان ذلك وكان كل ماثيره الطاعنة في شأن دلالة المستندات على عدم انعقاد العقد لا أثر له في قيام المسؤولية التقصيرية التي أقام الحكم قضاء عليها فلإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول بطلان الحكم المطعون فيه وفي بيان ذلك تقول المؤسسة الطاعنة إن الشركة المطعون ضدها الأولى أسست دعواها على المادة ١٦٣ من القانون المدني على اعتبار أن الهيئة العامة للبتروال الطاعنة ارتكبت خطأ شخصيا يربط مسؤوليتها قبلها ولكن بحكمة الإستئناف أقامت قضاءها بمسئوليتها على المادة ١٧٤ من القانون المدني تأسيسا على أن تابعها

كثيرها العام قد ارتكب خطأ تسأل هي عنه مسئولية المتبوع عن خطأ التابع عملاً بالمادة ١٧٤ من القانون المدني وإذا كانت المسئولية التي تحكمها المادة ١٦٣ مدني تختلف عن تلك التي تحكمها المادة ١٧٤ مدني فإن محكمة الاستئناف إذا أقامت قضاءها على مسئولية المؤسسة الطاعنة عن خطأ تابعها الذي لم يكن مختصاً في الدعوى تكون قد انحرفت عن دعوى المسئولية الشخصية المطروحة عليها وفصلت في دعوى أخرى لم تكن معروضة عليها وبذلك تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم مما يجعل حكمها باطلاً — كما أنها إذا فصلت في الدعوى على هذا الأساس دون أن تنبه الخصوم أو تتيح للطاعنة الفرصة لإدخال تابعها في الدعوى فإنها تكون قد اخلت بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن الثابت من أوراق الملف المضموم أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت دعواها أصلاً على أساس مسئولية الهيئة العامة للبترول ( الطاعنة ) عن تعويض الضرر الذي لحق بها مسئولية عقدية اعتباراً بأن عقد إيجار السفينة قد تم بينهما ولما قضى برفض دعواها على هذا الأساس واستأنفت الشركة هذا الحكم ذكرت في صحيفة استئنافها أنه إذا لم يكن العقد قد تم فإن الهيئة الطاعنة تكون قد ارتكبت خطأ تقصيراً وتكون مسئولة عن تعويض الضرر طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدني وقالت إن هذا الخطأ يمثل فيما وقع من السكرتير العام للهيئة من أفعال كان من نتيجتها إيقاع وكيها المطعون ضده الثاني في فهم خاطيء بأن العقد قد تم وأن الهيئة وافقت على قدوم السفينة في الميعاد الذي أخطرتها به الشركة المدعية . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق قد أخذت بهذا الأساس الأخير واعتبرت ما وقع من السكرتير العام من أفعال أسندتها إليه الشركة المدعية خطأ تقصيراً غير أنها اعتبرت مسئولية الهيئة عن هذا الخطأ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني وليست مسئولية شخصية طبقاً للمادة ١٦٣ كما وصفتها المدعية فإن هذا الذي فعلته محكمة الموضوع إن هو إلا إنزال لحكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما تملكه تلك المحكمة لأن تكييف المدعى لدعواه تكييفاً لا ينطبق على واقعها لا يقيد القاضي ولا يمنعه من إعطاء الدعوى وصفها الحق وإنزال حكم القانون

الصحيح عليها وإذ كانت محكمة الاستئناف عند تكليفها مسؤولية الهيئة المدعى عليها على هذا النحو لم تخرج عن الوقائع الثابتة في الدعوى والتي طرحتها عليها الشركة المدعية وكل ما فعلته المحكمة هو إنزال حكم القانون الصحيح على هذه الوقائع وكانت المحكمة حين تمارس حقها في هذا غير ملزمة بتنبيه الخصوم إلى الوصف الصحيح الذي تنتهي إليه وكان للضرورة أن يرجع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعه غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتنبيه المتبوع إلى حقه في إدخال تابعه فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

### عن الطعن رقم ٢٩٩ سنة ٣٣ ق المرفوع من شركة جوتا

وحيث إن هذا الطعن ينصب على تقدير الحكم المطعون فيه للتعويض وقد بنى على سببين يتحصلان في أن الحكم في شقه الخاص بحساب التعويض قد تناقضت أسبابه وخالف الثابت في الأوراق ذلك أنه وضع أساسين لتقدير التعويض الأول أن يقدر الضرر بنصف قيمة أجرة السفينة طبقاً للقاعدة المقررة في المادة ١٠٦ من القانون البحري والتي رأى الحكم أن المشرع عالج فيها قيمة الضرر بطريقة عادلة — والأساس الثاني أن يقدر بما هو واقع فعلاً ما دامت المسؤولية ليست عقدية دون الإخلال بالأساس الأول غير أن الحكم خالف هاتين القاعدتين عند تقديره التعويض المستحق للطاعة إذ قدره بثلاث التعويض المستحق عن مدة التعاقد وقدرها تسعون يوماً بمقولة إن الثابت من المستندات المقدمة أن الشركة الطاعة أجزت الناقلة إلى شركة آبار الزيوت لمدة ثمانية أسابيع في نوع ما أرسلت من أجله حمولتها وأنه لذلك تكون قيمة الضرر الذي لحق الشركة الطاعة عن المدة الباقية من التعاقد بعد خصم مدة الثمانية أسابيع المذكورة هي ثلث المبلغ الذي كانت تستحقه الطاعة لو أن السفينة ظلت معطلة طوال مدة التعاقد الذي أحضرت من أجله — وهذا من الحكم تحصيل خاطيء لما هو ثابت في الأوراق ذلك أن الثابت من الشهادة الرسمية الصادرة من مصلحة الموانئ والمناثروالمقدمة من الطاعة للمحكمة الابتدائية أن الباخرة جوتا وصلت ميناء السويس يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفادرتها يوم



٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ متجهة إلى رأس غارب مما يقطع بأنها ظلت معطلة عن العمل تعطيلًا تامًا خلال المدة الواقعة بين هذين التاريخين ومقدارها ٥٦ يوما وإذ كان الثابت من خطاب شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه أن إستئجار هذه الشركة للناقلة جوتا بدأ من ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ وهو تاريخ مغادرتها ميناء السويس فإن مقتضى الأسس التي وضعها الحكم لحساب الضرر الواقع فعلا أن تشمل مدة تعطيل السفينة السابقة على تأجيرها إلى شركة آبار الزيوت فيكون التعويض على الأساس الذي وضعه الحكم لتقديره هو ٩٠/٥٦ من نصف الأجرة وهو ما يقرب من ثلثي نصف الأجرة لا ثلثها كما انتهى الحكم ولا يؤثر في ذلك أن السفينة قد أجرت مدة ثمانى أسابيع إلى شركة آبار الزيوت لأن هذه الإجارة لم تحصل إلا بعد أن ظلت السفينة معطلة تعطيلًا كاملاً مدة ٥٦ يوما وهذا التعطيل يعتبر ضرراً واقعاً فعلاً ويجب تعويضه طبقاً للقاعدة التي وضعها الحكم نفسه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه عند إنزاله القواعد التي قررها لتقدير التعويض قد انحرف عن هذه القواعد وشابه تناقض في أسبابه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في صدد تقديره للتعويض ما يأتي : ” وبما إن التعويض عملاً بالمادتين ١٧٠ و ٢٢١ من القانون المدني يقدر بما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب وبما أن القانون البحري نص في المادة ١٠٦/١ على أن الضرر في حالة التعاقد يقدر بنصف قيمة الأجرة في حالة عدم الشحن . والمحكمة تتخذ هذا الحكم أساساً لتقديرها لأن المشرع قد عالج قيمة الضرر بطريقة رأى أنها أوفى من غيرها في استيفاء الحق ولكن المحكمة ترى - والمسئولية ليست عقودية في خصوص هذه الدعوى - أن الضرر يجب أن يقدر بما هو واقع فعلاً دون الإخلال بهذا الأساس الذي اتخذته . وبما أنه تبين من المستندات المقدمة أن الشركة المستأنفة ( الطاعنة ) أجرت الناقلة إلى شركة آبار الزيوت في نوع ما أرسلت من أجله وكان تأجيرها لمدة ثمانية أسابيع وبكامل حمولتها ( حافضة ١٠ دوسيه ابتدائي ) ومن ثم يكون الضرر الذي لحق الشركة عن المدة الباقية من التعاقد الذي كان سيتم بينها وبين الهيئة هو ثلث القدر الذي انتقلت السفينة من أجله ( كذا ) ومن ثم يتعين القضاء

بالتعويض بقدر ثلث المبلغ المطلوب" وانهى الحكم الى تقدير التعويض للطاعنة بمبلغ ٨٧٢٤ ج و ٩٥٠ م وهو ما يمثل ثلثا نصف أجرة السفينة بحمولتها الكاملة فى مدة ٩٠ يوما — ومقاد هذا الذى قرره الحكم المطعون فى أن محكمة الاستئناف رأت أن تقدر التعويض بقدر الضرر الواقع فعلا وأن تحسب قيمة هذا الضرر بنصف قيمة أجرة السفينة بحمولتها الكاملة أخذا بالقاعدة الواردة فى المادة ١٠٦/١ من القانون البحرى والى رأت المحكمة أنها قاعدة عادلة لتقدير الضرر ولما كان الثابت من الشهادة الرسمية الصادرة من مصلحة الموانى والمناظر والمقدمة من الطاعنة للمحكمة الإبتدائية بحافظتها رقم ١٥ دوسيه أن البائرة جوتا وصلت ميناء السويس فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وغادرتها فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ متجهة إلى رأس غارب وأنها كانت خلال هذه المدة راسية فى الميناء داخل حاجز الأمواج على المخطاف — كما بين من خطاب شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية الذى أشار إليه الحكم المطعون فى أن هذه الشركة استأجرت الناقلة جوتا لمدة ثمانية أسابيع بدأت من يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ وكانت مدة التعاقد الذى لم يتم بين الطاعنة مالكة السفينة وبين الهيئة العامة للبترول (المطعون ضدها الأولى) هى ٩٠ يوما فتكون المدة التى تعطلت فيها السفينة بخطأ الهيئة المطعون ضدها الذى سجله عليها الحكم المطعون فيه ٥٦ يوما وهى المدة من ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ إلى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ وهذه المدة إذا نسبت إلى مدة التعاقد الذى لم يتم تكون  $\frac{56}{90}$  أى ما يقرب من الثلثين وكان مقتضى القاعدة التى رأى الحكم أن يتبعها فى تقدير الضرر أن يكون التعويض المستحق للطاعنة  $\frac{56}{90} \times$  نصف أجرة السفينة بحمولتها الكاملة لأن هذا التعويض هو الجابر للضرر الواقع فعلا حسب قاعدة التقدير التى وضعها الحكم وإذا انتهى الحكم إلى حساب التعويض على أساس ثلث هذا المبلغ نتيجة خصمه كامل مدة تأجير السفينة لشركة آبار الزيوت وقدرها ثمانية أسابيع من مدة التسعين يوما وهى مدة التعاقد الذى لم يتم بين الشركة الطاعنة مالكة السفينة وبين الهيئة المطعون ضدها وإصابته على هذا الأساس مدة تعطل السفينة عن العمل هو الباقي من مدة التسعين يوما بعد خصم الثمانية أسابيع بأكملها التى أجرت فيها السفينة لشركة آبار الزيوت فإن الحكم يكون بذلك قد انحرف فى نتيجته عن القاعدة التى وضعها فى أسبابه لتقدير التعويض وشابه بذلك التناقض إذ أعمال هذه القاعدة كان يقتضى أن لا يخصم من مدة

التسعين يوما سوى ما كان داخلا فيها من مدة تأجير السفينة لشركة آبار الزيوت  
بمع أنه وقد ثبت أن السفينة ظلت راسية في الميناء مدة ٥٦ يوما قبل أن تستأجرها  
هذه الشركة فلا ينحصر من مدة التسعين يوما المطالب بالتعويض عن تعطيل السفينة  
فيها سوى الباقي منها بعد خصم ٥٦ يوما أي ٣٤ يوما فقط ، مدة الثمانية أسابيع  
بأكملها لأنه لا يصح أن تستفيد الهيئة من تأجير السفينة في مدة لاحقة لمدة التعاقد  
الذي أرسلت السفينة من أجله على اعتبار أنه قد تم ، ويتعين لذلك نقض الحكم  
المطعون فيه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه لما تقدم وعلى أساس القواعد السليمة التي وضعها الحكم المطعون فيه  
لتقدير الضرر وحساب التعويض المستحق عنه يكون التعويض المستحق للطاعة  
هو  $\frac{56}{90} \times 26174$  ج و ٨٥٠ م وهو نصف أجرة السفينة في تسعين يوما حسب  
تقدير محكمة الاستئناف — وهذا يساوي ١٦٢٨٦ ج و ٥٧٣ م وهو ما يتعين  
القضاء به للطاعة .



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صادق البشيش ، وأحمد  
سيد أحمد حاد .

( ٩٦ )

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم " . دعوى . " دعاوى الحيازة " . إجازة .  
حيازة .

الحكم بنقض حكم دعوى استرداد الحيازة المرفوعة من المستأجر على مشتري العين  
المؤجرة . لا حجية لهذا الحكم في الدعوى الموضوعية التي أقامها ضد المشتري بطلب  
التعويض عن الإخلال بالتزامه بتسليمه من الانتفاع بالعين المؤجرة . اختلاف  
الدعوى بين موضوعا وسيا . الحكم في دعوى الحيازة لا يمس أصل الحق . أساسه  
توافر الحيازة .

(ب) إجازة . " التزامات المؤجر " . " تعويض " . " بيان عناصر  
الضرر " .

استظهار محكمة الموضوع لإخلال المؤجر بالتزامه بتسليم المستأجر من الانتفاع .  
فضاؤها بتعويض يوازي أجرة العين المؤجرة باعتبار هذا التعويض كافيا لجبر الضرر  
الذي لحق المستأجر . بيان لعناصر الضرر .

(ج) تعويض . " تقدير التعويض " . محكمة الموضوع . إجازة .

تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون ما يلزم باتباع معايير معينة  
في خصوصه ، من سلطة قاضي الموضوع . مثال .

١ — الحكم الصادر من محكمة النقض والذي يقضى بنقض حكم صادر  
في دعوى استرداد الحيازة التي أقامها المستأجر على مشتري العين المؤجرة مستنداً فيها  
إلى حيازته للعين وأن هذه الحيازة قد سلبت بالقوة ، لا تكون له حجية في الدعوى

الموضوعة التي أقامها المستأجر على المشتري مطالبا إياه بالتعويض عن إخلاله بالتزامه بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة وبعدم التصرف له فيها وهو الإلتزام الذي يفرضه عليه عقد الإيجار الذي خلف المؤجر الأصلي فيه ، وذلك لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا ولأن الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا يمس أصل الحق ولا يبنى على أساس ثبوته أو نفيه وإنما على أساس توافر الحيازة بشروطها القانونية وعدم توافرها .

٢ — متى استظهرت محكمة الموضوع ما أتاؤه المؤجر ( الطاعن ) من أعمال أدت إلى حرمان المستأجر ( المطعون ضده ) من الانتفاع بالعين المؤجرة خلال مدة معينة وتعتبر إخلالا منه بالتزاماته وقضت للمطعون ضده المستأجر على هذا الأساس بتعويض يوازي أجرة هذه العين في تلك المدة اعتبارا بأن هذه الأجرة تعادل الانتفاع الذي حرم منه لأن الأجرة هي مقابل الانتفاع ولما رأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية من أن تلك الأجرة تمثل التعويض الكافي لجبر الضرر الذي لحقه فإن الحكم يكون قديين عناصر الضرر الذي قضى بتعويضه .

٣ — تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع ولا تثريب عليه إن هو قدر قيمة التعويض المستحق للمستأجر عن حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة بقدر الأجرة خلال المدة التي حرم فيها المستأجر من هذا الانتفاع ما دام القاضي قد رأى في هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ استأجر المطعون ضده ممن

يدعى محمد مصطفى درهوس قطعة أرض فضاء ومحاطة بأسوار بمقصد استعمالها  
شونة للحضر والفاكهة لفترة تتجدد بالتتابع ما لم يظهر أحد الطرفين رغبته في عدم  
التجديد بموجب كتاب موصى عليه قبل نهاية المدة بشهر وذلك نظير إيجار  
سنوى قدره إثنا عشر جنيها . وجاء بالبند التاسع عشر من العقد أنه في حالة  
بيع العقار المؤجر كله أو بعضه فإن على المالك أن يحتفظ بحق المستأجر  
(المطعون ضده) في إجراء إصلاحات وإقامة أبنية معينة على حسابه الخاص  
ودون رجوع على المالك بشيء من قيمتها ، وحدد البند الثلاثين مدة العقد بسنتين  
تتهيان في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ على أنه إذا احتاج المالك لأرضه في نهاية  
السنة الأولى فلا يحق للمستأجر الإعتراض على تسليمها بما عليها بدون دفع أى تعويض  
للمستأجر خاصة عن الأبنية الدائمة . وقد أثبت تاريخ ذلك العقد في ١٥ فبراير  
سنة ١٩٤٣ — وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣ أقام المؤجر وهو المالك الأصلي  
للعقار "محمد مصطفى درهوس" الدعوى رقم ١٦٥ سنة ١٩٤٤ مدنى جزئى  
السيدة زينب على المطعون ضده طلب فيها الحكم بفسخ عقد الإيجار المشار إليه  
وتسليمه العين المؤجرة استنادا إلى حقه المنصوص عليه في البند الثلاثين من عقد  
الإيجار ف قضى فيها بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ بعدم اختصاص المحكمة  
بنظر الدعوى تأسيسا على أن عقد الإيجار المذكور ينطبق عليه الأمر العسكرى  
رقم ٣١٥ سنة ١٩٤١ فلا يجوز الإخلاء لغير السببين الواردين به على سبيل  
الحصر وهما استعمال المكان بطريقة تنافى شروط العقد والتأخير في دفع الأجرة  
وهو ما لم يتحقق في تلك الدعوى ، بعد ذلك باع المالك الأصلي "المؤجر" العين  
المؤجرة إلى الطاعن بعقد عرفى مؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ لقاء مبلغ ٢١٦٠ ج  
وأثبت في البندين الأول والسادس من عقد البيع علم المشتري بالحديد بقبول  
الإيجار المبرم مع المطعون ضده ، وعندئذ أقام المشتري (الطاعن) الدعوى  
رقم ٣٥٢ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى الزقازيق بعريضة معلنة في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٤  
خاصم فيها المالك الأصلي البائع له والمستأجر (المطعون ضده) ومديرية الشرقية  
وطلب الحكم بصحة التعاقد الصادر إليه واعتبار الحكم بمثابة عقد ناقل للملكية  
مع تسليمه قطعة الأرض بما عليها من بناء ، فحكم في تلك الدعوى بتاريخ ٢٩ من  
أكتوبر سنة ١٩٤٤ بإثبات صحة التعاقد ورفض طلب التسليم تأسيسا على  
أن المشتري (الطاعن) كان عالما عند شرائه العين بواقعة تأجيرها إلى المطعون



ضده وأن الأخير لم يتأخر في سداد الإيجار وأن طلب المشتري تسليم العين معناه إخراج المستأجر منها بالمخالفة لأحكام الأمر العسكري السالف الإشارة إليه . وإذا تضح بعد ذلك لمكتب صحة بندر الزقازيق أن الشونة تدار بغير ترخيص فقد حرر محضر مخالفة ضد المستأجر لها ( المطعون ضده ) وقضى بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بإغلاق الشونة ونفذ الحكم فعلا في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وأثر ذلك تقدم كل من المطعون ضده والطاعن إلى النيابة بطلب التصريح له بفتح الشونة فأذنت النيابة بذلك للأول بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ وللثاني في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ فسبق الطاعن بتنفيذ أمر النيابة الصادر له وفتح الشونة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ ونظرا لتضارب أمرى النيابة فقد تقدم إليها كل من الخصمين بشكوى وقيدت الشكويان برقم ٦٣٩ سنة ١٩٤٥ لإدارى بندر الزقازيق وأمرت النيابة بمنع تعرض المطعون ضده للطاعن ومكنت الأخير من وضع يده وعندئذ أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٨٤٦ سنة ١٩٤٥ مدنى بندر الزقازيق على الطاعن طلب فيها استرداد حيازته للعين المؤجرة له قولا منه بأن الطاعن فصبها منه عنوة وفي ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ قضى بإبتدائها بعدم قبول هذه الدعوى لعدم توافر ركن القوة غير أن هذا الحكم ألغى استئنافيا وحكم للمطعون ضده بطلباته بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٦ فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ بنقض الحكم المطعون فيه تأسيسا على ما قالته في حكمها من أن البادى من الأوراق أن حكم الإغلاق قد قطع الإتصال بين يد المطعون ضده والشونة ، ولما أحيلت القضية إلى المحكمة الإستئنافية قضت فيها من جديد في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم الإبتدائى ، فطعن المطعون ضده في هذا الحكم الجديد بطريق النقض ونقضت محكمة النقض الحكم لعيب شكلى فى تشكيل المحكمة وأحالت القضية إلى المحكمة الإستئنافية التى حكمت فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بعدم قبول دعوى استرداد الحيازة إزاء ذلك أقام المطعون ضده الدعوى الموضوعية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٤ مدنى كلى الزقازيق على الطاعن بعريضة أعلنت إليه فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٤ طلب فيها الحكم بتسليمه العين المتنازع عليها ومنع الطاعن من إجراء كل ما من شأنه الحيلولة دون انتفاعه بها وأسس هذه الدعوى على أن الطاعن قد أخل بالتزامه كئوثر بضمان انتفاع المستأجر بالعين

المؤجرة طبقا للمادة ٣٧٣ من القانون المدني القديم وقام دفاع الطاعن على أن العين المؤجرة قد تغيرت معالمها إذ أزيلت الشونة وأقيمت مكانها عدة حوانيت ، وحكم في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ بتسليم المطعون ضده الشونة المؤجرة له وبإبقاء طلباته تأسيسا على أن انقطاع حيازة المطعون ضده المادة العين بتنفيذ حكم الإغلاق لا يعنى إنقطاع حيازته المعنوية والقانونية لها كمستأجر بل يظل حقه القانوني في الإنتفاع بها قائما وأن تسلم الطاعن العين بناء على أمر النيابة العامة ليس من شأنه إنشاء حقوق له تتعارض مع ما يقضى به القانون . وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ تأيد هذا الحكم استئنافا من محكمة الإستئناف في القضية ١٣٧ سنة ٨ ق المنصورة . وعندما أراد المطعون ضده تنفيذ ذلك الحكم الأخير استشكل في تنفيذه أحد الأشخاص بمقولة أنه يستأجر الشونة من مالكها الجديد (الطاعن) بموجب عقد مؤرخ ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٨ وقيد الإشكال برقم ٣٠٣ سنة ١٩٥٨ مستعجل الزقازيق وحكم في أول ديسمبر سنة ١٩٥٨ برفضه موضوعا غير أنه في الإستئناف رقم ٤٢٨ سنة ١٩٥٨ مدني مستعجل الزقازيق قضى في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٦٠ أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٢٨٩ سنة ١٩٦٠ مدني كلي الزقازيق على الطاعن والمستشكل طلب فيها تسليم العين المؤجرة فقضى له في ٥ أبريل سنة ١٩٦١ بطلباته — بعد ذلك أقام المطعون ضده الدعوى الحالية رقم ٧١٤ سنة ١٩٦٠ مدني كلي الزقازيق على الطاعن بعريضة أعلنت إليه في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ طلب فيها الحكم بالزامه بمبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض إلما أصابه من أضرار مادية بسبب حرمانه من الإنتفاع بالشونة وأبان في دفاعه أن التعويض المطالب به يقوم على أسس ثلاثة ( أ ) تعويض أساسه الخطأ المادي الذي ارتكبه الطاعن باعتدائه على حيازته وغصب الشونة المؤجرة مما كان موضوع الشكوى رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٤٥ إداري بندر الزقازيق ( ب ) تعويض أساسه المسؤولية العقدية لسكول الطاعن عن تنفيذ إلزامه الناشئ عن عقد الإيجار المبرم بين المطعون ضده وبين المالك الأصلي البائع للطاعن إذ خسر المطعون ضده مركزه في السوق وفقد نشاطه التجاري ( ج ) تعويض أساسه الكيد في التداعي في مختلف القضايا المرددة بين الطرفين — وطلب الطاعن رفض الدعوى على أساس أن منازعته للمطعون ضده تستند إلى حقه كمالك للأرض والبناء وركن



إلى الأحكام التي صدرت لصالحه ضد المطعون ضده في المنازعات التي نشبت بينهما — وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٥١ سنة ٥ ق المنصورة ومحكمة الاستئناف قضت في ٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ ببطلان الحكم المستأنف لعدم تلاوة تقرير التلخيص وفي موضوع الدعوى بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٣٢ ج على سبيل التعويض — فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن و بالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بالتعويض على قوله بأن الطاعن أخطأ إذ تعرض للمطعون ضده وسلب حيازته للعين المؤجرة حارما إياه من الانتفاع بها كمتأجر . هذا في حين أن الحكم الصادر من محكمة النقض في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ أثبت أن المطعون ضده لم يكن حائزا للعين عندما تسلمها الطاعن بناء على أمر النيابة العامة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه حكم النقض وأقام قضاءه على أن الحيازة كانت للمطعون ضده في هذا الوقت فإنه يكون قد أهدر حجية حكم النقض المذكور كما أخطأ في تفسير المادة ٣٧٣ من القانون المدني التي تلزم المؤجر بعدم التعرض للمستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة والتي استند إليها الحكم المطعون فيه لأنه يشترط تطبيق هذه المادة أن يكون المستأجر حائزا للعين المؤجرة وهو الأمر المتفق بحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن الحكم الصادر من محكمة النقض وقد قضى بنقض حكم صادر في دعوى استرداد حيازة أقامها المطعون ضده المستأجر على الطاعن الذي اشترى العين المؤجرة من المؤجر لها مستندا فيها إلى حيازته لهذه العين وأن هذه الحيازة قد سلبت منه بالقوة فإن حكم النقض المذكور لا تكون حجية في الدعوى التي فصل فيها الحكم المطعون فيه والتي أقامها المطعون ضده على الطاعن مطالبا إياه بالتعويض عن إخلاله بالتزامه بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة و بعدم التعرض له فيها وهو الإلتزام الذي يفرضه عليه عقد الإيجار



الذى خلف المؤجر الأصلي فيه — وذلك لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، ولأن الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا يمس أصل الحق ولا يبنى على أساس ثبوته أو نفيه وإنما على أساس توافر الحيازة بشروطها القانونية وعدم توافرها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ لم يعتد بما قرره حكم النقض الصادر في دعوى استرداد الحيازة من أن حكم الإغلاق قد قطع الاتصال بين يد المطعون ضده والشونة المؤجرة كما لم يخطئ الحكم في تطبيق المادة ٣٧٣ من القانون المدني الملغى ما دام قد أثبت حق المطعون ضده كمستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة له وأن الطاعن الذى خلف المؤجر فى التزاماته بما آتاه من أعمال بينها الحكم قد حال دون هذا الانتفاع ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والتناقض ومخالفة حكم المادة ١٢١ من القانون المدنى القديم وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه اكتفى عند القضاء بالتعويض بذكر قاعدة عامة فى تقدير الحد الأقصى للتعويض الذى يستحقه المستأجر من التعرض الحاصل له من المؤجر . دون أن يستظهر الحكم عناصر الضرر الذى لحق المطعون ضده والذى يستحق من أجله التعويض المقضى به وإذا غفل الحكم ذلك فقد شابه قصور يبطله . كما أن أسبابه جاءت متناقضة إذ بينما يقرر أن الطاعن لم يتسلم العين إلا إبان إغلاقها وأنه لا يده فى تعطيل أعمال المطعون ضده وهو الأمر الذى ينتفى معه وقوع الضرر إذا بالحكم يقضى رغم ذلك للمطعون ضده بالتعويض — هذا إلى أن الحكم خالف المادة ١٢١ مدنى قديم حين ألزم الطاعن بتعويض يساوى الأجرة دون نظر إلى الضرر الفعلى الذى يمكن أن يكون قد لحق المطعون ضده .

وحيث إن النعى فى شقه الأول ومبناه القصور فى التسبب غير صحيح ذلك لأن الحكم المطعون فيه بعد أن خلاص إلى ثبوت حق المطعون ضده كمستأجر فى الانتفاع بالعين المؤجرة أقام قضاءه باستحقاقه للتعويض المحكوم به على قوله " بأن انتهازه ( أى الطاعن ) فرصة إغلاق المحل بناء على حكم قضائى ثم تقديمه طلب فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ إلى النيابة العامة بفتح ذلك المحل وتنفيذ ذلك الأمر

فعلا في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ ينطوي دون جدال على تعرض مادي محظور عليه وفق المادة ٣٧٣ من القانون المدني القديم الذي كان معمولاً به وقتذاك . فإن المستأنف عليه ( الطاعن ) حين جعل عمدته في استصدار إذن النياية باعادة فتح العين المؤجرة الصادر حكم باغلاقها طبقا لما جاء على لسانه بمحضر الشكوى رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٤٥ إداري بندر الزقازيق هو انتهاء عقد الإيجار وقد تسلمها فعلا ، فيكون بذلك قد أخل بانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة الإنتفاع الذي ينحوله إياه عقد الإيجار وقد وقع ذلك في أثناء مدة إنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة بل في أثناء امتداد الإجارة امتدادا قانونيا بتشريع خاص ... ” ثم قرر الحكم ” وعلى ذلك فإذا أراد المستأجر أن يطالب بالتعويض لقاء عدم تنفيذ المستأنف عليه لالتزامه فذلك من مطلق حقه وانه هديا بما سلف فإن الأصل في تعويض المستأجر عن التعرض الحاصل له من المؤجر ألا يتجاوز قيمة التعويض الأجرة المتفق عليها . وإذا حددت الأجرة السنوية بواقع إثني عشر جنيتها وسلبت الحيازة في شهر فبراير سنة ١٩٤٥ حتى أعيدت بالحكم الصادر في فبراير سنة ١٩٥٦ أي أحد عشر عاما فإن التعويض الكافي تقدره المحكمة بمبلغ مائة واثنين وثلاثين جنيتها ليس غير ” ومن هذا يبين أن محكمة الموضوع قد استظهرت ما أتاه الطاعن المؤجر من أعمال أدت إلى حرمان المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة خلال مدة معينة وتعتبر إخلالا منه بالتزاماته وقضت للمطعون ضده المستأجر على هذا الأساس بتعويض يوازي أجرة هذه العين في تلك المدة إعتبارا بأن هذه الأجرة تعادل الإنتفاع الذي حرم منه لأن الأجرة هي مقابل إنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولما رآته المحكمة في حدود سلطتها التقديرية من أن تلك الأجرة تمثل التعويض الكافي للضرر الذي لحقه وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد بين عناصر الضرر الذي قضى بتعويضه ويكون النعي عليه بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس ولا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للتعويض مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض — والنعي في شقه الثاني ومبناه التناقض غير صحيح أيضا ذلك بأن من بين عناصر الضرر التي كان يطالب المطعون ضده بتعويضه عنها ما لحقه من خسارة في تجارته بسبب حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة فلم تجبه محكمة الموضوع إلى ذلك إستنادا إلى ما قالته في حكمها من ” أنه يجوز أن يحكم بتعويض أكبر من قيمة الأجرة إلا إذا سبب تعرض المؤجر للمستأجر



أضراراً خاصة غير حرمانه من الانتفاع . والحقيقة الواقعة أن المحكمة لم تستبين أن هناك ثمة أضرار لحقت المستأجر تنطوي على هذا المعنى فإن المستأنف عليه ( الطاعن ) لم يستلم العين إلا في إبان إغلاقها وكانت أعمال المستأنف ( المطعون ضده ) بالتالي معطلة بسبب لايد للمستأنف عليه فيه وإنما المسئول عنه هو المستأنف ( المطعون ضده ) الذي لم يعمل على الاستجابة لما يفرضه القانون من وجوب استصدار ترخيص بإدارة محله " وإذ كان مؤدى هذا الذى أورده الحكم هو نفي مسئولية الطاعن عما لحق المطعون ضده من أضرار أخرى ادعاها إلى جانب حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة ولا تناقض بين ما قرره الحكم وهو بصدد نفي مسئولية الطاعن عن هذه الأضرار الأخرى وبين قضائه بالتعويض من أجل حرمان المطعون ضده من الانتفاع بالعين المؤجرة إذ لا تلازم وجوداً وعمداً بين هذا الضرر والأضرار الأخرى التي نفي الحكم مسئولية الطاعن عنها . إذ كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بالتناقض يكون على غير أساس — والنعي في شقه الثالث ومبناه مخالفة حكم المادة ١٢١ مدني قديم عند تقدير التعويض مردود بما سبق الرد به على الشق الأول من هذا السبب وبأن تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع ولا تريب عليه إن هو قدر قيمة التعويض المستحق للمستأجر عن حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة بقدر الأجرة خلال المدة التي حرم فيها المستأجر من هذا الانتفاع مادام القاضي قد رأى في هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مسخه للوقائع وافتقاده الأساس المعقول في تقدير التعويض وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اتخذ الأجرة في المدة من فبراير سنة ١٩٤٥ حتى فبراير سنة ١٩٥٦ أساساً لتقدير التعويض على اعتبار أنها المدة التي حرم المطعون ضده خلالها من الانتفاع بالعين المؤجرة وأن حيازتها قد حادت إليه بالحكم الصادر لصالحه في فبراير سنة ١٩٥٦ مع أن الحكم المطعون فيه قد تضمن عند سرده للوقائع أن الحكم المذكور الصادر بتسليم الشونة إلى المطعون ضده قضى بوقف تنفيذه ، وبالتالي فلم تعد به الحيازة إليه .



وحيث إن هذا النعى غير متبع ولا مصلحة للطاعن فيه ذلك أنه إذ لم يجادل في أن المطعون ضده ظل محروما من الانتفاع بالعين المؤجرة خلال المدة من فبراير سنة ١٩٤٥ حتى فبراير سنة ١٩٥٦ وهى المدة التى اعتبر الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد حرم فيها من الانتفاع بالعين المؤجرة والتي قام على أساسها تقدير محكمة الموضوع للتعويض ، فلا صالح للطاعن فى التمسك بأن ماورد فى بيانات الحكم عن وقائع الدعوى مؤداه أن حرمان المطعون ضده من الانتفاع بالعين المؤجرة طال أكثر من هذه المدة .

وحيث إنه لما تقسم يكون الطعن برمته على غير أساس مما إيتعين معه رفضه .

## القسم الثاني

---

### فهرس هجائي موضوعي

---

العدد الأول — السنة التاسعة عشرة

---





# الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

## والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة
	(أ)
	إثبات . إثراء بلا سبب . إجازة . أحوال شخصية . إختصاص . إرتفاق . إرث . إستئناف . إستيلاء أشخاص اعتبارية . إصلاح زراعى . إعلان . أعمال السيادة . أعمال تجارية . إفلاس . الترام . التماس إعادة النظر . أمر أداء . أموال . أموال عامة . أهلية . أوراق تجارية .
	إثبات
	عبء إثبات :
	الأصل فى القانون المدنى القديم أن تصرفات المورث حجة على ورثته . إثبات أن تصرف المورث يخفى وصية يقع على عاتق من يدعى ذلك من الورثة بأى طريق من طرق الإثبات . (الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ٤٠ ... ٢٧١
	طرق الإثبات :
	(١) الكتابة :
	١ - محركات بغير اللغة العربية . تفرقة بين المحركات الموجهة إلى وزارات الحكومة ومصالحها وتلك التى يكون للجهات الحكومية حق التفتيش والإطلاع عليها . التمكن من الإطلاع عليها وفحصها . عدم التمسك بتقديم ترجمة رسمية لها . لا وجه للتمسك بإبطالها . (الطن رقم ٣٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٧) ... ١٧ ... ١٠٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم منازعة الخصم في مطابقة الصورة الشمسية — وهي صورة رسمية — لأصل ورقة الإعلان . لا يعيب الحكم عدم إطلاع المحكمة على أصل الورقة وإكتفائها بهذه الصورة .
١٩٥	٣١	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١ ) ... ..
		٣ — الأصل في القانون المدني القديم أن تصرفات المورث حجة على ورثة . إثبات أن تصرف المورث يخفى وصية يقع على حاتق من يدعى ذلك من الورثة بأي طريق من طرق الإثبات .
٢٧١	٤٠	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		٤ — المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها متى وجدت في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفي لإجرائها .
٥٩٩	٩٠	(الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... ..
		٥ — الأوراق العرفية . مناط قبولها للمضاهاة أن يحصل إتفاق الخصوم عليها .
٥٩٩	٩٠	(الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... ..
		إنكار التوقيع :
		١ — وجوب إتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات وما بعدها بشأن الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند تدب خبير للمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الإمضاءات دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات التي وردت بشأن أحكام تدب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يتدبون له من أعمال بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للخصوم طبقا للمادة ٢٣٦ مرافعات .
٢٦٤	٣٩	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٦٢٢	٩٤	٢ — الطعن بانكار التوقيع على الورقة العرفية . وجوب إبدائه في صيغة صريحة حازمة تدل على إصرار المنكر على انكاره . ( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ ) ... ..
		{ب} البينة :
٦١٤	٩٣	١ — العشرة أو المساكنة . عدم اعتبارها وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية والفراش . الشهادة على النكاح . شرطها . ( الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ )
٦١٤	٩٣	٢ — الشهادة . شروطها . النسب والنكاح . جواز الشهادة بالتسامع فيهما . شروط تحمل الشهادة . ( الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ )
٢٧١	٤٠	التعايل على القانون . ٤ — الأصل في القانون المدني القديم أن تصرفات المورث حجة على ورثته . إثبات أن تصرف المورث يخفى وصية يقع على عاتق من يدعى ذلك من الورثة بأي طريق من طرق الإثبات . ( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		{ج} القرائن :
		القرائن القانونية .
٢١٠	٣٣	١ — "حجية الأمر المقضي" ١ — الأحكام المستعجلة . لا تحوز حجية الأمر المقضي . عدم تغيير مركز الخصوم والظروف التي انتهت بالحكم . عدم جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد . ( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - حجية الإعلام الشرعى . دفعها بحكم من المحكمة المختصة فى دعوى أصلية أو فى صورة دفع . الحكم الصادر فى الدعوى أو فى الدفع من هيئة مختصة أصلاً بالحكم فيه . التعويل عليه ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعى .
٢١٤	٣٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ...
		٣ - الإعلام الشرعى . حجته . دفعها بحكم من المحكمة المختصة . عدم جواز الطعن فى الإعلام الشرعى بطريق النقض استقلالاً .
		الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية لا تكون إلا للأحكام التى تنشأ الحالة المدنية لا الأحكام التي تقررها . مثال .
٢١٤	٣٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ...
		٤ - الحكم الجنائى النهائى بإدانة متهم لإرتكابه جريمة تبديد سندات دين . حجته فى إثبات سبق وجود تلك السندات وفقدائها لسبب لا يد للدائن فيه .
٤٦٨	٦٨	( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ...
		٥ - حجية الحكم الجنائى الصادر ببراءة المدين من تهم الاشتراك فى جريمة تبديد ، لاتنفى سبق وجود السندات المبددة ومديونيته بقيمتها .
٤٦٨	٦٨	( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ...
		وراجع إجارة
٦٥٥	٩٦	( الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ ) ...
		وراجع اختصاص ولائى
١٨٩	٢٨	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		”قوة الأمر المقضى“
		عدم قبول المدعى عليها في الدعوى المرفوعة بطلب اعتماد وصية ، الإحتكام إلى المجلس الملى الأنجيلي . حكم المجلس المذكور — مع ذلك — باعتماد الوصية . قضاء صادر من جهة لا ولاية لها وليس له قوة الأمر المقضى ولا يصح الاحتجاج به لدى المحكمة ذات الولاية العامة وهي المحكمة الوطنية منذ إلغاء المحاكم الشرعية .
٤٧٥	٦٩	(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		٢ — القرينة الواردة في المادة ٩١٧ مدني .
		اتصال القرينة القانونية التي استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني بموضوع الحق اتصالاً وثيقاً . عدم جواز إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على سريانها .
٢٧١	٤٠	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..
		القرائن القضائية :
		١ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير القرائن .
١٤	٢	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ..
		٢ — استخلاص محكمة الموضوع — بأسباب سائفة — من القرائن علم الطاعن وقت صدور التصرف إليه من زوجة المفلس ، بإفلاسه . لا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .
٤٦٠	٦٧	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		٣ — لقاضي الموضوع أن يستنبط من وقائع الدعوى ومن مسلك الخصوم فيها القرائن التي يعتمد عليها في قضائه .
٥٠١	٧٤	(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		وراجع . بينة .
٦١٤	٩٣	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧)
		(د) الإقرار :
		الإقرار غير القضائي ليس حجة قاطعة على المقر . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
١٤	٢	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ..
		(هـ) الخبرة :
		١ — قاعدة المادة ٢٦٩ مرافعات بشأن بيان الأوراق التي تقبل المضاهاة . وجوب مراعاتها في حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة . عدم جواز القياس على هذه الحالة .
٥٤	٩	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١) ... ..
		٢ — عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم إلى طلب الإستعانة بخبير استشاري .
٥٦٩	٨٥	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..
		٣ — محكمة الموضوع . حقها في رفض طلب تعيين خبير مراجع أو مناقشة الخبير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٥٩٩	٩٠	(الطن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		وراجع إنكار التوقيع :
٢٦٤	٣٩ ... ..	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٨ )
		إثراء بلا سبب
		إلتزام وزارة التموين أصلا بتسليم القمح لأصحاب المطاحن من الشئون المحلية لأن تحديد سعر القمح وضع على هذا الأساس . عدم المساس بهذا السعر بزيادة أجرة النقل . ليس للوزارة أن تحتج بإثراء صاحب المطاحن من هذا العمل على حسابها بغير سبب مشروع .
٢٤٣	٣٧ ... ..	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٨/٢/١٩٦٨ )
		إجارة
		إلتزامات المؤجر .
		إستظهار محكمة الموضوع إخلال المؤجر بالتزامه بتمكين المستأجر من الإنتفاع . قضاؤها بتعويض يوازي أجرة العين المؤجرة باعتبار هذا التعويض كافيا لجبر الضرر الذي لحق المستأجر . بيان لعناصر الضرر .
٦٥٥	٩٦ ... ..	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٨ )
		الدعوى الناشئة عن عقد الإيجار .
		الحكم بنقض حكم دعوى استرداد الحيازة المرفوعة من المستأجر على مشتري العين المؤجرة . لا حجية لهذا الحكم في الدعوى الموضوعية التي أقامها ضد المشتري بطلب التعويض عن الإخلال بالتزامه بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة . إختلاف الدعويين موضوعا وسببا . الحكم في دعوى الحيازة لا يمس أصل الحق . أساسه توافر الحيازة .
٦٥٥	٩٦ ... ..	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٨ )

الصفحة	القاعدة	
		إجارة الأرض الزراعية .
		نص المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية التي تقوم بين المالك والمستأجر . عدم امتداده إلى حالة الغصب .
٣٦٨	٥٥	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية :
		تدخل النيابة العامة .
		١ — وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية وإبداء الرأي فيها . تفويض الرأي للحكمة في تقدير أقوال الشهود . كاف .
٤١٢	٦١	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
		٢ — تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية .
		إبداء الرأي فيها . مثال .
٥٢٢	٧٨	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٦) ... ..
		القانون الواجب التطبيق :
		١ — حق الزوج في تطليق زوجته بإرادته المنفردة . الشريعة الإسلامية . القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للصيرين غير المسلمين المختلfi الطائفة أو الملة .
		صدور الأحكام طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٢٩٣	٤٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/١٤) ... ..

الصفحة	القائمة
	٢ — وصية غير المسلم — وفقا للشريعة الإسلامية — كوصية المسلم لا تجوز لو ارث الابلاجازة باقى الورثة قاعدة كان معمولا بها قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فى شأن الوصية .
٤٧٥	(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ٦٩ الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية : ”الطن فيها“ .
	الأحكام الصادرة فى دماوى الأحوال الشخصية . جواز استئنافها فى مدة المعارضة . أثره . سقوط الحق فى المعارضة . عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .
٤١٢	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ ) ... ٦١ ”حجية الحكم“ .
	حجية الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية والمقررة لحالة مدنية . حجية نسبية .
٢١٤	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ... ٣٤ المسائل الخاصة بالمصريين المسمين : الزواج :
	١ — العشرة أو المساكنة . عدم اعتبارها وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية والفراش . الشهادة على النكاح . شرطها .
٦١٤	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٦ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ ) ... ٩٣
	٢ — النسب والنكاح . جواز الشهادة بالتسامع فيهما . شروط تحمل الشهادة .
٦١٤	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٦ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ ) ... ٩٣



الصفحة	القاعدة	
		النسب .
		الوصية والإقرار بالنسب . كل منهما تصرف مستقل . بطلان أحدهما لا يستتبع حتماً بطلان الآخر .
٥٢٢	٧٨ ... ..	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٦)
		الطلاق :
		الإعلام الشرعي .
		١ — حجية الإعلام الشرعي . دفعها بحكم من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . الحكم الصادر في الدعوى أو في الدفع من هيئة مختصة أصلاً بالحكم فيه . التعويل عليه ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعي .
٢١٤	٣٤ ...	(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٧)
		٢ — الإعلام الشرعي . حجيته . دفعها بحكم من المحكمة المختصة . عدم جواز الطعن في الإعلام الشرعي بطريق النقض استقلالاً .
		الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية لا تكون إلا للأحكام التي تنشأ الحالة المدنية لا الأحكام التي تقررها . مثال .
٢١٤	٣٤ ...	(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٧)
		الولاية على المال .
		١ — اختصاص محاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين عديم الأهلية والنائب عنه . اختصاص أصيل تنفرد به . لها في سبيل الفصل فيه ما لأي محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه وكيل عن موكله . بلوغ القاصر سن الرشد . لا ولاية

الصفحة	القاعدة	
		للمحكمة إلا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على انتهاء الوصاية .
٢٩٧	٤٦ ...	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٢/١٩٦٨ )
		٢ — القرار الصادر بحفظ مادة الحساب المعروضة على المحكمة لعدم وجود قصر لبلوغهم سن الرشد . قرار ولائى . لا يعد قضاء فاصلا فى الحساب . لا يمنع من العودة إلى الفصل فيه . جواز العدول عنه .
٢٩٧	٤٦ ... ..	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٨ )
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		ديانة :
		١ — أحوال شخصية . سير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها . وصف ظاهر منضبط . اتخاذه — لا مجرد قيام النزاع — مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق .
١٧٩	٢٨ ...	( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣١/١/١٩٦٨ )
		٢ — تغيير الطائفة أو الملة . إتصالة بحرية العقيدة . أثره . تحققه بمجرد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية . عدم توقفه على إخطار الطائفة القديمة .
١٧٩	٢٨ ...	( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣١/١/١٩٦٨ )
		٣ — ديانة . تغيير الملة أو الطائفة . اختلاف طائفة السريان الارثوذكس عن طائفة الأقباط الارثوذكس .
١٧٩	٢٨	( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣١/١/١٩٦٨ )
		الإرث .
		القانون الواجب التطبيق :
		١ — الشريعة الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل موارث المصريين غير المسلمين ومنها الوصايا، المحاكم

الصفحة	القائمة	
٤٧٥	٦٩	الشرعية — الملقاة — ذات الولاية العامة تختص بنظرها إلا إذا تراضى الورثة الذى تعترف الشريعة الإسلامية بوراثتهم على الاحتكام إلى مجالسهم المالية ( الملقاة ) فحينئذ كان لهذه المجالس ولاية نظرها عملاً باتفاقهم ما دامت لهم أهلية التصرف . ( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ..
٤٧٥	٦٩	٢ — المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ من القانون المدنى الملغى مواد إسناد إلى القوانين الأجنبية التى يجوز تطبيقها فى مصر . لاتواجه هذه المواد حالة التعارض الداخلى فى دعاوى المصريين بين الشريعة الإسلامية والشرائع السارية على المصريين غير المسلمين من مختلف الملل فى أحوالهم الشخصية . ( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ..
٤٧٥	٦٩	ولاية المجلس الملى الانجلى . ولاية المجلس الملى الانجلى فى حالة الميراث الخالى من الوصية . مناطها تراضى الورثة على الاحتكام إليه . سريان هذه القاعدة على حالة الميراث الإيصائى لإرتباط كل من النوعين بالآخر . ( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ..
		إختصاص
		إختصاص الهيئة العامة لمحكمة النقض .
٢١٤	٣٤	مجرد القول بالتناقض بين حكم صادر من دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف وبين حكم صادر من المحكمة الابتدائية الشرعية . لا يدخل فى نطاق حالات التنازع المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(١) الاختصاص الولائي :
		١ — فصل المحاكم في التظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير الأتعاب ، ليس فصلا من جهة تقديرها إبتداء بل باعتبارها جهة طعن .
٥	١	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ..
		٢ — لمجلس نقابة المحامين عند تقدير أتعاب المحامي في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها إختصاص قضائي ، فصله فيها فصل في خصومة تنعقد أمامه بتقديم الطلب إليه .
٥	١	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ..
		٣ — جريمة تهريب الدخان . شرط قيامها أن يكون مخلوطا بمواد غريبة وأن يكون الحائز عالما بوجود هذه المواد . هذا العلم لا يفترض . عدم انطباق نص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . هذا القانون خاص بتنظيم صناعة الدخان وتجارته ولا شأن له بجرائم التهريب المنصوص عليها في ديكريته ٢٢ يونه سنة ١٨٩١ . إختصاص المحاكم الجنائية العادية بتوقيع العقوبات المقررة بالقانون سالف الذكر بخلاف جرائم التهريب التي تنظرها اللجان الجزائية .
١٨٩	٣٠	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١) ... ..
		٤ — قرار مجلس إدارة هيئة قناة السويس بتخصيص عقار — مؤجر للغير — لخدمة مرفق قناة السويس وإخلائه من شاغليه . قرار إداري استكمل مقوماته ولا يشوبه في ظاهره صيب يجرده من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم . عدم إختصاص المحاكم العادية — ومنها القضاء المستعجل وهو فرع منها — بالفصل في طلب إلغائه أو وقف تنفيذه . الإختصاص بذلك لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره .
٢٣٠	٣٥	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	اختصاص
		٥ - ضرائب . الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية . ولاية المحكمة . نطاقها .
٢٨٢	٤٢	( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٨ ) ... ٦ - تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ الواردة على الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرار المقدم منه ممتنع على المحاكم . هو من اختصاص اللجان القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دون غيرها .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٦٨ ) ... ٧ - الشريعة الإسلامية هى القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل موارىث المصرين غير المسلمين ومنها الوصايا ، المحاكم الشرعية - الملقاة - ذات الولاية العامة تختص بنظرها إلا إذا تراضى الورثة الذى تعترف الشريعة الإسلامية بوراثتهم على الإحتكام إلى بحالهم المالية ( الملقاة ) حينئذ كان لهذه المجالس ولاية نظرها عملا باتفاقهم ما دامت لهم أهلية التصرف .
٤٧٥	٦٩	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٦٨ ) ... ٨ - عدم إختصاص المحاكم بنظر الدعوى المتعلقة بالأضرار الناتجة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة . مناطه .
٥٠١	٧٤	( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٥/٣/١٩٦٨ ) ... ٩ - إختصاص المحاكم بتقرير الوصف القانونى للعمل الصادر عن السلطات العامة ومدى تعلقه بأعمال السيادة . خضوعه فى ذلك لرقابة محكمة النقض .
٥٠١	٧٤	( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٥/٣/١٩٦٨ ) ... ١٠ - التعرض المستند إلى أمر إدارى اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنعه . عدم اختصاص المحاكم بتعطيل هذا الأمر أو وقف تنفيذه .
٥٣٨	٨١	( الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٧/٣/١٩٦٨ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		١١ — المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم . عدم اختصاص مجلس الدولة بها حتى يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي متضمنا تنظيم نظر هذه المنازعات وهو ما لم يصدر بعد . الدعوى بطلب رد رسوم دفعت بغير حق . اختصاص المحاكم العادية بها باعتبارها ذات الاختصاص العام ولو تضمنت منازعة في تقدير الرسوم .
٥٥٧	٨٤	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... .. ولاية المجالس المالية .
		ولاية المجلس الملى الإنجيلي في حالة الميراث الخالي من الوصية . مناطها تراضى الورثة على الاحتكام إليه . سريان هذه القاعدة على حالة الميراث الإيصائي لارتباط كل من النوصين بالآخر .
٤٧٥	٦٩	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... .. ولاية محاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب :
		اختصاص محاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين عديم الأهلية والنائب عنه . اختصاص أصيل تنفرد به . لها في سبيل الفصل فيه ما لآى " محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه وكيل عن موكله . بلوغ القاصر من الرشد . لا ولاية للمحكمة إلا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على انتهاء الوصاية .
٢٩٧	٤٦	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ ) ... .. (ب) الإختصاص النوعى :
		١ — حجية الإعلام الشرعى . دفعها بحكم من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . الحكم الصادر في الدعوى أو في الدفع من هيئة مختصة أصلا بالحكم فيه . التعويل عليه ولو خالف ماورد بالإعلام الشرعى .
٢١٤	٣٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم بوقف السير في الدعوى . المادة ١٤ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢٩٣ من أفعات . مناطه . خروج المسألة المتوقف عليها الحكم عن اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي .
٥٢٢	٧٨	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٦ ) ... .. وراجع أحوال شخصية :
١٧٩	٢٨	( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٢/١/٣١ ) ...
١١٦	١٩	( وأعمال تجارية . الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ...
		إرتفاق
		١ - قيود البناء الاتفاقية حقوق إرتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التي فرضت لمصلحتها تلك القيود . مخالفة أغلب مالكي العقارات المرتفعة تلك القيود . إلتفاء الترام صاحب العقار المرتفق به لانتفاء السبب .
٤٢٨	٦٣	( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... .. ٢ - مخالفة قيود البناء الاتفاقية . لمالك العقار المرتفق به المطالبة بتنفيذها عينا بطلب الإصلاح العيني للمخالفة . جواز الاكتفاء بالتعويض - كبديل عن التنفيذ العيني - إذا كان في طلب الإزالة إرهاب لصاحب العقار المرتفق به . محل ذلك أن يطلب في الدعوى الإصلاح العيني . عدم جواز الحكم لمالك العقار المرتفق به بتمكينه من إقامة بناء مخالف لتلك القيود المفروضة عليه أو تكملة مقابل تعويض يدفعه لأصحاب العقارات المرتفعة .
٤٢٨	٦٣	( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... .. إرث
		حق دائني التركة :
		نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ نص عام ينطبق على دائني التركة وارثين كانوا أو غير وارثين . لأن

الصفحة	القاعدة	
		دائن إذا أشر بدينه في هامش تسجيل إسهادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير .
٤١٨	٦٢	( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... وراجع أحوال شخصية :
٤٧٥	٦٩	( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... استئناف الأحكام الجائز استئنافها :
		١ - صلاحية الحكم المعجل النفاذ لأن يكون سنداً لإتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة . عدم صلاحيته بالنسبة للمزايدة والإجراءات اللاحقة لها ومنها حكم مرسى المزداد وجوب صيرورته نهائيا قبل إجراء المزايدة والبيع وإلا كانت باطلة . جواز استئناف حكم مرسى المزداد في هذه الحالة من المدين .
٤٦	٨	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١١ ) ... ٢ - وجود عيب في إجراءات المزايدة يجيز استئناف حكم مرسى المزداد ولو لم يحصل التمسك بهذا العيب أمام قاضى البيوع . جواز الاستئناف في حالة عدم صيرورة الحكم المنفذ نهائيا . لا يمنع من ذلك أن هذه الحالة من أحوال الوقف الوجوبى لإجراءات البيع وأن جواز الاستئناف فيها مشروط بطلب هذا الوقف من قاضى البيوع .
	٨	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١١ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مناط عدم جواز الطعن بنص المادة ٣٧٨ مرافعات هو صدور الحكم محل الطعن قبل الفصل في الموضوع . صدور الحكم في موضوع الدعوى أو في شق منه يخرجها عن نطاق التحريم ، صحة الطعن فيه على إستقلال .
٩٧	١٦ ... ..	( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ )
		نصاب الإستئناف :
		تحديد :
		الأجرو بدل الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفي . طلبات ناشئة عن سبب عن قانوني واحد . عقد العمل . تقدير قيمة الدعوى باعتبارها بجملة . تقديرها كذلك في الاستئناف .
٢٩٠	٤٤ ... ..	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ )
		ميعاد الإستئناف :
		١ — عدم إستئناف الحكم الصادر قبل سريان القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إلا بعد انقضاء ستين يوما من تاريخ العمل به يستوجب سقوط الحق في الإستئناف برفعه بعد الميعاد .
٩٧	١٦ ... ..	( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ )
		رفع الإستئناف :
		( ١ ) صحيفة الإستئناف :
		« بياناتها » :
		المشرع ترك للإستئناف تقدير الأسباب التي يرى بيانها واكتفى بالزامه بهذا البيان في صحيفة الإستئناف دون أن يوجب عليه



الصفحة	القائمة	
		ذكر جميع الأسباب حتى يستطيع أن يضيف إليها ما يشاء أو أن يعدل عنها إلى غيرها أثناء المرافعة . القصد من هذا البيان إعلام المستأنف عليه بأسباب الاستئناف لتحديد نطاق الاستئناف منها كالحال في الطعن بالنقض .
٩٧	١٦	( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ ) ... ..
		(ب) طريقة رفع الاستئناف :
		”بتكليف بالحضور“ :
		١ — النزاع حول المسؤولية عن دين الضريبة وحق المصلحة في توقيع الحجر بمقتضاه وصحة الحجر وبطلانه . نزاع متعلق بأصل المطلوبات وصحة الحجر . إستئناف الحكم الصادر في الدعوى . بتكليف بالحضور .
		( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ ) ... ..
٢٨٦	٤٣	٢ — دعوى الاستحقاق الفرعية هي الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع إستحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . إعتبارها منازعة متعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ويرفع الإستئناف عنها — قبل القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — بتكليف بالحضور لا بعريضة . طلب إستحقاق العقار دون طلب إبطال إجراءات التنفيذ يعتبر دعوى إستحقاق أصلية لا فرعية تخضع للقواعد العامة .
٣٢٣	٥٠	( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		إعلان الاستئناف :
		تسليم صورة الإعلان للنيابة قبل إنقضاء ميعاد الثلاثين يوما المحددة في المادة ٥٤٤ من مرافعات عملا بالمادة ١٠/١٤ من القانون المذكور . إعتبار الحكم أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد مخالف للقانون .
١٣٢	٢١	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ..
		٢ - وجوب تقديم صور من صحيفة الدعوى بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب .
		إعلان الشخص المعلوم موطنه بالخارج بتسليم صورة الإعلان للنيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية .
		عدم اشتراط أن تكون هذه الصورة بلغة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد إعلانه .
		صحيفة الاستئناف المستوفاة شرائط صحتها والتي دفع عنها الرسم كاملا تعتبر قاطعة لمدة السقوط من وقت تقديمها لقلم المحضرين صالحة للإعلان .
١٣٢	٢١	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ..
		٣ - تعليمات النيابة العامة بشأن إعلان الأوراق القضائية في الخارج من أصل وصورتين لكل شخص يطلب إعلانه ومرفق بها ترجمة واضحة وكاملة بلغة البلد المراد الإعلان فيها . تعليمات إدارية لا تنزل منزلة التشريع الملزم ولا تعدل من أحكام قانون المرافعات الذي لا يجوز تعديله إلا بتشريع في مرتبته . مخالفتها لا يترتب عليها بطلان صحيفة الدعوى ولا تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط .

الصفحة	القائمة	
		عدم تقديم صور لصحيفة الدعوى بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها وإمتناع النيابة عن قبول الأوراق إذا ما نأ منها لتعليماتها وتعذر وصول صورة الإعلان إلى الشخص المراد إعلانه في الخارج . عدم اعتبار ذلك نقصا في بيانات الصحيفة وإنما نقصا في إجراءات الإعلان ، لا يعطل أثرها على قطع مدة السقوط . لا يعطل هذا الأثر — بالنسبة لصحيفة الإستئناف — إلا عدم تمام إعلانها في خلال الثلاثين يوما التالية لتقديمها إلى قلم المحضرين .
١٣٢	٢١	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ..
		سقوط الحق في الإستئناف :
		عدم إستئناف الحكم الصادر قبل مريان القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إلا بعد إنقضاء ستين يوما من تاريخ العمل به يستوجب سقوط الحق في الإستئناف لرفعه بعد الميعاد .
٩٧	١٦	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٣) ... ..
		وراجع إعلان الإستئناف .
١٣٢	٢١	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ..
		الخصوم في الإستئناف :
		بدخل الحارس القضائي في دعوى الحارس السابق . بقاء الحارس السابق في الخصومة يدافع عن حق المتدخل بقصد درء مسئوليته . صيرورته خصما منضما للحارس المتدخل . له بوصفه خصما منضما للمدعى — المتدخل — أن يستأنف معه الحكم الصادر في الدعوى .
٦٢٢	٩٤	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	نطاق الاستئناف :			
		<p>القضاء في حكم الإحالة إلى التحقيق بأن تصرف الملفس إلى زوجته يعتبر تبرعا منه لها فلا ينفذ في حق جماعة الدائنين .</p> <p>عدم الطعن في هذا القضاء القطعي إلى أن فات ميعاد الطعن وحاز قوة الأمر المقضي . عدم جواز الطعن على هذا القضاء في إستئناف الحكم الصادر في الموضوع من محكمة أول درجة . ويمتنع بالتالي إثارته أمام محكمة النقض ..</p> <p>النص في منطوق الحكم الصادر في الموضوع على عدم نفاذ العقد بعد سبق قضائها به قطعيا في أسباب حكم الإحالة إلى التحقيق واستنفاد ولايتها بذلك . هذا النص تحصيل حاصل وتقرير واقع وليس قضاء جديدا .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ٦٧ ... ٤٦٠</p> <p>وراجع بيانات صحيفة الإستئناف .</p> <p>(الطن رقم ٢١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٣) ... ١٦ ... ٩٧</p> <tr> <td></td><td></td><td> <p>الأثر الناقل للإستئناف :</p> <p>١ — الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط . عدم جواز فصل محكمة الإستئناف في أمر غير مطروح عليها ولا تسيء إلى مركز المستأنف بالإستئناف المرفوع منه .</p> <p>(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ٢٤ ... ١٥١</p> </td></tr>			<p>الأثر الناقل للإستئناف :</p> <p>١ — الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط . عدم جواز فصل محكمة الإستئناف في أمر غير مطروح عليها ولا تسيء إلى مركز المستأنف بالإستئناف المرفوع منه .</p> <p>(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ٢٤ ... ١٥١</p>
		<p>الأثر الناقل للإستئناف :</p> <p>١ — الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط . عدم جواز فصل محكمة الإستئناف في أمر غير مطروح عليها ولا تسيء إلى مركز المستأنف بالإستئناف المرفوع منه .</p> <p>(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ٢٤ ... ١٥١</p>			

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدفع بالتقادم . دفع موضوعي . قبوله . أثره . استنفاد المحكمة ولايتها في النزاع . استئنافه . أثره . نقل النزاع برمته دفعا وموضوعا إلى محكمة الاستئناف .
٤٠٩	٦٠	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ ) ... ..
		٣ — الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . جواز إستئنافها في مدة المعارضة . أثره . سقوط الحق في المعارضة . عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .
٤١٢	٦١	( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ )
		الطلب الجديد .
		١ — المقاصة القضائية لا تكون إلا بدعوى أصلية أو في صورة طلب طارض يقدمه المدعى عليه ردا على خصمه . إبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم قبوله .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		٢ — النعي على الحكم الإستئنافي بأن طلب المستأنف طلب جديد . لا محل له متى كانت محكمة الاستئناف لم تقض في هذا الطلب لخروجه عن نطاق الاستئناف ولعدم استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في شأنه .
٦٢٢	٩٤	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ ) ... ..
		الحكم في الاستئناف :
		"في شكل الاستئناف" .
		قبول الاستئناف الوصفي شكلا . أثره . حسم النزاع نهائيا في شكل الاستئناف . لا عدول عنه .
٦١٠	٩٢	( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تسبب الحكم .
		١ - محكمة الاستئناف . تأييد الحكم المستأنف . الإحالة على ما جاء فيه من بيان وقائع الدعوى والأسباب التي أقيم عليها . جوازي . مناطه .
٣٩٠	٥٨	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
		٢ - رفع دعوى المسؤولية على أساس أنها مسئولية عقدية . إضافة أساس المسؤولية التقصيرية طبقاً للمادة ١٦٣ مدني في مرحلة الاستئناف . أخذ محكمة الاستئناف بالأساس الأخير باعتبار المدعى عليه مسئولاً مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . ما فعلته محكمة الموضوع إعطاء للدعوى وصفها الصحيح وهو ما تملكه دون تقييد بتكييف المدعى ودون أن تلتزم تنبيه الخصوم .
٦٤٢	٩٥	(الطعن رقم ٣٠٩/٢٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... ..
		أثر الحكم في الاستئناف .
		قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بعد أن بحثت أسباب الاستئناف دون أن تنبه إلى أن طلبات المستأنف فيه هي وقف تنفيذ الحكم المستأنف . استنفاد المحكمة ولايتها بالنسبة للنزاع ولو كان حكمها باطلاً إذ سبيل إصلاح ذلك الخطأ هو الطعن بالنقض . الحكم في استئناف آخر مرفوع عن ذات الحكم وعلى ذات أسباب الاستئناف ، بانهاء الخصومة في الاستئناف . قضاء صحيح لا يعاب عليه عدم تمسك أي من الخصوم بحجية الحكم الأول عند نظر الاستئناف الثاني .
٢٣٧	٣٦	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..



الصفحة	القائمة	
		إستيلاء
		١ — إستيلاء جهة الإدارة على أطيان دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية يعد غصباً .
٣٦٨	٥٥	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		٢ — إستيلاء الحكومة على عقار جبراً دون اتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم بقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ . غصب . عدم نقله ملكية العقار للحكومة . لصاحبه المطالبة بريعه . انتهاء الغصب إذا طالب بقيمته وحكم له بها نهائياً . إلزام الحكومة بالوفاء بهذه القيمة وفوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية .
٣٦٨	٥٥	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		أشخاص اعتبارية
		١ — هيئة قناة السويس . هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة . اختصاصها وحدها بإصدار وتنفيذ اللوائح اللازمة لحسن سير المرفق . لها تملك الأراضي والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للمنفعة العامة وبالتالي لها تخصيص أي عقار من عقاراتها لخدمة مرفق قناة السويس وهو نوع من المنفعة العامة .
٢٣٠	٣٥	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..
		٢ — للوقف — وهو شخص اعتباري — أن ينتفع بأحكام التقادم المكسب الواردة في القانون المدني . هذا التقادم قرينة على ثبوت الملك لصاحب اليد . التحدي بأن العين لا تعتبر موقوفة إلا بصدور إشهاد شرعي بوقفها . محله عند النزاع في وقف العين المدعى بها وإنكار الوقف من جانب واضع اليد عليها .
٥٨٠	٨٧	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢١) ... ..

الصفحة	القائمة	إصلاح زراعي
		التصرفات الصادرة من الخاضع لقانون الإصلاح الزراعي : عدم اعتداد جهة الإصلاح الزراعي بالبيع الصادر ممن خضع لقانون الإصلاح الزراعي والذي لم يثبت تاريخه قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ . مقتضى ذلك الاستيلاء على القدر المتصرف فيه ما دام البائع لم يحتفظ به في إقراره ضمن المائتي فدان التي اختار الاحتفاظ بها باعتبارها الحد الأقصى الجائز تملكه طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .
٣٤٥	٥٣	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... العقود غير الثابتة التاريخ غير المسجلة :- عقد البيع غير المسجل غير الثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ مصحح بين طرفيه ولا يعتد به قبل جهة الإصلاح الزراعي . حوالة المشتري حقوقه الشخصية المترتبة على عقد البيع الذي لم تعتد به جهة الإصلاح الزراعي . للمحال له أن يطلب الحكم على المحال عليه بفسخ العقد الصادر منه للحيل والإلزامه برد ما دفع من الثمن .
٣٥٧	٥٤	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... إجارة الأرض الزراعية . ١ - نص المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية التي تقوم بين المالك والمستأجر . (الطن رقم ١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ...
٣٦٨	٥٥	٢ - الغصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه . عدم تقييد المحكمة بالمادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالبيع لصاحب العقار المغتصب . اعتبار البيع بمثابة تعويض . (الطن رقم ١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ...
٣٦٨	٥٥	...

الصفحة	القاعدة	
		إختصاص اللجان القضائية للإصلاح الزراعى .
		تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ الواردة على الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محللا للاستيلاء وفقا للاقرار المقدم منه ممتنع على المحاكم . هو من اختصاص اللجان القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دون غيرها .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		إعلان
		الإعلان فى الموطن :
		١ — تسليم صورة الإعلان فى موطن المراد إعلانه لمن يكون ساكنا معه من أقاربه واصهاره . لا تشترط الإقامة العادية والمستمرة . تكفى الإقامة وقت إجراء الإعلان .
١٩٥	٣١	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١ ) ... ..
		٢ — عدم إفصاح المطعون ضده عن إتخاذ محل إقامته موطنا مختارا له . مؤداه . اعتباره موطنا أصليا . عدم إلزامه بإخبار الطاعة بتغيير هذا الموطن .
٣١٥	٤٩	( الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٣ — عدم اعتبار تغيير الموطن قوة قاهرة توقف سريان ميعاد الإعلان .
٣١٥	٤٩	( الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		إعلان الشخص المعلوم موطنه بالخارج .
		١ - وجوب تقديم صور من صحيفة الدعوى بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب .
		إعلان الشخص المعلوم موطنه بالخارج بتسليم صورة الإعلان للنيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية .
		عدم اشتراط أن تكون هذه الصورة بلغة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد إعلانه .
		صحيفة الاستئناف المستوفاة شرائط صحتها والتي دفع منها الرسم كاملا تعتبر قاطعة لمدة السقوط من وقت تقديمها لقلم المحضرين ، وصالحة للإعلان .
١٣٢	٢١	( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		٢ - تسليم صورة الإعلان للنيابة قبل إنقضاء ميعاد الثلاثين يوما المحددة في المادة ٤٠٥ مرافعات عملا بالمادة ١٠/١٤ من القانون المذكور . إعتبار الحكم أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد مخالف للقانون .
١٣٢	٢١	( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		تسليم الصورة لجهة الإدارة .
		تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وإخطار المعلن إليه بذلك بخطاب موصى عليه لامتناع من يقيم معه من إستلام الصورة . صحة الاعلان متى وجه الاخطار إلى الموطن الأصلي

الصفحة	القاعدة	
١٩٥	٣١	<p>بالطريق القانوني وفي الميعاد . عدم جواز احتجاج المعلن إليه بعدم وصول الصورة إليه إذ يجب عليه تسليمها من جهة الإدارة (الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١) ... ..</p> <p>الإعلان في المحل المختار :</p> <p>عدم إفصاح المطعون ضده عن اتخاذ محل إقامته موطنًا مختارًا له ، مؤداه إعتباره موطنًا أصليًا . عدم التزامه بإخبار الطاعة بتغيير هذا الموطن .</p>
٣١٥	٤٩	<p>(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..</p> <p>الإعلان للنيابة :</p> <p>١ — تسليم صورة الإعلان للنيابة قبل إنقضاء ميعاد الثلاثين يوما المحددة في المادة ٤٠٥ مرافعات عملا بالمادة ١٠/١٤ من القانون المذكور . اعتبار الحكم أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد مخالف للقانون .</p>
١٣٢	٢١	<p>(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ..</p> <p>٢ — عدم إعلان الطعن في موطن كل من المطعون ضدهم الوارد بالأوراق دون بيان سبب ذلك مع عدم ثبوت تغيير هذا الموطن قبل محاولة إعلان الطعن . الإعلان للنيابة لا يبرره مجرد تعذر إعلان المطعون ضدهم في المحال التي عينها الطاعن في ورقة الإعلان . بطلان الإعلان .</p>
١٦٤	٢٦	<p>(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ..</p> <p>٣ — عدم صحة إعلان الأوراق القضائية للنيابة إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية للتقصى عن موطن المعلن إليه فلم يهده بحثه وتقصيه إلى معرفة ذلك الموطن .</p>
٣١٥	٤٩	<p>(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		إعلان المسجونين :
		تسليم صور إعلانات المسجونين لمأمور السجن . م ١٤ مرافعات .
٣١٥	٤٩ ... ..	( الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ )
		الإمتناع عن التوقيع على ورقة الإعلان .
		بيانات ورقة الإعلان . وجوب بيان سبب الإمتناع عن التوقيع على الأصل في ورقة الإعلان لا سبب الإمتناع عن إستلام صورة الورقة . توقيع المستلم على الأصل شاهد على تمام الإعلان . الإمتناع عن تسلم الصورة لا يتم بمجرد الإعلان بل يجب على المحضر — أيا كان سبب الإمتناع — أن يسلم الصورة لحمة الإدارة وإخطار المعلن إليه بكتاب موصى عليه بهذا التسليم .
١٩٥	٣١ ... ..	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١ )
		أعمال السيادة
		١ — إختصاص المحاكم بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة ومدى تعلقه بأعمال السيادة . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض .
٥٠١	٧٤ ... ..	( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٢ — عدم إختصاص المحاكم بنظر الدعوى المتعلقة بالأضرار الناجمة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة . مناطه .
٥٠١	٧٤ ... ..	( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		أعمال تجارية
		القرض :
		رجوع الكفيل على مديته بدعوى أساسها الحلول الاتفاقى والحلول القانونى المنصوص عليه فى المادتين ١/٣٢٦ و ٣٢٩



الصفحة	القاعدة	
		مدنى . حلول الكفيل الموفى محل الدائن الأصلي فى الدين بما له من خصائصه ومنها صفته التجارية . للكفيل رفع دعواه على المدين — فى القرض المعتبر عملاً تجارياً بالنسبة لطرفيه — أمام المحكمة التجارية المتفق بين الدائن والمدين على اختصاصها .
١١٦	١٩ ... ..	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ )
		إفلاس
		حكم شهر الإفلاس : " أثر نقضه "
		إنتهاء مهمة السنديك كنتيجة لنقض حكم شهر الإفلاس . للفلاس الصفة فى تعجيل الاستئناف المرفوع عن حكم الدين بعد نقض الحكم الصادر به والذى كان أساساً للحكم بإشهار الإفلاس .
١١٦	١٩ ... ..	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ )
		علم المتصرف اليه بالإفلاس . استخلاص محكمة الموضوع — بأسباب سائغة — من القرائن علم الطاعن وقت صدور التصرف اليه من زوجة المفلس ، بإفلاسه . لا سبيل لمحكمة النقض عليها فى ذلك .
٤٦٠	٦٧ ... ..	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ )
		التزام
		١ — سبب الإلتزام : قيود البناء الاتفاقية حقوق إرتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التى فرضت لمصلحتها تلك القيود . مخالفة أغلب

الصفحة	القاعدة	
		مالكي العقارات المرتفعة تلك القيود . إلتفاء التزام صاحب العقار المرتفق به لانتفاء السبب .
٤٢٨	٦٣	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... .. ٢ — أوصاف الالتزام : (١) الأجل ١ — الحق المقترن بأجل حق كامل الوجود . نفاذه . مترتب على حلول الأجل .
٣٧٦	٥٦	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... .. ٢ — تأخير تنفيذ الالتزام لحين القيام بعمل متعلق بإرادة المدين . للدائن حق دعوة للقيام به أو مطالبة القاضى بتحديد أجل معقول لذلك .
٣٧٦	٥٦	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... .. (ب) التضامن : التضامن بين المدينين لا يفترض . عدم وضوحه بجلاء في العبارة التي تضمنته . مؤدى ذلك تفسيرها لمصلحة المدينين لأن الأصل هو عدم تضامنهم . مثال .
٢٠	٣	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... .. وراجع كفالة تضامنية .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... .. ”تضامن المدينين“ ليس في القانون ما يمنع من مسؤولية مدينين متعددين عن دين واحد . تضامن هؤلاء المدينين في الدين دون تضامن بينهم . مسؤولية كل منهم عن كل الدين وللدائن التنفيذ به كله قبل أحدهم .
٤٦٩	٨٥	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		د — القابلية للإنقسام :
		إلتزام الورثة برسم الأيلولة . ينقسم .
١٧٠	٢٧	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٣١) .. ..
		”عدم القابلية للإنقسام“ :
		إلتزام الورثة بضريبة التركات . غير قابل للتجزئة .
١٧٠	٢٧	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٣١) .. ..
		٣ — إنقضاء الإلتزام :
		١ — الوفاء
		”الوفاء من الغير“
		حقه في الرجوع
		١ — رجوع الغير الموفى — الذى ليس ملزماً بالوفاء — على
		المدين بما أوفاه يكون بالدعوى الشخصية . حق الموفى في الرجوع
		ينشأ من تاريخ وفائه بالمدين ويتقادم بثلاث سنوات تبدأ من
		هذا التاريخ .
٤٦٠	٦٥	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		٢ — رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول هو رجوع
		بنفس الحق الذى انتقل إليه من الدائن . تقادم الرسم المستحق
		لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية بخمس سنوات .
٤٦٠	٦٥	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		رجوع الكفيل على المدين :
		١ — رجوع الكفيل على مدينه بدعوى أساسها الحلول
		الاتفاق والحلول القانوني المنصوص عليه في المادتين ١/٣٢٦



الصفحة	القاعدة	
		و ٣٢٩ مدني . حلول الكفيل الموفى محل الدائن الأصلي في الدين بما له من خصائصه ومنها صفته التجارية . للكفيل رفع دعواه على المدين — في الفرض المعتبر عملاً تجارياً بالنسبة لطرفيه — أمام المحكمة التجارية المتفق بين الدائن والمدين على اختصاصها .
١١٦	١٩	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ..
		٢ — للمدين في حالة رجوع الكفيل عليه بدعوى الحلول القانوني أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ومن ذلك الدفع بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ مدني . رفع المضرور دعواه على المتبوع دون التابع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع ولا يعد الحكم الذي يصدر فيها حجة عليه .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		رجوع الكفيل المتضامن على المدين .
		رجوع المتبوع — وهو كفيل متضامن — على تابعه عند وفاته التعويض للدائن المضرور لا يكون بالدعوى الشخصية التي قررتها المادة ٨٠٠ مدني وإنما بدعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ مدني وهي تطبيق للقاعدة العامة في الحلول القانوني . عدم جواز رجوع الكفيل على المدين بالدعوى الشخصية إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده وضمن المتبوع لأعمال تابعه قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		” حجية الحكم الصادر على الكفيل المتضامن “
		الحكم على الكفيل المتضامن ليس حجة على المدين إذا لم يكن مختصاً في الدعوى . نص المادة ١١٠ مدني قديم بأن مطالبة أحد المدينين المتضامين بالدين تسري على باقي المدينين . ظلم

الصفحة	القاعدة	
		إنطباقه على الكفيل المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصيره مدينا أصليا بل يبقى إلزاما تبعيا . مقتضى نص المادة ٢٩٦ من القانون المدني القائم أنه حتى بين المدينين المتضامين أنفسهم لا يعتبر الحكم ضد أحدهم حجة على الباقيين ومن باب أولى لا يكون الحكم الصادر على الكفيل المتضامن حجة على المدين .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ...
		ب — المقاصة
		١ — إستحقاق البائع لثمار المبيع يقابله إستحقاق المشتري لفوائد الثمن . حصول المقاصة بينهما بقدر الأقل منهما .
٣٤٥	٥٣	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ...
		٢ — المقاصة القضائية لا تكون إلا بدعوى أصلية اوفى صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على خصمه . إبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الإستئناف . عدم قبوله .
٣٤٥	٥٣	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ...
		ج — استحالة التنفيذ :
		”تبعة الاستحالة“
		إنفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ إلزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي . أثر الانفساخ كأثر الفسخ . عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد . تبعة الاستحالة على المدين بالالتزام عملا بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين . ثبوت استحالة تنفيذ إلزام البائع بنقل ملكية العين المباعة بسبب الاستيلاء عليها لديه بتنفيذا لقانون الإصلاح

الصفحة	القاعدة	
٣٤٥	٥٣	الزراعي . سبب أجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن الذي قبضه ويقع الغرم على البائع نتيجة تحميله التبعة في إنقضاء التزامه . ( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		التماس إعادة النظر
		نطاقه .
٤٩٧	٧٣	التماس إعادة النظر . نطاقه . تحديده بالأسباب التي يبنى عليها داخلة فيما نص عليه القانون على سبيل الحصر . ( الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ) ... ..
		أمر أداء
		١ - أوجه البطلان التي يجب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها هي أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة التي تحدد بعد إيداع القائمة للنظر فيما يحتمل تقديمه من الاعتراضات عليها . عدم جواز المزايدة بموجب أمر أداء لما يصبح نهائيا . هذا البطلان يتعلق بإجراء لاحق للجلسة المحددة لنظر الاعتراضات ولا يلحق الإجراءات السابقة . عدم جواز الاعتراض به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ولا يسقط حق المدين في التمسك بهذا البطلان لعدم إبدائه بهذا الطريق . ( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١١ ) ... ..
٤٦	٨	٢ - الاستناد في إجراءات التنفيذ إلى أمر الأداء المشمول بالنفاذ المعجل وحده دون الحكمين الصادرين في المعارضة والاستئناف . كفاية ذلك لصحة تنبيه نزع الملكية دون اشتراط صيرورة السيد التنفيذي نهائيا .
١٩٥	٣١	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	أموال
		الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الهيئات العامة .
		١ — إعتبار المنزل المملوك لهيئة قناة السويس مالا خاصا لا يمنع من تخصيصه بالطريق القانوني للنفعة العامة ومنها خدمة صرفق قناة السويس .
٢٣٠	٣٥	(الظن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..
		٢ — عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أولا أشخاص الاعتبارية العامة وأموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم . حظر التعدي على هذه الأموال .
		لجهة الادارة حق إزالته إداريا . ( م ٩٧٠ مدني معدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ) .
٥٣٨	٨١	( الظن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٧ ) ... ..
		أموال عامة
		التخصيص بالفعل للنفعة العامة :
		الأموال التي تصبح أموالا عامة بمجرد تخصيصها للنفعة العامة بالفعل هي الأموال المملوكة للدولة أولا أشخاص الاعتبارية .
		عدم اكتساب أموال الأفراد صفة المال العام بمجرد هذا التخصيص . وجوب تملك الدولة هذه الأموال بإحدى طرق كسب الملكية ومنها التقادم الطويل المدة ثم تخصيصها بعد ذلك للنفعة العامة .
٥٣٤	٨٠	(الظن رقم ٤٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٧) ... ..
		أهلية
		أثر فرض حراسة الطوارئ :
		فرض الحراسة على أموال وممتلكات أحد الأشخاص . أثره :

الصفحة	القاعدة	
		رفع يده عن إدارة أمواله ومنعه من التقاضى . الحارس العام صاحب الصفة الوحيد في تمثيله أمام القضاء . هذا المنع لا يفقد الشخص الخاضع للحراسة أهليته . الحارس العام نائب عنه نيابة قانونية مقتضاها تمثيله هذا الشخص أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التي تصدر ضده في أمواله التي يتولى الحارس إدارتها نيابة عنه . اختصاص الحارس — بعد فرض الحراسة — في الدعوى ، اختصاص صحيح ولو بقي الشخص الخاضع للحراسة خصما في الدعوى .
٤٤٣	٦٥	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... .. وراجع ولاية على المال .

## أوراق تجارية

أثر التظهير التأميني :

الأوراق التجارية المرهونة . التزام الدائن المرتهن بتحويل قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق . المادة ٨٠ من قانون التجارة .  
التظهير التأميني . اعتباره في حكم التظهير الناقل للملكية بشأن تطهير الورقة من الدفع . احتجاج المدين بالدفع قبل الدائن المرتهن . شرطه . إقامة المدين الدليل على أن الدائن المرتهن لم يكن حسن النية وقت التظهير .

٥١٠	٧٥	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ) ... .. وهن الأوراق التجارية :
-----	----	--

راجع أثر التظهير التأميني :

٥١٠	٧٥	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ) ... ..
-----	----	--

الصفحة القاعدة

(ب)

بطلان . بنوك . بورصة . بيع .

بطلان

١ — دعوى البطلان الأصلية :

فوات ميعاد إستئناف حكم مرعى المزداد الصادر تنفيذا لأمر أداء لم يصبح نهائيا . عدم جواز طلب بطلان الحكم بدعوى أصلية متى كان قد أعلن بإجراءات التنفيذ إعلانا صحيحا وطالما لم يبلغ أمر الأداء فيصبح سند التنفيذ معدوما .

٤٦ ٨ ... (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٨) ...

وراجع بطلان الأحكام .

٥ ١ ... (الطن رقم ٩٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٩/١/١٩٦٨) ...

٢ — بطلان إجراءات المرافعات :

(١) "في إعلان الأوراق القضائية وصحف الدعاوى"

تعليمات النيابة العامة بشأن إعلان الأوراق القضائية في الخارج من أصل وصورتين لكل شخص يطلب إعلانه ومرفق بها ترجمة واضحة وكاملة بلغة البلد المراد الإعلان فيها . تعليمات إدارية لا تنزل منزلة التشريع الملزم ولا تعدل من أحكام قانون المرافعات الذي لا يجوز تعديله إلا بتشريع في مرتبته . مخالفتها لا يترتب عليها بطلان صحيفة الدعوى ولا تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط .



الصفحة	القاعدة	
		عدم تقديم صور لصحيفة الدعوى بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها وامتناع النيابة عن قبض الأوراق إذعانا منها لتعليقاتها وتعذر وصول صورة الإعلان إلى الشخص المراد إعلانه في الخارج . عدم اعتبار ذلك نقصا في بيانات الصحيفة وإنما نقصا في إجراءات الاعلان . لا يعطل أثرها على قطع مدة السقوط . لا يعطل هذا الأثر — بالنسبة لصحيفة الاستئناف — إلا عدم تمام إعلانها في خلال الثلاثين يوما التالية لتقديمها إلى قلم المحضرين .
١٣٢	٢١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... .. (ب) "في تمثيل النيابة العامة في الدعوى" وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية وإبداء الرأي فيها . تفويض الرأي للحكمة في تقدير أقوال الشهود . كاف .
٤١٢	٦١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) وراجع أحوال شخصية .
٥٢٢	٧٨	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٦) ... .. (ج) "في إجراءات الإثبات" وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات وما بعدها بشأن الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها عند تدبير خير لمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الامضاءات دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات التي وردت بشأن أحكام تدب الإجراءات

الصفحة	القاعدة	
		وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المستدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للخصوم طبقا للمادة ٢٣٦ مرافعات .
٢٦٤	٣٩	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... .. ( د ) " في إجراءات التنفيذ العقاري " في الاعتراض على قائمة شروط البيع أوجه البطلان التي يجب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها هي أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة التي تحدد بعد إيداع القائمة للنظر فيما يحتمل تقديمه من الاعتراضات عليها . عدم جواز المزايدة بموجب أمر أداء لما يصبح نهائيا . هذا البطلان يتعلق بإجراء لاحق للجلسة المحددة لنظر الاعتراضات ولا يلحق الإجراءات السابقة . عدم جواز الاعتراض به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ولا يسقط حق المدين في التمسك بهذا البطلان لعدم إبدائه بهذا الطريق .
٤٦	٨	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١١ ) ... .. ٣ - البطلان في الأحكام : عدم قبول الطعن في الأحكام بدعوى بطلان مبتدأة ما دام القانون نظم طرقا للطعن فيها .
٥	١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... .. ٤ - بطلان الطعن في الأحكام : ( ١ ) " في تقرير الطعن " وجوب ائتمال تقرير الطعن ع البيانات العامة المتعلقة بأعمال الخصوم ومواطن كل منهم . الغرض منه . إعلام ذوي الشأن إعلاما

الصفحة	القاعدة	
		كافيا بهذه البيانات . تحقق ذلك بكل ما يكفي للدلالة عليها . مثال .
١٧٠	٢٧	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٣١) ... (ب) "في إعلان الطعن بالنقض"
		١ - عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذي وجه إليهم، في ميعاد الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن . خلو أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد حتى إنقضاء الميعاد الذي منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . بطلان الطعن . لمحكمة النقض أن تقضي به من تلقاء نفسها . لا يمنع من ذلك إيداع المطعون ضده مذكرة بدفاعه . عدم إيداع الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن لإثبات أن الإعلان قد تم في الميعاد . وجوب الحكم ببطلان الطعن . (م ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥)
١٤٨	٢٣	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ...
		٢ - إكمال الطاعن ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وفقا للمادة ٢/٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ التفرقة بين الطعون التي لم تكن مطروحة على محكمة النقض وقت نشر هذا القانون وبين الطعون التي كانت مطروحة في ذلك الوقت . وجوب حصول الاستكمال أو التصحيح في الحالة الأولى في الميعاد الذي قرره القانون المذكور وهو خمسة عشر يوما ابتداء من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ . وفي الحالة الثانية في الميعاد الذي تحدده المحكمة .
١٦٠	٢٥	(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ...



الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم إعلان الطعن في موطن كل من المطعون ضدهم الوارد بالأوراق دون بيان سبب ذلك مع عدم ثبوت تغيير هذا الموطن قبل محاولة إعلان الطعن . الإعلان للنيابة لا يبرره مجرد تعذر إعلان المطعون ضدهم في المحال التي عينها الطاعن في ورقة الإعلان . بطلان الإعلان .
١٦٤	٢٦	( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		٤ — إعلان الطعن . تمامه في الميعاد بمعرفة قلم الكتاب . تقديم المطعون عليه مذكرة بدفائه في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراء الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة في التمسك به . لا يجوز .
١٧٠	٢٧	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٣١ ) ... ..
		٥ — الإجراء الذي تم صحيحا قبل نشر القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ولكن بعد الميعاد . اعتباره صحيحا متجا لآثاره بغير حاجة لإعادته . زوال الجزاء المترتب على مخالفة الميعاد . م ١/٢ من القانون ٤ سنة ١٩٦٧ .
٢٥٤	٣٨	( الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		٦ — عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى المطعون ضده خلال الخمسة عشر يوما التي حددتها المادة ٤٣١ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون والتي تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ سنة ١٩٦٥ ، أو خلال الميعاد الذي انفتح بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في ١٩٦٧/٥/١١ . وجوب أعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات والقضاء ببطلان الطعن .
٢٥٤	٣٨	( الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — مقتضى نص المادة ٢/٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ١١ من قانون إصدارها والمادة الأولى من قانون المرافعات وجوب إعلان الطعن خلال خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن مياعدا جديدا لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات وتصحيح ما لم يصحح منها . هذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان الطعن هو خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٥٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين . جزاءه . بطلان الطعن وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات .
٥٩٣	٨٩	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... .. أثر بطلان الطعن بالنسبة لبعض الخصوم في دعوى الاستحقاق الأصلية .  بطلان الطعن بالنسبة لبعض الخصوم — في دعوى الاستحقاق الأصلية — يقتصر أثره عليهم بخلاف دعوى الاستحقاق الفرعية إذ لم يوجب القانون في دعوى الاستحقاق الأصلية ما أوجبه في دعوى الاستحقاق الفرعية من إختصاص أشخاص معينين . ( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... ..
٥٦٩	٨٥	٥ — البطلان في التصرفات : الوصية والاقرار بالنسب . كل منهما تصرف مستقل . بطلان أحدهما لا يستتبع حتما بطلان الآخر . ( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٦ ) ... ..
٥٢٢	٧٨	

الصفحة	القاعدة	
		بنوك
		الحساب الجارى .
		” الفوائد على متجمد الفوائد “ .
		تحریم الفوائد على متجمد الفوائد . خروج ما تقضى به القواعد
		والعادات التجارية عن دائرة التحريم . تجييد الفوائد فى الحساب
		الجارى . المسادتان ٢٣٢ و ٢٣٣ من التقنين المدنى .
٤٨٢	٧٠	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥) ... ..
		بورصة
		التعامل فى البورصة :
		التعامل فى البورصة . عدم جريانه بعد يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢
		موعد القطع على سعر القطن إلا من يوم ٢٣ من الشهر المذكور
		وعلى عقد مارس . عدم قيام مانع للشترى من إجراء عملية تغطية
		لسعر عقد مارس فى ذلك اليوم . إعتبار الحكم سعر هذا اليوم
		أساسا للحاسبة مع ثبوت استحالة القطع على شهر يناير بسبب
		انتهاء التعامل عليه . عدم مخالفته للعقد أو لأحكام البورصة
		أو للعرف التجارى .
٦٢٢	٩٤	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... ..
		قفل كوترات القطن طويل التيلة :
		نص المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ على قفل كوترات
		القطن طويل التيلة إستحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ وتصفيتها
		إجباريا . عدم تناوله القطن متوسط التيلة .
٧٧	١٣	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		بيوع الأقطان الآجلة : "قطع السعر".
		١ — يوم قطع السعر في بيوع الأقطان الآجلة هو يوم تعامل فعلي . العلة في ذلك : يمكن المشتري من إجراء عملية تغطية تتم بعملية بيع عكسية يجريها وقت القطع وبسعره وعدم وجود مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه للبائع .
٦٢٢	٩٤	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ ) ... ..
		٢ — حق قطع السعر أو نقله في بيوع الأقطان الآجلة . هدم استعمال البائع حقه حتى نهاية الأجل المحدد له . على المشتري — طبقا للعرف التجاري الذي قننته المرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ — تحديد سعر الكمية المباعة بسعر اليوم التالي مباشرة لانقضاء الحق فان كان يوم عطلة بالبورصة أو كان التعامل في البورصة في هذا اليوم محددًا بأسعار رسمية أو أسعار لا تقابل بها فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي له .
٦٢٢	٩٤	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ ) ... ..
		بيع
		إثبات عقد البيع :
		إتهاء الحكم إلى انصراف نية العاقدين إلى البيع المنجز استنادا إلى أقوال الشهود التي اطمأن إليها والتي اتخذها سنداً لما هو ظاهر من نصوص العقد الصريحة من أن المورثة البائعة أرادت نقل ملكية المبيع إلى المتصرف لهما حال حياتها . لا خطأ . كفاية هذه الأسباب لحمل قضاء الحكم .
٢٧١	٤٠	( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		آثار عقد البيع :
		١ - التزامات البائع :
		(١) نقل الملكية
		١ - الأصل في القانون المدني القديم أن تصرفات المورث حجة على ورثته . إثبات أن تصرف المورث يخفى وصية يقع على عاتق من يدعى ذلك من الورثة بأى طريق من طرق الإثبات .
٢٧١	٤٠	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..
		٣ - عقد البيع غير المسجل يولد حقوقا والتزامات شخصية . يجوز للمشتري حوالة حقوقه الشخصية قبل البائع لشخص آخر .
٣٥٧	٥٤	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		٣ - عقد البيع غير المسجل غير الثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ . صحيح بين طرفيه ولا يعتد به قبل جهة الإصلاح الزراعى . حوالة المشتري حقوقه الشخصية المترتبة على عقد البيع الذى لم تعتد به جهة الإصلاح الزراعى . للمحال له أن يطلب الحكم على المحال عليه بفسخ العقد الصادر منه للمحيل وإلزامه برد ما دفع من الثمن .
٣٥٧	٥٤	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		٤ - للمشتري - كخلف خاص للبائع - ضم حيازة سلفه إلى حيازته فى كل آثار الحيازة ومنها التملك بالتقادم .
٤٥٤	٦٦	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		”التصرفات الصادرة من الخاضع لقانون الإصلاح الزراعى“
		عدم اعتداد جهة الإصلاح الزراعى بالبيع الصادر ممن خضع لقانون الإصلاح الزراعى والذى لم يثبت تاريخه قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ . مقتضى ذلك الاستيلاء على القدر المتصرف فيه

الصفحة	القائمة	
		مادام البائع لم يحتفظ به في إقراره ضمن المائتي فدان التي إختار الإحتفاظ بها باعتبارها الحد الأقصى الجائز تملكه طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) .. ..
		(ب) " الإلتزام بالضمان " .
		ضمان الاستحقاق .
		الإخطار المنصوص عليه في المادة ٤٤٠ مدني لا يكون إلا حين ترفع على المشتري دعوى من الغير باستحقاق المبيع . لا محل للتمسك بعدم حصول هذا الإخطار إلا حيث يرجع المشتري على البائع بضمان الاستحقاق على أساس قيام عقد البيع . عدم تطبيق أحكام ضمان الاستحقاق عند مطالبة المشتري بالفسخ .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) .. ..
		إستقلال دعوى الضمان عن دعوى الفسخ والابطال .
		راجع وصية .
٢٧١	٤٠	( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		٢ — إلتزامات المشتري .
		( ١ ) الوفاء بالثمن .
		التصرف الناجز يعتبر صحيحا سواء كان العقد في الحقيقة بيعا أو هبة مستترة في عقد البيع مستوفيا شكله القانوني . عدم إستطاعة المتصرف إليه دفع الثمن لا يمنع من تنجيز التصرف .
٢٧١	٤٠	( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		(ب) فوائد الثمن وثمار المبيع .
		إستحقاق البائع ثمار المبيع يقابله استحقاق المشتري لفوائد الثمن . حصول المقاصة بينهما بقدر الأقل منهما .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - فسخ البيع وانفساخه.
		١ - إفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين- لسبب أجنبي . أثر الانفساخ كأثر الفسخ . عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد . تبعة الاستحالة على المدين بالالتزام عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين . ثبوت استحالة تنفيذ التزام البائع بتقل ملكية العين المبيعة بسبب الإستيلاء عليها لديه تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي . سبب أجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن الذي قبضه ويقع الغرم على البائع نتيجة تحمله التبعة في انقضاء التزامه .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		٢ - حق المشتري في استرداد الثمن من البائع في حالة فسخ البيع . أساسه استرداد ما دفع بغير حق . المادة ١٨٢ مدني . وفي حالة انفساخ العقد من تلقاء نفسه أساس رد الثمن أنه أثر من آثار الفسخ أو الإفساخ . المادة ١٦٠ مدني . عدم خضوع دعوى الفسخ للتقادم الثلاثي . تقادمها بخمس عشرة سنة . للدائن طلب رد الثمن كلما كان له أن يرفع دعوى الفسخ .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		بعض أنواع البيوع :
		١ - البيع الجزاف .
		١ - بيع كل القطن المودع في مخزن البائع الناتج من زراعته المعينة في العقد ومعاينة المشتري له في المخزن . تكييفه . بيع جزاف لا بيع شيء معين بنوعه . لا ينفي ذلك تقديره بالعقد تقديراً تقريبياً بمقدار معين قابل للعجز والزيادة . ليس لهذا التقدير أثر إلا في مسألة الضمان .
٦٢٢	٩٤	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — انتقال الملكية في البيع الجزاف بمجرد تمام العقد ولو كان تحديد الثمن موقوفا على تقدير المبيع . تسليم المبيع الجزاف يكون بوضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه ماديا ما دام البائع قد أعلمه بذلك .
٦٢٢	٩٤	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... ..
		٢ — بيوع الأقطان الآجلة :
		١ — تحديد عقد البيع أجلا لقطع السعر أو نقله . سكوت البائع عن إبداء رغبته لا يترتب عليه النقل . وجوب تحديد الثمن بسعر اليوم التالي مباشرة لنهاية هذا الأجل . ما يترتب على النقل من التزام البائع بدفع السمسرة القانونية و الفرق السعر والمصروفات القانونية . مناطه . صدور أمر من البائع إلى المشتري ينبيء بوضوح عن نية الأول في إجراء النقل .
٦٢٢	٩٤	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... ..
		٢ — حق قطع السعر أو نقله في بيوع الأقطان الآجلة . عدم استعمال البائع حقه حتى نهاية الأجل المحدد له . على المشتري — طبقا للعرف التجاري الذي قفنه المرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ — تحديد سعر الكمية المباعة بسعر اليوم التالي مباشرة لإقضاء الحق فإن كان يوم عطلة بالبورصة أو كان التعامل في البورصة في هذا اليوم محمدا بأسعار رسمية أو أسعار لا تقابل بها فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي له .
٦٢٢	٩٤	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... ..
		٣ — يوم قطع السعر في بيوع الأقطان الآجلة هو يوم تعامل فعلي . العلة في ذلك تمكين المشتري من إجراء عملية تغطية

الصفحة	القائمة	
		تم بعملية بيع عكسية يجريها وقت القطع وبسعره وعدم وجود مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه للبائع .
٦٢٢	٩٤	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
		٤ — التعامل في البورصة . عدم جريانه بعد يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ موعداً للقطع على سعر القطن إلا من يوم ٢٣ من الشهر المذكور وعلى عقد مارس . عدم قيام مانع للمشتري من إجراء عملية تغطية السعر عقد مارس في ذلك اليوم . اعتبار الحكم سعر هذا اليوم أساساً للحاسبة مع ثبوت استحالة القطع على شهر يناير بسبب انتهاء التعامل عليه . عدم مخالفته للعقد أو لأحكام البورصة أو للعرف التجاري .
٦٢٢	٩٤	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..

## (ت)

تأمين . تأمينات . تجزئة . تركة . تزوير . تسجيل .  
تضامن . تظهير . تعويض . تقادم . تموين .  
تنازع . تنفيذ . تنفيذ عقارى . تهريب .

## تأمين

## شركات التأمين :

ما تحوزه شركات التأمين على الحياة من الأوراق المالية .  
اعتباره من الأصول الثابتة للشركة . الأصل عدم جواز إعادة



الصفحة	القاعدة	
		تقديرها . علته . إعادة تقديرها . أثره . عدم جواز تحميل حساب الأرباح والخسائر الفرق الناتج من إعادة التقدير . أساسه .
٥٤٥	٨٢	(الطن رقم ٤١٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٠) ... ..
		<b>تأمينات</b>
		١ — التأمينات الإجتماعية :
		التخلف عن الاشتراك في التأمينات .
		تخلف صاحب العمل كلية عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم . تأخر رب العمل — بعد اشتراكه — في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد والأوضاع التي رسمها القانون . حالتان فرق المشرع بينهما وجعل لكل منهما (في القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩) حكما خاصا . جزاء حالة التأخير الفوائد ٦٪ سنويا عن الاشتراكات التي لم تورد (م ٧٣) . وجزاء حالة التخلف — فضلا عن الفوائد — دفع مبلغ إضافي يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة (م ٧٦) . عدم سريان جزاء المادة ٧٦ على حالة التأخير . أخذ القانون الجديد ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالفرقة بين حالي التخلف والتأخير . ليس للذكرة الإيضاحية للقانون الجديد (٦٣ لسنة ١٩٦٤) أن تضيف لأحكام القانون القديم (رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩) جديدا لم تتضمنه نصوصه أو أن تفسر أحكامه بما لا يتفق مع مدلولها .
٤٤٣	٦٥	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		وراجع :
٦٣	١٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		التأخر في سداد الاشتراكات .
		فرق المشرع بين حالة تخلف صاحب العمل أصلا عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل بإخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد التي رسمها القانون . في حالة التأخير يلزم صاحب العمل بغوائد ٦ ٪ عن المبالغ التي لم تورد في الميعاد . عدم التزامه بدفع مبالغ إضافية .
٦٣	١٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٦) ... .. وراجع :
٤٣٧	٦٥	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... .. ٢ - التأمينات العينية :
		حق الإمتياز المقرر بالمادة ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية ، حق تبعية ضامن للوفاء بالحق الأصلي . عدم نزع صفة الكفيل عن صاحب الأرض وجعله مدينا أصليا بهذه الضريبة .
٢٠	٣	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... .. تجزئة
		أحوال التجزئة .
		إلزام الورثة برسم الأيلولة . ينقسم .
١٧٠	٢٧	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢١) ... .. أحوال عدم التجزئة .
		١ - رفض قاضي البيوع طلب إيقاف إجراءات البيع والاستمرار في التنفيذ . موضوع لا يقبل التجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم في هذا النزاع يترتب عليه بطلان الطعن

الصفحة	القاعدة	
		بالنسبة للباقيين . لا يغير من ذلك قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف .
٨٦	١٤	( الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٨ ) ... ..
		٢ — التزام الورثة بضرية التركات . غير قابل للتجزئة .
١٧٠	٢٧	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٣١ ) ... ..
		تركة
		تمثيل الوارث للتركة :
		انتصاب الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها . شرطه .
٢٥٤	٣٨	( الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		تصفية التركة :
		فرض ضريبة على التركة تستحق من وقت الوفاة على صافي قيمة تركة المتوفى . مؤداه . تنظيم تصفية ضريبة جبرية للتركة تؤكد الأحكام المدنية لتصفية التركة وتعمل عملها . أثره . أيلولة ما بقي من أموال التركة بعد سداد الضريبة إلى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعي .
١٧٠	٢٧	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٣١ ) ... ..
		تزوير
		أوراق المضاهاة :
		١ — المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها متى وجدت في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفي لإجرائها .
٥٩٩	٩٠	( الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأوراق العرفية . مناط قبولها للمضاهاة أن يحصل إتفاق الخصوم عليها .
٥٩٩	٩٠	( والطن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... .. تسجيل أثر التسجيل على طبيعة التصرف : الترانخي في تسجيل التصرف لا يخرج عنه طبيعته ولا يغير من تجيزه ( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٣ ) ... ..
٢٧١	٤٠	تسجيل دعوى صحة التعاقد : تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه أن يجعل حق هذا المشتري الذي يقرره الحكم المؤشربه في هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتبت له حقوق عينية على ذات العقار — ولا يحول تسجيل المتصرف إليه لمعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذي سجل صحيفة دعواه في تاريخ سابق . ( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... ..
٥٩٣	٨٩	التأشير بحق دائن التركة في هامش التسجيل : نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ نص عام ينطبق على دائني التركة وارثين كانوا أو غير وارثين . لأي دائن إذا أشر بدينه في هامش تسجيل إشارات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير . ( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٩ ) ... ..
٤١٨	٦٢	

الصفحة	القاعدة	
		طلب شطب التسجيل :
		طلب شطب التسجيل على أساس ملكية المدعى الأرض محل النزاع يتضمن طلب الحكم بثبوت الملكية .
٣٠٤	٤٧	( الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٨ ) ... ..
		تضامن
		التضامن بين المدينين :
		التضامن بين المدينين لا يفترض . عدم وضوحه بجلاء في العبارة التي تضمنته . مؤدى ذلك تفسيرها لمصلحة المدينين لأن الأصل هو عدم تضامنهم . مثال .
٢٠	٣	( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٩/١/١٩٦٨ ) ... ..
		حجية الحكم على الكفيل المتضامن :
		الحكم على الكفيل المتضامن ليس حجة على المدين إذا لم يكن مختصا في الدعوى : نص المادة ١١٠ مدني قديم بأن مطالبة أحد المدينين المتضامين بالدين تسرى على باقي المدينين . عدم إنطباقه على الكفيل المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصيره مدينا أصليا بل يبقى التزاما تبعا . مقتضى نص المادة ٢٩٦ من القانون المدني القائم أنه حتى بين المدينين المتضامين أنفسهم لا يعتبر الحكم ضد أحدهم حجة على الباقيين ومن باب أولى لا يكون الحكم الصادر على الكفيل المتضامن حجة على المدين .
٣٢٧	٥١	( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٨ ) ... ..

القائمة الصفحة

## تظهير

التظهير التأميني :

« أثره »

الأوراق التجارية المرهونة . التزام الدائن المرتهن بتحويل  
قيمة الورقة في ميعاد الإستحقاق . المادة ٨٠ من قانون  
التجارة . التظهير التأميني . اعتباره في حكم التظهير الناقل للملكية  
بشأن تظهير الورقة من الدفع . احتجاج المدين بالدفع قبل  
الدائن المرتهن . شرطه . إقامة المدين الدليل على أن الدائن  
المرتهن لم يكن حسن النية وقت التظهير .

(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥) ... ٧٥ ... ٥١٠

## تعويض

عناصر الضرر :

بيانها

إستظهار محكمة الموضوع إخلال المؤجر بالتزامه . تمكين  
المستأجر من الانتفاع . قضاؤها بتعويض يوازي أجرة العين  
المؤجرة باعتبار هذا التعويض كافيا لجبر الضرر الذي لحق المستأجر .  
بيان لعناصر الضرر .

(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... ٩٦ ... ٦٥٥

تقدير التعويض

١ — التجاوز عن إسترداد ما صرف إلى الموظفين والعمال  
من مرتبات وأجور بغير حق وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢  
مقصود على المرتبات والأجور . عدم مريان هذا الحكم على  
التعويض المحكوم به عن الإحالة إلى المعاش قبل سن الخامسة



المرحلة	القاعدة	
		والستين . تقدير التعويض على أساس ما كان سيتقاضاه الموظف من مرتب لا يغير من طبيعته كتعويض .
٥٤١	٧	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١) ... ..
		٢ — تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون ما يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه من ملطة قاضي الموضوع . مثال .
٦٥٥	٩٦	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
تقادم		
التقادم المكسب:		
		١ — تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه واسلافه قد تملكوا العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة . إكتفاء الحكم بالرد بوجود عقد مسجل صادر للطعون ضده وبأن مدة وضع يد الطاعن لا تكفي . عدم تحقيقه وضع يد أسلاف الطاعن ومدته . قصور .
٤٥٤	٦٦	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		٢ — للشترى — تخلف خاص للبائع — ضم حيازة سلفه إلى حيازته في كل آثار الحيازة ومنها التملك بالتقادم .
٤٥٤	٦٦	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		٣ — للوقف — وهو شخص اعتباري — أن ينتفع بأحكام التقادم المكسب الواردة في القانون المدني . هذا التقادم قرينة على ثبوت الملك لصاحب اليد . التحدى بأن العين لا تعتبر موقوفة إلا بصدر إشهاد شرعي بوقفها . محله عند النزاع في وقف العين المدعى بها وإنكار الوقف من جانب واضع اليد عليها .
٥٨٠	٨٧	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - للشريك في العقار الشائع أن يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد الشركاء المشتاعين متى قامت حيازته على معارضة المالك لها بوضوح ودون مظنة التسامح وإستمرارها دون انقطاع مدة خمس عشرة سنة .
٥٨٠	٨٧	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..
		التقادم الخمسى :
		سوء النية المانع من التملك بالتقادم الخمسى . مناطه . ثبوت علم المشتري وقت الشراء بأن للبائع له غير مالك لما باعه .
٣٠٤	٤٧	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٥) ... ..
		”التقادم المكسب والأملك الخاصة بالدولة“
		١ - عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وأموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم . حظر التعدى على هذه الأموال . بلجهة الإدارة حق إزالته إداريا . ( م ٩٧٠ مدنى معدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ) .
٥٣٨	٨١	(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٧) ... ..
		٢ - ليس للقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ أثر رجعى بالنسبة لما أكتسب فعلا من الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة . وأموال الأوقاف الخيرية بالتقادم قبل صدورهما . الأموال التى كان يحوزها الأفراد ولم يكتسبوا ملكيتها أو أى حق عيني عليها بالتقادم قبل صدور القانون الأول . خضوعها لأحكام القانونين المذكورين وبلجهة الإدارة إزالة التعدى عليها بالطريق الإدارى المقرر فى القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ . القرار الإدارى بالإزالة مستند إلى القانون

الصفحة	القاعدة	
		ولا يشوبه في ظاهره عيب يجوده من صفة الإدارية وينحدر به إلى العدم . اختصاص المحاكم العادية بالفصل في طلب التعويض عن هذا القرار .
٥٣٨	٨١	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٧) ... ..
		التقادم المسقط :
		مدة التقادم :
		١ — مدة التقادم لا تتغير بصدر حكم بالدين طبقا للمادة ٢/٣٨٥ مدني إلا بالنسبة لمن يعتبر الحكم حجة عليهم وله قوة الأمر المقضي قبلهم .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		٢ — حق المشتري في استرداد الثمن من البائع في حالة فسخ البيع . أساسه استرداد مبالغ غير حق . . المادة ١٨٢ مدني . وفي حالة إنفساخ العقد من تلقاء نفسه أساس رد الثمن أنه أثر من آثار الفسخ أو الانفساخ . المادة ١٦٠ مدني . عدم خضوع دعوى الفسخ للتقادم الثلاثي . تقادمها بخمس عشرة سنة . للدائن طلب رد الثمن كلما كان له أن يرفع دعوى الفسخ .
٣٤٥	٥٣	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		٤ — رجوع الغير الموفى — الذي ليس ملزما بالوفاء — على المدين بما أوفاه يكون بالدعوى الشخصية . حق الموفى



الصفحة	القاعدة	
		في الرجوع ينشأ من تاريخ وفاته بالدين ويتقدم بثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ .
٤٤٣	٦٥	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ..
		٤ — رجوع الموفي على المدين بدعوى الحلول هو رجوع بنفس الحق الذي انتقل إليه من الدائن . تقدم الرسم المستحق لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية بخمس سنوات .
٤٤٣	٦٥	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		٥ — عدم تحديد القانون ميعادا للطعن في قرار لجنة التنظيمات من تقدير رسوم البلدية أمام المحاكم . جواز المطالبة برد ما دفع من الرسوم بغير حق ما دام الحق في طلب الرد لم يسقط بالتقدم .
٥٥٧	٨٤	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... ..
		بدء التقدم :
		الحق في المطالبة بدين الضريبة . سقوطه . ميعاده . بدؤه . مثال في الضريبة على إيرادات القيم المنقولة .
٢٤	٤	( الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٠ ) ... ..
		وراجع .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
٤٤٣	٦٥	( والطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ..
		قطع التقدم :
		١ — للمدين في حالة رجوع الكفيل عليه بدعوى الحلول القانوني أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ومن ذلك الدفع بالتقدم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ مدني . رفع المضرور دعواه على المتبوع دون التابع

الصفحة	القاعدة	
		لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع ولا يعد الحكم الذي يصدر فيها حجة عليه .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		٢ — الججز الإدارى الموقع ضد الموفى عن الدين لا يقطع مدة التقادم بالنسبة للدين .
٤٤٣	٦٥	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		التمسك بالتقادم :
		١ — وفاء المتبوع بالتعويض للدائن المضرور . حلولة محل هذا الدائن فى نفس حقه . انتقال هذا الحق إليه بما يرد عليه من دفع . للدين التابع التمسك بانقضاء هذا الحق بالتقادم . هذا الدفع يرد على حق الدائن الأصيل لا على حق المتبوع فى الرجوع على هذا التابع .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		٢ — الدفع بالتقادم . دفع موضوعى . قبوله . أثره . استنفاد المحكمة ولايتها فى النزاع . إستئنافه . نقل النزاع برمته دفعا وموضوعا إلى محكمة الإستئناف .
٤٠٩	٦٠	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
تموين		
		التفويض التشريعى فى المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
		١ — تفويض المشرع إلى وزير التموين إتخاذ التدابير المنصوص عليها فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وشرط موافقة لجنة التموين العليا . ليس للوزير إنابة غيره فى إتخاذ أى من هذه التدابير .
٢٤٣	٣٧	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تموين . التدابير الواردة في المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . من اختصاص وزير التموين وحده، ليس لموظفي وزارة التموين أو المصالح التابعة لها سلطة اتخاذ شيء منها كما لا يجوز للوزير نفسه إصدار قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها إلا بموافقة اللجنة المختصة .
٤٨٨	٧١	( الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ) ... .. تحديد السعر الجبرى :
		١ — تحديد السعر الجبرى للقمح الذى يتسلمه أصحاب المطاحن من وزارة التموين وللدقيق الذى تنتجه بمراعاة احتساب أربعين مليما فى تكاليف الإنتاج نظير أجرة نقل الأردب من الشون المحلية إلى المطحن فإن كان الإستلام من شون بعيدة تصرف لهم الوزارة مازاد من أجرة النقل على ذلك . ليس لوزارة التموين فرض زيادة فى السعر الجبرى بزيادة أجرة النقل . عدم مشروعية منشور الوزارة الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بفرض هذه الزيادة .
٢٤٣	٣٧	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨ ) ... .. ٢ — إلزام وزارة التموين أصلا بتسليم القمح لأصحاب المطاحن من الشون المحلية لأن تحديد سعر القمح وضع على هذا الأساس . عدم المساس بهذا السعر بزيادة النقل . ليس للوزارة أن تحتج باثراء صاحب المطحن من هذا العمل على حسابها بغير سبب مشروع .
٢٤٣	٣٧	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨ ) ... .. ٣ — لم يخول المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وزير التموين سلطة تحديد أجور نقل القمح المسلم من وزارة التموين لأصحاب المطاحن أو تحديد السعر الجبرى له أو للدقيق . وضع أسس تحديد أسعار الحبوب والغلل والدقيق — بما فى ذلك تكاليف



الصفحة	القاعدة	
		الإنتاج وأجور النقل — من اختصاص اللجنة العليا التي يصدر بتأليفها قرار من مجلس الوزراء . اختصاص بلخان التسعيرة المحلية بتعيين أقصى الأسعار طبقا لهذه الأسس .
٢٤٣	٣٧	(الظن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..
		البيع بأكثر من السعر الجبرى :
		البيع بأكثر من السعر الجبرى جريمة معاقب عليها قانونا ولو قبل المشتري الزيادة في السعر. عدم الاعتداد بقبول صاحب المطحن للزيادة في أجرة النقل التي فرضتها وزارة التموين بغير الطريق القانوني .
٢٤٣	٣٧	(الظن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..
		تنازع
		التنازع بين أحكام محاكم الأحوال الشخصية :
		مجرد القول بالتناقض بين حكم صادر من دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف وبين حكم صادر من المحكمة الابتدائية الشرعية . لا يدخل في نطاق حالات التنازع المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
٢١٤	٣٤	(الظن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٨/٢/٧) ... ..
		تنفيذ
		الصيغة التنفيذية للحكم :
		وضع الصيغة التنفيذية على صورة الحكم التي بيد الخصم يكون شاهدا على أنه صاحب الحق في إجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه إجرا . تنفيذ البنك المحجوز لديه الحكم المذيل بالصيغة التنفيذية . انتفاء الخطأ في جانبه .
٩٠	١٥	(الظن رقم ٣١٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذ الحكم من الغير :
٩٠	١٥	ليس للغير أداء المحكوم به إلا بعد إعلان المحكوم عليه قبل حصول الأداء بثمان أيام على الأقل قاعدة قصدها مصلحة المحجوز عليه لا الدائن الحاجز. ليس للأخير الإحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها. (الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٨) ... ..
		حجز ما للمدين لدى الغير :
٩٠	١٥	إيداع المحجوز لديه ما فى ذمته خزانة المحكمة . ليس على سبيل الوجوب . جواز ذلك لتفادى التنفيذ الجبرى على أمواله . (الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٨) .. ..
		تنفيذ عقارى
		تذنيه نزع الملكية :
١٩٥	٣١	الإستناد إلى إجراءات التنفيذ إلى أمر الأداء المشمول بالنفاذ المعجل وحده دون المحكمين الصادرين فى المعارضة والاستئناف . كفاية ذلك لصحة تلبينه نزع الملكية دون اشتراط صيرورة السند التنفيذى نهائيا . (الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١) ... ..
		الإعتراض على قائمة شروط البيع :
		١ - أوجه البطلان التى يجب إبدؤها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع والإسقاط الحق فى التمسك بها هى أوجه البطلان فى الإجراءات السابقة على الجلسة التى تحدد بعد إيداع القائمة للنظر فيما يحتمل تقديمه من الاعتراضات عليها . عدم جواز المزايدة بموجب أمر أداء لما يصبح نهائيا . هذا البطلان يتعلق بإجراء لاحق للجلسة المحددة لنظر الاعتراضات ولا يلحق الإجراءات السابقة . عدم جواز الاعتراض به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ولا يسقط حق المدين فى التمسك بهذا البطلان لعدم إبدائه بهذا الطريق . (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٨) ... ..
٤٦٦	٨	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التمسك في تقرير الاعتراضات على قائمة شروط البيع ببطلان إعلان تنبيه نزع الملكية تأسيسا على عدم توقيع رجل الإدارة وعدم ارفاق إيصال الإخطار المرسل من المحضر . عدم التمسك في وجه البطلان بعدم ذكر تاريخ إرسال هذا الإخطار . سقوط الحق في التمسك بهذا الوجه من البطلان . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام المحكمة .
١٩٥	٣١	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١) ... .. دعوى الاستحقاق الفرعية :
		دعوى الإستحقاق الفرعية هي الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع إستحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . اعتبارها منازعة متعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ويرفع الإستئناف عنها - قبل القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - بتكليف بالحضور لابعريضة . طلب إستحقاق العقار دون طلب إبطال إجراءات التنفيذ يعتبر دعوى إستحقاق أصلية لافرعية تخضع للقواعد العامة .
٣٢٣	٥٠	( الطن رقم ٣٢١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... .. إعفاء الراسى عليه المزاد من إيداع الثمن :
		١ - إعفاء الرامى عليه المزاد من إيداع الثمن رخصة من المشرع لقاضى البيوع .
٤١٨	٦٢	(الطن رقم ١٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... .. ٢ - إعفاء الراسى عليه المزاد من إيداع الثمن مراعاة لمقدار دينه ومرتبته . إعفاء من الإيداع وليس إعفاء نهائيا من الالتزام به . تصفية مابقى في ذمته من الثمن أو انقضاء التزامه به لا يكون إلا بعد إتمام إجراءات التوزيع وصندوق قائمته النهائية



الصفحة	القاعدة	
		هذا الاعفاء لا يمنع من الشروع في التوزيع بأوامر صرف واجبة التنفيذ على الراسى عليه المزاد فإن امتنع اعتبر متخلفا وأعيد البيع على مسؤوليته .
٤١٨	٦٢	(الطن رقم ١٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... .. إستئناف حكم مرسى المزاد : ١ — وجود عيب في إجراءات المزايدة يجيز إستئناف حكم مرسى المزاد ولو لم يحصل التمسك بهذا العيب أمام قاضى البيوع . جواز الإستئناف في حالة عدم صيرورة الحكم المنقذ به نهائيا . لا يمنع من ذلك أن هذه الحالة من أحوال الوقف الوجوبى لإجراءات البيع وأن جواز الاستئناف فيها مشروط بطلب هذا الوقف من قاضى البيوع .
٤٦	٨	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١) ... .. ٢ — صلاحية الحكم المعجل النفاذ لأن يكون سندا لاتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة . عدم صلاحيته بالنسبة للمزايدة والإجراءات اللاحقة لها ومنها حكم مرسى المزاد . وجوب صيرورته نهائيا قبل إجراء المزايدة والبيع وإلا كانت باطلة . جواز إستئناف حكم مرسى المزاد في هذه الحالة من المدين .
٤٦	٨	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١) ... .. تهريب جريمة تهريب الدخان . شرط قيامها أن يكون مخلوطا بمواد غريبة وأن يكون الحائز مالما بوجود هذه المواد . هذا العلم لا يفترض . عدم انطباق نص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . هذا القانون خاص بتنظيم صناعة الدخان

الصفحة	القاعدة	
		وتجارته ولا شأن له بجرائم التهريب المنصوص عليها في ديكريته ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ . اختصاص المحاكم الجنائية العادية بتوقيع العقوبات المقررة بالقانون مالف الذكر بخلاف جرائم التهريب التي تنظرها اللجان الجمركية .
١٨٩	٣٠	( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١ ) ... ..
		( ج )
		جريمة
		البيع بأكثر من السعر الجبري جريمة معاقب عليها قانونا ولو قبل المشتري الزيادة في السعر . عدم الإعتداد بقبول صاحب المطحن للزيادة في أجرة النقل التي فرضتها وزارة التموين بغير الطريق القانوني .
٢٤٣	٣٧	( الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨ ) ... ..
		( ح )
		حجز . حجز إداري . حراسة . حساب جاري . حكم . حق . حوالة . حيازة
		<hr/>
		حجز
		حجز ما للدين لدى الغير .
		١ — ليس للغير أداء المحكوم به إلا بعد اعلان المحكوم عليه قبل حصول الأداء بثمان أيام على الأقل . قاعدة قصديها مصلحة المحجوز عليه لا الدائن الحاجز . ليس للأخير الاحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها .
٩٠	١٥	( الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٨ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — ايداع المحجوز لديه ما في ذمته خزانة المحكمة . ليس على سبيل الوجوب . جواز ذلك لتفادى التنفيذ الجبرى على أمواله . (الطن رقم ٣١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
٩٠	١٥	
		جز إدارى
		أثر توقيع الجز . الجز الإدارى الموقع ضد الموفى عن الدين لا يقطع مدة التقادم بالنسبة للدين . (الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
٤٤٣	٦٥	
		حراسة
		حراسة الطوارئ : " أثر فرض الحراسة " فرض الحراسة على أموال وممتلكات أحد الأشخاص . أثره : رفع يده عن إدارة أمواله ومنعه من التقاضى . الحارس العام صاحب الصفة الوحيد فى تمثيله أمام القضاء . هذا المنع لا يفقد الشخص الخاضع للحراسة أهليته . الحارس العام نائب عنه نيابة قانونية مقتضاها تمثيله هذا الشخص أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التى تصدر ضده فى أمواله التى يتولى الحارس إدارتها نيابة عنه . اختصاص الحارس — بعد فرض الحراسة — فى الدعوى اختصاص صحيح ولو بقى الشخص الخاضع للحراسة خصما فى الدعوى . (الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
٤٤٣	٦٥	



الصفحة	القاعدة	حساب جارى
		عدم جواز تجزئة الحساب :
		الحساب الجارى الذى يتضمن وجود معاملات متبادلة متصلة بين الطرفين بحيث تكون مدفوعات أحدهما مقرونة بمدفوعات الآخر . خضوعه لقاعدة عدم جواز التجزئة . عدم خضوع الحساب لهذه القاعدة إذا نظم على أساس أن مدفوعات أحد الطرفين لا تبدأ إلا حين تنتهى مدفوعات الطرف الآخر .
١١٦	١٩	( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... .. حكم
		١ - ما يعتبر حكما :
		١ - أمر تقدير أتعاب المحاماة الصادر من مجلس نقابة المحامين بمثابة حكم صادر في خصومة .
٥	١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... ..
		٢ - قضاء المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص بعد سبق القضاء برفضه بحكم سابق . لا أثر على سلامة الحكم الابتدائي الثاني . الحكم الأول هو الذى فصل في الدفع . قضاء الحكم الثانى برفض هذا الدفع تحصيل حاصل .
١١٦	١٩	( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		٢ - إصدار الحكم :
		” إصدار الأحكام باسم الأمة “
		مسودة الحكم لا تغنى عن كتابة نسخة الحكم الأصلية . إعتبار نسخ الحكم الأصلية هى أصل ورقة الحكم . وجوب إصدار الأحكام باسم الأمة ينصرف إلى نسخة الحكم الأصلية .
٣٣٨	٥٢	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>”التوقيع على مسودة الحكم“</p> <p>وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة لا يلزم .</p> <p>(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ٥٢ ... ٣٣٨</p> <p>٣ — الحكم بما لم يطلبه الخصوم .</p> <p>”ما لا يعد كذلك“</p> <p>تمسك المدعى عليه — أمام محكمة الموضوع — في دعوى تثبيت ملكية بالتقادم المكسب الطويل المدة . رفض الدعوى على أساس ثبوت صحة هذا الدفاع . عدم خروج المحكمة عن نطاق الدعوى .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢١) ... ٨٧ ... ٥٨٠</p> <p>٤ — تسبيب الحكم :</p> <p>(١) ”تسبيب كاف“</p> <p>١ — استقامة قضاء الحكم باعتبار أن الاستئناف كأن لم يكن على أساس أن المطعون عليهم لم يعلنوا بصحيفة الاستئناف . لا محل للنعي عليه بعدم تحقيق ما أثير بشأن وقوع غش من المطعون عليهم عند إعلانهم بصحيفة الاستئناف .</p> <p>(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ٤٩ ... ٣١٥</p> <p>٢ — محكمة الاستئناف . تأييد الحكم المستأنف . الإحالة على ما جاء فيه من بيان وقائع الدعوى والأسباب التي أقيم عليها . جوازي . مناطه .</p> <p>(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ٥٨ ... ٣٩٠</p>

## (ب) أسباب زائدة :

استقامة قضاء الحكم باعتبار أن الاستئناف كأن لم يكن على أساس أن المطعون عليهم لم يعلنوا بصحيفة الاستئناف لا محل للنعي عليه بعدم تحقيق ما أثير بشأن وقوع غش من المطعون عليهم عند إعلانهم بصحيفة الاستئناف .

(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ٤٩ ... ٣١٥

٥ — عيوب التدليل :

(١) القصور :

” ما يعد كذلك “

١ — تقدير مقابل الإنتفاع بأطيان الحكومة المستصلحة حديثا . إغفال الحكم درجة الحصوبة وتقديره الريع على أساس ثبات الظروف الإقتصادية .

(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ٢٤ ... ١٥١

٢ — تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه وأسلافه قد تملكوا العقار محل النزاع بالتقادم المكتسب الطويل المدة . اكتفاء الحكم بالرد بوجود عقد مسجل إصادر للمطعون ضده وبأن مدة وضع يد الطاعن لا تكفى . عدم تحقيقه وضع يد أسلاف الطاعن ومدته . قصور .

(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ٦٦ ... ٤٥٤



الصفحة	القاعدة	
		٣ — مسؤولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق بالأفراد بسبب الإضطرابات والقلاقل . مناطها . ثبوت امتناع القائمين على شئون الأمن عن القيام بواجباتهم وتقصيرهم في إدارتها تقصيرا يمكن وصفه في الظروف التي وقع فيها الحادث بأنه خطأ . عدم بيان الحكم مظهرتهاون رجال الأمن في تفريق المتظاهرين ودليله على ذلك . عيب في التسبيب .
٥٧٦	٨٦	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢١) ... ..
		مالا يعد كذلك
		١ — عدم حاجة الحكم للتعرض لدفاع الطاعة إذا كان قد انتهى إلى أن أمر التقدير محل الدعوى أصبح نهائيا .
٥	١	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ..
		٢ — الطلب الذي تلتزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الصريح الجازم .
٥٤	٩	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١) ... ..
		٣ — عدم أخذ الحكم ببعض القرائن أو قيامه بالرد عليها لا يعنيه ما دام أنه انتهى إلى ما قضى به بأدلة تحمله .
٢٦٤	٣٩	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..
		٤ — انتهاء الحكم الى انصراف نية العاقدن الى البيع المنجز استنادا الى أقوال الشهود التي إطمأن اليها والتي إتخذها سنداً لما هو ظاهر من نصوص العقد الصريحة من أن المورثة البائعة أرادت نقل ملكية المبيع الى المتصرف لما حال حياتها .
		لا خطأ . كفاية هذه الأسباب لحمل قضاء الحكم .
٢٧١	٤٠	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم اعتداد الحكم بالإعلان لعدم تمامه ، فيه الرد على دفاع الطاعنة بصحة الإعلان .
٣١٥	٤٩	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
		٦ - انتهاء الحكم إلى تطبيق القانون صحيحا في صدد الآثار القانونية المترتبة على فسخ العقد ، عدم رده على ما تمسك به الطاعن من دفاع متعلق بالشرط الجزائي الوارد بالعقد الذي فسخ . لا قصور .
٣٨١	٥٧	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		٧ - عدم تعويل محكمة الموضوع - في إثبات وجود سندات الدين وفقدائها - على أوراق جنحة . اعتمادها على التحقيق الذي أجرته بنفسها . لا يعيب حكمها عدم إطلاعها على تلك الأوراق .
٤٦٨	٦٨	(الطن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		ب - التناقض :
		رفض الحكم الابتدائي الدفع بالتقادم الثلاثي المؤسس على المادة ١٧٢ - مدني إستنادا الى أن أساس الدعوى المسؤولية العقدية . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أساس المسؤولية التقصيرية مع إحالته الى أسباب الحكم الابتدائي وإتخاذ أسبابا له . تناقض .
٣١١	٤٨	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٥) ... ..
		٦ - بطلان الحكم :
		”دعوى البطلان الأصلية“ .
		عدم قبول الطعن في الأحكام بدعوى بطلان مبتدأة ما دام القانون نظم طرقا للطعن فيها .
٥	١	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ..

الصفحة	القائمة
	٧ — الطعن في الأحكام :
	(١) الأحكام الجائز الطعن فيها .
	١ — صلاحية الحكم المعجل النفاذ لأن يكون سنداً لإتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة . عدم صلاحيته بالنسبة للمزايدة والإجراءات اللاحقة لها ومنها حكم مرسى المزداد . وجوب صيرورته نهائياً قبل إجراء المزايدة والبيع وإلا كانت باطلة . جواز إستئناف حكم مرسى المزداد في هذه الحالة من المدين .
٤٦	٨ ... ( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١ ) ...
	٢ — وجود عيب في إجراءات المزايدة يميز إستئناف حكم مرسى المزداد ولو لم يحصل التمسك بهذا العيب أمام قاضى البيوع . جواز الإستئناف في حالة عدم صيرورة الحكم المنفذ نهائياً . لا يمنع من ذلك أن هذه الحالة من أحوال الوقف الوجوبى لإجراءات البيع وأن جواز الإستئناف فيها مشروط بطلب هذا الوقف من قاضى البيوع .
٤٦	٨ ... ( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١ ) ...
	(ب) الأحكام غير الجائز الطعن فيها .
	١ — طلب سقوط الخصومة . جواز رفعه بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الرفع أمام المحكمة بعد تعجيل الدعوى الأصلية . ضم المحكمة طلب سقوط الخصومة المرفوع بطريق الدعوى إلى الدعوى الأصلية . اندماجه في الدعوى الأصلية التى أبدى فيها ذات الطلب بطريق الرفع . الحكم برفض الطلبين حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع لا تنهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً .
١٨٤	٢٩ ... ( الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١ ) ...



الصفحة	القاعدة	
		٢ - الخصومة التي ينظر إلى إنتهاها وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات هي الخصومة المنعقدة بين طرفيها لا الخصومة التي تثار في مسألة فرعية أو دفع متعلق بإجراءات الدعوى كالدفع بسقوط الخصومة
١٨٤	٢٩	(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١) ... ..
		٣ - القضاء في حكم الإحالة إلى التحقيق بأن تصرف المفلس إلى زوجته يعتبر تبرعا منه لها فلا ينفذ في حق جماعة الدائنين . عدم الطعن في هذا القضاء القطعي إلى أن فات ميعاد الطعن وحاز قوة الأمر المقضى . عدم جواز النعي على هذا القضاء في إستئناف الحكم الصادر في الموضوع من محكمة أول درجة . ويمتنع بالتالي إثارته أمام محكمة النقض .
		النص في منطوق الحكم الصادر في الموضوع على عدم نفاذ العقد بعد سبق قضائها به قطعيا في أسباب حكم الإحالة إلى التحقيق واستنفاد ولايتها بذلك . هذا النص تحصيل حاصل وتقرير واقع وليس قضاء جديدا .
٤٦٠	٦٧	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		٨ - الخصوم في الطعن :
		١ - رفض قاضي البيوع طلب إيقاف إجراءات البيع والاستمرار في التنفيذ . موضوع لا يقبل التجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم في هذا النزاع يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة للباقيين . لا يغير من ذلك قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإستئناف .
٨٦	١٤	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصما حقيقيا ويكون إختصاصه في الطعن لذلك غير مقبول .
٤٨٢	٧٠	( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ) ... ..
		١٠ - من يفيد من الطعن :
		لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يضار الطاعن من طعنه .
		عدم جواز إعتراض المطعون ضده على ترك الطاعن للخصومة في الطعن الذي أقامه .
٥	١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... ..
		١١ - الفصل في الطعن .
		١ - فصل المحاكم في التظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير الأتعاب ، ليس فصلا من جهة تقديرها إبتداء بل باعتبارها جهة طعن .
٥	١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... ..
		٢ - الأحكام المستعجلة . لا تحوز حجية الأمر المقضى .
		عدم تغيير مركز الخصوم والظروف التي إنتهت بالحكم . عدم جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضى المستعجل من جديد .
٢١٠	٣٣	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ... ..
		٣ - حجية الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والمقررة لحالة مدنية . حجية نسبية .
٢١٤	٣٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ... ..
		٤ - حجية الإعلام الشرعى . دفعها بحكم من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع الحكم الصادر في الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		أو في الدفع من هيئة مختصة أصلا بالحكم فيه . التعويل عليه ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعي .
٢١٤	٣٤	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٧) ...
		٥ — الإعلام الشرعي . حجيته . دفعها بحكم من المحكمة المختصة . عدم جواز الطعن في الإعلام الشرعي بطريق النقض استقلالا .
		النجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية لا تكون إلا للأحكام التي تنشأ الحالة المدنية لا الأحكام التي تقررها . مثال .
٢١٤	٣٤	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٧) ...
		٦ — قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأجيل الحكم المستأنف بعد أن بحثت أسباب الاستئناف دون أن تنبه إلى أن طلبات المستأنف فيهى وقف تنفيذ الحكم المستأنف . استنفاد المحكمة ولايتها بالنسبة للتراع ولو كان حكمها باطلا إذ سبيل إصلاح ذلك الخطأ هو الطعن بالنقض . الحكم في استئناف آخر مرفوع عن ذات الحكم وعلى ذات أسباب الاستئناف ، بانتهاء الخصومة في الاستئناف . قضاء صحيح لا يعاب عليه عدم التمسك من أى من الخصوم بحجية الحكم الأول عند نظر الاستئناف الثانى .
٢٣٧	٣٦	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ...
		٧ — القرار الصادر بحفظ مادة الحساب المعروضة على المحكمة لعدم وجود قصر لبلوغهم من الرشد . قرار لا يعد قضاء فاصلا في الحساب . لا يمنع من العودة إلى الفصل فيه . جواز العدول عنه .
٢٩٧	٤٦	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/١٤) ...



الصفحة	القائمة	
		٨ — الحكم الجنائي النهائي بإدانة متهم لارتكابه جريمة تبديد سندات دين . حججته في إثبات سبق وجود تلك السندات وفقدانها لسبب لا يدلل الدائن فيه .
٤٦٨	٦٨ ... ..	( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ )
		٩ — حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة المدين من تهمة الاشتراك في جريمة تبديد ، لاتنفي سبق وجود السندات المبددة ومديونيته بقيمتها .
٤٦٨	٦٨ ... ..	( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ )
		١٠ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق . جوازه . شرطه . مثال . دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . إختلافها في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص .
٦٠٥	٩١ ... ..	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ )
		١١ — الحكم بنقض حكم دعوى إسترداد الحياة المرفوعة من المستأجر على مشتري العين المؤجرة . لاهجية لهذا الحكم في الدعوى الموضوعية التي أقامها ضد المشتري بطلب التعويض عن الإخلال بالتزامه بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة . إختلاف الدعويين موضوعها وسببها . الحكم في دعوى الحياة لا يمس أصل الحق . أساسه توافق الحياة .
٦٥٥	٩٦ ... ..	( الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ )
		قوة الأمر المقضي :
		قبول الاستئناف الوصفي شكلا . أثره . حسم النزاع نهائيا في شكل الاستئناف . لاعدول عنه .
٦١٠	٩٢ ... ..	( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ )

الصفحة	القاعدة	حق
		حق عيني :
		حق المستحق في الوقف حق عيني في الانتفاع بأعيان الوقف . تملكه ما يقبضه من ثماره متى كان حسن النية .
١٤	٢	( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩ )
		حق الانتفاع :
		احتفاظ البائع لنفسه بحق الانتفاع بالمبيع . وضع المشتري يده عليه . خضوع الإراد الناتج منه للضريبة العامة المفروضة على البائع .
٦٨	١١	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٧ )
		حوالة
		حوالة الحق :
		أثر الحوالة :
		١ - نفاذ الحوالة قبل المحال عليه لإعلانه بها : للمحال له مقاضاته دون حاجة إلى إختصاص المحيل . انتقال الحق المحال به مع الدعاوى التي تؤكد ومنها دعوى الفسخ لعدم تنفيذ البائع ( المحال عليه ) التزامه .
٣٥٧	٥٤	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ )
		٢ - بانعقاد الحوالة بين المحيل والمحال له ينتقل نفس الحق المحال به وبكل قيمته ولو كان المحال له قد دفع فيه ثمنا اقل .
٣٥٧	٥٤	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ )
		٣ - عقد البيع غير المسجل غير الثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . صحيح بين طرفيه ولا يعتد به قبل جهة الإصلاح الزراعي . حوالة المشتري حقوقه الشخصية المترتبة على عقد

الصفحة	القاعدة	
		البيع الذي لم تعتد به جهة الاصلاح الزراعى . للمحال له أن يطلب الحكم على المحال عليه بفسخ العقد الصادر منه للمحيل وإلزامه برد ما دفع من الثمن .
٣٥٧	٥٤	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢)
		حيازة
		الحيازة المكتسبة للملكية :
		لشريك فى العقار الشائع أن يكسب بالتقادم ملكية حصية أحد الشركاء المشترعين متى قامت حيازته على معارضة المالك لها بوضوح ودون مظنة التساخ واستمرارها دون إنقطاع مدة خمس عشرة سنة .
٣٣٢	٨٧	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١)
		حسن النية :
		١ — حسن النية مفترض دائما لدى الحائز حتى يقوم الدليل على العكس .
٣٠٤	٤٧	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٥)
		٢ — سوء النية المانع من التملك بالتقادم الخمسى . مناطه : ثبوت علم المشتري وقت الشراء بأن البائع له غير مالك لما يباعه .
٣٠٤	٤٧	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٥)
		ضم حيازة السلف إلى الخلف :
		للمشتري — تكلف خاص للبائع — ضم حيازة سلفه إلى حيازته فى كل آثار الحيازة ومنها التملك بالتقادم .
٤٥٤	٩٦	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٩)



الصفحة	القاعدة	
		دعوى منع التعرض :
		التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنعه . عدم اختصاص المحاكم بتعطيل هذا الأمر أو وقف تنفيذه .
٥٣٨	٨١	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٧) ... ..
		أثر الحكم في دعوى الحيازة :
		الحكم بنقض حكم دعوى استرداداً للحيازة المرفوعة من المستأجر على مشتري العين المؤجرة . لاجية لهذا الحكم في الدعوى الموضوعية التي أقامها ضد المشتري بطلب التعويض عن الإخلال بالتزامه بتمكينه من الإلتفاع بالعين المؤجرة . إختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً . الحكم في دعوى الحيازة لا يمس أصل الحق . أساسه توافر الحيازة .
٦٥٥	٩٦	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... ..
		(خ)
		خبرة — خلف
		خبرة
		تعيين الخبير :
		١ — محكمة الموضوع . حقها في رفض طلب تعيين خبير مرجح أو مناقشة الخبير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٥٩٩	٩٠	(الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦) ... ..
		٢ — عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم إلى طلب الاستعانة بخبير إبتشاري .
٥٦٩	٨٥	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات قيام الخبير بما يندب له :
		١ - قاعدة المادة ٢٦٩ مرافعات بشأن بيان الأوراق التي تقبل المضاهاة . وجوب مراعاتها في حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة . عدم جواز القياس على هذه الحالة .
٥٤	٩	( الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١١ ) ... ..
		٢ - وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات وما بعدها بشأن الخطوات و لإجراءات التي يجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الإمضاءات دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات التي وردت بشأن أحكام ندب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للتصوم طبقا للمادة ٢٣٦ مرافعات .
٢٦٤	٣٩	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		الطعن على عمل الخبير :
		إقتناع محكمة الموضوع بعمل الخبير . ما تثيره الطاعنة بشأن عدم كفاية الدليل المستمد منه . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٢٥	٢٠	( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		خلف
		خلف خاص
		١ - للمشتري - كخلف خاص للبائع - ضم حيازة سلفه إلى حيازته في كل آثار الحيازة ومنها التملك بالتقادم .
٤٥٤	٦٦	( الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم إقتصار آثار العقد على المتعاقدين . تتجاوزها إلى من يخلفهم خلافة عامة عن طريق الميراث أو الوصية إستثناء من العلاقات القانونية الشخصية البحتة . م ١٤٥ مدني .
٢٥٤	٣٨	(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) . . . . . وراجع إلزام :
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) . . . . . ( د )
		دخان . دعوى . دفاع . دفع مالا يجب . دفع
		<hr/>
		دخان
		جريمة تهريب الدخان . شرط قيامها أن يكون مخلوطا بمواد غريبة وأن يكون الحائز عالما بوجود هذه المواد . هذا العلم لا يفترض . عدم إنطباق نص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . هذا القانون خاص بتنظيم صناعة الدخان وتجارته ولا شأن له بجرائم التهريب المنصوص عليها في ديكريته ٢٣ يونه سنة ١٨٢١ . إختصاص المحاكم الجنائية العادية بتوقيع العقوبات المقررة بالقانون سالف الذكر بخلاف جرائم التهريب التي تنظرها اللجان الجمركية .
١٨٩	٣٠	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١) . . . . .
		دعوى
		١ — صحيفه الدعوى :
		” الصور الواجب تقديمها “ .
		وجوب تقديم صور من صحيفه الدعوى بقدر عدد المدعى عليهم وصوره لقلم الكتاب .



الصفحة	القائمة	
		<p>إعلان الشخص المعلوم موطنه بالخارج بتسليم صورة الإعلان للنيابة ترسلها الى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية .</p> <p>عدم اشتراط أن تكون هذه الصورة بلغة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد إعلانه .</p> <p>صحيفة الإستئناف المستوفاة شرائط صحتها والتي دفع عنها الرمم كاملا تعتبر قاطعة لمدة السقوط من وقت تقديمها لقلم المحضرين ، وصالحة للإعلان .</p> <p>(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٥ ) ... ٢١ ... ١٣٢</p> <p>” أثر تقديم صحيفة الدعوى “</p> <p>تعليمات النيابة العامة بشأن إعلان الأوراق القضائية في الخارج من أصل وصورتين لكل شخص يطلب إعلانه ومرفق بها ترجمة واضحة وكاملة بلغة البلد المراد الإعلان فيها . تعليمات إدارية لا تنزل منزلة التشريع الملزم ولا تعدل من أحكام قانون المرافعات الذي لا يجوز تعديله إلا بتشريع في مرتبته . مخالفتها لا يترتب عليها بطلان صحيفة الدعوى ولا تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط .</p> <p>عدم تقديم صور لصحيفة الدعوى بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيها وامتناع النيابة عن قبول الأوراق إذا كانا منها لتعليماتها وتعذر وصول صورة الإعلان إلى الشخص المراد إعلانه في الخارج . عدم إعتبار ذلك نقصا في بيانات الصحيفة وإنما نقصا في إجراءات الإعلان ، لا يعطل أثرها على قطع مدة السقوط . لا يعطل هذا الأثر — بالنسبة لصحيفة الإستئناف — إلا عدم تمام إعلانها في خلال الثلاثين يوما التالية لتقديمها إلى قلم المحضرين .</p> <p>(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ٢١ ... ١٣٢</p>

المفحة	القاعدة	
		٢ - سبب الدعوى :
		١ - الأجر و بدل الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفى . طلبات ناشئة عن سبب قانونى واحد . عقد العمل . تقدير قيمة الدعوى باعتبارها جملة . تقديرها كذلك فى الإستئناف .
٢٩٠	٤٤	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ ) ... ..
		٢ - رفع دعوى المسئولية على أساس أنها مسئولية عقدية . إضافة أساس المسئولية التقصيرية طبقا للمادة ١٦٣ مدنى فى مرحلة الإستئناف . أخذ محكمة الإستئناف بالأساس الأخير باعتبار المدعى عليه مسئولا مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة . ما فعلته محكمة الموضوع اعطاء للدعوى وصفها الصحيح وهو ما تملكه دون تقيد بتشكيك المدعى ودون أن تلتزم تنبيه الخصوم .
٦٤٢	٩٥	( الطعن رقم ٣٠٩/٢٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ ) ... ..
		٣ - الإختصاص بنظر الدعوى :
		عدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى المتعلقة بالاضرار الناتجة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة . مناطه .
٥٠١	٧٤	( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ) ... ..
		وراجع اختصاص .
		٤ - الخصوم فى الدعوى :
		١ - فرض الحراسة على أموال وممتلكات أحد الأشخاص . أثره : رفع يده عن إدارة أمواله ومنعه من التقاضى . الحارس العام صاحب الصفة الوحيد فى تمثيله أمام القضاء . هذا المنع لا يفقد الشخص الخاص الخاضع للحراسة أهليته . الحارس العام نائب عنه نيابة قانونية مقتضاها تمثيله هذا الشخص أمام القضاء .

الصفحة	القائمة	
		وتنفيذ الأحكام التي تصدر ضده في أمواله التي يتولى الحارس إدارتها نيابة عنه . إختصاص الحارس — بعد فرض الحراسة — في الدعوى ، إختصاص صحيح ولو بقي الشخص الخاضع للحراسة خصماً في الدعوى .
٤٤٣	٦٥	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... .. ٢ — للضرورة الرجوع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعة غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى .
٦٤٢	٩٥	(الطعن رقم ٢٠٩/٢٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... .. ٥ — شروط قبول الدعوى . "الصفة في الدعوى" . ١ — إتهام مهمة السنديك كنتيجة لنقض حكم شهر الإفلاس للفلس الصفة في تعجيل الإستئناف المرفوع عن حكم الدين بعد نقض الحكم الصادر به والذي كان أساساً للحكم بإشهار الإفلاس .
١١٦	١٩	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... .. ٢ — النزاع حول بلوغ سن الرشد نزاع حول الصفة . لاشأن له بالنظام العام ولا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٠١	٧٤	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥) ... .. "الدفع بعدم قبول الدعوى" . ١ — عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة : الشفيع والبائع والمشتري . لأي من الخصوم الحاضرين التمسك بذلك . بطلان الطعن بالنسبة للبائع الذي لم يصح إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
١٦٤	٢٦	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - المدفع بعدم قبول الدعوى أمام محكمة الموضوع على أساس أن رافع الدعوى ليس لديه توكيل خاص بالتقاضى دون التعرض لأثر الحراسة المدعى - فى سبب الطعن - بفرضها دفاع يخالطه واقع . عدم جـواز إثارتـه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٨	٥٢	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		٦ - سماع الدعوى :
		١ - الترك الموجب لعدم سماع الدعوى . ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعديه عليها وانكار مالكها فيها . مجرد ترك العين دون التعرض لها أو اغتصابها من الغير لا يسقط حق الملكية ولا يمنع سماع الدعوى بها .
١١٢	١٨	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٨/١/٢٤ ) ..
		٢ - زوجان غير مسلمين . دعوى الطلاق . سماعها .
		شرطة مشروعية مبدأ الطلاق فى ملة الزوجين .
٢٩٣	٤٥	( الطعن رقم ٨ لسنة ٣٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ ) ... ..
		٧ - تقدير قيمة الدعوى
		١ - الأجر وبدل الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفى . طلبات ناشئة عن سبب قانونى واحد .
		عقد العمل . تقدير قيمة الدعوى باعتبارها بحملة . تقديرها كذلك فى الاستئناف .
٢٩٠	٤٤	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ ) ... ..
		٢ - عمل . المرتب والمكافأة السنوية ومقابل الإجازة ومكافأة نهاية مدة الخدمة . مبالغ محددة بمقتضى قانون عقد العمل . سلطة القاضى التقديرية فى تحديدها . معدومة .
٥٥٠	٨٣	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..

## ٨ - نظر الدعوى أمام المحكمة :

(١) تدخل النيابة فى الدعوى .

وجوب تدخل النيابة العامة فى قضايا الأحوال الشخصية وإبداء  
الرأى فيها . تفويض الرأى للمحكمة فى تقدير أقوال الشهود .  
كاف .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ٦١ ٤١٢

(ب) التدخل فى الدعوى .

"الحصم المنضم"

تدخل الحارس القضائى فى دعوى الحارس السابق . بقاء  
الحارس السابق فى الخصومة يدافع عن حق المتدخل بقصد  
درء مسئوليته . صيرورته خصما منضميا للحارس المتدخل . له  
بوصفه خصما منضميا للدعى - المتدخل - أن يستأنف معه  
الحكم الصادر فى الدعوى .

(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ٩٤ ٩٢٢

(ج) نطاق الدعوى .

تمسك المدعى عليه أمام محكمة الموضوع - فى دعوى  
تثبيت ملكية بالتقادم المكسب الطويل المدة . رفض الدعوى  
على أساس ثبوت صحة هذا الدفاع . عدم خروج المحكمة عن نطاق  
الدعوى .

(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ٨٧ ٥٨٠

الطلبات فى الدعوى :

١ - الطلب الذى تلازم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو

الطلب الصريح الحازم .

(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ٩ ٥٤

الصفحة	القاعدة	
٣٠٤	٤٧	٢ - طلب شطب التسجيل على أساس ملكية المدعى الأرض محل النزاع يتضمن طلب الحكم بثبوت الملكية . (الطن رقم ٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٥) ... ..
		الطلب العارض .
٣٤٥	٥٣	المقاصة القضائية لا تكون إلا بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه رداً على خصمه . إبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم قبوله . (الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		(د) ضم دعويين .
١٧٠	٢٧	١ - ضم قضيتين مختلفتان سببا وموضوعا إلى بعضهما . أثره . عدم فقدان كل منهما استقلاله . اختلاف الأثر في حالة وحدة الطلب في القضيتين . (الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٣١) ... ..
١٨٤	٢٩	٢ - ضم دعويين لا يفقد كل منهما استقلالها . محل هذه القاعدة أن تكون الدعويان مختلفتين موضوعا وسببا . (الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١) ... ..
		(هـ) تقديم المذكرات والطلبات .
١٢٥	٢٠	إيداع مذكرة الدفاع بعد الميعاد المحدد لذلك . عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على ما جاء بها أو الالتفات إلى طلب إعادة الدعوى للرافعة الذي أبدى بها . (الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٩ - المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		(١) وقف الدعوى .
		١ - المادة ٣/٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل التصرف أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .
		المنازعة في دفع مقابل التصرف . عدم وجوب وقف النظر في الطعن في تقدير الرسم . جواز استرداد الرسم عند إقامة الدليل على دفع المقابل .
٤٠١	٥٩	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
		٢ - وقف الدعوى . المادة ٢٩٣ مرافعات . شرطه . دفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما للحكم في الدعوى .
٥١٠	٧٥	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
		٣ - الحكم بوقف السير في الدعوى . المادة ١٤ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢٩٣ مرافعات مناطه . خروج المسألة المتوقف عليها الحكم عن اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي .
٥٢٢	٧٨	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٦) ... ..
		(ب) ترك الخصومة :
		عدم جواز اعتراض المطعون ضده على ترك الطاعن للخصومة في الطعن الذي أقامه .
٥	١	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ..
		(ج) سقوط الخصومة :
		طلب سقوط الخصومة . جواز رفعه بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الرفع أمام المحكمة بعد تعجيل الدعوى الأصلية .

الصفحة	القاعدة	
		ضم المحكمة طلب سقوط الخصومة المرفوع بطريق الدعوى إلى الدعوى الأصلية . اندماجه في الدعوى الأصلية التي أبدى فيها ذات الطلب بطريق الرفع . الحكم برفض الطلبين حكم صادر قبل الفصل في الموضوع لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
١٨٤	٢٩	( الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١ ) ... .. الخصومة التي ينظر إلى إنتهاؤها وفقا للسادة ٣٧٨ مرافعات هي الخصومة المنعقدة بين طرفيها لا الخصومة التي تثار في مسألة فرعية أو دفع متعلق بإجراءات الدعوى كالدفع بسقوط الخصومة .
١٨٤	٢٩	( الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١ ) ... ..
		١٠ — بعض أنواع الدعاوى :
		( ١ ) دعوى الأحوال الشخصية :
		أحوال شخصية . سير الدعوى وإنعقاد الخصومة فيها . وصف ظاهر منضبط . إتخاذها — لا مجرد قيام النزاع — مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق .
١٧٩	٢٨	( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٨/١/٣١ ) ... ..
		( ب ) دعوى الاستحقاق الأصلية :
		بطلان الطعن بالنسبة لبعض الخصوم — في دعوى الاستحقاق الأصلية — يقتضّر أثره عليهم بخلاف دعوى الاستحقاق الفرعية ، إذ لم يوجب القانون في دعوى الاستحقاق الأصلية ما أوجبه في دعوى الاستحقاق الفرعية من اختصاص أشخاص معينين .
٥٦٩	٨٥	( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... ..
		( ج ) دعوى الاستحقاق الفرعية :
		دعوى الاستحقاق الفرعية هي الدعوى التي ترفع من الغير أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها بطلان هذه الإجراءات مع

الصفحة	القاعدة	
		إستحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . اعتبارها منازعة متعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ويرفع الإستئناف عنها — قبل القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — بتكليف بالحضور لا بعريضة طلب إستحقاق العقار دون طلب إبطال إجراءات التنفيذ يعتبر دعوى إستحقاق أصلية لافريقية تخضع للقواعد العامة .
٣٢٣	٥٠	( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... .. وراجع دعوى الإستحقاق الأصلية :
٥٦٩	٨٥	( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢١ ) ... .. ( د ) دعوى البطلان الأصلية .
		١ — عدم قبول الطعن في الأحكام بدعوى بطلان مبتدأة مادام القانون نظم طرقا للطعن فيها . ( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... .. ١
		٢ — فوات ميعاد إستئناف حكم مرسى المزاد الصادر تنفيذا لأمر اداء لم يصبح نهائيا . عدم جواز طلب بطلان الحكم بدعوى أصلية متى كان قد أعلن بإجراءات التنفيذ اعلانا صحيحا وطالما لم يبلغ أمر الاداء فيصبح سند التنفيذ معدوما . ( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١ ) ... .. ٨
٤٦	٨	( هـ ) دعوى الحيازة : الحكم بنقض حكم دعوى استرداد الحيازة المرفوعة من المستأجر على مشتري العين المؤجرة . لاجبة لهذا الحكم في الدعوى الموضوعية التي أقامها ضد المشتري بطلب التعويض من الإخلال بالتزامه بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة . اختلاف الدعويين موضوعا ومسببا . الحكم في دعوى الحيازة لا يمس أصل الحق . أساسه نوافر الحيازة . ( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٤ ق — لسنة ١٩٦٨/٢/٢٨ ) ... .. ٩٦
٦٥٥	٩٦	



الصفحة	القاعدة	
		( و ) الدعوى العمالية ودعوى النقابة :
		دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء .
		إختلافها في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص .
٦٠٥	٩١	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ ) ... ..
		( ز ) دعوى الفسخ .
		١ — الإخطار المنصوص عليه في المادة ٤٤٠ مدني لا يكون
		إلا حين ترفع على المشتري دعوى من الغير باستحقاق المبيع .
		لا محل للتمسك بعدم حصول هذا الإخطار إلا حيث يرجع
		المشتري على البائع بضمان الإستهقاق على أساس قيام عقد البيع .
		عدم تطبيق أحكام ضمان الإستهقاق عند مطالبة المشتري بالفسخ .
		استقلال دعوى الضمان من دعوى الفسخ والإبطال .
٣٤٥	٥٣	( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		٢ — نفاذ الحوالة قبل المحال عليه لإعلانه بها . للمحال إليه
		مقاضاته دون حاجة إلى إختصاص المحيل . إنتقال الحق المحال به
		مع الدعاوى التي تؤكد ومنها دعوى الفسخ لعدم تنفيذ البائع
		( المحال عليه ) إلزامه .
٣٥٧	٥٤	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		٣ — عقد البيع غير المسجل الثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه
		سنة ١٩٥٢ . صحيح بين طرفيه ولا يعتد به قبل جهة الإصلاح
		الزراعي . حوالة المشتري حقوقه الشخصية المترتبة على عقد البيع
		الذي لم تعتد به جهة الإصلاح الزراعي . للمحال له أن يطلب
		الحكم على المحال عليه بفسخ العقد الصادر منه للمحيل وإلزامه
		برد ما دفع من الثمن .
٣٥٧	٥٤	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( ح ) دعوى صحة التعاقد :
		تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه أن يجعل حق هذا المشتري الذي يقرره الحكم المؤشر به في هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتبت له حقوق عينية على ذات العقار - ولا يحول تسجيل المتصرف إليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذي سجل صحيفة دعواه في تاريخ سابق .
٥٩٣	٨٩ ... ..	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )
		( ط ) دعوى الضرائب .
		الحق في المطالبة بدين الضريبة . سقوطه . مياعده . بدؤه مثال في الضريبة على إيرادات القيم المنقولة .
٢٤	٤ ... ..	( الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٠ )
		( ي ) دعوى الحلول القانوني .
		١ - رجوع المتبوع - وهو كفيل متضامن - على تابعه عند وفائه التعويض للدائن المضرور لا يكون بالدعوى الشخصية التي قررتها المادة ٨٠٠ مدني وإنما بدعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ مدني وعلى تطبيق للقاعدة العامة في الحلول القانوني . هدم جواز رجوع الكفيل على المدين بالدعوى الشخصية إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده وضمنان المتبوع لأعمال تابعه قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .
٣٢٧	٥١ ... ..	( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ )
		٢ - رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول هو رجوع بنفس الحق الذي انتقل إليه من الدائن . تقادم الرسم المستحق لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية بخمس سنوات
٤٤٣	٦٥ ... ..	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ — رجوع الغير الموفى — الذى ليس ملزما بالوفاء — على المدين بما أوفاه يكون بالدعوى الشخصية. حق الموفى فى الرجوع ينشأ من تاريخ وفاته بالدين ويتقدم بثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ .
٤٤٣	٦٥	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..
		وراجع أعمال تجارية .
١١٦	١٩	( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		دفاع
		١ — عدم حاجة الحكم للتعرض لدفاع الطاعنة إذا كان قد انتهى إلى أن أمر التقدير محل الدعوى أصبح نهائيا .
٥	١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... ..
		٢ — عدم اعتداد الحكم بالإعلان لعدم تمامه ، فيه الرد على دفاع الطاعنة بصحة الإعلان .
٣١٥	٤٩	( الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٣ — إتهام الحكم إلى تطبيق القانون صحيحا فى صدد الآثار القانونية المترتبة على فسخ العقد ، عدم رده على ما تمسك به الطاعن من دفاع متعلق بالشروط الجزائية الواردة بالعقد الذى فسخ . لا قصور .
٣٨١	٥٧	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... ..
		٤ — طلب ضم أوراق أمام محكمة الموضوع . عدم إجابته الطعن على الحكم . عدم بيان وجه المصلحة فى الأوراق ومدى تأثير إغفال الحكم لهذا الطلب على ما قضى به . الطعن غير مستح
٣٩٠	٥٨	( الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	دفع ما لا يجب
		١ - التجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بغير حق وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ مقصور على الموتيات والأجور . عدم سريان هذا الحكم على التعويض المحكوم به عن الإحالة إلى المعاش قبل سن الخامسة والستين . تقدير التعويض على أساس ما كان سيتقاضاه الموظف من مرتب لا يغير من طبيعته كتعويض . (الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١١)
٤١	٧	٢ - حق المشتري في استرداد الثمن من البائع في حالة فسخ البيع . أساسه استرداد ما دفع بغير حق . المادة ١٨٢ مدني . وفي حالة انفساخ العقد من تلقاء نفسه أساس رد الثمن أنه أثر من آثار الفسخ أو الانفساخ . المادة ١٦٠ مدني . عدم خضوع دعوى الفسخ للتقادم الثلاثي : تقادمها بخمس عشرة سنة للدائن طلب رد الثمن كلما كان له أن يرفع دعوى الفسخ (الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢)
٣٤٥	٥٣	٣ - رد ما دفع بغير حق . لا محل له إذا كان ممن قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون قد أكره على الوفاء . مثال . (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢١)
٥٥٧	٨٤	٤ - عدم تحديد القانون ميعادا للضمن في قرار لجنة التظلمات من تقرير الرسوم البلدية أمام المحاكم . جواز المطالبة برد ما دفع من رسوم بغير حق مادام الحق في طلب الرد لم يسقط بالتقادم . (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢١)
٥٥٧	٨٤	

الصفحة	القاعدة	دفع
		الدفع الشككية :
		”الدفع بعدم الإختصاص“
		قضاء المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص بعد سبق القضاء برفضه بحكم سابق . لا أثر على سلامة الحكم الابتدائي الثاني . الحكم الأول هو الذي فصل في الدفع . قضاء الحكم الثاني برفض هذا الدفع تحصيل حاصل .
١١٦	١٩	( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		الدفع الموضوعية :
		”الدفع بالتقادم“
		الدفع بالتقادم . دفع موضوعي . قبوله . أثره . استنفاد المحكمة ولايتها في النزاع . استئنائه . أثره . نقل النزاع برمته . دفعا وموضوعا إلى محكمة الاستئناف .
٤٠٩	٦٠	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ ) ... ..
		( ر )
		رسوم . رهن . ريع
		رسوم
		رسوم المجالس البلدية .
		١ — القرار الذي يصدر من لجنة بحث التظلمات من الرسوم المفروضة من المجالس البلدية على المحال الصناعية والتجارية . وصفه — قانونا — بالنفاذ . هذا الوصف لا يؤدي إلى اعتباره إتهاميا بمعنى أنه لا يقبل الطعن فيه أمام المحاكم .

الصفحة	القاعدة	
٥٥٧	٨٤	<p>المقصود أنه واجب النفاذ وأن الطعن فيه لا يوقف تنفيذه .</p> <p>قرار اللجنة برفض تظلم الممول - الذي لم يكن محسب اعتراض من وزير الصحة العمومية - قابل للطعن فيه أمام المحاكم .</p> <p>(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..</p> <p>٢ - عدم تحديد القانون ميعادا للطعن في قرار لجنة التظلمات من تقدير الرسوم البلدية أمام المحاكم . جواز المطالبة برد ما دفع من الرسوم بغير حق ما دام الحق في طلب الرد لم يسقط بالتقادم .</p> <p>(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..</p> <p>٣ - الأصل أن تحديد الرسوم على المحال الصناعية يكون على أساس إنتاجها الفعلي . إذا استحال الوصول إلى هذا الإنتاج كان التحديد على أحد الأسس الأخرى الواردة بالمادة الأولى من المرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهي تكشف عن الإنتاج الفعلي للعمل الصناعي .</p> <p>عدم استحقاق الرسم على الآلات - أو القوى المحركة - الاحتياطية التي تحول محل مثيلاتها من الآلات الأصلية حال تعطلها .</p> <p>(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..</p> <p>رسم دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية :</p> <p>١ - عدم إلزام المصنع بأداء رسم دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية إلا عن الأقطان المملوكة له الداخلة في التشغيل سواء كان ذلك لحسابه أو لحساب الغير . الأقطان المملوكة للغير ويقوم المصنع بتشغيلها لحسابه لا يلزم المصنع بالرسم وإنما يتحمله صاحب القطن . هذا الرسم مقابل خدمات يؤديها صندوق دعم صناعة القطن يعود بعضها على مالك القطن .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..</p>
٤٤٣	٦٥	



الصفحة	القاعدة	
٤٤٣	٦٥	<p>٢ — رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول هو رجوع بنفس الحق الذى إنتقل إليه من الدائن . تقادم الرسم المستحق للصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية بخمس سنوات ( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..</p> <p>رهن</p> <p>سداد دين الرهن .</p> <p>أثره .</p> <p>قيام المورث البائع بسداد دين مضمون برهن الاعيان المتصرف فيها بعد التصرف لا يتعارض مع تجيزه . ( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..</p> <p>رهن الأوراق التجارية .</p> <p>الأوراق التجارية المرهونة . إلزام الدائن المرتهن بتحصيل قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق . المادة ٨٠ من قانون التجارة التظهير التأمين . إعتباره في حكم التظهير الناقل للملكية بشأن تظهير الورقة من الدفع . احتجاج المدين بالدفع قبل الدائن المرتهن . شرطه . إقامة المدين الدليل على أن الدائن المرتهن لم يكن حسن النية وقت التظهير . ( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ) ... ..</p> <p>ريع</p> <p>استيلاء الحكومة على عقار جبرا دون إتباع الإجراءات التى يوجبها قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بقانون ١٤ لسنة ١٩٣١ . غصب . عدم نقله ملكية العقار للحكومة ، لصاحبه</p>
٢٧١	٤٠	
٥١٠	٧٥	

الصفحة	القاعدة	
		المطالبة بريعه . انتهاء الغصب إذا طالب بقيمته وحكم له بها نهائيا . التزام الحكومة بالوفاء بهذه القيمة وفوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية .
٣٦٨	٥٥ ... ..	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ ) تقدير الربح :
		الغصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه . عدم تقييد المحكمة بالمادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالربح لصاحب العقار المقتصب . اعتبار الربح بمثابة تعويض .
٣٦٨	٥٥ ... ..	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ )
		( ش ) شرط جزائي . شركات . شفعة . شهر عقارى شيوخ
		شرط جزائي
		اتهاء الحكم إلى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا في صدد الآثار القانونية المترتبة على فسخ العقد ، عدم رده على ما تمسك به الطاعن من دفاع متعلق بالشرط الجزائي الوارد بالعقد الذى فسخ . لا قصور .
٣٨١	٥٧ ... ..	(الطن رقم ١٣١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ )
		شركات أركان الشركة :
		١ — مناط قيام الشركة وجود نية المشاركة في نشاط ذي تبعه ومساهمة كل شريك في الربح والخسارة معا . تعرف هذه النية

الصفحة	القاعدة	
		من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام حكمة على أسباب سائغة .
٥٨٨	٨٨	( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... ..
		٢ - محل إعمال المادة ٥١٤ مدني هو عند قيام الشركة بتوافر أركانها ومنها نية المشاركة . إلتفاء هذه النية بأتجاهه فيه الشريك إلى عدم المساهمة في تحمل مخاطر الشركة وإلى المشاركة في الربح فقط . عدم انطباق حكم هذه المادة .
٥٨٨	٨٨	( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... ..
		شركات المحاسبة :
		استتار شركات المحاسبة . معناه : عدم وجودها بالنسبة للغير . ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء . تصرف أحد الشركاء . مسئوليته وحده قبل من تعاقد معه . للشركاء مناقشة مدير المحاسبة وتكليفه بتقديم حساب عن أعمال إدارته .
٥٨٨	٨٨	( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... ..
		شفعة
		دعوى الشفعة :
		عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصوصة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة : الشفيع والبائع والمشتري . لأي من الخصوص الحاضرين التمسك بذلك . بطلان الطعن بالنسبة للبائع الذي لم يصح إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
١٦٤	٢٦	( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	شهر عقارى
		التأشير بحق دائن التركة فى هامش التسجيل :
		نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ نص عام ينطبق على دائنى التركة وارثين كانوا أو غير وارثين . لأى دائن إذا أشر بدينه فى هامش تسجيل إسهادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير .
٤١٨	٦٢ ... ..	(الطن رقم ١٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩)
		شيوخ
		للشريك فى العقار الشائع أن يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد الشركاء المشتاعين متى قامت حيازته على معارضة المالك لها بوضوح ودون مظنة التسامح واستمرارها دون انقطاع مدة خمس عشرة سنة .
٥٨٠	٨٧ ... ..	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢١)
		(ص)
		صورىة
		١ — التصرف الناخر يعتبر صحيحا سواء كان العقد فى الحقيقة بيعا أو هبة مستترة فى عقد بيع مستوفيا شكله القانونى . عدم استطاعة المتصرف إليه دفع الثمن لا يمنع من تنجيز التصرف .
٢٧١	٤٠ ... ..	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
٢٧١	٤٠	<p>٢ — قيام المورث البائع بسداد دين مضمون برهن الأعيان المتصرف فيها بعد التصرف لا يتعارض مع تجيزه .</p> <p>(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..</p> <p>( ض )</p> <p>ضرائب</p> <p>١ — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :</p> <p>( أ ) وعاء الضريبة :</p> <p>١ — التعويضات والفوائد المحكوم بها . تكاليف حقيقية . وجوب خصمها من الأرباح متى كانت متعلقة بنشاط المنشأة وثبتت في ذمة الممول بحكم نهائي .</p> <p>(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ ) ... ..</p> <p>٢ — ما تحوزه شركات التأمين على الحياة من الأوراق المالية . اعتباره من الأصول الثابتة للشركة . الأصل عدم جواز إعادة تقديرها . علقه . إعادة تقديرها . أثره . عدم جواز تحميل حساب الأرباح والخسائر الفرق الناتج من إعادة التقدير . أساسه .</p> <p>(الطن رقم ٤١٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٠ ) ... ..</p> <p>( ب ) إجراءات ربط الضريبة :</p> <p>محركات بغير اللغة العربية . التفرقة بين المحركات الموجهة إلى وزارات الحكومة ومصالحها والتي يكون للجهات الحكومية حق التفتيش والإطلاع عليها . التمكن من الإطلاع عليها وخصمها . عدم التمسك بتقديم ترجمة رسمية لها . لا وجه للتمسك ببطانها .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٧ ) ... ..</p> <p>( ح ) الربط الحكى :</p> <p>الربط الحكى . إقرارات الشركة عن سثى ٤٧ و ٤٨ . اعتماد الإيرادات كما هي من واقع الدفاتر . اجراء تعديل</p>
٢٧٨	٤١	
٥٤٥	٨٢	
١٠٥	١٧	

الصفحة	القاعدة	
		في المصروفات. عدم جواز اتخاذ نتيجة أعمال هاتين السنتين أساسا لربط الضريبة في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . (الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٨) ... ٥ ... ٢٨
		٢ — الضريبة على المهن غير التجارية : بلجنة الطعن . الطعن في قراراتها : ولاية المحكمة الابتدائية في نظر الطعن : ضرائب. الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية. ولاية المحكمة . نطاقها . (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٨) ... ٤٢ ... ٢٨٢
		٣ — الضريبة على التركات ورسم الأيلولة على التركات : وعاء الضريبة : ١ — فرض ضريبة على التركة تستحق من وقت الوفاة على صافي قيمة تركه المتوفى . مؤداه . تنظيم تصفية ضريبة جبرية للاركة تؤكد الأحكام المدنية لتصفية التركة وتعمل عملها . أثره . أيلولة ما بقي من أموال التركة بعد سداد الضريبة إلى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعي . (الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ٣١/١/١٩٦٨) ... ٢٧ ... ١٧٠
		٢ — التزام الورثة بضريبة التركات . غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ٣١/١/١٩٦٨) ... ٢٧ ... ١٧٠
		٣ — المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . فرض رسم على أيلولة التركات يستحق من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث . مؤداه . انقسام الرسم بين الورثة واستحقاقه على صافي نصيب كل وارث على حده . (الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ٣١/١/١٩٦٨) ... ٢٧ ... ١٧٠



الصفحة	القاعدة	
		٤ — التزام الورثة برسم الأيلولة . ينقسم .
١٧٠	٢٧	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٣١) ... ..
		• — المادة ٣/٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المنازعة في دفع مقابل التصرف أو عدم دفعه . خروجها عن سلطة مصلحة الضرائب وعن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة . المنازعة في دفع مقابل التصرف . عدم وجوب وقف النظر في الطعن في تقدير الرسم . جواز استرداد الرسم عند إقامة الدليل على دفع المقابل .
٤٠١	٥٩	(الطن رقم ٣٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
		٦ — إيراد الهبات بين الأصول والفروع التي تمت في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع لإيرادها للضريبة . من سنة ١٩٥١ . عدم دخولها في وعاء الضريبة العامة .
٥١٨	٧٧	(الطن رقم ٤٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٦) ... ..
		٤ — الضريبة العامة على الإيراد :
		وعاء الضريبة .
		١ — احتفاظ البائع لنفسه بحق الانتفاع بالبيع . وضع المشتري يده عليه . خضوع الإيراد الناتج منه للضريبة العامة المفروضة على البائع .
٦٨	١١	(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٧) ... ..
		٢ — الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج من العقارات . دخوله في وعاء الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الأشخاص الطبيعيين .

الصفحة	القاعدة	
		الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية مستول شخصيا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة على نصيبه في الربح الناتج عن حصته في الشركة . إعتباره في حكم الأشخاص الطبيين ومساءلته عن الضريبة العامة على الإيراد المقررة على الإيراد السنوي الصافي الذي ينتج عن العقار المملوك للشركة بقدر ما يصيبه من هذا الإيراد .
٢٠٦	٣٢	(الطن رقم ٣٤٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٧) ... ٣ - الضريبة العامة على الإيراد . وعائها .
٥١٤	٧٦	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٦) ... ٤ - إيراد الهبات بين الأصول والفروع التي تمت في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع إيرادها للضريبة . من سنة ١٩٥١ . عدم دخولها في وعاء الضريبة العامة .
٥١٨	٧٧	(الطن رقم ٤٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٦) ... إجراءات ربط الضريبة : ضريبة الإيراد العام . إجراءات الربط . تعلقها بالنظام العام عدم جواز مخالفتها أو التنازل عنها . التفرقة بين المولين الذين تقدموا بإقراراتهم والذين لم يتقدموا بها . عدم جواز إتباع الإجراءات المخصصة للأولين على الآخرين .
٧٣	١٢	(الطن رقم ٣٩٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٧) ... ٥ - الضريبة على العقارات المبنية : راجع إلزام - التضامن بين المدينين .
٢٠	٣	(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ٦ - دعوى الضرائب (١) الإختصاص بها . المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم . عدم إختصاص مجلس الدولة بها حتى يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم

الصفحة	القاعدة	
		القضائي متضمنا تنظيم نظر هذه المنازعات وهو ما لم يصدر بعد . الدعوى بطلب رد رسوم دفعت بغير حق . اختصاص المحاكم العادية بها باعتبارها ذات الاختصاص العام ولو تضمنت منازعة في تقدير الرسوم .
٥٥٧	٨٤	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..
		(ب) تمثيل النيابة العامة :
		وجوب تمثيل النيابة العامة في دعاوى الضرائب . هدم لزوم إبداء رأيها في النزاع .
٣٩٠	٥٨	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
		(ج) الحكم فيها .
		إستئنافه .
		النزاع حول المسؤولية عن دين الضريبة وحق المصلحة في توقيع الججز بمقتضاه وصحة الججز وبطلانه . نزاع متعلق بأصل المطلوبات وصحة الججز . إستئناف الحكم الصادر في الدعوى . بتكليف بالحضور .
٢٨٦	٤٣	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٤) ... ..
		٧ — تقادم الضريبة :
		بدؤه .
		الحق في المطالبة بدين الضريبة . سقوطه . مياعده . بدؤه مثال في الضريبة على إيرادات القيم المنقولة .
٢٤	٤	(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(ع)
		عقد : عمل
		عقد
		إنعقاد العقد :
		إستخلاص الحكم - بأسباب سائغة - أن المكاتبات المتبادلة من هيئة البترول وشركة ملاحية لا تعدو مرحلة التمهيد لإبرام عقد نقل بحري وأن تصرفات سكرتير عام الهيئة - التي لا تقتضيها عملية التمهيد للتعاقد - تعد انحرافا عن السلوك المألوف في الظروف التي صدرت فيها وبالتالي خطأ تقصيريا . عدم إنعقاد العقد لا أثر له في قيام المسؤولية التقصيرية .
٦٤٢	٩٥	(الطن رقم ٣٠٩/٢٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ ) ...
		تكييف العقد
		إنهاء الحكم إلى إنصراف نية العاقدين إلى البيع المنجز إستنادا إلى أقوال الشهود التي أطمأن إليها والتي اتخذها سندا لما هو ظاهر من نصوص العقد الصريحة من أن المورثة البائعة أرادت نقل ملكية المبيع إلى المتصرف لها حال حياتها . لا خطأ . كفاية هذه الأسباب لحمل قضاء الحكم .
٢٧١	٤٠	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		آثار العقد :
		إنصراف أثر العقد إلى الخلف .
		١ - عدم إقتصار آثار العقد على المتعاقدين . تجاوزها إلى من يخلفهم خلافة عامة عن طريق الميراث أو الوصية إستثناء العلاقات القانونية الشخصية البحتة . م ١٤٥ مدني .
٢٥٤	٣٨	(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٢٥٤	٣٨	<p>٢ — عدم إنصراف آثار عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته . المشرع افترض اتجاه إرادة المتعاقدين إلى إنقضاء عقد الوكالة بوفاة أيهما .</p> <p>(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٨) ... ..</p> <p>فسخ العقد وانفساخه :</p> <p>١ — انتهاء الحكم إلى تطبيق القانون صحيحا في صدد الآثار القانونية المترتبة على فسخ العقد . عدم رده على ما تمسك به الطاعن من دفاع متعلق بالشرط الجزائي الوارد بالعقد الذي فسخ . لا قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٣١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٦٨) ... ..</p> <p>٢ — انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب اجنبي . أثر الانفساخ كأثر الفسخ . عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد . تبعة الاستحالة على المدين بالإلتزام عملا بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين . ثبوت استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العين المبيعة بسبب الاستيلاء عليها لديه تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعي . سبب اجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن الذي قبضه ويقع الغرم على البائع نتيجة تحمله التبعة في إنقضاء التزامه .</p> <p>(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٨) ... ..</p>
٣٨١	٥٧	
٣٤٥	٥٣	
٣٣	٦	<p>عمل</p> <p>عقد العمل :</p> <p>تحديد سن العامل :</p> <p>تحديد سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والادخار . كفيته . نهايته .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٨) ... ..</p>

المقابلة	القاعدة	
		لائحة النظام الأساسي للعمل :
		”نفاذا“ :
		(١) لائحة النظام الأساسي للعمل . ليس لها شكل معين .
		ايداعها الجهة الإدارية . عدم وجوبه . عدم وضعها في مكان
		ظاهر بالمؤسسة لا يمنع من نفاذها . شرطه .
٣٣	٦	(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٨ ) ... ..
		(ب) العبرة بما اشتملت عليه اللائحة من نصوص لا بعنوانها .
٣٣	٦	(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٨ ) ... ..
		آثار عقد العمل :
		الإجازات :
		المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩
		إجازات العامل . استبدالها بأيام أخر أو بمقابل تقدي . شرطه .
		رفض الترخيص بالإجازة . إخلال بالتزام . تعويض
		العامل عنه .
٥٥٠	٨٣	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٦٨ ) ... ..
		مكافأة نهاية الخدمة :
		فصل العامل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
		إبرام العقد قبل صدور القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ . مكافأة نهاية
		الخدمة . حسابها .
٥٥٠	٨٣	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٦٨ ) ... ..
		التأمينات الاجتماعية :
		التخلف عن الاشتراك والتأخر في سداد قيمة الاشتراك .



الصفحة	القاعدة	
		<p>فرق المشرع بين حالة تخلف صاحب العمل أصلا عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل بإخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد التي رسمها القانون . في حالة التأخير يلزم صاحب العمل بغرامة ٦ ٪ من المبالغ التي لم تورد في الميعاد . عدم الترامه بدفع مبالغ إضافية .</p> <p>( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٦ ) ... .. ١٠</p> <p>٢٣</p> <p>الدعوى الناشئة عن عقد العمل :</p> <p>تقدير قيمة الدعوى .</p> <p>١ — الأجر وبديل الانذار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفي . طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد . عقد العمل . تقدير قيمة الدعوى باعتبارها جملة . تقديرها كذلك في الاستئناف .</p> <p>( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ ) ... .. ٤٤</p> <p>٢٩٠</p> <p>٢ — عمل . المرتب والمكافأة السنوية ومقابل الإجازة . ومكافأة نهاية مدة الخدمة . مبالغ محددة بمقتضى قانون عقد العمل . سلطة القاضي التقديرية في تحديدها . معدومة .</p> <p>( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٠ ) ... .. ٨٣</p> <p>٥٥٠</p> <p>دعوى النقابة ودعوى الأعضاء .</p> <p>٣ — دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء .</p> <p>إختلافها في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص .</p> <p>( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ ) ... .. ٩١</p> <p>٦٠٥</p>

الصفحة

القاعدة

(غ)

غصب . غير

غصب

١ — استيلاء جهة الإدارة على أطيان دون اتخاذ إجراءات  
نزع الملكية يعد غصباً

٣٦٨ ٥٥ ... (الطن رقم ١٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)

٢ — الغصب باعتباره عملاً غير مشروع يلزم من ارتكبه  
بتعويض الأضرار الناشئة عنه . عدم تقيد المحكمة بالمادة ٣٣  
من قانون الإصلاح الزراعي عند قضائها بالبيع لصاحب العقار  
المغتصب . إعتبار البيع بمثابة تعويض .

٣٦٨ ٥٥ ... (الطن رقم ١٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)

٣ — استيلاء الحكومة على عقار جبراً دون إتباع الإجراءات  
التي يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم  
بقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ ، غصب ، عدم نقله ملكية العقار للحكومة ،  
لصاحبه المطالبة بريعه . انتهاء الغصب إذا طالب بقيمته وحكم  
له بها نهائياً . التزام الحكومة بالوفاء بهذه القيمة وفوائد التأخير  
من تاريخ المطالبة القضائية .

٣٦٨ ٥٥ ... (الطن رقم ١٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)

غير

راجع خلف .

الصفحة القائمة

## ( ف )

## فوائد

الفوائد التأخيرية .

الفوائد التأخيرية . استحقاقها . شرطه .

٥٥٠ ٨٣ ... ( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ )

تقاضى فوائد على متجمد الفوائد .

١ — تحريم الفوائد على متجمد الفوائد . خروج ما تقضى به

القواعد والعادات التجارية عن دائرة التحريم . تجميد الفوائد

في الحساب الجارى . المسادتان ٢٣٢ و ٢٣٣ من التقنين المدنى

٤٨٢ ٧٠ ... ( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ )

٢ — حظر تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومنع تجاوز

الفوائد لرأس المال . خروج ما تقضى به العادات التجارية

عن دائرة هذا الحظر . المادة ٢٣٢ مدنى .

٤٩٣ ٧٢ ... ( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ )

٣ — القروض التى تعقدتها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف

المقرض عملا تجاريا بطبيعته . وبالنسبة للمقرض تعتبر كذلك

مهما كانت صفة المقرض وأيا كان الغرض الذى خصص له

القرض . خروج هذه القروض عن نطاق الحظر الوارد

في المادة ٢٣٢ مدنى . خضوعها للقواعد والعادات التجارية .

٤٩٣ ٧٢ ... ( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ )



الصفحة	القاعدة	
		(ق)
		قاضي الأمور المستعجلة . قانون . قرار إداري . قرض . قوة الأمر المقضي . قوة قاهرة
		قاضي الأمور المستعجلة
		الأحكام المستعجلة :
		حجيتها .
		الأحكام المستعجلة . لا تحوز حجية الأمر المقضي . عدم تغيير مركز الخصوم والظروف التي انتهت بالحكم . عدم جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد .
٢١٠	٢٣	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ... ..
		قانون
		سريان القانون من حيث الزمان .
		١ — عدم سريان الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على التعويضات عن العقارات المنزوعة ملكيتها للنفعة العامة المرفوع بشأنها — عند العمل بالقانون المذكور — دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وفقا للقانون القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . استمرار خضوع هذه الطعون لأحكام القانون القديم .
١٤٠	٢٢	( الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		٢ — إتصال القرينة القانونية التي استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني بموضوع الحق اتصالا وثيقا . عدم جواز إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على سريانها .
٢٧١	٤٠	( الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — ليس للقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ أثر رجعي بالنسبة لما اكتسب فعلا من الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وأموال الأوقاف الخيرية بالتقادم قبل صدورهما . الأموال التي كان يحوزها الأفراد ولم يكتسبوا ملكيتها أو أى حق عيني عنها بالتقادم قبل صدور القانون الأول . خضوعها لاحكام القانونين المذكورين وبجهة الإدارة إزالة التعدي عليها بالطريق الإداري المقرر في القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ . القرار الإداري بالإزالة مستند إلى القانون ولا يشوبه في ظاهره عيب يجوده من صفة إدارية وينحدر به إلى العدم . اختصاص المحاكم العادية بالفصل في طلب التعويض عن هذا القرار .
٥٣٨	٨١	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٧) ... ..
		٤ — مقتضى نص المادة ٣/٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ١١ من قانون إصدارها والمادة الأولى من قانون المرافعات وجوب إعلان الطعن خلال خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان الطعن هو خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين ، جزاؤه بطلان الطعن وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات .
٥٩٣	٨٩	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦) ... .. القانون ومذكرته الإيضاحية : تخلف صاحب العمل كلية عن الإشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم . تأخر رب العمل — بعد اشتراكه — في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد وبالأوضاع التي رسمها القانون .

الصفحة	القائمة	
		حالتان فرق المشرع بينهما وجعل لكل منهما ( في القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ) حكما خاصا. جزاء حالة التأخير الفوائد ٦ / سنويا عن الاشتراكات التي لم تورد ( م ٧٣ ) . وجزاء حالة التخلف — فضلا عن الفوائد — دفع مبلغ إضافي يوازي مقدار الإشتراكات المستحقة ( م ٧٦ ) . عدم سريان جزاء المادة ٧٦ على حالة التأخير . أخذ القانون الجديد ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتفرقة بين حالتى التخلف والتأخير .
		ليس للمذكرة الإيضاحية للقانون الجديد ( ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ) أن تضيف لأحكام القانون القديم ( رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ) جديدا لم تتضمنه نصوصه أو أن تفسر أحكامه بما لا يتفق مع مدلولها .
٤٣٧	٦٤	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ..
		تعليمات النيابة العامة وقانون المرافعات :
		تعليمات النيابة العامة بشأن إعلان الأوراق القضائية في الخارج من أصل وصورتين لكل شخص يطلب إعلانه ومرفق بها ترجمة واضحة وكاملة بلغة البلد المراد الإعلان فيها . تعليمات إدارية لا تنزل منزلة التشريع الملزم ولا تعدل من أحكام قانون المرافعات الذى لا يجوز تعديله إلا بتشريع في مرتبته . مخالفتها لا يترتب عليها بطلان صحيفة الدعوى ولا تعطيل أثرها في قطع مدة السقوط .
١٣٢	٢١	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		التفويض التشريعى :
		١ — تفويض المشرع إلى وزير التكوين إتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وشرط موافقة لجنة التكوين العليا . ليس للوزير إنابة غيره في إتخاذ أى من هذه التدابير .
٢٤٣	٣٧	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - تموين . التدابير الواردة في المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . من اختصاص وزير التموين وحده ، ليس لموظفي وزارة التموين أو المصالح التابعة لها سلطة اتخاذ شيء منها كما لا يجوز للوزير نفسه إصدار قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها إلا بموافقة اللجنة المختصة .
٤٨٨	٧١	(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٥)
		تفسير القانون :
		نص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ . تخويله هيئة قناة السويس سلطة نزع الملكية للمنفعة العامة . وروده بصيغة عامة مطابقة . شموله المقاررات التي في حيازة الهيئة أو في حيازة الغير وسواء تعلق بها حقوق لهذا الغير أم لا .
٢٣٠	٣٥	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٨)
		القانون الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية :
		١ - أحوال شخصية . سير الدعوى وإنعقاد الخصومة فيها . وصف ظاهر منضبط . إتخاذها - لا مجرد قيام النزاع - مناطا يتحدد به الإختصاص والقانون الواجب التطبيق .
١٧٩	٢٨	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٨/١/٣١)
		٢ - حق الزوج في تطليق زوجته بإرادته المنفردة . الشريعة الإسلامية . القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة أو الملة . صدور الأحكام طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٢٩٣	٤٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٨/٢/١٤)
		٣ - زوجين غير مسلمين . دعوى الطلاق . سماعها . شرطه . مشروعية مبدأ الطلاق في ملة الزوجين .
٢٩٣	٤٥	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٨/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
٤٧٥	٦٩	٤ - وصية غير المسلم - وفقا للشريعة الإسلامية - كوصية المسلم لا تجوز لو ارث إلا بإجازة باقى الورثة . قاعدة كان معمولاً بها قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فى شأن الوصية . (الطنن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		<b>قرار إدارى</b> مقومات القرار الإدارى . ١ - قرار مجلس إدارة هيئة قناة السويس بتخصيص عقار - مؤجر للغير - لخدمة مرفق قناة السويس وأخلائه من شاغليه . قرار إدارى استكمل مقوماته ولا يشوبه فى ظاهره عيب يجرده من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم . عدم اختصاص المحاكم العادية - ومنها القضاء المستعجل وهو فرع منها - بالفصل فى طلب إلغائه أو وقف تنفيذه . الاختصاص بذلك لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره . (الطنن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..
٢٣٠	٣٥	٢ - ليس للقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ أثر رجعى بالنسبة لما اكتسب فعلا من الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وأموال الأوقاف الخيرية بالتقادم قبل صدورهما . الأموال التى كان يحوزها الأفراد ولم يكتسبوا ملكيتها أو أى حق عينى عليها بالتقادم قبل صدور القانون الأول . خضوعها لأحكام القانونين المذكورين ولجهة الإدارة لإزالة التعدى عليها بالطريق الإدارى المقرر فى القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ . القرار الإدارى بالإزالة مستند إلى القانون ولا يشوبه فى ظاهره عيب يجرده من صفته الإدارية وينحدر به إلى العدم . اختصاص المحاكم العادية بالفصل فى طلب التعويض عن هذا القرار . (الطنن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٧) ... ..
٥٣٨	٨١	التعرض للقرار الإدارى : التعرض المستند إلى أمر إدارى اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنعه . عدم اختصاص المحاكم بتعطيل هذا الأمر أو وقف تنفيذه . (الطنن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٧) ... ..
٣٨	٨١	

الصفحة	القاعدة	قروض
		قروض المصارف : طبيعتها . القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملاً تجارياً بطبيعته . وبالنسبة للمقرض تعتبر كذلك مهما كانت صفة المقرض وأيا كان الغرض الذي خصص له القرض . خروج هذه القروض عن نطاق الحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدني . خضوعها للقواعد والعادات التجارية .
٤٩٣	٧٢	( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		قوة الأمر المقضى
		١ - الإعلام الشرعي . حجيته . دفعها بحكم من المحكمة المختصة هدم جواز الطعن في الإعلام الشرعي بطريق النقض استقلالاً . الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية لا تكون إلا للأحكام التي تنشأ الحالة المدنية لا الأحكام التي تقررها . مثال .
٢١٤	٣٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق - أحوال شخصية " - جلسة ١٩٦٨/٢/٧ )
		٢ - حجية الإعلام الشرعي . دفعها بحكم من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . الحكم الصادر في الدعوى أو في الدفع من هيئة مختصة أصلاً بالحكم فيه . التعويل عليه ولو خالف ما ورد بالإعلام الشرعي .
٢١٤	٣٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق - أحوال شخصية " - جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ...
		٣ - القرار الصادر بحفظ مادة الحساب المعروضة على المحكمة لعدم وجود قصر لبلوغهم سن الرشد . قرار ولائي . لا يعد قضاء فاصلاً في الحساب . لا يمنع من العودة إلى الفصل فيه . جواز العدول عنه .
٢٩٧	٤٦	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٨/٢/١٤ )



الصفحة	القاعدة	
		٤ — القضاء في حكم الإحالة إلى التحقيق بأن تصرف المفلس إلى زوجته يعتبر تبرعا منه لها . فلا ينفذ في حق جماعة الدائنين . عدم الطعن في هذا القضاء القطعى إلى أن فات ميعاد الطعن وحاز قوة الأمر المقضى . عدم جواز النعى على هذا القضاء في استئناف الحكم الصادر في الموضوع من محكمة أول درجة . ويمتنع بالتالى إثارته أمام محكمة النقض .
		النص في منطوق الحكم الصادر في الموضوع على عدم نفاذ العقد بعد سبق قضائها به قطعيا في أسباب حكم الإحالة إلى التحقيق واستنفاد ولايتها بذلك . هذا النص تحصيل حاصل وتقرير واقع وليس قضاء جديدا .
٤٦٠	٦٧	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		٥ — عدم قبول المدعى عليها في الدعوى المرفوعة بطلب اعتماد وصية ، الاحتكام إلى المجلس الملى الإنجلى . حكم المجلس المذكور — مع ذلك — باعتماد الوصية . قضاء صادر من جهة لا ولاية لها وليس له قوة الأمر المقضى ولا يصح الاحتجاج به لدى المحكمة ذات الولاية العامة وهى المحكمة الوطنية منذ إلغاء المحاكم الشرعية .
٤٧٥	٦٩	(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		٦ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق . جوازه . شرطه . مثال . دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء . اختلافهما في الموضوع والسبب والاثار والأشخاص .
٦٠٥	٩١	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		<b>قوة القاهرة</b>
		١ — عدم اعتبار تغيير الموطن قوة القاهرة توقف مريان ميعاد الإعلان .
٣١٥	٤٩	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي . أثر الانفساخ كأثر الفسخ . عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد . تبعة الاستحالة على المدين بالالتزام عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجائين . ثبوت استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العين المبيعة بسبب الاستيلاء عليها لديه تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي . سبب أجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن الذي قبضه ويقع الغرم على البائع نتيجة تحمله التبعة في انقضاء التزامه .
٣٤٥	٥٣	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... .. (ك) كفالة رجوع الكفيل على المدين :
		١ - رجوع الكفيل على مدينه بدعوى أساسها الحلول الاتفاقى والحلول القانونى المنصوص عليه فى المادتين ١/٣٢٦ و ٣٢٩ مدنى . حلول الكفيل الموفى محل الدائن الأصيل فى الدين بما له من خصائصه ومنها صفته التجارية . للكفيل رفع دعواه على المدين فى القرض المعتر عملاً تجارياً بالنسبة لطرفه - أمام المحكمة التجارية المتفق بين الدائن والمدين على اختصاصها .
١١٦	١٩	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... .. ٢ - للمدين فى حالة رجوع الكفيل عليه بدعوى الحلول القانونى أن يتمسك فى مواجهة الكفيل بالدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة الدائن ومن ذلك الدفع بالتقادم الثلاثى المقرر فى المادة ١٧٢ مدنى . رفع المضرور دعواه على المتبوع دون التابع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع ولا يعد الحكم الذى يصدر فيها حجة عليه .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..

## رجوع الكفيل المتضامن على المدين :

١ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة .  
 مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور . أساسها  
 فكرة الضمان القانوني . إعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن  
 كفالة مصدرها القانون لا العقد . رجوع المتبوع على تابعه بما  
 أوفاه من التعويض كله . قاعدة قنتها المادة ١٧٥ مدني .  
 لم يستحدث المشرع بها للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها  
 على تابعه في حالة الوفاء .

٣٢٧

٥١

( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..

٢ - الحكم على الكفيل المتضامن ليس حجة على المدين إذا  
 لم يكن مختصما في الدعوى : نص المادة ١١٠ مدني قديم بأن  
 مطالبة أحد المدينين المتضامين بالدين تسرى على باقي المدينين  
 عدم إنطباقه على الكفيل المتضامن لأن تضامن الكفيل مع  
 المدين لا يصيره مدينا أصليا بل يبقى إلزاما تبعيا . مقتضى  
 نص المادة ٢٩٦ من القانون المدني القائم أنه حتى بين المدينين  
 المتضامين أنفسهم لا يعتبر الحكم ضد أحدهم حجة على الباقيين  
 ومن باب أولى لا يكون الحكم الصادر على الكفيل المتضامن  
 حجة على المدين .

٣٢٧

٥١

( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ ) ... ..

وراجع تأملات صينية

٢٠

٣

( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... ..



الصفحة	القائمة
	( م )
	مجلس الدولة . محاماه . محركات . محل مختار . محكمة الموضوع . مرافق عامة . مسئولية . معارضة . ملكية . موارد . موطن . موظفون
	مجلس الدولة
	قرار مجلس إدارة هيئة قناة السويس بتخصيص عقار - مؤجر للذير - لخدمة مرفق قناة السويس واختلافه من شاغليه . قرار إداري استكمل مقوماته ولا يشوبه في ظاهره عيب يجرده من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم . عدم اختصاص المحاكم العادية - ومنها القضاء المستعجل وهو فرع منها - بالفصل في طلب إلغائه أو وقف تنفيذه . الاختصاص بذلك للمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره .
٢٣٠	٣٥ ... (الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٨)
	محاماه
	أتعاب المحاماه . المطالبة بها . عدم جواز مطالبة المحامي لخصمه بمقابل أتعابه على أساس القانون ٩٦ سنة ١٩٥٧ بشأن المحاماه إلا إذا كانت تربطه به صلة الوكالة .
٢٥٤	٣٨ ... (الطن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
	”تقديرها“ ”إختصاص مجلس النقابة“ .
	١ - لمجلس نقابة المحامين عند تقدير أتعاب المحامي في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها إختصاص قضائي . فصله فيها فصل في خصومة تنعقد أمامه بتقديم الطلب إليه .
	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩)
	١ ...

الصفحة	القائمة
٥	٢ - عدم فقد أمر تقدير أتعاب المحاماه الأركان الأساسية للأحكام عند تجاوز مجلس النقابة حدود اختصاصه في تقديرها (الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ١
	أمر التقدير .
٥	١ - أمر تقدير أتعاب المحاماه الصادر من مجلس نقابة المحامين بمثابة حكم صادر في خصومة . (الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ١
٥	٢ - عدم فقد أمر تقدير أتعاب المحاماه الأركان الأساسية للأحكام عند تجاوز مجلس النقابة حدود اختصاصه في تقديرها . (الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ١
	التظلم من أمر التقدير .
	فصل المحاكم في التظلم من قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير الأتعاب ، ليس فصلا من جهة تقديرها ابتداء بل باعتبارها جهة طعن .
٥	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩) ... ١
	محرمات
١٠٥	محرمات بغير اللغة العربية . التفرقة بين المحرمات الموجهة إلى وزارات الحكومة ومصالحها وتلك التي يكون للجهات الحكومية حق التفتيش والاطلاع عليها . التمكن من الاطلاع عليها وفحصها . عدم التمسك بتقديم ترجمة رسمية لها . لوجه التمسك بطلانها . (الطن رقم ٣٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٧) ... ١٧
	وراجع إثبات . الإثبات بالكتابة .

الصفحة	القائمة	
		محل مختار
		عدم إفصاح المطعون ضده عن اتخاذ محل إقامته موطناً مختاراً له . مؤداه إعتباره موطناً أصلياً . عدم إلزامه بإخبار الطاعة بتغيير هذا الموطن .
٣١٥	٤٩ ... ..	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		(١) في تحقيق الدعوى :
		طلب نذب الطبيب الشرعى لفحص دماء الصغير . عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابته . مناطه .
٤١٢	٦١	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨)
		(ب) في تقدير الدليل .
		١ — استقلال قاضى الموضوع بتقدير القرائن .
١٤	٢ .. .. .	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩)
		٢ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما يترتب على الكشط في الورقة من إسقاط قيمتها في الإثبات أو عدم إسقاطها . مثال في ورقة الإعلان .
١٩٥	٣١ ... .. .	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١)
		٣ — تقدير أقوال الشهود . رهن بما يطمئن إليه قاضى الموضوع .
٢١٤	٣٤ ... .. .	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٧)
		٤ — سلطة قاضى الموضوع مطلقة في تقدير الأدلة ما دام الدليل الذى يأخذ به مقبولا قانوناً .
٢٦٤	٣٩ ... .. .	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)



الصفحة	القاعدة	
٤٦٠	٦٧	<p>٥ - استخلاص محكمة الموضوع - بأسباب سائغة -  من القرائن فلم الطاعن وقت صدور التصرف إليه من زوجة  المفلس ، بافلاسه . لا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .  ( الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ..</p>
٢٦٤	٣٩	<p>(ج) في عدم الإلتزام بإيراد بيان مفصل لأوراق الدعوى :  محكمة الموضوع غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لأوراق الدعوى  متى أصدرت حكمها بعد الاطلاع على هذه الأوراق .  ( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..</p>
٥٨٨	٨٨	<p>(د) في تفسير العقود :  مناط قيام الشركة وجود نية المشاركة في نشاط ذي تبعة  ومساهمة كل شريك في الربح والخسارة معا .  تعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي  الموضوع متى أقام حكمه على أسباب سائغة .  ( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢١ ) ... ..</p>
٦٥٥	٩٦	<p>(هـ) في تقدير التعويض :  تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون ما يلزم  باتباع معايير معينة في خصوصه ، من سلطة قاضي الموضوع .  مثال .  ( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ ) ... ..</p>
٥٥٠	٨٣	<p>(و) في تقدير مرتب العامل ومكافأته السنوية :  عمل . المرتب والمكافأة السنوية ومقابل الإجازة ومكافأة  نهاية مدة الخدمة . مبالغ محددة بمقتضى قانون عقد العمل .  سلطة القاضي التقديرية في تحديدها . معدومة .  ( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	مرافق عامة
		<p>مرافق الأمن :</p> <p>مسئولية الحكومة عنه .</p> <p>مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق بالأفراد بسبب الاضطرابات والقتل . مناطها . ثبوت امتناع القائمين على شئون الأمن عن القيام بواجباتهم وتقصيرهم في إدارتها تقصيرا يمكن وصفه في الظروف التي وقع فيها الحادث بأنه خطأ . عدم بيان الحكم مظهرتها ون رجال الأمن في تفريق المتظاهرين ودليله على ذلك . عيب في التسبيب .</p>
٥٧٦	٨٦	<p>( الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... ..</p> <p>مسئولية</p> <p>( ١ ) المسؤولية التقصيرية :</p> <p>”عناصر المسؤولية“ .</p> <p>ركن الخطأ .</p> <p>١ — وضع الصيغة التنفيذية على صورة الحكم التي بيد الخصم يكون شاهدا على أنه صاحب الحق في إجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبرا . تنفيذ البنك المحجوز لديه الحكم المذيل بالصيغة التنفيذية . إنتفاء الخطأ في جانبه .</p> <p>( الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٨ ) ... ..</p> <p>٢ — إستخلاص الحكم — بأسباب سائغة — أن المكاتبات المتبادلة بين هيئة البترول وشركة ملاح لا تعدو مرحلة التمهيد لإبرام عقد نقل بحوى وأن تصرفات سكرتير عام الهيئة — التي لا تقتضيها عملية التمهيد للتعاقد — تعد انحرافا عن السلوك المألوف في الظروف التي صدرت فيها وبالتالي خطأ تقصيريا . عدم انعقاد العقد لا أثر له في قيام المسؤولية التقصيرية .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٩/٢٠٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ ) ... ..</p>
٦٤٢	٩٥	

الصفحة	القاعدة	
		مسئولية الحكومة عن إدارة المرافق العامة :
		مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق بالأفراد بسبب الاضطرابات والقلق . مناطها ثبوت امتناع القائمين على شئون الأمن عن القيام بواجباتهم وتقصيرهم في إدارتها . تقصيرا يمكن وصفه في الظروف التي وقع فيها الحادث بأنه خطأ . عدم بيان الحكم مظهرتهاون رجال الأمن في تفريق المتظاهرين ودليله على ذلك . عيب في التسبيب .
٥٧٦	٨٦	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... .. مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة :
		١ — مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور . أساسها فكرة الضمان القانوني . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . رجوع المتبوع على تابعه بما أوفاه من التعويض كله . قاعدة قننتها المادة ١٧٥ مدني . لم يستحدث المشرع بها للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه في حالة الوفاء .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... .. ٢ — رجوع المتبوع — وهو كفيل متضامن — على تابعه عند وفائه التعويض للدائن المضرور لا يكون بالدعوى الشخصية التي قررتها المادة ٨٠٠ مدني وإنما بدعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ مدني وهي تطبيق للقاعدة العامة في الحلول القانوني . عدم جواز رجوع الكفيل على المدين بالدعوى الشخصية إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده وضمنان المتبوع لأعمال تابعة قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .
٣٢٧	٥١	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... .. ٣ — وفاء المتبوع بالتعويض للدائن المضرور . حلولة محل هذا الدائن في نفس حقه . انتقال هذا الحق إليه بما يرد عليه من دفع . للمدين التابع التمسك باقتضاء هذا الحق بالتقدم .



الصفحة	القاعدة	
		هذا الدفع يرد على حق الدائن الأصلي لا على حق المتبوع في الرجوع على هذا التابع .
٣٢٧	٥١	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) ... ..
		٤ — للضرور الرجوع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشء عن أعمال تابعة غير المشروعة دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى .
٦٤٢	٩٥	(الطعن رقم ٣٠٩/٢٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) ... ..
		المسئولية العقدية :
		مسئولية الشريك في شركات المحاصة .
		استتار شركات المحاصة . معناه . عدم وجودها بالنسبة للغير .
		ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء . تصرف أحد الشركاء . مسئوليته وحده قبل من تعاقد معه . للشركاء مناقشة مدير المحاصة وتكليفه بتقديم حساب عن أعمال إدارته .
٥٨٨	٨٨	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..
		معارضة
		الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . جواز استئنافها في مدة المعارضة . أثره . سقوط الحق في المعارضة .
		عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .
٤١٢	٦١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	ملكية
		١ — أسباب كسب الملكية :
		الإستيلاء .
		إستيلاء الحكومة على عقار جبرا دون اتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم بقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ . غصب . عدم نقله ملكية العقار للحكومة . لصاحبه المطالبة بريعه . إنتهاء الغصب إذا طالب بقيمته وحكم له بها نهائيا . التزام الحكومة بالوفاء بهذه القيمة وفوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية .
٣٦٨	٥٥ ... ..	( الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ )
		٢ — الحقوق الناشئة من حق الملكية :
		حق الانتفاع .
		احتفاظ البائع لنفسه بحق الانتفاع بالمبيع . وضع المشتري يده عليه . خضوع الإيراد الناتج منه للضريبة العامة المفروضة على البائع .
٦٨	١١ ... ..	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٧ )
		٣ — انتقال الملكية :
		انتقال الملكية في البيع الخراف بمجرد تمام العقد ولو كان تحديد الثمن موقوفا على تقدير المبيع . تسليم المبيع الخراف يكون بوضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون طاق ولو لم يستول عليه ما دام البائع قد أعلمه ذلك .
٦٢٢	٩٤ ... ..	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ )

الصفحة	القاعدة	
		ع - سقوط حق الملكية :
		الترك الموجب لعدم سماع الدعوى . ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعديه عليها وإنكار حق مالكتها فيها . مجرد ترك العين دون التعرض لها أو اختصاصها من الغير . لا يسقط حق الملكية ولا يمنع سماع الدعوى بها .
١١٢	١٨	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٨/١/٢٤ ) ..
		هـ - أنواع الملكية :
		(١) الملكية الشائعة .
		لشريك في العقار الشائع أن يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد الشركاء المشتاعين متى قامت حيازته على معارضة المالك لها بوضوح ودون مظنة التسامح واستمرارها دون انقطاع مدة خمس عشرة سنة .
٥٨٠	٨٧	( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... ..
		(ب) الملكية العامة .
		١ - الأموال التي تصبح أموالاً عامة بمجرد تخصيصها للنفعة العامة بالفعل هي الأموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية .
		عدم اكتساب أموال الأفراد صفة المال العام بمجرد هذا التخصيص . وجوب تملك الدولة هذه الأموال بأحدى طرق كسب الملكية ومنها التقادم الطويل المدة ثم تخصيصها بعد ذلك للنفعة العامة .
٥٣٤	٨٠	( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٧ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وأموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم . حظر التعدي على هذه الأموال . لجهة الإدارة حق إزالته إداريا . ( م ٩٧٠ مدنى معدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ) . ( الظن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٧ )
٣٥٨	٨١	...
		مواريث
		تمثيل الوارث للتركة :
		انتصاب الوارث خصما عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع من التركة أو عليها . شرطه .
٢٥٤	٣٨	...
		( الظن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ )
		القانون الواجب التطبيق فى مسائل المواريث :
		الشريعة الإسلامية هى القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل مواريث المصريين غير المسلمين ومنها الوصايا . المحاكم الشرعية — الملغاه — ذات الولاية العامة تختص بنظرها إلا إذا تراضى الورثة الذى تعترف الشريعة الإسلامية بوراقتهم على الإحتكام إلى مجالسهم المالية ( الملغاه ) فحينئذ كان لهذه المجالس ولاية نظرها عملا باتفاقهم مادامت لهم أهلية التصرف .
٤٧٥	٦٩	...
		( الظن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ )
		وراجع أحوال شخصية :
		ولاية المجلس الملى الإنجىلى فى حالة الميراث الخالى من الوصية :
		ولاية المجلس الملى الإنجىلى فى حالة الميراث الخالى من الوصية .
		مناطها تراضى الورثة على الإحتكام إليه . سريان هذه القاعدة على حالة الميراث الإيصائى لارتباط كل من التوفين بالآخر .
٤٧٥	٦٩	...
		( الظن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ )

الصفحة	القاعدة	
		موطن .
		عدم إفصاح المطعون ضده عن اتخاذ محل إقامته موطناً مختاراً له ، مؤداه إعتباره ، موطناً أصلياً ، عدم إلزامه بإخبار الطاعنة بتغيير هذا الموطن .
٣١٥	٤٩	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... .. وراجع إعلان .
		موظفون
		التجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور .
		التجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بغير حق وفقاً للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ مقصور على المرتبات والإجور . عدم سرعان هذا الحكم على التعويض المحكوم به عن الإحالة إلى المعاش قبل سن الخامسة والستين . تقدير التعويض على أساس ما كان يستقاضه الموظف من مرتب لا يغير من طبيعته كتعويض .
٤١	٧	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١) ... ..
		( ن )
		نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نفاذ معجل نقابات . نقل بحرى . نقض . نيابة عامة .
		نزع الملكية للنفعة العامة
		الحق في نزع الملكية للنفعة العامة .
		١ — هيئة قناة السويس هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة . إختصاصها وحدها بإصدار وتنفيذ اللوائح اللازمة لحسن سير المرافق . لها تملك الأراضي والعقارات بأية طريقة

الصفحة	القائمة	
		بما في ذلك نزح الملكية للنفقة العامة وبالتالي لها تخصيص أى عقار من عقاراتها لخدمة مرفق قناة السويس وهو نوع من المنفعة العامة .
٢٣٠	٣٥	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..
		٢ - نص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ . تحويله هيئة قناة السويس سلطة نزح الملكية للنفقة العامة . وروده بصيغة عامة مطلقة . شموله العقارات التي في حيازة الهيئة أو في حيازة الغير وسواء تعلق بها حقوق لهذا الغير أم لا .
٢٣٠	٣٥	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٢ ق - ١٩٦٨/٢/٨) ... ..
		الإستيلاء دون إجراءات .
		١ - إستيلاء جهة الإدارة على أطيان دون إتخاذ إجراءات نزح الملكية يعد غصباً .
٣٦٨	٥٥	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		٢ - إستيلاء الحكومة على عقار جبرا دون إتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزح الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم بقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ . غصب . عدم نقله ملكية العقار للحكومة ، لصاحبه المطالبة بريعه . إنتهاء الغصب إذا طالب بقيمته وحكم له بها نهائيا . التزام الحكومة بالوفاء بهذه القيمة وفوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية .
٣٦٨	٥٥	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		المعارضة في تقدير التعويض .
		عدم سريان الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على التعويضات عن العقارات المنزوعة ملكيتها للنفقة العامة المرفوع بشأنها - عند العمل بالقانون المذكور على دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء



الصفحة	القاعدة	
		وفقا للقانون القديم رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . استمرار خضوع هذه الطعون لأحكام القانون القديم .
١٤٠	٢٣	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... إنتهائية الحكم الصادر في الطعن في قرار لجنة المعارضات . إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات وفقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم انطباق هذا النص إذا لم يكن الحكم صادرا في طعن مرفوع من قرار صادر من هذه اللجنة .
١٤٠	٢٣	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥) ... نظام عام ما يتعلق بالنظام العام . ١ - إجراءات ربط ضريبة الإيراد العام . ضريبة الإيراد العام . إجراءات الربط . تعلقها بالنظام العام . عدم جواز مخالفتها أو التنازل عنها . التفرقة بين المولين الذين تقدموا باقراراتهم والذين لم يتقدموا بها . عدم جواز إتباع الإجراءات المخصصة للأولين على الآخرين . (الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٧) ... ٢ - إعلان الطعن بالنقض . عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذي وجه إليهم ، في ميعاد خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن . خلو أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد حتى إنقضاء الميعاد الذي منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . بطلان الطعن . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . لا يمنع من ذلك إيداع المطعون ضده مذكرة بدفاعه . عدم إيداع
٧٣	١٢	

الصفحة	القاعدة	
		الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن لإثبات أن الإعلان قد تم في الميعاد . وجوب الحكم ببطالان الطعن .
		( م ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ) .
١٤٨	٢٣	( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		ما لا يتعلق بالنظام العام .
		النزاع حول الصفة .
		النزاع حول بلوغ سن الرشد نزاع حول الصفة . لا شأن له بالنظام العام ولا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٠١	٧٤	( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ) ... ..
		نفاذ معجل
		مدى صلاحية الحكم المعجل النفاذ للتنفيذ به .
		صلاحية الحكم المعجل النفاذ لأن يكون سنداً لإتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة . عدم صلاحيته بالنسبة للمزايدة والإجراءات اللاحقة لها ومنها حكم مرسى المزاد وجوب صيرورته نهائياً قبل إجراء المزايدة والبيع وإلا كانت باطلة . جواز استئناف حكم مرسى المزاد في هذه الحالة من المدين .
٤٦	٨	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١١ ) ... ..
		نقابات
		دعوى النقابة ودعوى العضو
		دعوى النقابة . دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء .
		اختلافها في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص .
٦٠٥	٩١	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٧ ) ... ..

القاعدة الصفحة

## تقضى

## إجراءات الطعن :

## (أ) تقرير الطعن .

وجوب اشتمال تقرير الطعن على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم . الغرض منه . إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات . تحقق ذلك بكل ما يكفى للدلالة عليها . مثال .

١٧٠

٢٧

( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٣١ ) ... ..

## (ب) إيداع الأوراق والمستندات .

عدم وجوب تقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات عند التقرير بالطعن . عدم إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي في خصوص الوقائع وأسانيد الخصوم . تقديم صورة حكم بنذب الخبير الذى أحال إليه الحكم الابتدائي ، لا يلزم .

٧٧

١٣

( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٨ ) ... ..

## (ج) إعلان الطعن .

١ — عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذى وجه إليهم ، فى ميعاد خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن . خلو أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعن بهذا الإعلان خلال هذا الميعاد حتى انقضاء الميعاد الذى منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . بطلان الطعن . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . لا يمنع من ذلك إيداع المطعون ضده مذكرة



الصفحة	القاعدة	
		بدفاعه . عدم إيداع الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن لإثبات أن الإعلان قد تم في الميعاد : وجوب الحكم ببطالان الطعن . ( م ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ) .
١٤٨	٢٣	( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		٢ — استكمال الطاعن ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وفقاً لمادة ٢/٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . التفرقة بين الطعون التي لم تكن مطروحة على محكمة النقض وقت نشر هذا القانون وبين الطعون التي كانت مطروحة في ذلك الوقت . وجوب حصول الاستكمال أو التصحيح في الحالة الأولى في الميعاد الذي قرره القانون المذكور وهو خمسة عشر يوماً ابتداء من ١١ مايو سنة ١٩٦٧ . وفي الحالة الثانية في الميعاد الذي تحدده المحكمة .
١٦٠	٢٥	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		٣ — عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة : الشفيع والبائع والمشتري . لأى من الخصوم الحاضرين التمسك بذلك . بطلان الطعن بالنسبة للبائع الذي لم يصح إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
١٦٤	٢٦	( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..
		٤ — عدم إعلان الطعن في موطن كل من المطعون ضدهم الوارد بالأوراق دون بيان سبب ذلك مع عدم ثبوت تغير هذا الموطن قبل محاولة إعلان الطعن . الإعلان للنيابة لا يبرره مجرد تعذر إعلان المطعون ضدهم في المحال التي عينها الطاعن في ورقة الإعلان . بطلان الإعلان .
١٦٤	٢٦	( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — إعلان الطعن . تمامه في الميعاد بمعرفة قلم الكتاب . تقديم المطعون عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراء الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة في التمسك به . لا يجوز . (الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣١ ق جلسة — ١٩٦٨/١/٣١) ... ٢٧ ... ١٧٠
		٦ — الإجراء الذي تم صحيفا قبل نشر القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ولكن بعد الميعاد ، اعتباره صحيفا ، متبجلا آثاره بغير حاجة لإعادته . زوال الجزاء المترتب على مخالفة الميعاد . م ١/٣ من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . (الطن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ٣٨ ... ٢٥٤
		٧ — عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن إلى المطعون ضده خلال الخمسة عشر يوما التي حددتها المادة ٤٣١ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون والتي تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ سنة ١٩٦٥ ، أو خلال الميعاد الذي انفتح بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في ١٩٦٧/٥/١١ . وجوب إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات والقضاء ببطلان الطعن . (الطن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ٣٨ ... ٢٥٤
		٨ — عدم قيام الطاعن بتصحيح البطلان الذي لحق بإعلان الطعن في الميعاد الذي فتحه القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ . مؤداه . بطلان الطعن . (الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ٤٩ ... ٣١٥
		٩ — صحة الطعن بالنقض الذي أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل عرضه على دائرة فحص الطعون والذي

الصفحة	القاعدة	
		لم يعلن في الميعاد ، إذا أعلن في الميعاد الذي حدده القانون ، لسنة ١٩٦٧ .
٣٦٨	٥٥ ... ..	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ )
		١٠ — مقتضى نص المادة ٢/٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ١١ من قانون إصدارها والمادة الأولى من قانون المرافعات وجوب إعلان الطعن خلال خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . منح القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ للطاعن ميعادا جديدا لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات وتصحيح ما لم يصح منها . هذا الميعاد الجديد بالنسبة لإعلان الطعن هو خمسة عشر يوما تبدأ من ١٩٦٧/٥/١١ تاريخ نشر القانون الأخير . عدم إعلان الطعن في الميعادين المذكورين ، جزاؤه بطلان الطعن وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات .
٥٩٣	٨٩ ... ..	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ )
		المصلحة في الطعن :
		١ — إعلان الطعن . تمامه في الميعاد بمعرفة قلم الكتاب . تقديم المطعون عليه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . التمسك بالبطلان لعيب شاب لإجراء الإعلان . عدم بيان وجه المصلحة في التمسك به . لا يجوز .
١٧٠	٢٧ ... ..	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢١ )
		٢ — قيام الحكم المطعون فيه على أسباب تكفي لجملة . تعيب الحكم لتأييده حكما ابتدائيا لا يكون — بفرض بطلان هذا الحكم — من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية لا يعتد بها .
٢٦٤	٣٩ ... ..	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ )



الصفحة	القاعدة	
٣١٥	٤٩ ... ..	٣ - بطلان الطعن فيما يتعلق بأحد المطعون عليهم يجعل تعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة له لا محل له . ( الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ )
٣٩٠	٥٨ ... ..	٤ - طالب ضم أوراق أمام محكمة الموضوع . عدم إجابته . الطعن على الحكم عدم بيان وجه المصلحة في الأوراق ومدى تأثير اغفال الحكم لهذا الطلب على ما قضى به . الطعن غير منتج . ( الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ )
٦٢٢	٩٤ ... ..	٥ - النعى على الحكم الإستثنائي بأن طلب المستأنف طلب جديد . لا محل له متى كانت محكمة الإستئناف لم تقض في هذا الطلب لخروجه من نطاق الاستئناف ولعدم استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في شأنه . ( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ )
		الخصوم في الطعن :
٨٦	١٤ ... ..	١ - رفض قاضى البيوع طلب إيقاف إجراءات البيع والاستمرار في التنفيذ . موضوع لا يقبل التجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المحكوم لهم في هذا النزاع يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة للباقيين . لا يغير من ذلك قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإستئناف . ( الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٨ )
١٦٤	٢٦ ... ..	٢ - عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة : الشفيع والبائع والمشتري . لاى من الخصوم الحاضرين التمسك بذلك . بطلان الطعن بالنسبة للبائع الذى لم يصح إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . ( الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الخصوم في الطعن . إختصاصهم بالصفة التي كانوا متصفين بها في الدعوى الأصلية .
١٧٠	٢٧	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٣١ ) ... ..
		٤ — الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصما حقيقيا ويكون إختصاصه في الطعن لذلك غير مقبول .
٤٨٢	٧٠	( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ) ... ..
		٥ — بطلان الطعن بالنسبة لبعض الخصوم — في دعوى الإستحقاق الأصلية — يقتصر أثره عليهم بخلاف دعوى الإستحقاق الفرعية ، إذ لم يوجب القانون في دعوى الإستحقاق الأصلية ما أوجبه في دعوى الإستحقاق الفرعية من إختصاص أشخاص معينين .
٥٦٩	٨٥	( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ ) ... ..
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		جواز الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى . المادة ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . شرطه . صدور حكم آخر في النزاع ذاته — موضوعا وسببا — بين الخصوم أنفسهم حائز لقوة الأمر المقضى .
٢١٤	٣٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ... ..
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ — الإعلام الشرعى . حجته . دفعها بحكم من المحكمة المختصة .
		عدم جواز الطعن في الإعلام الشرعى بطريق النقض استقلالا .
٢١٤	٣٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٢/٧ ) ... ..
		٢ — إباحة الطعن بالنقض في القرارات الإتهائية الصادرة في مسائل الولاية على المال . المادة ١٠٢٥ مرافعات . الأحكام

الصفحة	القاعدة	
		أو القرارات الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة ابتدائية . عدم جواز الطعن فيها .
٢٩٧	٤٦ ...	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٦/٢/١٩٦٨) ... أسباب الطعن :
		(١) أسباب واقعية :
		١ — إقتناع محكمة الموضوع بعمل الخبير . ما تثيره الطاعنة بشأن عدم كفاية الدليل المستمد منه . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٢٥	٢٠ ... ..	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٦٨) ... ..
		٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى أمام محكمة الموضوع على أساس أن رافع الدعوى ليس لديه توكيل خاص بالتقاضى دون التعرض لأثر الحراسة المدعى — في سبب الطعن — بفرضها دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٨	٥٢ ... ..	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٨) ... ..
		٣ — مناط قيام الشركة وجود نية المشاركة في نشاط ذى تبعة ومساهمة كل شريك في الربح والخسارة معا . تعرف هذه النية من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع متى أقام حكمة على أسباب سائغة .
٥٨٨	٨٨ ... ..	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٦٨) ... ..
		(ب) السبب الجديد :
		١ — عدم إعتراض الطاعن فى الاستئناف على مدول محكمة الدرجة الأولى من حكم التحقيق الذى أصدرته . النعى بذلك سبب جديد لا يجوز أبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦٠	٦٧ ... ..	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/٢/١٩٦٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٤٦٠	٦٧	٢ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسقوط الدعوى البوليصة بالتقادم الثلاثي وفقا للمادة ٢٤٣ مدني . عدم جواز التحدى بهذا التقادم لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
		(ج) مالا يصلح سببا للنقض :
		القضاء في حكم الإحالة إلى التحقيق بأن تصرف المفسد إلى زوجته يعتبر تبرعا منه لها فلا ينفذ في حق جماعة الدائنين . عدم الطعن في هذا القضاء القطعي إلى أن فات ميعاد الطعن وحاز قوة الأمر المقضي . عدم جواز النعي على هذا القضاء في استئناف الحكم الصادر في الموضوع من محكمة أول درجة . ويمتنع بالتالي إثارة أمام محكمة النقض .
٤٦٠	٦٧	النص في منطوق الحكم الصادر في الموضوع على عدم تقاذ العقد بعد سبق قضائها به قطعيا في أسباب حكم الإحالة إلى التحقيق واستنفاد ولايتها بذلك . هذا النص تحصيل حاصل وتقرير واقع وليس قضاء جديدا . (الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) ... ..
٣١٥	٤٩	وراجع إعلان (الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
		حالات الطعن :
		مخالفة القانون
		الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق . جوازه . شرطه . مثال .
٦٠٥	٩١	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		أثر الحكم بالنقض :
		١ - نقض الحكم في خصوص قضائه برفض الدفع بسقوط الحق في إستئناف الحكم الإبتدائى الذى قضى بقيام شركة فعلية بين طرفى النزاع يترتب عليه إلغاء الحكم الصادر فى موضوع الإستئناف الذى قضى بقيام هذه الشركة باعتباره لاحقا للحكم المنقوض ومؤسسا على قضائه بقبول الإستئناف عن الحكم الإبتدائى .
٩٧	١٦	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ ) ... ..
		٢ - القضاء بإزالة ما على العقار من مبان . يترتب على القضاء بثبوت الملكية . نقض الحكم بثبوت الملكية يستتبع نقض الحكم بالإزالة .
٤٥٤	٩٩	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ) ... ..
		نقل بحرى
		راجع مسئولية تقصيرية .
٦٤٢	٩٥	(الطن رقم ٣٠٩/٢٩٩ لسنة ٣٣ ق - بطن ١٩٦٨/٣/٢٨ ) ... ..
		نيابة عامة
		تدخلها فى قضايا الأحوال الشخصية :
		١ - وجوب تدخل النيابة العامة فى قضايا الأحوال الشخصية وإبداء الراى فيها . تفويض الراى للحكمة فى تقدير أقوال الشهود . كاف .
٤١٢	٩١	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ ) ... ..
		٢ - تدخل النيابة العامة فى قضايا الأحوال الشخصية ، إبداء الراى فيها . مثال .
٥٢٢	٧٨	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... ..

الرقم	القاعدة	
		تمثيلها في دعاوى الضرائب .
		وجوب تمثيل النيابة العامة في دعاوى الضرائب . عدم لزوم إبداء رأيها في النزاع .
٣٩٠	٥٨	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨) ... ..
		( ه )
		هبة . هيئات عامة
		هبة
		الهبة المستترة في عقد البيع .
		التصرف الناجز يعتبر صحيحا سواء كان العقد في الحقيقة بيعا أو هبة مستترة في عقد بيع مستوفيا شكله القانوني . عدم استطاعة المتصرف إليه دفع الثمن لا يمنع من تجيز التصرف .
٢٧١	٤٠	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..
		وراجع ضرائب .
٥١٨	٧٧	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٦) ... ..
		هيئات عامة
		هيئة قناة السويس :
		” حقها في التملك وفي نزع الملكية للمنفعة العامة “ .
		١ - هيئة قناة السويس هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة . اختصاصها وحدها بإصدار وتنفيذ اللوائح اللازمة لحسن سير المرفق : لها تملك الأراضي والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للمنفعة العامة وبالتالي لها تخصيص أى عقار من عقاراتها لخدمة مرفق قناة السويس وهو نوع من المنفعة العامة .
٣٣٠	٣٥	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٢٣٠	٣٥	<p>٢ - نص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>تحويله هيئة قناة السويس سلطة نزع الملكية للنفعة العامة . وروده بصيغة عامة مطلقة . شموله العقارات التي في حيازة الهيئة أو في حيازة الغير وسواء تعلق بها حقوق لهذا الغير أم لا .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..</p> <p>”تخصيص أموال الهيئة للنفعة العامة“ :</p> <p>إعتبار المنزل المملوك لهيئة قناة السويس مالا خاصا لا يمنع من تخصيصه بالطريق القانوني للنفعة العامة ومنها خدمة مرفق قناة السويس .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٨) ... ..</p>
٢٣٠	٣٥	<p>(و)</p> <p>وصية . وقف . وكالة . ولاية على المال .</p>
		<p>وصية</p> <p>تكييف التصرف :</p> <p>١ - التصرف الناجز يعتبر صحيحا سواء كان العقد في الحقيقة بيعا أو هبة مستترة في عقد بيع مستوف شكله القانوني . عدم استطاعة المتصرف إليه دفع الثمن لا يمنع من تجيز التصرف .</p> <p>(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..</p> <p>٢ - إنتهاء الحكم إلى إنصراف نية العاقدين إلى البيع المنجز إستنادا إلى أقوال الشهود التي اطمأن إليها والتي اتخذها سنداً لما هو ظاهر من نصوص العقد الصريحة من أن المورثة البائعة أرادت نقل ملكية المبيع إلى المتصرف لهما حال حياتها . لا خطأ . كفاية هذه الأسباب لحل قضاء الحكم .</p> <p>(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الوصية والإقرار بالنسب . كل منهما تصرف مستقل . بطلان أحدهما لا يستتبع حتماً بطلان الآخر .
٥٢٢	٧٨ ...	(الظن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٨/٣/٦) : إثبات الوصية : الأصل في القانون المدني القديم أن تصرفات المورث حجة على ورثته . إثبات أن تصرف المورث يخفى وصية يقع على عاتق من يدعى ذلك من الورثة بأي طريق من طرق الإثبات .
٢٧١	٤٠ ...	(الظن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) : القانون الواجب التطبيق : وصية غير المسلم — وفقا للشريعة الإسلامية — كوصية المسلم لا تجوز لو ارث إلا بإجازة باقي الورثة . قاعدة كان معمولاً بها قبل العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في شأن الوصية .
٤٧٥	٦٩ ...	(الظن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) : ولاية المجلس الملى الإنجيلي : ولاية المجلس الملى الإنجيلي الميراث الخالى من الوصية . مناطها تراضى الورثة على الإحتكام إليه . مريان هذه القاعدة على حالة الميراث الايصائى لإرتباط كل من النوصين بالآخر .
٤٧٥	٦٩ ...	(الظن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩) : وقف حق الانتفاع بأعيان الوقف : حق المستحق في الوقف حق عيني في الانتفاع بأعيان الوقف . تملكه ما يقبضه من ثماره متى كان حسن النية .
١٤	٢ ...	(الظن رقم ٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩) : وراجع حق الوقف في التملك بالتقادم
٥٨٠	٨٧ ...	(الظن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		حق الوقف في التملك التقدم :
		للوقف — وهو شخص اعتباري — أن ينتفع بأحكام التقدم المكسب الواردة في القانون المدني . هذا التقدم قرينة على ثبوت الملك لصاحب اليد . التحدى بأن العين لا تعتبر موقوفة إلا بصدور إشهاد شرعي بوقفها . محله عند النزاع في وقف العين المدعى بها وإنكار الوقف من جانب واضع اليد عليها .
٥٨٠	٨٧	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢١) ... ..
		دموى الوقف :
		سماعها .
		الترك الموجب لعدم سماع الدعوى . ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعليه عليها وإنكار مالكتها فيها . مجرد ترك العين دون التعرض لها أو إغتهاها من الغير . لا يسقط حق الملكية ولا يمنع سماع الدعوى بها .
١١٢	١٨	(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/١/٢٤)
		وكالة
		الوكالة الخاصة في التبرعات :
		الوكالة الخاصة في أعمال التبرعات . تعيين المال محل التبرع في سند التوكيل . صحتها .
٥٢٨	٧٩	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٨/٣/٦)
		شرط الوكالة لمطالبة المحامي بمقابل أتعابه على أساس القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
		عدم جواز مطالبة المحامي لجسيمه بمقابل أتعابه على أساس القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة إلا إذا كانت تربطه به صلة الوكالة .
٢٥٤	٣٨	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		انقضاء عقد الوكالة :
		عدم إنصراف آثار عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته ، المشرع افترض اتجاه إرادة المتعاقدين إلى انقضاء عقد الوكالة بوفاة أيهما .
٢٥٤	٣٨	(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٨) ... .. ولاية على المال
		الإختصاص بالفصل في مواد الحساب :
		إختصاص محاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين عديم الأهلية والنائب عنه . اختصاص أصيل تنفرد به . لها في سبيل الفصل فيه ما لأي محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه وكيل عن موكله . بلوغ القاصر سن الرشد . لا ولاية للمحكمة إلا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على إنتهاء الوصاية .
٢٩٧	٤٦	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٢/١٩٦٨) القرار الصادر بحفظ مادة الحساب : طبيعته .
		القرار الصادر بحفظ مادة الحساب المعروضة على المحكمة لعدم وجود قصر لبلوغهم سن الرشد . قرار ولائي . لا يعد قضاء فاصلا في الحساب . لا يمنع من العودة إلى الفصل فيه . جواز العدول عنه .
٢٩٧	٤٦	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٢/١٩٦٨)



# موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة التاسعة عشرة — العدد الأول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٩	أموال عامة ... ..	(١)	
٣٩	أهلية ... ..	٣	إثبات ... ..
٤٠	أوراق تجارية ... ..	٩	إثراء بلا سبب ... ..
	(ب)	٩	إجارة ... ..
٤١	بطلان ... ..	١٠	أحوال شخصية ... ..
٤٧	بنوك ... ..	١٤	إختصاص ... ..
٤٧	بورصة ... ..	١٨	إرتفاق ... ..
٤٨	بيع ... ..	١٨	إرث ... ..
	(ت)	١٩	إستئناف ... ..
٥٣	تأمين ... ..	٢٧	استيلاء ... ..
٥٤	تأمينات ... ..	٢٧	أشخاص اعتبارية ... ..
٥٥	تجزئة ... ..	٢٨	إصلاح زراعى ... ..
٥٦	تركة ... ..	٢٩	إعلان ... ..
٥٦	تزوير ... ..	٣٢	أعمال السيادة ... ..
٥٧	تسجيل ... ..	٣٢	أعمال تجارية ... ..
٥٨	تضامن ... ..	٣٣	إفلاس ... ..
٥٩	تظهير ... ..	٣٣	إلتزام ... ..
٥٩	تعويض ... ..	٣٨	إلتماس إعادة النظر ... ..
		٣٨	أمر أداء ... ..
		٣٩	أموال ... ..



رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	( د )	٦٠	تقادم...
٨٦	دخان...	٦٤	تموين...
٨٦	دعوى...	٦٦	تنازع...
٩٨	دفاع...	٦٦	تنفيذ...
٩٩	دفع ما لا يجب...	٦٧	تنفيذ عقارى...
١٠٠	دفوع...	٦٩	تهريب...
	( ر )		( ج )
١٠٠	رسوم...	٧٠	جريمة...
١٠٢	رهن...		( ح )
١٠٢	ريع...		
	( ش )	٧٠	حجز...
١٠٣	شرط جزائى...	٧١	حجز إدارى...
١٠٣	شركات...	٧١	حراسة...
١٠٤	شفعة...	٧٢	حساب جارى...
١٠٥	شهرى عقارى...	٧٢	حكم...
١٠٥	شيوع...	٨٢	حق...
	( ص )	٨٢	حوالة...
١٠٥	صورىة...	٨٣	حيازة...
	( ض )		( خ )
١٠٦	ضرائب...	٨٤	خبرة...
		٨٥	خلف...

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
( )		محكمة الموضوع .. ..	١٢٨
عقد .. .. .	١١١	مرافق عامة .. ..	١٣٠
عمل .. .. .	١١٢	مسئولية .. ..	١٣٠
( غ )		معارضة .. ..	١٣٢
غصب .. .. .	١١٥	ملكية .. ..	١٣٣
غير .. .. .	١١٥	مواريث .. ..	١٣٥
( ف )		موطن .. ..	١٣٦
فوائد .. .. .	١١٦	موظفون .. ..	١٣٦
( ق )		( ن )	
قاضي الأمور المستعجلة ..	١١٧	نزع الملكية للمنفعة العامة ..	١٣٦
قانون .. .. .	١١٧	نظام عام .. ..	١٣٨
قرار إداري .. ..	١٢١	نفاذ معجل .. ..	١٣٩
قرض .. .. .	١٢٢	نقابات .. ..	١٣٩
قوة الأمر المقضي .. ..	١٢٢	نقض .. ..	١٤٠
قوة القاهرة .. ..	١٢٣	نقل بحري .. ..	١٤٨
( ك )		نيابة عامة .. ..	١٤٨
كفالة .. .. .	١٢٤	( هـ )	
( م )		هبة .. ..	١٤٩
مجلس الدولة .. ..	١٢٦	هيئات عامة .. ..	١٤٩
محاماة .. .. .	١٢٦	( و )	
محورات .. ..	١٢٧	وصية .. ..	١٥٠
محل مختار .. ..	١٢٨	وقف .. ..	١٥١
		وكالة .. ..	١٥٢
		ولاية على المال .. ..	١٥٣





## التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢٤	١٠	اللحظة التي تتولد فيها	اللحظة التي تتولد فيها
٤٨	٤	يجوز	يجوز
٤٨	٩	العيب الذي يوجب	السبب الذي يوجب
٥١	٢٤	قائمة شروط البيع ذلك	قائمة شروط البيع - ذلك
٥١	٢٦	القائمة	القائمة
٥٢	٨	لما قرره الحكم وإن	لما قرره الحكم - وإن
٦٦	١٥	المقور	المقرر
٩٦	٣	الإحتجاج	الإحتجاج
١٠٥	١١	والتي يكون	وتلك التي يكون
١٤٨	٢	المستشار / محو	المستشار / محو
١٧٦	٢٠	دفعاً محتملاً	دفعاً محتملاً
٢٣٩	١٥	تنفيذ أمراً	تنفيذ أمر
٢٤١	الأول	استنفذت	استنفذت
٢٤٢	٤	»	»
٢٥٤	١٣	فحص المطعون	فحص الطعون
٣٠٢	٢٤	بين عدم الأهلية	بين عديم الأهلية
٣٥٧	١٨	غير المسجل الثابت التاريخ	غير المسجل غير الثابت التاريخ
٥١٥	٢٦	شركة ل. باقى	شركة ل. باقى
٥٢٨	٥	حقها فى الربع	حقها فى الربع

( و )

(تابع) التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٣٨	٢٠	إختصاص	قدم إختصاص
٥٣٩	١٥	حاء بالمدكرة	جاء بالمدكرة
٥٤١	١٥	وأخطأ في تطبيقه	وأخطأ في تطبيقه
٥٧٠	الأول	المادة ٣٠٥	المادة ٧٠٥
٥٧٢	الآخر	بلطريق دارى	بالطريق الإدارى

## تنويه

أولا : لاحظ المكتب الفني أن خطأ مطبعيا وقع في موجز قاعدة المبدأ الرابع في الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٢/٢/١٩٦٥ المنشور بالصفحات ١١٧٢ - ١١٧٥ من السنة ١٦ بمجموعة المكتب الفني المدنية ولذلك يرى المكتب تصويب الموجز والقاعدة كالآتي :

### (١) الموجز ( بنهاية ص ١١٧٢ )

( د ) .....

عدم جواز الحكم بالتسليم عند الحكم بصحة ونفاذ البيع عن قدر مفرز ما لم يثبت حصول قسمة نافذة ووقوع المبيع في نصيب البائع .

### (ب) القاعدة ( بنهاية ص ١١٧٤ )

٤ - لا يجوز الحكم للشترى بالتسليم إذا حكم له بصحة ونفاذ البيع عن قدر مفرز ما لم يثبت حصول قسمة نافذة ووقوع القدر المبيع في نصيب البائع ، بمقتضى هذه القسمة ذلك بأن البائع له لم يكن يملك وضع يده مفرزا على حصته قبل حصول القسمة إلا برضاء باقي الشركاء جميعا ولا يمكن أن يكون للشترى حقوق أكثر مما كان لسافه هذا إلى ما يترتب على القضاء بالتسليم في هذه الحالة من إفراز الجزء من المال الشائع بغير الطريق الذي رسمه القانون .

ثانيا : تضاف إلى تصويبات العدد الحالي ما يلي :

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٦ فهرس	١٨	غير المسجل الثابت التاريخ	غير المسجل غير الثابت التاريخ









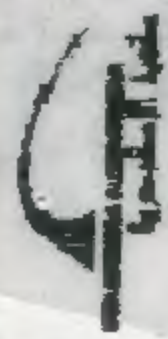












Bibliotheca Alexandrina



0542381